تاريخ مصر الحديث والمعاصر

(١٥١٧ ـ ١٩٢٢)

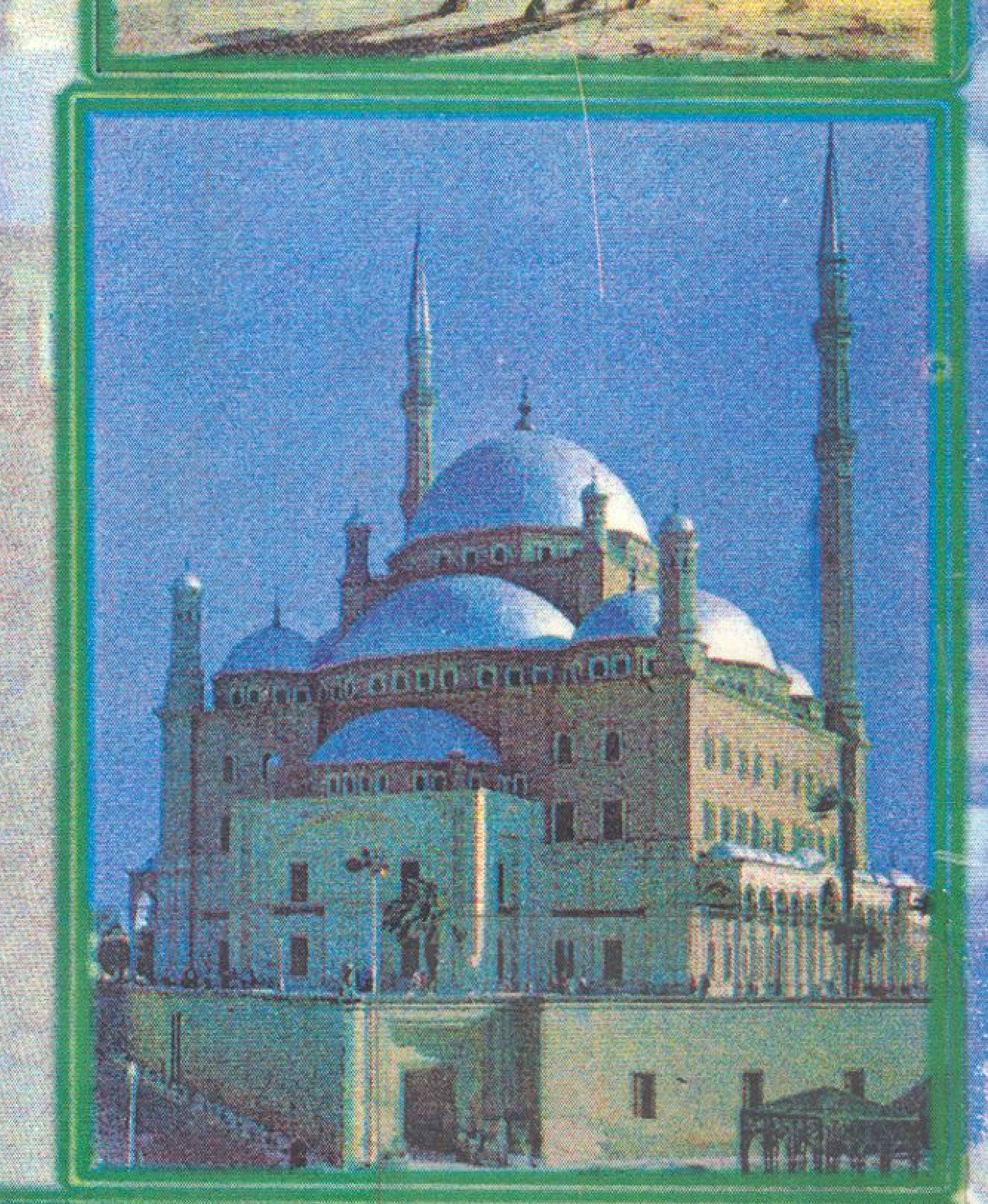


الأستاذ الدكتور

عمر عبد العزيز عمر

نائب رئيس جامعة الاسكندرية السابق

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المتفرغ





دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - ت ٥٩٧٣١٤٦

تاريخ مصر الحديث والمعاصر

(١٥١٧ - ١٩٢٢)

الأستاذ الدكتور

عمر عبد العزيز عمر

نائب رئيس جامعة الاسكندرية السابق

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المتفرغ

١٩٩٩

دار المعرفة الجامعية

٤ ش سوتير - الأزاريطة - ت: ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - ت: ٥٩٧٣١٤٦

تقديـــم

تعالج هذه الدراسات مرحلة مهمة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر تبدأ بمجيء العثمانيين إلى مصر عام ١٥١٧ وتنتهي بصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .
فبعد ما يقرب من ثلاثة قرون من السيطرة العثمانية ، واجهت مصر وشعبها وحدهما أول اعتداء غربي مسلح على البلاد في العصر الحديث ، وانكسر للمرة الأولى جدار العزلة التي فرضت عليها • وافتتحت الحملة الفرنسية مرحلة طويلة من التنافس الانجليزي – الفرنسي على مصر انتهت بالاحتلال البريطاني لها في عام ١٨٨٢ • وقد غالى البعض في تقييم النتائج الأخرى للحملة الفرنسية ، وخيل إليهم أن حركة التجديد والتغيير قد بدأت في مصر أثناء وجود الحملة • ولكن ما يمكن ان تصوره هو أن الحملة الفرنسية قد ضعضعت البنيان الاجتماعي القائم ، وهزت المفاهيم الفكرية والاجتماعية التي كان المجتمع المصري يخضع لها • فلم يكن في إمكانها ، بسبب قصر المدة التي قضتها في البلاد ، أن تحدث تغييرا جوهرياً في حياة المجتمع وتطوره ؛ كما أن الحواجز التي كانت تفصل المصريين عن حكامهم الفرنسيين المخالفين لهم في اللغة والدين والقيم الاجتماعية قد حدت من تفاعلهم بالمؤثرات الغربية • وإن المتتبع لكتابات المؤرخ عبدالرحمن الجبرتي ليدرك أن أوضاع مصر العامة في السنوات القليلة التي تلت الحملة لا تكاد تختلف عن أوضاعها العامة في السنوات السابقة للحملة •

أما حركة الـ «Westernization» أو الاقتباس من الغرب فقد بدأت في الحقيقة عندما استقر حكم محمد علي في البلاد ، ووقع المجتمع المصري تحت تأثير العلم والتكنولوجيا والاقتصاد وأساليب التنظيم الحديثة • ومما ساعد محمد علي على تحقيق ذلك أنه قضى على المؤسسات الوطنية القديمة وأحل محلها قوة الدولة الحديثة بجيشها الجديد وأنظمتها

الجديدة . وفي ظل الدولة الحديثة التي أنشأها محمد علي ذابت الحواجز التي كانت قائمة بين طوائف المجتمع ، ونما بينها الشعور بالتضامن ، أو ما نسميه بالوعي ، وحل ولاء الانتماء للأمة الواحدة محل ولاء الانتماء للطائفة . وهكذا تعتبر ألوان النشاط التي شهدها عصر محمد علي أول استجابة لإحساس المصريين بالغرب . فغير محمد علي معالم مصر بحيث اختلفت اختلافاً أساسياً عما كانت عليه في أوائل حكمه ، فاختل الانسجام القائم بين الأيديولوجية الإسلامية والواقع . ولكن محمد علي عندما فتح أبواب مصر أمام المؤثرات الغربية ، لم يدر أنه بذلك قد فتح الباب على مصراعيه أمام تدفق الطوفان الذي دمر الأسس التقليدية التي كان يقوم عليها المجتمع المصري ، مما أدى إلى اضمحلال ثم انهيار النظام السياسي القديم وتنكك القوالب الاجتماعية والثقافية القديمة .

ولا تقتصر هذه الدراسات على إبراز تلك الجوانب وحدها ، وإنما تعرض كذلك لمناقشة الآثار السياسية التي ترتبت على انفتاح مصر على الغرب . فلقد وقفت بريطانيا أمام استقلال مصر ، وكانت هي المسئول الأول عن التسوية الدولية عام ١٨٤٠/١٨٤١ التي فرضت على البلاد نوعاً من الوصاية الدولية . وأوجدت هذه الوصاية فرصة واسعة لتدفق النفوذ الأوروبي ، الإنجليزي والفرنسي ، حينما توترت العلاقات بين أبناء محمد علي والباب العالي بسبب المحاولات المتكررة لإرجاع مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية . ومناقشتنا للظروف التي مرت بها مصر في عهد كل من عباس وسعيد واسماعيل ستوضح الملامح الرئيسية لصراع القوتين الكبيرتين ، انجلترا وفرنسا ، حول مصر . وفي النهاية استطاعت أوروبا ــ صاحبة المؤثرات الغربية ــ أن تتغلغل وتتدخل في مصر وما لبثت مصر أن وقعت تحت صدمة الاحتلال البريطاني في بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر . غير أن هذه الصدمة قد ساعدت على تقبل الأفكار الغربية على نطاق أوسع

بحكم أنها هزت اعتقاد المصريين في تفوقهم ؛ على الأقل في المجال المادي• وبذلك كان الجيل الجديد الذي نشأ في عهد الاحتلال البريطاني أقـرب إلى قبول المدنية الغربية من آبائه ، كما كان أشد وعياً وتنبهاً • ونتج عن هذه التطورات صراع بين فكرين : فكر متحمس للأخذ عن الغرب ونظمه وثقافته باعتبارها وسيلة إلى نهضة الشعب وحصوله على استقلاله ؛ وفكر مدافع عن تراثه باعتباره بؤرة الكيان الذاتي ومنبع المقومات الأصيلة • وقد انعكست هذه التيارات في برامج الأحزاب السياسية التي ظهرت في مصر فيما بين عامي ١٩٠٧ و١٩١٤ •

وبعد إعلان الحماية البريطانية على مصر ، ركزت الحركة الوطنيـة جهودها ضد الحماية – وليدة الاحتلال – لإزالتها ولإرغام بريطانيا على الجلاء • وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانعقاد مؤتمـر الصلح في باريس عام ١٩١٩ ، استيقظت الحركة الوطنية التي تجسدت في ثورة١٩١٩ ضد الحماية والاحتلال • وكان هدف ثورة ١٩١٩ – أول ثورة تحرريـة في العالم بعـد الحرب العالمية الأولى – هو الحصول على الاستقـلال التام لمصر استقلالاً مجرداً من التبعية لتركيـا أو الرضـا بأي نفـوذ بريطاني • وقد استندت ثورة ١٩١٩ إلى الوعي الثوري في أقوى مظاهره، فظهرت الوحـدة الشعبية المتكاملة بين عنـاصر الأمـة على اختـلاف طبقاتهم الاجتماعية ومذاهبهم الدينية • وتمثل ثورة ١٩١٩ مرحلة جديدة أكثر نضوجاً وتطوراً من كل جانب وأكثر ملاءمـة للظروف الدولية التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى • فسعد زغلول يخلف مصطفى كامل في الزعامة ، والوفد المصري يخلف الحزب الوطني في القيادة ، وجمـاهير الشعب تنتقل من العمل تحت راية الحزب الوطني إلى راية الوفد المصري•

وبعد تصريح ٢٨ فبراير ظلت انجلترا تضطلع بمهمة الدفاع عنها ، وظل وضعها إزاء الدول الأجنبية على ماكان عليه قبل التصريح . وبرغم أن انجلترا حاولت من جديد التوصل إلى عقد معاهدة مع الزعماء المصريين إلا أنهم لم يقبلوا بالشروط التى حاولت انجلترا فرضها عليهم ، ومن ثم بقيت العلاقات معلقة بين البلدين ، وتفتتت وحدة البلاد السياسية وظهرت تكتلات سياسية تعتبر امتدادا لما كان قائما قبل عام ١٩١٤ مع اختلاف فى التفاصيل كان بملية تطور الأحداث أثناء الحرب العالمية الأولى .

الفصل الأول

المجتمع المصري في العصر العثماني

١٥١٧ - ١٧٩٨

تدهور حكم المماليك فجأة بعد عام ١٣٤٠ ، وتعرضت مصر خلال عهد دولة المماليك الجراكسة أو البرجية (١٣٨٢ ــ ١٥١٧) لأزمات مالية صحبها انحلال في النظم المملوكية ، وترجع هذه الأزمات المالية إلى تدهور الصناعة في ذلك الوقت ، واسراف السلاطين المماليك في فرض الرسوم على تجارة الشرق ، واضطراب الأمن في المدن التجارية بسبب تطاحن المماليك المستمر داخلها ، وترجع أسباب تلك الأزمة كذلك إلى سبب آخر هام يكشف عنه ابن إياس في كتابه « بدائع الزهور في وقائع الدهور » حين يشير إلى ما أثارته أخبار وصول البرتغاليين إلى طريق رأس الرجاء الصالح في القرن الخامس عشر ، في الأسواق المصرية من جزع شديد ، ولقد كانت المتاجر الشرقية تسلك طريقين إلى أوروبا ، أولهما طريق الخليج العربي حيث كانت سفن المسلمين تحمل المتاجر إلى البصره ، ثم تنقل براً إلى بغداد حيث تعبر نهر الدجلة فالفرات ومنه تتجه القوافل غرباً نحو ثغور الشام . أما الطريق الثاني فكان طريق البحر الأحمر الذي تمر به السفن حتى السويس ، ثم تنتقل المتاجر عبر الصحراء إلى القاهرة ومنها إلى الاسكندرية ودمياط ، ومن موانىء الشام إلى المدن الايطالية . وتمكنت جمهورية البندقية ــ بفضل توطيد علاقاتها مع سلاطين المماليك ــ أن تحتكر معظم البضائع الشرقية الواردة إلى مصر عن طريق البحر الأحمر . وحصل المماليك وتجار البندقية على أرباح باهظة من هذه التجارة غير أن المماليك اشتطوا في القرن الخامس عشر في تقدير ضرائبهم حتى رآها البنادقة أنفسهم قد جاوزت كل حد . وقد هدد البنادقة المماليك بسحب تجارتهم من الاسكندرية وقطع علاقاتهم التجارية مع مصر .

ولقد شهد القرن الخامس عشر ايضا ظهر قوة البرتغال بعد أن تحررت من الحكم الإسلامي في الأندلس . وأخذ ملاحوها بتشجيع من الامير هنري الملاح يستكشفون الشاطىء الافريقي من المحيط الأطلنطي. ولقد ساعدت عدة عوامل على ظهور حركة الكشوف الجغرافية وتنشيطها ، وكان على رأس تلك العوامل محاولة التخلص من الرسوم الجمركية الفادحة التي كان يفرضها سلاطين المماليك على المتاجر الشرقية عند مرورها في الاراضي المصرية والشامية . كما أراد البرتغاليون مواصلة عمل الصليبيين بمحاولة الالتفاف حول « ديار الإسلام »وحصرها من الوجهتين الحربية والتجارية ، مع انتزاع تجارة الذهب وغيره من حاصلات افريقيا الغربية من يد المسلمين . وهكذا تطلع البرتغاليون إلى كشف طريق بحري متصل إلى الهند بالدوران حول افريقية دون الحاجة إلى توسط المسلمين وأهل البندقية في نقل التجارة الشرقية إلى اوروبا . واستعان البرتغاليون باليهود للحصول على المعلومات التي توصل إليها العرب في فنون الملاحة البحرية ، وحصلوا عن طريق هؤلاء الجواسيس على معلومات مما أدى الى كشف طريق رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٩٨ . وهكذا تحولت تجارة الشرق إلى أيدي البرتغاليين الذين أخذت سفنهم تنقل أكداس البضائع من الهند وفارس وسيلان وجاوة وملقا والصين .

وبالإضافة إلى ذلك أدى حكم دولة المماليك الثانية (أو المماليك الجراكسة) إلى كثرة الفتن والثورات الداخلية ، ولكن في غمار هذه الفتن برز دور الشعب بطبقاته المختلفة ، بروزاً ملحوظاً ، فعبر بوسائله الخاصة عن سخطه أو رضاه ، وأدرك السلاطين والأمراء أهمية هذا السخط أو الرضا . ومما يلفت النظر في ذلك العصر تلك العناصر الدينية التي نشهدها بكثرة إلى جانب السلاطين حتى دخول العثمانيين مصر . فكان رجال الدين (العلماء أو الصفوة المثقفة) يتمتعون بنفوذ وامتيازات

واسعة ، ويحسنون استعمال السلاح ويشتركون في الحروب ، بل انهم كانوا ينهرون السلاطين والأمراء حتى دخول نابليون مصر ، كما ان السلاطين والأمراء كانوا يبجلونهم ويقدمونهم على أنفسهم ويقبلون قدم من يعتقدون في ولايته (مكانته الدينية) منهم . كما ان ارباب الحرف كانوا يسبون السلاطين في الطرق ، ويثورون على الأمراء ويمنعونهم من الزيادة في الضرائب بل ويحملونهم على إلغائها . وكانوا في أول أيام المماليك يستنكرون صعودهم إلى مراكز الحكم جهاراً ، ويبدون في ذلك روحا من الدعاية أبعد ما تكون عن الاستكانة والخنوع .

ويعطينا التاريخ كذلك أمثلة حية عن شجاعة أهل المدن وبسالتهم . فكانوا يصنعون أنواع السلاح جميعا ويشتركون في حروب المغول والصليبيين . ولقد امتلك أهل الاسكندرية مثلا على أيام ابن بطوطة مستودعات كبيرة تزخر بأنواع السلاح ورفضوا أن يقوم السلطان بالدفاع عن المدينة من دونهم . ولقد كان أبناء البلاد جميعا يجتمعون في ذلك الوقت في نقابات حرفية لها قوانينها وتقاليدها ورؤساؤها ، وتمتعت إزاء أعضائها بسلطة إدارية ـ قضائية ـ مالية واسعة تجعل منها وحدات حكومية قائمة بذاتها تعترف بها الدولة وتعتمد عليها وتحسب حسابها إلى حد بعيد . وكذلك شهد العصر المملوكي ثورات شعبية كان السبب غير المباشر لها هو الوضع الاجتماعي الذي انحدرت إليه طبقات الشعب ، فقد كان المجتمع اقطاعيا ، يتضمن معظم أنواع العسف والقهر للطبقات الدنيا .

وفي الوقت الذي بدأت فيه مظاهر الإعياء والضعف تظهر على سلطنة المماليك في مصر ، أخذت قوة الأتراك العثمانيين في الظهور والنمو . وقد حرص سلاطين العثمانيين على تعريف المسلمين في البلاد الأخرى بقيامهم بواجب الجهاد المقدس ونشر أخبار انتصاراتهم ، فكلما انتصروا على دولة

مسيحية فتحــوا مدينة في البــلاد الأوروبية ، كانــوا يرسلون السفراء والوفود لابــلاغ الامر إلى حكام المسلمين . فدارت المراسلات ـ التي كانت تكتب باللغه العربية حتى عهد السلطان سليم ـ في هذ االشأن بين كل من الســلطان محمد الفاتح وسلطان مصر المملوكي إينال شاه بمناسبــة فتح القسطنطينية في عام ١٤٥٣ . واستمرت العــلاقات الوديــة ووقف العثمانيون بجانب سلاطين المماليك للدفاع عن دار الإسلام عندما عجزت قوة مماليك مصر عن دفع سفن البرتغاليين وغاراتهم على السواحل العربية وقوافل التجارة بينها وبين الهند . غير أن هذه العلاقات الودية التي قامت على المجاملة والمؤازرة وتبادل الوفود والهدايا وما إلى ذلك ، ما لبث أن تدهورت . ففي أواخر القرن الخامس عشر كان العثمانيون قــد توسعوا في الأناضول جنوبا حتى البحر المتوسط وجبال طوروس ، بينما كانت دولة المماليك قد استولت على قليقية ، فأصبحت الدولتان متاخمتين ، وكــان طبيعيا أن يحــدث بينهما نوع من الاحتكاك والصــدام . وأدت هــذه المناوشات المستمرة إلى انسياح العثمانيين في عهد السلطان سليم الأول العثماني في العالم العربي . فنشبت بين القوتين المملوكية والعثمانية معركة مرج دابق قرب حلب في ٢٤ يناير عام ١٥١٦ ، حيث انتصر العثمانيون على المماليك انتصاراً باهراً . وما لبثت سورية بأسرها أن وقعت في أيــدي العثمانيين ، ومن ثم زحفوا جنوبا إلى مصر فاحتلوها في سهولة عام ١٥١٧ . وأضحت مصر بعد ذلك ولاية عثمانية تابعة للدولة العثمانية ، بعد أن فقدت في هذا النضال استقلالها ، وانفصمت عرى الوحدة التي كانت قائمة بين مصر والشام ، وزالت تبعية الحجاز لمصر بعد أن تحول شريف مكة بولائه نحو الدولة العثمانية .

وحينما دخل العثمانيون مصر لم يمسوا نظم الحكم القائمة بها إلا من حيث تزويدها بما كان يقتضيه دخولها نطاق امبراطوريتهم من أجهزة

تنفيذية جديدة ، وبما يضمن بقاءها ولاية عثمانية . وتمثل ذلك في إيجاد هيئات متعددة متباينة تشترك معا في شئون الحكم ويوازن بعضها بعضا حتى لا تنفرد بالحكم هيئة دون الهيئات الأخرى ، واستمر هذا النظام متبعا من عام ١٥١٧ حتى عام ١٧٩٨ . وتكونت هذه الهيئات من الوالي أو الباشا (١) وهو نائب السلطان العثماني في حكم مصر ورئيس السلطة التنفيذية بها . وكان مقره القلعة ، واختصاصاته عديدة متنوعة ، ولكن كان يغلب على معظمها الطابع الرياسي فقط ؛ فلم يكن مطلق التصرف في المسائل الهامة ، بل كان عليه أن يحيلها إلى الديوان في القاهرة ليتخذ فيها قرارا . وتتراوح مدة بقاء الوالي في منصبه بين سنة وثلاث سنوات ولا تزيد عن هذه الفترة إلا نادراً جداً . أما الهيئة الثانية فكانت الحامية العثمانية أو جيش الاحتلال العثماني الذي تركه سليم بها بعد مغادرته مصر . وتألفت الحامية العثمانية من عدة فرق مثل المشاة والمدفعية والفرسان موزعة بين القاهرة والمدن الكبرى ، وكانت تقوم بحفظ النظام والدفاع عن الولاية . وكان يرأس كل فرقة الأغا ، أما نائبه فكان يسمى الكخيا أو الكتخدا ، وكان رؤساء الحامية يحضرون اجتماعات ديوان القاهرة . ولهذا الديوان سلطة كبيرة في إدارة الحكومة لأن الوالي لا يستطيع أن يبرم أمراً إلا بموافقة أعضائه . وبعد وفاة سليم الأول أنشأ ابنه سليمان المشرع (القانوني) ديوانين ، الأول الديوان الكبير ، والثاني الديوان الصغير . وكان للديوان الكبير سلطة البت في شئون الحكومة الرئيسية ونقض أوامر الوالي ، أما الديوان الصغير فكان ينعقد يوميا في مقر الوالي وينظر فيما تحتاج إليه البلاد . وبعد أن استقرت الحامية في مصر انتظم فيها كثير من المصريين فأصبح لها صبغة محلية لا سيما أن توقفت الدولة

---

(١) يقال عادة ان هذه الكلمة كانت اختصاراً للكلمة الفارسية بادشاه او « سيد » . وقد تكون هذه الكلمة مستقاة عن الكلمة التركية باش آغا التي استعملت بمعنى (أخ أكبر) .

العثمانية بسبب ضعفها عن إرسال جنود إلى مصر •وتمثلت الهيئة الثالثه في المماليك وهم بقايا سلطنة المماليك السابقة • وقد أبقاهم العثمانيون لحفظ التوازن بين الوالي ورؤساء الحامية • واختير منهم حكام المديريات أو الصناجق وبعض كبار موظفي الحكومة مثل الكخيا [1] ، والدفتردار [2] ، والروزنامجي [3] وأمير الحج ، والخزنة دار [4] • وكان زعيم المماليك يعرف بشيخ البلد ومقره القلعة وهو ثاني شخصية في مصر بعد الباشا العثماني •

وقد استمر هذا النظام معمولاً به طالما بقيت الدولة العثمانية قوية مهابة الجانب ، ولكن بعد أن ضعفت وأصابها الانهيار انعكس ذلك على مصر وتطاحن الولاة ورؤساء الحامية ، واتهز المماليك هذا التنافس وتمكنوا من السيطرة واستعادة نفوذهم ، وأصبح بكوات المماليك القوة السياسية المسيطرة على مصر في القرن السابع عشر • ونتيجة لضعف الولاة وكثرة تغييرهم استكثر المماليك من الجند والاتباع ، وتركزت السلطة المدنية والعسكرية في أيديهم ، وصار لزعيمهم وهو شيخ البلد نفوذ واسع ، كما

---

(١) نائب الوالي .

(٢) المختص بحفظ الدفاتر او السجلات ولو أن قسم هذه السجلات الواقع تحت إشراف الدفتردار كان يبين الموارد التي تدخل الى الخزانة العامة سواء أكانت نقداً ام عيناً، وما ينصرف منها وفقاً للضرورة ،والمحافظة على ما يفيض واستعماله، وكيفية الحصول على موارد أخرى حين يطرا عجز.

(٣) المشرف على لميرى وضبط حساباته . والروزنامة التي يشرف عليها الروزنامجي عبارة عن كلمة فارسية من مقطعين : روز= يوم ، ونامة= كتاب او وثيقة أو خطاب بمعنى كتاب يومي أو جريدة . وهو في العادة سجل يومي للدخل والمنصرف .

(٤) امين الخزانة .

صارت مشيخة البلد بمثابة إمارة مصر . ونتيجة لذلك تصدّع نظام الحكم الذي وضعه العثمانيون لحكم مصر . وقد شهد القرن الثامن عشر تزايداً كبيراً في سلطة بكوات المماليك ، فكانوا يمتنعون عن إرسال الجزيــة إلى السلطان ويعزلون الوالي إذا غضبوا عليه ، وأصبح الوالي اسما ورمزا لا حقيقة لحكمه ولا هيبة له .

ورغم هذه القوة والسيادة التي أحرزها المماليـــك في داخل المجتمع المصري ، فانهـــم لم يتمكنوا من الانفصال عن الدولـــة العثمانية بسبب انقسامهم وتطاحنهم وتنافسهم في شوارع القاهرة وفي قرى مصر . وقـــد حاول أحد البكوات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وهو علي بك الكبير (١٧٦٨ ــ ١٧٧٣) الاستقلال ، ولكن الدولة العثمانية أوقعت بينه وبين قائد قواته وهو محمد بك أبو الذهب وانقض على سيده وهزمه . ولكن أبا الذهب لم يستقر في حكم مصر لفترة طويلة إذ مات في عام ١٧٧٥ ، وخلص الأمر في النهاية لمراد وابراهيم اللذين عاثا في مصر فساداً ، وانتهى أمرهما إلى كوارث وأحداث وحروب ، وضج الناس من هذا البلاء الذي لم يسبق له مثيل حتى وصلت أصواتهم السلطان العثماني في استانبول ، وأحست كل طائفـــة من الشعب المصري وبال حكم هـــذين الطاغيتين ، ولا سيما التجار والعامة . فقاوموا هذا الحكم وقامت الثورات في الريف وفي القاهرة . وتعددت وسائل الثوار . فبعضهم كان يتخذ وسيلة الاحتجـــاج واللجوء إلى المحاكم لرفع المظالم ، وبعضهم كان يتخذ وسيلة العـــداء والمغاضبة . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتدت مظالم إبراهيم ومراد إلى الأجانب المقيمين في مصر وكانت غالبيتهم من الفرنسيين ، فلجـــأوا إلى حكومـــة الثورة في فرنسا يطلبون الحماية . واستجابت فرنسا للنـــداء وأرسلت حملتها المشهورة في عام ١٧٩٨ ، ولكـــن الطاغيتين فرا ، فرّ أحدهما عند امبابه في الغرب ، وهرب ثانيهما من القاهرة نحو الشرق إلى

الشام ، وتركا مصر وشعبها يواجهان وحدهما أول اعتداء غربي مسلح على مصر في العصر الحديث .

أما النظام المحلي في مصر فلم يكن أحسن حالاً من النظام السياسي، فقد اعتبر سليم الأول نفسه مالكاً لأراضي مصر ، وعلى هذا كان صاحب الأرض لا يملك رقبتها بل حق الانتفاع بها . وكانت الأرض عند وفاة صاحبها تؤول إلى الحكومة غير أن لورثته ردها إلى حوزتهم إذا دفعوا مبلغاً معيناً من المال . وعندما زاد نفوذ البكوات المماليك تصرفوا في الأرض كيفما شاءوا وقسّمت معظم أراضي مصر بينهم وآلت إليهم ملكية ثلثي ما يزرع من الأراضي،ووزع الباقي بين الفلاحين والملتزمين والأوقاف. ولما ضعفت سلطةالدولة العثمانية فيمصر. وازداد نفوذ المماليك ولم يتمكن الوالي العثماني من جباية الأموال والضرائب من المصريين لارسالها إلى السلطان لجأت الحكومة إلى نظام الإلتزام . وقد تولى الالتزام طبقة من الأثرياء وهم البكوات المماليك (وان كان بعض المصريين في أواخر العهد الاقطاعي قد اشتغل بالالتزام) . وكان هؤلاء يتعهدون بجمع الضرائب من الفلاحين نيابة عن زمام معين قد يكون قرية أو عدة قرى ، فيدفع للحكومة الضريبة كلها أو بعضها مقدماً ويتولى هو جمع الضرائب من الفلاحين بمساعدة سلطات الحكومة وهذه الضريبة هي التي يطلق عليها « الميرى » (وهي ضريبة الخراج المخصصة للسلطان) .

على أن الملتزم بالإضافة إلى ذلك كان يجمع ضريبة لنفسه تسمى « الفائض » أو فائض الإلتزام . وقد تطور نظام الالتزام بمرور الوقت حتى أصبح الملتزم هو المتحكم في الأرض الواقعة في إطار التزامه تحكماً مطلقاً ، فلم يعد الأمر مقصوراً على وظيفة جمع الضرائب ، بل تطور إلى تحكم كامل في الفلاحين والأراضي . وهكذا كوّن الملتزمون الطبقة

الاقطاعية في مصر قبل القرن التاسع عشر .

ويصور المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي في كتابه « عجائب الآثار » حالة الفلاح المصري في أواخر القرن الثامن عشر فيقول : « وكان إذا تأخر الفلاح فيدفع الضريبةجر ّوه من شنبه وبطحوهوضربوه بالنبابيت رجال الملتزم هذا عدا ما كان يراه من عسف الصراف النصراني من مماطلة في استخراج ورقة الخلاص [1] ، وكذلك الشاهد والشاويش الذين كانوا يسومونه أنواع العذاب» . ومن ذلك نرى كيف سيطرت الطبقةالاقطاعية في مصر على الفلاحين وهي قوة اجتماعية في مصر لها أهميتها . وقد عانى الفلاح المصري من بعض المظاهر الأساسية التي تميز بها النظام الإقطاعي في مصر وعلى رأسها نظام السخرة ، فكان للدولة الحق في جمع الفلاحين للعمل بالسخرة في المشروعات العامة واستمر هذا النظام لفترة طويلةخلال القرن التاسع عشر . وفي خلال القرن الثامن عشر كانت السخرة لا تقدم للدولة فقط ، بل كذلك لطبقة الاقطاعيين من الملتزمين . فقد كان على الفلاح ان يعمل سخرة ودون أجر في أرض الملتزم وهي « الوسية » بعض أيام الاسبوع . ويتضح لنا من هذا العرض الموجز أن المجتمع المصري اعتمد بصفة رئيسية على الزراعة ثم الانتاج الزراعي الذي يستنفذ للاستهلاك المحلي ، والفلاحون المنتجون له عبيد في الأرض لطبقة من الملتزمين هم طبقة المماليك الحاكمة الغريبة تماما عن المجتمع .

وإذا كنا قد أشرنا إلى الفئات الاجتماعية التي سيطرت على المجتمع المصري في العصر العثماني من أتراك ومماليك في سياق حديثنا عن أحوال مصر السياسية والاقتصادية في تلك الفترة فيجدر بنا ان نشير إلى الفئات الاخرى أو الفئات الشعبية التي أكملت الشكل العام للمجتمع في

(1) الورقة التي تثبت دفع الفلاح للضريبة .

مصر . فمن أهم الطبقات الموجودة في المجتمع المصري طبقة التجار وهي قطاع من البورجوازية المصرية النامية . فلقد شغلت هذه الطبقة حيزا كبيرا في المجتمع ، وكانت أغنى طبقات الشعب ، لأن طبقة الفلاحين - كما لاحظنا - كانت أكثر تعرضا لمظالم الحكام وفداحة الضرائب . وبلغ بعض التجار درجة عظيمة من الثراء والجاه واتسعت تجارتهم واستفادوا من مركز مصر التجاري . وعلى الرغم من تحول تجارة الهند إلى طريق رأس الرجاء الصالح ظلت مصر في العصر العثماني سوقاً للمتاجر الواردة إليها من الشرق والغرب . ولقد شجعت هذه الطبقة المجهودات التي بذلت لاعادة فتح طريق تجارة البحر الأحمر عبر مصر إلى الاسكندرية في عهد علي بك الكبير ومحمد بك أبي الذهب، ومن أبرز البيوتات التجارية المصرية بيت الشرايبي الذي كان عظيم الثراء ، كما اعتبر المحروقي نموذجا لهذا القطاع من البورجوازية المصرية .

أما بالنسبة للفئات الأخرى فكانت توجد الطوائف الحرفية (Guilds). وكان المشتغلون بكل صناعة أو حرفة يكونون طائفة ، لها شيخ تخضع لسلطته ، وينوب عنها لدى الحكومة ، ويتولى شئونها ، ويدافع عنها ، ويقوم بفض المنازعات بين أفرادها ، ويعاقب من يخالف منهم العرف والتقاليد ، ويحصل ما تفرضه الحكومة على أفراد الطائفة من ضرائب أو قروض اجبارية ، ويوزعها عليهم بنسبة مقدرة كل منهم على الدفع .وكان منصب شيخ الطائفة وراثيا في بعض الأسر ، بحيث يستمر فيها ما دامت مشتغلة بالصناعة . وكان لمشايخ الطوائف نواب أو وكلاء يعرفون باسم النقباء ، يختارهم حكام المدن التي يقيمون فيها أو السلطة العليا . وكان الصانع يعرف باسم المعلم أو « الأسطى » ويلحق به عددا من الصبيان لتعلم الحرفة والوقوف على أسرارها . واذا أراد الصبي المتعلم أن يصير معلماً ، بعد أن يصل إلى درجة كافية من التدريب تؤهله للعمل لحسابه الخاص ،

ذهب إلى شيخ الطائفة مصحوبا بمعلمه ، فيقول المعلم للشيخ ان صبيه قد تعلم الصنعة واحكمها وأنه يرغب في أن يصير معلماً وأن يمارسها في مصنع خاص ، فيدني الشيخ الصبي منه ويحزمه بحزام خاص عنده ، وينادي به عضواً من أعضاء الطائفة . وكان يسمى هذا الاحتفال الرسمي باسم « شد الولد » أي دخول الولد الطائفة .

ومن المظاهر البارزة التي يتلمسها الدارس لنظام الطوائف الحرفية هو أن ولاء الفرد في داخل المجتمع كان موجها نحو الطائفة أو المجتمع الصغير الذي ينتمي إليه ، فاختفت فكرة المواطنة (ولاء الفرد نحو الدولة) في مثل هذا الوضع . وانقسم المجتمع الاقطاعي في مصر على هذا النحو إلى « طوائف » مما أضعف من مقومات القومية الموجودة عند المصريين وأفقدها فاعليتها . وعندما ينهار النظام الاقطاعي وتتقدم وسائل الاتصال في مصر بين هذه المجتمعات الصغيرة خلال القرن التالي ، سيتحول المصريون من مجموعة من الطوائف الى أمة ذات قومية متكاملة . (١)

وكان أهل الذمة أو العناصر غير المسلمة من الفئات المكونة للمجتمع المصري في تلك الفترة . حقيقة أن هذه الأقليات عاشت على هامش الحياة الفكرية والسياسية في داخل المجتمع ولكنها شاركت مشاركة فعالة في الحياة الاقتصادية . فلقد تخصص الأقباط في الأعمال الحسابية والمالية ، إذ كلفهم بكوات المماليك بتحصيل الضرائب وتقديرها وتوزيعها على الأطيان والحاصلات . وتمتعوا في هذا المجال بسلطة مطلقة لارقابة عليها وكان رؤساؤهم يسمون « المباشرين » وهم وكلاء المماليك وكبار الملتزمين . أما رئيسهم فكان يسمى « كبير المباشرين » وتمتع بنفوذ عظيم حصل عليه

---

(١) محمد انيس والسيد رجب حراز : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واصولها التاريخية ، ص ١٦ — ١٧ .

عن طريق اتساع أعمال وظيفته وسيطرته على مرؤسيه من المباشرين والصيارفة والكتبة والمساحين . كما تقلد أهل الذمة بعض المناصب الهامة. فالمعلم رزق مثلا كان كاتب سر علي بك الكبير ومدير حسابات الحكومة في عهده ، كما تولى أبراهام كاسترو اليهودي إدارة دار السكة في مصر في عهد السلطان سليمان القانوني . ولقد آتاح تحول المجتمع المصري من الاقطاع إلى الرأسمالية الفرصة أمام هذه العناصر لأن تنصهر في الأمة المصرية وتكون جزءا أساسيا فيها .

أما أهم الطبقات الموجودة في داخل المجتمع الاقطاعي المصري فكانت طبقة العلماء أو رجال الدين لما كان لها من تأثير عظيم في نفوس الناس ، وكانت تمثل قطعاً هاماً من البورجوازية المصرية النامية داخل ذلك المجتمع ، بل وشكلت في الواقع القطاع المثقف من تلك الطبقة . ولقد ازداد نفوذ العلماء بسبب وجود الأزهر (الجامعة الإسلامية العريقة) ودور مصر في العالمين الإسلامي والعربي . فكان الأزهر بمثابة المأمن الذي قصده شعب مصر حينما ضاقت به السبل ، وكان بؤرة للثورة على الطغاة والمستعمرين فكان العلماء والمجاورون يستمعون إلى الشعب عندما يلجأ إليهم ، فيغضبون على من أوقع بالناس الظلم . وكان غضبهم في أحيان كثيرة ، كافيا لأن يرجع الظالم عن ظلمه بل نجد في بعض الأحيان ، أن الحاكم الظالم كان يعلن عن توبته أمام العلماء ، ويعاهد الله معهم على أن يعدل . فكان الأزهر بالاضافة إلى رسالته العلمية والدينية بمثابة « البرلمان » ، ونستطيع أن نتبين ذلك مما كتبه الجبرتي في أماكن متفرقة من كتابه . فالعلماء كانوا حماة للشرع والعدل ورقباء على صلاح الحكم وتوجيه الحاكم ، فعندما ضعفت الامبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر قاد العلماء حركات المعارضة ضد الولاة العثمانيين لأنهم استطاعوا أن يبقوا على ثروتهم ومركزهم الاجتماعي تحت حماية النظام الديني، وأصبحت

لهم زعامة تقليدية تستمد مقوماتها من روح الاسلام ومن الشريعة، فكانوا عبارة عن حلقة الوصل الفعلية بين الطبقة الحاكمة والمحكومة ، أي أنهم قاموا بدور الوسيط بين الشعب والحكام واكتسبوا بذلك نوعا من الزعامة في داخل المجتمع . [1] فيقول الجبرتي في عجائب الآثار «وركب ابراهيم بك .... وذهب الى الشيخ البكري وعيّد عليه ، ثم إلى الشيخ العروسي والشيخ الدردير ، وصار يحكي لهم ، وتصاغر في نفسه جدا ، وأوصاهم على المحافظة وكف الرعية عن أمر يحدثونه أو قومة أو حركة في مثل هذا الوقت ؛ فانه كان يخاف ذلك جدا ، وخصوصا لما أشيع أمر الفرمانات التي أرسلها الباشا للمشايخ وتسامع الناس بها ....» [2] .

وفي ذلك الوقت أيضا كان الوعاظ يعقدون مجالسهم في المساجد ويلقون فيها دروسا في معاني العدل وواجبات الحكام وحقوق المحكومين ، وهكذا كانوا يقومون خلال تلك الدروس بنقد الحكام . ولعل أول من نبغ من هؤلاء الوعاظ هو « الشيخ الحفني » الذي كان يعاصر علي بك الكبير ، ولقد قال عنه راغب باشا ، أحد ولاة مصر : إن الشيخ الحفني سقف على أهل مصر ، يمنع عنهم نزول البلاء [3] . كما قال عنه الجبرتي: « إنه كان قطب رحى الديار المصرية لا يتم أمر من أمور الدولة إلا باطلاعه ومشورته » . وكان لا يتردد في ابداء نصحه صريحا قويا وان كره أهل الحكم رأيه وصراحته . وبالاضافة إلى ذلك كان الشيخ الحفني عضوا ،

---

(1) A. L. El-Sayed, the rôle of the «Ulama» in Egypt during the early nineteenth century, in P. M. Holt, ed. Political and Social change in modern Egypt, pp. 264 - 270.

(2) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، جـ ٢ ، ص ١١١ .

(3) محمود الشرقاوي: مصر في القرن الثامن عشر، جـ٢ ، ص١٥٧ـ١٥٩ .

في ديوان الحكومة ، ولم يكن يتردد أثناء مناقشاته في الديوان أن يهدد الحكام باسم الشعب . فعارض في إحدى المرات إرسال حملة حربية لاخضاع بعض الأمراء الخارجين في الصعيد وقال بأن تلك الحملات تضر بالناس وصاح قائلا « والله لن نسمح أن يسافر أحد وان سافرت الحملة فلن يحدث خير أبدا » . وبعد وفاة الشيخ الحفني خلفه في زعامة النقد شيخ آخر يعرف باسم النقيب . [1] وقد سأله مرة محمد بك أبو الذهب عما وجده في استانبول عند زيارته لها فرد بقوله : « لم يبق باستامبول خير ولا بمصر كذلك خير ، فلا يكرم بهما إلا شرار الخلق » . وعاصر ابن النقيب شيخ آخر هو الشيخ علي الصعيدي الذي وصفه الجبرتي بأنه «شيخ مشايخ الاسلام» ، وكان شديداً في نقده الأمراء وذوي النفوذ . وكان المظلومون وأصحاب الحاجات يقصدونه ، فيتوجه بمظالمهم وحاجاتهم إلى محمد أبي الذهب فلا يخالفه في شيء منها . فكان الشيخ الصعيدي من الدولة بمثابة النائب الشعبي الذي يسعى لمصلحة الناس عند أهل الحكم . [2]

وهكذا لم يقبل الشعب المصري الظلم والعنت الذي تعرض له خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بل لجأ إلى القوة والثورة ، وصفحات التاريخ مليئة بصور مشرفة لكفاح المصريين الذين لجأوا إلى مشايخهم وفقهائهم يطلبون منهم التوسط لدى الحكام المستبدين لرفع المظالم عنهم . وفيما يلي بيان ببعض الانفجارات الثورية التي تدخل فيها العلماء لمساعدة الشعب على رفع المظالم التي أثقلت كاهله :

١ ـ ثورة قام بها الفقراء والنساء والشحاذون في عام ١٦٩٥ ، فلقد حلت

(١) محمد فريد ابو حديد : السيد عمر مكرم ، ص ٤١ .

(٢) محمود الشرقاوي : نفس المصدر ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .

تلك السنة وكانت مصر تعاني غلاء شديداً ومجاعة ، ونزح أهل القرى إلى مصر حتى امتلأت بهم الأزقة وأكل الناس الجيف ومات الكثير من الجوع وخلت القرى من أصحابها وخطف الفقراء الخبز من الأسواق . ويصف الجبرتي هذه الحالة فيقول : «وفي منتصف المحرم ... اجتمع الفقراء والشحاذون ، رجالا ، ونساء ، وصبيانا وطلعوا إلى القلعة ووقفوا بحوش الديوان وصاحوا من الجوع فلم يجبهم أحد ، فرجموا بالأحجار فركب الوالي وطردهم فنزلوا إلى الرميلة ونهبوا حواصل الغلة التي بها ، ووكالة القمح ، وحاصل كتخذا (١) وكان ملآنا بالشعير والفول . وكانت هذه الحادثة ابتداء الغلاء حتى بيع الاردب القمح بستمائة نصف فضة والشعير بثلثمائة والفول بأربعمائة وخمسين والأرز بثمانمائة نصف فضة ....وحصل شدة عظيمة بمصر وأقاليمها وحضرت أهالي القرى والأرياف حتى امتلأت منهم الأزقة .... وخطف الفقراء الخبز من الأسواق ومن الأفران ومن على رؤوس الخبازين . ويذهب الرجلان والثلاثة مع طبق الخبز يحرسونه من الخطف وبأيديهم العصي حتى يخبزوه بالفرن ثم يعودون به .. » . وأدى غضب الشعب هذا إلى عزل الوالي الظالم علي باشا خازن دار وعين مكانه وال آخر فجمع الفقراء والشحاذين ووزعهم على الأمراء والأعيان .. واختص هو والأعيان بفريق منهم، وعين لهم ما يكفيهم من الخبز والطعام صباحا ومساء حتى انقضى الغلاء » .

٢ ــ كما ثار الشعب المصري بعد ذلك بسنتين (ابريل ١٦٩٧) اذ طلب من ياسف اليهودي ــ ملتزم دار صك النقود ــ بالسفر إلى استانبول .

---

(١) نائب الوالي .

وعندما سأله الباب العــالي عن أحوال مصر وعن امكانيــة زيادة الضرائب المفروضة على أهلها أجاب بأنه من الممكن عمل ذلك والتزم بتحصيل ذلك • فكتب له الباب العالي الفرمانات والأوامر السلطانية اللازمة وعاد إلى مصر وقرئت في الديوان ووافق الوالي على تنفيذها ونادى رجاله بذلك على النــاس في الطرقات والشوارع • ويصف الجبرتي موقف المصريين من ذلك فيقول : « فاغتمّ الناس وتوجــه التجار وأعيان البلد إلى الأمراء وراجعوهم في ذلك فركب الأمــراء والصناجق وطلعوا إلى القلعة وفاوضوا الباشا فجاوبهم بما لا يرضيهم فقاموا عليه قومة واحــدة وسألوه أن يسلمهم اليهودي فامتنع من تسليمه • فاغلظوا عليه وصمموا على أخذه منه • فأمرهم بوضعــه في القرقانه (السجن) ولا يشوشوا عليه ، حتى ينظروا في أمــره• ففعلوا به كما أمرهم • فقامت الجند على الباشا وطلبوا أن يسلمهم اليهودي المذكور ليقتلوه ، فامتنع • فمضوا إلى السجن وأخــرجوه وفعلوا بــه ما ذكر ••• » • وقام الشعب بعد ذلــك بجمع الحطب وحرقه • وفي هــذا المجال يسجل الجبرتي شعراً لشاعر معاصر هو الشيخ حسن الحجازي فيقول :

بمصر حل يهــودي ... أخنى عليه الالــه
فظ غليــظ ، عنيف ... سوء ، كريــه لقاه
بعشــرصوم أتانــا ... لــه جواد عــلاه
والناس تشتد سعيا ... أمامـــه ووراه
ومعــه أمــر وفيه ... ماقـــاده لــرداه
فحين قصّ عليهــم ... ما قصّ،قصوا قفاه
بصارم ذي صقــال ... أزال عنــا عنــاه

١ ـ وفي عام ١٧٠٤ لحق « أهل الأسواق » غبن من تزييف النقود وطلبوا من علماء الأزهر التدخل في الأمر ، ويتحدث الجبرتي عن هذه الحالة فيقول : « في سنة ثمان ومائة وألف وفي سنة اثنتي عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة فشا أمر الفضة المقاصيص والزيوف وقل وجود الديواني . وان وجد اشتراه اليهود بسعر زائد وقصوه فتلف بسبب ذلك أموال الناس . فاجتمع أهل الأسواق ودخلوا الجامع الأزهر وشكوا أمرهم للعلماء ، وألزموهم بالركوب إلى الديوان في شأن ذلك فكتبوا عرضحال وقدموه إلى محمد باشا ، فقرأه كاتب الديوان على رؤوس الاشهاد . فأمر الباشا بعمل جمعية في بيت حسن أغا (المستحفظان) بابطال الفضة المقصوصة وظهور الجدد وادارة دار الضرب وعمل تسعيرة وضرب فضة وجدد نحاس . فيكون ذلك بحضور كتخدائية وكامل الأمراء الصناجق والقاضي والأغوات ونقيب الأشراف وكبار العلماء ، وائتوني بجواب كاف وأعطاه ليد كتخدا الجاويشية . فأرسل التنابية مع الجاويشية تلك الليلة ، واجتمع الجمع في صبحها بمنزل حسن أغا بلفيه ، واتفقوا على الغاء المقاصيص بالوزن من الصيارف .... وشرط عليهم ابطال الحمايات وعدم معارضته في شيء وكل من مسك ميزانا فهو تحت حكمي ، وكذلك الخصاصة وتجار البن والصابون ، ويركب بالملازمين ويكون معه من كل وجاق جاويش بسبب أنفار الابواب . وأخبروا الباشا بما حصل ، وكتب القاضي حجة بذلك وكتب المشايخ عليها ، وكذلك الباشا ، وأعطوهما لعلي أغا فطلع إلى الباب وأحضر شيخ الخبازين وباقي مشايخ الحرف ، وأحضر أردب قمح وطحنه وعمل معدله على الفضة الديواني خمسة أواق بجديدين والبن باثنى عشر فضة الرطل والصابون بثلاثة ....وحصل ذلك بحضرة مشايخ الحرف والمغاربة .

وأرسل الأغا قفل الصاغة ومسبك النحاس وأمر باحضار الذهب والفضة المتباعة والنحاس لدار الضرب وأحضر شيخ الصيارفة وأمرهم باحضار الذهب والريالات...». وهكذا رأينا أنه بعد أن تدخل العلماء أمر الباشا بعقد اجتماع عام يحضره البكوات المماليك والقاضي التركي وقواد الفرق العسكرية ونقيب الأشراف وكبار العلماء. ونظر المجتمعون في الأمر واستقر رأيهم على خطة محددة تحفظ مصلحة الناس وتزيل أسباب شكواهم .

٤ ـ كما يذكر الجبرتي في كتابه « عجائب الآثار » أن السلطان أرسل إلى مصر في عام ١٧٣٥ أمراً خاصاً ببعض الشئون المالية منها « ابطال مرتبات أولاد وعيال ومنها ابطال التوجيهات ، وان المال يقبض إلى الديوان ويصرف من الديوان وان الدفاتر تبقى بالديوان ولا تنزل بها الافندية [١] ، إلى بيوتهم » . واجتمع الديوان لتلقي ذلك الأمر ، فلما قرىء المرسوم السلطاني قال القاضي العثماني : « أمر السلطان لا يخالف ويجب طاعته » ، فانبرى له أحد الأعضاء المصريين وهو الشيخ سليمان المنصوري فقال « ياشيخ الاسلام . هذه المرتبات (كانت) من فعل نائب السلطان وفعل النائب كفعل السلطان . وهذا شيء جرت به العادة في مدة الملوك المتقدمين وتداوله الناس ورتبوه على خيرات ومساجد وأسبلة (جمع سبيل) ولا يجوز ابطال ذلك ، وإذا بطل بطلت الخيرات وتعطلت الشعائر المرصد لها ذلك . فلا يجوز لأحد يؤمن بالله ورسوله أن يبطله ، وأن أمر ولى الله بابطاله لا يسلم له ويخالف أمره ، لان ذلك مخالفة للشرع ولا يسلم للإمام

---

(٢) كان لقب افندي خاصاً بوجه عام برجال القلم سواء من العلماء او سكرتيري الحكومة .

في فصل يخالف الشرع ولا لنائبه أيضا » . وكان موقف الشيخ المنصوري هذا سببا في عدول الحكومة عما كانت عليه ، ويدل هذا على مدى يقظة العلماء المصريين وتنبههم إلى المحافظة على الشرع والحقوق العامة ، وتقدير الحكام لرأيهم .

٥ ـ وفي يناير عام ١٧٨٦ قام بعض سكان القاهرة بثورة لرد عدوان الظالمين ووجدوا في ذلك تأييداً من علماء مصر لا سيما من الشيخ أحمد الدردير مفتي المالكية . فلقد قام حسين بك (المعروف بشفت أي اليهودي وكان من كبار المماليك) ومعه طائفة من جنوده قاصدا منطقة الحسينية ، وهجم على دار رجل يدعى أحمد سالم الجزار ، كان رئيسا على دراويش الشيخ البيومي ، ونهبه « حتى مصاغ النساء والفراش ، ورجع والناس تنظر اليه ». وفي صباح اليوم التالي ثارت جماعة من أهل الحسينية ، وذهبوا إلى الجامع الأزهر ومعهم طبول ، وشكوا أمرهم إلى الشيخ أحمد الدردير فشجعهم ، وكما يروي الجبرتي « ساعدهم بالكلام وقال لهم أنا معكم . فخرجوا من نواصي الجامع وقفلوا أبوابه وصعد منهم طائفة على أعلى المنارات يصيحون ويضربون بالطبول ... وانتشروا بالاسواق.....وأغلقوا الحوانيت . وقال لهم الشيخ الدردير في غد نجمع أهالي الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة ، وأركب معكم وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ، ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم » [٢] . وبعد ساعات قليلة أرسل ابراهيم بك ، شيخ البلد وكبير المماليك ،ونائبه، أميرا آخر إلى الشيخ الدردير وتكلموا معه ، وخافوا من تضاعف الحال ، وقالوا للشيخ اكتب لنا قائمة بالمنهوبات ونأتي بها من محل

---

(١) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، حـ ٢ ، ص ١٠٣ .

ما تكون ، واتفقوا على ذلك وقرأوا الفاتحة » . [1]

وللشيخ الدردير موقف مشابه في نفس العام عندما حضر الاحتفال بالمولد الأحمدي بطنطا وفي أثناء ذلك جاء كاشف الغربية من قبل ابراهيم بك وفرض على الناس مغارم كثيرة « وأغار أعوان الكاشف علـى بعض الاشراف وأخذوا جمالهم » فذهبوا إلى الشيخ الدردير وشكو إليه ما حل بهم ، فأمر الشيخ بعض أتباعـه بالذهاب اليه فخشوا بطشه ولم يذهبوا . فركب الشيخ بنفسه ومعه كثير من العامة . فلما وصل إلى خيمة كتخـدا الكاشف دعاه فحضر إليه « والشيخ راكب على بغلته فكلمه ووبخه وقال له أتتم ما تخافوا من الله . ففي أثناء كلام الشيخ لكتخدا الكاشف هجـم على الكتخدا رجل من عامة الناس » ، وقامت فتنة بينهم وبين الجند ضرب فيها وأسر واحد من أتباع الشيخ . وذهب كاشف المنوفية وكاشف الغربية بعد ذلك يعتذران إلى الشيخ . ولما عاد إلى القاهرة قدم ابراهيم بك بنفسه إلى منزله معتذراً ومعه كبار المماليك .

٦ ـ وعندما اشتد طغيان ابراهيم بك ومراد بك ، اتخذ المصريون خطوة حاسمة للمحافظة علـى حريتهم وحقوقهم ، وارغام الحكام علـى الاصلاح . وكان العلماء دائما يشعرون وهم ممثلوا الشعب – أن واجبهم يناديهم بالمحافظة على القانون والحق ، ولم يترددوا لحظة بل هبوا لنـداء الواجب . وفي الواقع لم يتهاون شعب مصر في حقوقه ، بل حافظ عليها بشتى الوسائل كلما اشتم رائحة الاستهانة بكرامته أو الاعتداء على حرماته أو اشتداد وطأة المماليك . ففي عام ١٧٩٥ أسرف محمد بك الألفي فـي فرض ضرائب جزافية على سكان إحدى القرى القريبة من بلبيس عاصمة

---

(١) الجبرتي ، حـ ٢ ، ص ١٠٣ .

مديرية الشرقية في ذلك الوقت . وكان للشيخ عبدالله الشرقاوي شيخ لجامع الأزهر حصة في أرض تلك القرية فاستغاث به أهلها . واتصل الشيخ الشرقاوي بابراهيم بك ومراد بك لوقف هذه المظالم ولكن أعرض كل من هذين الأميرين ونأى بجانبه ، وثارت ثائرة الشيخ الشرقاوي وعزم على القيام بحركة شعبية كبيرة يهتز لها - في ظنه - مركز هذين الطاغيين، فذهب إلى الجامع الأزهر وجمع إليه المشايخ وأمر باغلاق أبواب الجامع إيذانا بأن أمرا إدا قد ارتكبه الحكام الطغاة . وانطلق المنادون يأمرون بغلق الحوانيت وهجر الأسواق . وفي اليوم التالي كانت جموع الشعب تتجه من كل حدب وصوب إلى الجامع الأزهر . واكتظ المسجد والحي بالحشود الشعبية وركب الشرقاوي والمشايخ العلماء كل منهم بغلته وتقدموا المواكب الشعبية الصاخبة وذهبوا إلى دار الشيخ محمد السادات .ووقع اختيارهم على هذه الدار لأنها كانت على مقربة من دار إبراهيم بك حتى يرى هذا الأخير غضبة الشعب على حكومته .

وقد نجح هذا التدبير إذ لما شاهد الأمير هذه الحشود المتراصة من الجماهير ولها عجيج وضجيج بعث من قبله أيوب بك الدفتردار « فحضر إليهم وسلم عليهم ، ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم . فقالوا له نريد العدل ورفع الظلم والجور واقامةالشرع وابطال الحوادثوالمكوسات التي ابتدعتموها وأحدثتموها . فقال لا يمكن الاجابة إلى هذا كله ، فاننا ان فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات . فقيل له هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ، وما الباعث على الاكثار من النفقات وشراء المماليك؟ والأمير يكون أميرا بالاعطاء لا بالأخذ .. » .[1] وقد وعدهم أيوب بك

---

(1) الجبرتي ، حـ ٢ ، ص ٢٥٨ .

الدفتردار بالعودة إليهم بعد عرض مطالبهم على إبراهيم بك . ويتضح لنا من خلال هذه التطورات أن المسألة خرجت من مجرد حركةفردية تستهدف المطالبة بوقف اعتداءات محمد بك الالفى على إحدى قرى مديرية الشرقية إلى حركة شعبية تنادي بضرورة وضع حد للمظالم التي يتعرض لها الشعب ومطالبة الحكومة بضغط المصروفات والحد من الإسراف في استيراد المماليك وتأمين الأفراد على أموالهم وأرواحهم .

ولكن أيوب بك الدفتردار لم يعد كما وعد ، فانفض المجلس«وركب المشايخ إلى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية وباتوا بالمسجد ، وأرسل ابراهيم بك الى المشايخ يعضدهم ، ويقول لهم أنا معكم ، وهذه الأمور على غير خاطري ومرادي . وأرسل الى مراد بك يخيفه عاقبة ذلك » ، ونزل مراد عن غلوائه ، أو يبدو أنه تظاهر بذلك، وطلب أربعة من المشايخ ، عينهم بأسمائهم . فذهبوا إليه بالجيزةفلاطفهم والتمس منهم السعي في الصلح . وفي اليوم الثالث من قيام هذه الثورة، حضر الباشا إلى منزل إبراهيم بك واجتمع البكوات هناك ، ثم طلبوا حضور المشايخ ، فحضر وفد عنهم مكون من خمسة أعضاء هم : الشيخ السادات ، والسيد عمر مكرم نقيب الأشراف والشيخ عبدالله الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر ، والشيخ خليل البكري شيخ السجادة البكرية، والشيخ محمدالأمير ،والأخير من صفوة كبار العلماء اشتهر بجرأته وشجاعته وإغلاظه القول للأمراء المماليك . وأرادت جموع الشعب أن تسير وراءهم إلى مكان الاجتماع فمنعهم المشايخ وطلبوا منهم الانتظار في الازهر ، وطالت الجلسة وقرر البكوات في نهايتها « أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم ، وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيسا موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق ، ويبطلوا رفع المظالم المحدثة والكشوفيات والتفاريد والمكوس ما عدا ديوان

بولاق ، وأن يكفوا اتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس ، ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان ، ويسيروا في الناس سيرة حسنة » [1] . وكان القاضي حاضرا بالمجلس ، فكتب حجة عليهم بذلك وفرض (أي وقع) عليهما الباشا وختم عليها ابراهيم بك ، وأرسلها إلى مراد بك فختم عليها أيضاً وانجلت الفتنة ، ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون حسب مارسم سادتنا العلماء بأن جميع الحوادث والمظالم والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية . وفرح الناس وظنوا صحته . وفتحت الأسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزيادة .ونزل عقيب ذلك مراد بيك إلى دمياط وضرب عليها الضرائب العظيمة وغير ذلك » [2] .

وبعد هذا العرض الخاص بالانتفاضات أو الحركات الشعبيةوأسبابها يتضح أن سلطة البكوات المماليك بدأت تطغي بشكل ملحوظ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر واستطاع هؤلاء أن يحصلوا على هذا النفوذ بسبب الخلل الموجود في نظم الحكم العثمانية التي وضعت لإدارة تلك الولايات . فالحكم العثماني كان بصفة عامة عمليا ولم يكن عنيفا ، فقد كانت القاعدة أن كل باشوية (ولاية) تعيش على دخلها الخاص وتدفع إلى خزانة الدولة قدراً معقولاً جداً من الجزية . كما استطاع العثمانيون أن يدفعوا عن الشرق العربي أخطار الاستعمار الأوروبي حتى أواخر القرن الثامن عشر . ولكن من ناحية أخرى اتصف هذا الحكم بالرجعية ، إذ أبقت النظم العثمانية على الحالة كما كانت قبل الفتح العثماني وأوجدت بعض القوى (كالديوان والأوجاقات العسكرية) التي كانت تحد من

---

(1) الجبرتي ، حـ٢ ، ص ٢٥٨ – ٢٥٩ .

(2) المصدر السابق .

سلطة الباشا العثماني وتقيدها • وعن طريق هذا القصور الموجود في النظم العثمانية وانعدام مقاييس محدودة للعدالة استفاد موظفو الدولة من وقوع الظلم على الرعية • ولم يقبل المصريون – كما وضحت – الخضوع للظلم أو التراخي في حقوقهم ، فلجأوا إلى طبقة العلماء التي لعبت دوراً كبيراً في الحياة العامة برضاء بقية الطبقات الموجودة في مصر • وتدخلت لدى الطبقات الحاكمة من عثمانيين ومماليك ، واستطاعت في حالات كثيرة أن ترفع الظلم عن كاهل المصريين •

ولقد أثبتت تلك الحركات الشعبية مدى تأصل روح المقاومة عند المصريين ضد الظلم والاستبداد ، ولكن هذا لا يدفعنا إلى حد الاسراف في تقييم تلك الحركات الشعبية كما حاول بعض المؤرخين عندما أطلقوا على « الحجة » أو الوثيقة التي وقعها ابراهيم ومراد اسم « الماجنا كارتا » المصرية ، وفي بعض أحيان أخرى اسم « الوثيقة السياسية الكبرى» [١]، فهذه الحركة ومثيلاتها التي حفل بها تاريخ الشعب المصري إبان القرن الثامن عشر لم تستهدف الاستقلال عن الدولة العثمانية أو التخلص من حكم البكوات المماليك • فلقد كانت الفكرة السائدة في العالم الإسلامي هي أن السلطان العثماني هو خليفة المسلمين وزعيم العالم الإسلامي • ولقد أشيع بأن الخلافة العباسية انتقلت بعد سقوط القاهرة في أيدي العثمانيين إلى استانبول ، وهذا ما لم يحدث بالفعل • وعلى ذلك فلم يناقش العرب في ذلك العصر العثماني الأول أحقية السلاطين العثمانيين في الخلافة ، بل اعترفوا بها وظلوا ينظرون إلى السلطان على أنه خليفة رسول الله في حكم المسلمين [٢] •

---

(١) انظر : محمد فريد ابو حديد : السيد عمر مكرم ، ص ٦٠ .

(٢) محمد انيس : العالم العربي الحديث ، كتاب المجتمع العربي، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ١٤٢

وعلى هذا النحو فالنضال الشعبي الذي شهدته مصر خلال العصر العثماني لم يتعد العمل على رفع ظلم الحكام . وهكذا انبثق النضال دفاعا عن مقومات حياة الشعب المصري في إطار الفكرة الإسلامية . ومما يدعم هذا الرأي ما ذكره أحد المؤرخين بأنه « إذا كان هـذا اللون من النضال يعتبر في جوهره ، كفاحا من أجل الحقوق الطبيعية للفرد ، فانه كان يمضي وينتهي ببساطة عصره وفي إطار الفكرة الإسلامية » . [1] وهكذا انصرف الشعب المصري خلال تلك الفترة وقبل نزول الحملة الفرنسية أرض مصر إلى مقاومة الظلم الداخلي واستبداد المماليك الأمر الذي دفع أحد العلماء بالصراخ في وجه طاغية منهم قائلا : « لعنك الله ولعن اليسرجي الذي جاء بك ومن باعك ومن اشتراك ومن جعلك أميرا » . وكان الأزهر طوال هذه الفترة هو ملاذ المظلومين ونقطة تجمع أكثر حركات الاحتجاج على الظلم .

وإذا رجعنا إلى ما كتبه أحد الرحالة المعاصرين الذين زاروا مصر في تلك الفترة لأمكننا فهم الدوافع الحقيقية وراء تلك الانتفاضات والثورات . فلقد كتب فولني Volney (١٧٥٧ - ١٨٢٠) في كتابه « أطلال الحضارات القديمة أو تأملات في ثورات الامبراطوريات » يقول :

> « كل ما يقع في مصر تحت البصر أو السمع يدل على ان هـذا البلد بلد الاستعباد والاستبداد ـ فانك لا تسمع حديثا الا وله صلة بفتنة اهلية او فاقة عامة أو ابتزاز مال او اغتصاب حق او تعذيب بالضرب أو افاضة لروح . فالامن فيهما على الارواح والاموال مفقود ودم الانسان يهدر

---

(١) عبد العزيز الرفاعي : الكفاح الشعبي في مصر الحديثة، ص ١١ .

كدم الحيوان . والقضاء نفسه بسفك الدم في غير صورة قضائية وعسس الليل والشرطة يتولون ، في جولاتهم الليلية والنهارية للمحافظة على الأمن والنظام ، الفصل في الخصومات بين الناس وينطقون بالاحكام على الفور وينفذونها في اقل من لمح البصر بدون ان يكون للمحكوم عليه حق الاستئناف. وترى الجلادين لهذا انسبب يطأون مواقع الجند ويرافقونهم ايان يذهبون ويلازمونهم حيث يحلون ، فما هي الا اشارة من احدهم حتى ترى رأس مظلوم وقد هوت إلى قاع كيس من الجلد .

« وياليت خطورة الذنب نفسه تسوغ تعريض المذنب لمثل تلك العقوبة ، فانك كثيراً ما تجد أن الباعث على السير بين الناس بمثل هذا التعسف شره في نفس عظيم من ارباب الشوكة والجاه او وشاية من عدو بغيض ، وهو ما ينجم عنه أن يدعى الرجل المشتبه فيه بأن عنده مالا إلى المثول بين يدي البيك فيطالبه بمبلغ معين . فاذا انكر ان عنده مالا يفي بالمطلوب طرح ارضا وجلد على قدميه مائتي جلدة او ثلثمائة ، وكثيرا ما يفضي هذا الضرب إلى موته ، فتعسا تعسا لمن يشتبه فيه انه على شيء من اليسر والرخاء ، إذ ما من احد اتجهت إليه هذه الشبهة إلا وقد كانت العيون مبثوثة حوله للتجسس عليه ، فلا يلبث ان يبلغ امره إلى ذوي الشأن ».

« وليس بميسور لاحد ان ينقذ نفسه من شر اعتداء الاقوياء على ماله الا اذا تظاهر بالفقر المدقع وليس للمسكنة والزراية لبوسها » (١) .

---

(١) نقلا عن ا . ب . كلوت : لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمد مسعود ، جـ ٢ ، ص ٧٦٣ – ٧٦٥ .

ولهذا كله قامت الثورات المتعددة ، وكانت أهمها تلك التي قامت في عام ١٧٩٥ ، واستخلص فيها المصريون « حجة » مكتوبة وممهورة يتعهد فيها الحاكم أمام الرعية بابطال الضرائب الجديدة وابطال أعمال النهب ودفع الرواتب للعلماء وارسال صرة الحرمين ولكنها سرعان ما أصبحت حبرا على ورق . ومما تجدر ملاحظته في هذا المجال هو خلو تلك الحجة تماما من ذكر أية مبادىء أو ضمانات تشريعية تؤدي إلى تغيير نظام الحكم المعمول به في مصر أو الى تغيير سلطة الحاكم بقوة القانون ، باشراك العلماء المصريين في السلطة أو بأية وسيلة من الوسائل . ولقد أجهضت هذه الثورة الشعبية بسبب قلة النضج السياسي في ذلك الوقت عند الشعب المصري وقادته الذين قنعوا بالتعهدات الأدبية ، ولم يطالبوا بالضمانات العملية كالمشاركة في حكم مصر . ولم يفطن قادة الشعب من علماء الأزهر إلى ذلك لعدم درايتهم بالنواحي السياسية« إلا أن الضمانين الحقيقيين لأي «حجة» أو ميثاق هي المشاركة في أداة الحكم من ناحية واقامة تنظيم سياسي شعبي يكون الدرع الواقي لحقوق الجماهير من ناحية أخرى . وبغير هذين الضمانين يصبح أي صك يوقعه الحاكم للمحكوم حبراً على ورق » .

الفصل الثاني

مصر والغـــرب

١ ـ المصالح الفرنسية ـ الانجليزية في مصر قبل عام ١٧٩٨

٢ ـ الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١)

٣ ـ نتائج الحملة الفرنسية على مصر

١ ـ المصالح الفرنسية الانجليزيه في مصر قبل عـام ١٧٩٨

كانت مصر منذ وقت طويل ملتقى للمواصلات العالمية ومعبراً تمر به التجارة بين الشرق والغرب . فموقعها الجغرافي في قلب الدنيا القديمة وسط أفريقيا وأوروبا وآسيا ، التي تمثل مراكـز الانتاج والصناعـة والاستهلاك ، ووقوعها في أضيق بقعة بين البحرين المتوسط والأحمـر جعلاها محطا مهما لتجارة الشرق والغـرب . ولم تفقد مصر أهميتهـا باعتبارها معبراً لتلك التجارة إلا بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح وتحول التجارة إلى الطريق البحـري حول أفريقيا . وحاولت مصـر الاحتفاظ بنشاطها التجاري مع الهند ولكن تمكنت البرتغال من القضاء على ذلـك النشاط خارج البحـر الأحمر بتحطيمها الأسطول المصري في موقعة ديو (Diu) عام ١٥٠٩ . وكان لهذه الموقعة نتيجتان مهمتـان : أولاهما القضاء النهائي على أمل مصر في امتلاك أسطول تجاري يصل إلى الهند ، وثانيتهما خروج التجارة من يد البنادقة وأهل جنوة ومارسيليـا في البحر المتوسط إلى يد البرتغاليين في المحيطين الأطلنطي والهندي . وبعد أن فتح سليم مصر عام ١٥١٧ حاول تشجيع تجارة مصر الخارجية بتجديد معاهدتها التجارية مع البندقية ولكن دون نتيجـة . ثم ازداد شأن اسبانيا واستولت على البرتغال عام ١٥٧٤ واستطاعت أن تسيطـر بأسطولها علـى طريق رأس الرجاء الصالح . إلا أن بريطانيا استطاعت أن تحطم الأرمادا الاسبانية عام ١٥٨٨ وقضى بذلك على أي أمل لسيطرة الاسبان على البحار . ولقد عزز ذلك الحـدث النكسة التـي انتابت

الطريق البري المصري بعد هزيمة الأسطول المصري في موقعة ديو . فقد تحمست انجلترا للطريق الجديد وبذلت غاية جهدها في تمهيده بتطوير سفنها وآلاتها .

ولكن ساعد ازدياد الثروة وارتفاع مستوى المعيشة في غرب أوروبا ــ نتيجة لتدفق الذهب والفضة من النصف الغربي للكرة الأرضية ــ على اتساع حركة التجارة الشرقية وتنوعها . ونشطت تجارة التبادل ، ففي مقابل تصدير المعادن النفيسة ، استوردت أوروبا الحرير والأرز من الصين ، والقطن والكتان من الهند ، والتوابل والعقاقير من جزر التوابل ، والصمغ واللبان من شبه الجزيرة العربية ، والشاي من الهند والصين وسيلان ، والبن من مخا . ولقد تم نقل نسبة غير قليلة من تجارة الشرق المتزايدة عبر الطرق البرية الكبيرة من طريق حلب ووادي الفرات ومن طريق القاهرة والبحر الأحمر ، ومن طريق جدة ودمشق على الرغم من وجود طريق رأس الرجاء الصالح منافساً لهذه الطرق البرية وقيام الباشوات العثمانيين بخلق الصعاب والعقبات . ولقد أقام البنادقة علاقات قوية في القسطنطينية وحلب والقاهرة ، ودعموا مركزهم في التجارة الشرقية باحتلال قبرص .

وفي عام ١٥٣٥ وقعت الحكومة الفرنسية في عهد فرانسوا الأول معاهدة الامتيازات المشهورة مع الامبراطورية العثمانية أيام سليمان القانوني ، فقضت على المصاعب التي واجهها التجار الأوروبيون في المناطق العثمانية . ولقد منحت تلك المعاهدة لفرنسا مركزاً ممتازاً في أملاك الدولة العثمانية ، « ... وتعتبر التسهيلات والإعفاءات التي نالها الفرنسيون وغيرهم بفضل هذه المعاهدة أساسا للامتيازات الأجنبية ... » . فسمحت هذه المعاهدة للمواطنين الفرنسيين بالاقامة في أماكن محددة في موانى

ومدن الليفانت (Levant) الرئيسية ، واقرت خضوعهم لحماية وقضاء قناصلهم ، كما سمحت لهم بعملية البيع والشراء وممارسة طقوسهم الدينية بحرية تامة ، وبمقتضى هذه المعاهدة نشطت التجارة الفرنسية وأدت إلى اتساع النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط ، وفي عام ١٧٤٠ وقع السلطان محمود الأول العثماني معاهدة مع لويس الخامس عشر فتح بموجبها البلدان المقدسة ، لا للحجاج الفرنسيين وحدهم ، بل لجميع المسيحيين الذين وفدوا على الامبراطورية العثمانية تحت حماية العلم الفرنسي ، ثم اتخذ الفرنسيون هذه الامتيازات أساسا لحق حماية جميع المسيحيين الكاثوليك في سورية [1] ، وفي خلال الأعوام المائة التالية حذت دول غرب أوروبا حذو فرنسا ، فوقعت معاهدات مماثلة مع الباب العالي ، فحصلت انجلترا على امتيازاتها الأولى في عام ١٥٨٠ .

وبعد اضمحلال جمهورية البندقية استطاعت فرنسا عن طريق علاقات الصداقة مع الدولة العثمانية ونتيجة لتوقيع معاهدة الامتيازات أن تحتكر تجارة الشرق ، ولما رأت فرنسا أن كلا من انجلترا وهولندا تتنافسان من أجل السيطرة على طريق رأس الرجاء الصالح أرادت أن تنتهز هذه الفرصة السانحة لإحياء الطريق البري (Overland Route) حتى تحقق نجاحا ملحوظا في مجال المنافسة التجارية مع الدولتين الأخريين ، فكما تمتعت دولتا الأطلنطي بالموقع الجغرافي الممتاز الذي يمكنها من السيطرة على طريق رأس الرجاء الصالح تمتعت فرنسا ــ باعتبارها إحدى دول البحر المتوسط ــ بموقع ممتاز يساعدها على السيطرة على الطريق البري ، وعلى الرغم من استمرار اهتمام الفرنسيين بالطريق البري منذ القرن السادس عشر فصاعدا ، لا يبدو أنهم قد علقوا أهمية كبيرة على إنشاء قناة تربط البحر

(١) فيليب حتى : تاريخ سورية وفلسطين ولبنان ، حـ ٣١٨/٢ .

الأحمر بالبحر المتوسط حتى مجيء حملة نابليون بونابرت إلى مصر في أواخر القرن الثامن عشر . وقام كثير من ذوى المصالح ـ في فترات مختلفة ـ بعرض مشروعات بشأن هذه القناة إلا أنهم لم يوفقوا في إقناع أي مسئول فرنسي بالاهتمام بها .

وتظهر أول إشارة إلى فكرة شق قناة بحرية بين البحرين الأحمر والمتوسط في عام ١٥٠٤ عندما قرر مجلس العشرة البندقي (Venetian Council of Ten) أثناء مناقشة التعليمات التي ستصدر إلى سفير البندقية الجديد لدى السلاطين المماليك التقدم باقتراح إلى الحاكم المملوكي لشق قناة بحرية . وفي عام ١٥٨٦ اقترح أحد الباشوات الأتراك ويدعى الحاج على إعادة شق القناة القديمة بين النيل والبحر الأحمر لكي تتمكن السفن الحربية العثمانية من الانتقال من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر عن طريق النيل . وكان هدفه من ذلك هو وضع حد للثورات التي قامت في الجزيرة العربية ضد الحكم العثماني وإيقاف محاولات البرتغاليين لتحويل التجارة الشرقية إلى طريق رأس الرجاء الصالح . ولقد لفت هذا المشروع انتباه سافاري دي لانكوم (Savary de Lancôme) سفير فرنسا في القسطنطينية في ذلك الوقت ، ولكنه تأكد من صعوبة تحقيقه .

ولقد اهتم كل من سلي (Sully) وريشيليه (Richelieu) وكولبير (Colbert) خلال القرن السابع عشر بتحويل تجارة فرنسا الشرقية إلى الطريق البري (المصري) وذلك لمنافسة التجارة التي تمر في طريق رأس الرجاء الصالح . ولا يخلو هذا النشاط التجاري الذي قامت به فرنسا من ميول سياسية ، فالحكومة الفرنسية لم تفكر أساسا في تشجيع التجارة مثلما فكرت في القضاء على طريق رأس الرجاء الصالح فتقضي بذلك على

تفوق هولندا وانجلترا . ففكر الوزير الفرنسي كولبير في أن « هولندا يمكن قهرها عن طريق مصر بسهولة اكثر من قهرها في املاكها ، وبذلك يمكن تجريدها دون صعوبة مما يسبب ازدهارها ، أي من خيرات الشرق » .[1] ولقد دارت مفاوضات في القسطنطينية حول رفع الحظر الذي فرضه العثمانيون والذي لا يسمح للسفن المسيحية التجاريه بالدخول شمالا بعد جدة ناحية السويس بدعوى ان هذه المنطقة تطل على الأراضي المقدسة . أما الدافع الحقيقي لاتباع هذه السياسة فكان ضمان نقل التجارة الشرقية من طريق وادي الفرات وطرق القوافل في دمشق . كما أراد العثمانيون ــ في هذه المرحلة المبكرة ــ القضاء على حركة النشاط التجاري العالمي من مصر ومنع المماليك من الحصول على العوائد الجمركية حتى لا يتمكنوا من القيام بأي عمل استقلالي . ورغم أن الباب العالي قد سمح للفرنسيين ــ دون غيرهم من الشعوب المسيحية ــ بالاتجار في البحر الأحمر سنوات قليلة ، فإنه سرعان ما تراجع عن ذلك واستمرت المحاولات الدبلوماسية لتجديد هذا الإذن أو لإلغاء ذلك الحظر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر حتى مجيء حملة نابليون إلى مصر في عام ١٧٩٨ .

وعندما ضجر الفرنسيون من الصعاب المتزايدة التي وضعها العثمانيون لعرقلة إحياء الطريق البري ، أسس كولبير في عام ١٦٦٤ شركة الهند الشرقية الفرنسية (Compagnie des Indes) . وسمح لهذه الشركة باحتكار نقل التجارة الفرنسية مع جزر الهند الشرقية ومدغشقر المارة بطريق رأس الرجاء الصالح على شرط أن تبدأ وتنتهي كل الرحلات من الشرق وإليه عند ميناء لوريان (Lorient) في المحيط الأطلنطي . ورغم أن شركة الليفانت (Compagnie de Levant) التي تكونت في نفس الوقت قد احتكرت نقل

---

(1) Charles - Roux, Le Projet Français, p. XIX.

التجارة الفرنسية من الليفانت والبحر الأحمر إلى أوروبا ، فإن شركة الهند استطاعت دون شك أن تحول دون اهتمام الفرنسيين بتطور الطريق البري حتى بعد أن فقدت الممتلكات الهندية الفرنسية بعد ذلك بحوالي مائة سنة. وكان ضياع هذه الممتلكات من أهم الأمور التي بددت اهتمام فرنسا بالطريق البري ، هذا الاهتمام الذي تحول فيما بعد إلى تنافس تجاري وعسكري مع بريطانيا •

وكان طبيعياً أن يتعرض الفرنسيون لفكرة إنشاء قناة تربط البحرين الأحمر والمتوسط عندما بدأت محاولاتهم لإعادة فتح الطريق البري عبر مصر • ولقد قدمت هذه الفكرة في بعض الأحيان ضمن بعض الاقتراحات غير الرسمية لاحتلال مصر • فلقد قدم كاتب فرنسي مجهول اقتراحا إلى ريشيليه يدعوه إلى أن تحتل فرنسا الهند وكتب يقول « إنّ من الممكن حفر قناة من السويس إلى القاهرة كما فعل ملوك مصر الأقدمين لكي تزداد ثروة تركيا ، وتنتعش البندقية ، وتزدهر التجارة مع الحبشة مرة أخرى • كما أن وصل البحرين سيؤدي إلى إضعاف الاسبان في البحر المتوسط»•(1) وفي عام ١٦٧٩ اقترح جاك سافاري (Jacques Savary) في الطبعة الثانية لكتابه «Le Parfait Négotiant» فتح الطريق البري ، وذلك باستئذان الباب العالي في حفر قناة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر • وفي عام ١٦٩٧ اقترح المسيو دي مايبه (Benoist de Maillet)ـ قنصل فرنسا في القاهرة وهو الذي قضى معظم وقته يتفاوض على فتح طريق البحر الأحمر أمام السفن الفرنسية ـ اقترح حفر قناة في مصر •

ولقد ظهرت في النصف الثاني من القرن السابع عشر عدة اقتراحات

(1) Marlowe, The Making of the Suez Canal, p. 7.

تدعو دولة أو أكثر من دول البحر المتوسط إلى احتلال مصر لأهميتها بالنسبة لدول البحر المتوسط باعتبار هذا الاحتلال وسيلة للتنافس التجاري مع دول الأطلنطي . ونتيجة للعقبات التي وضعها العثمانيون أمام استخدام طريق مصر والبحر الأحمر لمرور التجارة العابرة قدم الفيلسوف الألماني ليبنتز (Leibnitz) في عامي ١٦٧١ و ١٦٧٢ مذكرتين إلى الملك لويس الرابع عشر . هما Fabula Ludovisia ، Concilium Aegyptiacum واقترح فيهما أن تستولي فرنسا على مصر لكي تضمن تفوقها العسكري على جميع الدول الأوروبية ، وسيطرتها على التجارة الشرقية وحمايتها للكنائس المسيحية في الشرق . وفي الوقت الذي قدم فيه ليبنتز مشروعه كانت فرنسا في حرب مع هولندا ولذلك قال إن احتلال مصر سيمكن فرنسا من القضاء على تجارة هولندا المارة بطريق رأس الرجاء الصالح [٢] . ولكن لم يهتم لويس الرابع عشر ووزراؤه بهذا المشروع . كما أهملت الحكومة الفرنسية الاقتراح الذي قدمه مسيو دي شاتونيف (de Catheauneuf) سفير فرنسا في القسطنطينية بشأن تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بين الدول الأوروبية . كما أهملت اقتراحاً آخر حول هذا الموضوع قدمه الأب جان كوبن (Père Jean Coppin) قنصل فرنسا في دمياط في كتاب نشره في عام ١٦٨٦ تحت عنوان Bouclier de l'Europe ou la Guerre Sainte . وبرغم ذلك استمر الاهتمام الفرنسي بالليفانت حتى القرن الثامن عشر وأصبح الطريق البري عبر مصر موضع اهتمام جميع الهيئات الرسمية وغير الرسمية فزار كثير من الفرنسيين مصر والليفانت ونشروا مذكرات عن أسفارهم ورحلاتهم . واستمرت جهود سفراء فرنسا في القسطنطينية لفتح

(١) نص الـ Concilium Aegyptiacum أو « المشروع المصري » مرفق في خطاب ستودارت إلى بامستون بتاريخ ٢٣ فبراير ١٨٥٠ . وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O. 78/842)

البحر الأحمر للسفن الفرنسية التجارية . ولكن يبدو أن وزراء فرنسا لم يهتموا كثيراً بالمجهودات التي قام بها سفراؤهم في القسطنطينية وقناصلهم في القاهرة والتجار الفرنسيون في مارسيليا .

ولم تكن فرنسا هي الدولة الوحيدة من دول البحر المتوسط التي اهتمت بفتح الطريق البري عبر مصر . ففي عام ١٧٤٧ قام دومنيك جونا (Dominic Jauna) - وهو نمسوي قضى سنوات عديدة في مصر وكان موظفا في الإدارة النمسوية التجارية - بنشر كتاب أهداه إلى الإمبراطورة ماريا تريزا (Maria Theresa) واقترح فيه على فرنسا فتح مصر وقبرص بتكوين تحالف من الدول الكاثوليكية الأوروبية . أما انجلترا - فقد أظهرت منذ تأسيس شركة الهند الشرقية (East India Company) في بداية القرن السابع عشر وحتى قيام الامبراطورية البريطانية في الهند نتيجة لحرب السنوات السبع - أظهرت اهتماماً رسمياً قليلاً بتنمية التجارة الشرقية عبر الطريق البري على الرغم من أن التجار الإنجليز قد أقاموا في مدينة حلب وفي أسواق أخرى في الليفانت . ونتيجة لتوقيع معاهدة الامتيازات الإنجليزية مع الباب العالي في عام ١٥٨٠ تمتع التجار الإنجليز في الأراضي العثمانية بنفس الامتيازات التي حصل عليها التجار الفرنسيون ، وتكونت نتيجة لذلك شركة الليفانت الإنجليزية (The English Levant Company) لتنمية التجارة الإنجليزية [1] في شرقي البحر المتوسط . على أن مركز بريطانيا التجاري الذي حصلت عليه لم يكن نتيجة للنشاط الدبلوماسي الذي قام به سفراؤها في القسطنطينية أو قناصلها في مصر .

وفي خلال القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر

---

(1) Bullard, Britain and the Middle East, p. 20.

كان في مصر قنصل إنجليزي يقيم بشكل غير منتظم ،وفي الوقت الذي كان يقيم في مصر قنصل إنجليزي ، لم يمنع ذلك من أن يتفوق عليه زميله الفرنسي الذي كان ينجح في الحصول على بعض الامتيازات كاحتكار التجارة الأجنبية وحماية الرعايا الأجانب . أما البريطانيون فقد اهتموا بعرقلة جهود الأجانب في الحصول على الامتيازات أكثر من أن يوجهوا اهتماما جديا بوضع التجار الإنجليز القلائل الموجودين بمصر . فبعد أن نشر جونا كتابه مباشرة ، عينت الحكومة النمساوية مواطنا بريطانيا يدعى لاندر (Lander) ممثلا لها في مصر ، لكن القنصل الإنجليزي في مصر قام بناء على تعليمات من السفير الانجليزي في القسطنطينية بتحريض السلطات العثمانية في مصر على طرد لاندر منها [1] . وفي عام ١٧٥٦ كان القنصل البريطاني في القاهرة هو المواطن البريطاني الوحيد المقيم في هذه المدينة ، لأن انجلترا أهملت طريق البحر الأحمر ولم تكن لها تجارة في هذه المنطقة ولذلك طلب القنصل إعفاءه من منصبه عام ١٧٥٦ ، وأقفلت القنصلية أبوابها واضمحل النشاط الإنجليزي تماما بمصر . وساعد ذلك انشغال انجلترا في حرب السنوات السبع (١٧٥٦ ــ ١٧٦٣) .

ولقد مرت مصر بتغييرات سياسية مهمة مثل ظهور علي بك وقيام التنافس بينه وبين محمد أبي الذهب ، ومثل المحاولة التي قام بها الباب العالي عندما أرسل حملة حسن باشا للقضاء على مراد وابراهيم اللذين هربا إلى مصر العليا وتولى منافسهما إسماعيل بك منصب شيخ البلد ،ولكنهما عادا مرة أخرى وظلا يحكمان مصر حتى مجيء حملة نابليون بونابرت . وفي هذه الفترة أيضا حدثت تطورات سياسية مهمة في منطقة الشرق الأوسط . ففي عام ١٧٦٨ انتصرت روسيا في حربها مع الدولة العثمانية،

(1) F. Charles - Roux, Autour d'une Route, pp. 9, 16.

وبمقتضى معاهدة كوتشك قينارجي الموقعة في عام ١٧٧٤ فقد العثمانيون شبه جزيرة القرم ومناطق أخرى آلت إلى روسيا . وفي عام ١٧٨٧ تحالفت كل من النمسا والروسيا ضد الدولة العثمانية وتم عقد الصلح مع النمسا في عام ١٧٩١ ومع روسيا عام ١٧٩٢ بتوقيع معاهدة جاسي (Jassy) على أساس أن تتنازل الدولة العثمانية عن بعض ممتلكاتها لهاتين الدولتين.

ولقد أثبتت هذه الحوادث أن أية محاولة تقوم بها أي دولة أوروبية لاحتلال مصر لن تلقى مقاومة فعالة من جانب الدولة العثمانية أو من جانب مصر . وطالب عدد من الناس الحكومات الفرنسية المتعاقبة باحتلال مصر، ولم تدفعهم الأسباب التجارية إلى المطالبة بذلك مثلما أثرت فيهم الرغبة في إخراج بريطانيا في الهند وضمان مكان مناسب لفرنسا في حالة تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية . على أن الحكومات الفرنسية لم تقم بأي عمل سوى المحافظة على مصالحها التقليدية في الطريق البري ، وكان ذلك يرجع إلى ظروف فرنسا الداخلية من ناحية ، ومن ناحية أخرى لخوفها من حدوث أي رد فعل من جانب الدول الأوروبية الأخرى . أما انجلترا فقد كانت معاهدة باريس عام ١٧٦٣ نقطة تحول في نظرتها إلى الطريق البري عبر مصر لأن تلك المعاهدة أطلقت يد انجلترا في الهند فاقتصر اهتمام الحكومة الإنجليزية على إيجاد أصلح الطرق وأقصرها لنقل الرسائل والتعليمات والجنود بين الهند وانجلترا إذ كانت الرحلة من مدراس إلى لندن بالطريق البري عبر مصر تستغرق حوالي ثلاثة وستين يوما أي ربع مدة الرحلة بطريق رأس الرجاء الصالح تقريباً . ولذلك نرى أن الحكومة الإنجليزية لم تنظر بعين الارتياح إلى المحاولات التي قام بها بعض الأفراد البريطانيين لنقل التجارة الإنجليزية عبر مصر لأن هدفها الأساسي لم يكن الناحية التجارية بل الوصول إلى مستعمراتها في الهند . وعلى ذلك لم يكن هؤلاء البريطانيون في نظرها سوى جماعة من المغامرين .

وأول هؤلاء المغامرين هو الرحالة البريطاني جيمس بروس (James Bruce) وكان يعمل قبل ذلك قنصلاً لإنجلترا في الجزائر . وحضر بروس إلى القاهرة في يونيه عام ١٧٦٨ ولم يجد فيها بريطانيا واحداً ؛ وقد قابل علي بك ثم ذهب إلى مصر العليا وعبر الصحراء الشرقية من قنا إلى البحر الأحمر ثم أبحر إلى جدة حيث وجد بها تسع سفن تجارية إنجليزية آتية من الهند . ولقد رجاه التجار الإنجليز أن يباحث علي بك بشأن السماح للسفن الإنجليزية بالوصول إلى السويس فوعد بذلك بعد عودته من رحلته في الحبشة والسودان . ولقد عاد إلى مصر فعلا في عام ١٧٧٣ وكان علي بك قد استولى أثناء غيابه عن مصر على الحجاز ، وجعل جدة تحت إدارة مملوكه حسن بك الجداوي : وعهد بإدارة جمرك جدة إلى أحد إخوة كارلو روستي (Carlo - Rossetti) أحد تجارة البندقية بمصر . وكان من المقربين إلى علي بك . ولقد سمح علي بك للسفن المسيحية بالدخول شمالا بعد جدة ناحية السويس .

وعندما عاد بروس إلى القاهرة وقد أيقن بإمكان إقامة علاقات تجارية بين الهند ومصر وجد أن عهد علي بك قد انقضى وحل محله محمد أبو الذهب . فقابله وتمكن من عقد اتفاق معه في فبراير عام ١٧٧٣ سمح فيه للسفن الإنجليزية بالحضور إلى السويس ، وتعهد بعدم التعرض للتجار بالأذى ، كما حدد الرسوم الجمركية بمقدار ٨٪ من المتاجر الآتية إلى السويس وفرض خمسين ريالا أسبانيا رسم ميناء لكل سفينة [1] . فقام بروس على الفور بإرسال خطابات إلى الهند وإلى أصحاب السفن الإنجليزية الذين قابلهم قبل ذلك بأربع سنوات يخبرهم فيها بالاتفاق الذي وقعه مع

---

(١) أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ص ٢٤ — ٢٥ .

أبي الذهب واقترح عليهم التعامل مع بعض البيوت التجارية الموجودة في مصر • ولما لم يكن في مصر في ذلك الوقت بيوت تجارية إنجليزية اقترح بروس عليهم التعامل مع ثلاثة بيوت فرنسية وبيت بندقي • كما أنه اقترح عليهم اللجوء إلى قنصل البندقية في مصر إذا واجهتهم مصاعب • وكتب كذلك إلى حاكم البنغال بالهند يخبره بتوقيع الاتفاق •

على أن الحكومة الإنجليزية ــ التي يحتمل أنها وقعت تحت تأثير شركة الهند الشرقية ــ لم ترحب كثيراً بالمجهودات التي قام بها بروس ، كما أنها لم تقدم أي مساعدة في ذلك الوقت أو بعده لتنمية التجارةالشرقية عبر مصر • ولكن حكومة البنغال كانت أكثر اهتماما بالنتائج التي توصل إليها بروس • ونتيجة لذلك قام وارن هيستنجز (Warren Hastings) حاكم البنغال في مارس عام ١٧٧٥ بعقد معاهدة للتجارة والملاحة مع محمد أبي الذهب ، وجاءت هذه الاتفاقية تأكيداً للاتفاقية التي وقعها بروس في عام ١٧٧٣ وقد نصت على حق التجارة في الهند وفي مصر لمواطني الطرفين على السواء ؛ وتخفيض الضريبة في السويس على السلع المجلوبةمن البنغال ومدراس إلى ٦½٪ والمجلوبة من سورات وبمباي إلى ٨٪ • وكذلك حق الإنجليز في شراء وتصدير المنتجات المصرية دون ضريبة ما ، وقد تعهد محمد أبو الذهب عن نفسه وعن خلفائه في الحكومة بالمحافظة على المتاجر التي تنقل من الطور أو السويس إلى القاهرة في طريق تصديرها إلى إلى الخارج •

ولقد أحدثت أنباء هذه المعاهدة رد فعل عنيفا في القسطنطينية بسبب الشكاوى التي تقدم بها كل من شريف مكة الذي كان يخشى من ضياع العوائد الجمركية التي كان يحصلها ، وتجار القسطنطينية الذين كانوا يفضلون نقل التجارة بطريق وادي الفرات • وبالإضافة إلى ذلك خاف

الباب العالي من أن يؤدي إحياء طريق مصر البري إلى زيادة ثروة البكوات المماليك ، ثم إلى خروجهم على سيادة الدولة العثمانية . ولهذه العوامل كلها اضطر الباب العالي إلى إصدار مجموعة من الفرمانات فيما بين ١٧٧٥ و ١٧٧٩ يؤكد فيها منع السفن المسيحية من التجارة في البحر الأحمر ويطالب بإيقافها . وقد ساعدت عدة عوامل على تنفيذ ما ورد في الفرمانات رغم الجهود التي قام بها التاجر الإنجليزي جورج بولدوين (George Baldwin) فيما بعد. وتتلخص هذه العوامل في وفاة محمد بك أبي الذهب في عام ١٧٧٦ ، وفي عدم اهتمام الحكومة الإنجليزية بهذا الموضوع لأنها لم تفكر في طريق مصر البري من الناحية التجارية وإنما من ناحية إرسال المراسلات البريدية في أسرع وقت ممكن .

ولقد قام جورج بولدوين بمجهودات كثيرة لإحياء طريق مصر البري وقد ذكر ذلك في كتابه الذي نشره في لندن عام ١٨٠١ تحت عنوان «Political Recollections Relative to Egypt» ففي عام ١٧٦٠ ذهب إلى قبرص لزيارة أخيه وكان تاجراً مقيماً هناك ويقوم بالتجارة مع موانىء الليفانت وعاد إلى انجلترا في عام ١٧٦٧ ولكنه عاد إلى قبرص في العام التالي بعد أن عينته الحكومة الإنجليزية قنصلا لها هناك . وفي عام ١٧٧٣ ذهب إلى مصر وكان ينوي التوجه بعد ذلك إلى الهند ولكنه بقي فيها . وفي عام ١٧٧٥ ذهب إلى القسطنطينية وتعرف على مري (Murray) السفير الإنجليزي هناك وعاد بعد ذلك إلى لندن وعينته الحكومة الإنجليزية وكيلا لشركة الهند الشرقية في مصر ، ثم رجع إلى مصر وأقام مكاتب للشركة في القاهرة والاسكندرية . ولقد اقتصرت جهود بولدوين بوصفه وكيلا لشركة الهند الشرقية على تنظيم سرعة نقل البريد بين انجلترا والهند عبر مصر ، لأن شركة الهند الشرقية لم تهتم بالتجارة مع مصر . ولكن بولدوين لم ينس

عمله الأساسي وهو التجارة وأخذ يبذل جهده لإزالة الصعاب التي أوجدتها الفرمانات العثمانية من طريق التجارة .

ولكن سرعان ماوجد بولدوين نفسه على طرفي نقيض مع السير روبرت أنسلي (Sir Robert Ainslie) سفير بريطانيا في القسطنطينية الذي خلف مري . فبعد وفاة أبي الذهب في عام ١٧٧٦ إزدادت الصعاب أمام التجار الإنجليز الذين يتاجرون مع السويس بسبب السياسية التي فرضها العثمانيون وبسبب الفوضى التي سادت مصر . ولما لجأ بولدوين إلى أنسلي لمساعدته لم يلق منه أي تأييد إذ كان أنسلي يؤمن بفرض السيادة العثمانية على مصر ويعارض أي اتفاق يقوم بكوات المماليك بتوقيعه دون إذن من السلطان . ولذلك أصر أنسلي على ضرورة احترام الفرمانات العثمانية التي تحرم التجارة في البحر الأحمر ، وكانت الحكومة الإنجليزية تؤيده في ذلك . وعمل أنسلي على ضمان تطبيق هذا التحريم على مراكب جميع الدول المسيحية ولكنه حاول الحصول على موافقة الحكومة العثمانية على استثناء السفن البريطانية التي تحمل البريد بين الهند وانجلترا من هذا التحريم . ولذلك وجد أنسلي أن المجهودات التي كان يقوم بها جورج بولدوين تعطل جهوده ومفاوضاته التي كان يجريها مع الباب العالي من أجل هذا الغرض .

ولكي يقوي بولدوين مركزه أمام البكوات المماليك ؛ حصل على موافقة كل من أنسلي وشركة الليفانت على تعيينه قنصلاً لبريطانيا في مصر؛ وكانت شركة الليفانت في العادة هي التي تعين القناصل البريطانيين في ممتلكات الدولة العثمانية . ولم يكن في مصر قنصل إنجليزي منذ عام ١٧٥٦ ؛ وقد ضايق بولدوين أمران هما وضع المصالح الإنجليزية في مصر مؤقتا تحت إشراف ملتزم الجمارك العام وهو يوناني الأصل ، واعتماد أنـ لي

في الحصول على معلوماته عن مصر على مراسل إيطالي . وفي عام ١٧٧٨ ذهب بولدوين إلى القسطنطينية ليحصل على موافقة انسلي على تعيينه ممثلا رسميا لانجلترا في مصر ، ولكن أنسلي اعتقد وربما كان مصيباً في ذلك أن بولدوين سيستغل موافقته على هذا التعيين للقيام ببعض المخاطر التجارية التي قد تسبب حرجاً لأنسلي في القسطنطينية ؛ كما أنها تتعارض مع مفهوم أنسلي للسياسة البريطانية في مصر . ولقد تجاهل أنسلي تحذيرات بولدوين عن المشروعات الفرنسية المتعلقة بمصر وحاول أن يلزمه بضرورة احترام الفرمانات العثمانية الصادرة بشأن التجارة في البحر الأحمر وقصر جهوده على تسهيل نقل البريد . ويبدو أنه شك في أن يكون بولدوين على اتفاق مع الفرنسيين لتشجيع مرور التجارة الشرقية عبر مصر . على أن بولدوين لم يغادر القسطنطينية صفر اليدين فعندما أخبر ريس أفندي (وزير خارجية الدولة العثمانية) أنسلي أن الحظر المفروض على التجارة في البحر الأحمر لا يطبق على الإنجليز فحسب وإنما يطبق على كل السفن المسيحية ، وأعطاه وعداً شفوياً بتسهيل سير سفن البريد من السويس وإليها ، وافق أنسلي على تعيين بولدوين وكيلا غير رسمي في مصر وعهد إليه بالاشراف على تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين أنسلي وريس أفندي ، وحذره من القيام بأي نشاط تجاري قد يتعارض مع ما جاء في فرمانات الباب العالي [1] . وكما كان متوقعاً ، لم يهتم بولدوين كثيرا بالتحذيرات التي ذكرها أنسلي . ففي أبريل عام ١٧٧٩ ، وبعد عودته إلى مصر بأسابيع قليلة ، اتهم بولدوين وبعض زملائه البريطانيين القادمين من الهند بمحاولة استيراد بضائع عن طريق السويس مخالفين بذلك الفرمانات السلطانية فقضى عليه ولكنه هرب من مصر بعد الإفراج عنه ، وعاد إلى القسطنطينية حيث ادعى أنه كان ضحية مؤامرة . ولم يلق بولدوين ترحيباً من أنسلي

(1) Bullard, op. cit , p. 30.

الذي منعه من دخول السفارة البريطانية فعاد إلى لندن حيث قام بحملة شعواء ضد أنسلي •

وفي نفس الوقت ازداد اهتمام فرنسا التقليدي بمصر لرغبتها في إخراج الإنجليز في الهند ولازدياد ضعف الامبراطورية العثمانية الذي ظهر بشكل واضح بعد الحرب الروسية التركية الأولى • وكان من الواضح أنه إذا انهارت الامبراطورية العثمانية فان ممتلكاتها سوف تقسم بين الدول الأوروبية الكبرى وستطالب فرنسا بالحصول على مصر وسورية؛ ولكن لم يتحدد موقف الحكومة الفرنسية بشكل نهائي فيما يختص بهذا الموضوع فكانت تتأرجح بين الاشتراك في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وتأجيله• وعلى العموم فإن الحكومات الفرنسية المتعاقبة حتى قيام الثورة الفرنسية رفضت النصائح التي تسلمتها من ممثليها في مصر يدعونها إلى اتباع سياسة جريئة في مصر • على أن مركز فرنسا التجاري في مصر بدأ يتدهور ،ولم يكن لانجلترا أو لأي دولة أخرى دخل في ذلك ، إذ كان هـذا يرجع إلى الفوضى والاضطرابات التي نجمت عن سوء حكم المماليك في مصر ، وفي بعض الأحيان إلى تأييد بريطانيا لسياسة الحظر التي فرضتها الحكومة العثمانية وهي منع السفن المسيحية من التجارة في شمال البحر الأحمر •

ففي عام ١٧٦٩ قام الدوق دي شوازيل (Duc de choiseul) برسم عدة خطط لاحتلال مصر لكي يعوض فرنسا ما خسرته من مستعمرات في حرب السنوات السبع ، ولكن لم ينفذ شيء من هذه المشروعات • وفي عام ١٧٧٣ أرسل لوي دي لوجييه (Louis de Laugier) وهو أحد تجار مارسيليا ، مذكرة إلى الحكومة الفرنسية قال فيها ان المسافة بين بوندتشيري (Pondicherry) – وهي إحدى الموانيء القليلة في الهند التي ظلت في

حوزة فرنسا بعد معاهدة باريس عام ١٧٦٣ - ومارسيليا تعادل ربع المسافة بين لوريان (Lorient) وبوندتشيري • ودعا إلى عقد اتفاق مع السلطان العثماني يبيح إقامة حاميات فرنسية في الاسكندرية والقاهرة والسويس مقابل مساعدة فرنسا للدولة العثمانية في حربها مع روسيا • كما قال إن احتلال فرنسا لمصر سيساعدها على إذلال روسيا وبريطانيا في آسيا [1] •

وفي عام ١٧٧٥ أخبر ميور (Mure) - قنصل فرنسا في مصر - حكومته بأن أبا الذهب كان مستعداً لعقد اتفاق مع فرنسا يسمح لسفن التجار الفرنسيين بالوصول إلى السويس • ولم تهتم الحكومة الفرنسية باقتراحي ميور ولوجييه ، ولكن بعد ذلك بسنتين أعد سانت بريست (Saint Priest سفير فرنسا في القسطنطينية) وكان من أقوى المؤيدين لاحتلال فرنسا لمصر بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية الترتيبات الخاصة لقيام البارون دي توت (de Tott وهو ضابط فرنسي من أصل مجري كان قد عمل فترة طويلة مستشارا عسكريا للجيش العثماني) لزيارة مصر وسورية لكي يفتش على المؤسسات القنصلية والتجارية الفرنسية في شرقي البحر المتوسط ، هذا من الناحية الرسمية ، أما مهمته غير الرسمية فقد كانت أخطر من هذا ، إذ أراد أن يستطلع إمكانية الاستيلاء على مصر وتحويلها إلى مستعمرة فرنسية وذلك بالقيام باستطلاعات حربية وباختبار حالة السواحل والقلاع الواقعة على البحر المتوسط ومعرفة أعماق المياه في الموانيء • وفي التقرير الذي رفع بذلك إلى وزير البحرية الفرنسية ، أكد لالون (La Laune) - وهو أحد الخبراء العسكريين الفرنسيين الذين صحبوا دي توت في زيارته - أنه لا توجد أي صعوبة عسكرية تعوق

---

(١) F. Charles - Roux, Origines de l'Expédition de l'Egypte, pp. 58 - 59.

احتلال فرنسا لمصر . وقال دي سوب نفسه في تقريره إنه من الممكن اتخاذ كريت قاعدة للعمليات الحربية والاستيلاء منها بسهولة على ثغور الاسكندرية ورشيد ودمياط . وإنزال الحملة في أبي قير . وأكد دي توت أن الاستيلاء على مصر لن يكون إلا « احتلالا سلميا لبلد أعزل » [1] .وحسب التقرير حسابا لكل التفاصيل وأشار إلى جميع المزايا الاقتصادية والسياسية المترتبة على هذه العملية وهون جميع العقبات التي تعترضها وأوضح أن الاحتلال الفرنسي لمصر سيضمن المصالح الفرنسية في البحر المتوسط في حالة استيلاء روسيا على القسطنطينية : كما سيتحول الجزء الأكبر من التجارة الشرقية من طريق رأس الرجاء الصالح إلى البحر المتوسط ، واقترح أيضا انشاء قناة تربط النيل بالبحر الأحمر بعد أن تحتل فرنسا مصر . [2]

وفي الوقت الذي قدم فيه دي توت تقريره كانت فرنسا في حرب مع بريطانيا بشأن مستعمراتها في أمريكا ولم تتخذ الحكومة الفرنسية أي إجراء يتعلق بآراء سانت بريست التي كانت تتلخص في أن تبقى فرنسا على سياستها التقليدية في المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، فإذا لم يكن هناك بد من انهيارها واقتسام أملاكها ، كان على فرنسا في هذه الحالة أن تهتم بتعيين نصيبها من التركة وهو مصر . ولكن احتمال احتلال مصر ظل مسيطرا على أذهان الحكومة الفرنسية وتجار مارسيليا والموظفين الفرنسيين في الامبراطورية العثمانية بسبب انهيار النفوذ البريطاني نتيجة لحرب الاستقلال الأمريكية والفوضى الناجمة في مصر من سوء حكم إبراهيم ومراد . ولقد زاد اهتمام فرنسا بمصر لاعتقادها أن النمسا كان لها أطماع في مصر مثل الفرنسيين أنفسهم ولا سيما أن النمسا قد أظهرت اهتماما في بعض

(1) Charles - Roux, Origines, p. 88.

(2) Charles - Roux, op. cit., pp. 69 - 95.

الأحيان بالطريق البري عبر مصر ، كما كانت حكومتها على اتصال وثيق بكاسيس ملتزم الجمارك في مصر .

وفي عام ١٧٨٣ قام ميور ــ قنصل فرنسا في مصر ــ بكتابة تقرير طالب فيه فرنسا باحتلال مصر وقد دفعه إلى ذلك خوفه من أن النمسا قد تنتهز فرصة تجدد الحرب بين الدولة العثمانية والروسيا وتستولى هي على مصر . أما السبب الرئيسي الذي دفعه إلى اقتراح ذلك فهو إحياء الملاحة التجارية في البحر الأحمر حتى تتحول تجارة الهند إليه . وكان أهم جزء في تقريره هو الذي يوضح فيه الخطط التفصيلية لاستعمار مصر بعد الاحتلال الفرنسي . فتصور هجرة الفلاحين الفرنسيين إلى مصر لزراعة الأرض وتحسين طرق الري ، وتشجيع استيراد البضائع الفرنسية ، كما طالب بحظر استيراد المنسوجات الصوفية والحريرية والقطنية إلى مصر ما عدا المنسوجات المصنوعة في فرنسا أو التي تنقلها سفن فرنسية . وخلاصة القول إن ميور لم يقترح احتلال مصر لأسباب تجارية واستراتيجية فحسب بل وضع في اعتباره أيضا المسائل الاقتصادية ، كأن تكون مصر مكانا لاستيطان العدد الزائد من السكان وسوقا لمنتجات فرنسا ، أي أن تصبح مصر مستعمرة فرنسية . ولكن الحكومة الفرنسية لم تتخذ موقفاً واضحا بالنسبة لمسألة احتلال مصر . ولقد استمر شوازيل جوفييه (Choiseul-Gouffier) سفير فرنسا في القسطنطينية خلفا لسانت بريست) في عمل الترتيبات الخاصة لتحسين أحوال فرنسا التجارية ولاستعادة التفوق الفرنسي في السوق المصرية . وأخيرا ، تمكن ضابط بحري فرنسي يدعى دي تروجيه (de Truguet) بفضل مساعدة شارل مجالون (Charles Magallon) ــ التاجر الفرنسي في مصر والمشرف على المصالح الفرنسيين في القاهرة منذ انتقال القنصلية الفرنسية إلى الاسكندرية في عام ١٧٧٧ ــ

تمكن من عقد ثلاث معاهدات مع مصر في يناير عام ١٧٨٥ : الأولى مع مراد بك وفيها تعهد مراد بك بصيانة التجارة الفرنسية عند مرورها في مصر وحدد الضريبة على متاجر الهند بمقدار ٢٪ للوالي على مصر و ٤٪ للبك الحاكم و ٣٪ فقط إذا كانت هذه المتاجر مصدرة إلى فرنسا • وتعهد مراد بك أيضا بالعمل على استتباب الأمن في الطريق بين السويس والقاهرة . وقد وقع على هذه المعاهدة بعد ذلك بقليل إبراهيم بك . أما المعاهدة الثانية فكانت مع يوسف كساب ملتزم الجمارك العام ، وفيها تعهد يوسف بعدم زيادة الرسوم على المتاجر الفرنسية وتحصيل ½٪ فقط من قيمة المتاجر المفرغة في السويس ، وكانت المعاهدة الثالثة مع الحاج ناصر شديد أحد شيوخ الأعراب ، وفيها تعهد بنقل المتاجر الفرنسية بأمان في طريق الصحراء بين السويس والقاهرة مقابل مبلغ معين عن كل جمل •

وكانت هذه المعاهدات قصاصات من الورق ليس غير ، إذ لم تحدث أي أثر على الاطلاق في مركز فرنسا التجاري • كما أن الباب العالي الذي استطاع أن يدعم نفوذه في مصر فترة من الوقت نتيجة لحملة حسني باشا — رفض أن يدعم هذه المعاهدات برفع الحظر المفروض على السفن المسيحية التي تسير في شمال البحر الأحمر •ولقد أيد هذا الرفض السفير الإنجليزي وغيره من السفراء إذ إن فرنسا كانت الدولة الوحيدة التي ستستفيد بعد زوال هذا التحريم • ومن ناحية أخرى نشأت مشاكل بين الحكومة الفرنسية وشركة الهند الفرنسية التي جدد عقد تأسيسها ، لأنها عارضت تشجيع تجارة البحر الأحمر التي أثرت على احتكارها للتجارة بطريق رأس الرجاء الصالح •

وعلى أية حال فقد كان لهذه المعاهدات رد فعل مهم ، فعندما علمت الحكومة الإنجليزية بعقد هذه المعاهدات بدأت تهتم بالمخططات الفرنسية

الخاصة بمصر . كما كان لاهتمام التجار البريطانيين بالتجارة بين مصر والهند أثر في موقف الحكومة البريطانية . فلقد قام بولدوين منذ عودته إلى انجلترا في عام ١٧٧٩ بعرض هذه المسألة على الوزراء وعلى المسئولين في الحكومة البريطانية . وعندما علمت الحكومة بتوقيع المعاهدات الثلاث، أرسل دنداس(Dundas)رئيس حكومة شركة الهند الشرقية) إلى بولدوين ليستشيره في الأمر . ورد عليه بولدوين بمذكرة بعنوان تأملات عن موقع مصر ومواردها (Speculations on the situation and resources of Egypt). ولقد حذر دنداس من المطامع الفرنسية في مصر وأكد أهمية مصر بالنسبة لانجلترا وصلاتها التجارية والسياسية بالهند . ولقد اهتمت الحكومة الإنجليزية بآراء بولدوين وأعادت فتح القنصلية الإنجليزية في مصر وعينت بولدوين قنصلاً عاماً في عام ١٧٨٦ . وفي الخطاب الذي أرسلته حكومة الهند إلى أنسلي تخبره فيه بتعيين بولدوين قالت « إن الغرض الأساسي من وفادة بولدوين إلى القاهرة هو افتتاح طريق للاتصال بالهند عبر مصر » . وأحيط أنسلي علما بأنه قد طلب من بولدوين التفاوض مع البكوات المماليك لإبرام معاهدة تجعل الرعايا الإنجليز في مصر على قدم المساواة مع الفرنسيين . وأوضحت حكومة الهند في هذا الخطاب أنه إذا رفض الباب العالي التصديق على الاتفاق الذي يبرمه بولدوين مع البكوات على نمط معاهدات تروجيه وجب أن يصر أنسلي على حق الإنجليز في نقل الرسائل بين انجلترا والهند عبر مصر . وكان للعلاقة السيئة بين الرجلين ـ بولدوين وأنسلي ـ أثر في عدم إحراز تقدم كبير بخصوص مرور الرسائل والتجارة البريطانية عبر مصر . وسرعان ما فتر اهتمام الحكومة البريطانية بمهمة بولدوين وأغلقت قنصليتها مرة أخرى في فبراير ١٧٩٣ وأقالت بولدوين من منصبه . وفي ذلك الوقت أعلن بولدوين عن توقيع معاهدة مع مراد وإبراهيم على نمط معاهدات تروجيه . وبذل بولدوين

قصارى جهده لكي تعدل الحكومة البريطانية عن قرارها وتنظر إلى هذه المعاهدة بجدية تامة . واستمر بولدوين يحذر انجلترا من مخططات فرنسا الخاصة بمصر ولكن دون جدوى حتى اضطر إلى مغادرة مصر في عام ١٧٩٦ . ولقد عاد بولدوين مرة أخرى عام ١٨٠١ مرافقا للحملة الإنجليزية التي جاءت إلى مصر لاخراج الفرنسيين منها . وعلى أية حال لم تهتم الحكومة الإنجليزية بتلك المعاهدة لانشغالها بالحرب منذ عام ١٧٩٣ ضد حكومة الثورة في فرنسا .

وفي نفس الوقت لم تمنع اتفاقيات تروجيه إبراهيم بك ومراد بك من المضي في المظالم وإزهاق التجار الفرنسيين الذين تعددت شكاواهم . ورغم المشروعات التي قدمت للحكومة الفرنسية لاحتلال مصر ، فلم تبد الحكومة الفرنسية أي اهتمام بهذا الموضوع حتى لا تقوم الروسيا أو النمسا بهذا العمل ، ولكن حكومة الثورة الفرنسية اتخذت موقفاً مخالفاً لموقف الحكومات الفرنسية السابقة إذ أظهرت اهتماما بالغاً بالمحافظة على المصالح الفرنسية في مصر . وبعد أن غادر ميور مصر في عام ١٧٨٨ لم يوجد أي ممثل رسمي فرنسي ، ولذلك تولى شارل مجالون رياسة الجالية الفرنسية بصفة غير رسمية . وفي عام ١٧٩٣ عاد مجالون إلى باريس وأخبر حكومة الثورة بمجرى الأمور في مصر ، وعاد في عام ١٧٩٣ قنصلاً لفرنسا في مصر . ولكن العلاقات ساءت بين التجار الفرنسيين والبكوات المماليك بدرجة كبيرة . ولقد اقتنع مجالون ــ كما اقتنع ميور من قبل ــ بأن الطريقة الوحيدة لكي تستعيد فرنسا مركزها في مصر هي احتلال مصر احتلالا عسكرياً . ونتيجة لهذا التقرير استقدمته الحكومة الفرنسية إلى باريس في عام ١٧٩٧ في الوقت الذي تولى فيه شارل موريس تاليران (Talleyrand) منصب وزير الخارجية في حكومة الإدارة (Directory) وقام بإقناع تاليران وبونابرت بالسيطرة على مصر . ولم يجد مجالون

صعوبة في إقناع تاليران ذلك الاستعماري الفرنسي الذي كان قد قرأ على المجمع العلمي الفرنسي قبل تعيينه في منصبه بأسبوعين بحثاً في « المزايا التي تتحقق من الحصول على مستعمرات جديدة في الظروف الراهنة ». وذكر سامعيه بمشروعات شوازيل الخاصة بمصر وكان وثيق الصلة به[1].

وفي صيف عام ١٧٩٧ كانت فرنسا قد عقدت صلحاً مع بروسيا في الوقت الذي كانت تتفاوض فيه مع النمسا لإقرار السلم بينهما . ولكن ظلت انجلترا العدو الأول لفرنسا وكانت المسألة التي يفكر فيها رجال الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت هي كيف يمكن مهاجمة الانجليز ، وكانت الاستراتيجية النابليونية تنحصر في القضاء عليهم وذلك بمهاجمة تجارتهم . وفي خطاب أرسله بونابرت في أغسطس عام ١٨٩٧ إلى حكومة الإدارة قال إن احتلال مصر من الأمور المهمة للقضاء على انجلترا .وهكذا بدأت آراء لوجيه ودى توت وميور ومجالون تلقى تأييداً قوياً .

وفي نهاية سبتمبر وقعت معاهدة كامبو — فورميو (Campo Formio) التي وضعت حداً للحرب مع النمسا ومكنت بونابرت وحكومة الإدارة من أن يركزا جهودهما على الحرب مع انجلترا . وكان نابليون يعتقد أن من الممكن غزو انجلترا عن طريق القنال الإنجليزي ، ولكنه عندما تخلى عن هذا المشروع بدأ يفكر جدياً في موضوع احتلال مصر . وفي بداية فبراير عام ١٧٩٨ قدم مجالون إلى تاليران مذكرة تتعلق بمصر[1] . ولقد وصف مجالون في مذكرته سوء إدارة حكومة البكوات وانهيار التجارة الفرنسية في مصر نتيجة لسوء الحكم وأكد أن المماليك لن يستطيعوا

---

(١) هيرولد : بونابرت في مصر ، ترجمة فؤاد اندراوس ، ص ٢٨ .

(٢) Charles - Roux, Autour, pp. 348, 355.

مقاومة القوات الفرنسية . كما قال إن فرنسا يمكنها بعد احتلال مصر إرسال ١٥,٠٠٠ جندي فرنسي إلى الهند للقضاء على النفوذ الانجليزي هناك. وقال إن هذه القوات ستلقى تأييداً من تبو صاحب (Tippo Sahip) سلطان ميسور الذي كان يحارب الإنجليز آنذاك في الهند ، وكان على اتصال بممثلي فرنسا . وقال في ختام مذكرته إن انجلترا لن تسمح بسقوط مصر في أيدي الفرنسيين . وعندما تجيء الفرصة لاحتلالها فسيرسلون أسطولا بزعم حمايتها من الهجوم الفرنسي . ويمكنهم إرسال قوة قوامها ١٥,٠٠٠ من الرعايا مع حوالي خمسة آلاف أو ستة آلاف جندي بريطاني وسيكون هذا العدد كافياً لاحتلال مصر وللحيلولة دون أي محاولة فرنسية لاحتلال مصر » (١) .

وظهر في التقرير الذي قدمه تاليران إلى حكومة الإدارة بعد خمسة أيام من تسلمه لمذكرة مجالون مبلغ تأثره بآراء مجالون . واقترح تاليران في هذا التقرير احتلال مصر وقال إن الدولة العثمانية لن تعتبر هذا الاحتلال سبباً لقيام نزاع أو حرب . وفي ٢٣ فبراير عاد بونابرت من جولته الاستطلاعية على سواحل القنال الإنجليزي وأشار بضرورة إلغاء أي محاولة لغزو انجلترا وبدلا من ذلك اقترح إما إرسال حملة إلى ألمانيا ، أو إرسال حملة إلى الليفانت لتهديد مركز بريطانيا في الهند (٢) . وفي ١٢ أبريل عام ١٧٩٨ قررت حكومة الإدارة غزو مصر ، وصدرت التعليمات إلى نابليون بتجهيز الحملة وقيادتها . ولقد اتهمت حكومة الإدارة في قرارها الذي أصدرته بكوات المماليك بالتحالف مع البريطانيين وأنهم نتيجة لذلك قد ضيقوا الخناق على المصالح الفرنسية وعاملوا الرعايا الفرنسيين معاملة

(١) Charles - Rcux, op. cit., pp. 348-349.

(٢) Charles - Roux, Origines, p. 333.

سيئة في مصر . ولقد تعرض البيان إلى الاحتلال البريطاني لرأس الرجاء الصالح وعرقلة وصول الفرنسيين إلى الهند وطلب من نابليون ضرورة فتح طريق آخر إلى الهند . وتتلخص المهام التي كلف بها القائد العام لجيش (L'armée d'orient) فيما يلي : أن يستولي على مالطة ومصر ويطرد الإنجليز من مؤسساتهم في الشرق ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وأن يشق برزخ السويس ، وأن يحسن الأحوال المعيشية للوطنيين في مصر ، وأن يحتفظ بالعلاقات الطيبة مع الباب العالي . (٣)

وفي مايو ١٧٩٨ غادر جيش الشرق ميناء طولون . وهكذا كان قرار حكومة الإدارة بإرسال حملة عسكرية لاحتلال مصر مرتبطا ارتباطاً وثيقاً بالحرب مع انجلترا وساد الاعتقاد بأن الحملة لن تلقى في مصر أي مقاومة عسكرية خطيرة ، كما أن الحكومة العثمانية لن تعارض هذا الأمر فكانت تأمل أن يرضي السلطان عنها لمحاربتها المماليك والقضاء عليهم . ولقد اعتقدت الحكومة الفرنسية أن انجلترا كانت تهتم بمصر اهتماماً بالغاً . ومهما كان الأمر ، فلقد قدر للأحداث التي جرت في أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أن يكون لها أثر عميق في التاريخ المصري فقد أضافت حرب السنوات السبع إلى أملاك انجلترا أرضاً جديدة غيرت مجرى التاريخ البريطاني . أما فرنسا فقد تم طردها من الهند باعتبارها قوة عسكرية هناك ، ولم يبق فيها إلا مراكز تجارية في بوندتشيري وغيرها ، وتنازلت لبريطانيا عن أراضيها في أمريكا الشمالية الواقعة شرق نهر الميسيسيبي ولأسبانيا عن أراضيها الواقعة في غربه ، وآلت إلى بريطانيا كل الجزر المحايدة في الهند الغربية باستثناء جزيرة سانتا لوتشيا المحايدة التي سمح لفرنسا بالاحتفاظ بها وجزر جواد يلوب (Guadeloupe)

---

(١) Charles - Roux, Autour, pp. 362 - 363

والمارتينيك (Martinique) وأعادت فرنسا مينوركا (Minorca) إلى البريطانيين كما تنازلت لهم عن السنغال (Senegal) • كل هذه الانتصارات وما كسبته بريطانيا من أراض وما صاحبها من نمو في رخائها التجاري قد حسن وضعها الاقتصادي عن ذي قبل • وقد أثارت التطورات الصناعية التي طرأت في ذلك الوقت على أوروبا وبريطانيا بوجه خاص تسابقاً على مركز الزعامة التجارية والصناعية في العالم ، وهو التسابق الذي خرجت منه بريطانيا العظمى بمركز الزعامة لا ينازعها فيه أحد • وأصبحت الإمبراطورية العثمانية ــ التي لم تكن لها قوة عسكرية ذات بال في الوقت الذي أحرز فيه الغرب التفوق في العلوم العسكرية ، وأخذ يدخل في مرحلة من التوسع النشيط ــ هي الضحية المنطقية للدول الأوروبية • وقد أعقبت الانتصارات الروسية في القرن الثامن عشر وانتعاش الأطماع الاستعمارية الفرنسية في أعقاب الثورة الفرنسية سياسة من الترقب المشوب بالحسد من جانب كل الدول الأوروبية التي كانت تتطلع إلى المشاركة في الأسلاب التي يمكن انتزاعها من الإمبراطورية العثمانية • وقدر لهذه السياسة مضافا إليها الحرص العام على منع نشوب حرب أوروبية عامة بعد هزيمة نابليون في عام ١٨١٥ ، أن تشغل المسرح السياسي لفترة تزيد على قرن من الزمان • وأصبحت المحافظة على أراضي الامبراطورية العثمانية هي شعار القرن التاسع عشر وبخاصة بالنسبة لانجلترا لا بسبب احترام أوروبا للامبراطورية. ولكن بسبب الرغبة في الحيلولة دون نشوب نزاع شامل بين الدول التي كانت تسعى بجنون إلى الاستحواز على نصيب أوفر من الغنيمة • فبعد نزول بونابرت في مصر ، كتب دنداس (Dundas) ــ وزير الحربية البريطانية في ذلك الوقت ــ إلى حكومته يقول : « إن استيلاء أي دولة مستقلة على مصر سيكون ضربة قاضية بالنسبة لمصالح انجلترا » •

«The possession of Egypt by any independent power would be a fatal circumstance to the interest of this country (England)»

ومنذ ذلك الوقت سيطر هذا الرأي على السياسة البريطانية في شرقي البحر المتوسط خلال الأعوام المائة والخمسين التالية .

هذه هي الدوافع الحقيقية للحملة الفرنسية التي لم تكن سوى مرحلة من مراحل هــذا الصراع الدولي الكبـير في سبيل بناء الامبراطوريات والاستحواذ على السلطة والحصول على الامتيازات التجارية والصناعية . ومن غير المعقول كما يدعي كثير من المؤرخين [1] أن الحملة كانت مغامرة عسكرية قام بها نابليون بونابرت ليشبع رغبة خيالية اختمرت في ذهنه أو أن حكومة الإدارة أرادت أن تبعده عن فرنسا وتتخلص منه . إذ ليس من المعقول أن تغامر فرنسا بحملة كبيرة وجيش قوي مثل هذا لكي تتخلص من فرد واحد مهما كانت قوته ودهاؤه ووضعه . فهذه مسائل أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة ولا تخلو من المبالغة . ومما يؤيد رأينا هذا أن حكومـة الإدارة كانت راغبة في بداية الأمر عن الحملة على مصر لعدة أسباب منها أنها بهذه الحملة ستبعد عن فرنسا جيشاً من خيرة جيوشها قد تكون في حاجة إليه إذا تجدد القتال بينها وبين أعدائهـا في أوروبا [2] . وبذلـك لاتخرج الأسباب الحقيقية للحملة عن حدود الصراع الانجليزي الفرنسي وتوهم فرنسا بأن انجلترا كانت تعمل على تثبيت أقدامها في مصر واقتضاء

---

(1) L. Bréhier. L'Egypte de 1798 à 1900, p. 30.
J. Bainville, L'expédition française en Egypte (1798-1801), in Précis de l'histoire d'Egypte, ed. Mohamed Zaky el-Ibrachy, vol. III, p. 131.

(٢) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ؛ جـ ١/٧٥.

على التجارة الفرنسية في هذه المنطقة • كما تبين الفرنسيون أهميـة مصر للتجارة الهندية ، فقد قال تاليران في خطابه إلى نابليون في ١٣ سبتمبر عام ١٧٩٧ « إن مصر ــ بوصفها طريقاً تجارياً ــ ستعطينا تجارة الهنـد لأن المعول في التجارة على الوقت ، وبالاستيلاء علـى مصر نستطيع أن نقوم بخمس رحلات مقابل ثلاث بالطريق المعتاد حول رأس الرجاء الصالح»[1]. كما أن التقريرات التي كتبت عن مصر والدولة العثمانية خلال هذه الفترة كانت تشير إلى إمكانية احتلال مصر ، فالدولة العثمانية ــ كما جاء في أحد التقريرات ــ في حالة انحلال وفوضى ، ويستطيع من يكلف نفسه مشقة الاستيلاء على مصر أن يستولى عليها • ولقد استمر سيل من المذكرات عن المسألة الشرقية (The Eastern Question) يغمر وزارة الخارجية الفرنسية طوال عشرين عاماً (١٧٧٠ ــ ١٧٩٠) • وبعض هـذه المذكرات طلبتـه الحكومة ، ولكن أكثرها أقحم عليها ، بينما كتب عدداً غير قليل منها أفراد يتصفون بالاندفاع والتهور • أما عن مصر فإن جميع المذكرات تقريباً أيدت الاستيلاء عليها ، فمناخها صحي ، وقدرتها الإنتاجية الكامنة لا حد لها ، وأهلها طيبون طيعون ، وفي الإمكان زراعة محصولات جديدة فيها كالنيلة وقصب السكر ، ويمكن شق قنـاة من السويس إلى البحـر المتوسط ، ويستطيع آلاف الفرنسيين ذوي الجرأة والإقدام أن يستوطنوها ليزرعوا الأرض ويتجروا في بضائعها • ومهما يكن من أمر فلا يمكن أن نجهل مقدار أثر هذه التقارير على حكومة الادارة الفرنسية وتقبلها لفكرة احتلال مصر وذلك حتى تصيب عصفورين بحجر واحد : ضرب انجلترا من ناحيـة ، والحصول على مستعمرة فرنسية في الشرق الأوسط من ناحية أخرى •

(١) حسين مؤنس : الشرق الاسلامي في العصر الحديث ، ص٧٨

٢ - الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١)

لقد تكتمت حكومة الادارة مشروع الحملة على مصر حتى لا تعلم به الحكومة البريطانية • ولم يعلم أحد في فرنسا بوجهتها إلا نابليون ورؤساء حكومة الإدارة وتاليران وزير خارجيــة فرنسا ونفر قليل جدا لا يتجاوز الأربعين ممن يقومون ببعض الأعمال المهمة في حكومــة الإدارة • وبالغت حكومة الإدارة في كتمان وجهة الحملة حتى إنها أطلقت على الجيش الذي أعدتــه لها اسم « الجناح الأيسر لجيش انجلترا » لتوهم انجلترا بأنهــا مصممة على غزو الجزر البريطانية ، وسميت الحملة فيما بعد بجيش الشرق • ولقد اعتقدت انجلترا أن فرنسا ستقوم بغزوها ولذلك عهدت إلى الأميرال اللورد سان فينسنت (Saint Vincent) بمراقبة جبل طارق ومواصلة حصار قادس التي حبس في مياهها شطرا من الأسطول الفرنسي • ولكن فينسنت عهد إلى الأميرال هوراشيو نلسن بأن يتجول في البحر المتوسط لمراقبــة حركات الأسطول الفرنسي به • وفي ١٩ مايو ١٧٩٨ أبحرت الحملة الفرنسية من ميناء طولون وبلغ عدد قواتها حوالي ٤٠٫٠٠٠ جندي وصحب نابليون عدد من علماء فرنسا في مختلف أنواع المعرفة بلغ عددهم ١٤٦ عضوا مــا بين عالم وأديب ومهندس ومثــال تتألف منهم لجنــة العلوم والفنون • ووصلت إلى جزيرة مالطــة في ٩ يونيو واستولت الحملة عليها عنوة من فرسان القديس يوحنا الاسبتارية ، وكانت هذه الجماعة قد وضعت في يناير ١٧٩٧ تحت حماية القيصر بول الشخصية • ولقــد أطلقت الحملة سراح أسرى المسلمين المعتقلين في تلك الجزيرة وأخذتهم معها مترجمين للحملة •

وفي ١٨ و ١٩ يونيو أبحرت الحملة من مالطة ولم يتمكن نلسن حتى هذا الوقت من معرفة وجهة الحملة وأخبره قنصل انجلترا في نابولي بأنه قد يعثر على الفرنسيين تجاه مالطة ، وأيقن نلسن منذ ذلك الوقت أن وجهتهم مصر . فكتب إلى وزير الحربية البريطانية يقول « في اعتقادي أنهم ذاهبون لإنفاذ مشروع الاستيلاء على الاسكندرية وإنزال جنود في الهند — وهي خطة اتفقوا عليها مع تبو صاحب (Tippo Sahip) وليست عسيرة كما تبدو لأول وهلة ... فلتكن وجهتهم أقصى الأرض ، ففي وسع سيدي اللورد أن يطمئن إلى أنني لن أضيع لحظة في إكراههم على القتال ، وأنني سأحاول تدمير ناقلاتهم ». (١)

واستمر نلسن في البحث عن الحملة وعبر مضيق مسينا ، وما أن علم نابليون بوجود الأسطول البريطاني في هذه المنطقة حتى عدل اتجاهه صوب كريت . ولقد أجمع كبار ضباط نلسن على أن الحملة متجهة إلى مصر فتوجه بدوره إلى الاسكندرية التي وصلها في ٢٨ يونيو ١٧٩٨ . وأرسل نلسن إلى حاكم الاسكندرية السيد محمد كريم ينبهه إلى احتمال حضور الحملة الفرنسية ، ويقول الجبرتي في كتابه عجائب الآثار :

> في يوم الخميس حضر إلى الثغر عشرة مراكب من مراكب الإنجليز ووقفت على البعد بحيث يراها اهل الثغر ، وبعد قليل حضر خمسة عشر مركبا ايضا ، فانتظر اهل الثغر ما يريدون وإذا بقايق (مركب) صغير واصل من عندهم وفيه عشرة انفار فوصلوا البر ، واجتمعوا بكبار البلد ، والرئيس إذ ذاك فيها والمشار إليه بالابرام والنقض السيد محمد كريم ، فكلموهم واستخبروهم عن غرضهم ،

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، جـ ٧٢/١ .

فأخبروا أنهم انجليزحضروا للتفتيش عن الفرنسيين
لانهم خرجوا بعمارة (أي اسطول) عظيمة يريدون
جهة من الجهات ، ولا ندري أين قصدهم فربما
دهموكم فلا تقدرون على دفعهم ولا تتمكنون من
منعهم . فلم يقبل السيد محمد كريم منهم هذا
القول ، وظن أنها مكيدة وجاوبوهم بكلام خشن
فقالت رسل الإنجليز نحن نقف بمراكبنا في البحر
محافظين على الثغر لانحتاج منكم إلا الامداد بالماء
والزاد بثمنه . فلم يجيبوهم لذلك ، وقالوا هذه
بلاد السلطان وليس للفرنسيين ولا لغيرهم عليها
سبيل فاذهبوا عنا ، فعندها عادت رسل الإنجليز
واقلعوا في البحر ليمتاروا من غير الاسكندرية
وليقضي الله امرا كان مفعولا » (١) .

ونظرا لحاجة السفن الإنجليزية إلى المؤن رحل نلسن عن مصر في ٢٩يونيو متجها إلى الموانيء الشامية ليأخذ حاجته منها استعدادا لمعاودة حصار الشواطيء المصرية .

وقبل وصول الحملة إلى الاسكندرية بيومين أذاع نابليون منشوراً مهماً على جنده جاء فيه :

« انكم موشكون على فتح له آثار بعيدةالمدى
في حضارة العالم وتجارته ، وستطعنون انجلترا
طعنة تؤذيها لا محالة في اضعف مواطنها ، انتظارا
لليوم الذي تسددون إليها فيه الطعنة القاتلة ...

ولن تنقضي على نزولنا البر أيام حتى تقضي
على بكوات المماليك الذين لا يرعون غير التجارة

---

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، حـ ٣ ، ص ٢-٣ .

الانجليزية ، والذين يظلمون تجارنا بمماكاتهم ، والذين يستبدون باهل النيل الاشقياء ..

إن القوم الذين ستعيش معهم مسلمون . وعقيدتهم الأساسية هي « لا إله الا الله محمد رسول الله » .

فلا تعارضوهم . واسلكوا معهم كما سلكتم في الماضي مع اليهود والايطاليين واحترموا شيوخهم وائمتهم ، كما احترمتم شيوخ اليهود واساقفة المسيحيين » .(١)

وفي ٢٩ يونيو وصلت إحدى القطع الحربية الفرنسية إلى الاسكندرية لإحضار قريب مجالون قنصل فرنسا في الاسكندرية لمقابلة نابليون ؛ ولقد أخبره مجالون بمجيء الأسطول الإنجليزي إلى شواطيء الاسكندرية بحثا عن الفرنسيين . ولقد غيرت هذه الأخبار خطة نابليون وقام بإنزال جنوده تجاه ساحل العجمي ظهر يوم أول يوليو ١٧٩٨ . وبدأت فرق كليبر ومينو وبون بالزحف على الاسكندرية في الفجر ، وفي الصباح وصلت الطوابير الفرنسية إلى حصون الاسكندرية الخارجية. وبعد نزول الحملة بادر السيد محمد كريم إلى إخبار مراد بك بقدوم الأسطول الفرنسي ، وأرسل إليه في تلك الليلة ثلاثة عشر رسولا يطلب النجدة وقال في رسالته : سيدي ، ان العمارة التي حضرت مراكب عديدة مالها أول يعرف ، ولا آخر يوصف لله ورسوله دار كونا بالرجال . (٢) وبذل أهل الاسكندرية كل ما في مقدورهم دفاعا عن المدينة ، ولكن المقاومة لم تدم طويلا فاقتحم الفرنسيون الأسوار ودخلوا المدينة . ولقد قاومت قلعة الفنار — التي كان يتولى

---

(١) هيرولد : بونابرت في مصر ، ص ٨٠ .

(٢) مذكرات نقولا الترك ، ص ٩ .

القيادة فيها السيد محمد كريم إلى ساعة متأخرة من الليل كما نشب القتال في شوارع المدينة . ويؤخذ من تقرير نابليون إلى حكومة الإدارة أن «كل بيت كان قلعة » . وفي رواية لأحد جنود الحملة أن الرصاص انهال عليهم من داخل المساجد . ولكنهم لم يراعو حرمة هذه الأماكن فاقتحموها ولم يبقوا فيها على أحد . ولكن سلمت المدينة في النهاية وسلم حاكم المدينة القلعة . وكف عن القتال وأبقاه نابليون حاكما للاسكندرية . وليس أدل على شجاعة السكندريين ما كتبه الجنرال مينو إلى نابليون يقول : ان الجنود يستحقون الثناء العظيم على ما بذلوه من الإقـدام والهمة والذكاء وسط المخاطر العظيمة التي كانت تحيط بهم لأن الأعداء (الأهالي) قد دافعوا عن المدينة بشجاعة كبيرة وثبات عظيم » . [1]

وبدأ نابليون عندئـذ في تنفيذ سياسته التي حاول بهـا استرضاء المصريين ، فكان على الفرنسيين أن يظهروا أمامهم محررين لا غزاة ، أي أنهم جاءوا لكي يقضوا على « ظلم وتعسف العبيد المماليك ، وليضمنوا لفلاح الأرض المضطهد ثمار كده » . وكان على نابليون أيضا أن يبين أن وجود الفرنسيين في مصـر لن يؤثر إطـلاقا على علاقات الصداقـة بين الامبراطورية العثمانية وفرنسا ، وحاول نابليون أن يتخذ من العلماء وسطاء بين الشعب والفرنسيين . فكان أول عمل قام به هو إذاعة منشوره المطبوع باللغة العربية في ٢ يوليو وتعليقه في جميع أرجاء المدينة عقب اجتماعـه بأعيانها . والمنشور يبين كيف أن نابليون تعمد التأثير على المشاعر الدينية للمسلمين ، وكيف جمع جمعا غريبا بين هذا وبين الشعارات التحررية المألوفة في فرنسا ، كما وضع في منشوره أساس حكومـة أهلية يـدير شئونها « العلماء والفضلاء وبذلك تصلح حال الأمـة كلها » . وقال في هـذا

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق ، جـ ١٧٢/١ .

المنشور : «يأيها المصريون قد قيل لكم إنني ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم (فذلك كذب صريح) فلا تصدقوه وقولوا (للمفترين) أنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين وإنني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى واحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا أيضا لهم إن جميع الناس متساوون عند الله وإن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط ..» ولقد خاطب المنشور جميع طوائف مصر بقوله : « أيها المشايخ والقضاة والأئمة والجربجية (أعيان البلد) ، قولوا لأمتكم إن الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون لحضرة السلطان العثماني وأعداء أعدائه أدام الله ملكه » . ثم يقول المنشور « طوبي ثم طوبي لأهالي مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فيصلح حالهم وتعلى مراتبهم .. » . وطلب من ممثل فرنسا في القسطنطينية أن يعطي الباب العالي تأكيدات مشابهة . فقد عرف نابليون بونابرت تماما أنه كان يواجه أمة شرقية ذات حضارة قديمة تختلف اختلافاً كبيراً عن الشعوب الأوروبية. فرأى أن خير سياسة يتبعها نحو مصر هي أن يجامل الدولة العثمانية، وأن يجتذب إليه قلوب الشعب ويتحبب إلى الأهالي بإفهامهم أنه إنما جاء لمحاربة طائفة المماليك الغرباء . وهكذا تظاهر نابليون أنه صديق السلطان العثماني حتى لا يستفز الشعور الديني في مصر . على أن منشور نابليون على ما فيه من الوعود والعبارات الجميلة قد حوى التهديد والوعيد وانذار المصريين باستهدافهم لأشد أنواع الأذى إذا هم لم يذعنوا للحكم الفرنسي. وقد هدأ هذا المنشور المصريين وإن لم يقتنعوا به تماما فحولت مجموعة قليلة ولاءها إلى الفرنسيين — تحت تأثير زعماء الدين الذين كانوا يعارضون القيام بأي عنف — ولكن ذلك كان ظاهرياً إذ لم يشعروا بأي ولاء حقيقي لكليهما .

وبعد أن اجتمع نابليون بزعماء الأهالي في الاسكندرية أبرمت وثيقة

في ٤ يوليو بالعهود التي أخذها الفريقان كل منهما على الآخر وقضت بأن يستمر أعيان المدينة على العمل بقوانينهم والقيام بشعائرهم الدينية ،وعدم خيانة الجيش الفرنسي ؛ كما تعهد بونابرت بمنع كل جندي من جنوده من التعدي على أهل الاسكندرية . ولقد أمر نابليون في ٣ يوليو بدء الزحف على دمنهور ، ثم تبعتهم فرقة رينيه في ٥ يوليو . وتقرر أن تتلو هاتين الفرقتين الفرق الثلاث الباقية في اليومين التاليين ـ اثنتان بطريق دمنهور، والثالثة بطريق رشيد ، ويلتقي الجيش كله في الرحمانية على الفرع الغربي للدلتا ؛ وقبل مغادرته الاسكندرية في ٧ يوليو للزحف على القاهرة عين الجنرال كليبر حاكما على الاسكندرية . ورغم ما تعهد به نابليون فلقد فرض على المدينة غرامة حربية قدرها ١٥٠٫٠٠٠ فرنك ، وعين السيد محمد كريم محافظا على الاسكندرية . وعلى الرغم من ذلك فقد تحين أهل الاسكندرية الفرص للمقاومة والوقوف أمام الفرنسيين . وبعد أن وصلت القوات الفرنسية دمنهور أصدر نابليون بونابرت أمرا في ٩ يوليو بمواصلة الزحف إلى الرحمانية ، وفي ١١ يوليو اجتمعت الفرق الخمس كلها عند الرحمانية .

أما في القاهرة فقد دعي الديوان فوراً بعد وصول رسل السيد محمد كريم الثلاثة عشر وحضر الاجتماع بكوات المماليك والكشاف والأعيان وتسعة من العلماء من بينهم الشيخ الشرقاوي شيخ الأزهر ،وكتب المماليك والأعيان إلى القسطنطينية طلبا للمساعدة . وبعد يومين غادر مراد القاهرة على رأس جيش يبلغ نحو ٢٠٫٠٠٠ رجل يتكون من المماليك والمتطوعين من أهل القاهرة والبدو . وكلف جيش مراد بملاقاة العدو في طريقه إلى العاصمة . واتجه مراد بجيشه شمالا بصحبة بعض السفن في النيل حاملة المئونة والذخيرة . وفي ١٣ يوليو التقى الجيشان الفرنسي والمملوكي في معركة عند شبراخيب لم تدم طويلا ، إذ سرعان ما ظهر تفوق المدفعية

الفرنسية على فرسان المماليك وتبدد المماليك أمام مربعات بونابرت الذي احتل شبراخيت • وقرر مراد الانسحاب إلى القاهرة ، بينما واصل نابليون زحفه نحو العاصمة بمحاذاة الجانب الغربي للنيل • ولقد أرجع الجبرتي هزيمة المماليك إلى حالتهم النفسية قبل المعركة فيقول : « لكن الأجناد متنافرة قلوبهم ، منحلة عزائمهم ، مختلفة آراؤهم ، حريصون على حياتهم وتنعمهم ورفاهيتهم ، مختالون في ريشهم ، مغترون بجمعهم ، محتقرون شأن عدوهم ••• مرتبكون في رؤيتهم ، مغمورون في غفلتهم . وهذا كله من أسباب ما وقع من خذلانهم وهزيمتهم » •

وبعد شبراخيت دب الرعب في قلوب المماليك وسرت موجة الذعر إلى القاهرة على أثر عودة مراد بك مهزوما • فنودي بالنفير العام في يوم ١٧ يوليو ، وأقبل الناس فتعاونوا على شراء الأسلحة والمؤن وجمعوا كل ما أمكنهم الحصول عليه ؛ وبرز في هذا الموقف السيد عمر مكرم نقيب الأشراف بروزا واضحا وقويا • واستنفر الشعب للقتال وبث فيه روح المقاومة وصعد إلى القلعة وأنزل منها علما كبيرا أطلقت عيه الجماهير « البيرق النبوي » ونشره بين يديه ومشى به من القلعة إلى بولاق ولقيت دعوة عمر مكرم استجابة جماعية من أهل القاهرة ، فتجمعت حوله العامة يحملون العصي والنبابيت والبنادق ومعهم الطبول ، وأغلق التجار الحوانيت وخلت الأسواق من روادها • وكانت الخطة التي وضعها المماليك للدفاع هي أن يقف إبراهيم بك بجزء من الجيش على الساحل الشرقي عند بولاق ، وهناك انضم إليه أغلب سكان القاهرة القادرين على القتال • أما مراد بك فعسكر على الساحل الغربي ومعه الجزء الأكبر من الجيش والمدافع والفرسان ، واتخذ قاعدته عند امبابة • وكان ذلك تشتيتا للقوى وتوزيعا للجهود ولكن المماليك بلغ بهم الخوف والارتباك إلى حد أنهم لم يرسلوا طلائع لتتعرف أكان الجيش الزاحف آتيا من طريق البر الغربي أم الشرقي ، فظنوه

قادما من البرين . ورسموا خطتهم على هذا النحو ، ولكنه لم يجيء إلا عن طريق البر الغربي . فكان نصيب مراد بك أن يتلقى الصدمة وأن يتحمل عبء القتال وحده ، ويعتقد الخبراء العسكريون أن مراد بك ارتكب خطأ حربيا جسيما بمقابلة الفرنسيين على الشاطىء الغربي للنيل عند إمبابة، إذ كان الواجب عليه أن يجمع قواته إلى قوات إبراهيم بك ، وتقف هاتان القوتان كتلة واحدة متراصة متعاونة على الشاطىء الشرقي وتترك للفرنسيين مهمة عبور النيل لدخول القاهرة وهي مهمة لا تخلو من خطر على الجيش الفرنسي المهاجم . وفي اليوم التالي ٢١ يوليو حدثت الموقعة التي التقى فيها العالم القديم بالعالم الحديث . وتعرف هذه الموقعة عند المصريين باسم موقعة إمبابة ويسميها الفرنسيون موقعة الأهرام إذ كان ميدانها يمتد من النيل شمال إمبابة إلى سفح الأهرام . وكانت هذه الموقعة نصرا للمدفعية الحديثة على فروسية العصور الوسطى ، ولفن الحرب المعتمد على التنسيق والتعاون وبراعة القيادة على الشجاعة الفطرية والبسالة الفردية . وقد أطبقت المربعات التي كونها نابليون على فرسان المماليك والمشاة المهاجمين فحصدتهم المدافع، وغرق في النيل جمع غفير ، وفر الباقي عن طريق الصحراء . أما مراد بك نفسه فقد فر إلى قصره بالجيزة ، وجمع كل ما أمكن أن يجمعه وهرب إلى الصعيد ؛ بينما هرب إبراهيم بك إلى الشرقية يصحبه الباشا العثماني وبعض الزعماء المصريين وعلى رأسهم عمر مكرم . وهكذا انقضى حكم إبراهيم ومراد بعد أن دام نحو ربع قرن ، ولم يقدر له أن يعود مرة أخرى . فلهذه الموقعة أهمية كبرى من الوجهة التاريخية ، فقد قضت على المماليك أو على الأقل كسرت شوكتهم فظلوا مشردين أيام الحملة الفرنسية ، كما أنهم لم يستطيعوا بعد جلاء الحملة عن مصر استعادة نفوذهم . وفي ٢٥ يوليو ١٧٩٨ دخل بونابرت مدينة القاهرة بعد أن قصده العلماء مستشفعين يطلبون الصلح . وبدأ نابليون بعد ذلك في إعادة تنظيم مصر . ووصف

الجبرتي شعور أهل القاهرة عند دخول نابليون وصور لنا ما أصابهم من حزن وقلق وفرار القادرين من سكانها وما لقيه الهاربون من سطو اللصوص والأعراب عليهم وسلبهم جميع ما معهم من مال ومتاع ، ثم يقول « إن الأموال التي خرجت من مصر تلك الليلة ، أضعاف ما بقي فيها بلا شك» .

وعلى الرغم من أن نابليون ــ بما كان يتمتع به من مقدرة على المفاجأة وتفوق الجند والسلاح ــ قد كسب الجولة الأولى فإن مركزه في مصر كان مزعزعاً . فقد سيطر على الشريط الحيوي الذي يربط الاسكندرية بالقاهرة. بينما سيطر المماليك على جزء كبير من مصر ؛ فكان انسحاب مراد بك إلى الصعيد تكتيكا قديماً أثبت فاعليته أثناء الصراع مع قوات الدولة العثمانية في عام ١٧٨٦ وحاول نابليون مفاوضة مراد لكسب الوقت وقام بدور الوساطة في هذه المفاوضات روستي (Rossetti) قنصل النمسا في مصر، فعرض عليه أن يحكم مديرية جرجا حتى الشلال في مقابل اعترافه بسيادة الفرنسيين ودفعه للميري (أو ضريبة الأرض) ، وألا يبقى تحت سيطرته أكثر من خمسمائة فارس . ولكن يبدو أن مراداً قد وصلته أخبار انتصار نلسن على الأسطول الفرنسي ، فرفض شروط نابليون وعرض من جانبه أن يدفع مالا للفرنسيين في نظير مغادرتهم مصر . وقبل أن يعرف نابليون رد مراد ، أخذ يتعقب إبراهيم بك حتى لا يتمكن من السيطرة على شرق الدلتا ولحق به عند الصالحية ودار القتال بينهما وهرب إبراهيم بعد ذلك إلى سورية . وأثناء عودة بونابرت إلى القاهرة علم في ١٣ أغسطس بالقرب من الصالحية بكارثة الأسطول الفرنسي في خليج أبي قير .

موقف انجلترا من احتلال بونابرت مصر :

لم يستطع نلسن حتى التاسع عشر من شهر يوليو معرفة وجهة الحملة الفرنسية . ولكنه أبحر من سيراكيوز في جنوب إيطاليا في ٢٥ يوليو ، وبعد

ثلاثة أيام أرسل أحد ضباطه للبحث عن الحملة وعاد هذا الضابط ليخبره بأن الفرنسيين قد شوهدوا منذ أربعة أسابيع في مواجهة الساحل الجنوبي الشرقي لجزيرة كريت • وقام الأسطول بجولة في البحر وفي شهر يوم ١ أغسطس عثر على أسطول العدو في مياه أبي قير • وحدثت معركة فاصلة بين الأسطولين خرج منها الأسطول الفرنسي وقد تحطم ونسفت البارجة لوريان التي قدم عليها نابليون ولم يبق من هذا الأسطول الهائل إلا أربع سفن فقط • وكانت قطع الأسطول الفرنسي الراسية في خليج أبي قير ضخمة بها الكثير من المدافع وترسو بالقرب من الشاطىء مباشرة • أما قطع الأسطول الإنجليزي المهاجمة فكانت صغيرة وخفيفة وسريعة الحركة• وقد استغل نلسن فرصة وجود الأسطول الفرنسي داخل هـذا الخليج الضيق فهاجمه بسرعة دون أن تستطيع قوات الأسطول الفرنسي الخروج ومواجهة المعركة في عرض البحر • ولهذا لم تستطع قطع الأسطول الفرنسي التحرك بحرية تامـة فغرس بعضها بالرمال وفر البعض الآخـر • وأطلق الفرنسيون على هذه المعركة اسمها الجغرافي الصحيح وهي معركة أبي قير البحرية،بينما اختار الإنجليز لها اسم معركة النيل (Battle of the Nile) ولقد كان لهذه المعركة أثر كبير في مصير الحملة الفرنسية وفي تفوق البحرية الإنجليزية في حوض البحر المتوسط لأنها كانت معركة حاسمة في تاريـخ الحملة وفي الموقف الدولي بالنسبة لهـا • [1] وبعـد المعركة ترك نلسن الكابتن هود (Hood) ومعه ثلاث سفن لمحاصرة شواطىء مصر •

أما فيما يتعلق بالحملة الفرنسية فقد وضع تحطيم الأسطول الفرنسي حداً لمطامع بونابرت فيما يتعلق بتوغله في البحـر الأحمر والوصول إلى

---

(1) S. Ghorbal, The beginnings of the Egyptian question and the rise of Mohammed Aly, pp. 55-57.

الهند ، كما نسفت المدافع الإنجليزية في تلك الموقعة آمال نابليون في السيادة على البحر المتوسط . ومن ناحية أخرى رأى الجنود الفرنسيون أن القضاء على أسطولهم البحري قد قطع آخر طريق يصل بينهم وبين وطنهم فرنسا . ولقد أثرت المعركة على روح الجنود المعنوية فكتب كليبر إلى نابليون في ١٠ أغسطس عام ١٧٩٨ يقول : « إن مركزي هنا (الاسكندرية) حرج عسير ولا سبيل إلى معرفة خطتكم ونهجكم وإني مضطر أن أواجه الحالة كما لو كنت أتلقى تعليماتكم ، إن الإنجليز يستطيعون أن يضربوا المدينة بالقنابل وأن يقتحموا الثغر دون أن يخشوا مقاومة ، إن لدينا بطاريات تحمي الثغر ولكن وسائلنا محدودة بالنسبة لمجهودات العدو الذي يظهر أنه مصمم على سحقنا ولو ضحى في سبيل ذلك أسطوله بأكمله ، ومن الواجب أن توجهوا عنايتكم لضمان المواصلات بطريق البر » .[1]

وقبل أن نتعرض لأثر موقعة أبي قير على الدولة العثمانية يحسن بنا أن نبين موقف الباب العالي من الحملة . فلم يكتب تاليران إلى روفان (Pierre Ruffin) القائم بأعمال فرنسا في استانبول لينهي إليه نبأ الحملة على مصر إلا في ١١ مايو ، قبيل إقلاع الأسطول الفرنسي مباشرة . وطلب إليه أن يقنع الباب العالي بأن الحكومة الفرنسية لا تنوي القيام بأي عمل عدائي ضده ، وأن يعلن قرب وصول مفاوض فرنسي تخول له كامل السلطات . ولم يصل الخطاب إلى روفان إلا في ٢٨ يونيو ، عشية نزول الفرنسيين الاسكندرية . وعلى حين ظل روفان يجهل مشروع الحملة تماماً ، كانت الحكومة العثمانية على علم بالاستعدادات الفرنسية منذ شهر مايو بفضل سفيرها في باريس . وفي ١٩ يونيو علم روفان بالحملة في مقابلة تمت بينه وبين الريس أفندي (وزير خارجية الدولة العثمانية) .

---

(١) الرافعي : المصدر السابق ، جـ ١/ ٢٣٠ — ٢٣١ .

وثارت شكوك الباب العالي حول أهداف فرنسا لا سيما أن فرنسا لم ترسل سفيرا لها إلى الآستانة ليفسر لها نواياها بل إن بونابرت تدخل في الشئون الداخلية للدولة العثمانية فأجرى مفاوضات مع علي باشا والى يانينا وأرسل الرسل إلى اليونان يحرضهم على الثورة . وكان مما ضايق الحكومة العثمانية أن ترى دولة صديقة تحتل ولاية من أهم ولايات الامبراطورية العثمانية دون إنذار أو إيضاح . ولكن الباب العالي لم يكن من القوة بحيث يعلن الاحتجاج وينـدفع ويتهور . وكان على الدولة العثمانية أن تختار بين ثلاثة أمور : الأمر الأول أن تقاوم الحملة الفرنسية علانية وبقوة السلاح ؛ والأمر الثاني أن تتحالف مع الجمهورية الفرنسية؛ والأمر الثالث أن تتظاهر بموافقتها على بقاء مصر في أيدي الفرنسيين ولكن تعمل سرا على إقامة العراقيل في طريقهم . (1)

وبالنسبة للأمر الأول فقد كان لدى العثمانيين أكثر من سبب يمنعهم من اتخاذ هذا الاجراء . فلكي يحققوا ذلك كان عليهم أن يعقدوا معاهدات مع أعدائها التقليديين ، وهذا يعرض أمن الامبراطورية لتهديد القوات الروسية والنمسوية التي ستهرع عندئذ لنجدتها . وبالإضافة إلى ذلك فإن الجنود الفرنسيين الذين يرابطون في جزر الأيونيان يستطيعون بسهولة السير إلى الآستانة ومعاقبة الباب العالي قبل وصول حلفائه . ولم تستطع الامبراطورية العثمانية بدافع الكرامة أن تختار الطريق الثاني . أما الأمر الثالث فقد كان مطابقا لروح الحكومة العثمانية ففي حين نرى السلطان العثماني يصرح بأنه لن يفرط في حفنة من رمال مصر ويطالب المماليك بالا يثقوا في مناورات الكفرة ، ويمدهم بإعطائهم كل مدد ونجدة ،يرسل إلى الولايات منشورات لكي توضح أن الفرنسيين ما يزالون أصدقاء

(1) Ghorbal, op. cit., p. 58.

الامبراطورية العثمانية ولا بد أن يعاملوا معاملة حسنة بالرغم من أن « شريرا يدعى نابليون قد غزا مصر » . وهو خارج على سلطة الحكومة الفرنسية التي لا يد لها في ذلك . وكان هذا ما توهمه العثمانيون . فلقد أوضح تاليران — بعد معركة أبي قير بيومين — في خطاب سري لروفان . النوايا الحقيقية للحكومة الفرنسية . قال : « إن جميع تجارة البحر المتوسط يجب أن تنتقل إلى أيدي الفرنسيين . تلك هي الرغبة الحمية لحكومة الإدارة . ثم أنها ستكون النتيجة المحتومة لمركزنا في ذلك البحر . ومصر التي كانت فرنسا تتمنى على الدوام الاستيلاء عليها هي بالضرورة من نصيب الجمهورية . ومن حسن الحظ أن أتاح لنا موقف المماليك . الذي غلبت عليه الوقاحة والوحشية باستمرار وعجز الباب العالي عن الانتصاف لنا منهم ، أن ندخل جيشنا في مصر وأن تثبت أقدامنا فيها دون أن نعرض أنفسنا لتهمتي الاغتصاب والجشع .. إن الإدارة مصممة على الاحتفاظ بمركزها في مصر بكل الوسائل الممكنة » . [1]

وهكذا لم تقطع الدولة العثمانية علاقاتها الرسمية بفرنسا . واكتفى العثمانيون بالتضييق على روفان وظل الأمر كذلك حتى ٢٢ أغسطس عندما وصلت أخبار انتصار نلسن إلى الآستانة فغيرت من موقف السلطان وقضت على تردده فيما يتبعه إزاء الحملة . ففي ٢ سبتمبر استدعى روفان لمقابلة الريس أفندي الذي ألقى كلمة قصيرة قال فيها إن الباب العالي يؤلمه أن يرى دولة صديقة تستولي دون إنذار على أثمن ولاية . تعتبر سرة الإسلام « لقربها من مكة والمدينة . وقد ظل الباب العالي طويلا لا يستطيع تصديق أي أنباء عن هذا الاستيلاء . ولكن لسوء الحظ وبعد أن تحقق الديوان ... من صدق هذه الواقعة قرر ـ عملا بالقاعدة المتبعة في حالة انفصام العلاقات

---

(1) Jonquière, l'expedition d'Egypte. II. pp. 607-8.

الدبلوماسية ، وبناء على أمر مكتوب بيد السلطان نفسه ـ أن تؤخذ فورا إلى قلعة الأبراج السبعة ، وأن يقبض على جميع التفاصيل والتجار الفرنسيين المقيمين في أملاك جلالته المحروسة وأن تصادر تجارتهم ، وأن تحبس أنت وموظفو مفوضيتك حتى ترد مصر بعون الله إلى سلطة ملكنا ومولانا الذي لا يقهر » . [1] وفي ١١سبتمبر عام ١٧٩٨أعلن السلطان سليم الثالث الحرب على فرنسا . ومن العجيب أنه لم يعين سفير جديد لفرنسا في الآستانة إلا في يوم ٢ سبتمبر عندما وقع الاختيار على ديكورش (Descorches) . ولكن ما أن وصلت إلى باريس أخبار القبض على روفان وسجنه حتى أوقف إرساله نهائياً .

وكان وجود سفير لفرنسا في الآستانة من الأمور المهمة لا لشرح موقف الحكومة الفرنسية فحسب بل لإفساد مساعي انجلترا وروسيا ، اللتين حاولتا استمالة الآستانة للوقوف ضد فرنسا ولم يكف سبنسر سميث (Spencer Smith سفير انجلترا في الآستانة) عن إفساد العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا . وراقب سميث نشاط روفان واتصاله بالحكومة العثمانية . كما اهتم تامارا (Tamara سفير روسيا في الآستانة) كذلك بمراقبة نشاط الفرنسيين . وكان أعظم ما تخشاه روسيا هو أن ينتشر نفوذ فرنسا في الليفانت . ولا سيما بعد استيلاء الفرنسيين على جزر الأيونيان . ثم زادت مخاوف القيصر الروسي عندما احتل بونابرت مالطة . فحاول القيصر بول (Czar Paul) الاتفاق مع الدولة العثمانية واجتمع السفير الروسي بالريس أفندي في يوليو ١٧٩٨ ، وهكذا سارت المفاوضات بين الدولة العثمانية والروسيا من جانب ، والروسيا وانجلترا من جانب آخر . ولقد وصلت أنباء انتصار نلسن إلى لندن في ٢ أكتوبر وأدركت الحكومة البريطانية أهمية الاشتراك العسكري السريع مع الدولة العثمانية لإخراج

---

(1) Jonquière, op. cit., III, p. 232.

الفرنسيين من مصر للمحافظة على المصالح البريطانية في الهند ذاتها ».[1]
وأسفرت المفاوضات عن عقد محالفة دفاعية هجومية لمدة ثماني سنوات بين روسيا والدولة العثمانية في ٢٥ ديسمبر ١٧٩٨ . ولقد دعت الدولتان الدول الأوروبية الأخرى كالنمسا وانجلترا وبروسيا وغيرها للانضمام إلى المحالفة لحفظ التوازن الدولي . وفي ٥ يناير ١٧٩٩ عقدت بريطانيا محالفة مع الدولة العثمانية جاء فيها « إن جلالة ملك بريطانيا الذي تربطه بإمبراطور روسيا أواصر المحالفة الوثيقة ، قد انضم الآن في هذه المحالفة ، (المبرمة بين بريطانيا والدولة العثمانية) إلى المحالفة الدفاعية التي تم إبرامها أخيراً بين السلطان العثماني وقيصر الروسيا .[2] ولقد أدى عقد هاتين المعاهدتين إلى تكوين التحالف الدولي الثاني ضد فرنسا فانضمت مملكة نابولي إلى الحلفاء بمقتضى معاهدة القسطنطينية في ٢١ يناير ١٧٩٩ ؛ وأعلنت النمسا الحرب على فرنسا في ٢٤ يناير بسبب الهزائم الشائنة التي ذاقتها على أيدي فرنسا في الولايات الإيطالية . أما بروسيا فلم تشترك في هذه المحالفة .

ولقد حاولت الحكومة البريطانية أن تتخذ من هذا الحلف وسيلة للقضاء على النفوذ الفرنسي في شرقي البحر المتوسط وعلى قوة فرنسا داخل القارة الأوروبية . وكان هناك رأيان في بريطانيا بشأن تحديد موقفها من الحملة الفرنسية في مصر بعد تحطيم الأسطول الفرنسي في أبي قير . فكان يرى أصحاب الرأي الأول أن حجز قوة فرنسية كبيرة في أرض مصر سيساعد الحكومة البريطانية في القضاء على قوة فرنسا في القارة الأوروبية ،

(١) Charles-Roux, l'Angleterre. pp. 90-97; 108-112.

(٢) انظر نصوص هذه المعاهدات في :
Hurewitz. Dipaomacy in the Near and Middle East, vol. 1, pp. 65-67.

إذ سيظل الجزء الكبير من الجيش الفرنسي معطلا في الشرق ولا تستطيع الحكومة الفرنسية استخدامه في الميدان الأوروبي • أما أصحاب الرأي الثاني فكانوا يعتقدون أن وجود جيش فرنسي في مصر يهدد مستعمرات بريطانيا في الشرق • غير أن الحكومة البريطانية اتخذت طريقا وسطا في تنفيذ سياستها فنظراً لاهتمامها بالميدان الأوروبي لم تحاول القيام بنفسها بإخراج الفرنسيين من مصر بل تركت تلك المهمة للسلطان العثماني يقوم بها بمساعدة المماليك ، واكتفت بإمداد العثمانيين ببعض الضباط وبقوة بحرية صغيرة تحت قيادة السير سيدني سميث (Sir Sidney Smith) • ولقد شرعت الدولة العثمانية في إعداد جيشين يتوجه أحدهما عبر الطريق البري من الشام والثاني بطريق البحر ، ونقطة تجمعه في رودس • على أن السير سدني سميث لم يكن يعتقد في مقدرة الجيش العثماني في إخراج الفرنسيين من مصر ، ولم تترك الظروف التي حدثت بعد ذلك لسير سدني سميث مجالا لتفكير أكثر بل فرضت عليه القيام بدور دفاعي •

حاول بونابرت أثناء وجوده في مصر أن يوطد النفوذ الفرنسي بها وأن يسعى إلى إيجاد نوع من الصداقة والتحالف ــ إن أمكن ذلك ــ بينه وبين الحكام العرب والمسلمين المحيطين بمصر • فحاول الاتصال بأمراء طرابلس والشام وعرض صداقته ونواياه الطيبة نحوهم ، كما حاول في نفس الوقت الاتصال بشريف مكة وبأمراء الهند لتأليبهم على الاستعمار البريطاني هناك باذلاً لهم الوعود بمساعدة فرنسا لهم في التحرر والاستقلال • ولكن لم تأت تلك الجهود بالثمرة المرجوة ؛ لأن الحكم الفرنسي في مصر لم يكن مستقراً ، كما أن فترة بقاء نابليون في مصر كانت قصيرة ، وأهم من ذلك أن الدول الأوروبية قد تحالفت على إخراج الحملة من مصر • وعندما أعلن السلطان العثماني الحرب على فرنسا ، أصبح مركز بونابرت في مصر معرضاً

لأخطار جديدة داخلية وخارجية . فلقد كانت الفرمانات الآتية من عند السلطان تتلى في المساجد لحث المؤمنين على طرد عدو الإسلام . وعندما علم نابليون بعزم الحكومة العثمانية على إرسال حملة إلى مصر لاخراجه منها بمساعدة الأسطول البريطاني المحاصر للشواطيء المصرية ، صمم على الخروج من هذا المأزق وغزو الشام . ويمكننا أن نلخص أسباب حملة نابليون على سورية فيما يلي : (١)

أولا : دفع خطر الهجوم على مصر من أية جيوش قد تنوي الزحف عليها من جهة الحدود الشرقية . كما كان يريد احتلال سورية واتخاذها مركزاً حصيناً للدفاع عن مصر ورأى أن حدود مصر الطبيعية لا تنتهي بشبه جزيرة سيناء بل بجبال طوروس .

ثانيا : إرغام الباب العالي على توضيح موقفه بصورة تساعد على نجاح المفاوضات التي لا شك في أن حكومة الإدارة قد بدأتها مع الباب العالي في القسطنطينية .

ثالثا : حرمان الأسطول الإنجليزي في البحر المتوسط من تموين سفنه من سورية .

رابعا : القضاء على قوة المماليك المعتصمين بالشام قبل أن يستطيعوا الانضمام إلى الجيش العثماني الزاحف على مصر .

خامسا : مواصلة الزحف على الهند إذا ما نجحت الحملة على سورية .

---

(١) J. Marlowe, Anglo-Egyptian Relations, pp. 16-17;
محمد فؤاد شكري : عبدالله جاك منو ، ص ١٢٥ — ١٢٦ .

سادسا : تثبيت قدم الاحتلال الفرنسي في مصر بانتصارات جديدة ترفع من روح الجند المعنوية وتمحو الأثر السيء الذي تركته موقعة أبي قير البحرية في نفوسهم لأن هذه الانتصارات ستؤدي إلى استسلام المصريين بعد أن وجد منهم بونابرت بوادر المقاومة عقب تلك المعركة، وكان لبونابرت الحق في أن يحسب للشعب المصري حسابا لاسيما بعد قيام ثورة القاهرة الأولى في أكتوبر ١٧٩٨ .

غادر بونابرت القاهرة في فبراير عام ١٧٩٩ على رأس قوة تقرب من ١٣٫٠٠٠ جندي متجهة إلى الشام بمحاذاة الساحل الشرقي للبحر المتوسط، واسترد قلعة العريش التي كان أحمد باشا الجزار قد احتلها في ٢ يناير عام ١٧٩٩ ، واحتل في طريقه خان يونس وغزة والرملة واللد ووصل يافا في ٣ مارس التي سلمت بعد دفاع مجيد استمر أربعة أيام . ثم وصل بعد ذلك إلى أسوار عكا ، وكانت مفتاح سورية الشمالية ولبنان . وكانت عكا من من القوة والمنعة بحيث عاود بونابرت الهجوم تلو الهجوم ولكنه فشل . وقد استبسل الأهالي في الوقوف أمام القوات الفرنسية ، ودافع الجزار عن المدينة دفاعا قويا وكانت عكا مفتوحة من ناحية البحر ويشد من أزرها الأسطول البريطاني بقيادة السير سيدني سميث ، وبذلك لم تعان المدينة شيئا كثيرا نتيجة للحصار الفرنسي بل وقعت في أيدي سميث أكثر المؤن والذخائر التي أرسلت إلى الجيش الفرنسي من مصر كما تفشى الطاعون في جنود نابليون بسبب هذا الحصار . وفي نفس الوقت أرسلت الدولة العثمانية جيشا بريا لمهاجمة بونابرت من الخلف أثناء حصاره لعكا ولكنه استطاع التغلب على هذا الجيش والقضاء عليه في موقعة « تل طابور » في ١٦ أبريل عام ١٧٩٩ . ولكن بونابرت وجد أن استيلاءه على عكا عنوة سيكلفه كثيراً فاضطر إلى رفع الحصار عن المدينة والإسراع بالعودة إلى مصر لأنه علم بأنباء إرسال حملة بحرية وبرية إلى مصر . ومهما يكن من

أمر فقد حقق بونابرت بعض أهداف تلك الحملة ؛ فقد كان بونابرت يرمي من وراء تلك الحملة إلى القضاء على قوة المماليك المتحصنة في تلك الجهات والقضاء على قوة الباشوات ، مثل باشا دمشق وباشا عكا حتى لا يفكرا في الزحف على مصر ، وقد نجح في هذا كل النجاح ؛ إذ إن انتصار القوات الفرنسية على القوات العثمانية في الشام جعل هؤلاء الحكام لا يفكرون مطلقا في تعقب القوات الفرنسية المتقهقرة إلى مصر . أما الفشل الذي نسبه المؤرخون إلى تلك الحملة استنادا إلى فشل نابليون في الاستيلاء على عكا فهو قول يجانبه الصواب لأن نابليون لو استطاع الاستيلاء على عكا لما أمكنه تحصينها نظراً لمحاصرة الأسطول الإنجليزي لسواحل الشام .

دخل جيش بونابرت إلى القاهرة في ١٤ يونيو ١٧٩٩ ، ولم يلبث أن علم بوصول حملة عثمانية إلى أبي قير في ١٤ يوليو ، فأصدر أوامره إلى قواده ليلتقوا به عند الرحمانية حيث قرر اتخاذها قاعدة الهجوم على الجيش العثماني . كما أصدر تعليماته إلى الجنرال ديزيه في الصعيد بأن يترك القوة والذخائر الكافية في قلعة قنا وقلعة القصير ويرسل نصف قوته من الفرسان إلى الرحمانية . وتجمعت القوات الفرنسية عند الرحمانية وقادها نابليون لمواجهة الحملة العثمانية واستطاع القضاء عليها في موقعة « أبي قير البرية » في ٢٥ يوليو وأسر قائدها مصطفى وفر من بقى وكان من بين الفارين محمد علي . وعاد بونابرت إلى القاهرة في ١١ أغسطس ، وكانت أبي قير البرية نصراً كبير لنابليون لأنها بمثابة فتح جديد لمصر كما كانت واقعة الأهرام من قبل . وزال كل خطر على مصر من جانب العثمانيين على الأقل بضعة أشهر . ولكن ترتبت على موقعة أبي قير البرية نتائج أخرى مهمة . فقد حاول الفرنسيون بفضل اتصالهم بالعثمانيين والسير سدني سميث أن يقفوا على شيء كثير مما كان يحدث في أوروبا . أما الأسرى فلم يجد بونابرت بينهم من يستطيع إعطاءه صورة حقيقية عن

الأوضاع في فرنسا . حتى مصطفى باشا قائد الحملة الذي وقع أسيرا في يده . لم يكن يعلم عن أحوال أوروبا الشيء الكثير . لذلك أرسل رسولين عقب الموقعة للسير سدني سميث ليتفاوضا في تبادل الأسرى ولكي يحصلا على مزيد من الأخبار عن فرنسا . وفي نفس الوقت كان القائد البريطـاني متشوقا للتعرف على الأحوال في مدينة الاسكندريـة . فأرسل سكرتيره إلى الشاطىء ومعه بعض الصحف التي يرجع تاريخها إلى ١٠ يونيو وقرأ فيها نابليون أخبار الكوارث التي حلت بفرنسا . وعلم من الصحف بطـرد الفرنسيين من إيطاليا وأن فرنسا نفسها أصبحت معرضة لخطر الغزو من جديد . وفضلا عن ذلك فقد أثبت المعاصرون رسالة من حكومة الإدارة إلى بونابرت محررة في باريس بتاريخ ٢٦ مايو ١٧٩٩ : تسلمها بونابرت بعد عودته من سورية إلى القاهرة وتشير هذه الرسالة إلى الأخطار المحيطة بفرنسا بسبب جهود كل من النمسا والروسيا وتطلب منه العودة بالقسم الأكبر من قواته إن لم يكن الجيش كلـه ، ليقود جيش الامبراطورية . وشرع بونابرت يعمل جديا لمغادرة مصر بكل سرعة .

ولكن قبل أن يغادر بونابرت القاهرة حاول إجراء مفاوضات من أجل عقد الصلح مع الدولة العثمانية . فقد كلف مصطفى باشا ، قائد الجيش العثماني الذي هزم في أبي قير ، أن يرسل إلى الصـدر الأعظم رسالة من نابليون مؤرخة بتاريخ ١٧ أغسطس ١٧٩٩ وقبل مغادرته مصر نهائيا بعدة أيام . وأكد نابليون فيها أن فرنسا لم ترد قط انتزاع مصر من السلطان. وذكر الصدر الأعظم بصداقة فرنسا القديمة للدولة العثمانية وعداء الروسيا والنمسا لها ، وأوضح أن غاية فرنسا من إرسال الحملة محاربة انجلترا في الهند . وعرض الصلح في رسالتـه قائلا : « إن الباب العـالي يستطيع بالمفاوضة أن يبلغ مالا يبلغه بقوة السلاح ... إنكم تريدون مصر ، وأنا أفهم هذا ، ولكن فرنسا لم تقصد قط أن تنتزعها منكم ... وكل شيء

يمكن تسويته في حديث ساعتين » • [1] ولم ينتظر بونابرت ردا على رسالته فغادر مصر بلا رجعة في ٢٢ أغسطس ١٧٩٩ ، فوصل إلى باريس في ١٣ أكتوبر وكان قد استقر رأيه على اختيار كليبر أعظم قواده العسكريين ليخلفه في قيادة الجيش فكتب إليه قبل مغادرته مصر رسالة على درجة عظيمة من الأهمية ، لأنه شرح له فيها تفاصيل السياسة الواجب اتباعها• ولقد أوضح بونابرت لكليبر في رسالته قواعد السياسة الداخلية الواجب اتباعها في مصر ذاتها وهي :

أولا : الاعتماد على صداقة المسيحيين ، مع منعهم من الاستخفاف بمواطنيهم دفعا لتعصب العثمانيين ضد الفرنسيين •

ثانيا : التمتع بثقة مشايخ القاهرة ؛ لما لهم من نفوذ ظاهر على أفراد الشعب •

ثالثا : العمل بكل وسيلة لتنظيم شئون الادارة الداخلية وإصلاح نظام الضرائب •

على أن أهم ما جاء في هذه التعليمات التي أرسلها بونابرت إلى كليبر تلك التي تناولت المفاوضات مع العثمانيين ، إذ خول بونابرت الجنرال كليبر الحق في إبرام الصلح مع الدولة العثمانية ، ولكن قيد هذا الحق في الوقت نفسه بقيود معينة :

١ ــ ألا يتم اتفاق إلا إذا أخفقت حكومة الجمهورية في محاولاتها الاتصال بالجنرال كليبر وتعذر وصول أي نجدة وأي أنباء إليه من فرنسا خلال الشهور المقبلة منذ ذلك الوقت حتى شهر مايو عام ١٨٠٠ •

---

(١) هيرولد : بونابرت في مصر ، ص ٤٤٣ •

٢ ـ إذا تفشى الطاعون وهلك بسببه ١٥٠٠ جندي وبناء على هذا يحق لكليبر إبرام الصلح ولو كان الجلاء عن مصر من شروط هذا الصلح الأساسية . ولكن عاد بونابرت فطلب منه أن يعمل حتى في حالة قبول هذا الصلح على إرجاء تنفيذ شروطه إلى حين الصلح العام في أوروبا . كما طلب إليه أن يشترط في نظير الصلح على أساس الجلاء عن مصر انفصال الباب العالي عن المحالفة الدولية وإعطاء الفرنسيين حق التجارة في البحر الأسود .

كان كليبر من أنصار فكرة الجلاء عن مصر ولذلك حاول أن يثبت أقدامه في مصر وأن يقوى مركز الفرنسيين فيها لا للبقاء في مصر بل لكسب أحسن الشروط للخروج منها . فعمل على استثمار موارد البلاد لامداد الجيش الفرنسي بما يحتاج إليه ، وفي نفس الوقت قام بإجراء مفاوضات مع الباب العالي للخروج من مصر.فقد وعد كليبر أن يحذو حذو بونابرت « الذي ظفر بمحبة العلماء والمشايخ والوجوه والأعيان باتباعه خطة العدل والنزاهة » وأعاد تنظيم الحكومة وأصدر أمراً في ١٤ سبتمبر عام ١٧٩٩ بتقسيم مصر إلى ثمانية أقسام إدارية ، كما نظم شئون تحصيل الضرائب ، وعنى بضبط حسابات المديريات المختلفة فضلا عن عنايته بسائر فروع الإدارة والاهتمام بنشاط الجنرال ديزيه في الصعيد . ومن ناحية أخرى بات كليبر يعتقد اعتقاداً صحيحاً بأن الحملة قد ساء حالها لدرجة خطيرة ويستدل على ذلك من التقرير الذي أرسله إلى حكومة الإدارة عن مركز الحملة في مصر وصادره الانجليز ونشروه . وكان كليبر يعتقد أنه حتى إذا تبين أن عقد الصلح أمر متعذر ، فإن من نتائج الدخول في المفاوضة مع العثمانيين منع هؤلاء من الزحف على مصر ، ثم كسب الوقت حتى تصله النجدات من فرنسا ولهذا كتب كليبر أول خطاباته إلى يوسف ضيا باشا ـ الصدر الأعظم ـ في ١٧ سبتمبر عام ١٧٩٩ وأعاد ما ورد في خطاب بونابرت

المؤرخ ١٧ أغسطس من دعوة الباب العالي للدخول في المفاوضات لرد مصر إلى الدولة العثمانية ، ولاستئناف التحالف التقليدي بين فرنسا والباب العالي . وفي أوائل أكتوبر وصل محمد رشدي أفندي مبعوث الصدر الأعظم يحمل رداً على رسالة بونابرت بتاريخ ١٧ أغسطس . ورغم أن كليبر ضايقه أسلوب الخطاب لما كان يحويه من كبرياء وعجرفة شرح لرشدي أفندي قواعد الصلح مع الباب العالي وكانت تتلخص فيما يلي:

أولا : جلاء الفرنسيين عن مصر وعقد معاهدة دفاعية هجومية بين فرنسا والامبراطورية العثمانية يطلب إلى انجلترا الانضمام إليها ،وذلك حتى تتمكن الدول المتحالفة من الدفاع عن كيان الإمبراطورية العثمانية ضد روسيا .

ثانياً : لما كان اشتراك انجلترا في المحالفة ضروريا للدفاع عن الامبراطورية العثمانية فلا بد من عقد الصلح أولا بين فرنسا وانجلترا .

ثالثاً : تمسك كليبر بعدم الجلاء عن مصر حتى يتم عقد الصلح بين فرنسا وانجلترا .

ووافق كليبر حتى يقيم الدليل على رغبة الفرنسيين في الجلاء عن مصر على وجود أحد الباشوات لتمثيل السلطان العثماني في مصر من تاريخ التوقيع على الاتفاق .

وبعد عشرة أيام وصل رد الصدر الأعظم على الرسالة التي بعث بها كليبر في ١٧ سبتمبر ، ورفض الصدر الأعظم الدخول في أي مفاوضات إلا على أساس جلاء الفرنسيين عن مصر دون قيد أو شرط . على أن المفاوضات اتجهت اتجاها آخر عندما تدخل السير سدني سميث في هذه

المفاوضات الدائرة بين العثمانيين والفرنسيين وكتب سميث إلى كليبر في ٢٦ أكتوبر يخبره أنه من المتعذر أن يقبل العثمانيون الصلح منفردين مـا دامت معاهدة التحالف المبرمة بينهم وبين الإنجليز في ٥ يناير ١٧٩٩ قائمة. ورحب كليبر بتدخل سدني سميث في المفاوضات لاتفاق ذلك مع رغبتـه التي أبداها اثناء المفاوضة مع محمد رشدي أفندي . وكان كليبر له رغبة صادقة في المفاوضات ؛ وكان السير سدني سميث شديد الرغبة كذلـك في الاتفاق . ولا بـد أن كليبر كان على بينة من أن الصـدر الأعظم هو الوحيد بين الأطراف الثلاثة المعنية ــ وهم كليبر وسميث والصدر الأعظم ــ الذي يملك سلطة المفاوضة في أي أمر يتصل بمعاهدة صلح عام. فالسير سدني سميث ليس إلا قبطانا في البحرية الإنجليزية ، له رتبة الكومودور المؤقتة أما كليبر فليس له أي وضـع دبلوماسي وإن كان في استطاعتـه الاستشهاد بسابقة ، هي تفاوض الجنرال بونابرت في عقد صلح تمهيدي مع النمسا في عام ١٧٩٧ دون أن يخول هـذه السلطة . وفي ٢٢ ديسمبر صعد مفاوضا كليبر ــ ديزيه (Desaix) وبوسيلـج (Poussielgue) إلى السفينة البريطانية تيجر (Tiger) وشرعا فورا في إجراء محادثات تمهيدية مع السير سـدني سميث . وفي ١٣ يناير وصل ديزيه وبوسيلج يصحبهما سدني سميث إلى معسكر الصـدر الأعظم في العريش ليبدءوا الجزء الأول من المفاوضات . وانتهت المفاوضات بتوقيع معاهدة العريش في ٢٤ يناير عام ١٨٠٠ ووقعها ديزيه وبوسيلج كما وقعها وكيلا الصـدر الأعظم . وكانت المعاهدة تقضي بجلاء الفرنسيين عن مصر بأسلحتهم وأمتعتهم بحراً من الاسكندرية ورشيد وأبي قير على السفن الفرنسية والسفن التي تعدها الحكومة العثمانية ، وأن يتم الجلاء في مدى ثلاثة أشهر تكون بمثابة هدنة لتنفيذ شروط هـذه المعاهدة . كما نصت المعاهدة علـى ضرورة الحصول من الباب العالي أو من حلفائـه الإنجليز والروس على جوازات

مرور لضمان عدم الاعتداء على الجيش الفرنسي في أثناء نقله إلى الموانى الفرنسية . وفي ٢٨ يناير عام ١٨٠٠ صدق كليبر على اتفاق العريش وأخذ يستعد للجلاء عن مصر وكان جادا في تنفيذ شروطها . ومن ناحية أخرى امتنع السير سدني سميث عن التوقيع على هذه المعاهدة .

وفي حين انهمك الفرنسيون في إعداد معدات الرحيل صدرت أوامر الأميرال اللورد كيث (Keith) قومندان القوات البحرية الإنجليزية في البحر المتوسط بإلغاء العمل بشروط معاهدة العريش . ولقد صدرت هذه الأوامر بناء على موقف الحكومة البريطانية من معاهدة العريش . فلم يعرف سبنسر سميث بالمفاوضات الدائرة بين العثمانيين والجنرالات الفرنسيين إلا في ٣٠ أكتوبر عام ١٧٩٩ ، أي بعد حوالي شهرين من بدئها ، وذلك عندما طلب الريس أفندي إلى حلفائه الإنجليز والروس إعطاء جوازات المرور اللازمة لإخراج الفرنسيين من مصر ولكن سبنسر سميث ، سفير بريطانيا في القسطنطينية . اعترض على عودة الجيش الفرنسي بكامل عدته إلى فرنسا لأن ذلك قد يلحق الضرر بمصلحة الحلفاء في أوروبا . وبعد إلحاح من جانب العثمانيين وافق سبنسر سميث على إعطاء هذه الجوازات ، ولكنه اشترط موافقة اللورد إلجين (Elgin) السفير الإنجليزي الجديد الذي كان من المنتظر وصوله الآستانة . ووصل إلجين في ٣ نوفمبر عام ١٧٩٠٩ واعترض على موقف سدني سميث وتوسطه في المفاوضات . [1] وما أن علم بتوقيع الاتفاق حتى أظهر امتعاضه ومعارضته وكتب في ١٠ مارس عام ١٨٠٠ إلى اللورد كيث لكي يحاول فرض شروط جديدة للصلح على الفرنسيين . ولكن الحكومة البريطانية كانت قد أبلغت كيث قبل ذلك برفض هذه المعاهدة لأنها لم تنص على ضرورة أن يسلم الفرنسيون أنفسهم كأسرى

---

(1) Ghorbal, op. cit., pp. 106-107.

حرب تسليما مطلقا دون قيد أو شرط . ولقد اعتقد البريطانيون منذ انتصارهم في معركة النيل أن الجيش الفرنسي أصبح تحت رحمتهم . كما رسخ في اعتقادهم أن مصير جيش فرنسا هو الهزيمة لا محالة وذلك بعد أن وصلتهم أنباء رحيل بونابرت إلى فرنسا . وكانت رسائل اللورد إلجين ـ بخصوص موضوع جوازات المرور التي يطلبها العثمانيون لتسهيل عودة الجيش الفرنسي إلى بلده ـ قد وصلت إلى لندن يومي ٨ و٩ ديسمبر ، وفي ١٥ ديسمبر أصدرت الحكومة البريطانية قرارها بعدم السماح للفرنسيين بإخلاء مصر . وقد بنت الحكومة البريطانية موقفها على ما وصل إليها عن أحوال الحملة في مصر ، بعد أن وقع في أيدي الإنجليز تقرير ٢٦ سبتمبر الذي بعث به كليبر إلى حكومة الادارة وبين فيه أن الحملة سيقضي عليها عاجلا . وكلف كيث بإبلاغ كليبر تعليمات حكومته التي كانت قد وصلته في أوائل يناير عام ١٨٠٠ ، فأعد رسالة إلى كليبر يوم ٨ يناير ذكر فيها هذه التعليمات ، على أن يقوم السير سدني سميث بإيصالها إليه في مصر . وتسلم سميث هذه الرسالة وهو بقبرص في ٢٢ فبراير عام ١٨٠٠ ، أي بعد انقضاء شهر تقريباً على عقد اتفاق العريش .

وكان الفرنسيون على وشك إخلاء القلعة وسائر حصون القاهرة عندما وصلت كليبر رسالة سدني سميث هذه تخبره بصدور الأوامر إلى الأسطول الإنجليزي في البحر المتوسط أن يحول دون تنفيذ اتفاق العريش . ولذلك أوقف كليبر عملية الإخلاء ، واتخذ مجموعة من التدابير العاجلة لدرء الخطر الذي يتهدده من انتشار العثمانيين في قسم كبير من البلاد وذلك بعد احتلالهم الصالحية وبلبيس ودمياط . وكان يوسف ضيا قد أحضر جيشه إلى بلبيس بينما رابطت طلائعه في الخانكة فجمع كليبر جنده مرة أخرى وأخبر الصدر الأعظم بأنه قد قرر تأجيل إخلاء القاهرة ، وأنه يعتبر زحف الجيش العثماني في بلبيس عملا عدوانيا . ولكن الصدر الأعظم ـ الذي

كان متشوقا لدخول القاهرة ــ قرر الزحف بجيشه على الخانكة ووصلت طلائعه إلى المطرية . وتمسك الصدر الأعظم بضرورة إخلاء القاهرة طبقا لاتفاقية العريش واستند في ذلك إلى أن رفض الحكومة الإنجليزية لا أهمية لهوغير ملزم مادام الباب العالي نفسه قد وافق على المعاهدة. واستمروا في استعداداتهم ووزعوا المنشورات في البلاد ضد الفرنسيين « الكفار أعداء الدين الإسلامي ، لذين لا يرعون عهدا ولا ذمة » .[1]

لقد صمم كليبر الآن على القتال ، وكان عليه أن يختار أحد أمرين : إما البقاء في القاهرة وانتظار الصدر الأعظم ؛ وإما التقدم للالتحام مع العثمانيين في معركة حاسمة ، وفضل كليبر الخروج لمقابلة العدو . وزحف الفرنسيون صوب المطرية حيث أقامت قوة كبيرة من الانكشارية : فبدأت معركة هليو بوليس (عين شمس) في ٢٠ مارس ١٨٠٠ ؛ وامتد ميدانها من المطرية حتى جهات الصالحية ، وأوقع الفرنسيون بالعثمانيين هزيمة منكرة. وفي الوقت الذي كانت الموقعة فيه دائرة بين الفرنسيين والعثمانيين كانت القاهرة قد قامت بالثورة تطالب بالجلاء في ٢٠ مارس عام ١٨٠٠ ؛ وكانت هذه الثورة أخطر من سابقتها (ثورة القاهرة الأولى) ، فقد اشترك فيها العلماء والتجار والأهالي ــ وكان من زعمائها السيد عمر مكرم نقيب الأشراف والسيد أحمد المحروقي كبير التجار . واستمرت الثورة في القاهرة ما يقرب من شهر (من ٢٠ مارس إلى ٢١ أبريل ١٨٠٠) على الرغم من هزيمة العثمانيين وتقهقرهم نحو بلبيس فالصالحية . وكان زعماء الثورة والأهالي يرفضون أي مسعى للصلح ، وأوجز الجبرتي وصف حالهم في هذه العبارة « ويقولون لا نرجع عن حربهم حتى نظفر بهم أو نموت عن

---

(١) محمد فؤاد شكري : المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

آخرنا » • [1] ولقد زاد في روح الثورة دخول كتيبة من المحاربين العثمانيين والمماليك بقيادة ناصف باشا ، وكان يصحبه جماعة من بكوات المماليك مثل إبراهيم بك ومحمد بك الألفي وحسن بك الجداوي • وعلى الرغم من أن ناصف كان هاربا من ميدان القتال إلا أن الإشاعة قد سرت في القاهرة بأن الفرنسيين قد انهزموا •

وعندما عاد كليبر إلى القاهرة ظافرا في ٢٧ مارس كانت الثورة قد انتشرت في الوجه البحري وكان عليه أن يواجه ذلك الموقف المضطرب ؛ بأن يعيد الاستيلاء على الدلتا وعلى مصر العليا • ولقد حقق كليبر نجاحاً كبيراً عندما عقد مع مراد بك معاهدة صلح في ١٢ أبريل عام ١٨٠٠ • وهناك عدة أسباب دفعت مراد بك إلى عقد هذه المعاهدة منها أن الفرنسيين قد طاردوه في الصعيد لمدة عام وكبدوه خسائر فادحة • كما بدأ مراد يخشى أن يسترجع العثمانيون سيادتهم على مصر ويطردوا المماليك بعد ذلك ، ولقد علم مراد بعد أن نشر الفرنسيون في القاهرة شروط اتفاقية العريش أن العثمانيين يريدون إبعاد المماليك عن الحكم والقضاء عليهم • فامتنع مراد عن الاشتراك في معركة عين شمس رغم وجوده مع رجاله بالقرب من ميدان القتال ، ورفض الانضمام إلى ناصف بعد دخوله القاهرة • وكانت المعاهدة تتألف من عشر مواد تنص على إعطاء مراد بك الحكم والإمارة في الصعيد ، والانتفاع بالبلاد الكائنة بالبر الشرقي والبر الغربي للنيل ، ابتداء من بلصفورة بمديرية جرجا إلى أسوان — على أن تكون جرجا العاصمة — في مقابل أن يؤدي للجمهورية الفرنسية الخراج الواجب دفعه لصاحب الولاية على مصر • ونصت المعاهدة على أن يخصص لمراد بك إيراد جمرك القصير وإسنا ويحتل الجيش الفرنسي ثغر القصير على

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، جـ ٣ ، ص ١٠٠ •

أن يكون لمراد الحق في إبقاء فصيلة من الجنود المماليك فيها • كما تعهد كليبر بحمايته في حالة مهاجمته ، وإذا حدث هجوم على المنطقة التي يحتلها الجيش الفرنسي فعلى مراد بك أن يرسل إليها قوة من جنوده لمعاونة القوات الفرنسية • وهكذا قبل مراد أن يحكم الصعيد تحت حماية الحكومة الفرنسية وفضلها على السيادة العثمانية وسمى نفسه « سلطان فرنسيا » • وبهذا الاتفاق أمن الفرنسيون جانب مراد الذي أقبل مباشرة على مساعدتهم في إخماد الثورة في القاهرة • وسلم إليهم العثمانيين الذين لجئوا إليه يطلبون حمايته ، وفضلا عن ذلك أرسل لهم عددا من المراكب المحملة بالحطب والمواد الملتهبة لإحداث الحرائق في القاهرة • وتمكن الفرنسيون من إخماد الثورة بفضل الحرائق التي أشعلوها في الأحياء الوطنية • وبعد الخراب والاحراق والتدمير الذي حل بالقاهرة سعى العلماء لوضع حد للقتال الدائر في القاهرة • وفي ٢١ أبريل عام ١٨٠٠ تم عقد اتفاق وقع عليه ناصف باشا وإبراهيم بك وتعهد بمقتضاه الجنود العثمانيون والمماليك بالجلاء عن القاهرة وأن ينفذ ذلك يوم ٢٥ أبريل • ومن ناحية أخرى تعهد كليبر بالعفو عن أهالي القاهرة الذين اشتركوا في الثورة ، ولكنه اشترط ألا يغادر المدينة أحد المصريين بقصد اللحاق بالجيش العثماني •

ولكن كليبر نقض عهده في العفو عن كل من لهم يد في الثورة ،فأمر بفرض غرامة كبيرة قدرها إثني عشر مليون فرنك ، وخص بعض كبار الأعيان والعلماء بنصيب فادح من هذه الغرامة ، وصودرت أملاك السيد أحمد المحروقي ، واعتقل خمسة عشر رجلا من كبرائهم رهينة لوفاء هذه الغرامة • ومن ناحية أخرى أخذ كليبر ينظم قواته ويدعم موقفه الحربي وأمر بإنشاء قلاع جديدة في القاهرة حتى لا تقوم فيها ثورة أخرى •ولكن كليبر لم يعمر طويلا بعد عين شمس • ففي ١٤ يونيه ١٨٠٠ اغتاله سليمان

الحلبي ، ابن تاجر من حلب وكان طالباً بالأزهر قبل ذلك بثلاث سنوات وهكذا انتقلت قيادة الجيش الفرنسي إلى عبد الله جاك مينو (Menou) حاكم القاهرة ، وكان أكبر قواد الحملة سنا ، إلا أنه لم يكن أكفأهم . وكان موضع سخط من الجنود لاعتناقه الإسلام ولزواجه من مصرية مسلمة وكان مينو على عكس كليبر ، فهو من أنصار البقاء في مصر ، برغم رغبة الجيش الملحة في العودة إلى فرنسا . وفي ٢٢ يونيو عام ١٨٠٠ أصدر مينو إلى قواد الحملة وضباطها وجنودها نداء وضح فيه الأسس التي بنى سياسته عليها وأهمها عدم الفصل في مسألة الجلاء عن مصر حتى تأتيه أوامر صريحة في هذا الشأن من حكومة باريس نفسها ، ووصف معاهدة كليبر مع العثمانيين بأنها كانت « تسليما » . وبعد أن رسم مينو معالم السياسية التي قرر اتباعها في ندائه السابق ، بدأ يتفرغ لشئون الحكم والإدارة في تلك « المستعمرة » التي أوجدته الظروف على رأسها . وبذلك تعذر الاتفاق على الجلاء بين مينو والإنجليز ، وبينه وبين العثمانيين أيضاً .

وسيطرت على سياسة مينو الداخلية فكرة ظاهرة هي أن مصر « مستعمرة فرنسية » فأخذ يجمع الباقي من الغرامة التي فرضها كليبر على القاهرة . كما فرض عليها هو ضريبة جديدة قدرها أربعة ملايين فرنك ، وعهد بتحصيل الضريبة الجديدة إلى مشايخ الحارات والمماليك الموجودين بالمدينة . ولقد زادت هذه السياسة من نفور المصريين من الحكم الفرنسي . كما أعاد مينو تنظيم الديوان الذي ظل معطلا منذ التوقيع على معاهدة العريش . فتخلى عن النظام الذي طبقه بونابرت وهو جعل الديوان هيئتين . الديوان العمومي والديوان الخصوصي ، وجعله ديوانا واحداً مكونا من تسعة أعضاء كلهم من المسلمين لكي يستميل الشعب المصري إليه . وقام مينو كذلك ببعض المشروعات الأخرى ، فعزم على تنفيذ مشروع إحصاء المواليد والوفيات وهو المشروع الذي فكر فيه بونابرت ونفذه فيما يتعلق

بالوفيات ، ووضع نظاما لمساحة الأطيان الزراعية وشرع في إصدار جريدة يومية اختار لها اسم « التنبيه » ولكن الجريدة لم تصدر ، وأخـذ مينو يفكر مرة أخرى في نظام الضرائب ، فأعد مشروعا في يناير عام ١٨٠١ لتنظيم الضرائب على أساس الاكتفاء بضريبة واحدة بدلا من الضرائب المتعـددة السابقة . وكانت الضريبة الواحدة التي اختارها مينو هي «ضريبة الارض» وعرف هـذا المشروع باسـم المشروع العظيم (Grand Projet) . غـير أن الجهود التي بذلها مينو كان نصيبها الفشل في النهايـة لأسباب ثلاثة رئيسية :

أولا : كان من المتعذر استمالة المصريين إلى قبول الحكم الفرنسي، فقد كان من طبيعة الفرنسيين ــ وعلى رأسهم مينو ــ فرض المغارم عليهم وابتزاز المال منهم . كما ضج مشايخ البلد والملتزمون وغيرهم من الأنظمة التي ابتكرها مينو لضبط أعمالهم وسير دولاب العمل الحكومي بكل دقة، فأسفرت عن إرهاقهم ، أو ترتب على تطبيقها إغفـال تقاليد أهل البـلاد وعاداتهم . وفضلا عن ذلك حز في نفوس القـاهريين خصوصاً أن يرقبوا الفرنسيين وهم يهـدمون بيوتهم ووكالاتهم وحوانيتهم ، كي يستخدموا أحجارها في أعمال التحصينات التي أقاموها حول القاهرة ، أو لإفسـاح الطريق ، حتى يسهل على جيوشهم الانتقال في قلب المدينة .

ثانياً : ظل مينو يواجه معارضة قوية « إيجابية » من جانب عدد كبير من قواد الحملة وضباطها ، ومعارضة صامتة « سلبية » لا تقل في أثرهـا عن المعارضة الأولى من ناحية فئة كبيرة من علماء الحملة الذين شاركـوا الجيش الفرنسي رغبته في العودة سريعا إلى فرنسا .

ثالثاً : لم يجد مينو متسعا من الوقت لتنفيذ مشروعاته وإصلاحاتـه

عندما بات مصير الحملة أمراً مقـرراً بسبب استئناف النضال من جانب العثمانيين وحلفائهم الإنجليز لإخراج الفرنسيين من مصر بطريق الحرب والقتال ، بعد أن أخفقت جهودهم في محاولة إقناع مينو بضرورة تنفيـذ اتفاق العريش والجلاء عن مصـر بالطرق الدبلوماسية ، دون حاجة إلى الاشتباك في معارك جديدة .

إذن لم يكن لمينو من القدرة العسكرية ما يمكنه من الصمود طويلا في وجه الجيوش العثمانية والإنجليزية المتحدة ، التي شرعت تزحف علـى مصر من ناحية البحر المتوسط شمالا والشام شرقا ومن طريق القصير وقنا جنوباً . ولقد حدث هذا الزحف العثماني الإنجليزي نتيجة التغير الذي طرأ على سياسة الحكومة الإنجليزية ، فعدلت عن التمسك ببقاءالفرنسيين في مصر ، أو تسليمهم كأسرى حرب إلى اتخاذ الوسائل العسكريةالكفيلة بإخراج الفرنسيين من مصر دون إبطاء . ولقـد فكرت انجلترا في بادىء الأمر في تجهيز حملة في الهند وإرسالها إلى مصر بطريقالبحر الأحمرلتقديم مساعدات ثانوية للعثمانيين في قتالهم ضد الفرنسيين وذلك لتخفيفالضغط الواقع عليهم . ولكن عندما تبين للإنجليز عجز العثمانيين عن القيـام بأي عمل عسكري ناجح ضـد الجيش الفرنسي في مصر ، قررت الحكومـة البريطانية في نهاية سبتمبر عام ١٨٠٠ الاشتراك جديا في القتال الدائر ضد الفرنسيين وأسفر هذا القرار عن خروج حملة البحر المتوسط بقيادةالسير رالف أبركرومبي (Sir Ralph Abercromby) . وكان قرار الحكومـة البريطانية يرجع إلى أسباب عدة منها : أن الإنجليز عمدوا إزاء انتصارات بونابرت في حملته الايطالية الثانية ، إلى اتخاذ خطوات سريعـة لنجدة حلفائهم في مختلف نواحي القارة الأوروبية ، وتقوية مراكزهم في البحر المتوسط ، وضمان سيطرتهم في هذا البحر ، لمنع بونابرت من إرسال أيـة

إمدادات إلى مصر . كما قامت الحملة الهندية إلى البحر الأحمر في بداية ديسمبر ١٨٠٠ ، ونزل الجند بقيادة بيرد (Baird) في القصير في شهر مايو عام ١٨٠١ ، ووصلوا الجيزة في ٧ أغسطس بعد تسليم القاهرة بأربعين يوما ، ثم بلغوا الاسكندرية وقت تسليم حاميتها ، فلم يكن لها أي أثر في العمليات العسكرية التي أدت إلى إجلاء الفرنسيين من مصر ، ووقع العبء كله على حملة أبركرومبي التي تحركت من جبل طارق في أوائل نوفمبر عام ١٨٠٠ ونزلت إلى شاطىء أبي قير في أول مارس عام ١٨٠١ كما عملت بريطانيا أيضا على إرسال جيش ثالث من رأس الرجاء الصالح ينزل في القصير أيضا . وكان العثمانيون ومعهم الأمراء المماليك يتقدمون إلى مصر من ناحية الشرق بجيش تحت قيادة يوسف باشا ضيا ، الصدر الأعظم .

وفي ١٣ مارس بدأت معركة نيكوبوليس بهجوم الإنجليز على خطوط الفرنسيين وخسر الفرنسيون المعركة ، ثم سقطت قلعة أبي قير في أيدي الإنجليز في ١٨ مارس . وعندما وصلت أخبار نزول الانجليز وهزيمة الفرنسيين في الاسكندرية ، لم يجدوا مفراً من مغادرة القاهرة ولكنه اتخذ بعض الاجراءات لتنظيم شئون القيادة في القاهرة ، فعهد بها إلى الجنرال بليار (Belliard) . ولم يخرج مينو بكل جيشه إلى الاسكندرية بل أبقى حوالي الألفين في القاهرة لمراقبة الحدود السورية ووصل مينو إلى الاسكندرية في ١٩ مارس وبدأت في ٢١ مارس معركة كانوب الفاصلة التي حددت مصير الجيش الفرنسي في مصر . وقتل أبركرومبي في المعركة وخلفه في قيادة الجيش البريطاني الجنرال هتشنسون (Hutchinson) . وكان من نتائج معركة كانوب أن ارتد الجيش الفرنسي إلى أسوار الاسكندرية ، وانفتح الطريق أمام الجيش الانجليزي للتوغل في البلاد . وصل الجيش الانجليزي إلى أمبابه والجيس العثماني إلى القبة فطلبت

الحامية الفرنسية في القاهرة وقف القتال والدخول في مفاوضات على الجلاء، وانتهت بتوقيع اتفاقية في ٢٧ يونيو ١٨٠١ نصت على جلاء الفرنسيين عن القاهرة والجيزة وبولاق بأسلحتهم وأمتعتهم وعتادهم على نفقة الحلفاء في فترة لا تتجاوز خمسين يوما . وسافر الفرنسيون في السفن النيلية إلى رشيد ومنها إلى أبي قير ثم أبحرت بهم السفن في أوائل شهر أغسطس ١٨٠١ إلى فرنسا . أما مينو فقد شدد الانجليز الحصار عليه براً وبحراً حتى اضطر إلى التسليم ووقع اتفاق تسليم الاسكندرية في ٣١ أغسطس عام ١٨٠١ ونص على جلاء الفرنسيين عن الاسكندرية بشروط أسوأ من الشروط التي وافقت عليها الحامية الفرنسية في القاهرة وتم جلاء الحملة نهائيا عن مصر في ١٨ أكتوبر عام ١٨٠١ . وفي خلال الأحداث الحربية التي انتهت بها الحملة الفرنسية كانت المفاوضات بين فرنسا وانجلترا دائرة حول عقد الصلح بينهما لاقرار السلم في القارة الأوروبية . وعندما وصل مينو إلى طولون كانت المفاوضات قد انتهت بتوقيع مقدمات الصلح المعروفة بمقدمات لندن منذ أول أكتوبر ١٨٠١ . وقد تضمنت هذه المقدمات القواعد الاساسية التي بنيت عليها فيما بعد معاهدة أميان (Amiens) في ٢٧ مارس ١٨٠٢ التي أبرمت بين انجلترا وفرنسا وحليفتيها هولندا وأسبانيا .

وهكذا خرجت الحملة الفرنسية من مصر بعد أن أخفقت من الناحية العسكرية . ومما ساعد على فشلها موقف بريطانيا والجهود التي بذلتها في أوروبا والشرق الأوسط لإخراج الحملة . كما أن الدولة العثمانية رغم ضعفها بذلت كل ما تستطيع لإخراج الحملة من مصر . واشترك السلطان في المجهودات الحربية التي قامت بها انجلترا لطرد الفرنسيين ، وحشد جيوشا كبيرة على الحدود الشرقية ، واستغل نفوذه الديني وسيطرته الروحية على المصريين . ولا يغيب عن الذهن أيضا مقاومة بكوات المماليك قبل توقيع اتفاق مراد - كليبر في ٥ أبريل عام ١٨٠٠ . وفضلا عن ذلك

أثرت مقاومة الشعب المصري في عدم استقرار الحكم الفرنسي ، وتبين الناس نوايا بونابرت الحقيقية . فلم يمض على دخوله القاهرة بضعة أيام حتى جمع الديوان وطلب منه فرض ضريبة أسماها « سلفة » على تجار القاهرة وأرباب الحرف مقدارها ٥٠٠ر٠٠٠ ريال فقط ؛ وكان قد فرض على أهل الاسكندرية غرامة حربية كبيرة . ومما زاد من سخط المصريين إنشاء ما أسموه « محكمة القضايا » أو « التسجيل » وكانت مهمتها أن تلزم الناس بتسجيل ممتلكاتهم وأن يقدم كل واحد الحجة التي تثبت ملكيته . فمن وجد الحجة وجب عليه أن يدفع رسوم القيد ثم رسوم التثبيت ، ومن لم يجد أصبح للحكومة الحق في أن تصادر أملاكه وتضع يدها عليها . ولم يصدق المصريون إدعاءات بونابرت عن الإسلام،واستاؤا من بعض عادات الفرنسيين كشرب الخمر وبيعه نهاراً جهاراً ، أما أقوى بواعث الثورة على الحكم الفرنسي فتمكن في المطالب المالية ، وقبل قيام ثورة القاهرة الأولى أصدر السلطان منشوراً يحرض المسلمين على القيام ضد الكفرة الفرنسيين . وأدت هذه العوامل دون شك إلى قيام ثورة القاهرة الأولى في ٢١ أكتوبر ، ولكنها لم تدم طويلا . فقامت ثورة أخرى من ٢٠ مارس إلى ٢١ أبريل عام ١٨٠٠ ، ولم تقتصر المقاومة على القاهرة بل انتشرت في الدلتا وفي الصعيد . ولكن القاهريين ظلوا بسبب الكوارث التي حلت بهم عقب ثورة القاهرة لا يجرءون على التمرد بل شغلوا بتدبير المال اللازم لدفع الغرامات التي فرضت عليهم . ومع ذلك ظلت الشكوك تساور الفرنسيين ، واتخذ مينو وبليار إجراءات كثيرة منها أخذ الرهائن وحبس الشيوخ في القلعة . وظل خوف بليار مسيطراً على تفكيره مما عجل بتسليم القاهرة . وفضلا عن ذلك فتح المصريون طريق الصعيد للحملة الإنجليزية التي غادرت القصير إلى قنا في ٢١ يونية ١٨٠١ .

وهكذا قضى على تجربة الفرنسيين الاستعمارية في مصر فشل

الفرنسيين في فهم تلك الشعوب التي جاءوا لحكمها ، واستهتارهم من الناحية الأخلاقية بعادات القوم وتقاليدهم . ولقد كان المجتمع المصري في ذلك الوقت مجتمعا دينيا ونظر الشعب إلى السلطان العثماني على أنه سلطان الإسلام . ولذلك امتزجت العاطفة القومية في ذلك الوقت بالعاطفة الدينية بحيث كان يصعب الفصل بينهما . وبالإضافة إلى ذلك ، لعب الانقسام الذي حدث في صفوف الحملة دوراً له أثره في هزيمة الفرنسيين. ولقد ظهرت بوادر هذا الانقسام عندما بدأ بونابرت زحفه من الاسكندرية الى القاهرة ،ولكنه وصل إلى مرحلة خطيرة بعد عودة بونابرت إلى فرنسا. فكان كليبر وأتباعه يرون ضرورة الجلاء عن مصر وأنه لا أمل في إنشاء مستعمرة في البلاد . ومن ناحية أخرى كان مينو وأنصاره يقاومون هذه الرغبة ويريدون البقاء في مصر . على أن مقتل كليبر قد أثر في تحديد مصير الحملة النهائي ، فساعد تعيين مينو على زيادة هذا الانقسام . ولضعف شخصيته فشل في جمع الكلمة وانصرف ضباط الحملة في مصر إلى تدبير المكايد والمؤامرات . ولقد علم المصريون بهذا الانقسام ؛ ولم يكن مصلحة الفرنسيين في شيء أن تنكشف أمام أهل البلاد مواطن ضعفهم في وقت أحاطت فيه الأخطار بالفرنسيين من كل جانب .

٣ - نتائج الحملة الفرنسية على مصر

رغم أن الاحتلال الفرنسي كان قصيراً وغير ناجح ، فقد كان حادثة مهمة مشحونة بنتائج كثيرة بالنسبة لمصر . فحتى وقت مجيء الحملة الفرنسية ، لم تتعرض الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني لاعتداء سافر من جانب القوى السياسية في أوروبا . ولكن انتهت هذه العزلة التي عاشها الشرق العربي ، وأصبحت هذه الأراضي مجال تنافس بين الدول الأوروبية الكبرى ؛ إذ أظهرت الحملة الفرنسية منطقة الشرق الأوسط ومصر خاصة منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة للقوى العظمى. وأيقنت الحكومات البريطانية في القرن التاسع عشر بأنه من الضروري أن يسيطر على مصر حاكم تربطه بانجلترا روابط الصداقة حتى لا تترك مصر بأي ثمن للفرنسيين . وبذلك افتتحت الحملة الفرنسية مرحلة طويلة من التنافس الأنجلو - فرنسي على مصر اختتمت بالاحتلال البريطاني لها في عام ١٨٨٢ . وبعد أن فشلت حملة فريزر على مصر في عام ١٨٠٧ ،ظلت بريطانيا تقف أمام استقلال مصر ، وعارضت مشروعات محمد علي،ووقفت أمام أطماعه ، لأنها شعرت بأنه مصدر تهديد لمصالحها الحيوية في المنطقة ولا سيما بالنسبة لخطوط مواصلاتها التي تربطها بالهند والشرق الأقصى. فأجبرته على الانسحاب من المناطق التي استولى عليها ، كما كانت هي المسئول الأول عن معاهدة لندن عام ١٨٤٠ ، تلك المعاهدة الدولية التي فرضت على مصر نوعاً من الوصاية الدولية ، ووضعت هذه التسوية حدوداً وأبعاداً للباشوية المصرية ، وحددت وضع مصر الدولي حتى إعلان الحماية

البريطانية على مصر في عام ١٩١٤ . فقد ربطت التسوية مصر بالامبراطورية العثمانية من جديد ؛ ولو أنها ميزتها من الولايات العثمانية الأخرى بأن جعلت الحكم وراثياً في أسرة محمد علي طبقاً لقاعدة الأرشد فمن يليه . ولقد أملت الدول الأوروبية الكبرى التسوية وضمنت استمرارها . وخلقت هذه الوصاية الدولية فرصة واسعة لتغلغل النفوذ الأوروبي ، الإنجليزي والفرنسي . حين عمد أبناء محمد علي إلى الوقوف أمام محاولات الباب العالي لجعل مصر ولاية عادية في نطاق الامبراطورية العثمانية ،وذلك بتطبيق التنظيمات الخيرية في مصر ؛ وهي المشكلة التي قامت بين عباس حلمي الأول (١٨٤٨ ـ ١٨٥٤) والسلطان العثماني . ويمثل عصر عباس حلمي الأول فترة تفوق النفوذ الانجليزي ، ولا سيما عندما توطدت علاقات الصداقة بينه وبين قنصل بريطانيا العام في مصر وهو شارل مري (Charles Murray) ؛ وحصلت بريطانيا على موافقة عباس على إنشاء سكة حديدية في مصر لكي تخدم المصالح البريطانية وتساعد على سهولة وسرعة نقل التجارة والجنود البريطانيين بين انجلترا والهند .

أما عصر محمد سعيد باشا (١٨٥٤ ـ ١٨٦٣) فيمثل فترة التفوق الفرنسي . فقد كان من الفرنسيين رفاق صباه ومعلموه ، لهذا منح فرديناند دي ليسبس في نفس عام توليته الامتياز الأول لقناة السويس . وقد عارضت انجلترا فكرة حفر القناة منذ مطلع القرن التاسع عشر، وحبذت بناء الخط الحديدي الذي تم فعلا بين القاهرة والسويس في عام ١٨٥٨ . كما كانت ترى أن مشروع القناة سيؤدي إلى وضع حاجز من المياه بين مصر وسورية يفصل مصر فصلا تاماً عن الدولة العثمانية بحيث يمكنها إعلان استقلالها متى شاءت . ولقد رأت انجلترا في اكتمال مشروع الإنفاذ مقدمة لوقوع مصر تحت السيطرة الفرنسية وإذا ما نشبت الحرب بين انجلترا وفرنسا استطاعت الأخيرة في الحال احتلال مداخل القناة والتحكم

في التجارة الانجليزية شرقي رأس الرجاء لصالح •

أما عصر إسماعيل (١٨٦٣ ــ ١٨٧٩) فيمثل التفوق الفرنسي أولا ثم الانجليزي ثانياً • وكان إسماعيل . بعكس عباس وسعيد . ذا طموح وإرادة وإتجاهات خاصة ، ولكن ذلك كلفه من الأموال أكثر مما تحتمل مالية مصــر ، فاستدان من الدول الأوروبيــة . وتغلغل النفوذ الأجنبي السياسي والمالي حتى انتهى الأمر باشترا كوزراء أجانب في مجلس النظار المصري • وعندما حاول إسماعيل إيقاف النفوذ الأجنبي وتحريك عوامل الثورة الوطنية المصرية ، ضغطت انجلترا وفرنسا على الباب العالي حتــى عزل إسماعيل في ١٨٧٩ • وقد بلغ النفوذ الأجنبي في مصر غايته بالاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ ، وبذلك خرجت مصر من الناحية الفعلية عن السلطنة العثمانية واستقر الاحتلال نهائياً بالاتفاق الودي (Entente Cordiale) بين انجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤ ، فأطلقت فرنسا بمقتضاه يد انجلتــرا في مصر ، كما أطلقت انجلترا يد فرنسا في مراكش • وظلت مصر من الناحية النظرية ولاية عثمانية حتى إعــلان الحماية البريطانية على مصر في عــام ١٩١٤ • وقد ظلت تركيا ترفض الاعتراف بالحماية حتى معاهــدة لوزان عام ١٩٢٣ التي تنازلت بمقتضاها عن كافة حقوقها وسيادتها في الشرق العربي ومن بينه مصر •

ومن ناحية أخرى مهد الاحتلال الفرنسي الطريق لحــدوث تغييرات بدلت شكل مصر في خلال القرن التاسع عشــر • وليس من الصواب أن تنسب إلى الاحتلال الفرنسي مباشرة تلك الميول الفرنسية القوية التــي أثرت في الثقافة المصرية والتي برغم التقلبات السياسية المختلفة ما نزال نلحظها حتى الوقت الحاضر • فالأدباء والعلماء الذيــن صحبوا بونابرت جاءوا إلى مصر ليتعلموا أكثر من أن يعلموا ، كما أن بحوثهم التي نشرت

في كتاب وصف مصر (Déscription de l'Egypte) كانت أساس البحث العلمي الحديث في كل ما يخص التاريخ والمجتمع والاقتصاد المصري.[1] ودأب هؤلاء العلماء عقب مجيئهم إلى مصر على بحث ودراسة أحوال مصر من جميع النواحي ، فقلوا بدراسة التربة والمناخ والمنتجات الزراعية والمعدنية وإمكانيات مصر المختلفة وما ضمته من آثار .. ألخ . وكان الهدف من نشر هذا الكتاب هو نشر المعرفة ورفع اسم فرنسا ، وظهر أول أجزاء الكتاب في عام ١٨٠٩ وكتب الاهداء باسم الامبراطور نابليون . أما آخر الأجزاء فقد ظهر في عام ١٨٢٢ ، وبدأت الطبعة الثانية من الكتاب في عام ١٨٢١ وانتهت في عام ١٨٢٩ . وكان يقابل هؤلاء العلماء في مصر المشايخ وعلماء الدين ، وقد حاول العلماء الفرنسيون استمالتهم وإطلاعهم على ما حوته أبنية المجمع العلمي المصري (Institut d'Egypte) الذي أسسه بونابرت ، ولكنهم لم يتقبلوا هذا التقدم العلمي وحركة الاستنارة بل أعرضوا عنها .[2] ومما ساعد على ذلك أيضا إيمانهم بأن الثقافة الأوروبية قد جاءت مع جيش غاز كافر . ومن ناحية أخرى ظل سواد القاهريين يسيئون الظن بالعلماء ويشكون في نواياهم ولا يفرقون بينهم وبين سائر الفرنسيين .

وعلى ذلك فإن الغرس الحقيقي للثقافة الفرنسية في مصر يمكن إرجاعه إلى عصر محمد علي . إذ دخلت أفكار فرنسية كثيرة إلى مصر في خلال حكمه على أيدي رجال من أمثال دروفتي (Drovetti) قنصل فرنسا

---

(1) J. Heyworth-Dunne, An introduction to the history of education in modern Egypt, p. 96.

(٢) قام الجبرتي بزيارة المجمع العلمي وسجل وصفا دقيقا ممتعا له في كتابه عجائب الآثار ، حـ ٣ ، ص ٣٤ — ٣٦ .

في مصر . ومنجان (Mengin) والضباط الفرنسيين الكثيرين الذين ... في مصر بعد انسحاب الفرنسيين أو عادوا إليها فيما بعد أثر سقوط نابليون. خاصة وأن ضباطاً آخرين مثل كولونيل سيف (Sève) سليمان باشا الفرنساوي ١٧٨٧ – ١٨٦٠) وغيره من أنصار نابليون قد اضطروا لمغادرة فرنسا ليجربوا حظهم في مكان آخر . كما أتت المؤثرات الفرنسية إلى مصر في عهد محمد علي مع البعثات التعليمية إلى فرنسا التي كان يشرف عليها جومار (Jomard) أحد علماء الجامعة الفرنسيه . وكانت جماعة السان سيمونيون (Saint-Simonians) الذين داعبت أحلامهم فكرة المزاوجة بين الشرق والغرب بإنشاء قناة عبر برزخ السويس هم ورثة مهندسي الحملة الفرنسية الذين قاموا بعمليات مسح دقيقة لمصر . [1] وهكذا فإن الحملة الفرنسية أكدت الاهتمام الفرنسي بمصر أكثر من الاهتمام المصري بفرنسا ، أي أن ما حققه الباحثون هو تقديم مصر للغرب أكثر من التأثير في المصريين .

وعلى الرغم من ذلك فقد وجدت حالات فردية تمثل مقدار الاهتمام بتقدم أوروبا وتخلف الشرق . ويمثل هذه المجموعة الشيخ حسن بن محمد العطار (١٧٦٦ – ١٨٣٥) ، الذي كان يبلغ من العمر اثنين وثلاثين عاماً عند دخول الفرنسيين إلى مصر . فألقى بنفسه في أيدي العلماء الفرنسيين بدون تحفظات ، وعلموه في مقابل دروس اللغة العربيــة فنون بلادهم . وتعود أن يقول بعد الانتهاء من هذه الدروس « أن بلادنا لا بد أن تتغير ولا بد أن تأخذ عن أوروبا العلوم التي لا توجد هنا ». [2] ولما عجز عن

(١) Rivlin, The agricultural policy of Muhammed Ali in Egypt, p. 14.

(٢) J. M. Ahmed, Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, p. 5.

إحداث أي تأثير عام بسبب موقف علماء الأزهر من هذه الحضارة الجديدة عكف على ترقية تعليمه ، وتحول من دراسة العلوم التقليدية مثل الفلسفة والدين إلى الأدب ولا سيما الأدب العربي في أسبانيا الذي استحوذ على تفكيره .

لقد أحدث الغزو الأجنبي صدمة عنيفة دون شك للنظام الاجتماعي في مصر . فلقد كونت مصر العثمانية في القرن الثامن عشر ـ رغم الصراع الحزبي ـ مجتمعاً مستقراً في جوهره ، تسيطر عليه الصفوة العسكرية (المماليك) والعلماء في تحالف ضمني مع طبقة من الصناع والتجار تدافع عن امتيازاتها عن طريق طوائفها الحرفية بالمدن وارتباطاتها بالوجاقات العسكرية . ويرتكز على فئة كبيرة من طبقة المزارعين أو الفلاحين وهم عبيد في الأرض لطبقة من الملتزمين . أما الطوائف غير المسلمة في المجتمع المصري : وهي الأقليات المسيحية وغير المسيحية ، فكانت تعيش على هامش الحياة الفكرية والسياسية في حياة المجتمع المصري وإن كان لها دور كبير في الحياة الاقتصادية . فلقد تخصص الأقباط في الأعمال الحسابية والمالية : فعهد إليهم البكوات المماليك والكشاف بتحصيل الضرائب وتقديرها وتوزيعها على الأطيان والحاصلات . وكانت لهم في هذه الناحية من إدارة الحكومة سلطة مطلقة لا رقابة عليها .

ولقد قضى مجيء بونابرت على البناء الأساسي للوظائف وعلى المصالح والحقوق المكتسبة . ففقدت الصفوة العسكرية القديمة ـ وكان معظمها يتكون من المماليك ـ موضعها وزال حكم إبراهيم ومراد وحل محلهما عساكر الجمهورية الفرنسية . وهكذا وجهت حروب الفرنسيين مع المماليك ضربة قاتلة لقوة المماليك وهي القوة العسكرية الإقطاعية في مصر ، فأدى هذا إلى تخلخل النظام الإقطاعي في مصر من أساسه . وبزوال هذه الصفوة

العسكرية ازداد نفوذ العلماء ومكانتهم وهم العنصر الآخر في المشاركة التقليدية • وكانت طبقة المشايخ أو العلماء من أخصب وأنشط الطبقات المصرية في القرن الثامن عشر • فلم تكن طبقة فكرية منعزلة عن الحياة العامة ؛ وإنما لعبت دوراً كبيراً في الحياة العامة برضاء بقية الطبقات الأخرى ، لأن رجال الدين في ذلك الوقت كانوا موضع تقدير العالم الإسلامي كله • وتمخضت أحداث الحملة الفرنسية دون أدنى شك عن نمو نفوذ العلماء أو المشايخ الذين أتيح لهم أن يلعبوا دوراً أكبر إبان الحملة الفرنسية • فقد فطن بونابرت إلى أهمية الدور الذي لعبوه في العصر السابق ، فرأى – جريا وراء السياسة الإسلامية والوطنية التي اتبعها – الاعتماد عليهم في إقناع الشعب بقبول الحكم الفرنسي • كما حاول بونابرت تملقهم ولكن لا بد أن أساليب بونابرت قد بدت بالنسبة لهم أساليب سخيفة وصبيانية ؛ لقد تقبلوا أوسمته ونياشينه • ووقعوا الوثائق التي أعدت ليوقعوها ، ولكنهم ظلوا غير ملتزمين في قلوبهم كلية للنظام الجمهوري أو فرنسا أو نابليون بونابرت • واشترك كثير من العلماء في حركات المقاومة المسلحة وفي ثورة القاهرة الأولى على وجه الخصوص ضد الفرنسيين •

ولقد تجسدت محاولة بونابرت في إقامة تآلف مشترك بين الفرنسيين والعلماء (المشايخ) بدلا من التآلف القديم بين المماليك والعلماء – في الدواوين التي أقامها في مصر ؛ فحين انتهت المفاوضات بتسليم القاهرة دخلها أولا الجنرال ديبوي (Dupuy) على رأس طلائع الجيش الفرنسي في ٢٣ يوليو ١٧٩٨ ثم احتلها بونابرت بجيشه في اليوم التالي ؛ ونزل بقصر محمد بك الألفي بالأزبكية ، وبعد مشاورات مع علماء الأزهر أصدر في ٢٥ يوليو مرسوماً بتأليف ديوان القاهرة (أو أول وزارة مصرية) من تسعة أو عشرة أعضاء كلهم من المشايخ • وكان لديوان القاهرة – الذي تقرر

أن يجتمع شهر كل يوم — حق تعيين اثنين من الأغاوات (رؤساء الجند) لإدارة البوليس . وعليه أن ينتخب لجنة مؤلفة من ثلاثة لمراقبة الأسواق وتموين المدينة . وهكذا كان الديوان مسئولا أساسا عن حكومة القاهرة المحلية . وبناء على ذلك كان الديوان بدعة جديدة في مصر إذ لم تعرف المجالس البلدية في ذلك الوقت ؛ فلم يكن للطبقة البورجوازية في المدن العربية خلال العهد العثماني أي نصيب رسمي في الحياة السياسية أو السلطة التنفيذية . ولم تنشأ مجالس المدن في أي جزء من أجزاء الامبراطورية العثمانية حتى اقتبست هذه التنظيمات عن النظم الأوروبية في القرن التاسع عشر . [1] وكان ديوان القاهرة يعمل تحت إشراف وسيطرة فرنسية دقيقة ؛ ولكن رغم سلطاته المحددة فقد كان تجربة مهمة لأنه منح السلطة السياسية الفعلية لرجال كان دورهم في الدولة هو أن يكونوا وسطاء ومصلحين وأصحاب نفوذ أكثر من كونهم سلطة تنفيذية.

وفي الدواوين الأخرى أعطى بونابرت للعلماء نصيبا أقل . ففي ٢٧ يوليو عام ١٧٩٨ أصدر بونابرت مرسوما بانشاء دواوين الأقاليم أو مجالس المديريات ، ونص المرسوم على أن يتألف في كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان من سبعة أعضاء يقومون على مصالح المديرية ويعرضون على بونابرت كل الشكاوى التي تصل إليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض . كما نصت المادة الثانية على أن يعين في كل مديرية أغا « رئيس » الانكشارية ويتصل دائما بالقومندان الفرنسي ، ويكون تحت إمرته قوة مسلحة من ستين رجلا من الأهالي يحافظ بهم على النظام والأمن والسكينة . كذلك نصت المادة الثالثة على تعيين مباشر (مدير ضرائب) في كل مديرية لجباية أموال الميرى والضرائب وإيراد

---

(1) Holt, Egypt and the Fertile Crescent, p. 161.

أملاك المماليك ، في كل صنجقية ، وحل مجلس المديرية محل الصنجق في كل اختصاصاته وحل رأي الجماعة محل رأي الفرد ، وهي تجربة في ديمقراطية الحكم المحلي لم تكن معروفة في عهد العثمانيين والمماليك .

أما الديوان العام الذي انعقد في الفترة من ٥ إلى ٢٠ أكتوبر عام ١٧٩٨ وعمل عمل مجلس استشاري(جمعية تأسيسية استشارية) فقد تكون من مندوبين من جميع أنحاء مصر بقصد استشارته في النظام النهائي للمجالس التي أسسها بونابرت وفي وضع النظام الإداري والمالي والقضائي في مصر . ولقد تكون كل وفد في هذا المجلس من ثلاثة من العلماء، وثلاثة من التجار وثلاثة من مشايخ البلد أو مشايخ العرب. وهكذا تألف الديوان في صورته التأسيسية الأولى من ١٨٠ عضواً ، فكان نواب القاهرة ثلاثة أمثال كل مديرية (٢٧) ، أما نواب كل من الشرقية والمنوفية فكان ضعف عدد كل مديرية (١٨) ، وأما باقي المديريات فقد مثل كلا منها تسعة أعضاء . أما طريقة اختيار هؤلاء المندوبين فلم يعرف أكانت بتعيينات فرنسية أم أنها قامت على شيء قريب من البيعة . وقد أصدر بونابرت عند إنشاء هذا الديوان مرسوما مهما سمي « بفرمان الشروط » [1] يحدد فيه اختصاصات هذا البرلمان الذي أنشأه ، من حيث صفته التشريعية الاستشارية ويحدد أنواع مشروعات القوانين التي يمكن أن يوصي بها فيصدرها بونابرت . وطلب من الديوان أن يبدي رأيه في أربع مسائل محددة وهي :

أولا : ما أصلح نظام لتأليف مجالس الديوان في المديريات ؟ وما المرتب الذي يجب تحديده للأعضاء ؟

---

(١) سمي بفرمان الشروط لان هذا الاصطلاح كان ترجمة لكلمة شارت Charte وهي الميثاق باللغة الفرنسية .

ثانياً : النظام الذي يجب وضعه للقضاء المدني والجنائي ؟

ثالثاً : التشريع الذي يكفل ضبط المواريث ومحو أنواع الشكوى والإجحاف الموجودة في النظام ؟

رابعاً : ما الاصلاحات والاقتراحات التي يراها الديوان لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب ؟

وكانت إجابة الديوان على اثنتين من هذه المسائل تلخص الاختلاف في وجهة النظر بين المصريين والفرنسيين . فعندما سئل الديوان عن النظام الذي يجب وضعه للقضاء المدني والجنائي ، أعلن معارضته لأي تغيير في نظام القضاء أو في تنظيم المحاكم . ورأى الابقاء على النظام القضائي المعمول به على حاله مع تحديد رسوم التقاضي . أما من حيث رأيه في التشريع الذي يتعلق بالمواريث ؛ فقد تمسك أعضاؤه بحكم الشريعة الإسلامية في توريث الذكور والاناث . وهكذا ظلت قوة الشريعة الإسلامية وهي المأمن الرئيسي لكل الطبقات في مصر خلال قرون من الحكم الأجنبي . وفقد العلماء من أعضاء الديوان الثقة في سياسة الاصلاح التي فرضت عليهم فجأة . وأما في شأن نظام الملكية فقد أدخل بونابرت نظام الشهر العقاري الإجباري لتسجيل مستندات الملكية تسجيلا إجباريا مقابل رسوم قدرها ٢٪ . وجعل الرسوم ذات أثر رجعي مع مصادرة كل أطيان أو عقار لايتم تسجيله لصالح الجمهورية الفرنسية . فاحتج أعضاء الديوان ، وتراجع بونابرت وأصدر مرسوما في ١٦ أكتوبر ١٧٩٨ بتوثيق العقود الجديدة فقط وبفرض رسوم على الشهادات الحكومية وأدخل نظام الضريبة التصاعدية على الأملاك والعقارات مقدرة على أساس تقسيم الأملاك إلى ثلاث شرائح والبيوت إلى أربع . وقد قوبل فرض هذه

الضرائب والرسوم الجديدة بسخط عام وكان أعضاء الديوان في مقدمة الساخطين . ولكنهم لم يوفقوا إلى تخفيضها . وقد انتهى الصراع بين البرلمان وبونابرت بأن عطل بونابرت اجتماعات الديوان العام الموسع المكون من ۱۸۰ عضوا في ۲۰ أكتوبر وأحل محله الديوان العام المصغر المكون من ٢٥ عضوا ولكنه أعاد فتح الديوان في ۲۱ ديسمبر ۱۷۹۸ بعد أن ظل معطلا شهرين وجعل أعضاءه ٦٠ عضوا معينا بدلا من ٢٥ ، ويتكون من هيئتين . الديوان العمومي والديوان الخصوصي . ولقد ظل الديوان يجتمع من ديسمبر ۱۷۹۸ حتى ٢٤ يناير ۱۸۰۰ عندما وقعت معاهدة العريش ، واستمر معطلا تسعة أشهر حتى أعاده عبدالله جاك مينو بقصد التقرب من المصريين . فاستغنى عن الديوان العمومي واكتفى بديوان خصوصي اختزله إلى تسعة أشخاص . ولقد انفض الديوان بطبيعة الحال بعد جلاء الفرنسيين عن مصر ، وتعرض كل من اشتركوا في الحكم من العلماء والأعيان في عهد الحملة الفرنسية لاتهامات بالخيانة أو بالتعاون مع الاستعمار الفرنسي . ولكن الذي لاشك فيه ، هو أن إقامة هذه الواجهة المصرية للحكم الفرنسي وإجراء هذه التجربة الأولى في الحكم النيابي . بعد أن كان المصريون معزولين تماما عن أداة الحكم في البلاد ، وبعد أن كانوا خاضعين تماما للحكم الشخصي أيام العثمانيين والمماليك ، كان بمثابة إيقاظ لهم وتنبيه إلى حقهم في مزاولة السلطة في بلادهم وبمثابة تدريب لهم على مسئوليات الحكم الديموقراطي . ولقد أثبتت الحوادث بعد خروج الفرنسيين كيف استطاع المصريون أن يقرروا مصيرهم بصورة عملية في عام ۱۸۰٥ .

لقد أشرنا إلى أثر الحملة على تاريخ مصر السياسي وتكوينها الاجتماعي . ويبقى أن نبحث عن النتائج الاقتصادية للاحتلال الفرنسي . فبعد الاحتلال الفرنسي ، عادت مصر إلى الحكم العثماني وساد فيها النظام

الاقتصادي السابق لمجيء الحملة الفرنسية . وعلى الرغم من ذلك ، فإن بعض المؤرخين ينظرون إلى الحملة الفرنسية على أنها نقطة تحول في تاريخ مصر الاقتصادي . فلقد أضعف الفرنسيون النظام الإقطاعي بإضعاف قوة المماليك ، إذ أبعدوهم عن الحكم ، وصادروا أطيان الملتزمين منهم . ولكن ذلك العمل لم يحدث تحولا كبيرا في تاريخ مصر الاقتصادي .فلقد فشل الفرنسيون في هدم المجتمع الإقطاعي في مصر وإقامة مجتمع رأسمالي تابع لفرنسا . والسبب في ذلك أن الحملة لم تتح لها فرصة القيام بذلك لأنها شغلت منذ نزولها بمصر بثورات المصريين المتعددة في القاهرة والأقاليم ، ومن ناحية أخرى كانت الأساطيل البريطانية تفرض حصارا اقتصاديا على الشواطيء المصرية لمنع اتصال الفرنسيين بالخارج . كذلك وضع الفرنسيون مشروعات للإصلاح الاقتصادي في مصر لإزالة مظهر مهم من مظاهر الأوضاع الإقطاعية في الزراعة وهو تعدد الضرائب المفروضة على الفلاح بجمع هذه الضرائب في ضريبة واحدة وهو المشروع الذي عرف باسم « المشروع العظيم » . وكان المشروع يهدف أيضا إلى منع الملتزمين من تحصيل الأموال ومن التدخل في شئون القرى ، ولكن لم يقدر له النجاح بسبب ظروف الحملة الفرنسية السيئة في مراحلها الأخيرة. ومع ذلك فقد مهدت تلك المشروعات الطريق للإصلاح ووجهت الأنظار إليه . حتى نفذ فعلا في القرن التاسع عشر . أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فقد حاول بونابرت أن يبعث فيها النشاط ؛ ففكر في حفر قناة السويس. ولكنه عدل عن ذلك لاعتقاد علماء الحملة الفرنسية بتفاوت مستوى المياه بين البحرين الأحمر والمتوسط . وكانت هذه التجارة ضعيفة وتتجه بصفة أساسية إلى السودان وشبه الجزيرة العربية وتركيا وجنوب أوروبا . ولكن لفتت الحملة نظر انجلترا إلى أهمية طريق مصر البري لنقل المسافرين والبريد والسلع بينها وبين الهند . فزادت حركة التجارة العابرة (Trade

فأدى هذا إلى إنشاء الخط الحديـدي من الاسكندرية إلى Transit القاهرة ثم من القاهرة إلى السويس . فزادت حركة مرور المسافرين والبريد والسلع ، حتى انتهى الأمر بحفر قناة السويس وفتحها للملاحة البحريـة في عام ١٨٦٩ . ولقد أثر ذلك على موقف بريطانيا السياسي من مصر كما أوضحت قبل ذلك .

الفصل الثالث

مصر في عهد محمد على

١ ـ تولى محمد علي الحكم وتأسيس باشوية وراثية

٢ ـ جهود محمد علي في إعادة تنظيم مصر

٣ ـ اثر حكم محمد علي في المجتمع المصري

١ ــ تولى محمد على الحكم وتأسيس باشوية وراثية

كان الانهيار السريع في قوة المماليك في مصر من أهم النتائج السياسية للحملة الفرنسية . ولم يحدث هذا الانهيار بسبب الهزائم المتوالية التي ألحقها الفرنسيون بالمماليك فحسب ؛ بل بسبب الظروف التي انتهى فيها الاحتلال الفرنسي أيضاً . فعند جلاء الفرنسيين نهائياً عن مصر استمر التنافس القديم بين المماليك : فبعد وفاة مراد بك في مصر العليا في أبريل عام ١٨٠١ استمر الانقسام بين أنصار إبراهيم بك وخلفاء مراد بك . وعاد إبراهيم بك مع الصدر الأعظم إلى مصر وعاش فترة طويلة ولكن انحصرت المنافسة على الزعامة في ذلك الوقت بين اثنين من مماليك مراد بك هما عثمان بك البرديسي ومحمد بك الألفي . وبالإضافة إلى ذلك اختلفت وجهة نظر المماليك السياسية ، فمحمد بك الألفي كان يعمل للحصول على حماية الإنجليز ، أما عثمان بك البرديسي فكان يفضل الاستنجاد بفرنسا . وكان هناك فريق ثالث بزعامة عثمان بك حسن يرى الوقوف على الحياد وتأييد العثمانيين . ولقد تكاتفت هذه العوامل على إضعاف قوة المماليك والتمهيد للإطاحة بهم نهائيا خلال السنوات القليلة التالية .

وعلى أية حال ، لم يعد للمماليك مجال مفتوح يتصارعون فيه من أجل السيطرة على مصر ؛ فلقد احتلت القوات البريطانية والجيش العثماني مصر ، وعملت الحكومة العثمانية على استخلاص مصر لنفسها وعزمت على الحيلولة دون انتعاش قوة المماليك ، وقررت وضع مصر تحت سيطرة وال

عثماني . وفي بادىء الأمر كان حلفاؤهم البريطانيون أقل تحمسا لذلك ، ولكن تغير ذلك الموقف بعد أن شعرت الحكومة البريطانية بأهمية مصر الاستراتيجية . وفضلت إعادة نظام الحكم المملوكي لأنه سيكون أكثر خضوعا للنفوذ البريطاني من أي وال أو نائب عن السلطان . ولقد أظهر اهتمام بريطانيا بالمماليك تلك الزيارة التي قام بها محمد الألفي للندن في عام ١٨٠٣/١٨٠٤ . ولقد طالب الألفي - أثناء وجوده في لندن- الحكومة البريطانية بتأييد الوعود التي أعطاها لهم الجنرال هتشنسون بإعادة حقوقهم السابقة إليهم . وفي رد الحكومة البريطانيـة على خطاب الألفي في ١٥ ديسمبر ١٨٠٣ قالت إنه « يسرها كثيراً أن تؤكد له اقتناعها العام بالمسلك السليم الذي سلكه البكوات والخـدمات التي أسدوها بإخلاص عنـد اتحادهم في العمل مع القوات البريطانية في مصر ، وإن جلالة الملك سيقوم فورا بالسعي لدى الباب العـالي واستخـدام نفوذه عن طـريق سفيره بالقسطنطينية حتى يصل إلى صلح بين البكوات وبين صاحب السيادة الشرعي عليهم سلطانهم (العثماني) حليف (انجلترا) الصادق الامين ، وأن يبذل (جلالة الملك) قصارى جهده لإعادة تأسيس مصالح البكوات في مصر ، على أساس يكفل لهم وضعا لا يقل في مزاياه عن الوضع الذي كان لهـم وقت غزو الفرنسيين للبلاد » .[1] وعلى أية حال لم تكن السيطرة الدائمة على مصر هي هدف بريطانيا ، على أنها ما طلت في الجلاء عن مصر طبقـا لمعاهدة أميان (Amiens) في ١٧ مارس ١٨٠٢ ، وأرسل نابليون أحـد رجاله إلى مصر وهو الكولونيل سباستياني (Sebastiani) ليتعرف على نيات الإنجليز ، وطالبهم بالجلاء . وأخذ نابليون يطالب انجلترا بالجـلاء عن مصر إلى أن تم انسحاب القوات البريطانية في مارس عام ١٨٠٣ .

---

(١) محمد فؤاد شكري : مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، حـ١/ ١٤٨ .

وبعد انسحاب الإنجليز لبث العثمانيون والمماليك يتنافسون على السلطة في مصر . وكان العثمانيون قد نصبوا من قبل محمد خسرو باشا واليا على مصر ، وهو أول وال عثماني بعد خروج الفرنسيين من البلاد . وقد باشر خسرو عمله في يناير عام ١٨٠٢ وظل في مصر نحو عام ونصف ؛ ولكنه فشل في مهمته . فلقد دار الصراع بين قواته والمماليك الذين ركزوا أنفسهم في مصر العليا . ولم يستطع إعادة تنظيم شئون الإدارة المالية . وثار جنده عليه بسبب تأخر رواتبهم ورفضوا التوجه إلى الصعيد لمحاربة المماليك ، وكان أشد الجنود ثورة عليه طائفة الأرناؤود (الألبانيين) بقيادة طاهر باشا فاستولوا على القلعة وهرب خسرو إلى دمياط ، وسيطر طاهر باشا على القاهرة ؛ وفي ٦ مايو ١٨٠٣ أعلن العلماء (المشايخ) اختيار طاهر باشا قائمقاماً ؛ ولكنه لم يظل طويلا في هذا المنصب إذ اغتاله الإنكشارية في ٢٦ مايو عام ١٨٠٣ . وهكذا يتضح أنه بعد انسحاب الإنجليز بقليل ظهر حزب ثالث اشترك في الصراع من أجل السيطرة على مصر ، يتمثل في قوة الحامية الألبانية ، التي جاءت إلى مصر في بادىء الأمر لمحاربة الفرنسيين وإخراجهم منها . ولقد خلف طاهراً في قيادة القوات الألبانية ضابط في الثلاثين من عمره يدعى محمد علي بك ، وهو الذي تمكن في خلال السنوات القليلة التالية من أن يصبح والياً على مصر . وقبل أن نتتبع الصراع العنيف الذي شهدته مصر في السنوات القليلة حتى عام ١٨٠٥ نود أن نشير إلى قوة أخرى أصبح لها صوت مسموع في مصر وهي قوة العلماء ، ولقد ساعد ضعف المماليك والعثمانيين بسبب تنافسهم المستمر على ازدياد نفوذ العلماء ، وقدر لهم أن يلعبوا دوراً بارزاً وحاسما خلال أحداث هذه الفترة .

وكان تولي محمد علي قيادة الحامية الألبانية في مايو عام ١٨٠٣ الخطوة الأولى نحو الحصول على السيادة المطلقة في مصر ، فأقام لنفسه

حكماً وراثياً استمر في أسرتــه التي أصبحت الملكيه المصرية في القــرن العشرين ، وظلت تحكم إلى آن قضت عليها الثورة في عام ١٩٥٣ •وينتمي محمد علي إلى طراز من الحكام كان مألوفاً في القرن الثامن عشر . وهو طراز الحاكم العثماني الذي حاول أن يؤسس في ولايته حكما ذاتياً وراثياً• ونجاح محمد علي في هذا المجال جدير بالاهتمام لأنه حــدث في نفس الوقت الذي أعادت فيه الحكومة العثمانية فرض سيطرتها المركزية مــرة أخرى على الولايات التي تتكلم التركيــة وولايات الهــلال الخصيب • وسنشير فيما بعد إلى أسباب هــذا النجاح ، أما الآن فينبغي علينــا أن نجمل سيرته •

ولد محمد علي بمدينة قولة المقدونية في عام ١٧٦٩ • وكان والده - ويحتمل أنه من أصل ألباني - قائداً للجنود غير النظامية ، وتوفي عندما كان محمد علي صغيراً في السن • وقد جاء إلى مصر مع قوة صغيرة جمعت من قولة لمحاربة الفرنسيين في مصر • ورقي محمد علي بسرعة فائقة لدرجة أنه بعد سنتين وجد نفسه في قيادة أقوى الفرق المحاربة في مصر •ويمكننا أن نقسم حياة محمد علي إلى أربع مراحل رئيسية • ففي الفترة ما بين ١٨٠٣ و ١٨٠٥ كان محمد علي واحداً من بين المتنافسين على السلطة في مصر • وبالحصول على الولاية في العام التالي نال محمد علي بذلك سيطرة إسمية ، ولكنه أخذ يدعم قوته على أساس متين بالتخلص من منافسيــه وإنشاء قوة عسكرية فعالة يمكن الاعتماد عليها • واستغرق تنفيذ هــذا العمل العقدين التاليين ، ولقــد اختبرت هذه الإنجازات اختباراً دقيقــاً خلال حرب المورة وما بعدها • أما المرحلة الثالثة من تاريخه فتبدأ فــي عام ١٨٣١ عندما قام بغزو سورية • وانتهى الصدام بين الوالي وسيــده بماله من نتائج مهمة وانعكاسات على الدبلوماسية الدولية رسمياً في عام ١٨٤٠ • وتلت ذلك سنوات قليلة أخيرة من المجهود المتراخي والشيخوخة

المتزايدة حتى توفى في عام ١٨٤٩ .

وفي الفترة الأولى (١٨٠٣ ــ ١٨٠٥) كانت مصر في حالة من الفوضى . وفي بادىء الأمر رأى محمد علي من مصلحته التحالف مع عثمان بك البرديسي للتخلص من الحاكم العثماني الجديد (أحمد باشا) والزعيم المملوكي المنافس محمد بك الألفي ، الذي عاد من انجلترا في فبراير عام ١٨٠٤ . وبهذا التحالف تمكن محمد علي من طرد الوالي أحمد باشا بعد أن حكم يوما واحداً وليلة . وبدأت سلطة محمد علي تظهر في الميدان . وبعد حوالي شهر اختلف محمد علي مع البرديسي الذي أحدثت فداحة ضرائبه ثورة في القاهرة على المماليك . واحتشد الناس في الشوارع حاملين الرايات والدفوف والطبول وأخذت جموعهم تنادي : « إيش تأخذ من تفليسي يا برديسي » .[1] وانتهز محمد علي هذه الفرصة لخدمة برنامجه ، فانضم إلى المشايخ واتصل بالجماهير وكسب بذلك عطف الشعب وثقة علمائه ، وأمر محمد علي جنوده بمهاجمة المماليك الموجودين بالقاهرة ، فأخرجوا من المدينة وذهبوا إلى الصعيد ونجح محمد علي بعد ذلك في تعيين خورشيد باشا محافظ الإسكندرية والياً على مصر ، وكان خامس من تولى ولاية مصر في خلال سنتين . واستمرت الحرب بعد ذلك سجالا بين المماليك وجنود الوالي ومحمد علي إلى أن ارتدوا عن القاهرة وانسحبوا مرة ثانية إلى الصعيد . وبعد مطاردة المماليك إلى مصر العلياء انهار التحالف القائم بين محمد علي وخورشيد الذي حاول إبعاد محمد علي عن مصر . وفي ذلك الوقت عمل محمد علي لينال تأييد العلماء وخاصة نقيب الأشراف السيد عمر مكرم على الوالي خورشيد . وما إن علم العلماء بوصول فرمان يقضي بعودة الألبانيين ورؤسائهم إلى بلادهم حتى

(١) الرافعي : جـ٢/٢٩٠ .

طلبوا من محمد علي البقاء في مصر لما عهدوه فيه من العدل والاستقامة ؛ وقد قبل محمد علي ذلـك . وبذل خورشيد مساعيه مرة أخرى لإقصاء محمد علي عن مصر ، وأصدر السلطان فرمانا بتعيينه واليا على جـدة . ولكن خورشيد لم يوفق في مسعاه هذا .

وفي ١٢ مايو عام ١٨٠٥ توجه العلماء إلى دار المحكمة الكبرى(بيت القاضي) ورفعوا شكاواهم إلى القاضي من استغلال خورشيد وسوء سلوك قواته . واستدعى القاضي وكلاء الوالي ليحضروا مجلس الشرع الذي عرض عليه العلماء المطالب الآتية [1] :

١ ـ ألا تفرض من اليوم ضريبة على المدينة إلا إذا أقرها العلمـاء وكبار الأعيان .

٢ ـ أن تجلو الجنود عن القاهرة وتنتقل حامية المدينة إلى الجيزة.

٣ ـ ألا يسمح بدخول أي جندي إلى المدينة حاملا سلاحه .

٤ ـ أن تعاد المواصلات في الحال بين القاهرة والوجه القبلي .

وفي اليوم التالي (الإثنين ١٣ مايو) أجمع العلماء على عزل خورشيد باشا وتعيين محمد علي والياً مكانه وامتنع محمد علي في بادىء الأمر حتى لا ينسب إليه أنه المحرض على هذه الثورة ، ولكن السيد عمر مكـرم والشيخ الشرقاوي قلداه خلعة الولاية . غير أن محمد علي أظهر التمنع

(1) G. Douin, Mohammed Aly, Pacha du Caire.
وثيقة رقم ٢٦ ؛
A. de Vaulabelle, Histoire moderne de l'Egypte, t. IX pp. 210 — 211

وقال : « أنا لا أصلح لذلك ولست من الوزراء ولا من الأمراء ولا من أكابر الدولة ، وكان هذا القول رياء ونفاقا من محمد علي حتى يتمسك الحاضرون به . وفعلا قالوا جميعا قد اخترناك لذلك برأي الجميع والسنة ، والعبرة رضا أهل البلاد . وجهروا بخلع خورشيد أحمد باشا من الولاية . وإقامة المذكور في النيابة حتى يأتي المتولي أو يأتي له تقرير بالولاية . ونودي في المدينة بعزل الباشا وإقامة محمد علي في النيابة » . ومن خلال هذه التطورات تتضح الحقائق التالية :

١ ــ أن السيد عمر مكرم هو الذي تزعم « انقلاب » مايو ١٨٠٥ ، كما كان صاحب الاقتراح الخاص بعزل خورشيد وتولية محمد علي بدلا منه .

٢ ــ قرر المصريون مبدأ دستوريا هاما عندما قرر قادة الشعب بزعامة عمر مكرم حق الأمة في اختيار وتعيين حاكمها .

٣ ــ أن عمر مكرم كان يرى أن والي مصر يجب أن يكون عثمانيا.

٤ ــ أن تعيين محمد علي كان بصفة قائمقام (وال بالنيابة) حتى يصدر السلطان العثماني فرمانا بتعيينه أو تعيين عثماني آخر واليا على مصر .

٥ ــ قبل محمد علي الشروط التي رفضها خورشيد من قبل ، كما أقر الرجوع إلى هؤلاء الزعماء في شئون الدولة ، ويقول الجبرتي في هذا الشأن : « تم الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم وألا يفعل أمراً إلا بمشورته ومشورة العلماء وإنه متى خالف الشروط عزلوه » . وهكذا لم يفوض العلماء إلى محمد

علي السلطة المطلقة وإنما اختاروه واليا « بشروطنا » .

ويعتبر هذا « الانقلاب » حدثا فريداً ويوماً مشهودا في تاريخ كفاح الشعب المصري ويقول الرافعي عن هـذا اليوم بأن مصر وضعت فيـه « أساس حريتها واستقلالها ، وأعلنت عن حقها في تقرير مصيرها ». ولم يقنع العلماء بالدور التقليدي الذي كانوا يقومون به من قبل وهو بـدل الوساطة بين الحاكم والشعب بل « تزعموا المحكومين وخاطبوا الحاكمين بلهجة شديدة الجرأة بعيدة المعنى ». وتتمثل روعة هذا الحدث في أنـه كشف عن طبيعة الشعب المصري الأبيـة . فلم يجبن أمام استبداد الولاة العثمانيين ولم يتقاعس بل كافح وأظهر روح العزة والكرامة المتأصلة فيه . وليس أدل على ذلك مما قاله عبد الرحمن الجبرتي : « وكان الفقراء من العامة يبيعون ملابسهم أو يستدينون ويشترون الأسلحـة ». كما أدت هذه الأحداث إلى زيادة نفوذ العلماء وعلو شأنهم . فأسهموا وعلى رأسهم السيد عمر مكرم في مواجهة ومعالجة الأزمات الخطيرة التي تلاحقت بعـد ذلك مثل أزمة نقل محمد علي إلى سالونيك والحملة البريطانية على مصر عام ١٨٠٧ والوساطة التي طلبها محمد علي منهم لإنهاء خصومة المماليك له . ومن ناحية أخرى ، عندما حاول محمد علي التخلص من الالتزام الذي يقضي بطلب المشورة من الزعماء والرجوع إليهم في شئون الحكم . تمسك عمر مكرم بميثاق ١٣ مايو عام ١٨٠٥ ، وأدى ذلك إلى حدوث صراع حول هذا المبدأ بين عمر مكرم ومحمد علي انتهى بالصدام بينهما .

وعندما علم خورشيد بهذا الانقلاب ، ثارت ثائرته ووقف موقف العناد والتحدي ورفض أن يخضع لرغبة الشعب وقال للرسل الذين حملوا إليـه ما اتفق عليه العلماء : « لقد ولاني السلطان فلن يعزلني الفلاحون » . وقرر خورشيد المقاومة واعتصم بالقلعة وسارع إلى اتخاذ تدابير عسكرية

وسياسية محدياً شعور المصريين . ولم يكن هناك بد من أن ينزله هؤلاء « الفلاحون » بالقوة من القلعة . وهكذا بدأ النضال الذي استمر شهرين. وكان زعيمه وموجهه هو السيد عمر مكرم . فطاف بأحياء القاهرة لتعبئة المشاعر ودعوة الشعب إلى تأييد الثورة والانضمام إليها . ويتحدث الجبرتي عن ذلك فيقول : « واجتهد السيد عمر أفندي النقيب وحرض الناس على الاجتماع والاستعداد . وركب هو والمشايخ إلى بيت محمد علي ، ومعهم الكثير من المشايخ والعامة والوجاقلية . والكل بالأسلحة والعصي والنبابيت،ولازموا السهر بالليل في الشوارع والحارات ويسرحون أحزاباً وطوائف . ومعهم المشاعل ويطوفون بالجهات والنواحي وجهات السور » . [1] وفي ٢٤ مايو عام ١٨٠٥ شن جنود خورشيد هجوماً مفاجئاً على متاريس الثوار ولكنهم استطاعوا أن يردوا هؤلاء الجنود على أعقابهم خاسرين . ولم تفتر عزيمة الشعب المصري أو القائد ، فعقد في اليوم التالي (٢٥ مايو) اجتماع هام بين السيد عمر مكرم وعمر بك الأرنؤودي أحد مستشاري خورشيد باشا ، دار فيه نقاش طويل حول حق الشعب في عزل الحاكم الظالم ومحاربته . وقال عمر بك معترضاً على تلك القرارات. « كيف تعزلون من ولاه السلطان عليكم ؟ وقد قال الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » .

فأجاب عمر مكرم : « أولو الأمر هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل ، وهذا رجل ظالم ، وقد جرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلاد يعزلون الولاة . وهذا شيء مألوف من زمان ؛ حتى الخليفة والسلطان إذا سار في الناس بالجور فإنهم يعزلونه ويخلعونه » . فقال عمر بك : « وكيف تحصروننا وتمنعون عنا الماء والأكل وتقاتلوننا ؟ أنحن

(١) الجبرتي : حـ ٣٣٠/٣ .

كفرة حتى تفعلوا معنا ذلك؟ فرد عمر مكرم :«قد أفتى العلماء بجواز قتالكم ومحاربتكم لأنكم عصاة» [1]•وقد وضح من هذا الحوار عمق إيمان عمر مكرم بقضية الشعب وشجاعته في الحق حين قرر بصريح العبارة وجوب عزل السلطان نفسه إذا حاد عن العدل• ومما تجدر ملاحظته هنا هو أن السيد عمر مكرم كان ينشد الحاكم العادل ولم يذكر قط عبارة الحرية أو الاستقلال عن دولة الإسلام الكبرى ، فهو كما يقول أحد المؤرخين الذين كتبوا عنه « الزعيم ذو النزعة الإسلامية ، لايكـاد يرى الأمان إلا في ظل سلطـان المسلمين ، ولم يكن يترامى فكره السياسي إلى الآفاق والمفاهيم التي تزدحم بها أفئدة الثوار المناضلين في أيامنا هذه • والحق أن الوجـدان الديني والفكر السياسي كـانا يلتحمان بعضهما مع بعض في نفس الزعيم عمـر مكرم : فهو يردد في حديثه مع عمر بك الألباني نظرية إسلامية سياسيـة مهمة هي حق الشعب في عزل حكامه إذا أساءوا الحكم ، وهو يصر على نقل هذه النظرية إلى مجال التطبيق العملي » • [2]

وطال الحصار بخورشيـد ، وأوشك أن يفتك به وبقومـه الجوع والعطش ، فأرسل كتـاباً إلى بعض أنصاره في قليوب ، يطلب إليهـم أن يخرجوه من حصار « الفلاحين » « صيانة لعرض السلطنة وناموس الدين». ولكنهم خشية من غضب الشعب ، بعثوا برسالته إلى السيد عمر مكرم • وأبقى الشعب على حصاره لخورشيد ومن معه في القلعة حتى ضاق بـه وبهم الحال • وكان بعض رجاله يتسلل إلى خارجها لينال شيئاً من طعـام أو ماء ، فكان الناس يأخذونه أسيراً ، أو يقتلونه • وأصبح عمر مكـرم

---

(1) الجبرتي : حـ ٣٣١/٣ •
(2) عبد العزيز الشناوي : عمر مكرم ، ص ١١٩ •

القائد الأعلى ، فكانت الأوامر تلقى باسمه ، ويمر المنادي في المدينة كل يوم يذيع في الناس ما ينبغي أن يقوموا به ، وما يجب عليهم أن يتبعوه . وكان النداء يبدأ «حسبما رسم السيد عمر أفندي والعلماء لجميع الرعايا» . ولقد حارب الجنود الألبانيون بفتور إلى جانب المصريين لأن غالبية الجنود الذين مع خورشيد كانوا من جنسهم ، كما أن محمد علي لم يدفع لهم مرتباتهم المتأخرة . فتقاعسوا عن القتال وانطلقوا ينهبون الأموال من الشعب استيفاء للمرتبات التي عجز محمد علي عن دفعها لهم . ووقعت مناوشات بين الشعب والجنود الألبانيين سقط فيها قتلى من الفريقين . ولقد قتل من الألبانيين ما يقرب من ستين جندياً . وظهر في ذلك الوقت مصري من عامة الشعب (الذين نطلق عليهم اسم أولاد البلد) ويدعى حجاج الخضري وقام بذبح الجنود الألبانيين الذين يعتدون على الشعب . وكان حجاج الخضري هذا شيخاً لطائفة الخضرية في القاهرة ، ويقيم في حي الرميلة (الرفاعي) ، فجمع من أهل هذه المنطقة جماعة قوية تأتمر بأمره وتخضع لتوجيهات السيد عمر مكرم . وذهب محمد علي إلى منزل السيد عمر مكرم يرجوه مطالبة الشعب بالكف عن الاعتداء على جنوده وأعلن محمد علي أن كل جندي يعتدي على أحد من الأهالي يضرب عنقه فوراً .

واتفق خورشيد مع علي باشا السلحدار قائد الجيش العثماني في المنيا والذي جاء إلى القاهرة وعسكر في مصر القديمة على أن يقوم كل منهما في وقت واحد بهجوم مفاجيء على مواقع المصريين فتنهار مقاومتهم وتنتهي الثورة . ولما علم عمر مكرم بهذه المؤامرة أصدر نداء عاجلا إلى الثوار يأمرهم بالتيقظ والاستعداد وعدم مبارحة مواقعهم وقام حجاج الخضري ورجاله في ذلك بمراقبة الجبل من ناحية القلعة ، فرأوا جماعة من الجنود وغيرهم يتجهون صعوداً إلى القلعة ومعهم قافلة من الجمال ،

حاربوهم حتى استولوا على القافلة ، وكانت محملة بالذخائر . وحضر الثوار بالأسرى ورءوس القتلى إلى منزل السيد عمر مكرم . وبعد أن انكشفت خيوط المؤامرة ، اندفع خورشيد اندفاع اليائس في قتاله،فتتابعت المعارك عند أبواب المدينة وعلى أسوار القلعة ، وما كان يمر يوم بغير موقعة في أحد الجانبين أو كليهما . وكان شعب مصر يخرج في كل تلك المواقع منتصراً تزيده ضحاياه شجاعة واستبسالا . واستمر القتال بين الشعب وخورشيد حتى حضر إلى القاهرة يوم ٩ يوليو عام ١٨٠٥ رسول يحمل مرسوماً سلطانيا « ومضمونه الخطاب لمحمد علي باشا والى جدة سابقا ووالي مصر حالا ابتداء من عشرين ربيع أول ١٢٢٠ (١٨ يونيه ١٨٠٥) حيث رضى بذلك العلماء والرعية ، وأن أحمد باشا معزول عن مصر ، وأن يتوجه إلى الإسكندرية بالإعزاز والإكرام حتى يأتيه الأمر بالتوجه إلى بعض الولايات » . ولكن خورشيد رفض الإذعان وبقي في القلعة مصراً على عناده ، ولم ينزل منهما إلا بعد أن هدده رسول السلطان بالتخلي عنه وإعلان عصيانه على دولته ، فنزل مرغما وخرج من القلعة في يوم الثلاثاء ٦ أغسطس عام ١٨٠٥ . وبرحيل خورشيد من مصر توج الشعب كفاحه بإعلاء كلمته وإملاء إرادته على الدولة العثمانية وانتصاره على أحمد خورشيد .

وهكذا استطاعت القوة البورجوازية الناشئة في مصر أن تنصب محمد علي والياً على مصر . ولكن الباحث في تاريخ مصر الحديث يجد لزاماً عليه بعد دراسة تلك التطورات المهمة التي شهدتها مصر خلال تلك الفترة أن يجيب عن سؤال هام قد يكون مثار تساؤل أو مناقشة . والسؤال هو : لماذا لم يطالب الشعب المصري مثلا بتعيين السيد عمر مكرم — زعيم الثورة — أو أي زعيم مصري آخر واليا على مصر محل خورشيد ؟ ومن الأمور اللافتة للنظر أن زعماء الشعب اتجهوا إلى محمد علي بالذات ونادوا

به واليا على مصر وهذا موضوع يحتاج إلى دراسة أيضا . والإجابة عن هذه المسائل لا تحتاج إلى عناء كبير إذا دققنا النظر في ظروف عصر وارتباطها بالإمبراطورية العثمانية . فالثورة التي تزعمها السيد عمر مكرم لم يكن القصد منها هو الاطاحة بحكم السلطان العثماني لأن الشعب المصري لم ينظر إليه على أنه حاكم أجنبي دخيل مستعمر ، بل كان السلطان في نظره هو سلطان الإسلام . والثورة التي قامت كانت تهدف أولا إلى التخلص من مساوىء حكم خورشيد باشا دون المساس بسيادة السلطان العثماني على مصر . ويحلل أحد المؤرخين موقف عمر مكرم تحليلا دقيقاً فيقول :

« لم يكن عمر [مكرم] سياسيا وإنما كان شيخا فقهيا متدينا لا قبل له بالسياسة ومناوراتها وتقلباتها القريبة والبعيدة ، وهو رجل شريف طاهر لا يريد إلا خلاص الناس من اي سبيل . إنه يقبض على زمام الشعب ويسيطر عليه تماما ولكن ما عساه أن يفعل إنه يرجو الخلاص من ولاة السلطان لا من السلطان نفسه ، إنه يسعى للانقاذ ولكنه لا يريد أن يكون ملكا أو اميرا .. فليس هذا من خلق العلماء ولا حماة الشرع ولا رجال الدين ، إن عليهم أن يولوا على الناس اصلحهم ، وأن يشدوا ازر الصالحين ، ويحولوا بينهم وبين الظلم إذا مالت بهم نفوسهم إلى الطغيان . كان عمر يائسا من الولاة والباشوات والبكوات . وكان يدور بعينيه باحثا عن رجل يعهد إليه بالحكم : رجل صالح قادر رحيم .. متدين .. وكان لا بد أن يكون تركيا ... فهذا منطق السياسة في هذه الأيام ... لا مفر من أن يكون الحاكم تركيا حتى لا يغضب السلطان خليفة المسلمين » .(1)

(1) حسين مؤنس : الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، ص ١١٥ـ ١١٦ .

ولا يعتبر هذا التفكير غريبا في العصر الذي عاش فيه السيد عمر مكرم ، فلقد ساعد الحكم العثماني « على تأكيد الحياة الدينية لسكان مصر وغيرها من الولايات العربية ، وذلك بتمسكه بأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية وجعلها أساسا لحكم هذه الولايات مع الحرص على احترام التقاليد الإسلامية والمحافظة على إقامة الشعائر الدينية » . [1] وبالإضافة إلى ذلك لم يكن من المعقول أن يوافق السلطان العثماني على تعيين مصري واليا على مصر ، فلقد حرصت الدولة العثمانية منذ الفتح العثماني لمصر على أن يكون واليها عثماني المولد واللسان والنشأة والعقلية . وكان عمر مكرم يفهم ذلك تماما ويحرص كل الحرص على ألا يحدث تغييراً جوهريا في نظام الحكم الذي فرضه العثمانيون على مصر . ونستدل على ذلك مما سجله الجبرتي في كتابه إذ يقول : « عقد السيد عمر مجلسا عند محمد علي . وأحضر المشايخ والأعيان ، ذكر لهم أن هذا الأمر وهذه الحروب ما دامت على هذه الحالة لا تزداد إلا فشلا ، ولا بـد من تعيين شخص من جنس القوم للولاية . فانظروا من تجدوه ، تختاروه لهذا الأمر ليكون قائم مقام حتى يتعين من طرف الدولة من يتعين . فقال الجميع الرأي ما تراه . فأشار إلى محمد علي » . [2] ولم يكـن الشعور بالولاء نحو الدولة العثمانية مقصورا على تلك الفترة فحسب ، بل ظل هذا الشعور مسيطرا على أذهان المصريين حتى مطلع القرن العشرين . ومن أمثلة ذلك الشيخ محمد عبـده تلميذ جمال الدين الأفغاني والزعيم مصطفى كامل . ومن ناحية أخـرى نجح محمد علي في تملق السيد عمر مكرم والتودد إليه باعتبـاره زعيـم الشعب . وحاول محمد علي أن يجذب إليه الأنظار في ذلك الوقت بإظهار عطفه على شعب مصر ، فأمر جنوده بألا يعتدوا عليهم وأن يتظاهروا بالغضب

---

(1) عبد العزيز الشناوي : نفس المصدر ، ص ١٤٣ .
(2) الجبرتي : حـ ٣٢/٤ .

على الباشا وجنوده • وهكذا عمل محمـد علي بذكاء وحـذر شديدين لاستمالة عمر مكرم نحوه . وبذل له الوعود الخلابة بأنه إذا أتيح له حكم مصر فسيكون حريصا على التزام العدل والبعد عن المظالم ، وأنه يضع نفسه تحت رقابة دقيقة من زعماء الشعب فلا يتخذ قرارا إلا بموافقتهم • ويذكر الجبرتي ذلـك فيقول : « ومحمـد علي يداهن السيد عمر سرا ويتملق إليه ، ويأتيه ويراسله ، ويأتي إليه في أواخر الليل وفي أوساطـه مترددا عليه في غالب أوقاته حتى تم له الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة والأيمان الكاذبة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والاقلاع عن المظالم ، ولا يفعل أمرا إلا بمشورته ومشورة العلماء ؛ وأنـه متى خالف الشروط عزلوه وأخرجوه . وهم قادرون على ذلك كما يفعلون الآن » • [1]وصدق عمر مكرم كل تلك الوعود الكاذبة . ولا غرو فقد كان رجل دين وليس رجل سياسة ، فسلم عمر مكرم لمحمد علي كل مقومات الحكم « كأنـه كان يشعر في قرارة نفسه أنه غير كفء له ولا قادر عليه » • [2] واعتقـد أنه أقام على مصر الحاكم الصالح العادل •

وفي بادىء الأمر لم يكن هناك ما يدعو إلى التفكير في أن باشوية محمد علي ستظل فترة طويلة من الزمن • ففي مصـر كان محمد علي ، تواجهه قوة المماليك الذين سيطروا على مصـر العليا ، وكانت الدعامـة العسكرية الرئيسية التي اعتمد عليها هي الحامية الألبانية التي كانت تتكون من قوات مشاغبة ، ولم تتخل الحكومة العثمانية عن رغبتها في استعـادة سيطرتها الكاملة على إدارة مصر • ومن ناحية أخرى ، تجدد الصراع بين بريطانيا وفرنسا بعد معاهدة أميان قصيرة الأجل ، ومن الممكن أن تصبح مصر مرة أخرى ضرورة إستراتيجية لكل من المتنافسين • ولكن أمكـن

(١) المصدر السابق •

(٢) حسين مؤنس : نفس المصدر ، ص ١٢٩ •

التغلب على هذه العقبات بالتدريج . فعزل السلطان المصلح سليم الثالث في عام ١٨٠٧ . وبسقوطه توقف إعادة تنظيم الامبراطورية فعلا لمدة عشرين عاما تقريبا . ما عدا محاولة فرض السيطرة المركزية في الولايات في معظم أجزاء روميليا والأناضول . وعندما بدأ السلطان محمود الثاني في عام ١٨٢٦ فترة جديدة من الإصلاح والسيطرة المركزية . كان لدى محمد علي الوقت الكافي لكي يدعم مركزه في ولايته ويعيد تنظيم مصر حتى يزيد من قوته الشخصية . ولذلك كان التهديد الناشيء من التنافس الإنجليزي الفرنسي أكثر شدة وسرعة . ففي عام ١٨٠٦ نجح بونابرت - الذي بلغ أقصى مراحل نفوذه - في القضاء على التحالف الإنجليزي العثماني.وقد تطور الموقف السياسي والعسكري في أوروبا في غير صالح الإنجليز . بسبب التقارب والتفاهم الذي حدث بين الإمبراطور نابليون الأول والسلطان سليم الثالث . ونجحت الدبلوماسية الفرنسية في إقناع السلطان بإعلان الحرب على انجلترا وروسيا في ديسمبر عام ١٨٠٦ . ولذلك ردت الحكومة البريطانية على ذلك الموقف المتأزم في أوروبا بإرسال أسطول إلى الدردنيل والبسفور في فبراير ١٨٠٧ ؛ ثم بإرسال حملة فريزر إلى الاسكندرية في مارس من نفس العام . وكان الغرض من حملة فريزر احتلال الاسكندرية لمنع نزول الفرنسيين بها ، بالإضافة إلى تأييد الأحزاب الموالية للإنجليز من المماليك في مصر ، فكانت الحملة على هذا ترمي إلى ضمان قاعدة بريطانية في مصر . وقامت حملة فريزر بمحاولة غير ناجحة للاستيلاء على رشيد ، وحجزت الحملة في الاسكندرية إلى أن أفرج عنها بعد عقد معاهدة مع محمد علي . وكان من أهم النتائج المباشرة لحملة فريزر تمكين محمد علي من الاستيلاء على الاسكندرية ، التي كانت خارجة عن حكمه قبل مجيء الحملة .

أما المماليك فكانوا يمثلون مشكلة أصعب . فخبرتهم الطويلة عن

مصر وأساليبهم في اللجوء إلى الصعيد لجمع شملهم ، وسيطرتهم علـى إيرادات مصر بسبب نظام الإلتزام جعلتهم عدوا مخيفا ومتماسكا . وفي السنوات الأولى من حكم محمد علي تحرك بعناية شديدة حتى يتفـادى صداماً مباشراً معهم . وساعده على ذلك الخلاف الذي استمر بين البيتين المملوكيين الرئيسيين حتى بعد وفاة رؤسائهما . فقد مات عثمان بك في نوفمبر ومحمد الألفي في يناير ١٨٠٧ . وفي النهايـة تخلص من البكوات بحركة غادرة تعرف باسم مذبحة القلعة . ففي أول مارس ١٨١١ دعا المماليك إلى القلعة لكي يحضروا الاحتفال بالحملة المصرية المتوجهة إلى الحجـاز للقضاء على الوهابيين . وعندما كان المماليك يسيرون في الموكب أسفل ممر صخري ، أطلق الرصاص عليهم وعلى أتباعهم ، ونهبت منازلهم في نفس الوقت ، وطورد المماليك الباقون الذين لم يحضروا هـذا الاحتفال . أما الجزء الأخير من قوات المماليك في مصر العليا فقد تحطم كله تقريباً خلال الأشهر التالية على يد إبراهيم ، أكبر أبناء محمد علي . وتمكنت مجموعة صغيرة من الهرب إلى ما وراء الحدود المصرية ، جنوب الشلال الثالث .

وكان تنصيب طوسون مقدمة لإرسال حملة ضد الوهابيين الذيـن احتلوا مكة والمدينة . ومنذ امتداد السيادة العثمانية على الأراضي العربية: عهد إلى حاكم مصر بالإشراف على شئون الحجاز نائباً لسلاطين المماليك . وقد كان تكليف محمد علي بتنظيم حملة ضد الوهابيين يسير طبقاً لسابقة ثابتة . أما الاعتقاد بأن الحملة الوهابية كانت محاولة من جانب البـاب العالي لإنهاك موارده وقواته فهو اعتقاد خيالي . ومن المحتمل أن الباشا وجد في الحملة وسيلة لشغل جنوده الذين قد يثيرون الشغب والاضطراب.

وتنقسم الحرب العربية إلى مرحلتين رئيسيتين . ففي المرحلة الأولى استولت القوات المصرية بقيادة طوسون علـى ميناء ينبع ١٨١١ ، كمـا

استولت على المدينة في عام ١٨١٢ ومكة في العام التالي • وأعيد تأسيس الاسرة الهاشمية وقيام محمد علي بالحج • وفي عام ١٨١٥ عقد طوسون هدنة مع الأمير الجديد ضمنت الوضع الراهن واحتفظ الوهابيون بنجد وبعض أجزاء من الحجاز ، وسيطر رجال الباشا علـى الأماكن المقدسة ، وأكدوا سلامة الحج • وبعـد موت طوسون استؤنفت الحرب في عـام ١٨١٦ • وتمكنت قوات محمد علي ـ بقيادة إبراهيم ـ من التقدم صوب نجد • وحاصرت هذه القوات قـلاع الوهابيين حتى سقطت في أيديهـا واحدة فواحدة وفي النهاية تم الاستيلاء على الدرعية ـ العاصمة السعودية ـ في عام ١٨١٨ ، وأرسل الأمير عبدالله إلى استانبول حيث أعدم • وعلى الرغم من أن الحرب العربية كانت من أجل انقضاء علـى قوة الوهابيين وإعادة نفوذ السلطان ، فإنها تمخضت عن تكوين قوة لمحمد علي تعمـل على الساحل الشرقي للبحر الأحمر • وقد ظهر في ذلك الوقت أن محمـد علي قد يستولي على أجزاء أكثر من الجزيرة العربية ، فاحتل الأحساء على الخليج العربي • ولكن الدفاع عن هذه الفتوحات البعيدة لم يكن ممكناً؛ ففي عام ١٨٢٤ ، أخليت نجد عندما استعاد تركي بن عبـدالله بن سعود سلطته • واستمر الوالي في فرض حمايته على الحجاز وأراضي اليمـن الساحلية حتى انهارت قوة محمد علي في عام ١٨٤٠ •

وبعد الحرب العربية ، قام محمد علي بحملة أخرى لم يكلفه السلطان بها ولكنه استطاع أن يحصل على اعتراف من الدولة العثمانية بفتوحاته• وكانت هذه الحملة – حملة النوبـة وسنار وكردفان – هي التي وضعت أسس ما أصبح يعرف بالسودان المصري • وكانت سلطنة الفونج (Funj) بعد أن فرضت من عاصمتها سنار في القرن السادس عشر سيادة على القبائل شمالا حتى الشلال الثالث ، قد بلغت مرحلة كبيرة من الضعف وسيطـرت مجموعة من الأسر القبلية على ضفاف النيل • وكانت الأهداف العسكرية

هي الأهداف الحقيقية التي دفعت محمد علي لغزو هذه الأقاليم البعيدة التي لم تخضع من قبل للسيطرة العثمانية . فإرسال حملة إلى هذه المناطق قد يخلصه من جنده الألبانيين المشاغبين . ومن ناحية أخرى هددت بقية المماليك الهاربين من مصر والموجودين في دنقلة حكم محمد علي في مصر . وكان محمد علي قد أرسل في عام ١٨١٢ سفارة إلى سلطان الفونج تحثه على طرد المماليك من ممتلكاته . ولكن السلطان كان ضعيفاً ولم يستطع تنفيذ ذلك المطلب . ولكن السفارة من ناحية أخرى ، أحضرت معها بعض الأخبار المهمة عن الوضع في أقاليم وادي النيل . أما هدف محمد علي الرئيسي من القيام بهذا الغزو فهو محاولة الحصول على عبيد لجيشه ، لأنه لم يعد يعتمد على جنده الألبانيين . فأراد محمد علي أن يكون جيشاً على النمط الأوروبي لكي يؤكد تفوقه على جميع منافسيه في الداخل (ومن المحتمل على أعدائه في الخارج أيضاً) .

وإذا كانت المحاولات التي قام بها السلطان سليم الثالث لإصلاح الجيش قد أدت إلى سقوطه ، فلقد قام الجند بثورة عسكرية في القاهرة أثناء الحرب الوهابية عندما علموا أن محمد علي يفكر في القيام ببعض الإصلاحات في الجيش . وكان تجنيد جيش من العبيد مسألة تقليدية اتبعها حكام المسلمين ، عندما كانوا يتعرضون للخطر من جانب الجنود الذين يعتمدون عليهم في الوصول إلى مركز القوة . ولم يقصد محمد علي بغزو المناطق الواقعة جنوب مصر أن يسترق المسلمين الأحرار في هذه الأماكن بل أراد الوصول مباشرة إلى مناطق الوثنيين في أقصى الجنوب وهي المناطق التقليدية التي تذهب إليها الحملات لجمع العبيد . ومما دفع محمد علي أيضاً لغزو السودان تقرير غير صحيح عن وجود الذهب في السودان . وقد أسند محمد علي قيادة الحملة الرئيسية إلى أحد أبنائه وهو إسماعيل كامل باشا ، وغادرت الحملة أسوان في صيف عام ١٨٢٠ ، ووصلت إلى

سنار في يونيو من العام التالي حيث أعلن آخر سلاطين الفونج خضوعه، ولكن مماليك دنقلة هربوا قبل وصول الحملة . وقامت حملة أخرى في نفس الوقت في عام ١٨٢١ بغزو كردفان . وبالرغم من أن الفتوحات الأولى كانت سهلة ، فإن استياء السودانيين من الحكام الأجانب الجدد ومن ضرائبهم تمثل في شكل ثورة مفاجئة بدأت بذبح إسماعيل باشا وحاشيته في شندي في أكتوبر أو نوفمبر عام ١٨٢٢ ، ولكن أمكن القضاء على هذه الثورة . وإلى وقت قيام الثورة المهدية بعد ذلك بستين عاماً ظلت الأراضي السودانية خاضعة للحكم التركي المصري (١) .

وقد تلا غزو السودان مباشرتهم تنظيم جيش محمد علي الجديد من العبيد . وكان محمد علي يحتاج في بادىء الأمر إلى تكوين فرقة من الضباط بالجيش المصري فجمع حوالي ألف من المماليك الشبان ممن يمتلكهم الوالي وأعيان مصر في ذلك الوقت ، وكما يقول كلوت بك « ما من عظيم من عظماء القطر إلا وقدم عدداً من مماليكه لهذا الغرض ، حتى بلغ عدد أولئك الشبان ألفاً ، وكان المقصود أن يكونوا نواة للجيش المصري » ، في ثكنات حديثة البناء في أسوان . وقد تلقى هؤلاء تدريباً عسكرياً أوروبيا على يد ضباط جيش نابليون السابقين الفرنسيين والإيطاليين الذين انتهت أعمالهم العسكرية فجأة نتيجة لتسوية فينا . وكان أشهر هؤلاء الكولونيل سيف الذي اعتنق الإسلام وعرف في التاريخ المصري باسم سليمان باشا الفرنساوي . أما بالنسبة للعساكر فكان الوالي في أول الأمر لا يريد اختيارهم من الأتراك أو الأرناؤوط لجهلهم للنظام وكرههم لأحكامه ولم يجد باباً مفتوحاً أمامه إلا الاعتماد على تجنيد السودانيين من أهل كردفان وسنار . وقد جند فعلا منهم ثلاثين ألفا في عام ١٨٢٣ وأرسلهم على الفور

---

(١) انظر :
P. M. Holt, A modern history of the Sudan, pp. 35-48.

إلى بني عدي بالقرب من منفلوط . وعرف هذا الجيش الجديد باسم النظام الجديد • وتكونت منهم ستة آلايات بقيادة ضباط من المماليك• وبعبارة أخرى كان محمد علي يخشى تجنيد المصريين في أول الأمر خشية أن يقوموا بانقلاب عسكري يطيح به •

ولكن هذه التجربة لم يقدر لها النجاح ، فقد مات الكثير من الجنود العبيد ، وأيقن محمد علي أنه من الأفضل أن يتجه إلى مكان آخر للحصول على جند لجيشه • فلم يجد بدا من تجنيد المصريين ، وقرر أن يجند الفلاح المصري وذلك عملا بمشورة القنصل الفرنسي في مصر • وكانت هذه المحاولة تجربة جديدة في مصر . لأن قوة مصر الحربية قبل محمد علي كانت تعتمد على رجال من أجناس مختلفة ومن أماكن متفرقة ، فكانوا مزيجاً من الترك والألبانيين والمغاربة واندلاة (الأكراد) • [1] ولكن الفلاحين لم تكن لديهم الرغبة في تأدية الخدمة العسكرية ، وكان تجنيدهم يتم بطرق غير إنسانية • فهرب معظم الشبان من قراهم ، وتأثرت الزراعة إلى حد كبير بذلك • ومما دعا إلى مقاومة الفلاح المصري للتجنيد تعلقه بأرضه وقريته • وظهرت آثار المقاومة التي أبداها الفلاحون في تشويه أعضائهم، ولكن واجه محمد علي هذه المقاومة بقبول المشوهين بالجيش وأنشأ آلايا كاملا يتألف من « مجندين مشوهين فقد كل منهم عينه أو إصبعه أو أسنانه الأمامية » • ومن ناحية أخرى ، اتخذ محمد علي سبيلا آخر غير الشدة في ترغيب الأهالي في التجنيد ، فاستعان بالوعاظ في « تلقين الفلاحين وملء آذانهم واستدراك أذهانهم » • [2] وكان التجنيد عاملا من أهم العوامل التي أدت إلى قيام الفلاحين بالثورات ضد محمد علي ، وكانت هذه

---

(١) محمد محمود السروجي : الجيش المصري في القرن التاسع عشر ، ص ١٦ .

(٢) المصدر السابق : ص ٥٩ — ٦٠ •

الثورات مظهراً عاما من المظاهر التي تميز عصر محمد علي . [1] وأيا كان الأمر فقد استمر تجنيد الفلاحين . واستقر رأيه على أن يكون الجنود من المصريين والضباط من الأتراك أو الشراكسة (المماليك) . وكان هذا التقسيم هو نفس المنهج الذي سار عليه في تسيير دفة الحياة المدنية : فكان المأمورون من المصريين ، والمديرون « المحافظون » من الأتراك .وقد حاول محمد علي بذلك إجهاض كل فاعلية حقيقية عند المصريين في التطلع إلى الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الحياة الدستورية . ولكن الوضع الذي أوجده محمد علي في الجيش أدى إلى قيام الثورة العرابية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر . هذا ما حدث خلال الخمسين سنة التي تلت عصر محمد علي . أما بالنسبة للفترة التي نعالجها من تاريخ مصر ، فلا شك أن محمد علي قد أنشأ جيشا قويا يفوق في تنظيمه وتسليحه وتدريبه كل الجيوش الموجودة في منطقة الشرق الأوسط ، واستطاع بهذا الجيش أن يحمي مركزه وأن يضمن استمرار حكمه في مصر . ولقد لجأ إليه السلطان العثماني محمود الثاني عندما احتاج إلى مساعدة محمد العسكرية للقضاء على الثورة اليونانية .

وقد قامت الثورة في اليونان ضد الحكم العثماني في عام ١٨٢١ ، ولم يكن هذا الوضع يهم محمد علي في قليل أو كثير بعكس الحال في غربي الجزيرة العربية ، فاليونان لم تكن في أي وقت داخل مجال النفوذ المصري التقليدي . وعلى أية حال ، عرض السلطان عليه في عام ١٨٢٢ باشوية كريت في نظير إعادتها إلى حظيرة الدولة والقضاء على الثورة التي شبت فيها . وفي عام ١٨٢٤ـ عندما نجح محمد علي في أداء هذه المهمة ــ عرض عليه السلطان محمود الثاني حكم شبه جزيرة المورة بنفس الشروط

---

(1) Rivlin. Agricultural Policy, pp. 201-212.

السابقة . ولقد أتاح اشتراك القوات المصرية في حرب المورة الفرصة لمحمد علي بأن يختبر قوة جيشه الجديد . أو النظام الجديد ، وقوة أسطوله الذي بدأ في جمعه وتكوينه قبل بضع سنوات . وفي يوليو عام ١٨٢٤ غادرت الحملة التي أعدها محمد علي الإسكندرية بقيادة إبراهيم باشا . ولقد عين السلطان العثماني خسرو باشا - الذي كان والياً على مصر في عام ١٨٠٣ وأول منافس تخلص منه محمد علي - قائداً للأسطول العثماني. وبالرغم من الخلاف بين إبراهيم وخسرو ، تعاونا للتغلب على اليونانيين . وفي عام ١٨٢٥ نزل إبراهيم بحملته في المورة ، وبدأ نجاح القوات المصرية يظهر بشكل واضح بمقارنته بفشل قوات السلطان قبل ذلك في مهمتها في هذه المناطق . وكان إبراهيم موفقاً للغاية ، وكان يرى أن يحسم هذه المشكلة بالطريق العسكري البحت وذلك باتخاذ إجراءات عنيفة ضد اليونانيين . ولم توافق الدول الأوروبية على هذه الأعمال . وكانت الروسيا أسبق الدول الأوروبية إلى الرغبة في التدخل لصالح اليونان ، ولكن حالت الدول الأوروبية الأخرى دون ذلك حتى لا يقوى نفوذ الروسيا في البلقان والشرق . وفي ٦ يوليو عام ١٨٢٧ اتفقت بريطانيا وفرنسا والروسيا في معاهدة لندن على فرض هدنة حربية وذلك بإرسال أساطيلهم إلى مياه المورة لمنع السفن المصرية والعثمانية من الوصول إلى شواطئ اليونان وإرسال المدد إلى الجيش المصري والعثماني بها . والتقت الأساطيل الأوروبية تحت قيادة الأميرال الإنجليزي كودرنجتون (Codrington) بالأسطولين المصري والعثماني في خليج نافارين (Navarino) في معركة بحرية في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ . وقضى على الأسطولين المصري والعثماني وتمت محاصرة قوات إبراهيم باشا البرية داخل المورة .

وأما التسوية التي تمت بخصوص المورة فلم ترتبط بالتاريخ المصري في ذلك الوقت . ولقد فقد محمد علي أسطوله الذي بذل جهداً كبيراً

وأنفق أموالا كثيرة في إنشائه . وتدنـك رأى أنه لا فائـدة من مواصله القتال . كما دفعه إلى اتباع هذه الخطه ما تلقاه من قناصل الدول في مصر عن تصميم الدول الأوروبية على تحرير اليونان ، واستهداف مصر للاخطار إذا هي استمرت في اتباع سياسة الدولة العثمانية . ولم يقم إبراهيم باشا بعمليات حربية أخرى إلى أن تم الاتفاق بين محمد علي وكودرنجتون في ٦ أغسطس ١٨٢٨ فتمكن من سحب قواته من المورة . وكان كودرنجتون قد جاء إلى مياه الإسكندرية وهدد بتخريب المدينة إذا لم يسحب محمـد علـي قواته من المورة . فوقع محمـد علي معه اتفاق الإسكندرية وأمر إبراهيم بالجلاء . ونصت شروط الاتفاق على ما يلي [١] :

١ ــ يتعهد محمد علي بإعادة الأسرى اليونانيين وتحرير من بيع منهم في مصر .

٢ ــ يتعهد أمير البحر كودرنجتون بإرجاع الأسرى المصريين وإعادة السفن المصرية التي أسرت أثناء القتال .

٣ ــ يخلي الجنود المصريون المورة على سفن مصرية يرسلها محمـد علي ويحرسها الحلفاء .

ولقد كان التدخل في حرب المورة مرحلة غير عادية في سياسة محمد علي لأنه لم يحقق أي استفادة من الاشتراك في هذه الحرب . أما العمـل الذي قام به بعد ذلك فكان في سوريـة التي كانت تحظى باهتمام حكام مصر التقليدي . [٢] ولقد صمم محمد علي على الاستيلاء على سوريـة بسبب الدوافع الاستراتيجية التي تتلخص في ضرورة إقامة منطقة حاجزة بين ممتلكاته في وادي النيل والمراكز القديمة للقوة العثمانية في الأناضول.

---

(1) Dodwell, The founder of modern Egypt, p. 22.

(٢) كلوت بك : لمحـة عامـة إلى مصر ، ترجمة محمـد مسعود ، ص ١٢١ ــ ١٢٢ .

ويرجع اهتمامه بهذا الإقليم إلى عام ١٨٢١ - على الأقل - عندما قام بدور الوساطة لدى الحكومة العثمانية بالنيابة عن عبدالله باشا حاكم عكا وبشير الثاني الشهابي أمير لبنان ، الذي كان قد هرب إلى مصر ولجأ إلى محمد علي ونشأت بينهما علاقات وثيقة . ووجد محمد علي في كل من عبدالله وبشير صديقين مخلصين له يشعران على الأقل بالجميل نحو الرجل الذي تشفع لهما عند السلطان . إلا أن محمد علي لم يتخذ في هذا الوقت أي إجراء بالنسبة لسورية . ولكن في نهاية هذا العقد أصبح احتلال سورية من الأمور الضرورية . فلقد استغل السلطان محمود الثاني موقف الانكشارية في حرب المورة وقضى عليهم في عام ١٨٢٦ وأخذ ينظم جيشه على أسس أوروبية حديثة . وقد تلت كارثة اليونان حرب أخرى مع روسيا في عام ١٨٢٨ ، ولكن بتوقيع معاهدة أدريانوبل (Adrianople) في سبتمبر عام ١٨٢٩ استأنف السلطان مرة أخرى إصلاحاته العسكرية والإدارية . وفي هذا الوقت أصبح تفوق محمد علي العسكري في خطر ، وزادت سياسة محمود الثاني المركزية ، التي قضت على أمراء الوديان وعلى المماليك في بغداد ، وعملت على الحد من استقلال محمد علي الذاتي في مصر . ووجدت بعض الاعتبارات الشخصية أيضا ؛ فقد كان خسرو باشا - عدو محمد علي القديم - من المقربين إلى السلطان وقد شغل في الفترة من ١٨٢٧ إلى ١٨٣٦ منصباً جديداً هو منصب سر عسكر القوات العثمانيـــة .

وحاول محمد علي في بادىء الأمر أن يستولي على سورية بالوسائل السلمية ، وتقدم بطلب ذلك إلى استانبول في عام ١٨٢٧ ، ولكن السلطان رفض طلبه . ولذلك حاول أن يجـد مبرراً للتدخل في شئون سورية ، ووجد ذلك في سلوك عبدالله باشا الذي لم يعد يهمه استمرار الصداقة مع الوالي ، فآوى الفلاحين المصريين الذين فروا من مصر تخلصاً من الخدمة العسكرية وامتنع عن إرجاعهم . وكان هذا هو السبب المباشر للحرب :

وفي أكتوبر ١٨٣١ عبرت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا الحدود وتحركت نحو عكا ، ولقد استطاع محمد علي في الفترة التي تلت انسحاب قواته من المورة أن يبني جيشه وأن يعيد تكوين أسطوله الذي تحطم في نفارين . وكان بشير الثاني من أهم حلفائه المخلصين ، وقدم أتباعه لمحمد علي خدمات قيمة في أثناء تقدم الحملة . ولم تكن هذه الحرب في بادئ الأمر أكثر من صراع بين حكام بعض الولايات المجاوره ولا يختلف عما كان يحدث خلال القرنين السابقين ، ونتيجة للتطورات الجديدة التي ظهرت في استانبول لم تتردد الحكومة العثمانية في أن تعلن خروج محمد علي على سلطة السلطان . ووصلت أنباء إدانة السلطان لمحمد علي في أوائل ١٨٣٢ عندما كان إبراهيم يحاصر عكا ، وهكذا بدأ الصراع يتخذ مظهراً خطيراً إذ استهزأ والي مصر بسيده علنا . وفي مايو استسلمت عكا ، وفي الشهر التالي هرب حاكم دمشق ودخل إبراهيم المدينة دون مقاومة . وفي شهر يوليو زحف إبراهيم شمالا وهزم قوة عثمانية بالقرب من حمص واستولى على حلب وانتصر عند ممر بيلان بالقرب من الاسكندرونة على جيش عثماني قادم للدفاع عن سورية واستمر تقدمه نحو هضبة الأناضول ، وفي ديسمبر ١٨٣٢ هزم جيشا عثمانيا يقوده الصدر الأعظم نفسه بالقرب من قونية .

وفي هذا الوقت كان من المفروض أن يستمر إبراهيم في زحفه على استانبول ، أو أن يعلن والده حاكما مستقلا عن الدولة العثمانية . ولكن محمد علي كان في غاية الحرص ، فبذل كل ما يستطيع لكي يتجنب تدخل الدول الأوروبية كما تدخلت في المورة وقضت على الأسطول المصري . ولكي ينتقم من السلطان محمود أعلن محمد علي أنه سيخلص الامبراطورية من السلطان الفاسد الذي قضى على التقاليد الإسلامية واتبع أساليب الحياة الغربية . ولقد أثار هذا القول دهشة بالغة لأن محمد علي نفسه كان قد بدأ برنامجه الاصلاحي المبنى على الحضارة الغربية قبل محمود الثاني .

وفي يناير عام ١٨٣٣ بدأت الاشاعات تتردد عن عقد محالفة تركية روسية، وكانت هذه الإشاعات سابقة لأوانها . ولكن روسيا أرسلت أسطولها إلى استانبول في شهر فبراير . وفي أبريل قامت بإرسال قواتها البرية ، ولقد كانت مصالح الروسيا تقتضي بقاء الدولة العثمانية على حالها من الضعف؛ فلما رأت جيش محمد علي يجتاح الشام ويشرف على جبال الأناضول ، تخوفت من مسيرته إلى القسطنطينية واستيلائه عليها ، والقضاء على مطامع الروسيا فيها . [1] وقد أزعج بريطانيا وفرنسا أمر هذا التدخل ، وحاولتا إنهاء الخلاف بين الوالي والسلطان حتى لا تجد روسيا سببا للتدخل . وضغطت كل من الدولتين على محمد علي والسلطان ، واستخدمت فرنسا علاقتها الودية مع محمد علي لإقناعه بتسوية الخلاف بينه وبين السلطان ؛ وأوفدت إلى استانبول الأميرال روسين (Roussin) سفيرا لها ليسعى في فض الخلاف بين الوالي والسلطان . ولم يوافق اللورد بامستون (Palmerston) أيضا على ترك الروس يبسطون حمايتهم على الدولة العثمانية . وفي هذه الفترة عين بامستون قنصلا جديدا في مصر هو المستر باتريك كامبل (Patrick Campbell) خلفا لقنصل بريطانيا السابق باركر (Barker) ، الذي كان يتحدث عن محمد علي بازدراء ويسميه الوال الثائر وخصوصاً بعد أن عزله السلطان محمود بعد قيام الصدام بينهما . ولقد عين بامستون كامبل لكي يعرف نوايا محمد علي وأغراضه؛ ولما تبين محمد علي ذلك أسرَّ إلى كامبل أنه لا يبغي بالدولة شرا . وإنما يرجو إنقاذها وإصلاح شأنها . [2]

وأخيراً . وبعد المفاوضات التي دارت بشأن هذا الموضوع ، تخلى

Driault, Question d'Orient, p. 141. (١)

Dodwell, op. cit., pp. 112-113. (٢)

السلطان لمحمد علي عن سورية وإقليم أدنه ، مع تثبيته على مصر وجزيره كريت والحجاز ، مقابل أن يجلو الجيش المصري عن باقي بلاد الأناضول. وقام إبراهيم باشا بسحب قواته من الأناضول بعد أن تم تسجيل هذه المسائل المتفق عليها في صلح الكوتاهية (أبريل ـ مايو ١٨٣٢) وهكذا سيطر والي مصر على كل سورية الجغرافية (أي الشام بجميع أجزائه) كما كان الحال في عهد سلطنة المماليك : وقبل محمد علي أن يحكم الولايات السورية مدى الحياة فقط وتعهد بدفع الجزية السنوية إلى السلطان وبأن يظل تابعا له . وصار إبراهيم باشا ـ خلال السنوات الست التالية ـ حاكما عاما على الولايات السورية وممثلا لوالده . وقام بتنظيم أحوال سورية الإدارية والسياسية وعنى بتوطيد مركز مصر في سورية ، فأمن حدودها الشمالية وعنى بتحصين مضايق جبال طوروس .واتخذ مقره العام في أنطاكية لقربها من التخوم الشمالية . وعين إبراهيم باشا حنا بك بحري أحد أعيان السوريين للإشراف على إدارة الشئون المالية . كما ألف إبراهيم في كل مدينة يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة مجلساً يسمى ديوان المشورة ، يتراوح عدد أعضائه بين ١٢ و ٢١ عضواً ينتخبون من بين أعيان البلد وتجارها : وتنظر هذه المجالس في مصالح كل بلدة ومطلوبات الميرى .ولقد تمتع الأمير بشير الثاني الشهابي بسيادة مستقلة تقريباً في لبنان ، وعظم نتيجة لذلك شأن هذا الأمير . على أن الحكم المصري في سورية لم يلبث أن اصطدم بثورات محلية نشبت في مختلف هذه المناطق . فأساليب الحكم المصري في التجنيد وجمع السلاح والمال نفرت عنه قلوب العامة . فلقد أصدر محمد علي إلى ابنه إبراهيم في أوائل عام ١٨٣٤ الأوامر التالية :

١ ـ احتكار الحرير في الولايات السورية .

٢ ـ أخذ ضريبة الرءوس من الرجال كافة على اختلاف مذاهبهم .

٣ ــ تجنيد الأهالي •

٤ ــ نزع السلاح من أيديهم •

ومن ناحية أخرى كان لدسائس العثمانية والإنجليزية شأن كبير في تحريك تلك الثورات • ولقد ساء رؤساء الإقطاع أيضا ضياع السلطة من أيديهم فحرضوا الأهالي على الثورة ضد الحكم المصري • وعقّب أحد معاصري الحكم المصري في سورية على هذه التطورات فقال : « هذا النظام (المصري) وإن يكن عادلا وشريفاً قد كان باعثاً قويا على كره الأمراء والمشايخ للمصريين حيث كف يدهم وأوقف مطامعهم عند حد لا يمكن اجتيازه ، وأمات استبدادهم بالشعب ، وجعلهم أمام الشريعة سواء لا امتياز ولا فرق بينهم وبين أفراد الرعية ، فحنقوا على الدولة المصرية وودوا إزالتها وإرجاع الحكومة التركية » • ولذلك قامت في سورية ثورات « إقطاعية » ضد الحكم المركزي ، ممثلا في الحكومة المصرية بالشام وحليفها الأمير بشير الشهابي •

وفي عام ١٨٣٩ تأزم الموقف بين الوالي والسلطان ، ففي داخل سورية كان الموقف يهدد بالانفجار : أما الموقف الخارجي فكان أكثر خطراً من ذلك • ففي العام السابق اعتزم محمد علي إعلان استقلاله ليقطع آخر صلة تربط مصر بالدولة العثمانية . واستدعى قناصل بريطانيا وفرنسا والنمسا والروسيا وأخبرهم بذلك • وكانت ردودهم غير مشجعة ، إلا أنه لم يتخل عن مشروعه هذا ، وفي نفس الوقت كان السلطان محمود يستعد للحرب• ولقد كانت الدولة العثمانية مصممة على استرجاع سورية عقب هزيمتها في قونية ، وفي أبريل عام ١٨٣٩ عبرت القوات العثمانية الفرات وزحفت على سورية • ولم يتبع ذلك أي صدام بين القوتين في سورية ، إلا أن
على سورية • ولم يتبع ذلك أي صدام بين القوتين في سورية ، إلا أن
السلطان أعلن في يوم ٧ يونيه أن محمد علي ما هو إلا خائن في نظره •

وبعد سبعة عشر يوماً انتصر إبراهيم باشا انتصارا ساحقا على قوات السلطان في موقعة نزيب (نصيبين) ، شمال شرقي حلب • ولقد حل بالعثمانيين بعد هذه الهزيمة كارثتان كبيرتان ، ففي أول يوليو عام ١٨٣٩ توفي السلطان محمود قبل أن تصل إليه أخبار الهزيمة ، وخلفه طفل في السادسة عشرة من عمره يدعى عبد المجيد ليست له أي دراية بشئون الدولة • وكان أول صدر أعظم عينه عبدالمجيد هو خسرو باشا ،وكان تعيينه في هذا المنصب معناه استمرار الحرب ضد محمد علي • ولكن تعيين خسرو سبّب حدوث كارثة ثانية للدولة العثمانية . فلما طلب من فوزي باشا ، قائد الأسطول العثماني الذي كان بينه وبين خسرو عداء قديم العودة إلى استانبول ، ظن أن هذا الاستدعاء لم يكن إلا لعزله أو قتله ، فمضى بأسطوله إلى الاسكندرية وسلمه إلى محمد علي • وكان لهذا الحادث أثر كبير في سير المسألة المصرية لأن تسليم الأسطول العثماني إلى مصر بعد انتصارها في موقعة نزيب جعل كفتها الراجحة على الدولة العثمانية في البر والبحر •

لقد أثار انتصار الجيش المصري إذن المسألة الشرقية ، ووقفت الدول الأوروبية مواقف مختلفة تبعا لاختلاف أطماعها ومصالحها • فأما بريطانيا فقد بيَّن لورد بامستون سياستها في الرسالة التي بعث بها إلى باتريك كامبل – قنصل بريطانيا العام في مصر – في فبراير عام ١٨٣٣ ، ووضح فيها أن الحكومة البريطانية مهتمة بضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، إذ أنها تعتبر بقاءها عاملا لاغنى عنه في بقاء التوازن الدولي في أوروبا • وكان ذلك أحد الدوافع التي دفعت بامستون إلى الوقوف ضد مصر ومحمد علي • وكان يتولى السفارة البريطانية في استانبول في ذلك الوقت أيضا اللورد بونسنبي (Ponsonby) ، وكان شديد العداء لمحمد علي وبذل جهداً كبيراً لإثارة المتاعب ضد الحكم المصري في سورية • وكانت

النمسا أيضا تريد تعزيز مركز الدولة العثمانية حتى لا تعطي الفرصة لروسيا للتدخل في شئونها وفرض حمايتها عليها ، وكذلك تدعيم مبدأ مترنيخ - المستشار النمسوي - في مقاومة الثورات التي تقوم ضد الحكام الشرعيين . وكانت روسيا أيضا تريد الوقوف أمام محمد علي وإنقاذ الدولة العثمانية من سيطرة هذا الحاكم القوي . أما فرنسا -صديقة محمدعلي- فكانت تميل إلى إقرار محمد علي في سورية وجزيرة العرب طبقا لصلح الكوتاهية . ولهذا بدأ القلق يسود الحكومات الأوروبية بعد موقعة نصيبين .

وعندما تولى السلطان عبد المجيد الحكم في مثل هذه الظروف رأى ضرورة المفاوضة رأسا مع محمد علي لإنهاء النزاع بين الدولتين سلمياً ، وأرسل إلى محمد علي مندوبا خاصا وهو عاكف أفندي يحمل كتابا يخوله حكم مصر الوراثي . ولكن في ٢٧ يوليو ١٨٣٩ قدم سفراء الدول الخمس الكبرى وهي انجلترا وفرنسا والروسيا والنمسا وبروسيا مذكرة مشتركة إلى الباب العالي ، يطلبون فيها منه ألا يعقد أي اتفاق مع محمد علي دون موافقة الدول الأوروبية . وكان اشتراك فرنسا في المذكرة من الأمور الغريبة ، إلا أنها أرادت باشتراكها في المذكرة أن تمنع انفراد روسيا بحماية الدولة العثمانية . ولقد كان انضمام الروسيا المفاجيء إلى جانب الدول بمثابة ضربة لفرنسا جعلتها تضطرب وتحار في سياستها . وكانت فرنسا تعمل سرا وعلانية ضد سياسة الروسيا . ولما لم تستطع الحكومة البريطانية أن تقنع فرنسا بما اعتزمت منحه لمحمد علي من ولاية مصر وولاية عكا ، لجأت روسيا إلى انجلترا وأظهرت أنها على استعداد للموافقة على هذا الحل . وأرادت روسيا بذلك أن تعزل فرنسا وأن تشترك الدول الأربع الأخرى في تقرير مصير هذا النزاع ، بعقد مؤتمر للدول الأربع الكبرى في لندن ، وأجرت بريطانيا مفاوضات مع الروسيا والنمسا وبروسيا واتهت

المفاوضات بعقد معاهدة (وفاق) لندن في ١٥ يوليو عام ١٨٤٠ بين انجلترا والروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية . ولم تشترك فرنسا فيها ، وتعهدت الدول بمقتضى هذه المعاهدة بمساعدة السلطان فعلا في إخضاع محمد علي ،وتضمن الملحق المرفق بالمعاهدة المسائل التي تعهد السلطان بعرضها على محمد علي وهي أن يخول محمد علي حكومة مصر وراثية وولاية عكا طوال حياته . وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلي بقيود متينة تربطها بالدولة مثل الجزية وعدم تمثيل مصر في الخارج وتحديد الجيش والأسطول وسلطة منح ألقاب وضرب النقود ...الخ ؛ فإذا لم يقبل هذه الشروط في عشرة أيام تنقص من حقوقه حكومة عكا ، فإذا تأخر عشرة أيام أخرى ولم يقبل كان للسلطان الحق في اتخاذ أي طريق تشير به عليه مصالحه الخاصة ونصائح حلفائه .

ولكي تضع الدول هذه التسوية موضع التنفيذ ، تحرك الأسطولان الإنجليزي والنمسوي في البحر المتوسط واستوليا على بيروت في ٩ أكتوبر . وفي ٣ نوفمبر سقطت عكا ، مفتاح فلسطين والشام ، وعلى إثر ذلك سلمت يافا ونابلس . وفي نفس الوقت قامت ثورة في لبنان بتحريض من ممثلي بريطانيا والدولة العثمانية ، وانفصل الأمير بشير الشهابي - حاكم لبنان - عن محمد علي لما رأى نجمه آخذاً في الأفول . وبعد أن تم للحلفاء احتلال الثغور السورية أرسل الأميرال استوبفورد (Stopford القائد العام لقوات الحلفاء) بعض السفن الحربية الإنجليزية بقيادة الكومودور شارل نابييه (Napier) إلى الاسكندرية لتهديد محمد علي وإرغامه على قبول مطالب الدول . ولكن لما تبين نابييه أنه لا سبيل إلى إخضاع محمد علي بالقوة ، فضل الاتصال به . ولم يجد محمد علي بداً من التسليم وخاصة بعد أن تخلت فرنسا عنه وانهارت قوته المعنوية بعد سقوط عكا . فاتفق نابييه مع الحكومة المصرية على تسليم الأسطول

العثماني وإخلاء سورية مقابل أن تضمن الدول لمحمد علي حكومة مصر وراثية وألا تمس سواحل مصر بسوء ؛ وتم توقيع هـذا الاتفاق في ٢٧ نوفمبر ١٨٤٠ . وقد رفض السلطان الاعتراف بنص هذا الاتفاق ، ولـم يقره بونسنبي – سفير انجلترا في استانبول – ولكن بامستون وافق عليه. وهناك أسباب دعت بامستون إلى أن يخفف من موقفه ضد محمد علي ؛ أولها أن ملكة بريطانيا كتبت إليه مرتين (في آكتوبر ونوفمبر) تطلب منه أن يخفف من حدته ؛ وثانيها حدوث تغيير وزاري في فرنسا ومجيء جيزو (Guizot) على رأس الوزارة الجديدة ، فأصبح من الواجب على الحلفاء مصالحة فرنسا .

ولقد تشجع الباب العالي بخضوع محمد علي وأخذ يملي الشروط. فكتب رشيد باشا إلى المندوب العثماني في لندن يقول « كيف توفق الدول الأربع بين مبدأ المحافظة على كيان الدولة ومنح محمد علي حكومة وراثية». وأرسل مندوبو انجلترا والنمسا وبروسيا والروسيا مذكرة إلى الباب العالي في ٣ يناير ١٨٤١ يطالبونه فيها بالرجوع عن قرار عزل محمد علي الذي كان السلطان قد أصدره بعد أن رفض محمد علي قبول شروط معاهدة لندن . وفي هذا الوقت بدأ إبراهيم بناء على أوامر والده في الجلاء عن سورية ؛ وتنيجة لتدخل الدول أرسل السلطان إلى محمد علي فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ . وقد تقرر فيه – لأول مرة – إعطاء محمد علي وأسرته حكومة مصر وراثية ، على أن يختار البـاب العالي نفسه من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد علي الذكور خلفاً له ، ثم من يخلف هذا من بعده؛ وهكذا حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي الذكور لا يكون « لأولاد نساء عائلته الذكور حق أيا كان في الولاية المذكورة » ، واختار الباب العالي لها من يشاء . ويبيّن هذا الفرمان ان إعطاء محمد علي باشوية مصر وتقرير الحكم الوراثي بها بالصورة المذكورة إنما هو « منحة » من السلطان

العثماني . وتأكيدا لذلك نص الفرمان على ما يأتي : « وحيث أن الامتياز (أو المنحة) المعطى وراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه (وكانت هذه الشروط متعلقة بالجزية ، والإنفاق على الحرمين الشريفين . وسك النقود . وتحديد عدد الجيش (١٨ ألفا) ، والخدمة العسكرية ، والتعيين في الرتب العسكرية) فعدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز » . كما نص الفرمان على أن المعاهدات التي أبرمها أو سيبرمها الباب العالي وكذلك الخط الشريف المعروف بخط الكلخانة (٣ نوفمبر ١٨٣٩) والقوانين الأساسية للدولة العثمانية تنفذ في مصر . ولكن محمد علي اعترض على القيود التي جاءت في هذا الفرمان ، وهي الخاصة بترتيب الوراثة . وتقدير الجزية المطلوبة . وكانت هذه قد قدرت بربع الإيرادات والتعيينات العسكرية أو الرتب في الجيش ، وتبودلت لتسوية هذه المسائل جملة مذكرات بين الباب العالي والدول . وأسفرت هذه المساعي عن صدور فرمان أول يونيه ١٨٤١ الذي نص على ترتيب الوراثة بشكل يجعلها منحصرة في الأكبر « الأرشد » فمن يليه من ذرية محمد علي ــ أي انتفاء حق الاختيار الذي كان للسلطان بموجب فرمان ١٣ فبراير ، ولكن على شريطة أن يصدر التقليد بالولاية دائما من الباب العالي . حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي الذكور ، حق للباب العالي أن يعين شخصا آخر للولاية: « وليس في مثل هذه الحالة لأولاد بنات محمد علي حق أو وجه شرعي يسوغ لهم الادعاء بالإرث » . كما نص أيضا على ضرورة تنفيذ خط شريف كلخانة والمعاهدات المبرمة مع الدول أو التي تبرم معها في المستقبل[1].

هذه هي نهاية إمبراطورية محمد علي . فشلت مشروعاته الكبيرة في كل من اليونان وسورية لأنها لم تتفق مع سياسات الدول الأوروبية التي

(1) Marlowe, Anglo-Egyptian Relations, pp. 36-48.

بدأت منذ عام ١٧٩٨ تهتم بشرقي البحر المتوسط . وعلى الرغم من ذلـك فقد حقق محمد علي نجاحا محدوداً . ففي عام ١٨٠٥ حصل علـى لقب والي مصر ، وكان أول وال يمارس نفوذاً حقيقياً منذ قرنين من الزمـان. فأنشأ قوة عسكرية استطاع بوساطتها أن يدعـم مركزه لا أمام منافسيه المرتقبين في مصر فحسب بـل أمام السلطان العثماني نفسه . وفي داخل إفريقيا ، التي لم تكن تأثرت آنذاك بمنافسات الدول الأوروبيـة ، بنى محمد علي إمبراطورية خارج الحدود التقليدية للنفوذ العثماني ؛ وكـان أول من أرسل حملات إلى النيل الأبيض مهـدت الطريق للزحف التركي المصري نحو خط الاستواء في الجيل التالي . وعلى الرغم من ذلك بـدأ نشاط محمد علي الحيوي يتلاشى بعد ضياع سورية . فعاش تسع سنوات أخرى ، لكنه أصبح غير قادر على الاضطلاع بأعباء الحكم قبيل وفاتـه لإصابته بضعف في قواه العقلية . وظل كذلك إلى أن توفي في ٢ أغسطس عام ١٠٤٩ بالاسكندرية ونقل إلى القاهرة ودفن بمسجده في القلعة .

٢ ـ جهود محمد علي في اعادة تنظيم مصر

تعتبر الأعمال التي قام بها محمد علي أعمالا ثانوية بالنسبة للهدف الأول الذي كان يبغي تحقيقه وهو العمل على تدعيم مركزه في البلاد . وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمد محمد علي بصفة أساسية على جيشه الجديد. ولكن قبل أن يقوم بهذا العمل بفترة طويلة بدأ في إعادة تنظيم الأراضي الزراعية والنظم المالية حتى يجمع كل نواحي السلطة ويركزها في يده شخصياً . وكان أول عمل شعر بضرورة تنفيذه هو القضاء على نظام الالتزام الذي كان سائدا في مصر العثمانية . وكان قانون « نامة مصر » الصادر في عام ١٥٢٥ قد أسند مهمة إدارة أملاك الدولة وجباية الضرائب المفروضة على أراضيها إلى « موظفي الحكومة » ؛ وبخاصة الكاشف ،أو «مشايخ العرب» الذين كانوا يسيطرون على مساحات واسعة في مصر ، أو « الوكلاء » الذين كانوا يختارون من بين الأشخاص الأغنياء الذين باستطاعتهم أن يدفعوا مالا للحكومة في مقابل ميزة العمل بالنيابة عنها . ولا شك أن نظام الالتزام ، الذي ظهر في نهاية الأمر ، قد تطور عن عمل هذه الفئة الأخيرة [١] . وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت أراضي الدولة كلها تقريباً موزعة على شكل التزامات ووقعت في أيدي بعض الأفراد

---

(1) Gibb and Bowen, Islamic society and the west, I/pt. 2, pp. 172-173.

الاغنيــاء والأقوياء مثل المماليك أو رجــال الأوجاقات (الوجاقلية) أو الموظفين أو التجار أو مشايخ العرب • وكان معظم الملتزمــين من بكوات المماليك ؛ فمن بين الملتزمين الذين بلغ عددهم ستة آلاف ملتزم ؛ قــدر أن ثلاثة آلاف كانوا من المماليك الذين يحوزون أكثــر من ثلثي الأرض الزراعية في مصر • وكان الالتزام ضيعة تمنحها الإدارة التي تولت تسجيل الأرض (الروزنامة) مدة سنة أو عدد من السنوات ، وكان يعطي لمــن يتقدم بأكبر عطاء أو طبقا لترتيبات خاصة مع الإدارة•وفي مقابل دفع الملتزم مقدما قسطاً من المال يساوى حصة سنة من ضريبة الأرض المستحقة الدفع للحكومة من دخل الضيعة (الميرى أو خراج الأرض الديوانية) كان يمنح حجة إيجار (تقسيط) وتوجه الروزنامة أيضا خطاباً إلى أعيان وسكــان الضيعة تطلب فيها من الفلاحين طاعة الملتزم وأن يدفعوا له قيمة الضرائب المحددة في شروط الحجة •

وكانت الدولة تبقى في يدهــا ملكية رقبة الأرض ، بحيث لا يكون للملتزم سوى حق الانتفاع ، وهو حق كان يتقاسمه مع الفلاحين ، الذين كانوا يفلحون تلك الحصة من الأرض التي تخصص لهم (أرض الفلاح) والتي يدفعون عنها ضريبة للملتزم • وكان الملتزم يتلقى جزءاً من ربحه من الضرائب التي كان يحصلها من أرض الفلاح ـ « الفائض » ، وفي القــرن الثامن عشر « المضاف » و « البراني » وكــانت في بادىء الأمر ضرائب إضافية ، ولكنها بمرور الوقت أصبحت تجبي بانتظام مع الضرائب المقررة ولكن كان معظم ربحه يتحصل عليه من استغلال أراضي الالتزام المخصصة لشخصه لاستغلالها وهي المعروفــة باسم أرض الوسية • وقد استلغهــا الملتزم طوال احتفاظه بالالتزام لمساعدته على واجبات الالتزام ونفقاته من الصرف على المساجد والمدارس وإيواء المسافرين والموظفين وضيافتهم في دائرة التزامه • وكانت هذه الأراضي معفــاة من الضرائب وفرض علــى

فلاحي الجهة أن يعملوا فيها سخره للملتزم بلا أجر ولا جزاء . وعلى الرغم من أن نظام الالتزام كان من الناحية القانونية مجرد امتياز مؤقت يختص بحق جباية قدر من ضرائب الميرى ؛ فمن الناحية الواقعية نجد أنــه قد تولدت تدريجياً إجراءات اتخذت حكم العادة . ومنحت الملتزمين حقوقاً وامتيازات تكاد تشبه الحقوق المتعلقة بالملكية الخاصة . وأمكنها في الواقع أن تجور على حقوق الدولة . وقد عجل تدهور السيطرة العثمانية على مصر في القرن الثامن عشر بهذه العملية إذ تمكن البكوات ؛ والمماليك بوجه عام ، من اغتصاب امتيازات خاصة برئيس الدولة ؛ وظهرت حقوق وراثية اتخذت حكم العادة ، فأصبح أبناء الملتزم أو مماليكه البيض أو أي شخص آخر يرد اسمه في وصية الميت إن وجدت ، يرثون حق الإيجار في مقابل أن يدفعوا للباشا — باعتباره ممثلا للسلطان — ضريبــة تسمى الحلوان كانت تصل إلى ما يزيد على فائض ثلاث سنوات . وعند دفع تلك الإتاوة كانت الروزنامة تسجل التغيرات الطارئة في حيازة الأرض وتصدر «تقسيطا» جديداً للورثة . وإذا مات الملتزم دون أن يترك أبناء أو وصية ؛ أو إذا عجز الورثة عن دفع الحلوان كانت الأرض تعود إلى الدولة . واكتسب الملتزم أيضا في القرن الثامن عشر أيضا حق بيع أو منح حقوقه في أي جزء من الالتزام إلى ملتزم آخر . وكان باستطاعة الملتزم أن يسترد أرضه في مقابل رد ثمن الشراء . وكذلك مارس الملتزم سلطة مطلقة على الفــلاح ، فكان له مثلا حق انتزاع الأرض من يد الفلاح وإعطائها لفــلاح آخر إذا ضاقت يده أو قصر في دفع الضرائب . ويتضح من كل هــذه التطورات أن الملتزم قد أصبح الحاكم الفعلي في إطار التزامه . (1)

أما العلماء فقــد استفادوا أيضا من النظام التقليدي المتبع وذلــك

---

(1) Rivlin, op. cit., pp. 20-22.

باستغلال الأراضي الموقوفة وهي المعروفة باسم « رزق الأحباسية » أي المرصدة على المساجد والسبل والخيرات . ووجد العثمانيون عندما فتحوا مصر هذا النوع من الهبات الدينية وهو لا يتطلب من الواهب أن ينتقل ملكية العقار المطلقة إلى المؤسسة الدينية أو الخيرية التي تمت الهبة لصالحها . وكانت عائدات الأرض التي خضعت لهذا النظام تخصص باعتبارها معاشات أو « رزق » (المفرد رزقه) لأفراد أو مؤسسات دينية وخيرية ، على أن تدفعها خزانة الدولة إلى هؤلاء المستفيدين عيناً ونقداً . وقد أقر العثمانيون الرزق واستمر دفعها بعد الغزو . [1] وفي نهاية القرن الثامن عشر تحولت نسبة كبيرة من أراضي مصر الزراعية إلى أحباس لأن ذلك كان الوسيلة الوحيدة التي يأمن بها الملاك على أملاكهم من عسف المماليك واستغلالهم لريعها وغلتها .

وقام محمد علي خلال السنوات الأولى من حكمه باجراء بعض التجارب لإلغاء نظام الالتزام في الدلتا لأن الصعيد كان لا يزال تحت سيطرة المماليك . ولا شك أن الإصلاحات الزراعية التي قام بها الفرنسيون أثناء احتلالهم لمصر قد استرعت اهتمام محمد علي أوائل حكمه . وفي نفس الوقت كان محمد علي يعلم تمام العلم أن نظام حيازة الأرض الموجود في مصر لا يصلح أداة للحصول على الموارد المالية اللازمة لكي يحتفظ بولاء قواته ويبقى على إخلاص أصدقائه في استانبول . وفي بدء الأمر لم يحصل الباشا سوى الضرائب التي فرضها المماليك ، ولكن حين تبين في عامي ١٨٠٦ و ١٨٠٧ أنها لا تكفي قام بتحصيل نصف الفائض ، وهي الضريبة التي جرت العادة على أن يأخذها الملتزمون . وعندما انخفض فيضان عام ١٨٠٨ استبدل بعدد من الملتزمين الضعاف أفراداً من أسرته وحاشيته . وفي العام التالي حدثت بعض المشاكل في مديرية البحيرة بسبب

(١) Rivlin, op. cit., pp. 31-35.

أحد المشروعات الجديدة التي أدخلها . فقد أنشأ سجلا جديداً خاصا دونت فيه كل أراضي المديرية . وقام بفرض ضريبة المال الميرى على الأراضي المعروفة باسم الرزق الأحباسية ؛ وطلب حجج من يتولون النظر عليها . وأمر حكام الأقاليم (الكشاف) بالاستيلاء على تلك الأطيان إذا لم يقدم أصحابها إلى الديوان حجج إنشاء الوقف ، ومعنى ذلك تمهيد السبيل لمصادرة معظم الأطيان الموقوفة . كما فرض الضريبة على أطيان الوسية . وهي الأرض التي أعطيت للملتزمين وأعفيت أصلا من الضريبة ، وقرر مصادرة نصف الفائض ؛ أي أنه قرر بذلك مقاسمة الملتزمين (وكان معظمهم في ذلك الوقت من المشايخ علماء الأزهر) في معايشهم . ولقد أثارت هذه الأمور في العلماء والملتزمين عاصفة من الاستياء والسخط ، فاتفقوا على مقاومتها ؛ وتزعمهم السيد عمر مكرم . [1] وذهب النساء والرجال إلى الأزهر يوم ٣٠ يونيو عام ١٨٠٩ : فأبطل الشيوخ الدروس وأرسلوا إلى السيد عمر مكرم ، وبعد أن تشاوروا في الأمر اتفقوا على الدفاع عن مصالح الأهالي وقرروا الاجتماع في اليوم التالي . وفي هذا الاجتماع أجمع العلماء على الاعتراض على المظالم الجديدة وهي فرض الضريبة على الأطيان الموقوفة وأطيان الوسية ومقاسمة الملتزمين في إيرادهم ، وتعاهدوا وتعاقدوا على الاتحاد وترك المنافرة . ولكن غالبية القاهريين كانوا مرتاحين في قرارة أنفسهم لإجراءات محمد علي بمقاسمة الملتزمين في فائضهم لأنها أزالت الفوارق التي مكنت لفئة معينة من العيش في رخاء ، بينما عاشت الأكثرية في تقتير وحرمان وبؤس . وعلى أية حال نجح محمد علي في إحداث الفرقة بين العلماء ، وفي النهاية أصدر في ٩ أغسطس أمراً بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفيه إلى دمياط .

---

(1) de Vaulabelle, op. cit., t. IX, pp. 413-414.

ولقد أدى اتساع التجارة في عام ١٨١٠ وانتهاء سيطرة المماليك في الصعيد إلى تزويد محمد علي بحوافز جديدة لتصفية الأوضاع القديمة نهائياً . فبدأ يراجع نظام جباية الضرائب . وهو أمر يعني في الواقع إعادة النظر في نظام حيازة الأرض بأكمله . وتنظيم إدارة البلاد . وتوجيه زراعة المحاصيل بحيث تتدفق معظم منتجات البلاد الزراعية إلى مخازن الحكومة. وبدأ تطبيق السياسة الجديدة في الصعيد بعد أن خلف القضاء على المماليك في عام ١٨١١/١٨١٢ فراغاً سياسياً في الوجه القبلي . فعين الباشا في عام ١٨١١ ابنه إبراهيم حاكما للصعيد . فقام أولا بمد سلطة الحكومة المركزية إلى تلك المناطق التي ظلت خارجة عن نطاق سيطرتها عدة سنوات ، ثم أمر بمسح كل أراضي الصعيد . وفيها أراضي المماليك وأراضي الملتزمين من غير المماليك . ووضع معظم الأراضي تحت الإشراف المباشر للأجهزة الحكومية . ولم يقم محمد علي بإجراءات متشابهة في الوجه البحري حتى أواسط عام ١٨١٣ عندما تعرض لمشكلتين متشابكتين ، الأولى هي الأعباء المالية التي فرضتها الحرب الوهابية على الخزانة . والثانية هي تعرض أرباح تجارة الحبوب التي دعمت دخل محمد علي عدة سنوات للخطر بسبب فتح البحر الأسود واستئناف حركة التجارة بين روسيا وبريطانيا . (١) ولذلك قرر في سبتمبر عام ١٨١٣ اتباع الخطة التالية : (٢)

١ ـ زيادة المساحة المزروعة لحساب الباشا خصوصاً الأراضي التي عجز حائزوها عن زراعتها لافتقارهم إلى التمويل .

٢ ـ إلغاء الضرائب الإضافية التي كان يفرضها الملتزمون على الفلاحين وضمها إلى الضريبة العادية على الأرض .

---

(١) Rivlin, op. cit., p. 53.

(٢) Driault, Mohamed Ali et Napoleon, p. 231.

٣ ــ إلغاء جميع الإعفاءات التي كانت تمتع بها الأراضي المملوكة للمساجد والمؤسسات الدينية •

٤ ــ إلغاء الامتيازات الخاصة التي تضمن إعفاء أنصار محمد علي، الذين كافأهم بإعطائهم أرضاً، من الضرائب •

٥ ــ تصنيف كل الأراضي طبقاً لنوع وطبيعة المحصول المزروع وتوحيد ضريبة الأراضي بالنسبة إلى كل فئة •

٦ ــ تبسيط نظام جباية الضرائب لضمان تدفق نسبة أكبر من الدخل إلى الخزانة بدلا من ذهابها إلى جيوب الكتبة الأقباط ومشايخ القرى . الذين كانوا يفيدون من النظام الشاذ المعقد القائم •

وكان من أهم مستلزمات تلك الخطة عملية مسح أراضي مصر كلها مسحاً شاملا • وكانت قد بدأت عملية مسح أراضي الصعيد في عام ١٨١٣ ، كما بدأ مسح أراضي الوجه البحري في أوائل عام ١٨١٤ •وقبل ظهور النتيجة النهائية للمساحة في مايو عام ١٨١٤ ، صدر أمر محمد علي في فبراير من نفس العام بمصادرة كل الالتزامات القائمة في الوجهالبحري على أن يستمر ملتزموها في الحصول على « الفايظ » من الخزانة مدى الحياة تعويضاً لهم عن أخذ حصص التزامهم • كما صادر محمد علي الأراضي المعروفة باسم « رزاق الأحباسية » وهي الأراضي الموقوفة على المساجد والأسبلة والخيرات وجهات البر والصدقات • وعلى أثر ذلك ذهب وفد من المشايخ إلى نائب الباشا (الكخيا بك) وطلبوا منه تأجيل تنفيذ فرمان الباشا ، ليتسنى لهم تقديم العرائض إلى محمد علي وكان في الحجاز في ذلك الوقت ، ثم ذهب جمع كبير من النساء الملتزمات بعد عدة أيام إلى الجامع الأزهر وطالبن بسحب قرار المصادرة • ورغم أن الكخيا

بك استدعى المشايخ واتهمهم بتدبير تلك المظاهرات خدمة لأغراضهم الخاصة ، فقد منح الملتزمين الحق في حصاد محاصيلهم القائمة على الأرض • (١)

وكان إلغاء نظام الالتزام انقلاباً اقتصادياً واجتماعياً ؛ إذ شعر الفلاحون بأنهم تحرروا من « رق » الالتزام ، وحق لهم أن يقولوا للملتزمين « أنتم أيش بقالكم في البلاد . قد انقضت أيامكم ، إحنا صرنا فلاحين الباشا » • (٢) وبمقتضى هذه الاجراءات أصبح محمد علي « ملتزما » أو مالكا لمعظم أراضي مصر ؛ ولم يسمح في بادىء الأمر بتكوين ضياع خاصة حتى لا يؤدي ذلك إلى قيام طبقة مالكة تتحدى سلطته ؛ ويظل محتفظا لنفسه بالأرباح الناتجة من الزراعة • ولكن الأمر لم يستمر على ذلك ؛ فبدأ محمد علي يعدل من سياسته هذه في أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر ، وسمح بتكوين طبقة مالكة وحاكمة من الأشخاص الذين ساعدوه وأخلصوا له ، وكان من بينهم أفراد أسرة الوالي نفسه • ولقد تأكد محمد علي من عدم صلاحية نظام الإشراف المباشر على الزراعة، واحتكار وتحصيل الضرائب على أيدي مندوبين حكوميين • كما أنه أراد أن يخفف من نظام الاحتكار – الذي استحدثه في عام ١٨١٢ – ويخدع قناصل الدول الأجنبية الذين ألحوا عليه في إلغاء ذلك النظام ؛ فقرر السماح بقيام نوع من الملكية الزراعية ، ومنح الأرض لأتباعه ولكنهم لم يمنعوا عنه محصول ضياعهم الذي كان يأخذه بالثمن الذي يراه • وانتهى نظام الاحتكار على يد الحكومة ولكنه بقي بصورة أخرى ! وبعد عام ١٨٤١ اهتم محمد علي وأفراد أسرته وبخاصة إبراهيم باشا بتكوين

(١) الجبرتي : حـ ٢٠٤/٤ •
(٢) الجبرتي : حـ ٢٠٧/٤ •

ثروات شخصية ضخمة . وهكذا منح محمد علي خلال العقدين الأخيرين من حكمه أفراد أسرته مساحات واسعة من الأرض سميت جفالك (أو شفالك في اللغة التركية ومعناها : مقاطعات أو ملك) وأعفاها الباشا من الضرائب ، وكانت تعطي بهذه الأطيان تقاسيط (جمع تقسيط : صك أو وثيقة) من مصلحة الروزنامة أو حجج تحرر بالمحاكم الشرعية .[1] أما عن إدارة تلك الشفالك فكان يجري - بعد الاستيلاء على القرى - حصر لكل رجالها ونسائها وأطفالها ومواشيها وأدواتها الزراعية ، ويعين الديوان ناظراً يكون في العادة ضابطاً سابقا في الجيش أو الأسطول أو الفرسان . وكان من سلطة النظار ومشايخ البلد تفتيش القرى والمدن بحثاً عن الفلاحين الذين هجروا أراضيهم ، وإجبارهم على العودة . وعلى العموم كانت أحوال الفلاحين وخاصة في جفالك محمد علي بالغة السوء .[2]

كما أنعم محمد علي على بعض القواد والموظفين والمقربين إليه بمساحات شاسعة من الأراضي البور (قدرها كلوت بك بحوالي ٢٠٠,٠٠٠ فدان)، وسميت « أباعد » أو « أبعاديات » (سميت بهذا الاسم لأنها كانت مستبعدة من المساحة التي كانت قد عملت في عام ١٨١٣ - ١٨١٤ للأرض الزراعية فقط) ، وقد منحهم ملكيتها التامة وأعفاهم من ضرائبها ليشجعهم على استصلاحها . ولذلك كان يحتم عليهم ألا يؤجروها لغيرهم ، وأن يقوموا على زراعتها بأنفسهم . على أن هذه الملكية الفردية كانت محدودة، وكانت أكثر الأرض « خراجية » أو « ديوانية » أي ملكا للحكومة ولا يملك الفلاحون الذين « يحوزونها » ويزرعونها سوى حق « منفعتها » . وكان محمد علي قد قسم الأراضي التي وزعت على الفلاحين في عام ١٨١٣ إلى ثلاثة أنواع على حسب خصوبتها أو سهولة ريها أو قربها من العمران،

---

(١) الرافعي : عصر محمد علي ، ح ٥٨٩/٤ .

(٢) Rivlin, op. cit., pp. 68-69.

ثم قدرت الضريبة عليها ولكنها عدلت عدة مرات . وتتج من زيادة الضرائب وافتقار الأراضي الزراعية إلى الأيدي العاملة بسبب نظام التجنيد أن تأخرت قرى كثيرة في أداء نصيبها في الضريبة . وفكر محمد علي في عدة وسائل للحصول على هذه الضرائب المتأخرة . وفي ٢٣ مارس عام ١٨٤٠ فكر محمد علي في نظام العُهْدَ (المفرد عهده وهي امتياز من الأرض تتنزل عنه الحكومة لفرد يتعهد بجباية ضرائب الأرض) ، فعهد إلى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية بأن يكون في عهدتهم جباية ضرائب قرى بأجمعها على أن يتعهدوا بدفعها من مالهم الخاص إذا لم يجبوها . وفي عام ١٨٤٤ ، بلغت مساحة أراضي العهد ١٫٢٠٥٫٥٥٩ فدانا ، يخص محمد علي منها ١٢٠٫٠٠٠ فدان ، ويخص إبراهيم باشا ٩٨٫٠٠٠ ، ويخص غيرهما من أفراد أسرة الوالي ٧٥٫٠٠٠ فدان ، وأعطيت أراض مساحتها ٩١٢٫٥٥٩ فدانا للضباط الأتراك وكبار الموظفين والمحاسيب .[1] وكان هذا النظام قريب الشبه بنظام الالتزام الذي ألغاه محمد علي قبل ذلك . ويتضح من ذلك أن التغييرات التي استحدثها محمد علي في حيازة الأراضي الزراعية لم تكن إصلاحات حقيقية ، لأنه استولى على الأرض من المجموعات المالكة السابقة وأعاد توزيعها على مؤيدي وأتباع النظام الجديد . ولقد ظهرت فئات عديدة من حائزي الأرض في نهاية عهد محمد علي مثل أفراد الأسرة الحاكمة ، والضباط الأتراك وكبار موظفي الدولة ، وعدد معين من الأجانب والفلاحين . وكان المتبع في ذلك الوقت هو إعطاء أفضل أراضي الدلتا وأصلحها لكبار حائزي الأرض ، أما الفلاحون فقد حصلوا على الأراضي التي لم تستفد من برنامج منشئات الري الذي نفذ في عهد محمد علي . وظلت الأراضي الممنوحة للفلاحين ملكا للدولة ، ولم يحصل الفلاح على أية حقوق خاصة بالملكية من قانون الأراضي الذي أصدره محمد علي

(١) Rivlin, op. cit., p. 65.

في عام ١٨٤٦ [١] ؛ لأنه لم يضمن إلا حماية الفلاحين من الإبعاد الدائم عن الأرض التي كانت في حالات كثيرة في حيازة أسرهم منذ أجيال • ونتيجة للسياسة التي اتبعها محمد علي بشأن نظام حيازة الأراضي الزراعية ظهرت طبقة أرستقراطية جديدة دخل معها المصريون في معركة فاصلة إبان الثورة العرابيـــة •

أما بالنسبة للتنظيمات الإدارية التي قام بهـا محمد علي في مصر . فكانت معقدة وغامضة في كثير من النواحي• فلقد استحوذ محمد علي على السلطة بعد الفوضى التي سادت في مصر عقب خروج الفرنسيين في عـام ١٨٠١ • وبعد أن تفرقت الصفوة الحاكمة القديمة من المماليك والعثمانيين، تم تغيير كل النظم الإدارية التي كانت سائدة قبل الاحتلال الفرنسي •وما يلفت النظـر بالنسبة لنظام محمد علي الإداري هو حـدوث تغيير في الاصطلاحات الإدارية ؛ فلقد اختفت أسماء الإدارات والألقاب القديـــة وحلت محلها أسماء ذات معنى جديد ، كما ظهرت كلمات جديدة اتخـذت مكانها في اللغة • ومع اختفاء الطبقة القديمة الحاكمة من بكوات المماليك، أصبح لقب «بك» ؛ كما كان الحـال في الفترة الأولى من تاريخ مصر في العهد العثماني ، مجرد لقب فخري ، وفقد قيمته بسبب كثرة منحه •ولقد ظلت ألقـاب ووظائف الكشاف والدفتردارين موجودة فترة من الوقت ولكنها أبطلت نتيجـة لإعادة تشكيل النظام المالي والإقليمي • ونشأت التطورات التي أدخلت في إدارة الأقاليم في ظهور لقبين جديدين هـــا : لقب مدير أي رئيس المديرية وكان مسئولا عن تنفيـذ أوامر الباشا في مديريته وبخاصة فيما يتعلق بجباية الضرائب والمتأخرات والمحافظة علـى الجسور والترع ، والاشراف على المصانع في المديرية ، وإصدار توجيهات

(١) Baer. A history of Landownership in modern Egypt, pp. 5-7

فيما يتعلق ببذر المحاصيل وريها . ولقب مأمور أي رئيس المركز ، وكان يضطلع بالمسئولية الكاملة عن كل الأعمال في القرى الواقعة تحت إشرافه. كذلك استخدمت كلمة أخرى جديدة هي كلمة « مديرية » وحلت محل إقليم أو كاشفية . كما أدى استيلاء مصر على بعض المناطق خارج حدودها إلى استخدام لقب جديد هو لقب حكمدار ، وأضفي هذا اللقب على حاكم سورية المدني في عام ١٨٣٢ ، وعلى الحاكم العام للسودان المصري في عام ١٨٣٥ . وكان حكمدار السودان يجمع في يده السلطة العسكرية والمدنية .

وفي عهد محمد علي ، أصبحت وظائف الحكومة أكثر تعقيداً واختلافاً عما كانت عليه في العهد السابق . فإن الإجراءات التي تمت بالنسبة للأراضي الزراعية حتمت ضرورة إحداث تغييرات في النظام المالي للحكومة، كما تطلب تكوين الجيش الجديد إقامة نظام للإدارة العسكرية لم تعهده مصر من قبل ، ومن ناحية أخرى ، تطلب بناء الأسطول وتطوير مدارس الحكومة وتنمية التجارة والصناعة تأسيس جهاز حكومي يقوم بالإشراف على كل هذه المسائل . ولذلك فكر محمد علي في بادىء الأمر في تكوين بعض المجالس أو الدواوين ، فألف مجلساً للحكومة يسمى « الديوان العالي » ومقره القلعة ، وكان يتداول مع أعضائه في الشئون المتعلقة بالحكومة ، ولقب رئيس هذا الديوان بلقب كتخدا بك أو كتخدا باشا (أي وكيل الباشا) . ثم كون في عام ١٨٢٤/١٨٢٥ مجلسا سماه «المجلس العالي » وكان يتألف من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الأزهر ، واثنين من التجار يختارهما كبير تجار العاصمة وغيرهم . (١)

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : جـ٣/٥٧٠ — ٥٧١ .

ومما تجدر ملاحظته ان هذه المجالس لم تكن على درجة كبـيرة من الرقي وحسن النظـام ، كما ان رؤساء الدواوين والمجالس لم يتمتعوا في حقيقه الامر بكل واجبات ومسئوليات الوزراء • على أن محمد علي سرعان ما وجد أن مناقشة المسائل في المجالس قبل عرضها عليه ادت إلى تاخـير البت في المسائل ومحاولة التملص من المسئولية ؛ فامر بإلغاء أكثر هـذه المجالس وتركيز العمل في الدواوين • ولهذا السبب ولتأزم وضعه المـالي، أصدر محمد علي اللائحة الإدارية المعروفة بالقانون الاساسي أو قـانون نامة في يونيو — يوليو ١٨٣٧ ؛ وأهم ما فيه بيان للدواوين واختصاص كل منها وفروعها ، أي أن الباشا أقدم على إعادة تنظيم الإداره الحكومية • وقد ظل هذا القانون أساس التنظيم الحكومي في مصر طوال عهد محمد علي • ولقد حصر هذا القانون السلطة في سبعه دواوين هي [1] :

١ — ديوان الخديو (وزارة الداخلية) : كان هذا الديوان يختص بالشرطة والشئون القضائية التي لا تدخل في اختصاص المحاكم الدينية أو التجارية ، كما يشرف على ١٩ إدارة منفصلة مسئولة عن مسائل كالأسواق، وتموين الباشا :الشخصي والعـام ، باستثناء الإمـدادات العسكريـة والمؤسسات الدينية ، وترعة المحمودية ، والبريد ودار سك النقود •

٢ — ديوان الإيرادات (وزارة المالية) : وقد انقسم إلى قسمين : أحدهما يختص بحسابات كل المديريات المصرية وجزيرة كريت والحجـاز والسودان ، وثانيهما يختص بإيراد مدينتي مصر والاسكندرية والجمارك والمقاطعات والزمامات •

٣ — ديوان الجهادية (وزارة الحرب) : كانت تختص بواجبـات

---

(١) انظر : احمد فتحي زغلول : المحاماة ، القاهرة ، ١٩٠٠ ، ص ٦ — ٢٤ ؛ خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ص ٤—٧٥ .

التجنيد وتدريب ونظام القوات وتموينها والإنفاق عليها . وإدارة الخدمة الطبية للجيش والمستشفيات العسكرية وصيانة أبنية الجيش وتحصيناته والإشراف على إمداد ورش الجيش ومخازنه .

٤ ـ ديوان البحر (وزارة البحرية) : كانت كل الشئون البحرية تقع تحت سلطة وزير البحرية ؛ ومن بينها الإشراف على قوات الأسطول وأفراده وحوض السفن . والمخازن . ومستشفيات البحرية وخدماتها الطبية. وخزانة الأسطول .

٥ ـ ديوان المدارس (وزارة التعليم والأشغال العمومية) : كان الديوان يتولى أمر المدارس الابتدائية والثانوية والفنية ؛ والمكتبات ومخازن الأدوات ، والمتاحف ، وقناطر الدلتا ؛ ومطبعة بولاق ، والجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) ، والهندسة ، ومزارع الاسطبلات في شبرا .

٦ ـ ديوان التجارة المصرية والأمور الإفرنكية (وزارة التجارة والشئون الخارجية) : كانت تتولى العلاقات الدبلوماسية وإدارة وحراسة مخازن الحكومة (الشون) وجباية الالتزامات ، والجمارك ومبيعات ومزادات منتجات الحكومة .

٧ ـ ديوان الفاوريقات (وزارة الصناعة) : كانت مختلف المصانع في القاهرة ـ كمصنع الطرابيش ـ وصناعات الأقاليم من اختصاص هذا الديوان .

وطلب محمد علي من رئيس كل ديوان (وهو بلقب مدير) أن يقدم للباشا تقريرا في كل أسبوع عن أحوال ديوانه وكشفا شهريا بحساباته إلى تفتيش الحسابات وميزانية سنوية عن الإيرادات والمنصرف .

وهكذا كانت الظروف التي جاء فيهما محمد علي إلى الحكم تحتم

عليه أن يضع نظاما إدارياً جديداً ، ولكن اختفاء الصفوة الحاكمة القديمة أدى إلى ظهور مشكلة وهي كيفية إيجاد الموظفين للجيش وللإدارة المدنية وللخدمات الثانوية . فانتقى محمد علي من بين أقاربه المحدودين والأشخاص المقربين إليه من يحتاج إليهم لشغل المناصب الرئيسية في الإدارة المدنية . ولذلك شغل الأتراك المناصب العليا ، ولعب أفراد أسرة الباشا وخاصة إبراهيم باشا وعباس حلمي الأول دوراً مهما في النواحي الإدارية . أما بالنسبة للفنيين المطلوبين للإشراف على كل التطور المدني والعسكري ، فقد استعان في بادىء الأمر بالأوروبيين وخاصة الفرنسيين والإيطاليين . ولكن الفساد استشرى في كل فروع الإدارة بسبب قصر نظر سياسة الباشا ، وقد قال الكولونيل دوهاميل Duhamel قنصل روسيا العام في مصر) بأن أسوأ كارثة حلت بحكومة محمد علي هي الحاجة الماسة إلى استخدام موظفين أتراك لشغل الوظائف العامة . فمعظم الذين وفدوا إلى مصر من الأتراك قد جاءوا إليها جرياً وراء المناصب والإثراء . ولما فشل محمد علي في القضاء على جذور الفساد المتفشي في إدارته ، قرر استبدال المصريين بالأتراك . وفي عام ١٨٣٣ ، بدأ يستبعد الأتراك الذين كانوا يشغلون وظائف صغيرة في الإدارة المدنية ، عندما اكتشف أن مفاسد خطيرة قد زحفت إلى الإدارة في خلال انشغاله بالحرب السورية الأولى وصرح في ذلك الوقت بقوله : « لن يستطيع أحد أن يشكو بعد الآن ، والفلاحون الآن على قدم المساواة مع الأتراك » . [1] وبتعيين المصريين تمكن محمد علي من تخفيض نفقات إدارته ، لكنه زاد في أعباء الفلاحين ، لأن الموظفين الجدد أسرعوا بدورهم في مضاعفة دخولهم على حساب الفلاحين . ثم استخدم الباشا مزيداً من المصريين في المراكز الثانوية ليحلوا محل العدد الكبير من الموظفين الأجانب وخصوصاً الفرنسيين

(1) Rivlin, op. cit., p. 109.

والإيطاليين الذين طردهم في عام ١٨٤١ ؛ بعد أن قرر الاقتصاد في النفقات . وبمضي الوقت تمخضت هذه السياسة عن نتائج كبيرة بالنسبة لمصر — إذ إنها أدت إلى قيام الطبقة البيروقراطية المصرية . وكان من أهم النتائج الفرعية لتلك السياسة أيضاً فرض اللغة العربية بالتدريج على الإدارة الحكومية . ولكن رغم ذلك لم يعتمد الجهاز الإداري على المصريين وحدهم بل ظل الأجانب يشغلون مناصب هامة ؛ وظل أكبر موظفي الحكومة يؤخذون من الطبقة التركية الحاكمة .

كما أدى احتياج محمد علي إلى موظفين مدربين إلى تأسيس أول نظام تعليمي مدني في دولة إسلامية . فقبل تولية محمد علي الحكم لم يكن بمصر نظام تعليمي بالمعنى الدقيق الذي يدل عليه هذا التعبير . فلم يكن سوى الأزهر وبعض المدارس الملحقة بالمساجد والكتاتيب بالمدن والقرى؛ ولم تكن تتمتع بنظام يصل ما بينها ويجعل منها وحدة تعليمية ، ولم تخضع لسلطان الحكومة ورقابتها . على أن الركود الذي ساد مصر في العهد العثماني قد أثر على الأزهر ، فاقتصرت الدراسة فيه على قراءة كتب الدين واللغة وشرحها ، أما الكتاتيب فانحصر نشاطها في تحفيظ القرآن وتعليم الكتابة والقراءة . أما محمد علي فقد اهتم بتطوير نظام التعليم وتكوين طبقة من المتعلمين لمواجهة احتياجات جيشه ونظامه الإداري الجديد .(١) ويبدو أن محمد علي قد خشي إثارة الشعور الديني بين جموع الناس إذا هو حوّل الأزهر عن رسالته التي عكف على أدائها إلى العمل لمواجهة متطلبات دولته الجديدة . فأنشأ عدداً من المدارس ، كانت أولاها مدرسة الهندسة التي أسسها في القلعة عام ١٨١٦ لتعليم الطلبة مساحات الأراضي

---

(١) Safran, Egypt in search of political community, pp. 30-31.

وقياساتها بالأقصاب . ويدل هذا العمل على مبلغ ارتباط هذه المدرسة بسياسة محمد علي الخاصة بإعادة تنظيم الأراضي الزراعية . وعام ١٨٢٧ أسس محمد علي - بناء على اقتراح كلوت بك (Clot Bey) أحد مستشاريه الفرنسيين في مجال الطب - مدرسة الطب لتخريج الأطباء المصريين للجيش . كما لعب التراجمة دوراً مهماً في نظام التعليم ، بنقل المحاضرات التي كانت تلقى باللغة الفرنسية إلى العربية وتعريب الكتب الإفرنجية في مجال العلوم والآداب . ويرجع الفضل في إنشاء مدرسة الألسن (أو اللغات) إلى الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) . مؤسس نهضة مصر الثقافية في القرن التاسع عشر ، فبعد عودته من فرنسا اقترح على محمد علي إنشاء هـذه المدرسة ، وتم تنفيذ هـذا الاقتراح في عام ١٨٣٦ ، وعرفت المدرسة في بادىء الأمر باسم مدرسة الترجمة . وفي العام التالي عهد محمد علي بنظارتها إلى رفاعة الطهطاوي . وفي مدرسة الألسن درست آداب اللغة العربية واللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية والتركية والفارسية ثم الإيطالية والإنجليزية ، وعلوم التاريخ والجغرافيا ،والشريعة الإسلامية ، والشرائع الأجنبية .[1] وهكذا يتضح أن المهمة الثقافية لهذه المدرسة كانت أعم وأشمل مما يدل عليه الاسم الذي اختير لهذه المدرسة، لأنها كانت أكبر مدرسة لنشر الثقافة في مصر . وفي عام ١٨٤١ عهد إلى رفاعة أيضا الإشراف على قلم الترجمة الذي ألحق بالمدرسة ، وقد قام هو نفسه بتعريب الكثير من الكتب . وكان من المحتمل ألا يكون لحركة الترجمة الواسعة التي ظهرت في هذه الفترة أي تأثير أو فائدة لو لم يقم محمد علي بإنشاء مطبعة بولاق في عام ١٨٢٢ ، لأنها كانت الوسيلة العملية لنشر العلوم والمعارف المختلفة ، واختار لتصحيح مطبوعاتها طائفة من علماء

---

(1) Dunne, op. cit., pp. 150, 226-227.

الأزهر . ولقد طبعت في مطبعة بولاق أيضاً الوقائع المصرية ، وهي الجريدة الرسمية للحكومة وأول جريدة عربية صدرت في مصر ، وقد ظهر أول عدد منها في ٣ ديسمبر عام ١٨٢٨ . وهكذا ساعدت مطبعة بولاق على تطور النهضة العلمية في مصر .

ومن ناحية أخرى اهتم محمد علي بإرسال البعثات العلمية إلى الخارج لإعداد خبراء وصناع مدربين في كل النواحي المختلفة . وكانت البعثات هي الوسيلة الوحيدة لكي ينقل إلى مصر خبرة علماء أوروبا ومهندسيها. وبدأ محمد علي إرسال بعثات علمية إلى أوروبا في عام ١٨١٣ ، إذ أوفد إلى إيطاليا عدداً من الطلبة لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن وتعلم الهندسة وغير ذلك من الفنون . ولكن أول بعثة علمية كبيرة منظمة أرسلت إلى أوروبا كانت في عام ١٨٢٦ ، وتلاها فيما بين عامي ١٨٢٦ و ١٨٤٧ تسع بعثات ، وتكونت من ٢١٩ طالبا ، ذهب معظمهم إلى فرنسا ، واتجه الباقون إلى انجلترا والنمسا . [1] ولقد بلغت قيمة ما أنفقه على هذه البعثات حوالي ٢٧٣٫٣٦٠ جنيها وأرسلت هذه البعثات لكي يتخصص الطلبة في الهندسة والرياضيات والطبيعيات ومختلف الصناعات والنظم الحربية والعلوم السياسية والطب والحقوق .

وبمقتضى التنظيم الإداري الذي أحدثه محمد علي في البلاد عام ١٨٣٧ ، قام بإنشاء إدارة خاصة للمدارس سميت باسم ديوان المدارس ، وهي أول وزارة للتربية والتعليم في مصر الحديثة . وقد ساعد على تنظيم هذه الإدارة تخرج أعضاء البعثات وعودتهم إلى مصر ، فرأى محمد علي أن يستفيد من خبراتهم ومواهبهم في تنظيم نهضة التعليم . وتحت إشراف ديوان المدارس ، اتسع نطاق التعليم وتأسست المدارس التجهيزية في

(1) Dunne; op. cit., pp. 157-180.

القاهرة والاسكندرية والأقاليم ، وكانت هذه المدارس تقبل الطلبه من المدارس الابتدائية التي أنشأها ديوان المدارس . وكان الهدف من إنشاء المدارس التجهيزية هو امداد المدارس العليا المتخصصة ، مثل مدرسة المحاسبة ومدرسة العمليات ومدرسة القانون والإدارة وغيرها ، بالطلبة اللازمين . [1] وكان التعليم في مختلف هذه المدارس مجانا . وكفلت الحكومة للتلاميذ حاجتهم من مسكن وغذاء وملبس ، وأجرت على كثير منهم الأرزاق والمرتبات . ولكن الكثير من هذه المدارس لم يستمر طويلا ، بسبب الصعوبات الكبيرة التي كانت تتعلق بالحصول على الموظفين اللازمين ، ولم يكن الأهالي راضين عن إدخال أبنائهم في هذه المدارس لاعتبارها نوعا من أنواع التجنيد . ولقد كانت سياسة محمد علي التعليمية تقوم في الواقع على انتزاع الطلبة من الأوساط التي نشئوا فيها واحتجازهم في المدارس واخضاعهم لنظام معين كان يصطبغ بالصبغة العسكرية ؛ وسار في هذا الاتجاه طبقا للخطوط التي سار عليها نابليون بونابرت في فرنسا ، إذ كان الطلبة يرتدون السترة العسكرية ويخضعون لنظام عسكري . كما تأثر نظام محمد علي التعليمي بالتسوية الدولية التي تمت بشأن مصر في عام ١٨٤٠/١٨٤١ ، والتي وضعت حدا لأطماعه ، فانكمش في داخل مصر وتقلصت حدود إمبراطوريته الواسعة ما عدا السودان . وقام محمد علي — بعد كل هذه التطورات التي طرأت على الموقف السياسي — بتسريح عدد كبير من الجنود والضباط . ولما كان النظام التعليمي مرتبطاً — في مجموعه — بالأغراض العسكرية ، فقد رأى محمد علي أنه من الضروري إعادة النظر في هذا النظام لمراعاة الأحوال الجديدة وأهمها الرغبة في الاقتصاد . ولذلك ألغى محمد علي في عام ١٨٤١ أكثر المدارس الابتدائية وأنقص عدد طلبة المدارس الحربية والمدارس الخصوصية الأخرى ؛ وأنقص مرتبات الطلبة ، ونظم قلم الترجمة وديوان المدارس على نحو جديد .

(1) Dunne, op. cit., p. 218.

٣ — أثر حكم محمد علي في المجتمع المصري

بعد أن استعرضنا سياسة محمد علي الخارجية والداخلية ينبغي على الباحث أن يقوم بتقييم وتحليل الأعمال التي قام بها ، ويناقش إلى أي حد تنطبق عليه عبارة « مؤسس مصر الحديثة » The Founder of Modern Egypt التي استخدمها كثير من المؤرخين الأجانب والمصريين عند دراسة تاريخ مصر الحديث .

في أول الأمر ، بدا محمد علي ، ذلك الضابط الألباني المغمور ، أداة طيعة لتحقيق الأهداف الكبرى التي كان يسعى إليها السلطان العثماني ، فخلص مصر من المماليك ، تلك الطائفة العسكرية المتردة التي طال تجاهلها لالتزاماتها نحو الحكومة المركزية في الآستانة ، وساعد في إخضاع الوهابيين في شبه الجزيرة العربية بعد أن تحدوا سلطة السلطان باعتباره حامياً للحرمين . وفي النهاية ، لعب محمد علي دوراً له أهميته نحو السلطان خلال حرب الاستقلال اليونانية . ولقد أدرك محمد علي في ذلك الوقت أن الجيش العثماني أصبح عاجزاً أمام جيوش أوروبا الحديثة التي استفادت من التقدم الفني الذي أحرزه الغرب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وأن قدرة الإمبراطورية العثمانية على تحدي الغرب تتوقف على قابلية الإمبراطورية لاستيعاب الأفكار الجديدة وعلى السرعة التي يتم بها

طبع الجيش العثماني بالطابع العصري • ولذلك أقبل محمد علي على الإصلاح : وكان في الواقع أول موظف عثماني يدخل " النظام الجديد " في ولايته بقدر معين من النجاح • ولقد كان من الممكن أن يقوم محمد علي – إذا كان ضابطا عثمانيا وطنيا – بانقاذ الإمبراطورية العثمانية وبمساعدتها على استعادة مركزها السابق كقوة عظيمة • ولكن باشا مصر انصرف كلية إلى تحقيق أطماعه ، وبدلا من أن ينقذ الإمبراطورية جعل محمد علي ضعفها وانهيارها أمراً مؤكدا • وربما كان القضاء على الإمبراطورية لا محالة من وقوعه : فالعوامل التي ساعدت على الانهيار قد امتدت جذورها بالفعل بصلابة بحيث لم يكن من الممكن تغيير الاتجاه • وربما كان محمد علي داعيا من دعاة الوطنية يسيل إلى وضع حد للإمبراطورية العثمانية التي كانت تعلو على الشعور القومي والتي كان قد عفا عليها الزمن • ولكنه إذا كان داعيا من هذا النوع ، فلا شك أن تحوله إلى المثل الوطنية كان عن غير وعي بالتأكيد ، لأن محمد علي لم يكن وطنيا بالمعنى الحديث ، وقبل كل شيء لم يكن وطنيا مصريا • فلقد اعتبر محمد علي نفسه تركيا ، وأعتقد بأن مصر ليست إلا ملكا خاصا يتصرف فيه ويستغله لصالحه ولصالح أسرته • فصراعه من أجل الاستقلال ، لم يكن صراعا من أجل استقلال مصر ، بل كان من أجل ضمان ملك وراثي لأبنائه من بعده• ولقد نجح في تحقيق أهدافه ، وفتح آفاقا جديدة لمصر ولكن بغير قصد حقيقي منه •

ولقد تطلبت التطورات المختلفة التي مر بها حكم محمد علي الكثير من الأموال والجنود ، ولذلك وضع الأساس الفعلي لتكوين سياسة مالية وعسكرية تحقق له هذين الأمرين • وتركزت سياسة محمد علي المالية في مسألة زيادة موارده المالية لمجابهة مطالب جيشه التي لا تنتهي • ولكي يصل إلى ذلك ، أحدث محمد علي انقلابا في ملكية الأراضي الزراعية في مصر ،

ووحد الضرائب وعدل طريقة جمعها . ونظم الإدارة المدنية لكي تنفذ أوامره تنفيذا تاما • وبالاضافة إلى ذلك أدخل بعض المحصولات الجديدة مثل القطن طويل التيلة ، وعمم الأساليب الزراعية الصحيحة ، كما وسع زراعة بعض الحاصلات وبخاصة الصيفية منها ، كما اهتم بنظام الري وعمل على تحسينه ؛ واهتم محمد علي أيضا بتصنيع مصر في عام ١٨١٧ لإنتاج الأسلحة والعتاد لجيشه وأسطوله الجديدين وتجهيز الحاصلات الزراعية للاستهلاك أو التصدير ، كما أراد أن يعتمد عليها باعتبارها مصدرا من مصادر إيرادات الحكومة • ولقد أدت سياسة محمد علي في النهاية إلى حدوث نتائج إيجابية وأخرى سلبية • ففي المجال الأول ، ساعدت هذه السياسة على دخول كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية المزدهرة ، وفتح بذلك آفاقا جديدة للتجارب المصرية• كما جذب إلى مصر عددا من التجار الأوروبيين نقلوا معهم كثيرا من المهارات الفنية الغربية والعملاء الغربيين ، ولقد غيرت هذه التطورات الشكل العام لتجارة مصر كلية ، فارتبطت ارتباطا وثيقا بأوروبا • وبإدخال مصر في فلك التجارة الأوروبية ، لم يكن هناك مفر أمام محمد علي من اتصال مصر بالحضارة الغربية • ولقد استطاع محمد علي أن يؤسس فعلا الدولة الحديثة في مصر ، وكان ذلك يرجع دون شك إلى فتح مصر للمؤثرات الغربية وإنعاش التجارة ، وتشجيع نمو المدن ، وإيجاد طبقة بيروقراطية مصرية وإنشاء جيش مصري ، وتأكيد نظام الوراثة في أسرته• وهذه في الواقع بعض الإنجازات المهمة التي كان لها أهمية كبيرة في تطور مصر الحديثة •

أما بالنسبة للنتائج السلبية ، فلقد فتح محمد علي الطريق أمام التغلغل الاستعماري الغربي • فاهتمام محمد علي بالأسواق الغربية وفتح الآفاق الجديدة للتجارة قد زاد من اعتماد مصر على الأسواق الأوروبية وجعلها

سريعة التأثر بتقلبات الاقتصاد الأوروبي . كما أن تدفق التجار الأوروبيين جعل مصر عرضة للتدخل الأوروبي في شئونها الداخلية ؛ فزعمت الحكومات الأوروبية أن لها الحق في حماية تجارها ومصالحها التجارية بمقتضى معاهدات الامتيازات الأجنبية (Teaties of Capitulations) .
وبالإضافة إلى ذلك فإن قضاء محمد علي على استقلال طبقة رجال الدين شل حركة الطبقة الوحيدة القادرة على كبح جماح الطبقة الحاكمة وتطرفها . ولقد تفنن محمد علي في إيجاد الوسائل المختلفة للإطاحة « بالزعامة الشعبية » ، فأشاع الفرقة بين العلماء وضرب بعضهم ببعض . وعمل على إفسادهم . ولم يجد صعوبة بالغة في التخلص من تلك الزعامة لا سيما بعد التدهور الذي أصابها والذي صوره الجبرتي تصويراً دقيقاً عندما تحدث عن التنافر والتحاسد الذي ساد بين العلماء على الرياسة « والتكالب على سفاسف الأمور ... وفراغ الأعين ، والتطلع للأكل في ولائم الأغنياء والفقراء والمعاتبة عليها إن لم يدعو إليها ... »[1] وبإبعاد السيد عمر مكرم – الذي أراد أن يجعل للشعب حقا في مناقشة حدود سلطة الباشا في فرض الأموال وصرفها – لم يعد محمد علي يخشى أي تهديد من جانب العلماء ، وصار السيد المطلق في مصر . وتقلص نفوذ طبقة العلماء تماما واختفى دورها السياسي تقريبا من الحياة العامة ؛ ودالت دولتهم كما يقول الجبرتي بسبب « الحظوظ النفسانية والحسد ، مع أن السيد عمر كان ظلا ظليلا عليهم وعلى أهل البلد ، يدافع ويرافع عنهم وعن غيرهم . ولم تقم لهم بعده خروجه من مصر راية ، ولم يزالوا بعده في انحطاط وانخفاض » .[2] وعلى هذا النحو قضى محمد علي على قوة البورجوازية المصرية الناشئة التي كان في استطاعتها التصدي للاستعمار الأوروبي الذي

(1) الجبرتي : حـ ٤/٦٩ .

(2) الجبرتي : حـ ٤/١٠١ .

غزا مصر في القرن التاسع عشر . كما قضى كذلك علـى النظم التي ظلت قرونا تحمي الشعب من الطغيان الذي لا يحـده شيء دون أن يعمل على تكوين قيادة جديدة ونظم جديدة يقوم عليها مجتمع سليم في مصر . وسلب المصريين شيئا ثمينا جدا هو القدرة على التجمع تحت هذه الزعامة الشعبية لمقاومة مظالم الحاكمين ، وانصرف العلماء إلى « مشاركة الجهال في المآتم والمسارعة إلى الولائم في الأفراح والمآتم ؛ يتكالبون على الأسمطة كالبهائم ، فتراهم في كل دعوة ذاهبين وعلى الخوانات راكعين ، وللكباب وللمحمرات خاطفين ، ولما وجب عليهم من النصح تاركين » . ولقد أضرت سياسة محمد علي نحو طبقة رجال الدين وحرمانها من موارد الأوقاف بالتعليم المصري ؛ فبرغم ضيق نظـام التعليم التقليدي كان يوفـر للأطفال المصريين بعض التدريب الذهني . ولم تستطع مدارس محمد علي الحكومية والبعثات التي أرسلها إلى الخـارج أن تحل محل نظام المدارس الأوليـة التي لم يحسب لها محمد علي أي حساب في نظامه التعليمي الجديد . وفي الحقيقة ألغى محمد علي كل مدارسه الحكومية تقريبا بعد عام ١٨٤١ ، كما أشرنا إلى ذلك سابقا . ولكن مما لا جدال فيه أن سياسة محمد علي التعليمية قد أدت إلى ظهور طبقة جديـدة من المثقفين بالثقافة الغربيـة ولا سيما الفرنسية من أمثال رفاعة رافع الطهطاوي .

ولقـد قضى محمد علي كذلك على طبقـة التجار وطبقة الحرفيين المصريين ؛ ومنع بذلك تطور البورجوازية المصرية (أو الطبقة المصريـة المتوسطة) ونمو الصناعة المصرية . ولو لم يتبع محمد علي نظام الرأسمالية الصناعية لأمكن لطبقة الحرفيين المصرية أن تتحول في ظروف طبيعية إلى بورجوازية تجارية وصناعية كما حدث في أوروبا ؛ ولكن محمد علي حول إلى طبقة من الأجراء فقدت حريتها في شراء المواد الأولية وتسويق منتجاتها كما أن استخدام طبقة الحرفيين لم يكن يتم على أساس التعاقد الحر .

دفع نوع من « الأجور » لهم ، بل اتبعت في إحضارهم واستخدامهم نفس الوسائل المتبعة في التجنيد للخدمة العسكرية حتى ليمكننا القول بأن الاستخدام في مصانع الباشا كان نوعا من التجنيد الصناعي . ومن ناحية أخرى لم تكن الأجور المقررة تدفع بانتظام ، إذ درجت الحكومة على تأخيرها أو حجز جانب منها لضمان استمرار أفراد تلك الطبقة في العمل وتضييق فرص هربهم . [1] وكثيراً ما كانوا يتلقون أجورهم عيناً بدلا من الحصول عليها نقداً . وفضلا عن ذلك ، فإن هدف محمد علي من الصناعة التي أقامها في البلاد كان إمداد جيشه وأسطوله بما يحتاجان إليه لتنفيذ سياسته ، فلما انهارت آماله في عام ١٨٤١ فشلت الصناعات التي أقامها . وأدت أسباب أخرى إلى فشل سياسة محمد علي الصناعية نذكر منها :

١ ــ لم يكن المديرون (أو النظار) مدربين بما يكفي لإدارة المصانع الحديثة .

٢ ــ استيراد الآلات إلى مصر دون مراعاة لأحوال البلاد الجوية . فكان التراب يدخل في العجلات وغيرها من الأجزاء الدقيقة في الآلات مما جعل « العمال » يخصصون جزءاً كبيراً من وقتهم لتنظيف الآلات . وإلى جانب ذلك أهمل كثير من الآلات التي استوردت بتكاليف باهظة فور وصولها لأنه لم يكن هناك من يستطيع تجميعها .

٣ ــ الافتقار إلى القوى المحركة عاق تقدم الصناعة ، وقد حاول محمد علي التغلب على ذلك باستخدام الثيران ، لكن خطاها وحركتها غير المنتظمة كانت تهز الآلات وتسبب توقفها . وعندما أدخلت بعض الآلات البخارية جعل نقص الوقود تكلفة تشغيلها عالية .

---

(1) Rivlin, op. cit., pp. 197-198.

وهكذا لم تجد الرأسمالية الأجنبية وهي تتسلل إلى مصر قوة في مواجهتها من البورجوازية المصرية أو طبقة الحرفيين ، بل وجدت السوق المصرية خالية تماما لها • وإلى جانب ذلك أوجد محمد علي طبقة جديدة من ملاك الأراضي الزراعية تتكون من أفراد أسرته ورجال حاشيته والمقربين إليه ، بعد أن حصره التدخل العسكري الأوروبي خلال الأزمة المصرية في داخل حدود مصر . وأجبرته الدبلوماسية الأوروبية على إلغاء نظامه الاحتكاري • وبهذه الطريقة أنشأ محمد علي نظام الملكيات الكبيرة في الأراضي الزراعية (طبقاً لقرار فبراير عام ١٨٤٢ الذي أصبحت بمقتضاه الأراضي الزراعية الواسعة التي منحها لأفراد أسرته ملكا مطلقاً لهم)فحال دون ظهور طبقة مسئولة ومستقلة من صغار الزراع •ولقد ارتفع الدخل القومي في عهد محمد علي ، ولكن الباشا فشل في إصلاح أحوال الفلاح الذي أثقل كاهله بالأعباء الثقيلة والضرائب الفادحة ونظام السخرة (Corvée) • وفي حين وضع محمد علي أسس الدولة الحديثة في مصر وضع أيضاً أساس كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها مصر بعد انتهاء فترة حكمه وما زالت تصارعها •

وهكذا كان من الممكن أن تتطور القوة البورجوازية المصرية لتحتل مكانها السياسي والاقتصادي لتواجه التغلغل الأوروبي الاستعماري في القرن التاسع عشر لو شاء محمد علي ومن معه من أتراك وألبانيين وشراكسة• لكن محمد علي لم يضع حداً لأطماعه الشخصية ، فلم يقم بإصلاح أحوال المصريين الذين وقفوا بجانبه في عام ١٨٠٥ ، وطالبوا به والياً على مصر ، كما أنه لم يقم بوضع نظم ثابتة محل النظم التي قضى عليها بقسوة بالغة• ولقد حقق محمد علي هدفه بإقامة حكم وراثي في أسرته ولكنه فتح الباب للتدخل الأجنبي قبل أن تطور مصر نظمها التي كان من الممكن أن تساعد المصريين على مواجهة تحدي عصر جديد ، والدفاع عن استقلالهم

أمام هجمات الدول الأوروبية المتربصة . إن محمد علي قد أحدث تغييرات جذرية في المجتمع المصري وفي الحيـاة السياسية والثقافية ، ولكن هـذه التغييرات كانت كلها نتيجة أطماعه الواسعة . وأخيراً فإن أوضح وأعمـق تفسير لحكم محمد علي في مصر قد عبر عنه ميثاقنا الوطني بقوله :

« وإذا كان هنا شبه إجماع على أن محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر ... فإن المأساة في هذا العهد هي أن محمد علي لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له حكم مصر إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه ... ولقد سـاق مصر وراءه إلى مغامرات عقيمـة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب » . (١)

(١) الميثاق الوطني : ص ٢٣ .

الفصل الرابع

علاقات مصر بالدولة العثمانية والغرب

(١٨٤٨ - ١٨٧٩)

١ ـ مصر في مفترق الطرق .

٢ ـ عباس الأول (١٨٤٨ ـ ١٨٥٤) ومشكلة إنشاء السكة الحديدية.

٣ ـ عهد الخديوية المصرية (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) .

١ ـ مصر في مفترق الطرق

عانت مصر خلال الفترة التي تلت وفاة محمد علي من حدوث تغييرات بالغة الأهمية . فقد أخفق محمد علي في المحافظة على إمبراطوريته إذ فقد معظمها ما عدا الولايات السودانية وهي بعيدة عن مصر ولم تكن لها أهمية سياسية . ومع ذلك ترك لخلفائه عرشاً وراثياً ، وحكومة قوية ، وجيشاً حقيقياً ، وبلداً من أغنى بلاد الشرق الأوسط . وكان نفوذ السلطان العثماني داخل مصر نفوذاً اسمياً ، وإذا كانت الدول الأوروبية قد أثرت على سياسة محمد علي فإنها لم تتحكم فيها تحكما تاماً . ولقد حصل محمد علي على استقلال حقيقي بقدراته الخارقة وبتدخل الدول الأوروبية في النزاع بينه وبين السلطان . وأظهر خلفاء محمد علي اهتماماً كبيراً بمسائل مهمة استمدت أصولها منذ حكم محمد علي وهي : العلاقات مع السلطان، والعلاقات مع الدول الأوروبية ، والإصلاح الداخلي ،وتكوين إمبراطورية افريقية . ولكن التوازن الحساس بين مصالح الأطراف المعنية الذي استمر طيلة حياة محمد علي قد اهتز بشكل لا يمكن إصلاحه أو تفاديه في السنوات التالية . ولقد مهد محمد علي للتسلل الأجنبي إلى مصر ، وفي نفس الوقت ازداد اهتمام الدول الأوروبية بها لأهميتها البالغة باعتبارها طريقاً رئيسياً للمواصلات العالمية قبل وبعد إنشاء السكك الحديدية المصرية في عام ١٨٥٨ وفتح قناة السويس للملاحة البحرية في عام ١٨٦٩ . ومن ناحية أخرى وضعت التسوية التي أقرتها الدول الأوروبية في ١٨٤٠/١٨٤١ مصر تحت إشراف الدول وبذلك فتحت الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي.

وبلغ هذا التدخل الأجنبي في شئون مصر أقصاه في عصر الخديو إسماعيل فقد وصلت الخديوية المصرية في عهده إلى الحضيض عندما طلبت انجلترا وفرنسا من الباب العالي عزله وتعيين ابنه محمد توفيق في عام ١٨٧٩ . ثم انتهى الأمر بالاحتلال البريطاني لمصر في عام ١٨٨٢ .

وأبرز ما يميز تاريخ مصر في الفترة التالية هو المحاولات التي بذلتها الحكومة العثمانية لإرجاع مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية باشوية عادية كسائر باشويات الإمبراطورية . فلقد منحت الحكومة العثمانية محمد علي وأسرته حكم مصر على غير رغبة منها بسبب ضغط الدول الأوروبية عدة امتيازات هامة . ولكنها لم تفقد الأمل في فرض سيطرتها التامة على مصر إذا سنحت الفرصة لذلك . ومرت بمصر منذ عام ١٨٤٨ ظروف ومسائل أمدت الحكومة العثمانية بكثير من الفرص لتحقيق هذا الأمل ؛ ولكن الدول الأوروبية التي اشتركت في وضع تسوية ١٨٤٠/١٨٤١ حافظت على هذه التسوية وأبقت على الامتيازات التي تضمنتها الفرمانات.

ولقد تحسنت العلاقات المصرية - التركية بعد انتهاء الأزمة المصرية في عام ١٨٤١ ، وقام محمد علي في صيف ١٨٤٦ بزيارة السلطان في استانبول وقابل السلطانة الوالدة ثم زار قبر منافسه السلطان محمود الثاني . ولقد أنعم عليه السلطان بالكثير من النياشين والرتب من بينها رتبة الصدر الأعظم ، وبعد عودته إلى مصر تخلى عن زيه التقليدي الذي اعتاد أن يلبسه ، من ذلك أنه خلع العمامة ووضع على رأسه الطربوش[1]. ولكن كل هذه المظاهر لم تغير من أطماع الباب العالي ؛ وظل الأمر كذلك

---

(١) انظر : صبحي وحيدة : في أصول المسألة المصرية ، ص ١٥٦ ؛
F. O. Stoddart to Palmerston, 8 Aug. 1846.

حتى واتته الفرصة عندما تولى عباس حلمي الأول باشوية مصر . أما عن الأسباب التي هددت العلاقة المصرية العثمانية فستشير إليها بالتفصيل فيما بعد ، ولكن المسألة الجوهرية هي أن الباب العالي انتظر حتى يأتي إلى حكم مصر والٍ لا يتمتع بقدرة وكفاية محمد علي . على أن هذه المحاولات من جانب الحكومة العثمانية قد أتاحت للدول الأوروبية فرصة التدخل في شئون مصر للمحافظة على التسوية وتحقيق مصالحها الحيوية في البلاد.

وقد وضحنا من قبل علاقة محمد علي بالدول الأوروبية ومبلغ حرصه على ألا يصطدم بالسياسة الأوروبية أو بقوة حربية أوروبية . وكان محمد علي يقدر الصداقة البريطانية ويحسب حسابا لقوة بريطانيا في البحر المتوسط والهند ولنفوذها في البحر الأحمر والخليج العربي . ولقد أظهر محمد علي رغبته في أن ينال صداقة بريطانيا . كما أبدى في عام ١٨٣٠ استعداده للعمل مع الإنجليز لوقف النفوذ الروسي في الشرق ، وأخبرهم بمفاوضاته مع الفرنسيين فيما طلبوه من اشتراكه معهم في الاستيلاء على مدينة الجزائر في عام ١٨٣٠ . ولكن لورد بامستون ـ المشرف على السياسة البريطانية ـ كان يشك في نوايا محمد علي ويرى في اتجاهاته وسياسته تعارضا مع المبدأ الذي قننه بامستون وهو سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، وكان يشعر دائما بأن الدولة العثمانية ، هي خير من يشرف على طرق المواصلات إلى الهند .(١)

كما أن بريطانيا لم تنظر بعين الارتياح إلى تزايد التقارب بين فرنسا ومحمد علي ، ونفوذ قناصل فرنسا الملحوظ لاسيما المسيو دروفتي (Drovetti) الذي ظل في مصر منذ سقوط نابليون الأول ، فكان يحضر مجالس الباشا ودفعه إلى أن يستعين بالفرنسيين للاشراف على مشروعات

---

(١) H. Bulwer, The life of... Viscount Palmerston, II/293.

الباشا في المجالات المختلفة [1] .

وظلت فرنسا تؤيد محمد علي في النزاع بينه وبين السلطان ولكنها تراجعت في النهاية . وتبين لمحمد علي عدم استعدادها للحرب وأشارت عليه بفتح باب المساومة في مطالبه مع الباب العالي . وقد يقال إن تجارب محمد علي الطويلة قد أقنعته بألا جدوى من الاعتماد على فرنسا أو أي دولة أوروبية أخرى ، ولكن يبدو أن خيانة فرنسا له وتخليها عنه لم يغير من موقفه بالنسبة لها ، فلم يحاول الانتقام منها باللجوء مثلا إلى دولة أخرى كبريطانيا . ولكن عباس حلمي الأول هو الذي تذكر هذا الموقف لفرنسا وثأر منها وأذلها وأضاع مالها من نفوذ في مصر . أما بالنسبة لفرنسا . فإنها لم تتخل عن مصالحها الخاصة في مصر ، التي ظلت أحد مراكز النشاط الفرنسي على طول الساحل الشمالي لافريقيا . فلم تتغير سياسة فرنسا التقليدية الخاصة بوضع العراقيل أمام استخدام بريطانيا للطريق البري (Overland Route) ومحاولة القضاء على مصالح بريطانيا السياسية والتجارية . وبعد تسوية عام ١٨٤١ عينت فرنسا الكونت شابو (Conte de Chabot) قنصلا عاما لها في مصر وكلفته بأن يخفف من حدة غضب محمد علي ، وأن ينصحه باتباع السياسة التي تمكنه من استعادة وضعه السابق . وفي أغسطس عام ١٨٤٥ قام الدوق دي مونبنسييه (Doc de Montpensier) ابن لويس فيليب ملك فرنسا ، بزيارة مصر ضمن جولته التي قام بها في دول البحر المتوسط مثل تونس وطرابلس واليونان ، وقد رمى من وراء هذه الزيارة إلى تقوية النفوذ الفرنسي في حوض البحر المتوسط [2] .

(١) Report on Egypt, Stoddart to Palmerston, 9 Feb. 1847, in F. O. 78/710.

(٢) Stoddart to Palmerston, 9 Feb. 1847 in F. O. 78/710; Sabry, l'Empire Egyptienne, pp. 542-579.

وعلى أية حال : عرف محمد علي مدى أهميــة مصر بالنسبة للدول الأوروبية وتعامل معهم بحذر تام ولكنه لم يمكّن أي دولة من أن تستأثر بمصر وتسيطر عليها . ويرجع التنافس الإنجليزي الفرنسي على مصر إلى أهمية مصر باعتبارها طريقاً ممتازاً للمواصلات العالمية ؛ ولقد تمثل هــذا التنافس في الصراع بشأن مشروعي السكة الحديدية وقناة السويس.فلقد شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر ازدياد أهمية مصر للمواصلات بين أوروبا والشرق وخاصة بين بريطانيا والهند . ولم تصبح أهمية مصــر مسألة ذات طابع سياسي هام - كما وضحنا قبل ذلك - إلا بعد الاحتلال الفرنسي لمصر . ففي ذلك الوقت تمت دراسة أولية لبرزخ السويس واقترح إنشاء قناة بين البحر الأحمر والنيل ، ولكن الفرنسيين لم يكن لديهم الوقت الكافي أو الفرصة المناسبة لتنفيذ هذا المشروع لأنهم شغلوا بالدفاع عــن مركزهم في مصر أمام المصريين والعثمانيين والإنجليز . ولم يتطور اهتمام بريطانيا بطريق المواصلات عبر مصر بشكل فعلي حتى عصر محمــد علي الذي لم يغفل أهمية الطريق البري وعمل على إحيائه منذ تولي حكم مصر . وكان الرائد الأول الذي اهتم بالطريق البري عبر مصر هو توماس فلتشر واجهــورن[1] (١٨٠٠ - ١٨٥٠) Thomas Fletcher Waghorn الذي سافر في عام ١٨٢٩ من لندن إلى بومباي واستغرقت الرحلة أربعين يوما ونصف يوم وهو رقم قياسي في ذلك الوقت . وفي عام ١٨٣٧ بدأت الرحلات التجارية المنظمة بين بريطانيا والاسكندرية وبين السويس وبومباي ، وأخذت المراسلات البريطانية إلى الهند تعبر هذا الطريق ، وتولى توماس واجهورن نقل المراسلات المارة بالطريق البري عبر مصر فترة من الوقت

---

(١) H. Addison, Thomas Waghorn and the Overland Route, Royal Central Asian Journal, vol. XLV, April 1958, pt. II, 179-185.

ثم تحول الإشراف على هذه المسألة إلى شركة أسسها محمد علي للقيام بهذه المهمة . ولقد نقص الوقت الذي تستغرقه الرحلة من لندن إلى بومباي إلى واحد وثلاثين يوما مقابل ثلاثة أشهر كانت الرحلة تستغرقها للدوران حول طريق رأس الرجاء الصالح . وبدأ التفكير في نفس الوقت في استخدام طرق أخرى للمواصلات عبر شمالي سورية إلى الفرات. ولكن أثبتت التجارب والدراسات التي قام بها البريطانيون باشراف Chesny في عام ١٨٣١ أن هذا الطريق أقل نجاحا من الطريق البري . ولقد عارض محمد علي إرسال بعثة تمسح الفرات وتثبت صلاحية هذا النهر للملاحة البحرية ، ووضع العراقيل الكثيرة أمامها حتى لا يؤثر ذلك على أهمية الطريق المصري الذي يسير في ممتلكات الباشا . ولقد زاد اهتمام الجمهور في بريطانيا والهند باستخدام الطريق البري عبر مصر لعدة أسباب كثيرة . أهمها تزايد أهمية الهند الاقتصادية بالنسبة لانجلترا ؛ فلقد بدأت التجارة بينهما في عام ١٨١٤، وفي نفس العام ثم تصدير ٨١٧٫٠٠٠ ياردة من المنسوجات القطنية إلى الهند ، وظلت هذه الكمية تتزايد سنة بعد سنة إلى أن وصلت إلى ٥١٫٨٣٣٫٩١٣ ياردة في عام ١٨٣٢ ؛ وبلغت قيمة القطن المصدر إلى الهند من ٢٠١٫١٨٢ جنيها إنجليزيا إلى ٣٫٢٣٨٫٢٤٨ جنيها إنجليزيا . وزادت قيمة الصادرات من بريطانيا إلى الهند في نفس الفترة الزمنية من ١٫٨٧٤٫٦٩٠ جنيها إنجليزيا إلى ٣٫٦٧٤٫٦٧٣ جنيها انجليزيا . [1]

وكان اهتمام بريطانيا بالطريق البري المصري من المظاهر الواضحة التي فسرت إلى حد ما ارتباط بريطانيا بالسياسة التقليدية المعروفة باسم سياسة المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية . فسياسة بريطانيا في الشرق الأوسط قبل عام ١٨٣٣ ، كانت سياسة دفاعية ، ولكنها بسبب

---

(1) Hoskins, British Routes to India, p. 87.

التطورات المهمة التي حدثت في المنطقة مثل احتلال فرنسا للجزائر في عام ١٨٣٠ وغزو محمد علي لسورية في عام ١٨٣١ ، بدأت تلعب دوراً مهماً في توجيه سياسة المنطقة . وعارض بامستون أي تصرف قد يؤدي إلى انهيار وتفكك الإمبراطورية العثمانية ، وحاول بامستون تشجيع طريق الفرات حتى يصبح بديلا للطريق المصري ولكن هذا المشروع لم يخرج إلى حيز التنفيذ . وفي نفس الوقت ازداد الطريق المصري أهمية لأنه كان بمثابة حلقة الاتصال الأساسية بين بريطانيا والمستوطنين البريطانيين في عدن والهند وسيلان وهونج كونج والصين واستراليا . وارتفع نتيجة لذلك عدد المسافرين البريطانيين بطريق مصر من ١٤٢٠ مسافراً في عام ١٨٤٣ إلى ٢٣٧٥ في عام ١٨٤٥ .

ولقد أدرك اللورد بامستون تماماً الأهداف الحقيقية للسياسة الفرنسية في مصر ، ورأى من الضروري حماية طرق المواصلات والتجارة من مشروعات فرنسا التوسعية ولذلك كانت الحكومة البريطانية تفضل إنشاء خط حديدي في مصر بين القاهرة السويس ، وهو الجزء الصحراوي من الطريق البري الممتد عبر مصر من الاسكندرية إلى السويس . كما أن البريطانيين أنفسهم تحققوا بدرجة أكبر من أهمية هذا الطريق في منتصف القرن التاسع عشر ، لا سيما وأن عدد المسافرين عبر هذا الطريق قد ارتفع إلى ٣٠٠٠ مسافر في عام ١٨٤٧ . وفي الثلاثينات من القرن التاسع عشر صار مشروع الخط الحديدي صورة من صور الصراع الانجليزي ـ الفرنسي . فلقد وافق محمد علي نفسه على إنشاء خط حديدي في مصر عام ١٨٣٣ بناء على اقتراح مهندس انجليزي كان يعمل في خدمته هو توماس جالواي (Thomas Galloway) . وأحضر جالواي المعدات اللازمة لبناء الخط الحديدي في عام ١٨٣٥ بناء على طلب الباشا ولكن هذا المشروع ظل معلقاً حتى مجيء عباس حلمي الأول إلى حكم مصر . فلقد عارضت فرنسا هذا المشروع معارضة

شديدة وكانت تحبذ مشروعها المفضل وهو مشروع قناة السويس . كما أثار القناصل والموظفون الفرنسيون ـ الذين كانوا يعملون في خدمة محمد علي ـ مخاوفه ، وحاولوا إقناعه بأن بريطانيا لها نوايا عدوانية نحو مصر : لأن مصر تقع في منتصف الطريق إلى الهند .

ونقل المسيو بيرودو (M. Pérodeaud ممثل محمد علي السياسي في باريس) إلى الباشا رغبة الحكومة الفرنسية في أن يعطي محمد علي لمشروع حفر قناة السويس الأولوية لأن مصر لاتصلح لإنشاء خط حديدي فيها . واعتقد محمد علي نفسه بأن هذا المشروع سيؤثر على علاقاته بالدول الأوروبية بأكثر مما يحققه لمصالحه المحلية . وأخيراً أجاب محمد علي المستر مري ـ قنصل بريطانيا العام في مصر ـ أنه لا يرى من المفيد أن يغضب جميع الدول الأوروبية من أجل أن يدفع بالمصالح البريطانية قدما إلى الأمام . وعلى الرغم من ذلك لم يشجع محمد علي المشروع الفرنسي واكتفى بتمهيد طريق السويس ـ الاسكندرية وتعبيده وتأمينه للتجارة : فلم يكن يحب أن تقوم في مصر مشكلة كمشكلة المضايق تجر عليها ألوانا من المتاعب هي في غنى عنها . ولقد اعترف صراحة للقنصل الفرنسي بأنه لا يحبذ إنشاء قناة بحرية أو سكة حديدية ، ولكن إذا وافقت كل الحكومات الأوروبية على واحد من هذين المشروعين فإنه سيقوم بتنفيذه دون أي تردد . وفي مثل هذه الظروف كان محمد علي سعيداً لأن يستند إلى بريطانيا ، في رفضه حفر القناة ويعتمد على فرنسا والنمسا في معارضة إنشاء السكة الحديدية في مصر . ولكن المشروعين تحققا في عهدي عباس حلمي ومحمد سعيد ، وأديا إلى مزيد من تدخل الدول الأوروبية في شئون مصر ، وبذلك دخلت مصر في مرحلة من أخطر المراحل التاريخية التي مرت بها .

٢ - عباس حلمي الاول (١٨٤٨ - ١٨٥٤)

ومشكلة إنشاء الخط الحديدي

أثبت الاضطراب العقلي الذي أصاب محمد علي في آخريات أيامه أنه غير قادر على الحكم ، وفي أول سبتمبر ١٨٤٨ أسند الباب العالي حكم مصر - على غير رغبة منه - إلى ابنه إبراهيم باشا . وكان من المتوقع ألا تستقر الأحوال السياسية في مصر بعد أن مرض إبراهيم مرضاً خطيراً . وكانت وراثة الحكم في مصر قد تحددت بمقتضى فرمان عام ١٨٤١ إذ نص على انتقال الحكم من الأكبر إلى من يليه من بين أبناء وأحفاد محمد علي الذكور ولكن أفراد الأسرة كانوا على خلاف فيما بينهم . ففي ٤ أكتوبر عام ١٨٤٨ غادر مصر عباس باشا - وكان المرشح لباشوية مصر بعد إبراهيم - على ظهر سفينة بريطانية متجهاً إلى الحجاز ، مدعياً أنه يريد تغيير الهواء والاستجمام . ولم يكن من الممكن أن يغادر عباس مصر ، في الوقت الذي كان يتولى فيه مناصب مهمة مثل رئاسة الديوان وإدارة ديوان المرور (Transit Administration) ، ما لم يحدث سوء تفاهم بينه وبين إبراهيم . وقد أثار هذا الموقف شكوك قنصلي بريطانيا وفرنسا فأسرعا بالكتابة إلى حكومتيهما عن النتائج الخطرة التي قد تترتب على هذا الموقف . فحث تشارلز مري - قنصل بريطانيا العام بمصر - لورد بامستون على أن يتدخل لحل هذه المشكلة لتجنب الفوضى والحرب الأهلية أو الاحتلال الأجنبي لمصر الذي يعرض الإمبراطورية البريطانية في الهند

للخطر . ولكن بامستون أراد أن يترك مسألة تعيين الوالي الجديد في مصر للسلطان . وقد نادى القنصل الفرنسي أيضاً بحق عباس الشرعي في تولي الحكم ؛ وذلك من أجل استمرار الهدوء في مصر وعدم إعطاء أي فرصة للتدخل البريطاني بغرض حماية مواصلات بريطانيا مع الشرق . ومهما تكن نوايا الباب العالي نحو مصر وعباس ؛ فقد اعترف السلطان بعباس حاكما شرعياً وفي ٥ ديسمبر عام ١٨٤٨ أسند إليه حكم مصر .

وكانت إعادة عباس من الحجاز إلى مصر على ظهر سفينة بريطانية محاولة من جانب بريطانيا لإظهار صداقتها لعباس ، وقدر عباس ذلك تقديراً كبيرا . وكان هدف بريطانيا هو زيادة نفوذها في مصر ؛ ولم يكن مري من المعجبين بعباس بل لم ينتظر من قدرته وذكائه الشيء الكثير . ولكنه اعتقد أنه سيكون أقل استجابة للنفوذ الفرنسي من سلفيه . محمد علي وإبراهيم . ولقد كانت بريطانيا ما تزال ترغب في إنشاء السكة الحديدية المصرية التي أصبحت من المسائل الشائكة منذ عهد محمد علي. وعندما تولى عباس الحكم طلب بامستون من مري أن يشرح للوالي أهمية إنشاء خط حديدي من الإسكندرية إلى السويس ، ورغبة الحكومة البريطانية في أن يسهل مرور البريد والبضائع والمسافرين عبر مصر . ولكن عندما تسلم مري هذه التعليمات كان عباس قد سافر إلى القسطنطينية لمقابلة السلطان وإتمام مراسيم توليه السلطة .

وفي استانبول ، كان سير ستراتفورد كانتج (Sir Stratford Canning) – السفير البريطاني هناك – ينظر نظرة مختلفة إلى عباس ، فلقد رحب بتودد عباس إلى بريطانيا لكنه أظهر بعض التحفظات فيما يختص بأخلاقه وميوله وتأثير أرتين بك عليه ، وكان أرمنيا مواليا لفرنسا (عمل سكرتيراً أول وترجماناً لمحمدعلي ، ثم صار وزيرا للتجارة والخارجية

خلفا نبوغوص بك) • ولكن سرعان ما غير كانتج رأيه في عباس بعد مقابلته له ، إذ أكد عباس لكانتج أن التحسينات والتعديلات التي أدخلت في إدارة المرور (الترانزيت) باختيار مراقب أجنبي جديد لها ستستمر وسيتسع نطاقها عند عودته إلى مصر باستخدام المزيد من الأجانب وإقامة مكاتب جديدة للبريد واستراحات للمسافرين • وتحدث كانتج مع عباس وأرتين بك في مسألة إنشاء السكة الحديدية ، وتأكد أن هذا المشروع لن ينفذ بعد وقت قصير ، ولكنه كتب إلى بامستون يقول إن فائدة الخط الحديدي « معترف بها وإذا أمكن الحصول على رءوس أموال إنجليزية فمن الممكن أن تنجح توصيات سعادتكم العاجلة في الإسراع بتحقيق هذا الهدف المرغوب فيه (السكة الحديدية) » [1] •

ولكن ماذا كانت سياسة عباس الحقيقية ؟ مع أن السلطان قد غمر عباس بالنياشين والأوسمة والألقاب ، حاول أن ينتقص من الامتيازات التي كان يتمتع بها محمد علي ، وأن يضع ولاية مصر تحت إشرافه المباشر • ومن ناحية أخرى كان عباس مواطناً عثمانياً مخلصاً ، وكان على استعداد تام للاعتراف بأن مصر ليست أكثر من ولاية من ولايات الإمبراطورية العثمانية • وأعلن عباس عند عودته من القسطنطينية عن اتجاهاته السياسية التي تلخصت في إقامة علاقات أوثق مع الباب العالي ، ومقاومة النفوذ الأجنبي في مصر والتخلي عن تقاليد جده محمد علي • ولم ينس عباس أن جده — رغم ذكائه الخارق — قد اضطر للخضوع للسلطان ، واعتقد بأنه — من وجهة النظر الدينية — لا بد أن يكون مخلصاً لزعيم المسلمين جميعاً وهو السلطان • ودفعه إحساسه الديني إلى مقاومة التغلغل الأجنبي

(1) Canning to Palmerston, No. 28 of 5 Feb. 1849 in F. O. 78/772; Benedetti to Tocqueville, No. 1, 17 Apr. 1849, M. A. E., C. P., tom. 12.

في مصر ، وبصفة خاصة نفوذ فرنسا في مصر لأن اتصال عباس الشديد بمحمد علي أثناء الأزمة المصرية علمه إلى أي درجة كانت وعود فرنسا واهية ولا يعتمد عليها كيف أنها غررت بجده ثم تخلت عنه .

ولكن عباساً كان يميل عموماً إلى التوفيق بين تعصبه ومصالحه ، فكان الطريق البري عبر مصر - مثلا - في حالة جيدة جداً ، وكان العمل في رصف الطريق البري عبر صحراء السويس يسير بخطى سريعة .ودفعت هذه السياسة مديري شركة الـ Peninsular and Oriental Steam Navigation Company إحدى شركات الملاحةالبحرية بلندن - إلى إرسال بعثة إلى مصر لتهنئة عباس بتنصيبه واليا على مصرومباحثته في إدخال مزيد من التحسينات في الطريق البري . وبعد استشارة لورد بامستون رسميا بخصوص إرسال هذه البعثة ، توجه سير جون بيري(Sir John Pirie نائب مدير الشركة) إلى مصر ، وأثار بيري عند مقابلته لعباس مسألة الترانزيت إلى الهند عبر مصر حتى يتسنى له بعد ذلك الدخول في موضوع إنشاء سكة حديدية في مصر تسهل المواصلات بين بريطانيا والهند . ولقد ساعد تشارلز مري سير جون بيري ، وناقش الاثنان عباساً في هذا الموضوع وبينا له أهمية المشروع باعتباره وسيلة لتحسين المواصلات من ناحية ، وباعتباره مشروعاً اقتصادياً من ناحية أخرى ، وباعتباره ضماناً لاطراد المصالح المشتركة بين بريطانيا ومصر . وأفهما عباساً أن من الممكن الحصول على رأس المال المطلوب من بريطانيا بضمانات معقولة لتنفيذ المشروع . على أن عباساً رأى أنه ليس من الحكمة أن يقوم بتنفيذ مشروعات جديدة واسعة نظرا لانشغاله في بناء القناطر الخيرية وبعض الأعمال الإنشائية الأخرى التي تتطلب تكاليف باهظة وعمالاً كثيرين وهذا لا يتمشى مع سياسته القائمة على الاقتصاد في نفقات مصر إلى حد كبير . ورفض أن يعهد بتنفيذ المشروع إلى شركة أجنبية لأن موقف حكومته الشاذ بالنسبة

للدول الأوروبية يجعل هذا التصرف مجال تساؤل . ومع ذلك اعتقد بيري أن مسألة بناء السكة الحديدية لم تعد إلا مسألة وقت فقط .

ولقد أساء بيري فهم نوايا عباس ، فقد كان عباس مضطراً لأن يستقبل ممثل شركة الـ P. & O. استقبالا طيبا لأنه حمل إليه تهنئة الشركة بتوليته حكم مصر . ولكن مري - وكان يعرف عباساً جيداً - لاحظ عدم رغبة عباس في تنفيذ هذا المشروع ، إذ أن التعبير الوحيد الذي استعمله عباس وأوحى بأنه يتعاطف مع فكرة إنشاء السكة الحديدية هو (بكاليم) أي سوف نرى ، وهو تعبير تركي تعود الأتراك على استخدامه للتخلص من مناقشة مسألة معينة ولا يدل على الرفض المباشر لها ، ولقد فسر لنا مري هذا الموقف من جانب عباس ، إذ اعتقد الوالي أن إنشاء هـذا المشروع سيضاعف بدرجة كبيرة من نفوذ بريطانيا في مصر ، بل إن هذه الفكـرة ازدادت قوة عند عباس عنـدما عرض عليه رأس مال انجليزي لبنـاء المشروع .

وعندما علم نائب القنصل الفرنسي في مصر بوصول بيري (Pirie) ومطالبته بإنشاء خط حديدي ، توجـه لمقابلة عباس وحثـه على رفض المشروع . ولقد وصف قنصل فرنسا هـذا المشروع في خطاب أرسله إلى حكومته بأنه سيف إنجليزي يخترق قلب مصر ، وضربة قاتلة لقوة مصر الإسلامية . ولقـد أكد عباس للقنصل الفرنسي أن مصر ليست غنيـة بالدرجة التي تمكنها من إنشاء سكة حديدية ، وذكره بأنه لم يسبق لأي دولة أوروبية أن منحت مثل هذا الامتياز لأجانب ، وبناء عليه فإن مصر لن تنشيء سكة حديدية أو تسمح لغيرها بتنفيذ ذلـك . وشجع رفض عباس للعرض الإنجليزي ممثلي فرنسا لبذل الجهود المنظمة ليحولوا دون تنفيذ هذا المشروع نهائيا ، وليستبدل به مشروع فرنسا المفضل وهو قناة

السويس • وأخبر عباس قنصل فرنسا أنه يأمل أن يقرن اسمه بشق قناة بين البحرين إذا أيدته فرنسا والروسيا والنمسا في ذلك بالاتفاق مع الباب العالي • واقترح عباس أن يخبر بريطانيا أن من الضروري بذل كل الجهود للانتهاء من الأعمال التي يجري إنشاؤها — لا سيما القناطر الخيرية — قبل البدء في تنفيذ أي مشروع كبير في مصر • ومن الصعب أن نقرر أكان عباس صادقاً في هذا القول ، أم أنه كان يضلل القنصل الفرنسي ؛ ولكن الشيء الثابت هو أن مصر لم تعد دولة تابعة تدور في فلك فرنسا كما كانت في عهد محمد علي •

ولكن علاقة عباس الوثيقة بالباب العالي بدأت تضطرب بسبب سياسته الداخلية • فلقد أرسل أنصار أسرة إبراهيم باشا شكاوى سرية ضده إلى استانبول لأنهم كانوا يريدون تعيين أحمد بك — ابن إبراهيم باشا — في باشوية مصر بعد عودته من باريس • ومما زاد من تعقيد الأمور ، أن عباس باشا قد نفى كامل باشا أحد أقرباء مصطفى رشيد الصدر الأعظم • فدعا هذا الحكومة العثمانية إلى التفكير في عزل عباس في أقرب فرصة مواتية• ثم اتسعت هوة الخلاف بسبب لجوء بعض الخارجين على عباس من أفراد أسرة محمد علي إلى استانبول ، ووقع اختيارهم على أرتين بك — وزير عباس — لكي يكون عيناً لهم في مصر ، ولكنه هرب إلى استانبول فراراً من عباس •

وكان هذا هو الموقف الكئيب الذي واجه عباس باشا ؛ ولقد أدرك أن فرنسا لن تغفر له سياسته العدائية نحوها بسبب إبعاد كل الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يعملون في مصر منذ عهد محمد علي ، وأيقن أن المؤامرات الفرنسية ستكون على أشدها في استانبول لخلعه وإحلال أحد أفراد أسرته محله ، ولا يستبعد أن يكون هذا الشخص هو أحمد بك •

كما أيقن عباس أيضاً أن أرتين سيتوجه إلى استانبول للاتصال بالفرنسيين وأعدائه هناك والعمل على عزله . ولكي يحمي نفسه وعرشه أخذ عباس يبحث عن حليف ، ولذلك قرر أن يدعم علاقات الصداقة مع بريطانيا . وفي ١٨ سبتمبر ١٨٥٠ . استدعى عباس ألفريد ويلن (Alfred Walne القائم بأعمال قنصل بريطانيا العام في مصر أثنــاء تغيب مري في لندن) وفاتحه في الموقف الذي يواجهه وشرح مخاوفه . ولكي يحصل عباس على مساندة الحكومة البريطانية له وعلــى مساندة سير ستراتفورد كانتــج سفيرها في القسطنطينية تحدث عباس عن موضوع بناء السكةالحديدية، وفوّض ويلن (Walne) بالاتصال بلورد بامستون وأعلمه برغبته في إنشاء الخط الحديدي بين الإسكندرية والقاهرة تحقيقاً لرغبة بريطانيا .

والحقيقة التاريخية الجديدة أن الرسالة التي بعث بها ويلن (Walne) إلى لندن قد غيرت وجهة النظر التقليدية المعروفة عن هــذا الموضوع . ويبيّنت ذلك الأمر الدكتورة هيلين رفلن (Helene Anne B. Rivlin) في مقال حديث لها عن العلاقات المصرية العثمانيــة في عهد عباس حلمي الأول . وتمثلت وجهة النظر التقليدية في المقال المكتوب في دائرة المعارف الإسلاميــة ، وفي كتب شارل رو (Charles-Roux) وأنجلو ساماركو (Angelo-Sammarco) وعبد الرحمن الرافعي وغيرهم . وتدعى كل هذه المصادر التاريخية أن بريطانيا عرضت مساعدتها على عباس أثناء صراعــه مع الحكومة العثمانية حول تطبيق التنظيمات الخيرية في مصر ، بشرط أن يوافق على إنشاء الخط الحديدي بين الاسكندرية والقاهرة . ولكن هذه المصادر أغفلت الحقيقة التاريخية التي وضحت لنا بعد الاطلاع على وثائق هذه الفترة ، وهي أن محاولة تطبيق التنظيمات الخيرية في مصر قد تمت بعد موافقة عباس على إنشاء السكة الحديدية . وتخرج الدكتورة رفلن

من دراسة هذه الوثيقة بأن عباساً كان قد عرض فكرة إنشاء السكة الحديدية مقابل مساندة بريطانيا له ، وأنه لم يفعل ذلك لكي يمنع تطبيق التنظيمات في مصر بل ليحمي نفسه من مؤامرات أعدائه في استانبول ٠ وعلى الرغم من هذه الدراسة التي قامت بها الدكتورة رفان تظل هناك نقطة تثير الجدل وهي من الذي عرض أولا فكرة إنشاء الخط الحديدي ؟ أهو عباس أم ويلن ؟ ويمكننا إعادة تفسير الجزء الأول من رأي رفلن على ضوء المعلومات الجديدة التي حصلنا عليها من وثائق وزارة الخارجية البريطانية ٠ فلقد ألح مري على عباس من أجل إنشاء السكة الحديدية قبل أن يتسلم رسالة بامستون إليه المؤرخة في ٢١ ديسمبر عام ١٨٤٨ التي يطلب منه فيها مفاتحة عباس في هذا الموضوع ، كما أنه استمر يلح على عباس بعد ذلك من أجل إنشاء السكة الحديدية ٠ ومن ناحية أخرى فإن الظروف التي دعا فيها عباس المستر ويلن لمقابلته قد شجعت الأخير على إثارة الموضوع مرة أخرى ٠ وقد ذكر المستر ويلن في مراسلاته بعد ذلك أنه عندما طلب عباس مقابلته في خريف عام ١٨٥٠ لاستشارته في بعض المشاكل التي تواجه حكومته ، انتهز الفرصة واقترح عليه إنشاء الخط الحديدي ٠ ولقد اعترف في عام ١٨٥٩ بأن المشروع قد تم بناء على اقتراحه ومشورته ٠

وبمجرد أن تسلم مري رسالة ويلن ، أسرع بالكتابة إلى بامستون في هذا الموضوع ، وقام بامستون بدوره بإرسال بعض التعليمات إلى السير سترانفورد كاننج في استانبول يطلب فيها أن يمنع الباب العالي من إغضاب عباس أو عزله وتعيين سعيد باشا أو أي شخص آخر مكانه ٠ ولكن في ٣١ اكتوبر عام ١٨٥٠ طلب الباب العالي من عباس تطبيق التنظيمات في مصر ٠ والتنظيمات العثمانية هي مجموعة القوانين التي صدرت مستندة إلى القواعد التي تقررت في خط شريف كلخانة الذي كان السلطان قد أصدره

في ٣ نوفمبر ١٨٣٩ لإصلاح الإمبراطورية العثمانية . وذلك بتأمين رعايا الدولة على حياتهم وأعراضهم وأملاكهم وإلغاء نظام الإلتزام وكل الأضرار المرتبطة به ، وجعل التجنيد منظماً وعادلاً ، ومحاكمة الأشخاص المتهمين بجرائم محاكمة عادلة وعلنية ، وتساوي جميع الأشخاص أيا كانت دياناتهم في تطبيق هذه القوانين . وقد تركزت مطالب الباب العالي في سحب حق الحياة والموت Capital Punishment – أي الإعدام (القصاص) – من الوالي . وكان تطبيق هذه التنظيمات بحذافيرها معناه العودة بمركز مصر إلى مركز الباشويات الأخرى في الدولة العثمانية . وقد أعطت سياسة عباس – وخصوصاً سياسته نحو أفراد أسرته الذين فروا إلى استانبول – مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠ – ١٨٥٨) ، الصدر الأعظم الذي تولى هذا المنصب ست مرات ، وأحد رجال الإصلاح في الدولة العثمانية الفرصة للتدخل في شئون مصر والانتقام من عباس وإذلاله . فإذا تمكن رشيد من إضعاف نفوذ عباس أو عزله فإنه يضمن بذلك سيطرة الدولة العثمانية على شئون مصر الداخلية وتطبيق التنظيمات فيها كغيرها من الولايات في الامبراطورية .

وعندما ظهرت مشكلة التنظيمات وأصبحت مثار جدل بين الوالي والسلطان ، طلب بامستون من ستراتفورد كاننج أن يستمر في تأييد عباس ضد المؤامرات التي تحاك ضده في استانبول بشرط ألا يمتد هذا التأييد إلى مساندة عباس في معارضة تطبيق التنظيمات في مصر . حقيقة أن بريطانيا قد صادقت عباس وأظهرت استعدادها للوقوف بجانبه ولكن اختلفت آراء المسئولين البريطانيين في لندن والقاهرة واستانبول بشأن موضوع تطبيق التنظيمات في مصر . فتشارلز مري تمادي في تأييده لعباس ضد التنظيمات إلى أقصى درجة ، وكان يؤمن بالاعتقاد السائد في مصر

بأن الغرض من المطالبة بتطبيقها هو تحقير عباس وإهانته • أما كاننج فلم يكن من السهل بالنسبة له أن يتخلى عن سياسته التقليدية تجاه الدولة العثمانية - وهي سياسة إصلاح الإمبراطورية - من أجل مصالح عباس حلمي والي مصر ، فحاول أن يعيد ثقة عباس في رشيد باشا ويقنعه بإدخال نظم وقوانين الإدارة العثمانية في مصر بالتدريج • ومن هذين الاتجاهين المتناقضين تمكن لورد بامستون من أن يساند حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأن يضمن إنشاء سكة حديدية في مصر تخدم المصالح البريطانية في الشرق • وهكذا اتبع البريطانيون في علاقاتهم مع مصر والدولة العثمانية خطة التزام حرفية الفرمانات لاتفاق ذلك مع مصالحهم السياسية فلم يوافقوا على أي تدبير يرمي إلى عزل عباس من باشوية مصر حتى لا ينهدم بذلك أحد أركان التسوية التي وضعت للمسألة المصرية •ولكن هذه الخطة نفسها - التزام حرفية الفرمانات - قد جعلتهم من ناحية أخرى على نحو ما قال بامستون لتشارلز مري في ٢٠ فبراير ١٨٥١ « لا يريدون، بل إنهم ليمتنعون عن تأييد عباس في معارضة تطبيق التنظيمات العثمانية في مصر » • (١)

وهكذا أدت العوامل السياسية إلى إنشاء السكك الحديدية المصرية فلم يكن إنشاؤها راجعاً لمواجهة مطالب الاقتصاد القومي • وظل مسيو ليموين (Le Moyne قنصل فرنسا العام) لا يدري ما اعتزمه عباس حتى مارس عام ١٨٥١ ، ففي ١٢ من مارس أخبر عباس مسيو ليموين بقراره الذي اتخذه بخصوص مشروع إنشاء السكة الحديدية ، ولكن بناء على طلب القنصل أعطاه عباس تأكيدات قاطعة بأن إدارة السكة الحديدية

---

(١) انظر : O. A. A. Omar, Anglo-Egyptian relations and the construction of the Alexandria - Cairo - Suez railway (1833-1858), pp. 126-129.

في مصر ستبقى في يد الحكومة المصرية • ولكن التأكيدات التي أعطاها عباس لم تكن كافية للقضاء على شكوك ليمورين ، فظل يعارض هذا المشروع بصفة غير رسمية • وتساءل : هل تعرض الاستقلال النسبي الذي حصل عليه والي مصر في عام ١٨٤١ للمصالح السياسية الحيوية للامبراطورية العثمانية ؟ وإذا كان الفرمان قد نص على ذلك فللباب العالي وحده الرأي الأول والأخير في الموضوع • على أن السياسة الفرنسية في مصر في هذه الفترة اتسمت بالتردد لدرجة أن الحكومة الفرنسية تأخرت في الرد على مراسلات قنصلها في مصر عدة أشهر • وفي عام ١٨٥١ أرسل عباس مهندساً فرنسياً إلى باريس لإجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ووعد بأنه إذا ساعدت الحكومة الفرنسية عباس باشا في إدخال بعض التعديلات على التنظيمات فإنه سيرفض إنشاء السكة الحديدية • ولكن لوي نابليون وحكومته رفضا هذا الاقتراح وقالا إن هذا المشروع سيفيد مصر والعالم• ومن خلال هذه التطورات يتضح لنا أن عباساً كان يهدف إلى الحصول على مساعدة فرنسا أو انجلترا للوقوف أمام أطماع الباب العالي • ولكي يحقق هدفه بأي وسيلة ، أخبر عباس تشارلزمري بأن فرنسا تحاول التقرب منه ، وأنه دفاعا عن مصالحه قد يلجأ إليها إذا رفضت بريطانيا مساعدته • وهذه هي إحدى المناورات السياسية التي قام بها عباس لكي يصل إلى أهدافه •

ويبدو أن الباب العالي قد علم بمشروع السكة الحديدية،فإن مختار بك – الذي أرسله الباب العالي للتفاوض مع عباس في المسائل المعلقة بين الوالي والسلطان مثل مسألة التنظيمات وإنقاص عدد الجيش المصري إلى العدد المحدد في فرمان الولاية – كان مكلفاً بإقناع عباس بالعدول عن تنفيذ هذا المشروع ، وأخبره بأنه لا يستطيع البدء فيه دون الحصول على موافقة الباب العالي أولا • وأجاب عباس بأن هذا الإجراء لم يتبع

من قبل سواء في عهد محمد علي أو إبراهيم باشا ، وبالإضافة إلى ذلك فإن بناء هذه السكة الحديدية لن يمنعه عن الوفاء بالتزاماته الأخرى ومن أهمها إرسال الجزية السنوية إلى السلطان . وفي مثل هذه الظروف ،وجد مري أنه يدافع بمفرده عن هذا المشروع في الوقت الذي نمى إلى علمه أن ممثلي الدول الأوروبية لديهم تعليمات سرية أو علنية لمعارضة هذا المشروع . وخوفاً من أن يتردد عباس في البدء في المشروع ، أصر مري على أن يبقى عباس متمسكا بما وعد وأعطاه تأكيدات قوية بتأييد بريطانيا له . وقرر عباس أن يرسل نوبار بك (١٨٢٥ - ١٨٩٩) - وزيره الأرمني - إلى لندن لإبرام العقود الضرورية الخاصة بشراء معدات السكة الحديدية مع روبرت ستيفنسون (Robert Stephenson) مهندس السكك الحديدية المشهور .

ومن ناحية أخرى خشي بامستون معارضة الدول الأوروبية للمشروع وموقفها العدائي من عباس ، فكلف كاتنج بأن يخبر الباب العالي بأنه قد وضع نفسه في موقف حرج بسبب إثارته لمسألة أحقية السلطان في الموافقة على المشروع مسبقاً ، وعلى الباب العالي في مثل هذه الحالة إما أن يقف أمام رغبات بريطانيا العظمى أو أن يغضب الدول التي عارضت المشروع إذا تنحى عن مطلبه السابق . وحاول بامستون أن يلفت نظر رشيد إلى حالتين سابقتين وهما مشروع القناطر الخيرية ومعاهدة البريد (Postal Convention) التي وقعها محمد علي مع بريطانيا . ولم يتقدم محمد علي في كلتيهما بطلب لكي يحصل على موافقة الباب العالي على المشروع أو تصديقه على المعاهدة . ولكن رشيد باشا أوضح لستراتفورد كاتنج أن والي مصر لا يستطيع تنفيذ هذا المشروع دون الحصول على موافقة السلطان ،وأصر على أن يتقدم الوالي بطلب الإذن من السلطان . غير أنه أنكر معارضته

للمشروع ووعد بالموافقة على إنشاء السكة الحديدية لا من الإسكندرية إلى القاهرة فحسب بل إلى السويس أيضا بشرط أن ينفذ المشروع بأموال مصريــة .

ولقد احتج رشيد على تصرف عباس ، وهدد بأن الباب العالي قــد يلجأ إلى الدول الكبرى الموقعة على تسوية عام ١٨٤١ إذا فشل في تأكيد حقه . وحاول كانتج من جانبه أن يمنع الباب العالي من اللجوء إلى هــذا التصرف، ولذلك تعهد كانتج بأن يطلب من مري إيقاف المشروع وأنــه سيضع المسألة برمتها أمام بامستون . وطلب كانتج من مري أن يتعــاون معه خلال هذه الفترة إلى أن تصله تعليمات جديدة من بامستون . وفي الحقيقة كان لممثلي فرنسا في استانبول تأثير كبير على موقف الباب العالي، ففرنسا التي وقفت تدافع عن مصر في عام ١٨٤١ هي نفسها التي وقفت في بداية الخمسينات من نفس القرن تدافع عن الباب العالي وحقوقه في مصر . فلقد تضايق ممثلو فرنسا في كل من القاهرة واستانبول من بعثة نوبار إلى لندن ، وكتبوا إلى حكومتهم بأن عباساً يحاول الحصول على مساعــدة بامستون مقابل إنشاء السكة الحديدية من الإسكندرية إلى القاهرة . وورد في تقارير لافاليت La valette سفير فرنسا في استانبول) أنه لم يترك أي فرصة تمر دون تحريض الحكومة العثمانية على معارضة هذا المشروع لكي يمنع المشاكل التي قد تنتج منه . ومن ناحية أخرى اعترف لافاليت بأن السكة الحديدية قد تكون مفيدة ونافعــة ، ولكنــه اشترط حصول الوالي على موافقة السلطان ، وألا يعهد بهذا المشروع إلى شركة أجنبية ، ولا يحصل الوالي على قرض أجنبي لإنشاء هذا الخط الحديدي .

وفي لندن تقابل نوبار مع بامستون وعرض مشكلة عباس ، واعتقد بامستون أن من حق عباس انشاء السكك الحديدية إذا شاء دون أن يطلب

موافقة الباب العالي . أما إذا كان الباب العالي يرى أن الموافقة على المشروع أمر ضروري فعليه أن يرسل هذه الموافقة فقط . كما تبين بامستون من موزوروس - سفير تركيا في لندن - أن هناك ظروفا أخرى تؤثر على الباب العالي غير مسألةالإتيكيت (أي مطالبة والي‌مصر بالحصول على إذن السلطان) ؛ فلقد أثرت معارضة كل من الروسيا والنمسا وفرنسا للمشروع على الباب العالي .

أما في القاهرة فقد اختلفت آراء تشارلز مري عن آراء رئيسه ستراتفورد كاننج في استانبول فلم ينفذ التعليمات التي كان كاننج قد أرسلها إليه لأن ذلك يتناقض مع موقفه من مشروع السكك الحديدية ، وضغطه المستمر على عباس لتنفيذ هذا المشروع منذ توليته باشوية‌مصر . ومن ناحية أخرى كان عباس مصمماً على ألا يعطي للباب العالي فرصة للتدخل في شئون مصر والإنقاص من سلطته ونفوذه . ولذلك قرر عباس اتخاذ إجراء حاسم حتى لا يعطي الباب العالي سابقة خطيرة تمنحه حق التدخل في مصر مستقبلاً . فبعد الإجراءات الأولية التي تمت بين نوبار وستيفنسون في لندن ، أرسل الأخير أحد مساعديه وهو المستر بورثويك (Borthwick) إلى مصر لتوقيع العقد النهائي لإنشاء الخط الحديدي من الإسكندرية إلى القاهرة . ولكي يواجه مري الجميع بالأمر الواقع ، نصح عباساً بإبرام العقد مع مندوب ستيفنسون . ورأى مري أن عباساً يستطيع بعد ذلك أن يكتب إلى السلطان ليعلنه بيدء العمل في هذا المشروع ويطلب منه حمايته وتأييده . وفعلا وقع استيفان بك - وزير خارجية عباس - العقد مع بورثويك في ١٢ يوليو ١٨٥١ . وكتب مري‌إلى كاننج في استانبول يشرح له وجهة نظره في التطورات الأخيرة وذكر أنه حاول إنقاذ موقف عباس من ناحية ، ومن ناحية أخرى قام بتنفيذ تعليمات

بامستون الخاصة بفرض مشروع السكة الحديدية عليه . أما الخطاب الذي كتبه عباس إلى السلطان يخبره فيه بنبأ توقيع العقد فلم ينجح في استرضاء السلطان . حقيقة أن عباساً اتبع نفس التقليد الذي اتبعه محمد علي من قبل ؛ وهو أنه سوف يطلق اسم السلطان على السكة الحديدية مثلما أطلق اسم السلطان محمود الثاني على ترعة المحمودية التي حفرها محمد علي في عام ١٨١٩ ، ولكن عباساً أوضح في خطابه أنه إنما يطالب بالحصول على إذن السلطان في حالة واحدة وهي إذا كان الخط الذي ينوي إنشاءه هو الخط بين القاهرة والسويس فهو في هذه الحالة سيكون مقصورا على خدمة المصالح البريطانية فقط ، أما الخط الآخر من الاسكندرية إلى القاهرة فسيؤدي خدمات جليلة لاقتصاد مصر .

على أن الموقف لم يهدأ كما تصور مري ، ففي الوقت الذي أعطى فيه نابليون الثالث تأكيدات قوية للحكومة البريطانية عن صداقة فرنسا لأنه لم يعتقد قط أن بريطانيا ستحتكر المواصلات الحديدية عبر مصر ، كانت معارضة ممثلي فرنسا في مصر واستانبول في منتهى العنف . وترجع أسباب هذه المعارضة إلى الطريقة التي كونت بها السفارة الفرنسية في استانبول ، إذ كان على رأس هذه السفارة المسيو لافاليت (La valette) الذي كان يدعى باستمرار أن إقامته السابقة في مصر قد مكنته من التأكد من طبيعة مشروع للسكة الحديدية ؛ وأنه لن يخدم إلا المصالح البريطانية. وبعد مضي أربعة أيام على مقابلة ليموين (Le Moyne) لعباس التي حاول أن يقنعه فيها بالعدول عن تنفيذ هذا المشروع ، علم ليموين من المسيو أنسطاسي (D'Anstasy قنصل السويد العام في مصر) بتوقيع عقد السكة الحديدية . ولذلك اعتبر ليموين عباس ثائرا وخارجا على نفوذ السلطان لأنه تصرف وحده دون الحصول على موافقة سيده السلطان ، وكان من

رأيه أن تنتهز فرنسا هذه الفرصة وتضغط على الباب العالي لعزل عباس لأن مسألة السكة الحديدية هي المسألة الشرقية (La Question d'Orient) • ولكن استيفان بك أكد للقنصل الفرنسي العام في مصر أن السكة الحديدية ليس لها أي طابع سياسي ما لم تمتد إلى السويس • كما أنكر استيفان أي اتجاه لدى عباس يهدف إلى الابتعاد عن الدول الكبرى الأخرى وخاصة فرنسا ، وأكد للقنصل الفرنسي أن عباساً على علاقات طيبة معها • على أن ذلك لم يثن قنصل فرنسا عن معارضته الشديدة لإنشاء السكة الحديدية في مصر •

ومن ناحية أخرى لم ير اللورد بامستون في تصرف عباس أي خروج على نفوذ السلطان ، فالسكة الحديدية لن تؤثر على مركز الدول الأوروبية البحرية أو على علاقات الدولة العثمانية الخارجية مثلما سيكون الحال بالنسبة للقناة البحرية عبر برزخ السويس • ولقد خشي بامستون أن تتدخل الدولة العثمانية عسكرياً في مصر ولذلك طلب من قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط زيارة ميناء الاسكندرية حتى يشجع عباسا ويؤكد تأييد بريطانيا الأدبي له • كما كتب بامستون إلى كاننج في الآستانة يسخر من تصرف الباب العالي نحو مشروع السكة الحديدية وقال ساخراً أنه يعتقد — نتيجة للضجة الكبيرة التي أثيرت حول هذا المشروع في العاصمة التركية — أن أحداً في تلك العاصمة لم يسمع قط عن السكك الحديدية ، وكأن السكة الحديدية المزمع انشاؤها في مصر هي أول خط حديدي في العالم •

وفي الحقيقة قامت ضجة كبيرة في الآستانة بسبب توقيع عقد إنشاء السكة الحديدية ، وقامت أزمة حادة بين الوالي والسلطان حالت دون الوصول إلى أي اتفاق بشأن المسائل المعلقة بين مصر والباب العالي

وخاصة موضوع تطبيق التنظيمات الخيرية في مصر . وتحرج مركز كاننج وشعر بعجزه عن مساندة عباس أو إنقاذه ، وأخبر الصدر الأعظم ممثلي عباس الذين كان قد أرسلهم إلى الآستانة للتفاوض بشأن التنظيمات أنه لن يقبل هذا التصرف من جانب عباس ، وهو إبرام العقد دون الاستئذان من السلطان . وأكد رشيد باشا أن الوسيلة الوحيدة لإنهاء هذه المشكلة بطريقة مرضية هي أن يكتب عباس إلى السلطان يستأذن في إنشاء السكة الحديدية ، وأن يتضمن خطاب عباس كل التفصيلات المتعلقة بطبيعة الأموال التي ستنفق على هذا المشروع . ومع أن رشيداً قد علم بوجهة نظر كل من بامستون ومري ، فإنه صمم على مطالبة عباس بفسخ العقد الموقع بينه وبين استيفنسون ، وهدد باللجوء إلى الدول الخمس الكبرى لحل هذه المشكلة . وكانت الغالبية العظمى من أعضاء الحكومة العثمانية ترى ضرورة عزل عباس لأنه انتهك نصوص فرمان عام ١٨٤١ ، ولكن كاننج استطاع بفضل مجهوداته المستمرة تخفيف لهجة الباب العالي فرد على خطاب عباس السابق بخطاب ذي لهجة معتدلة . وفي هذا الخطاب وجه الباب العالي اللوم إلى عباس لتوقيعه العقد دون موافقة السلطان ، وطلب منه أن يؤجل المشروع حتى يحصل على الإذن من السلطان . وأوضح الخطاب أن السلطان لن يوافق على تنفيذ المشروع مالم يبين عباس أنه سيتبقى من إيرادات مصر بعد دفع الجزية السنوية وتغطية نفقات الإدارة المصرية ما يكفي لتغطية تكاليف إنشاء السكة الحديدية ، وأن السلطان لن يعلن عن موافقته مالم يتعهد عباس بأن المشروع لن ينفذ بطريق السخرة (Corvée) ، وأنه لن يحصل على قروض أجنبية ولن يعهد إلى أي شركة أجنبية بتنفيذ المشروع .

وكان بامستون غير رأيه بالنسبة لموقف عباس ، وأوضح لمري أنه من الأفضل لعباس أن يخضع لرغبة السلطان وأن يتقدم بطلب للحصول

على إذنه وقد وعد بإعطاء ذلك من قبل . ولقد قرر بامستون اتخاذ هذا الموقف لأن السلطان لم يعارض إنشاء السكة الحديدية في حد ذاتها وإنما تمسك بمسألة شكلية وهي ضرورة موافقة السلطان على أي مشروع كبير يقوم والي مصر بتنفيذه . وبالاضافة إلى ذلك تأكد بامستون أن محمد علي كان قد طلب قبل موافقة السلطان على بناء القناطر الخيرية قبل أن يبدأ في تنفيذ العمل فعلا . وزيادة على ذلك فإن عباساً نفسه أقر في خطابه إلى الباب العالي ضرورة الحصول على إذن السلطان في حالة إقامة السكة الحديدية بين القاهرة والسويس . ولذلك رأى بامستون أن اعتراف عباس بهذا المبدأ بالنسبة للسكة بين القاهرة والسويس لابد أن يسري على السكة الحديدية الأخرى بين الإسكندرية والقاهرة . وأعلن بامستون أنه لم يكن من المعقول أن تقبل بريطانيا طلب الباب العالي في حالة نشوء الخلاف حول مسألة إنشاء السكة الحديدية أو عدم إنشائها .

واستجاب مري على الفور لرأي بامستون ، وحصل على وعد من عباس بالكتابة إلى السلطان بطلب الإذن . ولم يجد مري بدأ من الخضوع لرغبة وزير خارجيته على الرغم من أن ذلك كان على غير رضى منه . وأقر مري بأنه ليس من حقه أن يثير جدلا بينه وبين لورد بامستون حول هذا الموضوع ، ولكن من حق عباس أن يناقش السلطان في هذا الموضوع . وكتب عباس فعلا إلى لورد بامستون فيما يتعلق بالمسائل الواردة في خطاب الصدر الأعظم إليه ، وأظهر استعداده للكتابة إلى السلطان بناء على نصيحة بامستون ، ولكنه أوضح له أن هذه المسائل لم ينص عليها فرمان الوراثة في عام ١٨٤١ . وأضاف أن الهدف الأساسي للباب العالي من وراء إثارة كل هذه المسائل هو عرقلة إنشاء السكة الحديدية والتدخل في شئون مصر الداخلية ومن بينها أمورها المالية ، ومن ناحية أخرى دار جدل آخر بين مري ورئيسه كاننج في الآستانة ، اتبع فيه مري نفس

الأسلوب والطريقة التي اتبعها عباس في خطابه إلى لورد بامستون وذكر مري أن عباساً مصمم على عدم قبول كل الشروط الواردة في خطاب الباب العالي لأنها ستثير مشاكل وخلافات بين الوالي والسلطان . وطلب من كاننج أن يعمل على إقناع الباب العالي باعتماد خطاب عباس والموافقة عليها طبقا لنصوص فرمان الوراثة الصادر في عام ١٨٤١ .

وإذا ثبتت مخاوف عباس التي أثارها في خطابه إلى وزير خارجية بريطانيا وأشار إليها مري في خطابه الأخير إلى كاننج ، فإنها ستؤدي إلى نتائج خطيرة . ولذلك قابل كاننج رشيد باشا وأخبره بموافقة عباس على الاستئذان من السلطان ولكنه ناقشه في الشروط المنصوص عليها في خطاب الباب العالي وذكر له بأنها أحدثت أثراً سيئا إلى حد ما في القاهرة . ولكن رشيد باشا أكد أن الباب العالي ليست لديه النية للنظر في المسائل المالية الخاصة بعباس ولكن كل ما يطلبه منه هو أن يؤكد بشكل قاطع استطاعته تغطية تكاليف إنشاء السكة الحديدية من ميزانية مصر العادية . وأعلن أنه لن يعترض على حصول عباس على بعض المساعدات مقدماً من التجار تمشياً مع النظام السائد في الآستانة ومصر ، وأصر رشيد على موقف الحكومة العثمانية من القروض الأجنبية واستخدام الفلاحين بطريق السخرة . وعلى ذلك وافق الديوان العثماني على رد عباس ، وفي أكتوبر عام ١٨٥١/ذي الحجة ١٢٦٧ هـ أصدر السلطان الفرمان الذي سمح لعباس بإنشاء السكة الحديدية ونص على الشروط الآتية :

١) عدم إجبار سكان المناطق الواقعة على طول السكة الحديدية بالعمل في بناء السكة الحديدية دون مقابل ، ولكن يجب أن يدفع لهم أجر معتدل ، ويعطوا الخبز الذي يحتاجونه .

٢) لا يمكن فرض ضريبة جديدة لإنشاء هذا الخط الحديدي ، ولا

يمكن زيادة الضرائب الحالية لنفس السبب .

٣) يجب أن يخصص الفائض من إيرادات مصر بعد الوفاء بالجزية السنوية للسلطان ونفقات الإدارة لإنشاء السكة الحديدية .

٤) عدم السماح لأي شركة أو مؤسسة أجنبية بإنشاء السكة الحديدية .

٥) وأخيراً ، لا يجوز عقد قروض أجنبية لمواجهة نفقات إقامةالسكة الحديدية .

ولما تأخر وصول الفرمان إلى القاهرة بعض الوقت انتاب مري قلق شديد ، وكان يرى أنه إذا اضطر عباس إلى البدء في تنفيذ المشروع قبل فرمان السلطان فلن تقع عليه أي مسئولية . وفي ٥ أكتوبر ١٨٥١ وصل مهندسو روبرت استيفنسون ولكنهم لم يبدءوا العمل انتظاراً لوصول الفرمان . وأخيراً تسلم عباس الفرمان في ٤ نوفمبر وأصدر أوامره بالبدء في المشروع وبذلك لم يكن هناك ما يبرر بقاء السفن الحربية الإنجليزية وكانت قد وصلت إلى الإسكندرية في ١٥ سبتمبر ١٨٥١ بقصد البقاء في المياه المصرية حتى تتم تسوية مسألة السكة الحديدية .

وهكذا قدر لمشروع السكة الحديدية أن ينفذ في عهد عباس الأول نتيجة للظروف والمشاكل السياسية التي واجهت مصر . وبعد أن انتهت مشكلة السكة الحديدية طلب كانتج من مري أن يعمل علىتحسين العلاقات بين عباس والقنصلية الفرنسية في مصر . ولم يكن هذا من المسائل السهلة بالنسبة لمري إذا استمر لافاليت – السفير الفرنسي في الآستانة – يهاجم السكة الحديدية والإنجليزية وعباساً . وعلى أية حال نجحت بريطانيا في

تشجيع الوالي على إنشاء السكة الحديدية في مصر رغم معارضة ممثلي فرنسا ، وادعى ليموين (Le Moyne) أن عباساً لن يتأخر في مد الخط الحديدي من القاهرة إلى السويس . ولقد عمل ليموين جاهداً لعزل عباس وتعيين محمد سعيد إذ كانت له ميول طيبة نحو فرنسا . ولكن علينا أن نميز بين اتجاهين سياسيين مختلفين : فالحكومة الفرنسية لم تتبين آراء ممثليها في كل من الآستانة والقاهرة ، ولم تطلب منهم معارضة مشروع السكة الحديدية أو العمل على تنفيذ مشروع قناة السويس . ولقد أرسل نابليون الثالث الكونت باكيوتشي (Ccunt Bacciochi) سكرتيرة الخاص في مهمة خاصة إلى مصر لإعادة العلاقات الودية بين مصر وفرنسا . وشرح عباس للمبعوث الفرنسي أسباب الخلاف بينه وبين فرنسا ، أو بالأحرى بينه وبين ممثليها الدبلوماسيين وأعلن عن استعداده لتناسي الماضي وإقامة علاقات ودية مع فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية . ورأت الحكومة الفرنسية أن تعيين قنصلاً جديداً لها في مصر يساعد على تحسين هذه العلاقات ؛ ولذلك عينت ساباتييه (Sabatier) خلفاً لليموين . وقبل أن يغادر ساباتييه باريس طلب منه نابليون الثالث ألا يظهر أي عداء لبريطانيا - وكانت سياسة الإمبراطورية الثانية هي التفاهم مع انجلترا - وألا يتورط في علاقته مع محمد سعيد . وأظهر ساباتيية استعداده للتعاون مع زميله قنصل بريطانيا العام في مصر وأخبره أنه لن يعارض إنشاء السكة الحديدية من القاهرة إلى السويس لأنها ستحقق المصلحة المشتركة للجميع .(١)

فما الدوافع الحقيقية وراء صداقة عباس لانجلترا إذن ؟ لقد نظر عباس إلى بريطانيا على أنها حليف مخلص له ؛ واستطاع بصداقتها له أن

(1) Bruce to Clarendon, 16 March 1854 in F. O. 142/18.

يتغلب على أعدائه ويحتفظ بعرشه، ولقد وافق على مشروع السكة الحديديه لأنه أيقن تماما أنه الوسيلة الوحيدة التي يحصل بها على تأييد بريطانيا ومساندتها . وكان يعتقد أنه في نظير تحقيق أهدافه وسياسته عليه أن يدفع الثمن للحكومات والأفراد ويوافق على العروض التي تخدم المصلحة الخاصة . وكان يأمل بعد ذلك في الحصول على مساعدة بريطانيا لتغيير نظام وراثة العرش في صالح إبنه إلهامي باشا . ولقد تأكد بروس (Bruce) - قنصل إنجلترا الجديد في مصر - من اتجاهات عباس هذه وقال إن صداقته لأي دولة أجنبية إنما كان لتحقيق أهداف شخصية لا تتفق مع وضعه والياً على مصر . [1] وعلى أية حال ترتب على تسوية مسألة السكة الحديدية نتائج مهمة صار لها مغزى في المستقبل . فقد حافظ عباس عمليا على استقلاله الذاتي في المسائل الداخلية ، كما أكدت الحكومة العثمانية مبدأ مهما وهو أنه لا يمكن القيام بتنفيذ أي مشروع كبير بدون موافقة السلطان . ومن ناحية ثالثة أصبحت وساطة بريطانيا ضرورية لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة .

وبعد أن انتهت مشكلة السكة الحديدية استؤنفت المفاوضات الخاصة بتطبيق التنظيمات في مصر في نوفمبر ١٨٥١ . وكانت هذه المفاوضات قد بدأت في ٢٤ مايو ١٨٥١ عندما قرر عباس إرسال خيرالدين باشا وأدهم باشا إلى الآستانة لهذا الغرض ، ولكنها توقفت في أوائل أغسطس بسبب الصراع بين عباس والسلطان حول بناء السكة الحديدية . ونحن نعلم أن عباساً رفض تنفيذ مطلب السلطان بخصوص سحب « حق الإعدام » إلا إذا عدل بما يلائم مركز مصر وعادات أهلها وما جرى به حكم الولاة فيها. وتمسك عباس بحق القصاص من أجل المحافظة على الأمن والنظام .وذلك

(1) Bruce to clarendon, No. 39 of 13 Aug. 1854 in F.O. 142/18.

لأن تطبيق التنظيمات العثمانية قد أخفق في أكثر ولايات الإمبراطورية . وفي خلال هذه المفاوضات حاول السفير الفرنسي في الآستانة لافاليت أن يظهر عباساً بمظهر الثائر على السلطان ؛ على حين أن سفيري النمسا وروسيا أيدا مساعي سير سترانفورد كانتج لصالح عباس .

وبالإضافة إلى ذلك كتب التجار البريطانيون العرائض إلى السلطان يطالبونه بمنح عباس هذا الحق مؤقتا حتى لا يضطرب الأمن الداخلي في مصر . وأخيراً قرر السلطان أن يتنازل بعض الشيء . ففي مارس ١٨٥٢ أرسل السلطان فؤاد باشا إلى مصر وأمكن التوصل إلى اتفاق مع عباس. وبمقتضى هذا الاتفاق منح عباس حق القصاص لمدة سبع سنوات؛ وفي مقابل ذلك وافق عباس على زيادة الجزية السنوية إلى الباب العالي إلى ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه . (١)

وحينما تمت تسوية مسألة « القصاص » استأنف مندوبو عباس في الآستانة عملهم مرة أخرى لوضع قانون التنظيمات الذي يطبق في مصر . وفي منتصف يوليو ١٨٥٢ أصدر السلطان فرمانا إلى عباس يشتمل على تفصيلات هذه التسوية الخاصة بالتنظيمات بينهما ، وقرىء الفرمان رسميا في القاهرة في ٢٣ أغسطس ١٨٥٢ . ولقد ترك الفرمان لعباس حق القصاص من غير موافقة الباب العالي مقدما على نصوص الإعدام الصادرة بـه ، على أن يكتفي بإرسال إعلام شرعي بهذه الأحكام ومحاضرها بعد تنفيـذ الحكم إلى الآستانة ، كما وافق الباب العالي أن يظـل القصاص من حق عباس مؤقتاً لمدة سبع سنوات . (٢) وأما فيما يتعلق بإشراف الباب العالي المبـاشر على شئون الإدارة فإن شيئا من ذلك لم يتحقق ، وظل عبـاس

---

(1) De Redcliffe to Malmesbury, 17 June 1852, in F.O. 78/892.

(٢) انظر : فيليب جلاد : قاموس الإدارة ، حـ٢/٩٦ .

محتفظاً بكل سلطاته الداخلية كاملة حسب ما جاء في فرمـان الولاية . وتحسنت العلاقات بعد ذلك بين عباس والدولة العثمانية ، وأرسل عباس في ٢٠ يوليو ١٨٥٣ بعض القوات المصرية لمساعدتها في حرب القرم،وخطب ابنة السلطان عبد المجيد لابنه إبراهيم إلهامي باشا ، كما طلب من البـاب العالي أن يمنحه لقب «العزيز» . واتسعت آماله في تعديل نظام وراثة العرش لمصلحة إلهامي باشا . وهكذا اجتاز عباس الأزمة . ونجحت مصر بعد أزمة التنظيمات في المحافظة على الوضع الذي نالته في تسوية ١٨٤٠/١٨٤١ .

٣ ـ عهد الخديوية المصرية (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩)

اولا ـ علاقة اسماعيل بالباب العالي :

نجح عباس في أن يحافظ على استقلال مصر الذاتي . ولم تقم الدولة العثمانية بأي محاولة للانتقاص من سيادة مصر في عهد محمد سعيد علـى الرغم من أن مشروع حفر قنـاة السويس أدى إلى قيـام مشكلة مماثلة للمشكلة التي ظهرت في عصر عباس الأول بشأن موضوع السكة الحديدية . ولكن الأزمة التي ثارت حول موضوع القناة تركزت أساساً في المعركـة الدبلوماسية العنيفـة بين بريطانيا وفرنسا أكثر مما تركزت بـين الوالي والسلطان . أما الخديو إسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩) فقد عاصر السلطان عبد العزيز (١٨٦١ – ١٨٧٦) وكانت العلاقات بينهما في معظم الأوقات علاقات ودية ، إذ عمل إسماعيل علـى توثيق علاقاته بالدولة العثمانيـة والتوسع في الإنفاق في العاصمة التركية لكسب الأنصار والقضاء علـى المناوئين . وكانت شخصية السلطان عبد العزيز من ناحية أخرى مجموعة من المتناقضات ، فقـد اتصف بالغرور والعصبية والعنـاد ، وكان جبانا متردداً لا يستقر على رأي . وكانت والدته تسيطر عليه وتستغل نفوذها ، فباعت المناصب الشاغرة وأجرت تعديلات في الوظائف لكي توفر لنفسهـا مورداً ثابتاً . ولم يقلّ عبد العزيز عن والدته نزوعاً إلى استغلال منصبه بعد توليه العرش وذلك لتغطية نفقات إسرافه . وبعد أن تولى إسماعيـل باشوية مصر بفترة قصيرة ، توجه إلى الآستانة ليتسلم فرمان التولية من السلطان . ووجّه إسماعيل الدعوة إلى السلطان عبد العزيز لزيارة مصر ،

وفعلاً لبى السلطان الدعوة وجاء إلى مصر في أبريل ١٨٦٣ ؛ وكان بذلك أول سلطان عثماني يزور مصر منذ أن فتحها سليم الأول في عام ١٥١٧ . وقال السلطان عبد العزيز في الحفلة الرسمية التي أقيمت في القلعةوحضرها رجال السلك السياسي :

> لم يكن غرضي من القدوم إلى مصر سوى إعطاء واليها دليلاً جديداً على حسن نيتي وتقديري الشخصي له . ومشاهدة ذلك الجزء المهم من الإمبراطورية . إنني اخصص كل جهودي للعمل على تقدم املاكي ورفاهية جميع طبقات السكان فيها وتوثيق روابطنا بأوروبا . وإنني لعلي تمام اليقين من ان الوالي يسير في نفس هذا الاتجاه ؛ وانه سيقوم بمهمته على أحسن وجه لانه يسير على خطى ذلك الرجل الممتاز من امتنا (يقصد محمد علي) (١) .

وقضى عبد العزيز في ضيافة إسماعيل عشرة أيام ؛ وأكدت هذه الزيارة مركز الوالي الأدبي ، فقد حصل على الوسام المجيدي ، أرفع أوسمة الدولة العثمانية . كما كتب قنصل فرنسا العام إلى حكومته يقول إن مركز والي مصر الأدبي قد تدعم لسبب واحد هو أن حقوق البلاد لم تنتقص في شيء . (٢) وغمر إسماعيل السلطان وحاشيته بالهدايا والتحف الفاخرة ، وزود الصدر الأعظم محمد فؤاد باشا وحده بستين ألف جنيه رشوة من أجل خدمات أداها له ولتعزيز صلات الصداقة بين السلطان والوالي . وساعدت هذه الصداقة إسماعيل في الحصول على امتيازات جديدة : من أولها وأهمها نظام توارث العرش في ولاية مصر . فالنظام

---

(١) وثائق عابدين الامريكية : حـ ٣ ، رقم ٣٢ واردة في احمد عبد الرحيم مصطفى ، علاقات مصر بتركيا ، ص ٦٩ .

(٢) Douin, Histoire de Règne du Khédive Ismail, I, p. 18.

الذي فرضه فرمان ١٨٤١ يقضي بأن يئول عرش مصر إلى أكبر أفراد أسرة محمد علي سناً على غرار النظام المتبع في الدولة العثمانية ، ولكن هذا النظام أثار بعض المشاكل قبل ذلك . فلقد حاول إبراهيم قبل وفاته في ١٨٤٨ إبعاد عباس حلمي عن الوراثة وتعيين ابنه الأكبر أحمد بك . وبعد وفاة عباس في يوليه ١٨٥٤ ؛ أخفى أنصاره نبأ وفاته لمدة أربع وعشرين ساعة حتى يتيحوا الفرصة لتولي ابنه إلهامي باشا حكم مصر بدلا من محمد سعيد ، ولكن تدخل قنصلي بريطانيا وفرنسا كان حاسما ، وتولى سعيد العرش . وعند وفاته خلفه إسماعيل دون أية صعوبة . وكان إسماعيل ولياً للعهد (قائمقام) خلال حكم سعيد في مناسبتين اثنتين ، الأولى عندما زار سعيد سورية في عام ١٨٥٩ ، والثانية عندما ذهب إلى الحجاز في أوائل عام ١٨٦١ .

وبعد أن تولى إسماعيل العرش كان أكثر من سلفه أملا في تغيير وراثة العرش لكي يئول إلى أكبر أبنائه ، ونجح إسماعيل في مسعاه بفضل العطايا والهدايا التي لا تقل قيمتها عن ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وسافر إلى الآستانة في مايو ١٨٦٦ حيث بدأت المفاوضات بشأن هذا الموضوع ، وانتهت بصدور فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦/١٢ محرم ١٢٨٣ هـ الذي قرر « أن تنتقل ولاية مصر مع ما هو تابع إليها من الأراضي وكامل ملحقاتها وقائم مقامتي سواكن ومصوع إلى أكبر أولاده الذكور بطريق الإرث وبالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريتك . فإذا خلا منصب الولاية ولم يترك الوالي المتوفي ولداً ذكراً ينتقل الإرث حينئذ إلى أكبر إخوته ، وإن لم يكن له إخوة فإلى أكبر أولاد إخوته المتوفين الذكور» . ومقابل ذلك وافق إسماعيل على رفع مقدار الجزية السنوية من ثمانين ألف كيس إلى ١٥٠ ألف كيس ؛ وأن يقدم للسلطان ١٢ ألف جندي يرفع عددهم إلى ١٥ ألفاً في مقابل حق الوالي في زيادة عدد جيشه إلى ٣٠ ألف . وأبلغ الباب

العالي هذا الفرمان إلى الدول التي أقرت تسوية ١٨٤٠/١٨٤١ . وأوضح أسباب هذا التعديل بقوله : « إن مبدأ الوراثة الذي ينص عليه الفرمان الثاني لعام ١٨٤١ ينطوي على مضار جسيمة في بلد كمصر لا تتميز فيه الثروة العامة عن ثروة الحاكم . والواقع أن كل أمير يلي العرش لا يكون مطمئناً إلى مصير أبنائه . فمن البديهي أن تغريه هذه الحالة على التفكير في إثراء ذريته أكثر من التفكير في إثراء الدولة . وقد يتفرع على هذا الخطر خطر أفدح : ذلك أن كل وال قد يعقب فرعا غنياً قوياً فيتكون مع الزمن نظام أشبه بنظام الإقطاع قد لا يقل إضراره بالأمن العام عن الأضرار الناتجة عن نظام المماليك » . [1] وعلى أية حال لم تعترض الدول الأوروبية على التعديل الجديد ، وهنأته جميع الحكومات وكانت بريطانيا أول المهنئين .

ولم تقف أطماع إسماعيل عند هذا الحد ، بل سعى جاهداً للحصول على لقب يميز ولاة مصر عن بقية وزراء الدولة العثمانية والحكام العثمانيين والآخرين الذين كانوا يلقبون مثله بلقب وال . ولقد استخدم أسلافه لقب خديوي بصفة غير رسمية (وكلمة خديو نعت فارسي مشتق من كلمة خيفا وهو اسم فارسي من أسماء الله ، فهي لذلك تعني رباني أو إلهي أو ملك) .[2] كما كان الديوان المصري الأعلى (أي الديوان المحيط بالوالي مباشرة) يسمى بالديوان الخديوي من أيام محمد علي . وعلى ذلك حصل إسماعيل في ٨ يونيه ١٨٦٧/٥ صفر ١٢٨٤ على فرمان جديد يعطيه وخلفاءه لقب خديوي ، بعد أن كان (والياً) ، وارتقى إسماعيل بذلك إلى

---

(١) جورج جندي وجاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، ص ٤٠ .

(٢) بيير كرابيتس : اسماعيل المفتري عليه ، ص ٤٨ .

مصاف الملوك . وبالإضافة إلى ذلك حصل إسماعيل بمقتضى هذا الفرمان على حق عقد المعاهدات الإدارية والتجارية ، وحق وضع القوانين والأنظمة الداخلية في مصر من غير قيد . واستطاع إسماعيل بواسطة المال والهدايا السخية التي أغدقها على السلطان وحاشيته وإرسال المساعدات العسكرية للسلطان لإخماد ثورة كريت (يوليو ١٨٦١ - نوفمبر ١٨٦٧) ، وأحياناً بتهديد السلطان بسحب القوات المصرية من جزيرة كريت ، استطاع أن يحصل على الامتيازات التي طالب بها .[1]

ولكن بعد صدور هذا الفرمان اعترى العلاقات المصرية العثمانية الفتور والخلاف . وأصبحت الدولة العثمانية حساسة لسيادتها على مصر ولتطلعات إسماعيل في أن يلعب دوراً يتجاوز فيه الحدود التي نصت عليها الفرمانات . فعندما أوشك العمل في قناة السويس على الانتهاء ، قام الخديو إسماعيل في صيف عام ١٨٦٩ بجولة في أوروبا لدعوة ملوكها ورؤساء حكوماتها إلى حضور حفل افتتاح قناة السويس في نفس العام . وحاول إسماعيل بذلك أن يضع الباب العالي أمام أمر واقع بإحاطة نفسه ببعض صفات السيادة التي لم يعترف له بها صراحة . وزيادة على ذلك ، انزعج الباب العالي من زيادة عدد الجيش المصري وتسليحه ببنادق من الطراز الحديث وإضافة ثلاث فرقاطات مدرعة إلى أسطوله الحربي . ونتيجة لذلك استاء الصدر الأعظم عالي باشا - الذي خلف فؤاداً بعد وفاته في فبراير عام ١٨٦٩ - وطالبت بعض الصحف التركية بعزل إسماعيل من منصبه وإرجاع مصر ولاية عثمانية كباقي الولايات طبقاً للفرمانات . ولذلك أصدر الباب العالي عقب الاحتفال بافتتاح القناة بشهر واحد فرمان ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩/٢٤ شعبان سنة ١٢٨٦ الذي انتقص من سلطته إذ حرم

(١) محمد محمود السروجي : المسألة الشرقية ، ص ١٠٤ - ١٠٦ .

على الخديو عقد قروض جديدة من غير موافقة الباب العالي . وحتم عليه عرض الميزانية العامة والدخل والمصروفات على الباب العالي . وحظر عليه بناء السفن الحربية من غير استئذان السلطان .

وإذا كان إسماعيل قد استاء من هذا الفرمان فقد أخذ يسعى لتحسين علاقاته بالدولة العثمانية بعد أن اشتدت الأزمة المالية . فسافر إلى الآستانة في صيف ١٨٧٢ وبصحبته إسماعيل المفتش وزير المالية ونوبار باشا وزير الخارجية لمساعدته في تحسين العلاقات مع السلطان . وأقنع إسماعيل السلطان بكل الطرق — ومن أهمها طريق الذهب — بإلغاء فرمان ١٨٦٩ وأصدر فرماناً آخر في ١٠ سبتمبر ١٨٧٢ / رجب ١٢٨٩ يؤكد فيه الامتيازات التي سبق منحها لإسماعيل ، وينسخ القيود الواردة في فرمان عام ١٨٦٩ ، وفي العام التالي (١٨٧٣) زار إسماعيل الآستانة لكي يحصل على فرمان جامع للمزايا التي نالتها مصر منذ تولية محمد علي الحكم . وحصل على ما كان يسعى إليه إذ أصدر السلطان في ٨ يونية ١٨٧٣/١٣ ربيع الثاني ١٢٩٠ هـ الفرمان الجامع الذي ثبت المزايا الواردة في الفرمانات السابقة . ولقد شرح هذا الفرمان الوراثة وشكل الوصاية إذا كان الخديو قاصراً . ومنح الفرمان إسماعيل من جديد حق سن القوانين واللوائح الداخلية على أنواعها ، وحق عقد اتفاقيات جمركية ومعاهدات تجارية ، وحق اقتراض أي قروض يشاؤها في مصحة البلاد ، وحق زيادة الجيش أو خفضه كما يشاء ، وحق بناء سفن حربية ماعدا المدرع منها . وخلاصة القول أن هذا الفرمان الجامع قد ثبت لمصر حقوقها الكاملة في الاستقلال الذاتي فيما عدا دفع الجزية السنوية (وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه عثماني) وعدم عقد المعاهدات السياسية وحق التمثيل الخارجي ، وعدم صنع المدرعات الحربية . وهكذا أرسى هذا الفرمان ومعاهدة لندن (١٨٤٠) الأساس الذي استند إليه استقلال مصر قبل الاحتلال البريطاني في عام

١٨٨٢ • [١]

ثانيا ـ علاقة اسماعيل بالغرب :

وهكذا نجح إسماعيل في استبعاد النفوذ العثماني من مصر ؛ ولكنه في معاملاته واتصالاته بالأوروبيين كان أقل توفيقاً • ويبدو أن إسماعيل كان يتوهم حسن نية الدول الأوروبية نحوه ونحو مصر ؛ وظل هذا الوهم مسيطراً عليه حتى أدرك خطأه في نهاية عهده • ولقد شغل عصر إسماعيل مسألتان أساسيتان لهما مغزى دبلوماسي هما الامتيازات الأجنبية وقناة السويس • ولقد نشأت هاتان المسألتان قبل عصر إسماعيل كما أشرنا قبل ذلك بالنسبة لمسألة قناة السويس ؛ أما بالنسبة للامتيازات فيجدر بنا أن نرجع إلى تاريخها الماضي •

(أ) الامتيازات الأجنبية وانشاء المحاكم المختلطة :

الامتيازات (Capitulations) هي معاهدات تجارية تظم السلاطين العثمانيون بمقتضاها أمور التجارة مع الدول المسيحية • ولكن عندما ضعفت الإمبراطورية أصبحت الامتيازات الممنوحة للأجانب بمثابة حقوق مكتسبة ؛ وصارت « في مصر عدواناً على السيادة الأهلية ، ومشاركة للحكومة في سلطتها » • ولم يطالب بها شعوب الدول الأوروبية فحسب بل طالب بها أيضاً السكان المحليون الذي استطاعوا ـ ببعض الوسائل ـ الحصول على الحماية القنصلية • كما شكلت الامتيازات الأجنبية مشكلة بالنسبة لرجال الإدارة في كل الإمبراطورية العثمانية ، فإنها كانت مشكلة خطيرة على وجه الخصوص في مصر في القرن التاسع عشر لازدياد عدد

---

(١) M. Rifaat, The awakening of modern Egypt, p. 115.

الجاليات الأجنبية بها . ونمو اقتصادها . ورغبة حكامها في الاستقلال السياسي . فوجد في مصر سبع عشرة محكمة قنصلية مختلفة تمارس كل واحدة منها قانوناً مختلفاً . وقد تكرر حدوث تضارب في الأحكام عندما يكون أحد أطراف النزاع مواطناً عثمانيا . أو عندما يكون الطرفان من رعايا دول مختلفة ، وكثيرا ما كان التحكيم يخضع للضغط الدبلوماسي . ولقد أصبحت الجاليات الأجنبيه ومن يتصلون بها من الجهات صاحبة الامتيازات في داخل مصر إذ إن الرعايا الأجانب لم تكن مقاضاتهم أمام المحاكم الجنائية المحلية ؛ وكانوا في مأمن من تفتيش الشرطة لمحال إقامتهم؛ وكانوا يتهربون من الجانب الأكبر من الضرائب المحلية .

وفي عهد محمد علي وإبراهيم وعباس لم تحصل الجاليات الأجنبية على مزايا جديدة ، ولم تسبب أي مشكلةخطيرة بالنسبة للحكومةالمصرية. فقد عمد عباس إلى وقف نزوح الأجانب إلى مصر . ولكن بمجيء محمد سعيد تغير الموقف لأنه كان يحب الأجانب ويتساهل معهم ؛ فنزح عدد كبير منهم إلى مصر في عهده ولقد كتب أحد الكتاب الأوروبيين المعاصرين لهذه الفترة يقول : « أما سعيد فكان ضعيف الإرادة ، يخضع دائما لمطالب القناصل ، وقد طغى سيل الأجانب في عهد إسماعيل ، واحتموا بنظام الامتيازات الأجنبية وانتفعوا من تبذير الحكومة وسفهها » . [1] وزادت فعلا سلطة الأجانب على سيادة الحكومة في عهد إسماعيل . وحاول إسماعيل – عندما ناب عن عمه في إدارة البلاد في عام ١٨٦١ – اتخاذ بعض الخطوات الأولى لتعديل نظام الامتيازات في مصر . فأرسل إلى القنصليات منشوراً دورياً يحتوي على مسودة لائحة تبيح القبض على الرعايا الأجانب واستجوابهم ؛ ولكن لم يلق هذا المشروع أي تشجيع . وعندما تولى إسماعيل عرش مصر استأنف جهوده في هذا المجال . فلقد

(١) الرافعي : عصر اسماعيل ، حـ ٢/٢٤٠ .

قام وزيره الأرميني نوبار باشا بإعداد الخطط اللازمة والإشراف على المفاوضات مع الدول الأوروبية . ولم يجد إسماعيل ونوبار غضاضة من التدخل الأجنبي في ولاية القضاء وشرع نوبار في تنفيذ مشروعه وأعد في أغسطس عام ١٨٦٧ مذكرة اقترح فيها إلغاء نظام الامتيازات وتوحيد نظام القضاء في مصر وإنشاء المحاكم المختلطة وجعل قضاتها من المصريين والأجانب، على أن تقوم حكومة الخديو بتعيين القاضي الأجنبي . كما اقترح أن تسير المحاكم المختلطة طبقاً لقوانين مستمدة من القانون الفرنسي وتقوم بوضعها لجنة دولية . وتنظر هذه المحاكم في القضايا المدنية والجنائية وتقتصر اختصاصات القناصل على رعايا بلادهم . (١) واجتمعت اللجنة في القاهرة وحضرها مندوبو بريطانيا والنمسا والمجر وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والروسيا والولايات المتحدة الأمريكية . (١)

ولقد رفضت فرنسا كل هذه الاقتراحات ، وعملت بواسطة قنصلها العام في مصر المسيو تريكو (Tricou) على إحباط المشروع . أما الدول الأوروبية الأخرى المهتمة بهذا المشروع فقد وافقت عليه مع بعض التحفظات المختلفة . واستمرت المفاوضات لمدة ست سنوات ولكن وافقت الدول في عام ١٨٧٣ – ما عدا فرنسا – على مشروع نوبار في شكله النهائي ؛ كما وافقت أيضاً على القوانين الستة التي تطبقها المحاكم المختلطة . ولكن فرنسا وافقت في العام التالي بعد أن أخطرتها الحكومة المصرية بأنها ستفتح المحاكم المختلطة من غير اشتراك فرنسا ، وأنها في الوقت نفسه ستلغي المحكمة التجارية في الإسكندرية ، وافتتحت هذه المحاكم في عام ١٨٧٥ . وفيما يلي خلاصة القواعد التي قام عليها نظام هذه المحاكم (٢) :

---

(١) انظر : نجيب مخلوف : نوبار باشا ، ص ٥٩ – ٧٠ .

(٢) Marlowe, Anglo-Egyptian relations, p. 88.

(٣) Marlowe, op. cit., pp. 89-90.

١) تختص بالفصل في المنازعات المدنيــة بين المصريين والأجانب • وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسـية واحدة •

٢) تفصل في المنازعات العقارية إذا كان أحد الطرفين من الأجانب ولو كان الطرفان من جنسية أجنبية واحدة •

٣) تفصل في المسائل الجنائية بالحكم على المتهمين الأجانب في بعض المخالفات البسيطة •

٤) أما الجنح والجنايات التي تقع من الأجانب فلا تختص بالحكـم فيها ، بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية ؛ مع استثناء الجرائم التي تقع على قضاة المحاكم المختلطة . أو مأموريها القضائيين أثناء قيامهم بعملهم فتختص بالحكم فيها •

وقررت لائحة المحاكم المختلطة فتح ثلاث محاكم ابتدائية في الإسكندرية وفي القاهرة وفي المنصورة عين لها سبعة عشر قاضياً أجنبياً واثنا عشر قاضيا مصريا • وأنشئت أيضا محكمة عليا للاستئناف بالإسكندرية مكونة من أحد عشر قاضيا سبعة منهم من الأجانب وأربعة من المصريين ؛ ولهذه المحكمـة حق الإشراف والإدارة العامة ، وتنتخب القضاة حكوماتهم . ويعينهـم الخديو بمرسوم منه ، ويصدرون أحكامهم باسمه • وهكذا أصبح نظـام القضاء المختلط قضاء أجنبيا ، إذ خضع المصريون بـه للقضاء الأجنبي • وكانت المحاكم المختلطة محاكم أجنبية ليس لها الصبغة المصرية ؛ فغالبيـة القضاة من الأجانب ولم يسمح لقاض مصري بأن يرأس الجلسات ؛ وأصبحت اللغة الأجنبية هي لغة التعامل والمرافعات ، أما اللغة العربية فلم يكن لهـا وجود في تلك المحاكم ، « ومن أراد أن يتكلم بها لم يجد من يسمع له إلا

إذا شاء المترجم أن يترجمها للغة أجنبية ، فرنسية كانت أم إيطالية » .[1]
ولم يكن القضاء المختلط سوى مظهر من مظاهر التدخل الأجنبي ونوع من أنواع الوصاية الأجنبية التي تنتقص السيادة القومية في أهم أركانها وهي سلطة التشريع . ويتحدث الرافعي عن هذا النظام فيقول : [2]

« فمن يوم ان انشئت المحاكم المختلطة توطدت مصالح الدائنين الأجانب من الشركات والافراد ، واستقر الرهن العقاري ونزع الملكية على قواعد مخيفة لأملاك المدنيين من الأهلين وحقوقهم ، ولا يوجد في العالم محاكم تشبه المحاكم المختلطة في قسوة إجراءاتها حيال المدنيين ، وتعريض أملاكهم وأموالهم للبيوع الجبرية بابخس الأثمان ، وبأسرع من لمح البصر ، وتحميلهم فادح النفقات والمصاريف الرسمية وغير الرسمية .

وقد كانت (المحاكم المختلطة) حربا على مصر وعلى الخديو إسماعيل الذي انشأها ، فإنه لما ارتبكت أحواله المالية اصدرت ضده الاحكام جزافا للدائنين الأجانب، وتشددت في تنفيذها ، واسرفت اقلام محضريها في اقتضاء ما كان يحكم به على الخديو ، حتى أوقعت الحجز على منقولات القصور الخديوية ، واعلنت بيعها بالمزاد ، واظهرت من التحيز للأجانب في دعاواهم على الحكومة ما جعلها مضرب الأمثال في امتهان العدالة ، فكانت من الكوارث التي اثقلت كاهل الخزانة والبلاد بالمغارم الباهظة ، ورأى إسماعيل من تحيزها للأجانب ما جعله ينقم من نوبار باشا الذي كان السبب في إنشائها » .

---

(١) الرافعي : المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

ولم تلغ الامتيازات الأجنبية إلا بمقتضى معاهدة مونتريه (Montreux Convention) في ٨ مايو ١٩٣٧ التي نصت على إلغاء هذه الامتيازات، وعلى بقاء المحاكم المختلطة حتى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ ، أي مدة اثنتي عشرة سنة ، وهي المدة التي سميت باسم « فترة الانتقال » ، وبانتهائها تلغى المحاكم المختلطة ويصبح الاختصاص كله للقضاء الوطني .

(ب) مسألة قناة السويس وتطورها منذ عهد اسماعيل :

أما مشروع قناة السويس فلقد أحدث أزمة سياسية عنيفة بين بريطانيا وفرنسا . ولقد رأينا كيف أن بريطانيا كانت تفضل دائما إقامة السكة الحديدية وعرقلة تنفيذ مشروع قناة السويس ، ولقد نجحت في التحكم في طرق المواصلات العالمية عبر مصر عندما وافق عباس الأول على تنفيذ مشروع السكة الحديدية . وأكمل تنفيذ المشروع في عهد محمد سعيد ، فبعد أن انتهى إنشاء السكة الحديدية بين الإسكندرية والقاهرة في عام ١٨٥٦ ، بدأ مد الخط الحديدي إلى السويس وافتتح في عام ١٨٥٨ . ولكن في نفس الوقت أظهر والي مصر اهتماما كبيراً بمشروع قناة السويس الذي هدد المكانة التي كان يتمتع بها الطريق البري عبر مصر . وكان بطل مشروع قناة السويس في ذلك الوقت هو فرديناند ديليسبس ، الذي جاء إلى مصر أول مرة في عام ١٨٣١ لتولي منصب مساعد قنصل فرنسا في مصر . ولقد كانت هناك صلات قديمة بين محمد علي ووالده الكونت ماتيوديليسبس (Mathiew Delesseps) عندما كان قنصلا عاما لفرنسا في مصر في عام ١٨٠٣ . واتصل فرديناند بمحمد سعيد إذ طلب منه محمد علي أن يهتم بتربيته الرياضية ، فنشأت صداقة متينة بينهما . وقرأ ديليسبس عندما كان في الإسكندرية البحث الذي وضعه المهندس الفرنسي لوبير عن وصل

البحرين المتوسط والأحمر في عهد الحملة ، وظل ديليسبس منذ هذا الوقت مهتما بالمشروع مع أنه انتقل من منصبه في مصر . وما أن علم بتولي سعيد الحكم حتى أرسل يهنئه بتولي العرش ثم أسرع بالحضور إلى مصر . وفي ٣ نوفمبر ١٨٥٤ منح محمد سعيد صديقه ديليسبس امتياز إنشاء قناة السويس وقد انطوى على شروط مجحفة بحقوق مصر ، إذ رخص الامتياز لديليسبس إنشاء وإدارة شركة تتولى حفر قناة السويس واستغلالها لمدة تسعة وتسعين عاما ابتداء من تاريخ افتتاحها للملاحة ، ونص الامتياز أيضا على إعفاء جميع الآلات والمهمات التي تستوردها الشركة من الخارج من الضرائب الجمركية ، وإعطاء الشركة الحق في أن تستخرج بدون مقابل جميع المواد اللازمة لأعمال القناة والمباني التي ستكون تابعة لها من المناجم والمحاجر المملوكة للحكومة . وسمح الامتياز للحكومة المصرية بأن تتقاضى ١٥٪ سنويا من صافي الأرباح ، أما الباقي فيوزع بين الأعضاء المؤسسين وبين حملة الأسهم بنسبة ١٠٪ للأولين و ٧٥٪ للآخرين . وبالإضافة إلى ذلك أعطى الامتياز الشركة العالمية لقناة السويس الكثير من الامتيازات الأخرى مثل حيازة مساحات شاسعة من الأراضي في منطقة القناة . وعاق دي روستي (de Rossetti) قنصل تسكانيا (Tuscany) في مصر على الامتياز في تقرير أرسله إلى وزير خارجية فلورنسة في ٢٥ ديسمبر ١٨٥٤ (وأرفق به نسخة من عقد الامتياز) بقوله : « لست في حاجة لأن أظهر لمعاليكم مقدار الامتيازات التي منحها سمو الوالي فإنها عظيمة الفائدة للمسيو ديليسبس وللشركة المزمع تأسيسها ، فلم يحدث مطلقا أن ظفر أي شخص بمثل هذه الميزات العظيمة وبمثل هذا السخاء من أية حكومة كانت » .[1] وبعد حوالي ثلاثة أسابيع من صدور عقد الامتياز ، أهدى الامبراطور نابليون الثالث وسام الشرف (Légion d'honneur) إلى سعيد

(١) عبد العزيز الشناوي : السخرة في حفر قناة السويس ، ص٣.

باشا ، وأقيم احتفال بهذه المناسبة بالقلعة في ٢٢ ديسمبر ١٨٥٤ • على أن هذا الوسام قد أثار – من ناحية أخرى – شكوك انجلترا حول مشروع القنـاة •

وكان هذا الامتياز أول خطوة تجاه تحقيق أحلام ديليسبس •ولكن المشروع واجه معارضة شديدة من جانب انجلترا وممثلها في مصر فردريك بروس Bruce الذي فشل في تحويل محمـد سعيد عن رأيه • وكانت انجلترا – كما رأينا – تعتقد بأن مشروع القناة هو مشروع سياسي يهدف إلى امتلاك مصر ثم ضرب الممتلكات البريطانيـة في الهند وغيرها •ولـم ترغب الحكومة البريطانية في ذلك الوقت أن تقدم إنذاراً لمحمد سعيد ضد ذلك المشروع حتى لا يؤثر ذلك على العـلاقات الطيبة بينها وبين فرنسا وخصوصاً أثناء حرب القرم إذ تحالفت بريطانيا وفرنسا مع الإمبراطوريـة العثمانية ضد الروسيا • ولكن الحكومة البريطانية تأكدت أن هذا المشروع لن يمكن تنفيذه إلا إذا وافق عليه السلطان العثماني صاحب السيادة الفعلية على مصر • وعرفت الحكومة البريطانية أنه إذا أرادت عرقلة تنفيذ المشروع فعليها أن تنصح الباب العالي بعدم الموافقة على المشروع • وفي الوقت الذي قام فيه لورد ستراتفورد دي ردكليف (سير ستراتفورد كانتج سابقاً) بعرقلة المشروع في الآستانـة ، أوضح لورد كلارندون (Clarendon) – وزير خارجية انجلترا – للسفير الفرنسي في لندن بأن الغرض الحقيقي من وراء تنفيذ هذا المشروع غرض سياسي ، بل إنه سيؤخر فعلا إتمام مشروع السكة الحديدية من الإسكندرية إلى السويس • وأضاف كلارندون أن المشروع لا يخرج عن كونه فكرة نابليونية عدائية لانجلترا انحدرت إلى ورثة نابليون • ولقد لقيت مساعي ستراتفورد دي ردكليف نجاحاً كبيراً لدى السلطان ، فأرسل الباب العالي خطابا شديد اللهجة إلى سعيد باشا

« يحذره فيه عواقب عمله الجرىء » . [1]

ولم يتخاذل ديليسبس أمام معارضة الحكومة البريطانية للمشروع بل اتصل ببعض الزعماء البريطانيين واتصل كذلك بالرأي العام الإنجليزي لإقناعه بقيمة المشروع من الناحية العملية ومن الناحيتين الحضارية والإنسانية ، ولقد أظهرت بعض الشركات التجارية المهمة مثل شركة الهند الشرقية وشركة الـ P. & O. لخطوط الملاحة عطفها على المشروع . وفي ٥ نوفمبر ١٨٥٥ كون ديليسبس لجنة دولية من المهندسين (من بينهم عدد من كبار المهندسين الإنجليز) لدراسة مشروع القناة وإبداء الرأي في صلاحيته وإمكان تنفيذه حتى يرغب الناس في الاكتتاب في أسهم الشركة عند تأسيسها . وانتهت اللجنة من وضع التقرير في ٢ يناير عام ١٨٥٦ وأيدت فيه إنشاء القناة البحرية بين البحرين بعد أن ثبت لهم أن سطح البحرين واحد . وبعد أن أطلع فرديناند سعيد باشا على تقرير اللجنة ، منح الوالي ديليسبس عقد الامتياز الثاني في ٥ يناير ١٨٥٦ ، وانقسم إلى قسمين : القسم الأول وهو باب الالتزامات ويتكون من تسع مواد ، والقسم الثاني وسمى الامتيازات ، ويتكون من أربع عشرة مادة . وقد تقرر في باب الالتزامات أن تقوم الشركة على نفقتها وتحت مسئوليتها بكافة الأعمال والمنشآت اللازمة لحفر قناة للملاحة البحرية الكبرى وحفر ترعة للماء العذب تربط النيل بالقناة الملاحية وتستخدم في أعراض الري والملاحة النهرية ، وتتفرع قبل وصولها إلى بحيرة التمساح إلى فرعين للري والتغذية ، ويتجه أحدهما شمالا إلى الفرما والثاني جنوبا إلى السويس . أما المادة الثانية فتعتبر من أهم المواد إذ نصت على أنه « للشركة الحق في تنفيذ الأعمال المنوطة بها بمعرفتها أو بواسطة مقاولين تعطي لهم هذه الأعمال

(١) محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ، ص٢٧-٢٨ .

بالمناقصة العامة أو بالممارسة • وفي جميع هذه الحالات يكون على الأقل أربعة أخماس العمال الذين يستخدمون في هذه الأعمال من المصريين » • وكان الهدف الحقيقي من المادة الثانية هو تحقيق أغراض سياسيةومكاسب مادية للشركة ، فمن الناحية السياسية أرادت الشركة أن تتغلب علىمعارضة انجلترا من ناحية العمال الأجانب وتبديد شكوك تركيا من أهداف فرنسا وسعيد السياسية ، فقالت جريدة قناة السويس (L'Isthme de Suez) في عام ١٨٦١ « ولا يخفي أن وضع المادة الثانية أريد بـه دفع الاتهامات عن سعيد باشا وتعزيز مركزه ، تلك الاتهامات التي يروجها البعض منأنه يرمي إلى حركة استقلالية أو تعريض أملاك الدولة العثمانية لخطـر الضياع » • [١]

وعلى الرغم من ذلك استمرت الحكومـة البريطانية في معارضتهـا للمشروع ، وصرح بامستون في مجلس العموم البريطاني في عام ١٨٥٧ بأن المشروع سيوجد فاصلا مائياً بين مصر والدولة العثمانيـة • وإذا كانت انجلترا قد كفت بعد صدور عقد الامتياز الثاني عن معارضة المشروع على أساس مسألة العمال الأجانب ، فإنها أثارت من ناحية أخرى مسألةتسخير الفلاحين في حفر القناة • وبالإضافة إلى ذلك احتوى عقد الامتياز الثاني على كثير من التساهل والإسراف من جانب الحكومة المصرية في المزايا التي منحتها للشركة في مقابل حصة صغيرة لمصر من صافي الأرباح •وقـد علق سعيد هذا العقد على مصادقه السلطان العثماني عليه • وبعدالحصول على هذا العقد أراد ديليسبس أن يسجل تدخل الحكومة لجمع العمـال من أجل حفر القناة في وثيقة رسمية يستصدرها من سعيد تأمينا لصالـح الشركة • واستجاب سعيد لرغبة ديليسبس وأصـدر في ٢٠ يوليو ١٨٥٦

(١) العدد ١٢٠، ١٥/ يونية ١٨٦١ ، ص ١٩٩ — ٢٠٣ •

لائحة عرفت باسم « لائحـة استخدام العمال الوطنيين في أشغال قنـاة السويس » • [1] وفي ديسمبر ١٨٥٨ تكونت شركة القناة برأس مالقدره ٢٠٠ مليون فرنك (٨٠٠٠ر٠٠٠ر٨ جنيه تقريبا) موزعة على ٤٠٠ر٠٠٠ سهم قيمة السهم خمسمائة فرنك (٢٠ جنيها) • واكتتب سعيد بـ ١٧٧ر٦٤٢ سهما أي ٤٤ر٥٪ تقريبا من مجموع الأسهم • وفي ٢٥ أبريل عام ١٨٥٩ بدأ حفر قناة السويس دون أن يصدق السلطان على عقد الامتياز ، وازداد غضب انجلترا وسعت لدى الباب العالي لوقف العمل فأصـدر أمره إلى سعيد بإيقاف العمل في ١٩ مايو ١٨٥٩ •

واستغلت انجلترا الموقف الدولي في أوروبا في ذلك الوقت للقضاء على المشروع فقد قامت الحرب بين فرنسا والنمسا في ٢٦ أبريل ١٨٥٩ ، ونتيجة لذلك اهتمت فرنسا بدرجـة كبيرة بالمسائل الحربية ، بينما تخلت النمسا عن تأييدها للمشروع وسعت لدى الباب العالي لإيقاف العمـل في القناة • [2] ولقد أثرت معارضة الدول والباب العالي على موقف سعيـد إذ شعر بخطر اندفاعه في تأييد ديليسبس ، وتأزمت العلاقات بينهما • وفي ٩ يونيه ١٨٥٩ أرسل شريف باشا ـ ناظر الخارجية المصرية ـ بناء على تكليف من الوالي إلى ديليسبس يطلب منه وقف العمل فورا في مشروع القناة لأن السلطان لم يصدق بعد على عقد الامتياز • واستمرت انجلترا في معارضتها الشديدة للمشروع لدرجة أنها أرسلت وحدات من أسطولها إلى الاسكندرية في يوليو ١٨٥٩ لعزل سعيد من منصبه وإيقاف العمل في القناة بالقوة • ولحسن حظ سعيد أن استدعى الأسطول مرة أخرى إلى قاعدته في مالطة بسبب بعض التطورات الحربية في أوروبا في ذلك الوقت • ولقد غـادر

---

(١) الشناوي : المصدر السابق ، ص ٣٣ ـ ٣٤ •

(٢) Hallburg, The Suez Canal, p. 165.

ديليسبس مصر بعد ذلك إلى فرنسا يلتمس مساعدة الإمبراطور نابليون الثالث . وفي أكتوبر عام ١٨٥٩ أرسل الباب العالي إلى مصر مندوب الوالي في الآستانة يحمل خطاباً إلى الوالي يطلب منه فيه ضرورة إيقاف العمل في مشروع القناة . وعلى الفور اجتمع شريف باشا بقناصل الدول الأوروبية في مصر وطلب منهم أن يشيروا على رعايا دولهم الذين يعملون في المشروع بالتخلي عن أعمالهم . وقد استجاب جميع الأجانب الذين يعملون في المشروع لأوامر قناصلهم سوى المستخدمين والعمال الفرنسيين فقد رفضوا الاستجابة لأوامر ساباتييه (Sabatier) قنصل فرنسا العام في مصر .

ولقد حدثت بعض التطورات في فرنسا عندما وصلت أنباء هذه الأزمة، فاتصل ديليسبس بالإمبراطورة أوجيني ، وطالبت الصحافة الفرنسية الحكومة بتأييد شركة قناة السويس وقابل وفد أعضاء مجلس إدارتها الإمبراطور نابليون الثالث في ٢٣ أكتوبر ١٨٥٩ . وقبل الإمبراطور التدخل ، وقررت الحكومة الفرنسية في ٢٦ أكتوبر ١٨٥٩ نقل ساباتييه من مصر لأنه لم يحتج على القرارات التي اتخذت في اجتماع شريف مع قناصل الدول . وبسبب هذا الموقف حاول سعيد تحسين علاقته بفرنسا باتخاذ موقف سلبي نحو المشروع ، فحكومته لم تكره المصريين على العمل في تنفيذ المشروع ، ولكنها لم تضع عراقيل أمام الشركة عندما استأنفت استخدامهم بل تركتها وشأنها تتعاقد مع من شاء منهم أن يعمل في خدمتها .

وبذلك تدخلت الحكومة الفرنسية رسمياً ، وطلب السفير الفرنسي من الصدر الأعظم الحصول على موافقة السلطان على مشروع القناة . ولكن الباب العالي لم تكن له إرادة حرة بالنسبة لهذا الموضوع ، بل انتهج خطة تدل على أنه ألعوبة في أيدي فرنسا وبريطانيا . وعلى أية حال أصدر الصدر الأعظم غالي باشا مذكرة في ٤ يناير ١٨٦٠ إلى سفيري الدولة

العثمانية في باريس ولندن مفادها أن القرار النهائي في مسألة القناة يتوقف على ضمان حقوق الدولة ذات السيادة على مصر وسلامة الملاحة في القناة، وذلك بأن يكون وضعها شبيها بوضع البوغازين ، متفقا مع مصالح أوروبا عامة وتركيا خاصة . وعلى الرغم من مذكرة الباب العالي ومعارضة انجلترا للمشروع استطاع ديليسبس أن يجد نفوذاً قوياً على الوالي فاطمأن إلى مساعدة فرنسا وعاد إلى تعضيد المشروع بكل قواه . فقام سعيد في عام ١٨٦١ بزيارة برزخ السويس وتفقد العمل في قناة السويس ، كما رأى ضرورة التوسع فيه ، فأمر بزيادة عدد العمال إلى عشرين ألفاً . ومن الأمور التي دفعت سعيداً إلى التوسع في تسخير المصريين في حفر القناة حيازته لعدد ضخم من الأسهم بلغ ١٧٧٫٦٤٢ سهما ، فلم يسعه إذن أن يرى المشروع يصاب بالفشل بسبب عدم كفاية الأيدي العاملة المصرية لدى الشركة . ولقد حق لديليسبس أن يقول « ان وجود الوالي في البرزخ كان أسعد حادث وقع لنا » . [1] وعندما توفي سعيد في ١٨ يناير عام ١٨٦٣ كانت مياه البحر المتوسط قد وصلت إلى بحيرة التمساح .

ولم يؤد موت سعيد إلى عرقلة عمل الشركة في تنفيذ المشروع فكان إسماعيل باشا لحسن حظ الشركة مؤيدا من حيث المبدأ للمشروع ولكنه لم يوافق على كل شروط الامتياز وخاصة ما كان متصلا منها بالأراضي التي تعطى للشركة امتياز حفر الترعة العذبة وتسخير العمال المصريين ، لأنه قدر الخسارة التي تحل بمصر والزراعة نتيجة لذلك ، لا سيما بعد قيام الحرب الأهلية الأمريكية American Civil War (١٨٦١ – ١٨٦٥) وزيادة الحاجة إلى القطن المصري الذي ارتفعت أسعاره في الأسواق ارتفاعاً

---

(١) F. De Lesseps, Lettres, journal et documents, IV/110-112.

كبيراً . وبنت الحكومة البريطانية كثيراً من الآمال على موقف إسماعيل من امتياز القناة ، واعتقدت أن مطالبة إسماعيل بإلغاء السخرة وإرجاع ملكية الأراضي لمصر مسألة قد تؤدي إلى فشل المشروع الفرنسي وعدم إنجازه . وعندما سافر إسماعيل إلى الآستانة لتسلم خلعة الولاية ، انتهز السير هنري بلور (H. Bulwer) سفير بريطانيا في الآستانة هذه الفرصة ليحرض إسماعيل على الوقوف أمام مناورات فرنسا . وقد ذكّر السير هنري بلور الحكومة العثمانية بأن الحكومة الإنجليزية لن يرضيها أن ترى سيادة الباب العالي وحكومة الوالي في مصر ستاراً لنفوذ دولة أجنبية.[1] ولكن آمال انجلترا في القضاء على المشروع تداعت ، إذ أكد إسماعيل لهنري بلور أنه ليس من القوة بحيث يستجلب عداء فرنسا . ومن ناحية أخرى أعلن إسماعيل أنه إذا كان يعارض المشروع ، فإنما بالقدر الذي يهدم هذه الامتيازات وينقصها إلى الحد الأدنى دون أن يقضي على الفكرة ذاتها . واتصل إسماعيل في نفس الوقت بالمسيو دي موستييه (De Moustier) وأخبره بأنه من أنصار مشروع القناة المتحمسين ، وأن العمل في القناة لن يتوقف .[2] وكان كل ما يخشاه إسماعيل هو أن اعتماده على معارضة الحكومة العثمانية وحدها للمشروع قد يضيع استقلاله ويقضي على المشروع . فما أن عاد إلى مصر حتى قرر إسماعيل أن يصل إلى تحقيق غرضه في تعديل شروط الامتياز بالاتفاق مع الشركة ، فوقع مع شركة القناة اتفاقين مهمين في ١٨ و ٢٠ مارس ١٨٦٣ لهما صفة تجارية لا سياسية: أخذت الحكومة المصرية على عاتقها حفر جزء من ترعة المياه العذبة يمتد من القاهرة إلى وادي الطميلات - وكانت الشركة قد قامت بحفر الجزء الآخر الممتد من الوادي إلى بحيرة التمساح . وحاول إسماعيل بهذين

(١) محمد مصطفى صفوت : المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٢) Douin, op. cit., I, p. 46.

الاتفاقين تجنب المنازعات الخاصة بتملك الشركة للترعة وانتزاعها ملكيــة الأفراد من الأراضي التي يقتضيها إنشاؤها . وقد تنازلت الشركة للحكومة عن حقوقها في ملكية الأراضي الواقعة على طول هذه الترعة واتفقا معـاً على تنظيم دفع الالتزامات المالية الباقية .

ولكن في أوائل شهـر أبريل ١٨٦٣ أرسل الباب العالي مذكـرتين إحداهما إلى لندن وباريس والثانية إلى والي مصر يوضح فيهما أنه رغم عدم رغبته في القضاء على المشروع ، فإنه لا يوافق عليـه إلا إذا ضمنت حيدته . وأصر الباب العالي على وجوب إلغاء السخرة ذات النتائج الخطيرة على الزراعة المصرية والمناقضة لقوانين الإمبراطورية العثمانية التي لا يقرها الوالي الجديد ، كما أصر الباب العالي على وجوب إلغاء استعمار الأجانب للأراضي الواقعة على جانبي ترعة المياه العذبـة في السويس . وغضبت فرنسا من مذكرة الباب العالي في أبريل ١٨٦٣ ، وفوجئت انجلترا باتفاق ٨ و ٢٠ مارس ووبخت قنصلها في مصر كلكهون (Colquhoun) لعدم عرقلة هذا الاتفاق. وطلب اللورد رسل (Russell) ـ وزير خارجية بريطانيا ـ أن يوضح للوالي أنه لا يعدو أن يكون حاكما إداريا يباشر سلطته باسم سيده، وأنه لا يتمتع بأي حق في منح ديليسبس حقوقا تخص السلطان عبد العزيز. وحاولت الحكومة البريطانية منع زيارة السلطان عبد العزيز لمصر خوفا من أن تحاول الشركة الاتصال به والتأثير عليه ، ولذلك أرسل السير هنـري بلور سكرتيره (Stevens) إلى مصر لمراقبة المشرفين على أمور الشركـة في مصر ، ومعرفة مبلغ اتصالهم بحاشية السلطان .

وفي نفس الوقت شككت الحكومة الفرنسية في نوايا السلطان، فأصدر المسيو دروان دي ليس (Droin de Lhuys) ـ وزير خارجية فرنسا ـ تعليماته

---

(١) Douin, op. cit., I, p. 55.

إلى المسيو تاستو (Tastu) قنصله في مصر بمراقبة نشاط السلطان .[١]
ومن ناحية أخرى ، رفض إسماعيل أن ينقض الاتفاقين ، قائلا لكل من خاطبه في شأن القناة إنها أصبحت أمرا واقعيا بالفعل .[٢] وفي الواقع لم يكن إسماعيل يستطيع القضاء على الامتيازين – رغم صدق تحذير السلطان – خوفا من إغضاب شركة القناة والحكومة الفرنسية . ولكن قرر إسماعيل إرسال نوبار باشا إلى الآستانة لكي يرضى كلا من انجلترا وفرنسا والباب العالي دون أن يتنازل عن حقوق مصر . وفي الآستانة عمل نوبار على الاعتماد على انجلترا للقضاء على امتيازات شركة القناة ، وعلى فرنسا للتغلب على محاولة كل من انجلترا والباب العالي فرض السيادة العثمانية على مصر . وبعد المناقشات التي تمت مع نوبار باشا ، أصدر الباب العالي في أوائل أغسطس ١٨٦٣ مذكرته التي نصت على موافقته على القناة من حيث هي ممر بحري وتجاري ، بشرط أن يتفق الوالي مع الشركة على استرجاع الأراضي وترعة المياه العذبة ، وأن تلغي السخرة وتوجد الضمانات الكافية لأن تقتصر القناة على التجارة وحدها ، ثم يعطي إسماعيل مهلة قدرها ستة أشهر لكي يجري مع الشركة اتفاقاً معقولا ،على أن تصبح مذكرة أبريل نافذة المفعول إذا ما انتهت هذه المهلة دون عقد اتفاق بين الطرفين .[٣] وسافر نوبار باشا بعد ذلك إلى باريس لكي يبلغ مجلس إدارة الشركة بشروط الباب العالي ويواصل السعي لحل مسألة الأراضي ومسألة السخرة . وتلخصت مطالب الوالي في الرسالة التي بعث بها نوبار إلى الشركة فيما يلي[٤] :

---

(١) احمد عبد الرحيم مصطفى : المصدر السابق ، ص ٣٣ .

(٢) Douin, op. cit., I, p. 52.

(٣) Marlowe, The making of the Suez Canal, p. 189.

(٤) الرافعي : مصر إسماعيل ، حـ١/٩٠ .

١ – إنقاص عدد العمال الذين تلتزم الحكومة بتقديمهم للشركة إلى ٦٠٠٠ لأن تسخير العدد الحالي (٢٠ ألفاً) يضر بالبلاد وبالزراعة .

٢ – زيادة أجورهم وجعلها فرنكين لكل عامل في اليوم، لكي يعوض الفلاح ما يخسره من ترك بلده وأرضه وما يبذله من الجهد للعمل في حفر القناة .

٣ – إلغاء امتياز ملكية الشركة للاراضي ، وفي مقابل ذلك تأخذ الحكومة المصرية على عهدتها إتمام الترعة العذبة ، وتعويض الشركة قيمة النفقات التي بذلتها في القسم الذي أنشأته فيها .

وقد رفضت الشركة – ومن ورائها الحكومة الفرنسية – هذه الشروط . وطلب مجلس إدارة الشركة من نابليون الثالث التدخل ليحكم في هذا النزاع ، ووافق إسماعيل على هذه الخطوة . وفي ٢١ أبريل ١٨٦٤ تمكن نوبار من عقد اتفاق مع ديليسبس وافق فيه على إلغاء السخرة وإعادة الأراضي المتنازع عليها إلى الحكومة المصرية . وفي ٦ يولية ١٨٦٤ أصدر نابليون الثالث حكمه الذي أقر إلغاء السخرة مع تعويض الشركة بمبلغ ٣٨ مليون فرنك ، وتنازل الشركة على الجزء الذي حفرته من القناة البحرية وفي أن تعفى سفنها من الرسوم . كما وافق الإمبراطور على اتفاق نوبار – ديليسبس بشأن الأراضي ، ولم يترك للشركة سوى الأراضي اللازمة لنجاح المشروع ، وقد قدرت بثلاثة وعشرين ألف هكتار (الهكتار عشرة آلاف متر أي أكثر من فدانين) ، منها ١٠٫٢٦٤ هكتارا على جانب القناة البحرية وملحقاتها و ٩٫٦٠٠ هكتار للترعة العذبة وثلاثة آلاف هكتار لمباني الشركة . أما الأراضي الأخرى التي اتضح عدم لزومها للمشروع (ومساحتها ٦٠٫٠٠٠ هكتار) فقد تقررت إعادتها للحكومة المصرية .

وقد بلغ مجموع التعويضات التي ألزمت بها الحكومة المصرية للشركة ٨٤ مليوناً من الفرنكات (٣٬٣٦٠٬٠٠٠ جنيه) وتدفع على مدى خمسة عشر عاماً . ولم تستطع الحكومة البريطانية معارضة الحكم الذي أصدره الإمبراطور نابليون الثالث ، وهكذا قوى مركز الشركة وسارت في تنفيذ مشروعها . وبعد ضغط متكرر من جانب الحكومة الفرنسية أصدر السلطان العثماني في ١٩ مارس ١٨٦٦ فرماناً يوافق فيه على الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس . وبعد ثلاث سنوات انتهى العمل في حفر القناة وافتتحت للملاحة في ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ . وأقام إسماعيل حفلا فخماً بهذه المناسبة شهده أعظم شخصيات أوروبا في ذلك الوقت مثل الإمبراطورة أوجيني زوجة نابليون الثالث ، والإمبراطور فرانسوا جوزيف إمبراطور النمسا والمجر وغيرهما من الشخصيات البارزة في أوروبا ، وحضر الاحتفال أيضاً السفير البريطاني في الآستانة السير هنري إليوت وعقيلته . ولقد بلغت نفقات هذا الحفل حوالي ١٬٤٠٠٬٠٠٠ جنيه ، وهكذا ظهر إسماعيل بمظهر الملك العظيم ولكن على حساب مصر والديون التي أرهقت ماليتها وسلمتها في النهاية لانجلترا .

الفصل الخامس

نمو الوعي القومي وقيام الثورة العرابية

١ ــ عوامل نمو الوعي القومي في مصر

٢ ــ الثورة العرابية

١ ـ عوامل نمو الوعي القومي في مصر

التغلغل الاستعماري الغربي في مصر :

شجعت سياسة محمد علي الأجانب على المجيء إلى مصر لأنه كان يستعين بالعملاء الأجانب لتصريف منتجاته في الأسواق الأوروبية . فعندما غزا بونابرت مصر في عام ١٧٩٨ . كان في مصر أقل من مائة أوروبي أغلبهم تجار في مراكز مثل الإسكندرية ودمياط . وكانت التجارة الأوروبية مع مصر في السنوات التي سبقت الغزو الفرنسي تحتضر ، وبدأت الشركات الغربية تغلق متاجرها وتنقل تجارتها إلى أماكن أخرى . ولكن تغير الوضع في القرن التاسع عشر نتيجة لازدياد إنتاج القطن المصري واتساع كمية التجارة مع أوروبا . ففي عام ١٨٣٣ بلغ عدد الأجانب في مصر نحو خمسة آلاف وفي عام ١٨٣٧ ضمت الإسكندرية أكثر من سبعين شركة تجارية أجنبية أغلبها من اليونان وفرنسا وانجلترا والنمسا وإيطاليا .

وعندما تولى عباس حلمي الأول الحكم . فقد الأجانب التشجيع الذي كانوا يلقونه في عهد محمد علي . وعمد عباس - بسبب معاداته للغرب - إلى وقف التغلغل الأجنبي في مصر بعدما تزايد نتيجة لانتشار الانقلاب الصناعي في أوروبا واتجاه الدول إلى البحث عن مواطن جديدة للمواد الخام أو أسواق لتصريف منتجاتها . ولما كان عباس يخشى بصفة خاصة توطد النفوذ الفرنسي في مصر ، فقد طرد عدداً من الفرنسيين المشتغلين في المصانع والمعامل . بلغ عددهم نحو ستمائة . ولكن بمجرد ذيوع نبأ وفاة عباس ، جاء إلى مصر من كل بقاع أوروبا المحتالون والباحثون عن الذهب

على حد قول المسيو ساباتيه ، فصل فرنسيس العام في مصر في ذلك الوقت ، وتدفقوا بأعداد هائلة كما لو كانت مصر كاليفورنيا جديدة . وفي العشر التي بين عامي ١٨٥٧ ، ١٨٦١ دخل مصر حوالي ٣٠٠٠٠ اجنبي كل عام . وأدى إنشاء قناة السويس ورواج القطن المصري إلى ازدياد عدد النازحين إلى مصر حتى بلغوا ٨٠٠٠٠ في عام ١٨٦٥ ، واستمر ذلك حتى انهارت أسعار القطن عام ١٨٦٦ فانخفض عددهم إلى ٥٠٠٠٠ [٢] .

وكان محمد سعيد مسئولاً عن ذلك أيضاً بسبب حبه للأجانب وتساهله معهم وحرصه على إرضائهم . ومن ناحية أخرى أصبحت خزانة الوالي مصر هدفا مغرياً للأجانب . وتنافس قناصلهم في التقدم بأغرب المشروعات غير المعقولة في نظير الحصول على عمولة أو نسبة من الغنيمة . « وهكذا أصبحت مصر » كما يقول لاندز (Landes) في كتابه Bankers and Pashas . « ميداناً للنهب . فلم يكن هناك شيء مستحيل لا يصلح عذراً للإغارة على خزانة الوالي . فإذا سرق شخص بسبب إهماله هو فإن الحكومة هي المخطئة بسبب عجزها عن المحافظة على النظام والأمن ، ثم يطالب بالتعويض . وإذا أبحر شخص بقاربه وتسبب باهماله في جنوحه فإن الحكومة هي المخطئة لأنها تركت رمالاً على الشاطيء في تلك الجهة ثم يطالب بالتعويض . وفي إحدى القضايا نجح أحد النبلاء النمساويين (واسمه كاستيلاني) بمساعدة حكومته في انتزاع مبلغ ٧٠٠٠٠٠ فرنك على أساس أن ثمانية وعشرين صندوقا من شرانق الحرير قد تلفت بسبب تعرضها للشمس عندما تأخر سفر القطار من السويس إلى القاهرة » . [٣]

---

(١) دافيد لاندز . بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم انيس ص ٨٠ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٨٠ .
(٣) المصدر السابق ، ص ٨٤

وكان فشل محمد سعيد في مقاومــة أصحاب الادعاءات في التعويضات الجسيمة على الحكومة المصرية ، من أهم العوامل التي أدت إلى استفحال الأزمة المالية . وعندما عجزت الحكومة المصرية عن دفع مرتبات موظفيها المدنيين والعسكريين ، اضطر سعيد إلى عقد أول قرض له في باريس في١٧ يوليو ١٨٦٠ وقيمته ٢٨ مليون فرنك . ثم عقــد القرض الثاني مع بيت فرولنج – جوشن (Fruhling-Goschen) الإنجليزي ـ الألماني بلندن في ١٨ مارس ١٨٦٢ وقيمته ٣٫٢٩٣٫٠٠٠ جنيه انجليزي ، وقبل وفاة سعيد بأسبوعين بلغت ديونــه السائرة والثابتــة حوالي ٧٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيــه انجليزي . (١)

وفي عهد الخديو إسماعيل إزداد تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر ،وأخذ الكثيرون ممن وفدوا إلى مصر في استثمار أموالهم استناداً إلى الامتيازات الأجنبية التي كانت تعفيهم من دفع الضرائب وتمنحهم الحق في أن يحاكموا أمام محاكمهم الخاصة ، واستنادا إلى الوصاية الدولية التي بدأت بمعاهدة ١٨٤٠ . ولقــد ظهرت في عهــد إسماعيل تبعية مصر المالية والاقتصادية للأجانب ، إذ أنهــم جاءوا برءوس أموال استثمروها في إنشــاء المتاجر والبنوك والبيوتات المالية والشركات وما إلى ذلك . وبالإضافة إلى ذلك استحكمت الأزمة المالية في عهد إسماعيل فأدى هــذا إلى تدخل الدول الأجنبية في شئون مصر الماليــة والسياسية . فاستمر إسماعيل في سياسة عقد القروض حتى بلغت ديونها في عهده ١٢٦٫٣٥٤٫٣٦٠ جنيهاً انجليزياً . وفي عام ١٨٧٦ أفلست مصر وأصبحت ضحية سهلة للسيطرة الأجنبيــة ، وكان إسراف إسماعيل من أفظع النكبات التي أصيبت بها مصر ، وصور أحد الأجانب هذا الاسراف خير تصوير حين قال :

---

(١) محمد فؤاد شكري : مصر والسودان ، ص ٥٥ ـ ٥٦ .

« كان إسماعيل يغترف المال من الخزانة العامة بكلتا يديه لا ليرضي أهواءه الشخصية فحسب، بل ليسد نهم الطامعين المتعين حوله . فكم من فرنسيين وإيطاليين وإنجليز كانوا تعساء في بلادهم، ثم نالوا بعد أن هبطوا مصر الرخاء والنعيم ! لقد كان الخديو مستعداً على الدوام أن يهبهم المراكز والقصور والمنح (البقاشيش) ، أو يعهد إليهم بالتوصيات على التوريدات ؛ وما كان أشد دهشة السياح إذ يرون في القاهرة أو الاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزايا إلا مظهر الرجل الأنيق . يقومون بمهمة الموردين لنائب الملك (الخديو) ، ويربحون من هذه التجارة أرباحاً باهظة ؛ لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء تأثيث إحدى السرايات الخديوية ؛ أو توريد بعض الصور أو التحف والطرف ؛ وكم من أناس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون . فما كادوا يستقرون في القاهرة ويأوون إلى إحدى قاعات الانتظار في سراي عابدين، حتى صاروا طغمة من أصحاب الملايين » .

✱ وابتدع إسماعيل الوسائل المختلفة للحصول على القروض من الأجانب والأهالي . وساعده في ذلك أخوه في الرضاعة ووزير ماليته إسماعيل باشا صديق (المعروف بالمفتش) . فعندما توقفت البيوت المالية عن الإقراض بسبب الحرب الفرنسية البروسية في عام ١٨٧٠ ، ابتدع له إسماعيل المفتش طريقة تعد بمثابة ضريبة تفرض على أطيان الأهالي وصدر بها القانون المعروف بلائحة المقابلة في ٣٠ أغسطس عام ١٨٧١ . وكان هذا القانون يقضي بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست

---

(١) انظر : الرافعي : عصر اسماعيل ، جـ٢/٤٨ .

سنوات عندما أعفت الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها . وقد بلغت الديون حداً غير معقول أدى في النهاية إلى التدخل الأجنبي وفقدان مصر لاستقلالها المالي . وأخذ هذا التدخل شكلا خطيراً في عام ١٨٧٥ ، عندما اشترت انجلترا أسهم مصر في قناة السويس .وبذلك خطت انجلترا أول خطوة نحو احتلال مصر .وفي العام التالي أصبح استقلال الخديو الذاتي مقيداً بسبب ازدياد سيطرة أصحاب الديون العالميين . ولما رأى إسماعيل أن حالة الخزانة قد ساءت بدرجة كبيرة ، طلب من انجلترا أيضاً إيفاد موظف مالي لدراسة حالة الحكومة المالية ، ولبت الحكومة البريطانية نداء إسماعيل ، وأرسلت إليه بعثة مكونة من أربعة من موظفيها برياسة ستيفن كيف (Stephen Çave) . وقد بين « كيف » في تقريره الذي وضعه أن أسباب سوء الحالة المالية هي فداحة الشروط التي عقدت بها القروض المتوالية ، وإلى الإسراف في مسائل غير ذات أهمية .وخافت فرنسا من أن تستأثر انجلترا بالنفوذ لدى إسماعيل ، ولذلك أرسلت هي أيضاً أحد موظفيها ، وهو المسيو فلليه(Villet)ليعاون إسماعيل في تنظيم ماليته . وعندما شعر إسماعيل بارتباك المالية المصرية ، أراد استرضاء الدائنين ، فاستجاب لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين وأصدر مرسوماً في ٢ مايو ١٨٧٦ بانشاء صندوق الدين (Caisse de la Dette Publique) وأن يكون من أربعة أعضاء ، عضو انجليزي وعضو فرنسي وعضو نمسوي وعضو إيطالي . وكانت مهمة هذا الصندوق هي تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية . ولم تر انجلترا في هذا الصندوق الكفاية لضمان مصالح الدائنين ، فرفضت أن تعين مندوبا عنها في صندوق الدين.

كانت انجلترا تعمل على وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلي في إدارة الحكومة المصرية ، ويجعل مصر أكثر خضوعا للدول الأجنبية

في سياستها وتصرفاتها الداخلية . ونتيجة لضغط الدائنين الأجانب، أصدر الخديو مرسوماً في ١٨ نوفمبر بفرض الرقابة الأجنبية المصرية ، وأن يشرف عليها مراقبان أحدهما انجليزي (لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ويسمى مفتش الإيرادات) . والثاني فرنسي (لمراقبة المصروفات . ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومي) . وبصدور هذا المرسوم الخديوي تبدأ فترة جديدة في تاريخ مصر تعرف عادة باسم الحكم الثنائي أو الرقابة الثنائية (Dual Control) . وفي يناير ١٨٧٨ : طلبت الحكومتان الفرنسية والانجليزية تشكيل لجنة عليا للتحقيق [1] . وقامت لجنة التحقيق العليا بفحص كل نواحي الإدارة المالية . وقدمت تقريراً مبدئياً إلى إسماعيل شرحت فيه الحالة المالية وبينت عيوبها : وذكرت ما تراه لإصلاحها واقترحت ما يلي : [2]

١ - أن يسلم إسماعيل أراضيه وأراضي عائلته للدولة لسد عجز ميزانية الحكومة .

٢ - أن يتنازل الخديو عن الحكم المطلق .

٣ - أن يقبل مرتباً سنوياً .

٤ - وأخيراً أن يقوم باجراء إصلاحات ثانوية في الإدارة المصرية .

وفي ٢٣ أغسطس قبل إسماعيل فحوى التقرير دون إبداء أي تحفظ : وبعد خمسة أيام كلف نوبار باشا بتشكيل الوزارة ، وأقر إسماعيل في

---

(١) احمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص٥٨ .
(٢) أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٢٧٩ .

خطابه إلى نوبار مبدأ المسئولية الوزارية . بحيث يحكم عن طريق مجلس وزرائه وبالاشتراك معـه ، وأشرك نوبار في الوزارة وزيرين أوروبيين هما ريفرر ولسن (Wilson) . رئيس لجنة التحقيق الانجليزي وزيـراً للمالية ، والمسيو دي بلنيير (De Blignières) . العضو الفرنسي بصندوق الدين وبلجنة التحقيق ، وزيراً للأشغال ، ولقد كان لسياسة هذه الحكومة أثر كبير في تطور الحركة القومية لأنها كانت وزارة أجنبية ، وقـد أقصت تلك الوزارة الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت بعضهم بحجة الاقتصاد ، وعينت بعض الأجانب في الوظائف المهمة بمرتبات كبيرة ، وكان من سوء حظ هذه الوزارة ، أنها استهلت حكمها بعقـد قرض جديـد بشروط مجحفة لم تخصص أرصدته لأي غرض جاد في حين كان ولسون يملأ وزارة الماليـة بالموظفين الإنجليز ، وأغلقت المدارس ، وقررت تسريح عدد كبير من الجنود ، وإحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش إلى الاستيداع .

وهكذا فشلت وزارة نوبار الأوروبية في تنفيذ برنامجها الإصلاحي وأثارت سخطاً واسع النطاق ، وفي ١٨ فبراير ١٨٧٩ تجمـع نحو ٦٠٠ ضابط وساروا إلى نظارة (وزارة) المالية ، وفي طريقهم إلى وزارة المالية شاهدوا نوبار في عربته فأهانوه ، وهاجموا ولسن عندما تصدى للدفاع عن نوبار ، وقاموا بحبس الاثنين في إحدى حجـرات الوزارة ، وتدخل إسماعيل في هذه المسألة بناء على طلب القنصل البريطاني العام في مصر ، وفي اليوم التالي قـدم نوبار استقالة وزارته ، ولقـد اعتقد البعض أن الخديو إسماعيل هو الذي دبر هذه الحادثة ، ولكن اللورد كرومر وسير إدوارد مالت (Malet) قنصل بريطانيا العام في مصر ، والقنصل الفرنسي يؤكدون أن حادثة قصر النيل لم تكن نتيجة أي تدبير أو تآمر ، فالذين يحمّلون الخديو إسماعيل مسئولية ما حدث لا يقيمون وزناً للرأي العام

المصري الذي نما بشكل بارز في تلك الفترة وأصبح عاملاً جديداً مستقلاً عن الخديو .

وفي ٢٢ مارس عام ١٨٧٩ كلف الأمير محمد توفيق بتشكيل الوزارة الجديدة ، (وهي الوزارة الأوروبية الثانية) ، وذلك بعد المباحثات التي جرت بين لندن وباريس وتم الاتفاق فيها على عدم اشتراك الخديو في اجتماعات مجلس النظار (الوزراء) ، وتعيين محمد توفيق رئيساً للمجلس، وإعطاء الوزيرين الأوروبيين (الانجليزي والفرنسي) في الوزارة حق الاعتراض (Veto) على اقتراحات مجلس الوزراء . ولم يلبث أن وقع الصدام بين الوزارة والخديو عندما أعلنت الوزارة أن البلاد في حالة إفلاس ، فاستقالت الوزارة في ٧ أبريل ، وشكلت في اليوم التالي « الوزارة الوطنية » برياسة محمد شريف باشا . وكان تأليف الوزارة الوطنية ، وإبعاد الوزيرين الأوروبيين منها معناه انهاء التدخل والنفوذ الأجنبي الذي فرضته الوصاية الدولية على مصر . وفي ٤ مايو عام ١٨٧٩ أخبر الخديو إسماعيل انجلترا وفرنسا ، أن الرأي العام المصري لن يسمح بدخول الأجانب في الوزارة .

وفي ١٧ مايو قدم محمد شريف باشا لمجلس شورى النواب (المجلس النيابي في مصر) لائحته الأساسية (الدستور) ، ولائحة الانتخاب الجديدتين . وقد خولت اللائحة الأساسية المجلس سلطة البرلمانات الحديثة المثلة في حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية ، ومسئولية الوزارة أمامه . ولقد لقى هذا المشروع تأييدا كبيرا ، ولكن تصفيق الأعضاء لم يفعل شيئا لتقوية مركز الخديو إسماعيل خارجيا ، إذ صممت الحكومتان البريطانية والفرنسية على مطالبة الباب العالي بعزله ، وفي ٢٦ يونيو – أي قبل الفراغ من مناقشة اللائحة الأساسية – أرسل الصدر الأعظم

إلى إسماعيل البرقية التالية : « إن الصعوبات الداخليـة والخارجية التي وقعت أخيرا في مصر بلغت من خطورة الشأن حـدا يؤدي استمراره إلى إيجاد المشاكل والمخاطر لمصر والسلطنة العثمانية ، ولما كان البـاب العالي يرى أن توفير أسباب الراحـة والطمأنينة للأهلين من أهم واجباته ومـا يقضي به الفرمان الذي خولكم حكم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم في الحكم يزيد المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قـرار مجلس الوزراء بإسناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا » .

النهضة الثقافية والفكرية :

أخذ الوعي القومي ينمو في مصر نتيجة لانتشار الثقافة والاتصـال بالحضارة والفكر الأوروبيين وحيوية الشعب المصري واستعداده لمسايرة حركة التقدم والرقي . ومن أوضح الشواهد على ذلك ماكتبه عبدالعزيز جاويش في مقال له نشره في صحيفة القلم عام ١٩١٠ وعنوانه « الحركـة الوطنية في مصر » حيث يقول : « إن الشعور بالوطنية اصطلاح إفرنكي انتقلت بذوره إلى الشرق من مطاوي العلوم العصريةوأصول المدنيةالحديثة التي اهتدى إليها أهل الغرب » . [1] ولقـد كانت البعثات العلميـة التي ذهبت إلى أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر هي الوسيلة الوحيدة التي نقلت إلى مصر تقدم أوروبا وخبرة علمائها . وتأثر أحد المصريين بالاتصال بأوروبا ، وظهر ذلك في اتجاهاته الفكرية فيما بعد ، فبدأ يقارن بين ماعندنا وما عند الغرب ويبحث عن أسباب التخلف والتأخر . كان هذا الشخص

---

(١) صحيفة القلم ، العدد الأول ٧ مارس ١٩١٠ ، واردة في محمـد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، جـ١/٥٢ .

هو الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) الذي أضفى عليه مؤرخوه لقب : « زعيم النهضة الثقافية في مصر في القرن التاسع عشر ». نشأ الطهطاوي في الأزهر وتعلم العلوم الدينية كما تعلمها غيره ، ثم صحب البعثة العلمية الأولى إلى باريس في عام ١٨٢٦ إماماً لطلبة البعثة ، يؤمهم في الصلاة ويعظهم ويرشدهم . ولكن بهرته الحضارة الأوروبية . فعكف على دراسة اللغة الفرنسية من تلقاء نفسه ، ثم اتجهت ميوله بعد ذلك إلى دراسة التاريخ والجغرافيا ، والفلسفة والآداب الفرنسية ، وقرأ مؤلفات فولتير ومونتسكيو وجان جاك روسو وراسين .[1]

ولقد استفادت منه مصر بعد عودته من فرنسا في مجالات التعليم والترجمة ، وألف كثيراً من الكتب كان يخصص فيها الفصول الطوال للتحدث عن الوطن والوطنية . ومما أثار في نفسه هذه العاطفة أنه شاهد بعينيه الثورة التي قام بها الشعب الفرنسي في عام ١٨٣٠ ، وكيف ضحى الفرنسيون بأرواحهم في سبيل وطنهم . وفي الواقع ، كان رفاعة الطهطاوي هو أول من كتب – نثراً وشعراً – في معنى الوطن والوطنية وحب الوطن في العصر الحديث،ويعتبر كتاب رفاعة الطهطاوي « مقدمة وطنية مصرية» هو أول كتاب من نوعه في مصر في الوطنية المصرية . ويحدد الطهطاوي في هذا الكتاب معنى الوطنية ، ويدعو إلى تمجيد الوطن المصري فيقول : « حب الوطن من الإيمان . ومن طبع الأحرار إحراز الحنين إلى الأوطان. ومولد الإنسان على الدوام محبوب،ومنشؤه مألوف له ومرغوب،ولأرضك حرمة وطنها ، كما لوالدتك حق لبنها ، والكريم لا يجفو أرضاً بها قوابله ، ولا ينسى داراً بها قبائله ... » .[2] ويناشد المربين في كتابه « المرشد الأمين للبنات والبنين » أن يغرسوا الوطنية في نفوس طلابهم

---

(١) رفاعة الطهطاوي : تخليص الابريز ، ص ١٦٠ .

(٢) رفاعة الطهطاوي : مقدمة وطنية مصرية ، ص ٣ .

لأن « الوطن هو عش الانسان الذي فيه درج ومنه خرج ومجمع أسرته ومقطع سرته وهو البلد الذي نشأته تربته وغذاه هواؤه ورباه نسيمه وحلت عنه التمائم فيه ...» . [1] وللطهطاوي أيضاً شعر وطني زاخر بالحس المصري ، فيتغنى في قصيدته « المجد الأثيل » بمجد مصر وقوتها حين يقول :

أبناءَ مصر نحن موطننا أصيلْ
حسبٌ عريقٌ زانه مجد أثيلْ
وفخارُنا في الكون جلَّ عن المثيلْ
لرحابنا تُطوى المهامه[2] بالطلاحْ[3]

ولقد طرح رفاعه الطهطاوي في كتابه « تخليص الإبريز إلى تلخيص باريز » بعض النظريات السياسية المهمة ، ومهد الطريق للتخلص من الولاء لسلطان الدولة العثمانية الذي كان في موضع العصمة عند المصريين وسائر أبناء العالم الإسلامي . ورأى الطهطاوي أن الولاء لسلطان الدولة العثمانية ليس قدراً على المصريين ، فلقد استطاع غيرهم من الأمم التخلص من ظلم حكامهم ، ويقول في هذا الشأن : « وقد سبق للفرنساوية أنهم قاموا سنة ١٧٩٠ من الميلاد وحكموا على ملكهم وزوجته بالقتل ،ثم صنعوا جمهورية، وأخرجوا العائلة السلطانية المسماة البربون من باريس وأشهروهم مثل الأعداء ، ولا تزال الفتنة باقية الأثر » . وهكذا أوحى رفاعة الطهطاوي إلى المصريين وإلى محمد علي نفسه بالتخلص من السيادة العثمانية ، ويعتبر

---

(١) رفاعة الطهطاوي : المرشد الأمين للبنات والبنين ، ص ٩١.
(٢) المهمه : المفازة والبرية القفر .
(٣) الطلاح : الإبل الهزيلة ، والمعنى أن رحابنا مقصودة من اقصى الجهات يقدم إليها الإنسان فتهزل مطاياه بطول المسافة .

هذا الاتجاه في الواقع بمثابة رد على الرأي العام التقليدي وقياداتـه من المثقفين المحافظين الذين كانوا يومئذ يجـدون غضاضة في الثورة علـى « الخليفة العثماني » .[1] واستكمل الطهطاوي كل النظريات السياسية والاجتماعية التي ناقشها في « تخليص الإبريز » في كتاب آخر أصدره في عام ١٨٦٩ بعنوان « مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية». ويعتبر هـذاالكتاب هو أول كتـاب ظهر في مصر في الفكر السياسي والاقتصادي المصري نظرياً وتطبيقياً : فهو كتـاب في الاقتصاد والسياسة ويشتمل كذلك على فصول تاريخية دعت الضرورة إلى إدماجها لتوضيـح الفلسفة الاجتماعية التي كان رفاعة الطهطاوي يعتنقها ، ويدعو إليهـا . ويرى بعض الكتاب أنـه « إذا كان تخليص الإبريز في أساسه كتاباً عن الحضارة الفرنسية بقلم مفكر كان يعتقد أن بعث مصر لا طريق إليـه إلا الأخذ بأهم مقومات الحضارة الأوروبية في زمنه ، فإن « مناهج الألباب » في أساسه محاولة مصرية لبناء المجتمع المصري على أسس الديموقراطيـة البورجوازية التي كان رفاعة الطهطاوي يؤمن بها مع جنوح شديـد إلى اليسار الليبرالي أو إلى اليمين البروليتاري أي إلى الراديكالية » .[2]

والأفكار التي بشّر بها الطهطاوي في هذا الكتاب تنحصر في تثبيت فكرة القومية المصرية . وفكرة الدولـة العلمانية (الزمنية) ، وتثبيت مقومات المجتمع البورجوازي سياسياً واقتصادياً . ومن الأفكار التقدمية التي رددها الطهطاوي مطالبته بتقويض الأركان الأساسية التي يقوم عليها الاقتصادية الرأسمالي الليبرالي وبتدخل الدولة لحماية العمال من المـلاك أو أصحاب رءوس الأموال بفرض حد أدنى للأجور باعتبار أن العمـل هو الأساس الأول للقيمة في الانتاج ثم يليه رأس المال . وندد الطهطاوي

---

(١) لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث ، جـ ٢/١٢٢ ـ ١٣٣.
(٢) المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

باستغلال الملاك للفلاحين ، ودافع في « مناهج الألباب» عن أصحاب الجلاليب الزرقاء ، فكتب يقول : « فحديث الزرع للزراع لا يدل على شيء من جواز استحواز المالك على المحصولات وعدم مكافأة العامل ، ولا يستند في غبن الأجير إلى أن المالك دفع رأس ماله في مصرف الزراعة والتزم الاتفاق عليها ، فهو الأحق بالاستحواذ على المحصولات الجسيمة وأنه الأولى بربح أمواله العظيمة ، فهو الأصل في التربيح ، وأن عملية الفلاح إنما هي فرعية أنتجها وحسنها رأس المال . فان هذه التعديلات محض مغالطة .. فمواكسة المالك له في تقليل أجرته محض إجحاف به ووصف استملاك الأراضي والمصرف على الزراعة من رأس مال المالك لا يقتضي كونه يستوعب جل المحصولات ويجحف بالأجير نظراً إلى إزدحام أهل الفلاحة وتنقيصهم للأجر وسومهم على بعضهم بالمزايدات التنقيصية وهذا لا يثمر محبة الأجير للمالك (من يزرع الشوك لا يحصد به عنبا) ، فإن هذا فيه إيذاء بعضهم لبعض وهو ممنوع شرعاً » .[1]

ومن زعماء النهضة الفكرية الأدبية الذين دعوا إلى الفكرة القومية المصرية علي (باشا) مبارك (١٨٢٤ — ١٨٩٣) ، الذي عمل على مصانعة الوالي عباس حلمي الأول لينقذ البقية الباقية من المدارس التي يتهددها عباس بالاغلاق ، كما استثمر غرور الخديو إسماعيل وطموحه في إصلاح التعليم والتوسع فيه وتهيئة وسائل الثقافة لمن ينشدها من الناس . وعاش علي مبارك في فترة شهدت فيها مصر أحداثاً سياسة مهمة ، فبعد أن أتم تعليمه في مدرسة المهندسخانة بتفوق بالغ ، اختاره سليمان باشا الفرنساوي في عام ١٨٤٤ فيمن اختارهم لدراسة الفنون الحربية في مدرسة خاصة أنشأها محمد علي بفرنسا وعرفت باسم «المدرسة المصرية الحربية بباريس» .

---

(١) رفاعة الطهطاوي : مناهج الألباب ، ص ٩٥ — ٩٦ .

وعاد علي مبارك من البعثة عام ١٨٥٠ فلم يلحق بحكم محمدعلي ولا بحكم إبراهيم القصير ، ولحق حكم عباس وسعيد ، وإسماعيل ،وتوفيق.وشغل مناصب مهمة ، فكان وزيراً للمعارف والأشغال وأنشأ دار العلوم ودار الكتب . وكان علي مبارك يؤمن بالتعليم وبأثره في نهضة الشعوب وارتقاء الأمم ، وكان يحث عليه ويعمل على نشره ، ويرى أن تحرر المصريين لايتم بدونه ، والتحرر كما كان يراه المصريون حينذاك « هو التحرر من الطغيان التركي وسيطرة الأتراك على أجهزة الحكم ومراكز السلطة في الدولة،فإذا كان للأتراك من عصبية الحاكم ما يسندهم ويقومهم ، فلن يشاركهم المصريون في التقدم واحتلال مناصب الحكم مالم يشعر الحاكم بحاجته إليهم » . [1] وكان علي مبارك مصرياً لم ينس مصريته فكتب يقول إن المصريين « أقرب الناس إلى الإصلاح وأسرعهم تقدماً في سبيل العلاج إذا وجدوا حاملا على ذلك » . فحبه لمصر هو الذي دفعه إلى نشر التعليم وحمله على الكتابة والتأليف .

فقيما بين ١٨٨٧ ، ١٨٨٩ أصدر علي مبارك الأجزاء العشرين من كتاب « الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة» وهو من أروع آثاره . والخطط مجموعة من المعلومات والحقائق عن مصر، تاريخها القديم والحديث وجغرافيتها ومدنها وقراها وترعها وبحيراتها وشواطئها وسكانها وعاداتهم وتقاليدهم . وكان كتاب«الخطط » ولا يزال وسيظل مرجعا لتراجم الرجال الذين صنعوا تاريخ مصر الحديثة ، وخاصة أولئك الذين عاشوا وبنوا تاريخها ونهضتها في القرن التاسع عشر . ويعد كتاب « الخطط » تكملة وتجديداً لخطط المقريزي ، ولكتاب تخطيط مصر الذي وضعه علماء الحملة الفرنسية . ومن أهم مؤلفات علي مبارك أيضا

---

(١) حسين فوزي النجار : علي مبارك ، ص ١١١ .

قصة « علم الدين » التي تعتبر القصة الأولى في تاريخ الادب المصري الحديث . « علم الدين » قصة خيالية في أربعة أجزاء يدور الحديث فيها بين عالم مصري من الأزهر وعالم أوروبي من انجلترا ، ويبدأ الحديث في مصر فيقف العالم الإنجليزي موقف التلميذ يسأل الشيخ المصري عن حقيقة حياة كل ما يراه من مظاهر الحياة المصرية وتاريخها ، ثم يرحل الرجلان إلى أوروبا فينقلب الموقف ويتخذ الشيخ المصري موقف التلميذ يسأل رفيقه الإنجليزي عن كل غريب يراه . وبذلك ينطوي هيكل القصة الفني على بحث في الوطنية إذ يظهر اعتزاز المؤلف بمصر من أول القصة إلى آخرها . وينسب إليها جميع العلوم النافعة والفنون والعادات والقوانين والمدنيات . ويقول إن مصر هي سبب كل تقدم وحضارة في العالم . وهكذا انطلق علي مبارك من هذه القصة إلى الوطنية المصرية وإلى وصف الوطن وصفاً يكاد يكون الأول من نوعه .

ولقد قام علي مبارك بتأسيس بعض المنشآت العلمية الهامة مثل مدرج المحاضرات في دار الكتب بسراي الجماميز ، وعهد إلى بعض أساتذة المدارس بإلقاء المحاضرات فيه لتثقيف أذهان الطلبة . وكان ممن اشترك في إلقاء المحاضرات فيه عالم مصري له علاقة بتطور الفكرة القومية في مصر وهو الشيخ حسين المرصفي (ت ١٨٨٩) .[1] وقد تولى المرصفي تدريس اللغة والآداب في دار العلوم وتعلم اللغة الفرنسية . وللمرصفي كتاب أسماه رسالة « الكلم الثمان » نشره في عام ١٨٨١ ، وهو دراسة في بعض الألفاظ التي ظهرت على بساط البحث لأول مرة في تاريخ مصر منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر — مثل الوطن والحرية والأمة والعدالة

---

(1) Hourani, Arabic thought, p. 194; J.M. Ahmed, The intellectual origins of Egyptian nationalism. pp 21-22

والظلم والسياسة والحكومة والتربية . وقد اهتم المرصفي بالحركة القومية ، وظهر ذلك خلال تعريفه للفظه أمة . ثم يتحدث أيضا في كتابه عن الوطنية ؛ ويدعو إلى خدمة الأمة . والوطن عند المرصفي - هو «تلك القطعة من الأرض التي تعمرها الأمة » والحكومة هي « قوة تحصل من اجتماع طائفة من الأمة لإمضاء مقتضيات الطبيعة على وجه يقرب من رخاء الكافة » . ويتضح من هذه الأمثلة أن رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك وحسين المرصفي هم أول من اهتموا في القرن الماضي بتحديد كلمة الوطنية وتعريفها . ولقد أسهم هؤلاء الرواد بجهد ملحوظ في نمو الوعي القومي في مصر حتى ظهرت بعد ذلك مدرسة الإصلاح الديني والسياسي والاجتماعي التي تمخضت عن جهود جمال الدين الأفغاني وجهود تلاميذه التي سنشير إليها بعد قليل .

نشأة الصحافة المصرية :

وإذا كنا قد أشرنا إلى رفاعة رافع الطهطاوي على أنه في طليعة رواد النهضة الحديثة في مصر ، فإننا لا نغفل الدور الخطير الذي لعبه أيضا في حياة الصحافة المصرية . فالصحيفة الأولى التي عرفتها مصر ، وهي «الكوريه ديجيبت» (Courie · d'Egypte) — أي بريد مصر — صدرت لأول مرة في ٢٩ أغسطس ١٧٩٨ بأمر بونابرت ، واختفت بجلاء الحملة . وكانت تصدر باللغة الفرنسية . والصحيفة الثانية كانت « لاديكاد إيجيبسيان (Le Décade Egyptienne) وهي بالفرنسية أيضا ؛ وقد صدرت بأمر بونابرت في أول أكتوبر ١٧٩٨ لنشر بحوث المجمع العلمي المصري . وبعد أن استقر الأمر لمحمد علي في حكم مصر أصدر الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » عام ١٨٢٨ لكي يطلع الشعب المصري على أعمال الحكومة ويقف على إصلاحاته . وكانت الوقائع تكتب أصلاً باللغة

التركية – لغة مصر الرسمية في ذلك الوقت – ثم تترجم بعربية ركيكة . ودخلت « الوقائع » مرحلة جديدة من حياتها عندما عهد في ١١ يناير عام ١٨٤٢ إلى رفاعة رافع الطهطاوي برياسة تحريرها . ووجد الطهطاوي أن المواد التركية كانت تشغل النصف الأيمن من صفحات الجريدة ؛ وأن المواد العربية تشغل النصف الأيسر منها ؛ فعكس الوضع بعد توليه رئاسة التحرير . كذلك خطا الطهطاوي خطوة مهمة بأن جعل المادة الأصلية تكتب أولاً باللغة العربية ثم تترجم إلى اللغة التركية . ثم أضاف خطوة ثالثة بأن جعل أخبار مصر تتقدم كل الأخبار ثم تأتي بعد ذلك الأخبار الواردة من الخارج ، ومنها أخبار الدولة العثمانية . ونجح الطهطاوي في أن يثبت هذا النظام مدة عام : ولكن الطبقة الحاكمة التركية أرغمته على التراجع عما أجرى من إصلاحات . واستمرت « الوقائع المصرية » وهي الصحيفة الحكومية في الظهور في عهدي عباس وسعيد ، وكانت تعبر عن حياة الدولة من ناحية وعن سياسة الحكام واتجاهاتهم من ناحية ثانية .

ولكن مصر شهدت في عصر إسماعيل مولد الصحافة الوطنية ،فظهرت الصحف العلمية والأدبية ثم السياسية . أما العوامل التي ساعدت على نمو الصحافة المصرية في عهد إسماعيل فتتلخص فيما يلي [1] :

١) بدأ الكيان الشعبي لمصر يتكون في ذلك الوقت .

٢) رغبة إسماعيل في الاعتماد على الصحافة الوطنية في الدفاع عنه ضد الباب العالي من ناحية وضد الأجانب المقيمين في مصر من ناحية أخرى وضد حكوماتهم .

---

(١) انظر : سامي عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى ، ص ١٤ – ٢٣ .

٣) قيام الحرب بين الروس والعثمانيين (١٨٧٦ — ١٨٧٨) وعدم رغبة إسماعيل في الاشتراك فيها دفعه إلى ترك الصحافة الوطنية تتحدث عن الحرب بحرية وطلاقه لم تكن موجودة من قبل . ولم تلبث الكتابة عن الحرب أن تطورت من موضوع الحرب إلى معالجة المسائل السياسية المعاصرة .

٤) أدى ظهور الحركة الفكرية في مصر إلى ظهور ما يعرف « بالرأي العام المصري » الذي أخذ يناقش استبداد إسماعيل والديون التي اقترضها والتدخل الأجنبي في شئون مصر .

٥) ظهور جمال الدين الأفغاني في مصر فجأة وإقامته فيها بعض الوقت .

٦) هجرة العناصر السورية إلى مصر فراراً من اضطهاد الدولة العثمانية ومشاركتهم في حركة النهضة الفكرية المصرية .

وعلى أية حال بدأت الصحافة الوطنية بداية مصرية بصحيفة «وادي النيل » التي أنشأها الشاعر الثائر عبدالله أبو السعود (١٨٢٠–١٨٧٨) في عام ١٨٦٧ وكان أول صحفي سياسي ظهر في مصر الحديثة .وظلت هذه الصحيفة تصدر مرتين في الأسبوع حتى ألغيت بأمر الحكومة عام ١٨٧٠. وبعد عامين ظهرت صحيفة أخرى تسمى « نزهة الأفكار » أشرف على إصدارها إبراهيم بك المويلحي (١٨٤٦ – ١٩٠٦) أحد تلامذة جمال الدين الأفغاني ومحمد عثمان جلال (١٨٢٨ – ١٨٩٨) أحد تلامذة رفاعة الطهطاوي . ولم يصدر من هذه الصحيفة إلا عددان ، ثم عطلها إسماعيل بناء على مشورة شاهين باشا ناظر الحربية ، إذ حذره عواقب لهجتها وما

تؤدي إليه من إثارة الخواطر .(1)

وفي الفترة ما بين ١٨٧٥ و ١٨٨٢ ظهر عدد وفير من الصحف الوطنية منها صحيفة الأهرام التي قام بتأسيسها رجلان لبنانيان هما سليم وبشارة تقلا . ونشأت الأهرام أسبوعية بمدينة الاسكندرية حيث تقيم الجاليات الأجنبية وتروج الحركة التجارية . ثم انتقلت إلى القاهرة وأخذت تصدر أسبوعية . واشترطت نظارة (وزارة) الخارجية المصرية في ذلك الوقت على صاحبي الأهرام عدم الخوض في السياسة . وتم تنفيذ ذلك حتى قامت الحرب الروسية - التركية ، فتدخلت الأهرام في الشئون السياسية . وعندما انتهت الحرب وأصبحت مصر مجالاً للمساومات السياسية بدأت الأهرام في مناقشة وضع مصر الدولي . وظهرت في عام ١٨٧٧ جريدة سياسية أسبوعية تسمى « الوطن » ، أنشأها ميخائيل أفندي عبد السيد، واستمرت تصدر إلى ما بعد الاحتلال الإنجليزي . ولقد اشتركت جريدة الوطن أيضا في الحديث عن الحرب الروسية التركية ، وهاجمت الوزيرين الأوروبيين ودافعت عن النواب المصريين في داخل مجلس شورى النواب . وظهر في نفس السنة جريدة أسبوعية أخرى هي « مصر » قام بتحريرها سوري يدعى أديب اسحق بوحي من أستاذه جمال الدين الأفغاني . وكان يشاركه في تحريرها صديقه سليم نقاش . وقد وجهت تلك الجريدة النقد للحكومة في أمور كثيرة من أهمها اعتماد الحكومة المصرية على الأجانب إلى درجة كبيرة . وقد وصف أديب اسحق ذلك بأنه « بربرية أوروبية لا يجوز السكوت عليها لأن القوم نازعونا الأرض التي جبلت بدم آبائنا، وأصبحوا أمراء في بلادنا » . ودافعت جريدة مصر عن مصر دفاعاً قوياً تسبب في تعطيلها أكثر من مرة . ودافعت عن مجلس شورى النواب

(1) الرافعي : عصر اسماعيل ، جـ١/٢٤٨.

وهاجمت الوزيرين الأوروبيين . واشترك في تحرير هذه الجريدة كل من الأفغاني ومحمد عبده، ونشرا بها مقالات سياسية عبرت عن روح الأفغاني وكفاحه من أجل الحرية . وأصدر يعقوب صنوع في عام ١٨٧٧ صحيفة هزلية اسمها « أبو نظارة زرقاء » صور فيها الظلم الذي يعانيه الناس في أيام إسماعيل معتمداً في ذلك على فن المحاورات باللغة العامية . واتصل صنوع بالسيد جمال الدين الأفغاني ، وقيل إنه هو الذي أوعز إليه بإصدار تلك الجريدة لانتقاد سياسة إسماعيل . وقد لاءمت صحيفة «أبو نظارة» طبع العصر نفسه وجاءت في زمن تعددت فيه ألوان الحياة وبداية التفرنج والأخذ عن الغرب. وهاجم صنوع في جريدته أيضاً جميع الأمراء والوزراء والموظفين الأجانب في الحكومة فنفاه إسماعيل من مصر فرحل إلى باريس واستأنف إصدار جريدته بأسماء مختلفة معارضاً الخديو منتقداً أعماله .

ولقد لعبت هذه الصحف الوطنية دوراً مهماً في تنمية التيار التحرري، إلا أن الحكومة قاومت هذا التيار بكل ما تملك من إجراءات وسلطات ، وأغلقت كثيراً من هذه الصحف الوطنية . ولم يؤثر ذلك في التيار الوطني القوي ، رغم ما قامت به وزارة شريف باشا ، في نوفمبر عام ١٨٨١ من وضع أول قانون للمطبوعات في مصر . فأصدر السيد عبدالله النديم (١٨٤٣ – ١٨٩٦) – خطيب الثورة العرابية الذي ترك مهنة التعليم إلى الصحافة – في مدينة الإسكندرية في يونيو عام ١٨٨١ صحيفة أسبوعية أطلق عليها اسم « التنكيت والتبكيت » ، وكتبها بالعربية الفصحى والعامية، ليقرأها الخاصة والعامة على السواء . وسماها بهذا الاسم لأن مقال النديم فيها كان ينقسم إلى قسمين ، أولهما « التنكيت » ، بمعنى السخرية من المجتمع المصري في عيب من عيوبه الاجتماعية ، وثانيهما «التبكيت »، بمعنى تأنيب المجتمع على هذا العيب من عيوبه . ولقد برع النديم في عرض طرق الإصلاح الاجتماعي مما جعله ، بلا منازع ، صحفي القرن التاسع

عشر . فنشر آزجالا اجتماعية في « التنكيت » نالت شهرة واسعة في ذلك الوقت ، فقال في الفرنجة والتقليد للغربيين ونبذ التقاليد المصرية والتعليم الأمر الذي جلب الخراب لكثيرٍ من الأسر التي غالت في هـذا السبيل مـا يلي [١] :

أهل البنكـا والأطيـان صاروا علـى الأعيان أعيان
وابن البلـد ماشي عريـان مَعمَـاه ولا حق الدخان

شرم برم حالي غلبان

* * *

يا مـا نصحتـك يابنجـر وقلت لـك أوعـا بعنجـر
فضلت تسكـر وتفنجـر لمـا صبح بيتـك خـربان

شرم برم حالي غلبان

* * *

الحـق عنـدك ياخويـة يا للي طليت وشك بويـة
ولبست سروال أبو أويـة ومشيت تقلدلي النسـوان

شرم برم حالي غلبان

* * *

وبعد أن انتقل عبـدالله النديم إلى القاهرة غـير اسم صحيفته إلى « الطائف » (تيمنـاً باسم البلدة المشهورة بالحجاز) وأخرجها في ثوب

---

(١) علي الحديدي : عبدالله النديم ، ص ١١٦ ــ ١١٧ .

جديد ، وتركزت سياستها في مواصلة الكتابة عن تاريخ الخديو إسماعيل والتنمة على الخديو توفيق بسبب اهتمامه بالدول الأوروبيةواعتماده عليها، وشرح حالة البؤس التي يعيش فيها الفلاح المصري ودعوة الحكومة إلى العناية ، والمطالبة بالإصلاح النيابي والدفاع عن الثورة العرابيـة • ومن المساوىء الاجتماعية التي تعرض لها النديم في مقالاته مثلا – : «الضرائب والقسوة المتبعة في تحصيلها من حجز المواشي والضرب بالكرباج ، بل إنه سجل أن إحدى السيدات جلدت بالكرباج حتى الموت لأنهـا رفضت أن تدلي بالمكان الذي كان زوجها يضع فيه أمواله ، وكان مديناً للحكومـة بمبلغ ٤٥ قرشاً » • [١] وهكذا تغيرت أحوال المجتمع ، وأصبح المصريون يقرأون في الصحف من يخاطبهم بأن « قد حان لكم أن تعلموا أن الراعي لكم ولستم للراعي • انبذوا الخوف جانبـاً وقاوموا سيوف الظلم ، ولا تهابوا من يروم إبعاد الحق، لاتخشوا سطوة مدير أو عامل أو حاكم•••»• وبهذا ساعدت الصحف الوطنية التي برزت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على نمو الرأي العام وتوعيته ، وتوجيه الأنظار إلى الإصلاح ، ممـا أدى إلى قيام الثورة العرابية وتطور الحركة القومية في مصر ، وأصبـح شعار الأمة المصرية « مصر للمصريين » • [٢]

افكار جمال الدين الافغاني :

لعب جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ – ١٨٩٧) دوراً مهمـاً في ظهور الصحف الوطنية في مصر في عام ١٨٧٧ ، وأثمرت دعوته في مصر أكثر مما أثمرت في غيرها لأن التربة كانت مهيأة لتقبلها بفضل الجهود السابقة التي قام بها رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك • وكان جمال الدين الأفغاني مصلحاً

(١) احمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٨٣•

(٢) Mac Coan, Egypt as it is, p. 85.

دينياً . وفيلسوفاً حكيماً .وزعيماً سياسياً ، ولقد خبر جمال الدين عن كثب دسائس الاستعمار الأوروبي ومطامعه . إذ نشأ في أفغانستان التي تنازعها النفوذ الإنجليزي الروسي ، وعانى الآلام من الجهل المنتشر واستغلال الغرب الذي لا يعرف غير مصلحته . ودعا الأفغاني إلى حركة الجامعة الإسلامية التي هدف من ورائها إلى تخليص أمم الشرق الإسلامي من قيود التسلط الغربي الأوروبي . ولم تكن أفغانستان وحدها هي مجال عمله ونشاطه ، بل عرفته فارس والهند ، وخبرته مصر وتركيا ، وأفادتا من نضجه السياسي ومن علمه وأفكاره . وزار مصر أول مرة في أوائل عام ١٨٧٠ ، ثم عاد إليها في ٨ مارس عام ١٨٧١ وأقام بها حتى أغسطس عام ١٨٧٩ . وبدأت تظهر على يديه في مصر نهضة علمية وأدبية ولكنها لم تتطور إلى الناحية السياسية إلا في نحو عام ١٨٧٦ . وكان الأفغاني « بنفسيته ودروسه وأحاديثه ، ومناهجه في الحياة ، مدرسة أخلاقية ، رفعت من مستوى النفوس في مصر ، وكانت على مر الزمن من العوامل الفعالة للتحول الذي بدأ على الأمة وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة إلى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول في شئون البلاد » . [1] وفي الحقيقة بذر جمال الدين الأفغاني بذور الثورة الوطنية ورعى جيلاً ثورياً متحرراً تدين له مصر بالكثير من تطورها الحديث والمعاصر .

لم يحاضر جمال الدين الأفغاني في الأزهر خلال إقامته في مصر ، وإنما كان أغلب لقائه وتدريسه لمن التفوا حوله في منزله وفي المقاهي والمتنزهات العامة . والتف حوله خيرة الطلاب من مجاوري الأزهر وبعض علمائه وخلاصة المثقفين المصريين . وكانت الظروف التي تمر بها مصر في

---

(١) الرافعي : عصر إسماعيل ، جـ٢/١٣٤ .

ذلك الوقت تسمح بتقبل مبادىء الأفغاني أو « حكيم الشرق » ، إذ بدأ التدخل الأوروبي في شئون مصر ، فاشترت انجلترا أسهم مصر في قناة السويس ، وجاءت بعثة كيف إلى مصر ثم تكون صندوق الدين في عام ١٨٧٦ . ومن أبرز مظاهر النهضة السياسية التي حدثت في أواخر عصر إسماعيل نشاط الصحف السياسية وإقبال الناس عليها ، وظهور روح المعارضة واليقظة في مجلس شورى النواب (الذي كان إسماعيل قد أنشأه في نوفمبر عام ١٨٦٦) على يد نواب تتلمذوا عليه وتأثروا به من أمثال عبد السلام بك المويلحي . ولما أثارت أفكار الأفغاني إسماعيل ذا النزعة الاستبدادية ، خشي الأفغاني بطشه ولجأ إلى المحافل الماسونية ذات النشاط السري والمتمتعة بالرعاية والحماية الأجنبيتين . وعندما يئس جمال الدين الأفغاني من المحفل الماسوني الاسكتلندي بسبب خوف أعضائه من بأس الحكومة وبطشها ، أنشأ محفلاً وطنياً جديداً قسمه شعباً ، شعبة مهمتها مراقبة الشئون العسكرية لمطالبة ناظر الجهادية بإنصاف الضباط الوطنيين الذين تجاوزوا في الخدمة بالسودان الحد الذي تسترجيه القوانين ، وشعبة ثانية للحقانية وثالثة للمالية وأخرى للاشغال وبقية المؤسسات والمصالح الحكومية مهمتها المحافظة على حقوق الموظفين الوطنيين ومساواتهم بغير المصريين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة . وعن طريق هذه الهيئات الماسونية التي كانت تضم ممثلين للطبقة الحاكمة وللمثقفين تبودلت الأفكار بين أولئك الذين كانوا على صلة بالحياة السياسية وأسرار الحكومة ، فخلقت بينهم رابطة من التضامن ترجع نشوء « الحزب الوطني المصري » في هذه الهيئات .(١)

---

(١) Sabry, Episode de la question d'Afrique, l'émpire égyptien sous Ismail et l'ingérence Anglo-Française (1863-79), p. 349.

كان الأفغاني يهاجم إسماعيل لاستبداده وإسرافه وتمكينه الدول الأوروبية من مصر فخطب مرة قبل خلع إسماعيل فقال : « أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستنبت ما تسد به الرمق وتقوم بأود العيال، فلماذا لا تشق قلب ظالمك ...؟ لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة أتعابك...؟» . بهذه الجرأة كان جمال الدين يخطب ويتكلم، وكان لكلامه أثر كبير في إيقاظ الناس وتنبيه المحكومين إلى حقوقهم قبل الحاكمين .
ومن ناحية أخرى كان الأفغاني يتوسم الخير في الخديو توفيق ، إذ رآه وهو ولي للعهد ميالاً إلى الشورى ، ينتقد سياسة أبيه وإسرافه ، وقد اجتمعا في المحفل الماسوني ، وتعاهدا على إقامة دعائم الشورى . ولكن توفيق لم يف بعهده بعد أن تولى الحكم ، وهاله أمر جمال الدين الأفغاني وطلب مقابلته فذهب إليه بعد مماطلة أيام . وقال توفيق لجمال الدين : « إنني أحب كل خير للمصريين ويسرني أن أراهم في أعلى درجات الرقي ولكن أكثر الشعب خامل جاهل لا يصلح أن يلقي عليه ما تلقونه من الدروس والأقوال المثيرة للنفوس ، فيلقون أنفسهم والبلاد في تهلكة » .
فأجابه جمال الدين الأفغاني « ليسمح لي سمو الخديو أن أقول في حرية وإخلاص إن الشعب كسائر الشعوب لا يخلو من وجود الخامل والجاهل بين أفراده ولكنه ليس محروماً من وجود العالم والعاقل . فالنظر الذي تنظرون به إلى الشعب المصري وأفراده ينظرون به إلى سموكم . فإن قبلتم نصح هذا المخلص وأسرعتم في إشراك الأمة في حكم البلاد حكماً شورياً ، وأمرتم بإجراء انتخاب نواب من الأمة تسن القوانين وتنفذ باسمكم وإرادتكم كان ذلك أثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم » . وغضب توفيق أشد الغضب على الأفغاني وأسرها في نفسه . ولما كان توفيق حاكماً ضعيفاً خائر الإرادة ، تدخلت الحكومة البريطانية وطلبت إليه أن يبعد الأفغاني عن البلاد خشية تفاقم الحال ضدهم وضد الأوروبيين عامة. فأصدر توفيق أمره بنفي الأفغاني في أغسطس عام ١٨٧٩ .

وعلى الرغم من إبعاد جمال الدين عن مصر تركت مبادئه وأفكاره أثرها في المجتمع المصري ؛ وظلت النفوس ثائرة تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم ، وإقامته على دعائم الحرية والشورى . وجمال الدين الأفغاني من الوجهة الروحية والفكرية « أبو الثورة العرابية » ، لأن الثورة العرابية هي استمرار للحركة السياسية التي كان لجمال الدين الفضل في ظهورها في عهد إسماعيل ، وكان كثير من زعمائها من تلاميذه ومريديه . وقد اتصل بهم في مصر كثير من المصريين الذين لعبوا أدواراً مهمة في تاريخ مصر الحديث من أمثال محمد عبده وسعد زغلول . وكان أقربهم إلى نفسه الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ – ١٩٠٥) لأنه لمس فيه حسن الاستعداد والحماسة للإصلاح . واستفاد الشاب الصوفي في ذلك الوقت الكثير من أستاذه ؛ فانصرف عن ممارسة الزهد ؛ وعن اعتزال الناس ، وأخذ يتذوق الحياة العامة ، وأقبل على دراسة العلوم المختلفة التي خلت منها مناهج التدريس في الأزهر كالفلسفة وعلم الكلام والرياضيات والأخلاق والسياسة .

وبعد اتصال محمد عبده بالأفغاني بدأ يكتب في الأهرام في السنة الأولى من صدورها (عام ١٨٧٦) ، وكان مجاوراً ، قبل أن ينال شهادة العالمية . ثم اتصل بالصحافة اتصالاً قوياً بعد أن نال شهادة العالمية (١٨٧٧) ، وبعد أن نزل إسماعيل عن العرش ، وتولي توفيق ونفى أستاذه . وفي أكتوبر عام ١٨٨٠ عهد إليه رياض باشا برئاسة تحرير الوقائع المصرية ، وكان يعمل في ذلك الوقت محرراً بها ، فحول الجريدة من صحيفة بلاغات وقرارات إدارية إلى منبر للنقد والتوجيه والأدب . وقد أحصى تلميذه ومؤرخ حياته ، محمد رشيد رضا ، عدد المقالات الإصلاحية التي كتبها في الجريدة ، فبلغت ستاً وثلاثين . وتتحدث تلك المقالات كلها عن وجوب إصلاح مصر على أسس واعية متفتحة ، على غرار سبل الإصلاح

في أوروبا . وفيها نقد للمفاسد الاجتماعية والإدارية ، ودعوة لبناء نهضة متدرجة متطورة ، ورفع مستوى التفكير الشعبي بترقية مناهج التعليم ونشر وسائله ، وإقامة حكم دستوري يقيد سلطات الحكومة ويؤمن الحريات للشعب . [1]

وقد مهد له هذا الاتجاه ليكون أحد رجال الثورة العرابية ؛ وإن كان ظهوره لم يتضح إلا في المرحلة الثانية من الثورة . ويقول الأستاذ أحمد أمين في كتابه « زعماء الإصلاح » إنه « إذا كان للثورة العرابية أسباب ، فكان هو سبباً من أسبابها ، ولكنه سبب بعيد ؛ لا كعبدالله النديم سبب قريب ، ثم انقلب الشيخ محمد عبده سبباً قريباً يوم حميت النار ، فلئن اتهم بأنه من زعماء الثورة وحوكم عليها ، لقد كان ذلك حقا » . [2]
وحوكم محمد عبده بعد فشل الثورة العرابية ، ونفى إلى خارج مصر ثلاث سنوات ، بعد أن سجن ثلاثة أشهر ، وتنقل في مدة النفي بين لبنان وفرنسا وانجلترا وتونس ، ثم عاد إلى مصر بعد أن عفا عنه الخديو توفيق . فانصرف إلى إصلاح الأزهر وإلى الدعوة لتطوير الفكر الإسلامي . واستمر في جهاده الفكري والاجتماعي حتى توفي في عام ١٩٠٥ .

وفي أثناء منفاه ، اجتمع محمد عبده بأستاذه الأفغاني في باريس حيث أنشآ جريدة العروة الوثقي لإثارة العالم الإسلامي ضد الانجليز على احتلالهم لمصر . وصدر أول عدد من هذه الجريدة في ١٣ مارس ١٨٨٤ ، وكان لها تأثير كبير في مصر والعالم الإسلامي ؛ فمنعت من الدخول إلى

---

(١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، حـ ٢/٣٣٩ ؛
J. Alexander, The thruth about Egypt, pp. 1-3.
(٢) احمد أمين : زعماء الإصلاح ، ص ٣١١ .

مصر والسودان والهند ، ووضعت الحكومة المصرية غرامة قدرها خمسة جنيهات على كل من توجد عنده نسخة منها . ولقـد أفردت المجلة بعض صفحاتها للكلام في الوطنية المصرية والحث عليها ، وفيها برزت آراء محمد عبده في الوطنية المصرية وإيمانه بها مرادفة للوحدة الإسلامية العثمانية . وقد حدد محمد عبده القومية المصرية بقوله : « إن الشعب المصري لا يفني ولا يندغم في غيره من الشعوب التي تغلبه على حكومته ، وقد يندغم الشعب المتغلب عليه فيه . ذلك بأن ذل الغلب وفقد الاستقلال لا يضعف حيويته ويقلل نسله كما وقع لشعوب أخرى ، بل يعيش في كل حال ، يأكل ويشرب ويلهو ويلعب ويتزوج وينسل ويحفظ مشخصاته القومية . والحكومات أعراض تزول وهو لا يزول ... » . وتوقفت جريـدة العروة الوثقى عن الصدور بسبب موقف الحكومة البريطانية منها وعدم السماح لها بدخول مصر والسودان والهند . وفي عام ١٨٨٩ ، عاد محمـد عبده إلى مصر ، واعتزل منذ ذلك الوقت الحياة السياسية كلية وخصص جهوده للإصلاح الديني والاجتماعي .

ففي أواخر أيامه ، كان هدفه في جميع أعماله وكتاباته سد الثغرة القائمة في المجتمع الإسلامي ، والاعتراف بالحاجة إلى التغيير وربط هذا التغيير بمبادىء الإسلام . ولذلك كانت المهمة التي اضطلع بها محمد عبده ذات شقين: أولاً ، إعادة تحديد ماهية الإسلام الحقيقي ، وثانياً ، النظر في مقتضياته بالنسبة إلى المجتمع الحديث . ويحدّد محمد عبده هذين الهدفين في مطلع سيرة حياته فيقول :

> « الأول ، تجريد الفكر من قيد التقليد ، وفهم الدين على طريقة سلف الأمـة قبل ظهور الخلاف ، والرجوع في كسب معارفـه إلى ينابيعها الأولى ، واعتباره من ضمن موازين العقل البشري التي وضعها

الله لترد من شططه ، وتقلل من خلطه وخبطه ، لتتم حكمة الله في حفظ نظام العالم الإسلامي ، وإنه على هذا الوجه يعد صديقاً للعلم ، باعثاً على البحث في أسرار الكون داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة مطالباً بالتعديل عليها في أدب النفس وإصلاح العمل. كل هذا أعده أمراً واحداً وقد خالفت في الدعوة إليه رأى الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما جسم الأمة : طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم ، وطلاب فنون هذا العصر ومن هو في ناحيتهم .

« أما الأمر الثاني ، فهو إصلاح أساليب اللغة العربية في التحرير . وهناك أمر آخر كنت من دعاته والناس جميعاً في عمى عنه وبعد عن تعقله ، ولكنه هو الركن الذي تقدم عليه حياتهم الاجتماعية ، وما أصابهم الوهن والضعف والذل إلا بخلو مجتمعهم منه ، وذلك هو التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب وما للشعب من حق العدالة على الحكومة . نعم كنت فيمن دعا الأمة المصرية إلى معرفة حقها على حاكمها ، وهي هذه الأمة لم يخطر لها هذا الخاطر على بال من مدة تزيد على عشرين قرناً . دعوناها إلى الاعتقاد بأن الحاكم وإن وجبت طاعته هو من البشر الذين يخطئون وتغلبهم شهواتهم وإنه لا يرده عن خطئه ولا يوقف طغيان شهوته إلا نصح الأمة له بالقول والفعل » . (١)

وكان من بين الذين تأثروا أيضاً بآراء جمال الدين الأفغاني عبدالله النديم . فلقد بدأ حياته السياسية بالإقبال على حلقة الأفغاني ورفاقه ، وعكس النديم أثر تلك الحلقة في عدة مقالات نشرتها له جريدتا « مصر » و « التجارة » الوطنيتان . ثم أسس في عام ١٨٧٩ مع جماعة من الأدباء

(١) محمد رشيد رضا : المصدر السابق ، جـ ١١/١ .

جمعية سميت باسم « الجمعية الخيرية الإسلامية » وعين مديراً لمدرستها، وكان يبث آراء الوطنية المصرية بين صفوف الطلاب وحلقات المعلمين .وقد شارك عبدالله النديم الأستاذ الإمام محمد عبده في آرائه السياسية والاجتماعية ، ولكنه كان أقرب إلى الوطنية المصرية منه إلى الفكرة الإسلامية : وكان أكثر من زميله محمد عبده انغماساً في السياسة والحزبية. وكان النديم أول أديب مصري يعالج مشاكل القومية المصرية بأسلوب شعبي في صحيفته « التنكيت والتبكيت » . كما يعتبر النديم من أعظم خطباء مصر في القرن الماضي ، وهو أول خطيب سياسي في تاريخها الحديث . فرأى فيه زعماء الثورة العرابية حليفاً صادقاً ، ولقبوه بخطيب الثورة ، واتخذوا جريدته (الطائف) لساناً ناطقاً بدعوتهم وثورتهم .

وهكذا تولى النديم مهمة الإعلام للحركة الوطنية والدعاية لها ، وإرشاد الشعب إلى الطريق الصحيح إليها . فهو الذي حمل العريضة التي أعدها عرابي ليجمع عليها توقيعات عمد وأعيان الريف يعلنون فيها باسم الأمة تفويض عرابي في المطالبة بمطالبها . وظل النديم مع زعماء الثورة حتى حلت الكارثة الكبرى باحتلال انجلترا لمصر ، فاختفى عشر سنوات في مصر ، ولم تستطع الحكومة ، خلال تلك المدة ، العثور عليه رغم أنها رصدت مكافأة قدرها ألف جنيه لمن يرشد عليه . فقد عرف الذين آووه وأخفوه التضحية في سبيل الوطن وقدموا نفوسهم من قبل قرباناً لوطنهم في ميدان القتال ، فلا أقل من أن يبذلوها في سبيل من بث في قلوبهم هذا الشعور ، الشعور بالكرامة وبالعزة الوطنية . وبعد تلك المدة ظهر النديم من مخبئه ، فقبض عليه وحبس ثم نفي إلى يافا بفلسطين . وعندما تولى الخديو عباس حلمي الثاني الحكم ، عفا عنه وعاد النديم إلى مصر ،ولكنه لم يعد ذليلاً يدفع ثمن العفو عنه خضوعاً وخنوعاً لذوي السلطان ، بل عاد كما خرج ثائراً . فأنشأ مجلة أسبوعية في عام ١٨٩٢ أسماها «الأستاذ».

وكانت سياسة الأستاذ « ذات أهداف منها الإصلاح الاجتماعي ، وإصلاح التعليم والدفاع عن الشرق ضد أوهام الغرب ، والدفاع عن اللغة العربية باعتبار أنها اللغة القومية ، والدعوة إلى تدريس المواد كلها بالمدارس باللغة العربية » . ولقيت تلك المجلة إقبالاً عظيماً دلَّ على مكانة النديم في النفوس ، وتأثر به الشباب المصري فخرج في مظاهرات كبيرة على رأسها مصطفى كامل . ولكن الحكومة أغلقتها خوفاً من أثرها على المصريين ، وقررت إبعاده عن مصر ، فذهب إلى استانبول وظل بها حتى مات في عام ١٨٩٦ .

ظهور طبقة ملاك الأراضي الزراعية :

تعرض المجتمع المصري لحدوث بعض التطورات الهامة في الفترة الممتدة من أواخر عصر محمد علي حتى عام ١٨٨٢ . وبدأت هذه التطورات في مجال طبقة الفلاحين بظهور نظام الملكية الخاصة الذي تجسد في سلسلة من التشريعات واللوائح ، وكان أهمها اللائحة الأولى عام ١٨٤٦ التي أتاحت حرية التعامل بالأراضي ، وتوسعت في حقوق الملكية فسمحت لمستغلي الأرض أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع . ثم حدث في عهد كل من سعيد وإسماعيل تغييرات في نظام الملكية الزراعية في مصر ، إذ ساعد تأثير الأفكار الاجتماعية والقانونية الأوروبية ، وانتشار محاصيل جديدة (مثل محصول القطن) على قيام مجتمع زراعي مختلف ، واقتصادي فردي محل المجتمع التقليدي القديم في القرية . وأحدثت اللائحة السعيدية التي أصدرها سعيد في ٥ أغسطس عام ١٨٥٨ تطوراً خطيراً في نظام ملكية الأرض ، إذ أعطت هذه اللائحة لمستغل الأرض الحق في تأجيرها لمدة ثلاث سنوات ورهنها وبيع حقه في استغلالها وحق توريث الحق في الانتفاع . على أن الحكومة احتفظت ، رغم ذلك ، بملكية

الأرض ، ولم يكن للفلاح ، قانونا ، سوى حق الانتفاع بها .[1]

ونتج من هذه اللائحة أن زادت قيمة الأرض، وعلا سعرها ، واستقر الفلاح في أرضه . وقد استمر هذا الاتجاه في عهد إسماعيل ، فأصدر في ٣٠ أغسطس عام ١٨٧١ ما يعرف باسم « قانون المقابلة » لعلاج أزمته المالية . وقد نص على أنه إذا دفع مالك الأطيان عنها المقابلة وهي ستة أمثال ما عليها من الضرائب في السنة ، مرة واحدة أو في مدى ٦ سنوات، تعفى أطيانه من نصف ضرائبه الحالية بصفة مستديمة (المادة ٣ من اللائحة)، ولا تزاد ضرائبها في المستقبل ، وبذلك يمنح فيها حقوق الهبة والتوريث والاسقاط والوصية والوقف وقف خيريا ، أو أهليا بعد الاستئذان والحصول على الأمر العالي ، كما يعطي له ثمن ما يؤخذ منها للمنافع العامة أو بدل عنه ، وتحرر له حجة شرعية بالأطيان التي دفع عنها المقابلة تثبت دفع المقابلة والحصول على الامتيازات المذكورة .

ونتيجة لهذه التطورات ، ازداد ثراء وأهمية مجموعة صغيرة من الفلاحين وهم المعروفون باسم مشايخ القرى . وفي العهود السابقة تم تعيين مشايخ القرى بواسطة الملتزمين ، ولكنهم أصبحوا وكلاء عن الحكومة نتيجة لعودة محمد علي إلى نظام الملكية الفردية محل ملكية الدولة ، فاقد استمر وضعهم الاقتصادي والاجتماعي في النمو حتى وصل إلى الذروة في عهد إسماعيل ، إذ أصبحوا من ملاك الأراضي الأغنياء وتمتعوا بنفوذ سياسي كبير في المناطق التي كانوا يعيشون فيها . وكانت الحكومة في عهد سعيد قد اتخذت ضد هذه الفئة إجراءات كان لها نتائج مهمة . فبعد تولية سعيد العرش قرر في عام ١٨٥٥ — ١٨٥٦ جمع أولاد العمد (ظهر

---

(١) انظر نص اللائحة في محمد كامل مرسي : الملكية العقارية في مصر ، ص ١٢٥ — ١٢٦ .

هذا اللقب في حوالي منتصف القرن التاسع عشر) والمشايخ وأقاربهم للتجنيد ، وسمى ذلك « بلمة العمد » . [1] وبذلك ألغى سعيد الإعفاء الذي كان يتمتع به أبناء مشايخ القرى ، وكان هدفه من ذلك هو أن يتساوى جميع المصريين في الخدمة العسكرية . وعلى أية حال ، فتح سعيد مجال الترقي إلى الرتب العسكرية العليا أمام الضباط المصريين الذين جندوا من بين أبناء هؤلاء المشايخ ، وكان من بينهم أحمد عرابي باشا ، الذي كان إبناً لأحد مشايخ القرى في الشرقية .

وكان تطور الزراعة ، كذلك من أهم العوامل التي أحدثت تغييراً اجتماعياً في ريف مصر . حقيقة كانت مصر تزرع القطن من قبل ولكنه كان قصير التيلة . أما القطن طويل التيلة فقد أمر محمد علي بزراعته في عام ١٨٢١ ، وأصبح من أهم حاصلات مصر الزراعية ، وخصصت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية للمحصول الجديد ، واستمرت زراعته بعد وفاة محمد علي . وفي أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ – ١٨٦٥) اتجه أصحاب مصانع الغزل والنسيج إلى البلاد الأخرى بعد أن حرمت أوروبا من القطن الأمريكي . واشتد الطلب على القطن المصري من البلاد الصناعية ، فارتفعت كمية القطن المصدر من ٣٥٠٫٠٠٠ قنطار في عام ١٨٥٠ إلى ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ قنطار في عام ١٨٦٥ ، كما ارتفع سعر القنطار إلى ٤٥ ريالاً في عام ١٨٦٤ بعد أن كان متوسط ثمنه ١٢ ريالاً في عام ١٨٦١ . وتسابقت الحكومة وكبار أصحاب الأطيان وصغارهم في بذل أقصى الجهود للإكثار من زراعة القطن فأصبح القطن يزرع في جميع مديريات الوجه البحري ، بعد أن كان من قبل يزرع في مديريتي المنوفية والغربية بصفة أساسية ، وفي مديريتي الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية . على أنه بنهاية

---

(١) محمد محمود السروجي : الجيش المصري في القرن التاسع عشر ، ص ٦٣ .

الحرب في عام ١٨٦٥ ، انتهى التوسع الكبير في زراعة القطن لأن الولايات المتحدة الأمريكية عادت إلى تصدير القطن بعد الحرب ، فانخفض سعره حتى بلغ متوسط ثمن القنطار ¼ ٢١ ريالاً في عام ١٨٦٦ . ولقد استفاد الفلاح من ارتفاع أسعار القطن بسبب تلك الحرب ، ولكن هذا اليسر ما لبث أن تبدل عسراً بعد أن هبطت أسعار القطن . وعلى أية حال استفاد مشايخ القرى من الأزمة المالية ، لأنهم كانوا يقرضون المال لجيرانهم المعسرين وترتب على هذه العملية مزايا كبيرة بالنسبة لهم .

كما ازدادت أهمية مشايخ القرى السياسية نتيجة للتطور الدستوري الذي قام به إسماعيل بإنشاء مجلس شورى النواب في عام ١٨٦٦ .وتكون هذا المجلس من عدد لا يزيد على ٧٥ عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها في المديريات ، وجماعة الأعيان في القاهرة والإسكندرية ودمياط . وكانت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس (٥٨ إلى ٦٤ في الدورات المختلفة) من بين مشايخ القرى . وقد أدت هذه التطورات إلى ظهور طبقة من كبار ملاك الأراضي الزراعية أخذت تتجه بالنظام الزراعي نحو الرأسمالية ، وتعمل على تثبيت الملكية الزراعية من ناحية والمشاركة في الحكم من ناحية أخرى . وأضحت هذه الطبقة ذات مصلحة أساسية في سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية ، وبدأت تتحرك عندما اشتدت الأزمة المالية في أواخر أيام إسماعيل . وكانت الصحافة الوطنية تشجع أعضاء المجلس وتذكرهم بواجب الدفاع عن حقوق مصر وتخفيف بؤس الفلاح ، كما طالبت المجلس بأن ينزع المسئولية عن الضرائب ويجعل الوزارة مسئولة أمامه ويفرض الضرائب على الأجانب وبخاصة الوزيرين اللذين كانا يتقاضيان راتباً سنوياً قدره ٦٠٠٠ جنيه . وعندما رأى الوزيران الأوروبيان وقوف المجلس موقف المعارضة تجاه الوزارة الجديدة التي تكونت برئاسة محمد توفيق ، قررا التخلص من المجلس

ووافقهما على ذلك رياض باشا ـ وزير الداخلية ـ لما عرف عنه من ميول استبدادية . واعترض الأعضاء على طلب الحكومة فض المجلس . وقدموا إلى الخديو إسماعيل في ٢٩ مارس ١٨٧٩ عريضة يحتجون فيها على امتهان الحكومة لحضور المجلس ، ويعارضون المشروع المالي الذي أعدته الحكومة لإعلان الإفلاس وإلغاء قانون المقابلة .

وواصل أعضاء المجلس العمل من أجل التخلص من التدخل الأجنبي، فعقدوا اجتماعات كثيرة كان من أهمها الاجتماع الذي عقد في منزل إسماعيل راغب باشا في ٢ أبريل عام ١٨٧٩ (وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب في أول إنشائه) وأطلقت عليه الصحف إسم «الجمعية الوطنية » وأحياناً « الحزب الوطني » [1] . ووضع المجتمعون ـ وكانوا من ضباط الجيش وأعضاء مجلس شورى النواب وكبار الباشوات والزعماء الدينيين : مسلمين ومسيحيين ويهود ـ لائحة سميت باسم « اللائحة الوطنية » طالبوا فيها الخديو بانتخاب مجلس نواب يتمتع بنفس المزايا التي تتمتع بها المجالس الأوروبية المماثلة ، وتشكيل وزارة مصرية خالصة مسئولة أمام المجلس ، وإبعاد الأوروبيين عن الإشراف على مالية البلاد ، وأخيراً الإبقاء على قانون المقابلة . وكان هذا المطلب الأخير تلبية لرغبة كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين حضروا الاجتماع . وقدم توفيق استقالته تمشياً مع رغبة الأمة ، وبين أن سبب استقالته كان يرجع إلى أن الوزيرين الأوروبيين لم يستشيرا في شئون الوزارة . وقابل الخديو إسماعيل قناصل الدول الأوروبية ولخص لهم « اللائحة الوطنية » ، وأخبرهم بأنه كلف شريف باشا بتشكيل الوزارة الجديدة التي تكونت

---

(١) الرافعي : عصر إسماعيل ، حـ ٢/١٨٠ ــ ١٨٣ ؛
J.M. Landau, Parliaments and parties in Egypt, pp. 87-90.

من بعض الأعضاء الذين اشتركوا في مشروع اللائحة الوطنية . وحقق شريف باشا المطالب الوطنيـة بوضع دستور على أحدث المبادىء العصرية عام ١٨٧٩ ، ولكن الأزمـة المالية التي انتهت بعـزل إسماعيـل حالت دون إصداره والعمل به .

وهكذا اشتركت الطبقة المالكة الجديدة في الحياة السياسية ،وكونت مع غيرها من العناصر الأخرى الناقمة على سياسة رياض باشا مثل محمـد شريف باشا ومحمد سلطان باشا (الذي كان يمتلك نحو ثلاثة عشر ألف فدان من أجود الأطيان) حزباً سرياً أسموه « الحزب الوطني » ، واتخذوا من مدينة حلوان مركزاً له . وقام الحزب في ٤ نوفمبر عام ١٨٧٩ بإصدار أول بيان سياسي له يحدد فيه أهدافه التي تلخصت في إنقـاذ مصر من التدخل الأجنبي والاستغلال الأوروبي والنهوض بالأمة المصرية عن طريق التعليم . وكانت صحافة هـذا الحزب تتكون أساساً من جريدتي مصر والتجارة ، ولكن بعد أن ألغتهما الحكومة أوفـد أعضاء الحزب أديب إسحق إلى باريس لإنشاء جريدة الأهرام هنـاك لمعارضة رياض باشا . وتعددت الاجتماعات السرية لهذا الحزب ، وكان من بـين الذين حضروا تلك الاجتماعات أحمد عرابي وعبد العال حلمي وعلي فهمي ومحمود سامي البـارودي وبعض مديري المديريات مثل مدير مديرية الشرقية ومديـر المنيا . وكان الهدف من ضم المديرين إلى الحزب هو نشر الدعاية له في الأقاليم . وقام الحزب أيضاً بنشر عدة منشورات في الصحف الفرنسية عن تكوين الحزب الوطني حددت واجباته وطالبوا الحكومة بمراعاة مصالح مصر . وتمثلت سياسة الحزب الاقتصادية في النقاط التالية [1] :

١ ــ أن تعاد إلى الحكومة المصرية جميع أملاك الخديو .

---

(١) الرافعي : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي ، ص ٧٢ .

٢ ـ أن يلغى النص القاضي بتخصيص السكة الحديدية للقرض الممتاز (في قانون التصفية) فإن لم يرض بذلك الدائنون من الإنجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام .

٣ ـ أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنتظمة ديناً واحداً مضموناً بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪ .

٤ ـ أن تقام إدارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية .

وأدى وجود جمال الدين الأفغاني في مصر إلى تطور الحزب الوطني نتيجة للمبادىء الثورية التي نشرها في مصر خلال تلك الفترة . ومن ناحية أخرى ، كان لظهور هذا الحزب أثر كبير في قيام الثورة العرابية ، إذ تألفت من طبقة ملاك الأراضي الزراعية وطبقة الموظفين ـ ولا سيما العسكريين منهم ـ نواة البورجوازية المصرية التي تصدت للتدخل الأجنبي السياسي والعسكري في عامي ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ وهي الحركة المعروفة باسم الثورة العرابية .

٢ ــ الثورة العرابية

قيام الثورة :

تزعم الثورة الوطنية التي قامت في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر أحمد عرابي باشا (١٨٤١ ــ ١٩١١) وكان ابناً لأحد مشايخ القرى في مديرية الشرقية . ولما لم يتم دراسته بالأزهر ــ بعدما قضى به أربع سنوات ــ التحق بالجندية في عام ١٨٥٤ جندياً عادياً تنفيذاً لما قرره سعيد من تجنيد أولاد العمد والمشايخ . وما لبث أن رقى بعد سنتين إلى ملازم ثان ثم إلى رتبة ملازم أول ثم إلى يوزباشي (نقيب) بعد سنة ، ولم يمر عامان بعد ذلك حتى وصل إلى رتبة قائمقام « عقيد » وكان أول مصري وصل إلى هذه الرتبة . وكان أحمد عرابي هو أول من ثار من أجل كرامة المصريين وأكد على أصله المصري واعتز به وهاجم الأرستقراطية التركية . وقد كون عرابي آراءه السياسية الأولى ــ كما يقول المستر بلنت (Blunt) [١] ــ أثناء صلته القريبة بسعيد باشا ، وكانت هذه الآراء تتمثل في المساواة بين طبقات الأمة ، وضرورة احترام الفلاح باعتباره العنصر الغالب في القومية المصرية . ويقول بلنت إن « هذا الدفاع عن حقوق الفلاح هو الذي جعل لعرابي ميزة بين مصلحي ذلك العصر فقد كانت حركة الأزهر ترمي إلى إصلاح حال المسلمين عامة بغير تمييز ، بينما كانت حركة عرابي في جوهرها قوامها الجنسية ، وقد جعلها هذا أوضح في معنى القومية ومن ثم قدر

---

(١) W.S. Blunt, The secret history of the English occupation of Egypt, p. 131.

لها أن تكون أكثر شهرة وذيوعا » • وبدأت هــذه الدعوة في النضـج في
عهد إسماعيل عنـدما عادت الحظوة في الجيش إلى العنصر الجـركسي
الدخيل • وفي أوائل عهد إسماعيل وقع خلاف بـين عرابي وبين اللواء
خسرو باشا الشركسي فقدمه إلى مجلس عسكري وتمكن من فصله من
الجندية ، وظل عرابي ثلاث سنوات مبعداً عن عمله حتى عفا عنه إسماعيل
بعد أن ظلت ظلامته لديه هذه السنوات الثلاثة مهملة في غير سبب ظاهر •

وهكذا تأصلت في نفس عرابي روح الكراهيـة لضباط الجيش من
الشراكسة والترك الذين عارضوا ترقية الضباط المصريـين ، إذ ظل عرابي
ـ نتيجة لهذه السياسة ـ برتبة قائمقام لمدة تسعة عشر عاما • ويعتبر عام
١٨٧٥ نقطة تحول هامة في حياة أحمد عرابي ، فلقد ألحق عرابي بالحملة
الحبشية في تلك الحرب (١٨٧٥ ـ ١٨٧٦) التي قامت أصلا بناء على رأي
الحزب الشركسي التركي في الجيش • ولم يكن عمل عرابي في تلك الحرب
هو عمل الجندي المحارب بل كان « مأمور مهمات » بمصوع • ولقـد
أغضبت هذه الحرب عرابي غضباً شديداً • إذ أبيدت في أثنائها فرقة مصرية
بأكملها بسبب الخلافات بين كبار الضباط الأتراك وبين القادة الأمريكيين
الذين استخدمهم إسماعيل في الجيش منذ عام ١٨٦٩ ، وكان من هؤلاء
الجنرال وليم لورنج (Loring) الذي اتهم بأنه كان يتصل عن طريق أحد
القساوسة بالأحباش ويطلعهم على كل شيء • ونقم عرابي وكثير غيره من
الضباط المصريين على الخديو ، وأيقن منذ هذه الحرب أنه لا اصلاح لمصر
إلا بالقضاء على الفساد من أساسه •

وعبر هؤلاء الضباط عن سخطهم بعـد عودة حملة الحبشة بتأسيس
جمعية « مصر الفتاة » السرية التي انضم إليها كذلك بعض الطلبة والأدباء
وهي الجمعية التي أنشأها أصلا على الروبي وانضم إليها علي فهمي وأحمد

عرابي وعبد العال حلمي • ولم يلبث أن أصبح عرابي عضواً بارزاً فيها • وكان هدف هذه الجمعية في ذلك الوقت ، إلى جانب التخلص من الطبقة الشركسية التركية في الجيش وفتح باب الترقي أمام المصريين ، القضاء على حكومة إسماعيل وعزل الخديو نفسه بصفتــه مصدر الفساد في مصر • وازداد اتصال عرابي بالناقمين من العناصر المدنية من أعضاء الحزب الوطني واقترح خلع إسماعيل ، ولكن على حد قول عرابي « لم يكن يوجد يومئذ من يقود هذه الحركة ، ولذلك فان مقترحي لم ينفــذ وإن حاز القبول ، وقد ألقى عزل إسماعيل بعد ذلك عبئاً ثقيلاً عن كواهلنا وعم الفرح ، ولكن لو أنا فعلنا ذلك بأنفسنا لكان أفضل إذ إننا كنا نستطيع أن نتخلص من أسرة محمد علي كلها فإنه لم يكن فيها حاكم صالــح إلا سعيد ، وكنــا نستطيع أن نعلن إقامة جمهورية ، وقد اقترح الشيخ جمال الدين (الأفغاني) على الشيخ محمد عبده أن يقتل إسماعيل عند جسر قصر النيل ووافقــه محمد عبده على ذلك » • واتخذ أعضاء جمعية « مصر الفتاة » من جريدة « أبو نضارة » لسان حالهم •

وعندما تولى محمد توفيق (١٨٧٩ ــ ١٨٩٢) الحكم بعــد عزل والده ، اعتقد المصريون أن الخديو الجديد سوف يحقق لهم الكثير من الآمال ، فقد سبق له الانضمام إلى المعارضة في عهد أبيه ، وكان من تلاميذ جمال الدين الأفغاني • ولكن توفيق كان ضعيف الشخصية ، ولقنه خلع والده درساً أثر فيه طيلة حياته ، إذ اقتنع بأن المحافظة على عرشه تقتضي الاعتماد على انجلترا وفرنسا والانصياع لإرادتهما • ولقد أثبتت له انجلترا وفرنسا أن في إمكانهما حماية عرشه ، وذلك عندما حاول السلطان العثماني إلغاء بعض الامتيازات التي سبق أن منحها لخديو مصر بمقتضى الفرمان الشامل الصادر في ٨ يونية عام ١٨٧٣ • فاعترضت الدولتان على إدخــال أي تغيير جوهري في مركز مصــر السياسي ، وما كانت انجلترا وفرنسا

تهدفان من وراء ذلك صالح مصر أو محمد توفيق بل تدخلتا من أجل حماية مصالحهما الخاصة ، السياسية والتجارية والمالية في مصر • وأصرت الدولتان على أن يخلو فرمان إسناد الخديوية إلى توفيق من أي كلمة تحتمل أكثر من معنى • وأخيراً أصدر السلطان في ٧ أغسطس الفرمان الجديد الذي أكد سيادة السلطان العثماني ، وحدد عدد الجيش المصري بثمانية عشر ألف جندي ، كما نص على أن تدفع مصر جزية سنوية قدرها ٧٥٠,٠٠٠ جنيه تركي ، وألا يعقد الخديو قروضاً جديدة إلا إذا كان الغرض منها إصلاح المالية المصرية وبشرط موافقة الدائنين أو ممثليهم الرسميين •

وما أن اطمأن محمد توفيق بصدور فرمان السلطان حتى اتجه إلى الحكم المطلق وأظهر رغبته في التخلص من محمد شريف باشا ، رئيس الوزراء • وكان شريف باشا قد قدم استقالته من الوزارة عقب تولية توفيق الحكم ، ولكن الخديو طلب منه البقاء في الحكم ، وكلفه في ٢ يوليو ١٨٧٩ بتشكيل الوزارة الشريفية الثانية • وكان شريف، كماسبق لنا الإشارة إلى ذلك ، من أنصار النظام الدستوري • وفي ١٧ أغسطس عام ١٨٧٩ قدم شريف استقالة وزارته وكان ذلك يرجع إلى تمسكه ببرنامجه الدستوري ، وعدم اطمئنان ممثلي انجلترا وفرنسا إلى بقائه في الوزارة لميوله الدستورية هذه • وألف توفيق وزارة برياسته هو نفسه في ٢٨ أغسطس • وحتى يجعل الوزارة المصرية خالصة ، ولا يغضب انجلترا وفرنسا ، أصدر الخديو مرسومين في ٤ سبتمبر و ١٥ نوفمبر عام ١٨٧٩ بإعادة نظام المراقبة الثنائية ، ووافقت انجلترا على تعيين سير إيفلن بيرنج (Evelyn Baring) ، كما وافقت فرنسا على تعيين المسيو دي بلنيير (de Bilignières) وسمح لهذين الممثلين بحضور جلسات مجلس النظار (الوزراء) على أن يكون رأيهما استشاريا ، ولكن أصبح لهما نفوذ كبير

في الحكومة بحيث لا يصدر أمر له علاقة بالأمور المالية دون موافقتهما ، وأصبحا منذ ذلك الوقت الحاكمين الحقيقيين لمصر • وعلى أية حال لم تستمر وزارة توفيق طويلاً ، إذ استدعى رياض باشا من أوروبا ـ بناء على نصيحة كل من انجلترا وفرنسا ـ وعينه رئيساً للوزارة في ٢١ سبتمبر عام ١٨٧٩ •

اختار محمد توفيق مصطفى رياض باشا (١٨٣٤ ـ ١٩١١) لما عرف عنه من ميل للحكم المطلق ، ورغبة عن النظم الدستورية ، وإذعان للتدخل الأجنبي • فلقد ظل رياض باشا يتعاون خلال الفترة التي شغل فيها منصب رئيس الوزراء (من ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ إلى ٩ سبتمبر ١٨٨١) مع المراقبين الماليين اللذين كانا يحكمان من وراء ستار • حقيقة إن رياض قد قام ببعض الإصلاحات ، إذ ألغى السخرة والضرب بالكرباج كما ألغى ما يقرب من ثلاثين ضريبة من الضرائب البغيضة التي فرضت في عهد إسماعيل ، ولكن كل ذلك لم يغير من نظرة طبقة ملاك الأراضي الزراعية إليه لموقفه العدائي السابق من مجلس شورى النواب ، ثم لإلغائه قانون المقابلة في ٦ يناير عام ١٨٨٠ • كما أعطى رياض حكام الأقاليم سلطات واسعة فأرسلوا الناس إلى السجن وإلى أقاصي السودان دون محاكمة • وبالإضافة إلى ذلك ، أصدر توفيق في ١٧ يوليو عام ١٨٨٠ قانون التصفية (لتسوية الديون) الذي أصبح أساساً لنظام مصر المالي حتى عام ١٩٠٤ • ولقد جاءت هذه التسوية نتيجة للسيطرة الأجنبية على الحكومة المصرية التي أصبحت عاجزة عن التصرف في مصادر دخلها • ولم يقابل المصريون قانون التصفية بشيء من الارتياح ، بل اتهموا الخديو وحكومته بالاستسلام للأجانب لأنه من غير المعقول أن يخصص قانون التصفية نصف دخل الدولة لمصلحة الأجانب • ولم يحسب قانون التصفية حساباً لحقوق أصحاب الديون من الأهالي ، فألغى دين المقابلة ، وحدد مبلغ ١٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزي تعويضاً يدفع على أقساط سنوية

لمدة خمسين سنة . وازداد سخط طبقة ملاك الأراضي إذ رأوا أنهم لم يعوضوا التعويض الكافي نتيجة لإلغاء دين المقابلة . ومما زاد من تدهور الموقف أن رياض باشا كمم الصحف لأنها شنت هجوما عنيفاً على سياسة حكومته وصادر الصحف الوطنية لنشرها مقالات ضد الحكومة ، ومنع بعض الجرائد مثل « أبو نضارة » من دخول مصر . وبذلك مهد السبيل لقيام الثورة وحدوث نضال حاد بين ثلاث شعب : « بين روح القومية الصاعدة ، والسلطة الخديوية المتهاوية ، والأجانب بنفوذهم الأقوى في البلاد »(1) .

ومما ساعد أيضاً على ازدياد السخط العام في مصر ، سياسة عثمان باشا رفقي ، وزير الحربية في وزارة رياض باشا . وكان رفقي رجلاً شركسياً متعصباً لبني جلدته يعمل على ترقيتهم لأعلى المناصب دون جدارة واستحقاق . ودفعه تعصبه الأعمى وكرهه للضباط المصريين في الجيش إلى إصدار قرارات ٢١ يوليو عام ١٨٨٠ التي وجد فيها المصريون اضطهاداً ظاهراً لهم ، فتلك القرارات التي أصدرها رفقي حرمت المصريين حق الترقي في الجيش وقصرت الترقيات والتعيينات على الأتراك والشراكسة الذين أراد لهم أن يظلوا العنصر السائد في الجيش . ولم تقتصر سياسة عثمان رفقي على ذلك ، بل كان يسخر الجند في أعمال لا تمت بصلة إلى الجندية كحفر الترع ومد السكك الحديدية وزراعة أراضي الخديو . وعارض الضباط الوطنيون هذه السياسة ، وتوالت اجتماعاتهم سرية ، وكان أهمها الاجتماع الذي عقد بدار أحمد عرابي في ١٦ يناير عام ١٨٨١ وحضره علي فهمي الديب ، قائد الحرس الخديوي ، وعبد العال حلمي ، وأحمد عبد الغفار ، وعلي الروبي ومحمد عبيد . واختار المجتمعون عرابي زعيماً لهم لكي ينوب عنهم في رفع شكاياتهم إلى الخديو . [illegible] عرابي ما حدث

(1) محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر ، ص ١٤–١٥ .

في هذا الاجتماع الذي تم فيه انتخابه زعيماً للحزب العسكري : « قالوا كلهم إنا فوضنا إليك هذا الامر فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك ، فقلت : كلا ، بل انظروا إلى غيري وأنا أسمع له وأطيع وأنصح له جهدي ، فقالوا إنا لا نبغي غيرك ولا نثق إلا بك ، فأبنت لهم أن الأمر عصيب ، ولا يسع الحكومة إلا قتل من يتصدى له ، فقالوا نحن نفديك ونفدي الوطن العزيز بأرواحنا ، فقلت لهم : أقسموا على ذلك ، فأقسموا على السيف والمصحف » . [1] واختير عرابي لجرأته وصدقه ووطنيته ، وذهب وبرفقته زميلاه عبد العال حلمي وعلي فهمي لمقابلة رياض باشا ، ورفعوا إليه باسم الضباط عريضة طلبوا فيها عزل عثمان رفقي من وزارة الجهادية (الحربية) وإسناد هذا المنصب إلى وزير وطني ، كما طالبوا بإصلاح نظام الترقية في الجيش .

وحاول رياض إقناع الضباط بسحب العريضة ولكنهم رفضوا وأصروا عليها . واجتمع مجلس النظار برياسة الخديو واستقر الرأي على تقديم الضباط الثلاثة للمحاكمة أمام مجلس عسكري . واستدعى الضباط إلى وزارة الجهادية بقصر النيل ، وما كاد ثلاثتهم يدخلون الوزارة في أول فبراير عام ١٨٨١ حتى تم القبض عليهم ومحاكمتهم أمام مجلس عسكري . ولما شاع ذلك النبأ في دوائر الضباط الوطنيين ، هجم الضابط محمد عبيد على رأس قوة من جنوده على قصر النيل ، وأخرجوا الضباط الثلاثة من السجن . وتوجه الجميع بعد ذلك إلى قصر عابدين وجددوا طلب عزل وزير الجهادية ، فاستجاب توفيق لمطلبهم ، وعزل عثمان رفقي وعين محمود سامي البارودي ناظراً للجهادية .

ولا شك في أن انتصار عرابي في هذه الجولة على الخديو توفيق قد

---

(١) الرافعي : المصدر السابق ، ص ٨٦ .

أدى إلى ذيوع صيته في جميع أنحاء البلاد ؛ وأصبح موضع إعجاب الأعيان والفلاحين . ويرى بلنت أثر هذه الحركة على مركز عرابي وشعبيته فيقول : « أصبح مقامه في بضعة أسابيع مقام رجل ذي نفوذ وقوة في مصر، أو على الأقل أصبح يعزى إليه القوة . وصارت تتقاطر عليه الظلامات من أناس عانوا الظلم ، ولقد أذاع صيته خارج القاهرة ظهوره بمظهر من يحمي الفلاحين من جور الحكام الشراكسة ، واتصل بـه كثيرون من الأعيان وأشياخ البلاد ، وكان يرد كلا بما يسعه من رد حسن أو بما يدخل في طوقه المحدود من عون ، وكان يؤثر في الناس تأثيراً حسنا أينما لقوه بحسن محضره وبابتسامته الجذابة وفصاحته في الحوار . ويجب أن نذكر أنه في تاريخ مصر لم يبرز في مدى ثلاثة قرون على الأقل فلاح بسيط إلى حد أن يصبح ذا مكانة سياسية لها خطرها ، أو إلى حد أن يصبح داعية إصلاح أو إلى أن يهمس بكلمة تدعو حقاً إلى الثورة » .[1] وهكذا أصبح أحمد عرابي زعيم العسكريين والمدنيين أو بالأحرى ــ كما يقول بعض المؤرخين ــ زعيم الحركة الشعبية الوطنية المطالبة بالحرية .

ولم تقتصر مطالب زعماء الحزب العسكري على المسائل المتعلقة بالجيش ، بل تعدت ذلك إلى الرغبة في الإصلاح وإقامة العدل على قاعدة الحرية والإخاء والمساواة . وذلك لا يتم إلا بإنشاء مجلس النواب وإيجاده فعلا . ولم يوافق توفيق ــ بطبيعة الحال ــ على هذه الخطوة ورأى فيها اعتداء على سلطته وحقوقه ، ولذلك لم يكن متوقعاً أن تصفو العلاقات بينه وبين زعماء الحزب العسكري . واعتقد الخديو أيضا أن محمود سامي البارودي هو سبب ما في الجيش من فوضى ، وأغضبه رفض عرابي

---

(١) روثستين : تاريخ المسألة المصرية ، ترجمة عبد الحميد العبادي، ص ١٢٢ .

والبارودي لمحاولة الحكومة تسخير الجنود في حفر الترع بقصد إبعادهم عن العاصمة ، وازدياد اتصالهم بزعماء الحزب الوطني . ولذلك قرر الخديو عزل البارودي من منصبه وعين مكانه صهره داود يكن باشا ، الذي اتبع الشدة في معاملة ضباط الجيش ؛ فحظر عليهم الاجتماع بالمنازل أو التحدث في السياسة ولكن أمراء الآلايات ردوا إليه هذه الأوامر العسكرية قائلين إنها « مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف العسكري » .

ووجد عرابي أن الحل الطبيعي للتخلص من تلك الحالة هو إقامة الحياة النيابية الدستورية ووضع حد للسيطرة الإنجليزية الفرنسية على الحكومة ؛ فاتصل بالعلماء والأعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان لمساعدته على تحقيق ذلك . واجتمع عرابي بزعماء الحزب الوطني ؛ وكان قد تجمع لديهم بعض عرائض يطالب الشعب فيها بعزل وزارة رياض ودعوة مجلس نواب على أساس دستوري ، واتفق معهم على القيام بمظاهرة سلمية تأييداً لمطالب الأمة ، وحدد لهذه المظاهرة الوطنية يوم ٩ سبتمبر عام ١٨٨١ أمام سراي عابدين . وكتب عرابي إلى وزير الحربية يخبره بأمر هذه المظاهرة، وطمأن قناصل الدول الأوروبية على أرواح الأجانب المقيمين في القاهرة.

وفي اليوم المحدد لهذه المظاهرة الوطنية ، احتشد في ميدان عابدين ما يقرب من أربعة آلاف جندي معهم مدفعيتهم وضباطهم ، وتجمعت وراءهم الآلاف من أهل القاهرة ووفود الأقاليم لترى تحدي أحد « فلاحي » مصر للخديو الذي كان يعتقد ألا رأى إلا رأيه . ونزل توفيق إلى الميدان يحيط به المستر تشارلز كوكسن (Cookson) قنصل انجلترا بالإسكندرية ، والجنرال الأمريكي استون (Stone) رئيس أركان حرب الجيش المصري ، وسير أوكلاند كلفن (Sir Auckland Colvin) المراقب المالي البريطاني ، وبعض الضباط الأوروبيين والوطنيين . وقد شجع كلفن

الخديو على أن يواجه الجيش بنفسه ، وكان يوحي إليه بما يقوله وما يفعله . ويروي عرابي بنفسه ما حدث في ذلك اليوم التاريخي المشهود فيقول : « ولما وقفت بين يديه (الخديو) مشيراً بالسلام خاطبني بقوله ما أسباب حضورك بالجيش إلى هنا ؟ فأجبته بقولي : « جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة » ، فقال : « وما هي هذه الطلبات » ؟ فقلت : « إسقاط الوزارة المستبدة وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبي وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين في الفرمانات السلطانية والتصديق على القوانين العسكرية التي أمرتم بوضعها »فقال: « كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها ؛ وأنا خديو البلد أعمل زي ما أنا عاوز، وقد ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا »، فقلت : « لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً وعقاراً ، فوالله الذي لا إله إلا هو إننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم » . وعند ذلك أشار كلفن على الخديو بالعودة إلى القصر ، وأخذ كوكسن يغدو ويروح بين عرابي والخديو حتى جاءه آخر الأمر يخبره باستسلام الخديو لبعض هذه المطالب . فأقال وزارة رياض باشا في اليوم التالي ، وبعد أربعة أيام أسندت الوزارة إلى محمد شريف باشا بطل الدستور ، كما أحال المطالب الخاصة بتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش إلى القسطنطينية .

ولقد ظل شريف باشا مترددا في تشكيل وزارته الثالثة حتى تعهد له العرابيون بعدم تدخل العسكريين الوطنيين في السياسة ، وأسند نظارة الجهادية والبحرية إلى محمود سامي البارودي . وأوضح شريف باشا في كتابه الذي رفعه إلى الخديو الأسباب التي دفعته إلى قبول الوزارة ، وأشار إلى أنه قبلها نزولا على إرادة الأمة . وحرص شريف على أن يضع في برنامج وزارته الجديدة ما يدعو الدول الأجنبية إلى الاطمئنان على مصالح رعاياها ، لأن الدول الأوروبية لم تكن راضية عنه منذ أن وقف

مواقفه المشهورة في عهد الخديو إسماعيل . وفي يوم ١٨ سبتمبر ١٨٨١ ، قابل شريف وفداً من الأعيان على رأسهم محمد سلطان باشا وسليمان باشا أباظة وعبد السلام المويلحي وغيرهم ، وقدموا له عريضة موقعاً عليها من ١٥٠٠ من عمد البلاد والأعيان يطلبون فيها إنشاء مجلس النواب وبشروح الحريـة في مصر . وفي ٢٢ سبتمبر ١٨٨١ ، أصـدرت الوزارة القوانين العسكرية التي اقترحتها لجنة إصـلاح الجيش في عهد البارودي والتي اشتملت على القوانين الخاصة بتحسين حالة الضباط والجنود وكفالـة حقوقهم في الترقيات والمرتبات والمعاش . وعنـدما تولى شريف الوزارة تقرر أن يسافر عرابي وآلايه إلى رأس الوادي بمديرية الشرقية وأن يسافر عبد العال حلمي وآلايه السوداني إلى دمياط . وفي ٨ أكتوبر عام ١٨٨١، سافر آلاي عرابي من القاهرة بين مظاهر الحماسة والتكريم ، وخطب في المودعين قائلا : « سادتي وإخواني : بكم ولكم قمنا وطلبنا الحرية وقطعنا غرس الاستبداد . ولا ننثني عن عزمنا حتى نحي البلاد وأهلها ، وما قصدنا بسعينا إفساداً ولا تدميراً . ولكن لما رأينا أننا بتنا في إذلال واستعباد ولا يتمتع في بلادنا إلا الغرباء حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة » . (١)

وعمل شريف على إقامة الحياة النيابية في مصر ، إذ أنه كان مقتنعـا قبل عام الثورة بضرورة انشاء مجلس نيابي كامل السلطة . وفي ٤ أكتوبر ١٨٨١ ، أصدر الخديو مرسوماً بإجراء الانتخابات ، وفعلاً افتتح مجلس النواب في ٢٦ ديسمبر عام ١٨٨١ وانشغل شريف منذ اجراء الانتخابات في اعداد دستور أو «لائحة أساسية » لعرضها على المجلس ، وفي ٢ ينـاير عام ١٨٨٢ عرض شريف الدستور على المجلس ، وقال في خطابه الذي ألقاه

---

(١) الرافعي : الثورة العرابية ، ص ١٥٣ .

بهذه المناسبة : « لما كانت لائحة النواب التي اجتمعتم على مقتضاها لاتلائم أفكارنا جميعاً كما أوضحت ذلك منذ ثلاث سنوات وكررته بالمعروض الذي رفعته أخيراً للسدة الخديوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا ، اشتغلت مع رفاقي بتحضير لائحة موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة . في إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأموري الحكومة من أي درجة وأي صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وإبداء رأيكم فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أي ضريبة أو نشر أي قانون أو لائحة مالم يكن بتصديق واقرار منكم، وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه اخلال بحقوقهم ، والغاية فإنه لم يحجر عليكم في شيء ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم ، إنما لا يخفي عليكم الحالة المالية التي كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها ، ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهدها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها بعقود خصوصية ، والبعض بقانون التصفية ، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعا لنظرها أو لنظر النواب ؟ حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شيء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشيء ما حتى تصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب أمنية الحكومات الأجنبية » .[1] وهكذا تضمن الدستور مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، ومراقبة أعمال الحكومة ، وحق إقرار القوانين والضرائب . ومن ناحية أخرى، حرم دستور شريف مجلس النواب حق مناقشة الميزانية وإقرارها من أجل المحافظة على التزامات مصر المالية قبل الدول الأوروبية ، وحتى لا يؤدي

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٨٦ – ١٨٧ .

ذلك إلى تدخل انجلترا وفرنسا في شئون مصر . ولذلك دب الخلاف بين شريف باشا والمجلس ، إذ رأى الأعضاء أن من حقهم مناقشة الميزانية والموافقة عليها مادام لهم حق الرقابة على الإدارة العامة لمصر .

التدخل الاوروبي وانفراد انجلترا بالاحتلال :

وفي الوقت الذي حدثت فيه « أزمة الميزانية » بين الوزارة والمجلس، حاولت الدولة العثمانية والدولتان الاستعماريتان انجلترا وفرنسا ، استغلال الظروف التي تمر بها مصر والتدخل في شئونها . فبالنسبة للدولة العثمانية كانت مصر جزءاً حيوياً من ممتلكاتها وازدادت أهميتها خصوصا بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨) لأنها كانت المركز المناسب المتوسط الذي يستطيع منه السلطان نشر دعايته للجامعة الإسلامية في شمال إفريقيا ووسطها ، ومن ناحية أخرى انتهز السلطان عبد الحميد كل فرصة للتدخل في شئون مصر وتعزيز مركزه فيها ، ولذلك وجد في حادث عابدين (٩ سبتمبر ١٨٨١) فرصة سانحة للتدخل وانتحال حق الإشراف عليها . فأرسل وفداً إلى مصر برياسة علي نظامي باشا في ٦ أكتوبر ١٨٨١ دون أن يستشير مصر أو يتباحث مع حكومة الخديو في هذا الشأن . واقتنع المسيو تسو (Tissot) — سفير فرنسا في الآستانة — بأن غرض السلطان من إيفاد هذا الوفد هو إرسال قوة عثمانية تحتل مصر وتحل الجيش المصري وتوزع الضباط المصريين على الفرق العثمانية المقيمة في أماكن قاصية من الإمبراطورية، وخلع توفيق وتنصيب وال عثماني عادي يحكم مصر لمدة خمس سنوات . كما سرت الإشاعات في مصر بأن الأتراك على وشك التدخل لإقرار النظام في مصر ، وأرسل سنكنكز (Sienkiewicz) ، قنصل فرنسا العام في مصر ، إلى باريس أن الجاليات الأوروبية قد انزعجت لهذا الاحتمال. [1]

---

(١) Tissot à Barthélemy Saint Hilaire, 15 Sept. 1881, Documents diplomatiques français, 1er Série, IV, No. 134

وأعلن السلطان أن الهدف من البعثة هو إبلاغ الخديو توفيق بموافقته على الطريقة التي نجح بها في تسوية مشاكل مصر • وفي الواقع لم يكن هناك مبرر على الإطلاق لزيارة الوفد العثماني لمصر ؛ فقد ثارت انجلترا وفرنسا ، وطلبتا من الحكومة العثمانية تقصير مدة إقامة الوفد العثماني في مصر • وفي نفس الوقت قررت انجلترا وفرنسا إرسال بارجتين إلى ميناء الإسكندرية ، ولكنهما غادرتا الميناء في ٢٠ أكتوبر عام ١٨٨١ غداة مغادرة الوفد العثماني لمصر • [١]

وأما فيما يختص بانجلترا ، فقد ظلت سياستها الخاصة نحو مصر تعمل حتى عام ١٨٧٠ على بقاء العلاقات بين السلطات والخديو كما تحددها فرمانات ١٨٤١ و١٨٧٣ و ١٨٧٩ • ولكن بعد فتح قناة السويس للملاحة في عام ١٨٦٩ رأت الحكومة البريطانية أن من الضروري الإشراف على مصر ذاتها ، وأخذت بهذا الرأي فعلاً بعد شرائها لأسهم الخديو في قناة السويس عام ١٨٧٥ • وزاد اهتمام انجلترا بمصر بعد احتلالها لجزيرة قبرص في عام ١٨٧٨ ؛ وفكرت جديا في احتلال مصر والاستئثار بها وحدها بعد أن احتلت فرنسا تونس في عام ١٨٨١ • [٢] وأما فرنسا ، فقد بنت سياستها على أساس مصالحها الاستعمارية ، وكانت ترى أن صلتها بمصر قديمة ووثيقة إذا قورنت بصلات الدول الأخرى بمصر ، وترى أن مشروع قناة السويس هو مشروعها • ولذلك أصرت على ألا يكون للدولة العثمانية نفوذ حقيقي في مصر ، وعملت أيضاً على عرقلة نمو المصالح البريطانية الاستعمارية فيها ، واتفقت مع انجلترا في عام ١٨٧٥ على أن يكون النفوذ الفرنسي الاستعماري مساوياً للنفوذ الانجليزي الاستعماري في مصر •

---

(١) Rifaat, The awakening of modern Egypt, pp. 186-187.

(٢) محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر ، ص ٣٠-٣٥.

وزاد اهتمام فرنسا بمصر عندما جاء الجمهوريون إلى الحكم في فرنسا في أواخر عام ١٨٧٧ . وبذل وادنجتون (Waddington) جهده لمنع احتلال انجلترا لهذه البلاد . وفي عام ١٨٨١/١٨٨٢ لعب جمبتا ، زعيم الجمهوريين الفرنسيين ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ، دوراً خطيراً في المسألة المصرية . فلقد حرص تماماً على ألا يترك للحكومة الإنجليزية فرصة واحدة للتدخل وحدها في مصر ؛ وعمل على الاشتراك مع الحكومة المصرية في الخطوات التي تتخذها نحو المصريين ؛ وكان جمبتا — وهو يهودي الأصل — يرى أيضا أن تأييد الحكم النيابي الديموقراطي في مصر يتعارض مع مصالح فرنسا الاستعمارية ؛ وأقنع حكومة الأحرار في انجلترا بزعامة جلادستون (Gladstone) بالتعاون مع الحكومة الفرنسية في مصر لصيانة مركز الخديو والنفوذ الأوروبي .

وأظهر جمبتا كرهه للحركة الوطنية المصرية ودمغها «بالتعصب الإسلامي» و «بالاتجاهات العسكرية» و «بالأحلام الثورية ». واستغل جمبتا فرصة افتتاح مجلس النواب في مصر لتطبيق سياسته وأقنع الحكومة البريطانية بإرسال مذكرة مشتركة إلى مصر في ٨ يناير عام ١٨٨٢ . وقد جاء فيها : « إن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقاً لأحكام الفرمانات التي قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التي يهم فرنسا وانجلترا أمرها ؛ والحكومتان متفقتان اتفاقاً وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر . ولا يخامرهما شك في أن الجهر بعزمهما في هذا الصدد سيكون له أثره في اتقاء الأخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو . ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا اتحاداً وثيقا للتغلب

عليها • وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة إليهـا لإدارة شئون الشعب المصري والبلاد المصرية » •[1]

وواجه المصريون المذكرة المشتركة بالسخط لاسيما عندما علموا بأن توفيق قد قبل المذكرة وكتب إلى قنصلي انجلترا وفرنسا يشكر حكومتيهما على ما تبديان من عطف نحوه • وإذا كان توفيق لم يعبأ بالرأي العام في مصر ، فإن المذكرة قـد أضعفت مركزه أمام الشعب المصري • وشعـر المصريون بأن مثل هذه الخطوة الخطيرة التي اتخذتها الدولتان ما كانت لتتخذ دون تدبير مقصود وأنها متـقـدمة لتطورات هامة • واجتمع قادة الثورة في وزارة الحربية لبحث الموقف ، وهناك انضم إليهم محمود سامي البارودي الذي بدد مخاوفهم وغضبهم ؛ وأسرع إلى مجلس الوزراء لكي يخبر زملاءه بالأثر الذي أحدثته المذكرة المشتركة على الضباط • فتوجه الوزراء برياسة شريف باشا إلى الخديو ، واتفق الجميع على ارسال مذكرة الى الباب العالي معربين عن رفضهم لها ؛ ولام أعضاء مجلس النواب الخديو الذي اعتقدوا أنه طلب من مالت (Malet) ، قنصل انجلترا العام في مصر ، أن يحصل من الحكومة الإنجليزية على هذا التصريح •

وعلى أية حال ، فقد أدرك المصريون ضرورة توحيد صفوفهم وأصبح اسم عرابي والزعماء العسكريين على كل لسان لاسيما وأن المذكرة المشتركة قد أوضحت بطريق غير مباشر أن التدخل العسكري غير بعيد الاحتمال • وشجعت المذكرة المشتركة المصريين على تحدي المراقبة الثنائية وأصر أعضاء مجلس النواب على موقفهم بالنسبة لمسألة الميزانية • وفي ٢٦ يناير ١٨٨٢

(١) Gambetta à Sienkiewicz, 7 Janv. 1882, Documents diplomatiques français, 1er Série, IV, pp. 217-218.

طلب قنصلا انجلترا وفرنسا ــ بإيعاز من الرقيبين الأوروبيين ــ ألا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية . ولما كان شريف يخشى تدخل الدولتين في مصر ، فقد أراد أن يرجىء مسألة حق المجلس في مناقشة الميزانية . ولكن الزعماء المدنيين والعسكريين لم يوافقوا على هذا الرأي ، وانفض العرابيون من حول شريف وعملوا على إقصائه عن الحكم . وإزاءمطالبة المدنيين والعسكريين بإسقاط وزارة شريف ، قدم الأخير استقالته في ٢ فبراير عام ١٨٨٢ وألف محمود سامي البارودي في ٤ فبراير عام ١٨٨٢ وزارة الثورة ، وتقلد أمور وزارة الحربية فيها أحمد عرابي . ومما لاشك فيه أن سقوط وزارة شريف وإسناد الوزارة إلى البارودي يعد انتصاراً حاسماً للحزب العسكري ، وتحدياً سافراً للمراقبة الثنائية والتدخل الأجنبي .

وفي ٧ فبراير عام ١٨٨٢ أقرت حكومة الثورة « اللائحةالأساسية » أو الدستور متضمناً مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وحق المجلس في إقرار الميزانية . وفرح النواب والمصريون جميعا من مدنيين وعسكريين لصدور الدستور ، ويتجلى ذلك في الحفلات العديدة التي أقيمت غداة صدور الدستور . وبقدر ما فرح المصريون كان استياء الأجانب ، وحقدت الدولتان على وزارة الثورة وثارت ثائرتهما ووجهت صحفها المطاعن إليها وعمل كل من مالت وكلفن على تشويه الثورة لدى الحكومة البريطانية ولدى الرأي العام البريطاني . وظلت انجلترا تنتظر الفرصة المواتية للتدخل حتى وقع حادث المؤامرة الشركسية فاستغله الإنجليز أسوأ استغلال . ولقد كان لهذه المؤامرة الخطيرة أثر كبير في تطور الأحداث بعد ذلك . وكان هدف المؤامرة التي اكتشفت خيوطها في ابريل عام ١٨٨٢ اغتيال الوزراء وكبار زعماء الحزب الوطني وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة . وكان المتآمرون من الأتراك

والشراكسة الذين يحركهم إسماعيل من منفاه . ولما كان المتآمرون جميعا من العسكريين فقد تشكلت محكمة عسكرية لمحاكمتهم ، وأصدرت في ٣٠ أبريل حكمها بتجريد أربعين من كبار المتآمرين ـ ومنهم عثمان رفقي ـ من رتبهم ونفيهم إلى أقاصي السودان . ومن ناحية أخرى اعتقد قنصلا انجلترا وفرنسا وكذلك الخديو توفيق أن المؤامرة من اختلاق الحكومة ، وأبدى الأخير عطفه على المتهمين . وأشار مالت على الخديو برفض الحكم ، واشتدت حيرة توفيق ووقف موقفاً مبهماً أول الأمر ، ولكنه ما لبث أن أخذ برأي مالت ، وبذلك خطا الخديو خطوة أخرى عجلت بالوصول إلى الغاية التي رسمتها انجلترا وهي الاستيلاء على مصر .

ورأى الخديوي توفيق بإيحاء من مالت أن يعرض الحكم على السلطان ، فغضب زعماء الثورة من إقحام السلطان في هذه المسألة الداخلية ، وعدوه تنازلاً عن الامتيازات التي حصلت عليها مصر في استقلالها بشئونها الداخلية . وأرادت حكومة الثورة أن تحبط مؤامرات الأجانب ، فاقترحت على توفيق تخفيف الحكم من تلقاء نفسه ، وأخبرته بأن الوزارة ترضى أن ينفي المحكوم عليهم إلى أي جهة من الجهات دون أن تمس رتبهم أو ألقابهم وإنما تستبعد أسماؤهم من سجلات الجيش . غير أن توفيقاً لم يرض بهذا ، ووقع على أوراق الحكم بنفي المتآمرين إلى خارج مصر مع عدم استبعاد أسمائهم من سجلات الجيش . ولام البارودي الخديو على تعديل الحكم والنزول على رغبة قنصلي انجلترا وفرنسا ، وطلب إليه إضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية إلى أمر التعديل . وحرض مالت الخديو على رفض ذلك ، وكتب إلى وزارة الخارجية البريطانية ، في ١٨ مايو عام ١٨٨٢ يقول : « لقد انقطعت الصلة بين الخديو ووزرائه ووصل الموقف إلى أقصى الخطر » . ودعت وزارة الثورة مجلس النواب من عطلته دون إذن من الخديو وازداد الموقف تحرجا . وأعلن عرابي أن الوقت

قد حان للتخلص من أسرة محمد علي •

وعندما علم توفيق بدعوة المجلس ، أعلن لقنصلي انجلترا وفرنسا أن اجتماع المجلس غير قانوني ، مستنداً في ذلك إلى المادة رقم ٩ من لائحة المجلس الأساسية التي تخوله وحده حق دعوة المجلس أثناء عطلته •ولبى أكثر النواب دعوة الوزارة وحضروا إلى القاهرة ، ولكنهم لم يوافقوا على عقد المجلس بصفة رسمية لعدم شرعية الاجتماع غير العادي إلا بأمر من الخديو • وكانت وزارة الثورة قوية في بادىء الأمر لأنها كانت معتزة باجماع النواب على تأييدها ، ولكنها فوجئت برئيس مجلس النواب ، سلطان باشا يدعو إلى الحكمة والروية • فقد انقاد سلطان باشا لتهديد مالت بالتدخل الأوروبي ، خاصة وقد امتلأ قلبه حقداً على عرابي ، فانضم هو ونحو ثلاثين آخرين من أعضاء المجلس إلى الخديو ، بالرغم من أن الغالبية العظمى من أعضاء المجلس كانوا ما يزالون موالين للوزارة • وإزاء هذا التردد من قبل بعض أعضاء المجلس في مشايعة الوزارة ، قدم البارودي إستقالته إلى الخديو ، ولكن توفيقاً عجز عن إقامة وزارة في مصر •وبذلت المساعي لتسوية الخلاف بين الوزارة والخديو إلى أن أمكن الوصول إلى تسوية ظاهرية فحسب على أساس بقاء الوزارة وتعديل الحكم العسكري حسبما ارتآه الخديو (١٦ مايو ١٨٨٢) •

أوجدت هذه التطورات التي شهدتها مصر ، من اجتماع مجلس النواب وتهديد الخديو بالخلع ، في نظر شارل دي فريسينيه (Freycinet) ـ رئيس وزراء فرنسا الذي كان قد خلف جمبتا في ٣١ يناير عام ١٨٨٢ـ « موقفاً ثورياً » Situation Révolutionnaire يدعو في نظره للتدخل على أساس التعاون مع انجلترا والتآزر مع الدول الأوروبية • فاقترح

فريسينيه في ١٢ مايو القيام بمظاهرة بحرية هدفهـا إرهاب العسكريـين القائمين بشئون الحكم في مصر وإسقاط الوزارة ، ووافق جرانفل ـ وزير خارجية انجلترا ـ على هذا الاقتراح في الحال. وأبحرت السفن الإنجليزية الفرنسية إلى مصر ووصلت إلى الإسكندرية في ٢٠ مايو . ولكن هـذه الترتيبات التي اقترحها فريسينيه كانت وبيلة على فرنسا ، لأنها أخرجتها عن دائرة العمل الفعلي في الأزمة المصرية . وكذلك كانت آثارها وبيلة على مصر لأنها أدت إلى الاحتلال البريطاني لها في النهاية . وعلى أية حال حاول الباب العالي إقناع الدولتين بطريقة ودية بالعدول عن المظاهرة البحرية في مياه الإسكندرية دون جدوى .

وقد أدت هذه المظاهرة ـ من ناحيـة أخرى ـ إلى توثيق العلاقات بين السلطان وعرابي . وقد أحدث وصول السفن الحربية أثراً عميقا في مصر ، وعبر عرابي عن موقف المصريين من المظاهرات في رسالة بعث بهـا إلى بلنت وقال فيها : « إن كل المقيمين بالبلاد قد جزعوا لإرسال السفن الفرنسية والإنجليزية ، وهم ينظرون إلى هذا الإجراء على أنه دليل على سوء نية الدولتين إزاء المصريين ، وعلى تدخلها في شئوننا دون حاجـة إلى ذلك أو أي سبب معقول . وفي الواقع أن المصريين قـد صمموا على عدم الاستسلام لأية دولة تود أن تتدخل في شئوننا الداخلية ، كما صمموا على المحافظة على المزايا التي أكدتها لهم المعاهـدات والدول ، وهم لن يسمحوا بالتنازل عن أقل قدر من هذه المزايا مادام فيهما عرق ينبض بالحياة. وسيبذلون كل ما في وسعهم للسهر على المصالح الأوروبية وأرواح الرعايا الأوروبين وأملاكهم وشرفهم ، مادام هؤلاء الرعايا لايتعدون الحدود التي ألزمهم بها القانون . »[1]

(1) Blunt. Secret history, pp. 279-280.

وجرت محاولات كثيرة بعد وصول السفن الحربية لإسقاط الوزارة الوطنية ، وفي النهاية قدم قنصلا انجلترا وفرنسا في ٢٥ مايو ١٨٨٢ إلى البارودي إنذاراً في شكل مذكرة ثنائية طالبت بما يأتي :

أولاً : إبعاد عرابي باشا مؤقتاً من مصر ، مع احتفاظه برتبه ومرتباته.

ثانياً : إرسال علي فهمي وعبد العال حلمي إلى داخل مصر ، مع احتفاظهما برتبهما ومرتباتهما .

ثالثاً : إستقالة الوزارة الحالية .

وأضافت المذكرة : « أن ليس لحكومتي فرنسا وانجلترا غاية من التدخل في شئون مصر سوى المحافظة على الوضع الراهن Status quo ، وأن يعيد للخديو السلطة المختصة به ، إذ بدونها يخشى على هذا الوضع الراهن المعمول به ؛ وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفي فستبذلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية ، وستسهران على تنفيذ هذا العفو » .

وفي اليوم التالي (٢٦ مايو ١٨٨٢) رفضت الوزارة الوطنية المذكرة الثنائية على أساس أن المطالبة التي وردت بها تعتبر اعتداء على الفرمانات والمعاهدات الدولية التي حددت وضع مصر . ولكن الخديو خالف رأي وزارته وأعلن موافقته على الإنذار ، ولذلك استقال البارودي في نفس اليوم احتجاجا على ذلك ، وقال في كتاب إن قبول الخديو الإنذار فيه مساس بحقوق السلطان . ولم يتردد الخديو في قبول استقالة الوزارة مهما تكن النتائج ، فهو لم يعد يهمه إلا استعادة سلطته المطلقة ولو أدى ذلك إلى ضياع مصر . وظل الخديو يومين في حيرة ورفض شريف تأليف

الوزارة مادام العرابيون محتفظين بسيطرتهم ، وزاد الموقف خطراً إلى أن وصل إلى الخديو رسالة من كبار رجال الجيش والشرطة يقولون فيها إنه إذا لم يعد عرابي إلى منصبه في اثنتي عشرة ساعة ، فهم غير مسئولين عما تفضي إليه الحوادث . وطالب العرابيون بخلع الخديو توفيق ولكنهم لما تبينوا عدم موافقة بعض النواب والأعيان على ذلك اكتفوا بالتمسك بعرابي وزيراً للحربية . وفي اليوم التالي (٢٨ مايو) استقبل الخديو وفداً مكوناً من بطريرك الأقباط وحاخام اليهود والأعيان وكبار التجار ورجوه أن يعيد عرابي إلى وزارة الحربية . ونتيجة لذلك لبى توفيق هذا الرجاء ، وبذلك فشلت مذكرة ٢٥ مايو فشلا ذريعا .

وتطورت الأحداث في مصر بسرعة ، وفي ٧ يونيه عام ١٨٨٢ ، وصل إلى الإسكندرية وفد من قبل السلطان عبد الحميد برياسة المشير درويش باشا . وقوبل الوفد في مدينتي الإسكندرية والقاهرة بمظاهرات عظيمة كانت تهتف بسقوط الإنذار النهائي ، وكان يسميه الناس يومئذ اللائحة، وكان الهتاف الشعبي أن يقول أحد الناس « اللايحة اللايحة » فيرد الجميع قائلين « مرفوضة مرفوضة » . ولقد كانت أهداف درويش باشا متعددة ومتناقضة في نفس الوقت ، فقد كان الهدف الحقيقي من إرسال البعثة مجرد التظاهر بتثبيت مسند الخديوية ، والعمل الجدي في الواقع لتقرير سلطة الباب العالي ، بإلغاء مجلس النواب ، واستدعاء جنود عثمانيين إذا لزم الأمر إلى مصر ، ثم التخلص من العسكريين أي من عرابي وزملائه . وقد أخذ درويش يستقصي أسباب الخلاف بين عرابي والخديو ، ولم يقبل عرابي أن يصحبه إلى استانبول حين عرض عليه ذلك ، كما أنه رفض أن يتنازل له عما أخذه على عاتقه من حماية الأمن ، إلا إذا حصل منه على كتاب رسمي يخليه فيه من كل تبعة .

تزايد رواج الشائعات المقلقة وخصوصا في الإسكندرية بسبب وجود الأساطيل الأجنبية في مياهها ؛ فطلب الأجانب المقيمون بها من قناصلهم أن يأذنوا بالتسلح استعداداً لمواجهة الطوارىء . وتوترت الأعصاب ،وحدث يوم ١١ يونيه عام ١٨٨٢ شجار بين أحد الوطنيين ويدعى السيد العجان وأحد المالطيين من رعايا الإنجليز بأحد أحياء الإسكندرية . ولم يلبث هذا الشجار أن تحول إلى مذبحة مروعة . وقد اتهم عرابي وأنصاره بتدبير هذه المذبحة ولكن لا دليل مادي يؤيد هذا الاتهام . وفي الواقع أن المذبحة قد أحزنت عرابي ورفاقه ، لأن اختلال الأمن في البلاد كان لا بد أن يسيء إليهم . ولذلك فإن مذبحة الإسكندرية كانت ضربة موجهة للحركة الوطنية في الصميم ، كما كانت حجة للخديو وأعوانه من الأجانب على فساد الأحوال الداخلية وتعرض أموال الأوروبيين وأرواحهم للخطر بسبب الحركة القومية التي ظل يصفها الإنجليز منذ قامت بالفوضى . ويقيم بعض الكتاب الدليل على اتهام الخديو توفيق وعمر لطفي محافظ الإسكندرية بتدبير المذبحة لأنه كان من مصلحتهما التخلص من عرابي مهما كان الثمن . (١) وقد ذكر في المناقشات التي دارت في مجلس العموم البريطاني في عام ١٨٨٣ حول مصر نبأ برقية من الخديو إلى عمر لطفي على جانب كبير من الخطر وهي : « لقد ضمن عرابي الأمن العام ونشر ذلك في الجرائد ؛ وقد تحمل مسئولية ذلك أمام القناصل ، فإذا نجح في ضمانه ، فإن الدول سوف تثق به وسوف نفقد بذلك إعتبارنا ، يضاف إلى ذلك أن أساطيل الدول في مياه الإسكندرية وأن عقول الناس في هياج وأن الحرب قريبة الوقوع بين الأوروبيين وغيرهم ... والآن فاختر لنفسك هل تخدم عرابيا في ضمانه أم هل تخدمنا ؟ »

(١) Blunt, op. cit., pp. 497; A.M. Broadly, How we defended Arabi, p. 190.

وكان من أثر هذه المذبحة أن قرر قناصل ألمانيا والنمسا وإيطاليا ضرورة التدخل « محافظة على أرواح الأوروبيين » ، ورأوا وجوب تشكيل وزارة جديدة إلى أن يتم الفصل في المسألة المصرية . فتم تأليف وزارة إسماعيل راغب باشا في ٢٠ يونيه ، وعين أحمد عرابي وزيراً للحربية بها، ولكن هذه الوزارة لم تنل ثقة الخديو ، ورفضت انجلترا وفرنسا الاعتراف بها . ونشطت الدولتان لإيجاد حل نهائي للأزمة . وفي يوم ٢٣ يونيه انعقد مؤتمر من الدول الأوروبية الكبرى في دار السفارة الإيطالية في استانبول لمناقشة مسألة مصير مصر ، وكان الهدف الأكبر للمؤتمر بطبيعة الحال هو القضاء على الثورة المصرية . وكان فريسينيه قد اقترح على انجلترا في ٣٠ مايو ١٨٨٢ — أي قبل مذبحة الإسكندرية — فكرة عقد هذا المؤتمر . وكان هدفه من وراء ذلك هو أن يحول بين انجلترا والانفراد بالعمل لأن فرنسا كانت تتوجس خيفة من سياسة انجلترا . ولقد وافقت انجلترا على عقد المؤتمر لكي تخفى نياتها ، أما الدولة العثمانية ؛ فقد عارضت الفكرة لأنها صاحبة الحق الشرعي في مصر ولاحق لغيرها من الدول في النظر في المسألة المصرية . ولذلك أسرع السلطان بإيفاد درويش باشا إلى مصر — كما سبق الإشارة إلى ذلك — ورأى ذلك سبباً عملياً يبرر فيه رفضه فكرة المؤتمر . ولم تشترك الدولة العثمانية في المؤتمر إلا في يوم ١٩ يوليو بعد أسبوع من ضرب الإنجليز للاسكندرية .

ومن مهازل السياسة الأوروبية ، أن المناقشات في مؤتمر الآستانة بدأت بموضوع ضرورة المحافظة على حقوق الدولة العثمانية وانتهت باحتلال الإنجليز وحدهم لمصر وسلبها كل ما تتمتع به من حرية واستقلال. ففي ٢٥ يونيه أبرمت الدول المشتركة في المؤتمر بروتوكول إنكار الذات (Prototole Désinterresment) وفيه تتعهد الحكومات التي يمثلها الموقعون على هذا أنها في كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شئون

مصر لاتسعى إلى امتلاك شيء من أراضيها ، ولا إلى أي إذن خاص ولا إلى أي فائدة تجارية لرعاياها إلا ماكان عاماً يمكن أن تناله أية أمة أخرى » ⋅ [1] وبعد ستة عشر يوما فقط من صدور هذا البروتوكول ، ضربت انجلترا الإسكندرية (١١ يوليو ١٨٨٢) بمدافعها الضخمة متعللة بعذر قبيح هو عمل الثوار المصريين على تحصين مدينة الإسكندرية ⋅ ولم يشترك الأسطول الفرنسي مع الأسطول الإنجليزي في هذا العمل ؛ ولا يدل عدم اشتراك الأسطول الفرنسي في الاعتداء على المدينة أن فرنسا كانت تستنكر ما أقدمت عليه انجلترا ، فلقد كانت ترغب في التعاون مع انجلترا في إستخدام القوة ضد مصر ⋅ ولكن حكومة فريسينيه كانت تخشى الرأي العام الفرنسي الذي كان يعارض سياسة المغامرات الاستعمارية التي كانت تريد تلك الوزارة اتباعها ، واعتبر فريسينيه ضرب الإسكندرية « عملاً » اعتدائياً ، لامبرر له في نظر فرنسا ولا يمكن الاقدام عليه دون موافقة البرلمان الفرنسي ⋅

ولقد وقفت الثورة المصرية موقف البطولة والشرف ورفضت الإنذار الإنجليزي الذي طالبها بوقف الاستعدادات الحربية في خطوط الدفاع البحرية بالإسكندرية ⋅ولقد وصف جون نينيه (John Ninet) — رئيس الجالية السويسرية في مصر — في كتابه « عرابي باشا » بطولة المصريين وشجاعتهم في الدفاع عن مصر وصد العدوان فيقول : « فما كان أروع منظر الرماة المصريين الذين كانوا خلف مدافعهم المكشوفة ، كأنما هم في استعراض حربي لا يخافون الموت الذي يحيط بهم ،وكانت معظم الحصون بلا حواجز تقيها ولا متاريس ومع هذا فقد كنا نلمح هؤلاء البواسل من أبناء النيل خلال الدخان الكثيف ، وكأنهم أرواح الأبطال الذين سقطوا في

---

(١) محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزي لمصر ، ص٤٨ —٤٩ ⋅

حومة الموت قد بعثوا ليناضلوا العدو ويواجهوا نيران مدافعه ... وقد أدى الجميع واجبهم رجالا ونساء ، كبارا وصغارا ، ولم تكن ثمة أوسمة أو مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبهم — وإنما كانت تثير الحماسة في نفوسهم عاطفة الوطنية والثورة على ما استهدفوا له من فظائع وهم في مواقعهم البواسل المجهولون الذين لم يفكر أحد فيما تحملوا من آلام » .[1]

وفي مساء ١٢ يوليو انسحب الجيش من الإسكندرية وتحصن عرابي بجهة كفر الدوار.وعندما تأكد عرابي من انحياز توفيق إلى جانب الإنجليز، أرسل تلغرافاً إلى المديريات والمحافظات يحذر الجميع من اتباع أوامره . كما دعا في خطابه إلى يعقوب سامي باشا ، وكيل وزارة الحربية بالقاهرة، إلى عقد جمعية عمومية من العلماء والأعيان لكي تصدر قراراً في شأن الخديو ، وفيما يجب عمله لصالح الأمة . وفي ١٧ يوليو ١٨٨٢ ،اجتمعت الجمعية العمومية وحضرها نحو أربعمائة عضو وفي مقدمتهم الأمراء الموجودون بالقاهرة وشيخ الإسلام وقاضي قضاة مصر والمفتي والنواب ووكلاء الدواوين والمديرون والقضاة والتجار ، وبعض كبار ملاك الأراضي. وبعد التشاور في الأمر ، قررت الجمعية استدعاء الوزراء إلى القاهرة وأوفدت لجنة من أعضائها للسفر إلى الإسكندرية لإبلاغ الوزراء قرار الجمعية . وعندما علم توفيق بهذا القرار أصدر أمره بعزل عرابي من وزارة الجهادية وعده وحده مسئولا عما يحدث لإصراره على الاستعداد للحرب ورفضه الحضور إلى الإسكندرية . وفي ٢٣ يوليو قررت الجمعية العمومية أنه بناء على احتلال القوات الأجنبية للإسكندرية ، ووجود الأسطول البريطاني في مياهها ، ونظراً للموقف الذي اتخذه عرابي لصد الأعداء ، وجب إبقاؤه في منصبه بصفته وزيراً للحربية والبحرية على أن يوكل إليه

(١) J. Ninet, Arabi Pacha, p. 175.

أمر القيادة العامة للجيش المصري ، وأن يمنح مطلق السلطة في كل مايتعلق بالعمليات الحربية ، وألا يلتزم أحد بطاعة أوامر الخديو ووزرائه .وهكذا لم يحفل المصريون بأمر توفيق القاضي بعزل عرابي ، بل ازدادوا تمسكاً به والتفافاً حوله ، وأضاف الناس إلى لقب عرابي لقباً جديداً هو « حامي حمى الديار المصرية » . ويعتبر هذا القرار الذي اتخذته الجمعية العمومية أصدق دليل للرد على الذين يدعون أن الثورة العرابية ما كانت إلا فتنة عسكرية لم تؤيدها الأمة المصرية .

وبعد هذا التأييد المطلق من جانب المصريين أصدر عرابي أمراً يستدعي إلى كفر الدوار خمس الذكور في كل مديرية ، كما استدعى قدماء المحاربين وأمر بإعداد الخيول والمؤن اللازمة للجيش ؛ وعين البارودي قائداً للقوات المرابطة قرب قناة السويس . كما عين محمود فهمي رئيساً لهيئة أركان حرب الجيش المصري ، وكان من أكفأ رجال الهندسة الحربية في مصر . وقد قام محمود فهمي بسد ترعة المحمودية بالقرب من كنج عثمان ووضع المدافع على السد لحمايته ، كما أنه وضع في خطته سد ترعة الإسماعيلية لمنع المياه العذبة عن الإسماعيلية والسويس وبور سعيد عند اللزوم ، وسد قناة السويس نفسها لمنع اتخاذها قاعدة عسكرية للإنجليز. واشتركت الأمة المصرية بأكملها في النضال ضد الإنجليز ، وجاءت على اختلاف مذاهبها ونحلها ـ كما روى عرابي « بالمال والغلال ، والدواب والفاكهة والخضروات ، حتى حطب الحريق وذلك فضلاً عما أمدوا به الجيش من الأقمشة والأربطة اللازمة لتضميد جراح العساكر ، ومن الأهالي من تبرع بنصف ما يملكه من الغلال والمواشي ومنهم من خرج عن جميع مقتضياته ، ومنهم من عرض أولاده للدفاع عن الوطن لعدم قدرته على الدفاع بنفسه » .

وعندما تحصن عرابي عند كفر الدوار ، تحول الإنجليز الذين كانوا

قد احتلوا الإسكندرية في ١٣ يوليو إلى مهاجمة البلاد عن طريق قناة السويس وهي المنطقه التي تركها عرابي مكشوفة اعتماداً على تعهد فرديناند ديليسبس له بالمحافظة على حيدة القناة وهو التعهد الذي أقنع عرابي بأن الفرنسيين سوف يدافعون عن مصالحهم • ولكن الإنجليز سرعان ما اقتحموا قناة السويس بالرغم من احتجاجات ديليسبس ؛ واحتلوا السويس بأمر من الخديو دون مقاومة في أوائل أغسطس عام ١٨٨٢ •وفي ١٣ سبتمبر هزموا جيش عرابي في معركة التل الكبير • وفي ١٥ سبتمبر احتلوا القاهرة ؛ فكانت بداية الاحتلال البريطاني لمصر • واستدعى الجنرال دروري لو (Drury Lowe) قائد خيالة الإنجليز عرابي وطلبة عصمت لمقابلته في ثكنات العباسية ، وسأل عرابياً « هل يقبلون أن يكونوا أسرى حرب لجلالة الملكة ؟ فقال عرابي لو أن عندنا من القوى الحربية ما يمكننا به إطالة زمن القتال والمدافعة عن البلاد لما قبلنا ذلك » ، فأمر لو (Lowe) باعتقالهما •

وفي ٢٥ سبتمبر عام ١٨٨٢ ، دخل توفيق القاهرة وبصحبته رئيس وزرائه محمد شريف باشا (الذي كان قد شكل الوزارة الجديدة في ٢٠ أغسطس خلفاً لوزارة إسماعيل راغب باشا) وولزلي (Sir Garrnet Wolseley) ، قائد جيش الاحتلال ، ودوق كنوت (Connaught) ، ابن ملكة انجلترا ، وإدوارد مالت ومحمد سلطان باشا • وأقام توفيق في ٣ أكتوبر مأدبة كبرى وحفلاً ساهراً في سراي الجيزة تكريماً للضباط والقواد الإنجليز ، وأنعم على ستين منهم بالأوسمة المختلفة ، كما أنعم على محمد سلطان بالنشان المجيدي ومنحه عشرة آلاف جنيه نظير خياناته للعرابيين • وبدأ توفيق بالغاء الجيش المصري جملة بحجة أنه انضم إلى العصاة ، وكان هذا توطئة لمحاكمة قواده وضباطه إلا من انحاز أثناء الحرب إلى الخديو • وصدر أمر من توفيق بتشكيل محكمة عسكرية على رأسها

محمد رءوف باشا من أنصار الخديو ؛ كان الأعضاء إلا واحدا من أصـل شركسي ومن الناقمين على عرابي • وانتهت محاكمة عرابي ــ وكانت من المهازل الكبرى ــ بنفيه مع زملائه إلى جزيرة سيلان وتجريدهم من الرتب والألقاب والنياشين ومصادرة جميع ممتلكاتهم • واستقر توفيق في حكم مصر وأرسل إلى جلادستون شاكراً الحكومة الإنجليزية « باسمه وباسم الشعب المصري » ، على إعادة النظام في مصر ومعبراً عن أمله في أن تتمتع مصر بالرفاهية والسعادة في ظل نصيحة انجلترا وتوجيهاتها •

وظل عرابي بالمنفى حتى سمحت له الحكومة الإنجليزية بالعودة إلى مصر • فعاد إليها في عام ١٩٠١ وعكف على كتابـة مذكراته عن الثورة ، وفرغ من كتابتها في عام ١٩١٠ • وقد اختتم عرابي مذكراته بقوله : فعلى الناشئة المصرية أن تجد وتجتهد وتعمل ليلا ونهاراً على استرداد مجدهـا واستقلالها وحريتها المطلوبة منها ومطالبةالإنجليز بالجلاء حتى ينكشف عنها البلاء ••• ثم أناشدهم أن يقووا أواصر الإخاء بين أبناء وطنهم ويخرجوا مافي قلوبهم من غل وضغينة ويعملوا يداً واحدة ورجلاً واحداً لرفع شأن بلادهم •• هنالك يخرج الله أعداءكم ويولي عليكم خياركم والله على كـل شيء قدير ••• » • ومهما كانت النتيجة التي آلت إليها الثورة العرابية ، فلقد سجل عرابي اسمه في تاريخ الكفاح القومي لمصر أول زعيم للحركـة الوطنية المصرية ، وأول فلاح دعا إلى حرية بلاده وقام بثورة حقيقية ضد سوء الإدارة والحكومة • وهكذا كانت ثورة أحمد عرابي ثورة قوميـة على الرغم من باطل المبطلين ، ولم يستطع حتى كرومر نفسه أن ينكر قومية هذه الثورة فقد كتب في كتابه مصر الحديثة : « إن حركة عرابي أكثر من أن تكون مجرد فتنة عسكرية • لقد كان فيها إلى حد ما طبيعة الحركـة القومية الحقيقية ، ولم تكن هذه الحركة موجهة كلها أو في جوهرها ضد الأوروبيين والتدخل الأوروبي في الشئون المصريـة ولو أن النفور من

الأوروبيين والتجني عليهم كانا يسيطران على عقول قواد هذه الحركة ، إنما كانت هذه الحركة إلى مدى عظيم موجهة من المصريين ضد الحكم التركي » . [1]

وإذا حاولنا أن نتتبع العوامل التي أدت إلى فشل الثورة العرابية ، نجد أنها تتلخص في العوامل الآتية :

(اولا) التسابق الاستعماري للسيطرة على مصر :

قامت الثورة العرابية في وقت نما فيه الإمبريالزم (Imperialism) الأوروبي وبدأت الدول الاستعمارية كانجلترا ترى ضرورة تأييد مسند الخديوية والقضاء على الثورة لصيانة « الوضع » القائم الذي يكفل استمراره — في نظرها — ضمان مصالحها وكان من أهمها تأمين طريق مواصلاتها إلى الهند عبر قناة السويس . ولقد أخطأ زعماء الثورة عندما اعتقدوا أن صراعهم مع الخديو مسألة داخلية لا يجب أن تنال اهتمام الدول ، وتصوروا أن إظهار الحرص على احترام التعهدات الدوليةالخاصة بمسألة الديون كفيل وحده بتجريد الدول من أي مبرر للتدخل . ووجه الخطأ في هذا التصور هو أن المسألة المالية في خطوطها العريضة لم تكن إلا ستاراً في الحقيقة يخفي وراءه صراعاً سياسياً بين إنجلترا وفرنسا خصوصاً على الإستئثار بالنفوذ في مصر .

ولقد كان هناك من الدلائل ما يشير إلى النوايا العدوانية لهاتين الدولتين عندما أرسلتا أسطوليهما إلى ميناء الإسكندرية في ١٩ مايو . واتبعت انجلترا الوسائل الدبلوماسية المختلفة التي كانت تبذل في مؤتمر الآستانة لحل الأزمة ، بل كانت هناك نية مبيتة لتعقيد الأزمة والتمهيد

(١) Cromer. Modern Egypt, vol. I, pp. 323-324.

للتدخل العسكري الإنجليزي • فلقد اهتمت الحكومة الإنجليزية منذ نوفمبر عام ١٨٨١ بجمع المعلومات الخاصة بالجيش المصري والتحصينات القائمة في البلاد • وقام سير جارنت وولزلي (Sir Garnet Wolseley) ـ الذي عين قائداً للحملة البريطانية فيما بعد ـ واللورد تشيلدرز بدراسة التقارير التي وصلت لندن بهذا الخصوص حتى يمكنها إعداد الحملة إذا ما اقتضت الظروف • وبدأت الاستعدادات العسكرية منذ شهر مايو عام ١٨٨٢ : وقدم وولزلي إلى تشيلدرز في ٣ يوليو خطة حربية للزحف على القاهرة ، عين فيها موقع التل الكبير الذي كان من المحتمل أن يلقي فيه الإنجليز المقاومة من جانب المصريين • وهذه المسائل تكشف فعلاً عن نية بريطانيا المبيتة لتصفية الثورة العرابية ؛ فالتحصينات المصرية التي تذرعت بها للتدخل لم تدعم فجأة ، كما أنها لم تكن تشكل خطراً على الأسطول الإنجليزي • وعلى ذلك كان التسابق الاستعماري على مصر من أهم الأمور التي ضيعت على الثورة العرابية فرصة النجاح وعملت على تصفيتها • ومن ناحية أخرى ، لم يفهم العرابيون الموقف الدولي على حقيقته إذ اعتقدوا أن فرنسا لن تسمح لإنجلترا بالتدخل المسلح بمفردها •

(ثانيا) تصدع الجبهة الداخلية :

كان التصدع والانقسام الذي حدث في الجبهة الداخلية من أهم العوامل ساعدت الإنجليز على التدخل لتصفية الثورة العرابية • وقد نتج هذا التصدع بسبب الخلاف الذي نشأ بين الزعماء العرابيين وأعضاء مجلس النواب من المدنيين حول موضوع خلع الخديو توفيق وإعلان الجمهورية • ودفع ذلك الاتجاه من جانب العرابيين وبعض الزعماء المدنيين من أمثال سلطان باشا ـ رئيس مجلس النواب ـ إلى طعن الثورة من الخلف فقام بتوزيع رسائل الخديو على كبار الضباط ، وأعلن توفيق في هذه الرسائل

أن الجيش الإنجليزي لم يحضر إلى مصر إلا بأمر من السلطان خدمة للخديو وتأييداً لسلطته . واستعان الإنجليز بسلطان باشا على رشوة البدو الموجودين غربي القناة بين الإسماعيلية ورأس الوادي ، فاستمال أكثرهم بالمال والرشاوي والوعود ، واتخذ الإنجليز منهم مرشدين وأدلاء للزحف على تلك المناطق الصحراوية التي لا يسهل على الجيش المهاجم أن يتعرف مسالكها . وعندما دخل الجنرال وولزلي القاهرة في ١٥ سبتمبر صحبه سلطان باشا نائباً عن الخديو ، وأصبح له نفوذ كبير في القاهرة إذ أمر بالقبض على من حامت حولهم الشبهات باعتبارهم المحرضين على الثورة أو من زعمائها . كما ذهب سلطان باشا في ٢٨ سبتمبر على رأس جماعة من الأعيان إلى وزارة الداخلية وطلبوا من رياض باشا – وزير الداخلية – أن يأذن لهم بتقديم بعض الهدايا إلى كل من الأميرال سيمور ، قائد الأسطول الإنجليزي الذي دمر الإسكندرية ، والجنرال وولزلي والجنرال درووري لو شكراً لهم على إنقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية . وفي نظير المساعدات والتأييد التام الذي لقيته انجلترا من سلطان باشا ، انعمت عليه ملكة انجلترا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذي خوله لقب سير . وهكذا أدى الانقسام في النهاية إلى تضعضع قوة المقاومة .

(ثالثاً) خيانة رجال الجيش والبدو :

لعبت خيانة بعض رجال الجيش دوراً مهماً في تصفية الثورة العرابية: إذ رافق بعض الضباط الموالين للجيش الإنجليزي في زحفه من ناحية الشرق وساعدوه وأمدوه بالمعونة . وكان من أشهر الضباط الخونة الأميرالاي علي يوسف الشهير بخنفس ، قائد قلب الجيش المصري ، الذي اشتراه سلطان باشا بالمال ، فأطلع الإنجليز على الخطة التي وضعها عرابي للهجوم على مواقع الإنجليز في القصاصين وسلم وولزلي الرسم الذي

وضع لها • وكان يتقدم الجيش الإنجليزي أثناء زحفه على التل الكبير لفيف من ضباط أركان حرب المصريين من حزب الخديو لإرشاد الجيش الإنجليزي أثناء سيره في الصحراء • ومن بين الضباط الذين وقعوا تحت تأثير سلطان باشا أيضاً ، عبدالرحمن حسن ، قائد فرقة الاستطلاع السواري ، وراغب ناشد ، أحد ضباط مقدمة الجيش والأميرالاي حسن رأفت قائد الآلاي الثاني مدفعية ، والأميرالاي أحمد عبدالغفار ، قائد الآلاي الأول خيالة • ولو لم تحدث الخيانة لاستمرت مقاومة العرابيين طويلا ولما انتهى الموقف إلى ما انتهى إليه • ولهذا لم يكن من المصادفة أن أطلق الشعب المصري المثل القائل « الولس كسر عرابي » بعد الهزيمة •

(رابعاً) الحرب النفسية وتأثر الوجدان الديني بفكرة الخلافة الإسلامية:

لم تتخذ الدولة العثمانية موقفاً واضحاً من الثورة ، إذ انتهزت قيام الثورة لاسترداد الامتيازات التي سبق لمصر الحصول عليها ، فتظاهرت أحياناً بتأييد الخديو ، وتارة أخرى بتأييد العرابيين حتى تستفيد من وراء هذه السياسة ، ولكن انجلترا وحدها هي التي استفادت من هذه السياسة الحمقاء ، إذ تخاذلت الدولة العثمانية في بادىء الأمر عن الاشتراك في مؤتمر الآستانة ، ثم تراجعت عن هذا الموقف واشتركت في المؤتمر وقبلت إرسال جيش عثماني إلى مصر ، ولكن بعد ضياع الفرصة إذ كانت انجلترا قد قصفت الإسكندرية بمدافعها • وفي أثناء المفاوضات التي دارت بين اللورد دفرن (Lord Dufferin) ــ سفير انجلترا في القسطنطينية ــ والحكومة العثمانية للاتفاق على موضوع إرسال الجيش العثماني إلى مصر ، ضغطت إنجلترا على السلطان لإعلان عصيان عرابي • فقد كان الجيش والوطنيون يعدون توفيقاً من الخونة لخروجه على خليفة المسلمين ، وكانوا يرون عرابياً مدافعاً عن الخليفة ضد انجلترا المعتدية • وحملت انجلترا السلطان

عبد الحميد ، الذي أنعم على عرابي بالأمس بالوسام المجيدي الأكبر ،على طعن عرابي طعنة قاتلة بذلك القرار ، وقد نشر بجريدة الجوائب التركية (وكانت تصدر باستانبول باللغة العربية) في ٦ سبتمبر .

وأحضر الإنجليز آلاف النسخ من هذه الجريدة إلى مصر ، وأخذ أعوان سلطان باشا وعمر لطفي باشا يوزعونها سراً في صفوف الجيش وبين العمد ومشايخ البلاد والأعيان في الريف والمدن فانضم كثير منهم إلى معسكر الثورة المضادة بسرعة إثر ذلك أمثال « السيد الفقي » من المنوفية و« أحمد عبد الغفار » عمدة تلا . ونتيجة لهذا القرار ضعفت الروح المعنوية ضعفاً شديداً . وجاء في هذا الإعلان : « أن الدولة العليا السلطانية تعلن أن وكيلها بمصر هو حضرة فخامتلو دولتلو محمد توفيق باشا ، وأن أعمال عرابي باشا كانت مخالفة لإرادة الدولة العلية .. وأن تصرف الدولة العلية السلطانية إلى عرابي باشا ورفقائه وأعوانه يكون بصفة أنهم عصاة ويتعين على سكان الأقطار المصرية حالة كونهم رعية مولانا وسيدنا الخليفة الأعظم أن يطيعوا أوامر الخديو المعظم الذي هو في مصر وكيل الخليفة » .وهذا يدل على أن الجهاد الوطني كان في جوهره جهاداً إسلامياً يدور في فلك الولاء للسلطان وهو خليفة المسلمين ، أو هكذا تصوّر الناس . فظل عرابي يعتمد على مساعدة السلطان وتأييده ، حتى أعلن عصيانه ، فكان لهذا الإعلان أسوأ الأثر كما يقول عرابي نفسه في مذكراته . [1]

(١) مذكرات عرابي ، جـ ٢/١٧–٢٠ .

الفصل السادس

الحركة الوطنية من

الاحتلال الى الحماية

١ ـ سياسة الاحتلال البريطاني في مصر
٢ ـ عوامل ظهور الاحزاب السياسية
٣ ـ الاحزاب السياسية واتجاهاتها



١ ـ سياسة الاحتلال البريطاني في مصر

دخلت انجلترا مصر حين لم يكن فيها قوة يعتد بها إذ ضعفت الخديوية المصرية وقضى على مجلس النواب المصري والمراقبة الثنائية • وادعت بريطانيا أنها جاءت لتخليص مصر من الفوضى وإصلاح حال الفلاح المصري وإدخال المدنية والحضارة الغربية إلى مصر ، ولكنها جاءت في الحقيقة لحماية مصالحها السياسية والحربية والاستراتيجية • ولم تفكر انجلترا في ضم مصر إلى ممتلكاتها أو فرض الحماية عليها لما قد ينتج عن ذلك من مشكلات دولية ومحلية ، ولكنها عملت على أن تكون وحدها صاحبة النفوذ الفعلي في مصر • ولقد وضع دفرن Dufferin ـ سفير انجلترا في القسطنطينية الذي أرسلته حكومته إلى مصر في ٣ نوفمبر عام ١٨٨٢ لتسوية المسألة المصرية ـ في اعتباره كل هذه المسائل • واشتملت التعليمات التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى اللورد دفرن على شيء من التناقض : ففي الوقت الذي تؤكد فيه رغبتها في تقصير مدة الاحتلال بقدر الإمكان ترى من اللازم ألا تضع عن كاهلها هذه المهمة حتى تتوفر الضمانات الكافية لإقرار السلام وتثبيت سلطة الخديو ، ولنمو قدرة المصريين على الحكم الذاتي ووفاء مصر بعهودها للدول الأوروبية • وحاول دفرن أن يحل المشاكل التي واجهته بطريقة تتفق مع مصالح انجلترا ، وأن يضع نظاماً مستقراً من شأنه تأييد سلطة الخديو ومنع الاستبداد في الإدارة والحكم ، ولم يكن هدف دفرن إقامة حكومة مسئولة أو بناء نظام برلماني حقيقي وإنما تمهيد الطريق لحكم انجلترا في ظل جيش الاحتلال • ولذلك رأى تصفية الثورة

بتكوين لجان تحقيق ومحاكم لهذا الغرض ، وإنشاء جيش جـديد تحت قيادة انجليزية بحيث لا يضم العناصر التي سبق لها الاشتراك في الثورة. واقترح دفرن كذلك إنشاء بوليس للمحافظة على النظام في الأقاليم تحت إشراف مفتش عام انجليزي وإلغاء المراقبة الثنائية ووضع الشئون المالية تحت إشراف مستشار مـالي انجليزي لـه حق حضور جلسات مجلس الوزراء [1] .

أما من ناحية نظام الحكم ، فقد رأى ضرورة استمرار حكم الخديو وحق تعيين الوزراء على أن يأخذ بنصيحة المعتمد البريطاني في كل هذه المسائل وينفذها . كما رأى أن النظام النيابي الذي يناسب مصر هو إنشاء مجلسين نيابيين ، أحدهما يعرف بمجلس شورى القوانين والآخر بالجمعية العمومية . ويتكون المجلس الأول من ثلاثين عضواً تعين الحكومة منهم أربعة عشر ، وتنتخب مجالس المديريات بقية الأعضاء . وقد عرف المجلس « بشورى القوانين » لأن أعضاءه لم يكن لهم الحق في إجازة أي قانون بل يبدون آراءهم فيما تعرضه الحكومة عليهم من مشروعات ، ولها الحق في أن تقبل رأي المجلس أو ترفضه . كما لم يكن من حق هذا المجلس النظر في بعض أبواب الميزانية المتعلقة بالإيرادات والنفقات التي حددتها المعاهدات الدولية . أما الجمعية العمومية فتتكون من اثنين وثمانين عضواً ، ينتخب الأهالي منهم ستة وأربعين عضوا فقط والباقون هم الوزراء الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين الثلاثون . وكان من اختصاص هذه الجمعية ألا تفرض ضريبة مقررة جديدة من غير موافقتها ، وأما فيما عدا ذلك فرأيها كرأي مجلس الشورى استشاري محض . كـان هذا إذن هو الدستور الذي وضعه اللورد دفرن ، ولكنـه كان في حقيقته ــ كما وصفه أحـد

(١) Marlowe, Anglo-Egyptian relations, pp. 132-133.

أعضاء مجلس العموم البريطاني « صورة كاذبة للحكم الدستوري ».[٢]

وهكذا انتقلت السلطة الفعلية في مصر بطريقة مستترة إلى ممثل انجلترا في مصر أو القنصل البريطاني (British Agent ana Consul-General)، وإلى أعوانه من المستشارين الإنجليز الذين عينوا في الوزارات المختلفة . وأصبح من الضروري تعيين معتمد بريطاني بدلا من السير إدوارد مالت ، قنصل بريطانيا في مصر ؛ يقوم بتنفيذ الاقتراحات التي قدمها اللورد دفرن في تقريره . ولقد رأت الحكومة البريطانية أن إدوارد مالت لا يصلح للقيام بهذه المهمة لأنه كان بغيضاً إلى المصريين ، وكانت تنقصه قوة الخلق وسعة الحيلة اللازمة . ولذلك عينت في ١١ سبتمبر ١٨٨٣ السير إفلن بيرنج Sir Evelyn Baring (١٨٤١ - ١٩١٧) - اللورد كرومر Cromer فيما بعد - معتمداً جديداً في مصر . وكان كرومر - الذي عهدت إليه الحكومة البريطانية بتنفيذ سياستها في مصر - أحد بناة الإمبراطورية البريطانية ، وقد استمد قوته من قوة شخصيته وثقة حكومته فيه وتأييدها له ، وكانت له مبادىء استعمارية وخطة سلكها في خدمة بلاده . وكان كرومر بالنسبة لدعاة الامبراطورية والإمبريالزم الرجل الذي أدى رسالة الحضارة الغربية خير أداء في مصر ، أما من وجهة النظر المصرية ، فقد كان كرومر ممثلا للاستعمار ومنفذاً لسياسة الغرب الاستبدادية المتسلطة [١].

وعلى أية حال ، كانت المسألة المالية هي أول مشكلة واجهت كرومر عند تعيينه ، إذ كان يريد مواجهة النفقات التي استلزمتها الاضطرابات التي نشبت في السودان ، إلى جانب نفقات جيش الاحتلال والتعويضات التي

---

(١) Hansard, 1883, vol. 286/1310.

(٢) Owen, The influence of Lord Cromer's Indian experience on British policy in Egypt, 1883-1907, Middle Eastern Affairs, 4, pp. 109-113.

طالب بها الأجانب بسبب حريق الإسكندرية ، والنتائج المترتبة على انتشار وباء الكوليرا وانخفاض منسوب النيل في عام ١٨٨٣ . ورأى كرومر أنه لابد من المساس بقانون التصفية (Law of Liquidation) ــ الذي وضع في أوائل عهد توفيق ــ وذلك بأن تستولي الحكومة المصرية على ماخصص لصندوق الدين وتمتد إلى احتياطيه . ولذلك دعت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر دولي في لندن في عام ١٨٨٥ لبحث الوسائل الواجب إتخاذها لتلافي إفلاس مصر والنظر في تعديل قانون التصفية . وانتهى المؤتمر بعقد اتفاقية بين الدول السبع التي حضرت المؤتمر (وهي ألمانيا والنمسا وفرنسا ، وبريطانيا وإيطاليا وروسيا والدولة العثمانية) في ١٧ مارس عام ١٨٨٥ تهدف إلى تحسن مالية مصر . وتوصلت انجلترا إلى ذلك باسترضائها ألمانيا وروسيا عن طريق اختيار عضوين ألماني وروسي في صندوق الدين . ونتيجة لذلك تمكنت مصر من الحصول على قرض مقداره تسعة ملايين من الجنيهات بضمان الدول الكبرى وبفائدة قدرها ثلاثة في المائة .

وعملت قرارات مؤتمر لندن على تحسن أحوال مصر المالية ، فتم دفع تعويضات حريق الإسكندرية ، وسد عجز السنوات ما بين ١٨٨٢ و ١٨٨٥ ، وبقي لدى الحكومة بعد ذلك مليون جنيه وجّه لأعمال الري . وفي الواقع تقدم نظام الري في مصر في عهد الاحتلال البريطاني حتى عام ١٩١٤ بسبب اتباع سياسة التخصص الاقتصادي التي فرضتها انجلترا على مصر . وكانت هذه السياسة قائمة على تخصص مصر في الزراعة وبخاصة القطن ، فتتوفر بذلك المواد اللازمة للمصانع الإنجليزية ، وتصبح في نفس الوقت سوقاً رائجة للمنتجات الإنجليزية . ويفسر ذلك اهتمام انجلترا بتحسين نظام الري ، فأصلحت القناطر الخيرية ، وأنشئت قناطر أسيوط

(١٩٠٢) وإسنا (١٩٠٩) وزفتى (١٩٠٣) ، وتم تشييد خزان أسوان فيما بين ١٨٩٨ و ١٩٠٢ وأمكن بواسطته خزن المياه الكافية للري الصيفي. وأدى الاهتمام بالري إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية زيادة غير كبيرة من ٤٫٨١٠٫٠٠٠ فدان في عام ١٨٧٩ إلى ٤٫٩١٣٫٦٧٨ فدان في عام ١٨٨٩ ، ثم إلى ٥٫٤٩٥٫٨٠٠ فدان في عام ١٨٩٩و ٥٫٦٥٨٫٠٠٠ في عام ١٩١٣ . كما زادت مساحة المحصول بنسبة أكبر من زيادة مساحة الأراضي الزراعية ، بسبب انتشار الري الدائم فازدادت مساحة المحصول من ٤٫٧٦٢٫١٧٨ فدان في عام ١٨٧٩ إلى ٧٫٠٣٢٫٧١١ فدان في عام ١٨٩٩ ثم إلى ٧٫٧١٢٫٤١٢ فدان في عام ١٩١٣ [1] . وانصرفت عناية الاحتلال كلها إلى زراعة القطن ليجعل مصر بلداً متخصصاً في انتاج هذا المحصول ، فازدادت مساحة أرض القطن من ٤٩٥٫٧٠٧ فدان في عام ١٨٧٩ إلى ١٫٧٢٣٫٠٩٤ فدان في عام ١٩١٣ ، أي من ١١٫٥٪ من المساحة الكلية للحاصلات إلى ٢٢٫٤٪ [2] .

ومن ناحية أخرى ، تبنى الاحتلال الإنجليزي كذباً سياسة العطف على الفلاحين «أصحاب الجلابيب الزرقاء» حتى لا يظهر نوايا انجلترا الحقيقية. فلقد أدرك الاحتلال أن ازدياد ثروة الفلاح وانتعاش حالته سيؤديان بالضرورة إلى زيادة دخل الحكومة ، ولذلك خفف وطأة الضرائب وألغى الكرباج والسخرة [3] ، ودفعت هذه الأعمال الفلاحين إلى الاعتقاد بأن الاحتلال نصير « أصحاب الجلابيب الزرقاء » ، ولكن سرعان ما اكتشف الفلاح المصري أن الاحتلال لا يضمر له خيراً وذلك عندما وقعت حادثة دنشواي عام ١٩٠٦ . وكانت سياسة التخصص الاقتصادي التي فرضها الاحتلال

(١) احمد الحته : تاريخ مصر الإقتصادي ، ص ٦٠ — ٦٢ .
(٢) روثستين : تاريخ المسألة المصرية ، ص ٢٨٠ — ٢٨٣ .
(٣) Cromer, Modern Egypt, vol. II, chs. XLIX & L.

قد قضت بالفعل على كل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعي. فأهملت الصناعة ولم تتخذ التدابير الكفيلة برقيها ، بل ألغت الحكومة البعثات الصناعيه إلى الخارج، وفرضت في أبريل عام ١٩٠١ على جميع المصنوعات القطنيه في مصر ضريبة مقدارها ٨٪ تعادل الرسوم الجمركيـة التي كانت تحصل إذ ذاك عن الواردات من الغزل والمنسوجات القطنية . وبالإضافة إلى سياسه فرض الضرائب على المصنوعات القطنية وغيرها ، كان رؤساء المصالح الحكومية من الإنجليز يؤثرون السلع البريطانية . ومن بين العوامل التي أدت إلى انهيار الصناعة أيضاً أن أصحاب رؤوس الأموال من المصريين فضلوا استثمار مدخراتهم في استصلاح الأراضي وفي الزراعة ، وبخاصة بعد استقرار قواعد الملكية التامة في الأراضي . وصور اللورد كرومر في تقريره عن عام ١٩٠٥ تدهور الصناعة إذ كتب يقول . « إن المنسوجات الأوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية ، وبانقراض المنسوجات الوطنيه أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضاً ... » والنتيجة التي نخرج بها من هذا العرض الموجز هي أنه بانتقال السلطـة إلى يد الإنجليز تم توجيـه الاقتصاد المصري لخدمة المجتمع الغربي ، وظل المجتمع المصري محتفظـاً بطابعه الزراعي فترة غير قصيرة .

وفي مجال الإدارة ، حرص كرومر على حرمان المصريين من المشاركـة في إدارة شئون البلاد فقد جعل هذه الإدارة جهد المستطاع إداره بريطانية. ولقد أثبتت هذه السياسة أن ما ذكـره اللورد دفرن في تقريره وهو أن الإنجليز كانوا يريدون « أن يحيـا المصريون حيـاتهم التي ألفوها وأن يديروا حكومتهم » كان مجرد كلام نظري فقط . فمن عام ١٨٩٦ إلى عام ١٩٠٦ ازداد عـدد الموظفين في الحكومـة المصرية من ١٩٣٤١ موظف إلى ١٣٢٧٩ موظف ، وازداد من بين هؤلاء عدد الموظفين الأجانب من ٦٩٠ موظف

إلى ١٢٥٢ موظف أي إلى نحو الضعف ، في حين أن عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤ موظف إلى ١٢٢٠٧ موظف أي بزيادة نحو ٥٠٪ فقط. وكان في عام ١٨٩٦ من بين الموظفين الأجانب ٢٨٦ موظف إنجليزي فقط ، فأصبح عـــدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظف في عام ١٩٠٦ . وكانت الوظائف الصغيرة من نصيب المصريين ، إذ شغل الـ ١٣٠٠٠ موظف مصري وظائف سعاة البريد وعمال السكك الحديدية والتلغراف وما إلى ذلك ، في حين أسندت الوظائف الإدارية الكبرى إلى الأوروبيين وخاصة الإنجليز . ففي مصلحة السكك الحديدية مثلا وجد ٣٦ مراقباً يتقاضى الواحد منهم سنوياً ٦٠٠ جنيه فأكثر . وشغل هذا المنصب من المصريين أربعـة فقط . وكان العـــدد الباقي من الأوروبيين . وكان في نفس المصلحة أيضاً ٩٣ مفتشا يتراوح مرتب الواحد منهم في الشهر ما بين ٢٦ جنيها و ٤٨ جنيهـا في الشهر منهم ٧٤ أوروبياً و١٩ مصرياً .

وواضح من هذه الأمثلة البسيطة أن الاحتلال البريطاني كان يعمل عامداً على إبقاء المصريين في حالـة من القصور والعجز والاعتمـاد على الإنجليز في القيام بشئون الوظائف المهمة . وأخذت سياسة « نجلزة الإدارة المصرية » في التفاقم بعد أن اطمأن الاحتلال إلى مركزه الدولي منذ توقيع الاتفاق الودي (Entente Cordiale) في عام ١٩٠٤ ، إذ تضاعف بعد ذلك عدد الموظفين الإنجليز في الحكومة المصرية . ففي عام ١٩٠٦ كـان هناك مستشار إنجليزي في نظارة الداخلية . أما نظارة المالية فكان المستشار المالي ووكيلاها ومراقب الضرائب بهـا من الإنجليز . وكـان في وزارة الأشغال مستشار ووكيلان ومفتش عام للري . كما شغل الإنجليز أيضاً منصب وكيل نظارة الحربية وسردار الجيش المصري (قائد عام الجيش). وشغلوا كذلك مناصب المستشار القضائي والمدعي العمومي والمفتش العام للنيابات في نظارة الحقانية . وبذلك سيطر الإنجليز من مستشارين ووكلاء

للنظارات ومديرين للمصالح على جميع النظارات عدا نظارة الخارجية لقلة أهميتها حيث لم يكن لمصر ، وهي ولاية عثمانية ، علاقات دبلوماسية رسمية مع الدول . وقام جورست (Gorst) — المعتمد البريطاني بعد كرومر — بفتح مكتب دائم في لندن لتوظيف الإنجليز في الحكومة المصرية .

ولم تؤد سياسة التعليم في عهد الاحتلال البريطاني إلى تخريج كفايات مهمة تسد حاجة البلاد ، فإهمال كرومر للتعليم كان من أهم مظاهر حكمه ومن مميزات إدارته كلها . ولقد وعد اللورد دفرن في تقريره المشهور بأن ترقية التعليم ستكون من أهم ما يحرص عليه الإنجليز حتى لا تكون صيحة « مصر للمصريين » صيحة جوفاء ، ولكن ما أعظم الفرق بين القول والعمل في معاملة الإنجليز للمصريين . ففي عام ١٨٨٨ بلغت الميزانية المخصصة للتعليم في مصر ٧٠٫٠٠٠ جنيه فقط في حين أن ما أنفقه إسماعيل على التعليم في وقت الأزمة المالية كان ٨٧٫٠٠٠ جنيه . ثم أخذت ميزانية التعليم تزداد بعد عام ١٨٩٠ ، فبلغت في عام ١٩٠٦ بعد إلحاح الرأي العام المصري والبريطاني ٣٦٢٫٠٠٠ جنيه ، وبرغم ذلك فإن هذا المبلغ لا يكاد يبلغ في الحقيقة ٣٪ من مصروفات تلك السنة . وفي خلال الخمس والعشرين سنة الأولى من عهد الاحتلال الإنجليزي بلغ مجموع الإيرادات التي حصلتها الحكومة المصرية ٢٥٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه أنفق منها على التعليم ٢٫٨٠١٫٠٠٠ جنيه فقط أي نحو ١٪ .[1] ومن الأمثلة الصارخة الدالة على عدم تشجيع الإنجليز للتعليم أنه لم يكن بمصر في عام ١٩١٤ سوى ٦٨ مدرسة ابتدائية وثانوية تنفق عليها الحكومة ، في حين كانت توجد ٧٣٩ مدرسة خاصة يتردد عليها ٩٩٫٠٠٠ تلميذ و ٣٢٨ مدرسة من مدارس الإرساليات وغيرها تضم ٤٨٫٠٠٠ تلميذ .[2] ولم يقتصر إهمال التعليم على عدد المدارس بل

(١) روثستين : تاريخ المسألة المصرية ، ص ٢٩٣ — ٢٩٦ .

(٢) Safran, Egypt in search of political community, p. 55.

إن المدارس تحولت إلى معامل تخرج موظفي الحكومة وأصبحت إلى حد بعيد أداة لنجلزة المصريين . ولم يكن في مصر كلها سوى ست مدارس عالية ، كان أشهر مايدرس بها علم الحقوق والهندسة . واستمر إرسال الطلبة في بعثات إلى الخارج ، ولكن الغالبية العظمى من هؤلاء الطلبة لم تذهب إلى فرنسا كما كان الحال من قبل ولم تدرس العلوم التي أوفدت من أجل دراستها إلى الخارج . ففي الفترة السابقة على الاحتلال الإنجليزي لمصر ذهب إلى فرنسا ٨٠٪ من مجموع المبعوثين ، كما درس ٩٦٪ منهم الموضوعات الفنية ، أما في عهد الاحتلال فقد أوفد ٧٥٪ من هؤلاء المبعوثين إلى انجلترا وانصرف ٦٥٪ منهم إلى دراسة العلوم الانسانية والاجتماعية.[1]

ولما شعر كرومر في أواخر عهده بالاهتمام بالتعليم العالي والرغبة في إنشاء جامعة مصرية . حاول القضاء على تلك الفكرة ونصح أصحابها بضرورة الانصراف إلى نشر التعليم بين الشعب لأن ذلك أنفع للبلاد من إنشاء الجامعه . وشرع كرومر فعلا في الاستكثار من الكتاتيب حتى يقف سيل التبرعات للجامعة وترتب على ذلك أن أبناء الأثرياء وحدهم هم الذين كان في إمكانهم تلقي التعليم الفني والعالي بالسفر إلى الخارج . وبالإضافة إلى كل هذه المساوىء التي ارتكبها كرومر ، قام بإسناد وظائف التدريس إلى الإنجليز دون المصريين. وشرع دوجلاس دنلوب (Douglas Dunlop) ـ الذي عينه كرومر مستشاراً للتعليم ـ في عام ١٨٩٠ في سياسة « النجلزة » فقصر التعليم في مصر على الأهداف التي ترمي إليها إنجلترا، وعمل على زيادة عدد المدرسين الإنجليز في المدارس الإبتدائية وما فوقها وجعل اللغة الإنجليزية هي اللغة الأولى في المدارس . وهكذا ضمنت انجلترا تفوق اللغة الإنجليزية في دوائر الحكومة على حساب العربية .

---

(1) Safran, op. cit. pp. 55-56.

وقد عبر شاعر النيل حافظ إبراهيم عن استياء المصريين من سياسة الاحتلال التعليمية بقوله مخاطباً كرومر :

بناديك قد أزريت بالعلم والحجـا ولم تبق للعلم يا « لورد » معهدا

وأنـك أخصبت البـلاد تعمـدا وأجدبت في مصر العقول تعمـدا

قضيت علـى أم اللغـات وإنـه قضاء عليها أو سبيـل إلى الردى

ويتضح من هـذا العرض أن سياسة الاحتلال قد تأثرت في تلـك الفترة بثلاثة عوامل هي ربط التعليم بالحاجة إلى موظفين لدواوين الحكومـة ، والتطور الاقتصادي في مصر ، ونمو الحركة الوطنية بين الطبقة المثقفة .

وإذا كان الاحتلال قد قام ببعض التغييرات في المجالين الاجتمـاعي والاقتصادي فإن هذه التغييرات لم تكن إلا تدعيما وإمتـداداً لاتجاهات المجتمع والاقتصاد المصري التي كانت قد ظهرت في أواخر عصر إسماعيل . فعندما احتل البريطانيون مصر كانت قد تغيرت أسس البنيان الاقتصادي ، فقد تطور الاقتصاد المصري من النظام الإقطاعي إلى الاقتصاد القائم على الجهد الفردي ، وارتبط بالسوق العالمية نتيجة للتخصص في زراعة القطن وما تبع ذلك من نشاط في حركة التصـدير ونمو في رأس المال وقيـام مؤسسـات قضائية وإدارية . وكانت مصر قبل الاحتـلال البريطاني قـد شهدت قيام الحكومة المركزية والإدارة الحديثة على النمط الغربي ، فتسرب إلى البلاد النظام الغربي للتعليم — علـى حساب النمط التقليدي الذي أصاب بعض التطور — وكان هدفه تزويد البـلاد بالموظفين . كما ازداد تدفق الأجانب على مصر ، وتغلغلت الأساليب والعادات الغربية في المجتمع المصري ، وبخاصة في المدن . وعندئذ أخذت أسس التشكيل الاجتماعي تتضح ، ففي القمة كانت الطبقة الحاكمة القائمة على أرستقراطية الأرض

التركية ــ المصرية . وفي القاعدة بقيت فئات الفلاحين وأرباب الحرف أو الـ(tiers état) التي برزت منها طبقة وسطى جديدة من أصحاب المهن والموظفين . وتوزع كبار رجال الدين وصغارهم بين هاتين الطبقتين . أما البورجوازيـة الصناعية والتجارية فإن احتكارات محمد على الصناعيـة والتجارية قد عرقلت نموها باستثناء التجار ورجال الأعمال الأوروبيين . ولكن بعض الأعمال التي قام بها الاحتلال كانت مسئولة عن حدوث تغييرات كمية كبيرة ؛ فعن طريق الإدارة الجديدة التي أدخلهـا إلى مصر وإلغاء السخرة والضرب بالكرباج نقل الاحتلال ، طوعاً أو كرهاً ، إلى المصريـين المفهوم الخاص بأن السلطة خدمة إجتماعية وليست تسلطاً ، وأن الوظيفة خدمة عامة وليست إقطاعية ، وأن الناس متـساوون بالفعل أمام القانون ؛ وأن حقوقهم هي التي تحدد سلطة الحكومـة وأن لم ينص على ذلـك دستور مكتوب .

أما بالنسبة للانتعاش الذي أصاب الأدب العـربي في مصـر في ظل الاحتلال فلم يكن مرتبطاً بالسياسة الإنجليزية ، وإن يكن الإنجليز قـد خلقوا ــ في حدود ضيقة جداً ــ بيئة تشجع على العمل الخلاق والفكـر الخلاق . ويجب أن نشير هنا إلى الخطى الواسعة التي خطتها مصر نحـو الامتزاج بالحضارة الأوروبية في أواخر عصر إسماعيل . ففي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، أخذت طوائف لبنانية وسورية كثيرة من الذيـن تخرجوا من مدارس اليسوعيين والبعوث الدينية الأوروبية والأمريكيـة المختلفة تهاجر إلى مصر منذ عصر إسماعيل فراراً من اضطهاد العثمانيين أو سعياً وراء الرزق . ولم تلبث هذه الطوائف أن شاركت في حياتنا الأدبية عن طريق الصحف مثل الأهرام وطـريق الكتب والمؤلفات والمترجمات . واشتركوا معنا في نهضتنا الأدبية والثقافية ، وكانوا قد سبقونا إلى العناية بالآداب الغربية في بلادهم . وأخذ هؤلاء المهاجرون والمصريون جميعـاً

يعملون في حقل غربي جديد وهو ترجمة الآداب الأوروبية بمعناها الواسع. ولم تتأثر هذه الموجة بالاحتلال بل ازدادت حدة وشدة . فترجم محمد عثمان جلال (١٨٢٩ — ١٨٩٨) وغيره من المصريين الكثير من أعمال عمالقة الكتاب الغربيين من أمثال موليير (Molière) وسانت بيير (Saint Pierre) وراسين (Racine) ولاسيما كتابه (Alexandre le Grand) ، ولا فونتين (La Fontaine) . وكذلك ترجم بعض هؤلاء المهاجرين السوريين لشكسبير وغيره من الغربيين . [١] وقد توج هذا المجهود الخاص بترجمة روائع الأدب العالمي بالثمرة المنتظرة ، وهي ظهور أدب مصري إنساني يتمثل في إنتاج محمود سامي البارودي (١٨٤٠ — ١٩٠٤) وأحمد شوقي (١٨٦٨ — ١٩٣٢) وحافظ إبراهيم (١٨٧١ — ١٩٣٢) وإسماعيل صبري (١٨٥٤ — ١٩٢٣) وغيرهم . حقيقة أن الاهتمام بالتراث العربي قد ظهر في عصر إسماعيل ، ولكن خطا شعراء النهضة عندنا بشعرنا خطوات واسعة ؛ فاستأنفوا حياته القديمة الخصيبة ، وطوعوه ليؤدي حياتنا العامة أداء دقيقاً . وبذلك أخذت مصر نصيبها من التفوق والامتياز وتبوأت مكانة ممتازة في تاريخ الشعر العربي الحديث .

ولكن ظهر في مصر في مطلع القرن العشرين جيل جديد تثقف ثقافة عميقة بالآداب الإنجليزية وغيرها من الآداب الغربية واختلف عن الجيل السابق في فهم الشعر وتصوره . فأرادوا أن يكون الشعر قبل كل شيء تصويراً لعواطف إنسانية تزدحم بها النفس الشاعرة ، وتندفع على لسان الشاعر لحناً خالداً يصور صلته بالعالم والكون من حوله. [٢] ومن رواد هذا الجيل عبد الرحمن شكري (١٨٨٦ — ١٩٥٨) ، وإبراهيم عبدالقادر المازني (١٨٨٩ — ١٩٤٩) ، وعباس محمود العقاد (١٨٨٩ — ١٩٦٣) .

---

(١) شوقي ضيف : الأدب العربي المعاصر في مصر ، ص ٢٤-٣٦.
(٢) المرجع السابق : ص ٤١ — ٩٦ .

وقد تخرج الأولان من مدرسة المعلمين العليا ؛ أما العقاد فلم يدرس دراسة منتظمة ، ولكنه حقق لنفسه تثقفا أصيلاً بالإنجليزيـة وما أنتجته قرائح الشعراء والنقاد فيها . ولم يلبث الثلاثة أن ألفوا مدرسة شعرية رائعـة بثت روحاً جديداً في شعرنا الغنائي ودفعته قدماً نحو تطور واسع .ومهما كان الأمر فيجب ألا ننسى أن التأثر بالرومانسية الأوروبية كان نتيجة لروح التشاؤم الشديد الذي سرى بين الشباب لأن المستعمر وأعوانه حالوا بينهم وبين حريتهم . فلقـد تفتحت أعينهم في أوائل هذا القرن علـى الاحتلال الإنجليزي البغيض الذي داس ثرى الوطن وأمجاده .

ومن بين العوامل التي ساعدت على انتعاش الأدب العربي في مصـر ذلك النضج الذي طرأ على بعض تلامذة جمال الدين الأفغاني ؛ ورجوع بعض أعضاء البعثات من أوروبا بعد أن تلقوا تعليماً عميقاً في الدراسات الانسانية ، وحملوا لنا زاداً من الحضارة الأوروبية . وكان من ثمرة هذه النهضة أن تأسست الجامعة المصرية وفتحت أبوابها في عام ١٩٠٨ ،وألقيت بها محاضرات في الأدب والتـاريخ والفلسفة ، ألقاها أساتـذة مصريون وأوروبيون من المستشرقين . ويدل هذا بشكل واضح على أن مصر انتقلت في حياتها الفكرية نقلة كبيرة ، فهي لاتدرس العلم والأدب الغربي لإنشاء جيش أو طبقة من موظفي الدواوين أو معلمي اللغات في المدارس كما كان الحال في عهد محمد علي ، وإنما تدرسهما من أجل أنفسهما ، ومن أجـل البحث الحر والمتعة بهذا البحث . وقد خلق كل ذلك جمهوراً لديه الفراغ والتعليم والرغبة في القراءة مما ساعده على اقتحام أسوار الحضارةوالثقافة الأوروبيـة .

٢ ـ عوامل ظهور الأحزاب السياسية

انتهت الثورة العرابية بسجن زعمائها وتشريدهم ، وخمدت الحركة الوطنية طوال عهد توفيق بسبب ذلك التحالف البغيض بينه وبين سلطات الاحتلال التي ارتمى في أحضانها ودان لها بكيانه . واستبد اللورد كرومر بمصر وأنكر عليها الحقوق النيابية واعتقد أن الاحتلال الإنجليزي كان منجاة لها وإصلاحاً لحالتها وحلاً حاسماً لمشكلتها . ولكن انجلترا ما كانت تعتمد في احتلالها لمصر على حق شرعي أو قانوني ؛ إذ كانت البلاد من الناحية الدولية تابعة للدولة العثمانية . وعرضت الحكومة العثمانية في أواخر أكتوبر عام ١٨٨٢ الدخول في مفاوضات مع انجلترا بشأن جلائها عن مصر . ولم تهتم انجلترا بطلب الدولة العثمانية ، ولكنها وجدت في النهاية أن من صالحها التفاهم مع الحكومة العثمانية بشأن المسألة المصرية لتقوية مركزها في الشرق الأوسط . ولذلك قررت إيفاد سير هنري درمند ولف (Sir Henry Drummond Wolff) في بعثة إلى استانبول والقاهرة للتفاوض مع الحكومة العثمانية على أساس تحديد موعد للجلاء في سنوات معينة ، والاتفاق على عودة الاحتلال ثانية بالاشتراك مع الدولة العثمانية في ظروف معينة تحدد . واستغرقت مهمة البعثة المدة من أغسطس عام ١٨٨٥ إلى يوليو عام ١٨٨٧ ، وتوصل السير درمند ولف إلى اتفاق مع الحكومة العثمانية في ٢٢ مايو عام ١٨٨٧ ، ولكن عملت فرنسا وروسيا على فشل هذه الاتفاقية ، وهددتا السلطان لأن انجلترا لم تعين في هذه الاتفاقية تاريخاً فعلياً قريباً للجلاء عن مصر . وأبلغتا السلطان أنه إذا وافق

على شروط السير هنري درمند ولف فإنهما تصبحان في حل من احتلال أي جزء من أجزاء الإمبراطورية العثمانية فتحتل فرنسا سورية ، وتحتل روسيا أرمينيا . وتحت تأثير هذه المعارضة القوية رفض السلطان التصديق على الإتفاقية ، وبذلك لم تعد انجلترا تفكر إطلاقاً في احتمال دعوة الدولة العثمانية للتعاون معها في المسألة المصرية ، بل أخذت تقوى تدريجياً لديها فكرة إطالة أمد الاحتلال في مصر . ومما ساعدها أيضاً على التمادي في هذا الاتجاه معارضة اللورد كرومر الشديدة للجلاء .

وهكذا ضعفت فكرة الجلاء عن مصر فعلا بعد عام ١٨٨٧ بسبب زيادة المصالح البريطانية في البلاد ، وأصبحت قناة السويس « مصلحة إمبراطورية » ، وزادت مصالح انجلترا التجارية والقطنية في مصر . كما زادت أهمية مصر في نظر انجلترا حين فكرت الحكومة البريطانية جديا في استرجاع السودان لمصر . وفي الحقيقة كان اتفاق الحكم الثنائي (Anglo-Egyptian Convention) الذي أبرمته انجلترا مع مصر في ١٩ يناير عام ١٨٩٩ قد ثبت أقدامها في وادي النيل كله بحيث لم يمكن أن تتزحزح عن مكانها مادام هذا الاتفاق معمولا بـه باعتباره نظاماً أساسياً للوضع السياسي في السودان ، ولذلك فإن إنهاءه باتفاقية ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ ، قبل اتفاقية الجلاء ، كان الخطوة الصحيحة لتحقيق الجلاء ، واقتلاع السيطرة الأجنبية من وادي النيل . وعلى الرغم من ذلك ظل مركز انجلترا في مصر مزعزعاً لأن مصر ظلت من الناحية الشرعية خاضعة لسيادة الدولة العثمانية ، كما أنها لقيت معارضة قوية من جانب الشعب المصري والدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا . ونتيجة لذلك رأت انجلترا أن من الضروري أن تصالح علاقاتها مع فرنسا لتأمين مركزها في مصر ، وجعلت مفتاح ذلك مسألة مراكش . ووقعت انجلترا معها في ٨ أبريل عام ١٩٠٤ الاتفاق الودي (Entente Cordiale) الذي حصلت به على اعتراف فرنسا بمركزها

الفعلي في مصر ، مع الاحتفاظ بالحالة السياسية فيها دون تغيير • وبهذا الاتفاق ثبت الاحتلال البريطاني أقدامه في مصر من الناحية الفعلية ، ولم يعد هناك مايحول دون فرض السيادة البريطانية الكاملة على البلاد سوى ذلك الخيط الشرعي الرفيع ، الذي كان يربط مصر بالدولة العثمانية • ولكن لم تمر عشر سنوات أخرى حتى أعلنت انجلترا حمايتها على مصر وأصبح مركزها مضمونا من الناحيتين الفعلية والشرعية •

وعلى أية حال فرضت انجلترا على مصر في الفترة مابين عامي ١٨٨٢ و ١٩١٤ حماية مقنعة (veiled protectorate) ، ففي حين ظلت السلطة الشرعية في البلاد في أيدي الخديو ومجلس النظار ، تركزت السلطة الفعلية في يد اللورد كرومر الذي استمر في منصبه حتى عام ١٩٠٧• ولكن إذا كانت الحركة الوطنية قد همدت في السنوات العشر الأولى التي تلت الاحتلال ، فإن الوضع قد تغير بعد اعتلاء عباس حلمي الثاني كرسي الخديوية عقب وفاة أبيه في ٧ يناير عام ١٨٩٢ • وكان عباس الثاني شاباً طموحاً لم يكن قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره عندما استدعي من النمسا حيث كان يتعلم في الترزيانوم (Theresianum) — أي مدرسة الأمراء وكان عباس شديد الإعجاب بجده إسماعيل وكان يحتقر والده لضعفه واستسلامه• وساءه عندما عاد إلى مصر أن رأي الإنجليز قد فرضوا سيطرتهم على وزارات الحكومة ومصالحها ، فاعتزم وضع حد لهذا التدخل غير المشروع• ولقد شجعه مستشاروه على استرداد حقوقه باعتبار أن فرنسا — ومن ورائها روسيا — تستندان استقلال مصر الذاتي • وقام عباس بتغيير الحاشية التي أحاطت بوالده وتودد إلى المصريين الذين أحبوه واستبشروا به خيراً لدرجة أن كرومر اعتقد أن المبادىء العرابية قد عادت إلى الظهور تحت اسم جديد هو لقب الخديوية ، وأن الحالة قد أصبحت كثيرة الشبه بما كانت عليه عند بدء ثورة ١٨٨١/١٨٨٢ • وفي الواقع كان عباس جريئاً

واسع الأمل ، « مصريا بحتا » كما حكم عليه كرومر منذ لقائهما الأول.[1]
وعندما حاول الخديو القضاء على سيطرة الاحتلال اصطدم بكرومر الذي قرر أن يلقنه درساً يفهمه حقيقة الموقف في مصر .

بدأ عباس مقاومة الاحتلال فأقال وزارة مصطفى فهمي في يناير عام ١٨٩٣، وكانت وزارة موالية وخاضعة للنفوذ الإنجليزي وتحظى بثقة كرومر وتأييده. ولذلك كانت إقالة الوزارة هي أول دور من أدوار ذلك النزاع الخطير ، إذ احتج كرومر بشدة على مسلك الخديو ولم يعترف بوزارة حسين فخري باشا (١٨٤٣ ــ ١٩٢٠) التي عينها عباس مكان الوزارة المقالة . وأيدت الحكومة البريطانية كرومر فاضطر عباس إلى التراجع والموافقة على اقتراح كرومر بتولية رياض باشا على رأس وزارة جديدة ، وبالإضافة إلى ذلك استصدر كرومر نصيحة من الحكومة البريطانية لعباس بألا يجري تعديلا وزارياً دون استشارة المعتمد البريطاني . ولقد أثار موقف عباس هذا عطف الشعب والتفافه حوله ، ولكن السياسي العجوز تصيد فرصة أخرى لتوجيه لطمة قوية إلى عباس عندما احتك الخديو بكتشنر ــ سردار الجيش وقتذاك ــ فبادر كرومر إلى الاتصال برياض باشا يطلب تقديم اعتذار رسمي من الخديو عباس ينشر في الصحيفة الرسمية ويهدد بخلعه. ولم يجد عباس بداً من الاعتذار لأنه وجد نفسه « وحيداً للمرة الثانية »، ولكن هذه الحادثة كانت ضربة قاضية لنفوذ عباس في الجيش . ولقد انتهى الأمر في الجيش إلى ما توقعته صحيفة الأهرام في تعليقها على الحادث حين قالت : « إن الضباط والعساكر المصريين سينتهي بهم الأمر إلى أن لا يعرفوا رئيساً عسكريا سوى كتشنر باشا ، ولا رئيساً سياسياً سوى اللورد كرومر » .[2]

---

(١) كرومر : عباس الثاني ، ص ٢١ ، ٢٨ .
(٢) محمد حسين : الإتجاهات الوطنية ، جـ١/١٦١ ــ ١٦٢ .

ووجد الخديو نفسه وحيدا أمام كرومر لاسيما وأن فتصلي فرنسا وروسيا اللذين كانا يشجعانه على مقاومة الإنجليز قد تخليا عنه ، ولكن لم يكن من خصال عباس الشاب الاستسلام للهزائم . وحاول عباس الاحتماء بالدولة العثمانية والسلطان صاحب السيادة الشرعية على مصر من الإنجليز، فارتمى بين أحضان السلطان عبد الحميد كما يرتمي الطفل بين يدي أبيه طلباً للحماية من كلب ضار . ولكنه لم يلق من السلطان سوى النصائح والتشجيع على مقاومة الاحتلال لأن السلطان نفسه كان عاجزاً عن مقاومة الدول الأوروبية والتخلص من نفوذها . وكتب سفير بريطانيا في استانبول في هذا الشأن يقول : « إن السلطان نصح للخديوي بطريقة أبوية أن يفوض أمره إلى الله ، ويرضى بما قسم له ، ويثق بفعل الزمن ، محافظاً دائماً على العلاقات الحسنة مع الانكليز » .

أما في داخل مصر فلم يدع عباس حلمي فرصة للاتصال بالشعب إلا اقتنصها ، ولذلك مدحه الشعراء ومجّدوا فيه وطنيته الصادقة وكانت شيئاً جديداً من جانب أسرة محمد علي التي عاملت المصريين من قبل بكثير من الترفع والاحتقار . ولقد دفع الشعراء إلى مدحه خلال الفترة الأولى من حياته شعور وطني خالص . وحاول عبدالله النديم أن يجمع المصريين حوله عن طريق صحيفته « الأستاذ » ، واستأنف جهاده الذي بدأه مع عرابي برغم ماذاق في سني اختفائه العشر من آلام . ووجد عباس في مصطفى كامل (١٨٧٤ — ١٩٠٨) الزعيم الوطني الشاب الذي استطاع في حداثة سنه أن يحمل علم الجهاد منذ عام ١٨٩٠ عندما كان طالباً بالمدرسة الثانوية. وقد تلقى مصطفى كامل دروسه الأولى في الوطنية وفي السياسة على يد عبدالله النديم منذ عودته من منفاه ، وعرف منه كثيراً من أسرار الثورة العرابية ودسائس السياسة الإنجليزية ، وحاول قدر استطاعته أن يجعل من الشعب والقصر قوة واحدة تواجه الاستعمار . وجاهر مصطفى كامل

في أول حديث له نشر في جريدة الأهرام في ٢٨ يناير عام ١٨٩٥ بالمطالبة بالجلاء . وهكذا كان عباس محور الحياة السياسية والوطنية في ذلك الوقت . وسعى للاستناد على المثقفين في نضاله لأن طبقة كبار ملاك الأراضي من المصريين قد ترددت بين الولاء للخديوية أو الاحتلال الذي حاول في سياسته الداخلية كسبهم بجانبه بأن عين منهم نوابا في الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين . واتفق مع مصطفى كامل على تشكيل لجنة سرية من بعض الشبان الممتازين بالوطنية ممن بلغوا التعليم العالي في مصر والخارج .

وفي ذلك الوقت أيضاً كان لتقدم الشعور بالحرية ونمو الروح القومية في أوروبا وآسيا وفي الدولة العثمانية بوجه خاص أثر كبير على مصر التي تملك ناصية الشرق والغرب . وميز الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهور القوميات المتوثبة في ألمانيا وإيطاليا وروسيا واليابان والصين ، ومن ثم تأثرت مصر بهذا التيار إذ لم يكن من المعقول أن تعيش عن العالم بمعزل أو أن تنسى مجدها القديم أو استقلالها . ولم يكن الحكم البريطاني مهما تشدق الاستعماريون بقوته ونزاهته سوى حكم أجنبي دكتاتوري لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يمثل أماني الشعب المصري أو يعمل على تحقيقها . حقيقة أن سلطات الاحتلال في مصر قد اكتسبت إلى جانبها العمد والمشايخ وكبار الملاك الزراعيين وبعض العناصر الأخرى ولكنها فشلت في اجتذاب رجال الطبقة الوسطى من سكان المدن المثقفين والبورجوازيين الذين لم يمتلكوا أرضا ولم يتأثروا بسياسة الاحتلال الزراعية . وعلى ذلك لم يمت الشعور القومي في مصر بل قام شبان الجيل الجديد أو الطليعة المثقفة الناشئة من المحامين والأطباء والمهندسين والصحفيين والمعلمين وغيرهم ينادون بحقوقهم السياسية . فكانوا يتوقون إلى أن يلعبوا دورهم في الحياة السياسية ،

ويحملون الأوتوقراطية الخديوية مسئولية الكوارث التي حلت بمصر ، ويتجهون إلى تحديد السلطة الخديوية باعتبار ذلك وسيلة للتخلص من التدخل الأجنبي . ولقد تأثر هذا الجيل من المثقفين تأثراً كبيراً بالاتجاهات الغربية واختلف عن أولئك الذين تتلمذوا في الأزهر وتأثروا بالبيئةالدينية التي كان لها وزن كبير خلال الثورة العرابية . وحدث تصادم بين الفكر التقليدي والفكر المتأثر بالغرب، وانعكس ذلك في برامجالأحزابالسياسية التي ظهرت في مصر فيما بين عامي ١٩٠٧ و ١٩١٤ .

تزعم مصطفى كامل إذن الحركة الوطنية بعد الاحتلال ، وذكر المصريين بماضيهم وجلال تاريخهم ، وخصص كل جهوده لإثارة عاطفة الوطنية وتمجيدها . وكانت نشأة مصطفى كامل تختلف عن نشأة أحمد عرابي وغيره من زعماء الثورة العرابية ، فهو لم يتلق تعليمه في الأزهر. بل تلقاه في المدارس الأميرية ثم أكمله في فرنسا لأن عباساً اصطفاهوأرسله في هذه البعثة . وفي فرنسا تعرف مصطفى كامل بفرنسيين كبيرين منأعداء السياسة البريطانية هما السيدة جولييت آدم Mme Juliette Adam (١٨٣٦ ــ ١٩٣٦) أعظم شخصيات فرنسا في عالم الوطنية والسياسة والأدب،والمسيو فرنسوا دلونكل (François Deloncle) الزعيمالسياسي وعضو البرلمان الفرنسي . وقد زار مصطفى كامل مجلس النواب الفرنسي في عام ١٨٩٥ وقدم إليه عريضة تطالب حكومة فرنسا بالعمل لاستقلال مصر : « جاءت الأمة المصرية تستغيث بهذه الأمة الكريمة ــ فرنسا ــالتي حررت عدة من الأمم ، فهل تجاب إلى استغاثتها وتضرعها وهل لفرنسا أن تؤيد بهذا العمل الجليل مكانتها في العالم الإسلامي الواثق بها ؟...فلتحي فرنسا محررة الأمم » . (١)

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، ص ٥٠ ــ ٥٢ .

وعلى الرغم من أن مصطفى كامل قد سلم بالمفهوم الليبرالي للوطنية، فإنه كان ممن ورثوا الفكر السياسي لدى جمال الدين الأفغاني : فكان قوى العقيدة الدينية ورأى « أن الدين والوطنية توأمان متلازمان ، وأن الرجل الذي يتمكن الدين من فؤاده يحب وطنه حباً صادقاً ويفديه بروحه وما تملك يداه » . [1] ولقد آمن مصطفى كامل بأن لمصر كيانا مستقلا ولكنه أيد النفوذ العثماني في مصر ، إذ اعتقد أن ذلك هو السبيل الوحيد لمناوأة الاستعمار . وقد أجاب الأميرالاي بارنج Baring (شقيق اللورد كرومر) عندما قابله في لندن عام ١٨٩٥ وسأله عن جنسيته بقوله «مصري عثماني » ، وأضاف قائلا عندما تعجب بارنج لجمعه بين الجنسيتين بقوله: « ليس في الأمر جنسيتان بل في الحقيقة جنسية واحدة لأن مصر بلد تابع للدولة العلية » . وقال مصطفى كامل كذلك في خطبة له في الإسكندرية عام ١٨٩٧ : « إن مظاهرة الأمة المصرية نحو الدولة العلية هي مظاهرة قوية ضد الاحتلال الإنجليزي ، وإشتراك أفراد الأمة على إختلافهم في الاكتتاب للجيش العثماني هو اقتراع عام ضد الإنجليز في مصر » . [2] ولما كان مصطفى كامل يعتمد في مطالبته بالجلاء وتمتع مصر باستقلالها الذاتي على ما للدولة العثمانية من حقوق دولية في مصر ، فإنه كان من الطبيعي أن يؤيد حركة « الجامعة الإسلامية » تحت لواء السلطان العثماني . وكتب مصطفى كامل في عام ١٨٩٨ كتابا بعنوان « المسألة الشرقية » دافع فيه عن الدولة العثمانية دفاعاً مجيداً وأكد ضرورة المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية قائلا : « إن بقاء الدولة العلية ضروري للنوع البشري ، وأن في بقاء سلطانها سلامة أمم الغرب وأمم الشرق » [3] . ويختم مصطفى كامل الفصل

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٦ ، ٤٢٢ — ٤٢٣ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٩٩ ، ٣٤٦ — ٣٥٤ .
(٣) مصطفى كامل ، المسألة الشرقية ، ص ١٣ .

الأول من كتابه بالدعوة إلى الالتفاف حول الراية العثمانية بقوله : « أما واجب العثمانيين والمسلمين أمام عداوة انكلترا للدولة العلية فبين لاينكره إلا الخونة والخوارج والدخلاء . فواجب العثمانيين أن يجتمعوا جميعاً حول راية السلطنة السنية ، وأن يدافعوا عن ملك بلادهم بكل قواهم ولو تفانى الكثيرون منهم في هذا الغرض الشريف حتى يعيشوا أبد الدهر سادة لا عبيداً وواجب المسلمين أن يلتفوا أجمعين حول راية الخلافة الإسلامية المقدسة ، وأن يعززوها بالأموال والأرواح ففي حفظها حفظ كرامتهم وشرفهم وفي بقاء مجدها رفعتهم ورفعة العقيدة الإسلامية ». (1)
ولقد أنعم عليه السلطان في عام ١٨٩٩ برتبة « المتمايز » فصار مصطفى بك كامل ، وفي عام ١٩٠٤ منحه السلطان رتبة الباشوية .

حقيقة ، دعا مصطفى كامل إلى التقارب الوثيق مع الدولة العثمانية واعتنق أفكار حركة الجامعة الإسلامية ، ولكنه بلا منازع كان أول مصري اكتمل لديه الوعي القومي فأداه تأدية من يشعر بمعناه شعوراً لا تردد فيه. فكان مصطفى كامل هو أول من هتف بعبارة « تحيا مصر » ، وكان دائم الاستعمال للتعبيرات القومية المصرية الواضحة في خطبه وبياناته . ولقد تجلى إيمانه بمصر في رسالته الأولى التي بعث بها الى الأديبة والمؤرخة مدام جوليت آدم ، ولم يكن يومها قد تعرف عليها ، إذ قال : « إن لي آمالا كباراً ، فإني أريد أن أوقظ في مصر الهرمة مصر الفتاة. هم يقولون إن وطني لا وجود له . وأنا أقول يا سيدتي إنه موجود . وأشعربوجوده بما آنس له في نفسي من الحب الشديد ... » ورد مصطفى كامل على رحالة ألماني زعم أن الحركة الوطنية غريبة عن مصر ، برسالة جاءت فيها الفقرة التالية : « إن المصريين القائمين بالدعوةالوطنية العاملين ضدالاحتلال

(1) المصدر السابق ، ص ٢٣ .

الإنجليزي استشهدوا في سبيل تحرير ومنهم مصريون من سلالة المصريين الحقيقيين وأغلبهم أبناء الفلاحين أما أنا فأفخر وأتشرف بأني ابن ضابط شهم آباؤه فلاحون مصريون يظهر إذن جليا أننا لسنا من تلك الفئة الغريبة الأصل عن الفلاحين ولسنا كذلك بظالمة الفلاحين في الماضي لأنهم إما اخوتنا أو آباؤنا ... » . وقد دعا مصطفى كامل إلى هـذه الأفكار في جريدة « اللواء » التي صدر العدد الأول منها في ٢ ينـاير عام ١٩٠٠ ؛ وعاونه الخديو عباس على إصدارها . وكانت « اللواء » بمثابة مدرسة علمت المصريين حقوقهم وواجباتهم وبصرتهـم بحقائق بلادهم ومساوىء الاحتلال وحثتهم على الجهاد في سبيل الاستقلال . وبالإضافة إلى النواحي السياسية اهتمت اللواء أيضاً بالمسائل الاقتصادية والأدبية والعلمية .

ولقد بدأ مصطفى كامل فترة جديدة من كفاحنا القومي تختلف في تفاصيلها عن الفترة السابقة : ففي حين اعتمدت الثورة العرابية على قواها المحلية وحدها ، استندت حركة مصطفى كامل في البـداية إلى كل من الخديو وفرنسا والدولة العثمانية . وكان الاستقلال الذي طالب به مصطفى كامل هو استقلال مصر الذاتي كما تقرر في معاهدة لندن في عام ١٨٤٠ ، فنفر بعض المصريين إذ رأوا في هذه الدعوة استبدالا لتبعية بأخرى . ولكن فهم مصطفى كامل للظروف الدولية هو الذي دفعه إلى الاتجاه نحو الدولة العثمانية ، إذ أنه أيقن أن انقطاع العلائق يؤدي إلى سقوط مصر في يد الإنجليز . ومن ثم رأى مصطفى كامل أن جلاء انجلترا عن مصر هو الرمز للاستقلال ، أما السيادة العثمانية فإن التخلص منها من أيسر الأمور بعد التخلص من الاحتلال . كما دفعه هـذا الفهم للظروف الدولية المحيطة بالقضية المصرية أيضاً إلى اللجوء إلى الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا لإكراه انجلترا على الجلاء عن مصر . وكانت الصفة الدولية للقضية المصرية تستند من الناحية القانونية إلى معاهدة لندن عام ١٨٤٠ ، والفرمانات المؤكـدة

لهذه المعاهدة ، إلى جانب الفرمانات التي أصدرتها الحكومة العثمانية في عهد الخديو إسماعيل بشأن اختصاصات ومسئوليات الخديوية . ولكن مصطفى كامل لم يلبث أن خاب أمله في فرنسا ، وصدمت الحركة الوطنية صدمتين : الصدمة الأولى بعد حادث فاشودة عام ١٨٩٨ الذي دل على أن فرنسا لا تنوي معارضة انجلترا في احتلال مصر ، والصدمة الثانية بعد الاتفاق الودي عام ١٩٠٤ . وبذلك ضعف أمل مصطفى كامل في تدخل أوروبا لإنقاذ مصر وانهار ركن من أهم أركان سياسته ؛ وكتب إلى جوليت آدم في ١٠ مايو ١٩٠٤ يقول : « إن مواطني يكرهون اليوم فرنسا أكثر من انجلترا نفسها ... إن موقفي الشخصي يعد من أصعب المواقف وأخطرها ؛ فإن جميع أصدقائي المصريين والفرنسيين الذين كانوا يناضلون بجانبي أصبحوا إما أصدقاء للإنجليز أو يائسين من الكفاح »[1] .

ولكن مصطفى كامل لم ييئس بل استمر في طريقه يحمل علم الجهاد منادياً بالجلاء . ولقد استطاع مصطفى كامل أن يجتذب إليه بعض الأعيان المتصلين بالسراي وكثيراً من الفئات المثقفة من الطبقة الوسطى ، من الموظفين والطلبة والمحامين . وبدأت مظاهر اليقظة القومية تظهر في الشباب المثقف بشكل عملي في عام ١٩٠٥ ؛ عندما فكروا في إنشاء ناد للمدارس العليا وتم افتتاحه في أبريل عام ١٩٠٦ . وكان هذا النادي بمثابة معهد وطني علمي أخلاقي تكون فيه جيل من خيرة الشباب المصري ، إذ امتزج الطلبة بالمتخرجين فاكتسبوا بهذا الاتصال النضج الفكري والمعنوي .وقد ظل النادي قائماً يؤدي مهمته خير أداء حتى أغلق بأمر السلطة العسكرية البريطانية في أوائل الحرب العالمية الأولى .

ولقد تأصلت الحركة الوطنية في نفس مصطفى كامل ؛ ورأى أن

---

(١) احمد رشاد : مصطفى كامل ، ص ١٨٣ .

الاستقلال والاحتلال ضدان لا يجتمعان وقال : « كل احتلال أجنبي هو عار على الوطن وبنيه » . ولذلك خالف الكثيرين من معاصريه الذين كانوا يرون مصانعة الاحتلال والتقرب إليه ، وأفاد من أخطاء العرابيين وحاول رأب الصدع الداخلي الذي تفذ منه المستعمر . فعمل دائما على إيجاد جو من التفاهم بين المصريين وبين الخديو عباس الثاني ، وتجنب الصدام بينه وبين الخديو حتى في الأوقات التي تيقن فيها ألا مجال لحفظ الود بينهما . كما حاول من ناحية أخرى التوفيق بين عنصري الأمة الدينيين ــ عنصري المسلمين والأقباط ــ اللذين يتكون منهما الشعب المصري ، وقال : « إن المسلمين والأقباط شعب واحد مرتبط بالوطنية والعادات والأخلاق وأسباب المعاش ولا يمكن التفريق بينهما مدى الأبد» . وحرص على نشر التعليم إدراكا منه أنه أداة لنشر الوعي القومي الصحيح والقضاء على النعرات الدينية التي كان هو يحاربها بكل قوته ؛ واتهم كرومر بالإهمال المقصود للتعليم . وأصدر مصطفى كامل في عام ١٩٠٧ صحيفتين باللغتين الفرنسية والإنجليزية : ظهرت الأولى وهي صحيفة الاتندار إجبسيان (L'Étendard Egyptien) في ٢ مارس من نفس العام ، والثانية وهي ذي إجبشيان استاندرد (The Egyptian Standard) ، بمعنى اللواء ؛ في اليوم التالي ؛ وكانتا صورتين لجريدة اللواء الصادرة باللغة العربية مع تعديل فحواهما بما يناسب المستوطنين الأجانب بمصر . وأشرف مصطفى كامل على تحرير هذه الصحف الثلاث بنفسه . واختار لتحرير الصحيفتين الصادرتين بالفرنسية والإنجليزية محررين من خيرة الكتاب الأوروبيين . [1] وتوجت جهود مصطفى كامل في عام١٩٠٧ بانشاء الحزب الوطني في مواجهة ظهور حزب الأمة ، على الرغم من أن مصطفى

---

(١) Goldschmidt, The Egyptian Nationalist Party; 1892-1919, in Political and social change in modern Egypt, pp. 314-315.

كامل كان لا يؤمن بإنشاء حزب رسمي اعتقاداً منه أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انقسام الأمة .

ولم يعش مصطفى كامل طويلا بعد تأليف حزبه : فقد أسلم الروح في ١٠ فبراير عام ١٩٠٨ ، ولكن حياته القصيرة لم تمنع أفكاره من تكوين تيار قوي استمر عشرات السنوات من بعد وفاته . وكانت زعامة الحزب الوطني من نصيب محمد فريد (١٨٦٨ ــ ١٩١٩) ، وكيل الرئيس الراحل، وزميله في الرأي والعمل . ودعا محمد فريد إلى إيجاد نهضة مصرية شاملة في مختلف الحقول . ولم يرض أن تنحصر قومية مصر في مفاهيم سياسية عابرة ، بل دعمها بتراث علمي ، وتسنى له بذلك تطوير وطنية زميلــه وصقلها . ولقد انغمس محمد فريد في الحركة الوطنية منذ أن تخرج من مدرسة الحقوق عام ١٨٨٧ ، فأخذ يكتب مقالات وطنية في صحف ذلــك العهد (خاصة في المؤيد) حول تاريخ مصر القــديم والحديث ، ووجوب إعطاء مصر حقوقها السياسية ومنحها دستوراً تقدمياً . ويعتبر محمد فريد من أوائل الداعين لتأسيس الجامعة المصرية ، ومن المسهمين في الحركــة التعاونية وفي نقابات العمال . ومن المطالبين بانصاف الفلاحين ونشر الثقافة وإشراك الشعب في تقرير مصيره . كما أشرف محمد فريد على عدة دراسات موضوعية عن أوضاع مصر الزراعية والثقافية والصناعية ، وكان علــى اتصال مستمر بالجمعيات المصرية في أوروبا ومن الممكن أن تعتبر هــذه الجمعيات من الدعائم التي رسخت بها القومية المصرية في الربع الأول من القرن العشرين . فقد كانت تعقد مؤتمرات دورية لدراسة أوضاع مصر في مختلف الحقول ، والبحث فيها على أسس علمية واعية متفتحة . هذا إلى جانب أثر تلك المؤسسات في الدعوة لمصر وحقوقها في أوروبا . واشترك محمد فريد أيضاً في المؤتمرات العالمية ، مثل مؤتمر الشعوب العنصريــة والسلام ، والاشتراكية الدولية . وكان فريد ينادي في هذه كلها بمبــدأ

« مصر للمصريين » . وقال في خطاب ألقاه في مدينة ليون . في حفلة أقامتها الجالية المصرية هناك لتكريمه : « لا تظنوا أن أبا الهول نائم تماماً . كلا . فإنه ينام بإحدى عينيه وينظر بالأخرى إلى الأمم الفاتحة التي توالت على مصر وذهبت كأمس الدابر . وهو رابض مكانه يمثل الأمة المصرية الأبدية التي لا يؤثر فيها المغيرون بل هي دائما ملأى بالحياة ومن طبيعتها أن تتغلب على الفاتحين فتدمجهم فيها . وهذا ما يجعل أملنا شديداً في نيل استقلالنا وحريتنـا » .

لم يستمر موقف الخديو عباس حلمي الثاني من الاحتلال فترة طويلة. إذ تضعضع عباس وخار عزمه أمام اللطمتين القاسيتين اللتين تلقاهمـا من كرومر . وفقد الخديو الأمل في أية مساعدة حقيقية من المصادر التي كان يرجو مساعدتها ، فبدأ سياسة التسليم للاحتلال بعـد حادث فاشودة ؛ ووافق على اتفاقيـة السودان عام ١٨٩٩ . وتوالى خضوعه للاحتلال إذ شهد العرض الذي كان يقيمه جيش الاحتلال في ميـدان عابدين بمناسبة ميلاد الملكة فيكتوريا ثم الملك إدوارد السابع من بعدها ؛ ووقف للمـرة الأولى تحت العلم البريطاني بجوار اللورد كرومر في عام ١٩٠٤ ، مرتدياً بدلة التشريفة الكبرى يحيط به حرسه الخاص ، وقبل تعيين ياور انجليزي له في عام ١٩٠٥ وهو الجنرال واطسن . وانصرف عباس في غمرة يأسه إلى المال يجمعه في شره ولا يبالي شيئاً غير تحقيق منفعته ، متعذراً عن مسلكه بأنه يعادي دولة قوية قاهرة تحتاج في حربها إلى المـال ، وبأنه لا يدري أينتهي الأمر بظفره فينجح في إجلائها أم تظفر هي فتطرده خارج مصر ؟ وأدى إنحراف عباس إلى تحول الشعب عنه وسخطه عليـه ، كما فترت علاقة الخديو بمصطفى كامل . وهكذا خضعت «السلطة الشرعية الحاكمة» في مصر للاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٠٦ ، ولم يبـد الخديو أي اعتراض على تزايد السيطرة البريطانية في الإدارة . ولقـد

ادى هذا التغيير في موقف الخديو إلى حدوث انقسام في صفوف الحركة الوطنية التي ظلت متحدة متماسكة فترة من الزمن ، فانقسمت إلى ثلاث جماعات متميزة كونت في عامي ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ الأحزاب السياسية المصرية الرئيسية الثلاثة في تلك الفترة ؛ وهي الحزب الوطني وحزب الإصلاح الدستوري وحزب الأمة .

وهكذا يتبين أن تطور الحركة الوطنية وحدوث تغييرات اجتماعية وفكرية من أهم العوامل التي أدت أخيراً إلى قيام الأحزاب السياسية . فلقد تيسر للأعيان والمثقفين ـ وهما الطبقتان الأساسيتان اللتان لعبتا الدور الأساسي في الحياة الحزبية في مصر ـ الاتصال بأوروبا وبفكرها السياسي . كما شهدت الفترة التي سبقت قيام الأحزاب وواكبتها صدور مجلات وجرائد اهتمت كثيراً بنشر الفكر الأوروبي . في عام ١٨٩٨ ، فقد كانت في مصر ١٦٩ جريدة ومجلة وبلغ عددها عام ١٩١٣ إلى ٢٨٢ . وهذه الصحف وإن كانت تعبر أساساً عن وجهات نظر سياسية قد تضمنت كثيراً من الأعمال الفكرية ذات القيمة الكبرى . وبالإضافة إلى ذلك توجد عوامل أخرى سياسية واقتصادية ساعدت على ظهور وتكوين تلك الأحزاب السياسية وهي :

(١) حادثة طابة ١٩٠٦ (١)

طابة هذه موقع على رأس خليج العقبة إلى الجنوب الغربي من أم الرشراش أو إيلات الحالية . وعندما تولى عباس الثاني خديوية مصر في عام ١٨٩٢ أرادت الدولة العثمانية أن تخرج سيناء من فرمان التولية ولكن عارضت انجلترا وانتهى الخلاف بأن بقيت إدارتها في يد مصر . ولكن في

---

(١) يونان لبيب رزق : ازمة العقبة المعروفة بحادثة طابة ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٣ ، ١٩٦٩ ، ص ٢٤٧ — ٣٠٥ .

يناير عام ١٩٠٦ احتل الأتراك طابة في محاولة لانتزاع ما تيسر لهم انتزاعه من سيناء • وقد تدخل الإنجليز لوقف محاولات العثمانيين والاحتفاظ بسيناء لمصر وأدى ذلك إلى قيام أزمة عنيفة بين الدولة العثمانية وبريطانيا من يناير إلى مايو عام ١٩٠٦ • ورأت انجلترا أن قبول مطالب الدولة العثمانية يعتبر خطراً على حرية قناة السويس وسلامة مصر والأسرة الخديوية ، وأرسلت انجلترا قوة إلى خليج العقبة • وبدأت المحادثات بين الإنجليز والعثمانيين وتكونت لجنة انجليزية ــ مصرية ــ عثمانية لرسم الحدود المصرية واتفق على تحديدها بخط فاصل إداري بين ولاية الحجاز ومتصرفيه القدس وشبه جزيرة سيناء . جعل كل شبه جزيرة سيناء ــ باستثناء خليج العقبة ــ ملكا لمصر ؛ وبقيت مدينة طابة ملكا لمصر •

وقد اجتذبت هذه الحادثة اهتمام الرأي العام المصري فانقسم إزاءها: فقلل الكثيرون من أهمية طابة وأظهروا عطفا على وجهة النظر العثمانية . وأنكروا على بريطانيا تدخلها في المشكلة • ومما دعا هذا الفريق إلى اتخاذ مثل هذا الموقف إستنكارهم لدور الحماية الذي اتخذته انجلترا في المشكلة وخشوا أن تكون تلك مقدمة لإنهاء السيادة العثمانية وضم مصر إلى انجلترا أو إعلان الحماية عليها • أما الفريق الآخر ، فكان يرى أنه يجب ألا يقع تنازل للسلطان عن أي جزء من الأراضي المصرية ، بحكم أن مصر مقيض لها أن تستقل عن كل من انجلترا والدولة العثمانية • وكان الفريق الأول أقوى من الفريق الثاني • وكما حدث إبان أزمة فاشودة كان معظم المصريين على استعداد للتضحية بمصالحهم الشخصية في سبيل التعبير عن كرههم للاحتلال البريطاني • وقد انزعج تلامذة محمد عبده لهذا الاتجاه ودعوا إلى اجتماع يضم من ينحون نحوهم ــ وكان هذا الاجتماع هو أساس نشأة حزب الأمة • أما مصطفى كامل فإنه رفض الاعتراف بحق انجلترا في حماية مصر وطالبها بسرعة الجلاء ، ووقف بجانب الدولة

العثمانية يدافع عن مطالب دولة الخلافة . ووقفت صحيفتا اللواء والمؤيد تعضدان الدولة العثمانية وتحملان على الإنجليز . وهذا امتداد لإيمان مصطفى كامل والشيخ علي يوسف (صاحب المؤيد) بفكرة الجامعة الإسلامية وأهمية المحافظة على سيادة السلطان العثماني في مصر . (١)
وتعتبر حادثة طابة السبب المباشر لظهور الأحزاب السياسية .

(٢) حادثة دنشواي (١٩٠٦)

وفي نفس العام وقعت أيضاً حادثة دنشواي المشهورة فاستثارت الشعور القومي فغذى الحركة القومية بزاد جديد . وأخذت به تمتد إلى أعماق الريف . ويتلخص الحادث في أن بعض الضباط الإنجليز خرجوا في رحلة لهم إلى مديرية المنوفية لصيد الحمام على مقربة من قرية دنشواي. واستاء أهالي دنشواي من صيد الحمام ؛ واشتعلت ثورتهم عندما أصابت طلقات الضباط الجرن وأشعلت فيه النار وعندما أطلقوا النار على الأهالي. وفي ٢٧ يونيو عام ١٩٠٦ أصدرت المحكمة التي شكلت لمحاكمة أهالي دنشواي أحكاماً لا تقبل الطعن تقضي على أربعة من الفلاحين بالشنق ؛ وعلى اثنين بالسجن لمدى الحياة ، وعلى واحد بالسجن لمدة ١٥ سنة وعلى ستة آخرين بالسجن سبع سنوات وعلى ثلاثة بالحبس سنة مع الشغل مع جلد كل منهم خمسين جلدة . ونفذ الحكم في اليوم التالي على مرآى من الآباء والأبناء والأزواج ، وآمن في ذلك الوقت من لم يكن قد صدق دعوة « مصطفى كامل » عندما قال : « لايغرنكم من المحتلين نعومة الملمس فقد يغلب عليهم زبانية الجحيم » .

وهكذا أثارت هذه الحادثة المشاعر ضد وحشية الإنجليز وقربت

(١) Ahmed, The intellectual origins of Egyptian nationalism, pp. 59-60.

بين المصري العادي ومصطفى كامل ، وانتهزت صحيفتا (اللواء والمؤيد) هذه الفرصة فأخذتا تنشران آراءهما عن الجامعة الإسلامية وتتناولان بؤس الفلاحين وتنددان بالسياسة الإنسانيــة التي كان الإنجليز ينادون بهـا وبمهمتهم الحضارية التي يدعونها . كما انضم الأقباط إلى موجة النقــد العامة ضد الاحتلال البريطاني ـ وبذلك حقق مصطفى كامل الوحــدة الدينية التي كان يصبو إليها . وقد وصف قاسم أمين الحالة النفسية السيئة يوم تنفيذ حكم دانشواي بقوله : « رأيت عند كل شخص تقابلت معــه قلباً مجروحا وزوراً مخنوقاً ، ودهشة عصبية بادية في الأيدي وفي الأصوات. كان الحزن على جميع الوجوه ، حــزن ساكن مستسلم للقوة ، مختلط بشيء من الدهشة والذهول . وترى النــاس يتكلمون بصوت خافت ، وعبارات متقطعة ، وهيئة بائسة ، منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعين في دار ميت ، كأنما كانت أرواح المشنوقين تطوف في كل مكان من المدينة ».[1] وبعد أيام من تنفيــذ الحكم نشر حافظ إبراهيم قصيدتــه عن دنشواي ويقول فيها :

ليت شعري ... أتلك محكمة التفـ — تيش عادت أم عهد نيرون عادا ؟

كيف يحلــو من القــوي التشفي — من ضعيف ألقى إليــه القيــادا ؟

وهكذا أدت حادثة دنشواي إلى انتعاش الحركة الوطنية بعد فترة الركود والضعف التي انتابتها قبل وقوع الحادث . وأضاف تزايد العداء ضد الاحتلال إلى صفوف الحركة الوطنية العناصر الكثيرة التي كــانت مترددة من قبل . كما زادت حادثة دنشواي من روح التذمر بين الفلاحين وركزتها وبلورتها ووجهتها ضد الاحتلال، وهذا يعتبر تحولا جديــداً في تاريخ الحركة الوطنية لأنه قبل دنشواي حمل سكان المــدن وحدهم ،

---

(1) الرافعي : مصطفى كامل ، ص ٢٠٣ .

وبخاصة المثقفين : عبء الحركة الوطنية . ولقد تزايدت قوة الفلاحين وأصبح من الصعب مواجهتها كما حدث فعلا في ثورة ١٩١٩ . وبسبب هذه القوة التي اكتسبتها الحركة الوطنية واصلت سلطات الاحتلال عملها لتشجيع الفريق المتعاون مع الاحتلال من كبار الملاك والفئة المنضمة إليهم من المثقفين على مواصلة جهودهم . وهكذا ساعد حادث دنشواي على بلورة الوضع في مصر واستقطابه في النهاية ، إلى أن ظهرت بشكل رسمي الأحزاب المصرية الرئيسية الثلاثة المعروفة حينئذ .

(٢) سياسة الاحتلال الاقتصادية وأثرها في اثارة السخط :

تدفق رأس المال الأجنبي في مصر بعد عام ١٨٩٧ لأن إعادة فتح السودان بمساعدة انجلترا ثبت مركز الاحتلال في مصر وأكسبه صفة الدوام فاطمأن أصحاب رءوس الأموال من الأجانب ، فتضاعف رأس المال الأجنبي خمساً وعشرين مرة بين عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٧ فثارت مخاوف المصريين . وزاد من مخاوفهم أن ثلاثة أرباعه كان مستغلا في شركات الأراضي والرهون العقارية، وأدى هذا إلى أن الأراضي التي يملكها الأجانب تضاعفت ثلاث مرات بين عامي ١٨٨٧ و ١٩٠٦ وهدد ملكية المصريين لأراضيهم . وبالإضافة إلى ذلك اشتكى كثيرون من المصريين من العقبات التي وضعها كرومر في سبيل قيام الصناعة في مصر . كما أن صغار الملاك والفلاحين المعدمين لم يفيدوا كثيراً من سياسة الاحتلال الاقتصادية ولم تتحسن حالتهم ، فتخفيض الضرائب كان ضئيلاً واستمرت الضرائب مرتفعة تصل إلى أكثر من ربع القيمة الإيجارية للأرض . وكانت قروض البنك الأهلي (تأسس في عام ١٨٩٨) تعطي بضمان الأراضي ، لذلك ساعدت كبار الملاك ومتوسطيهم على زيادة ملكياتهم ، أما صغار الملاك فساعدتهم على الاحتفاظ بأراضيهم دون أن ينتزعها منهم المرابون ، لكنها

لم تمكنهم من تحسين حالهم بزيادة ملكياتهم ؛ فتركوا لعوامل تفتيت الملكية الناتجة عن نظام الوراثة . وأدى هذا إلى تضخم عدد صغار الملاك الذين يملك كل منهم فدانا أو أقل ؛ وهي مساحة ضئيلة لاتعول أسرة ؛ لذلك كان بعضهم يؤجر أراضي إضافية من كبار الملاك أو يعمل أجيراً ، وفقد بعضهم أرضه وتحولوا إلى أجراء . لذلك فإن سياسة كرومر الزراعية أدت إلى حركة استقطاب في الملكيات الزراعية ، وإلى زيادة التناقضات الطبقية بين كبار الملاك وصغار الملاك والفلاحين وتقوية روح التذمر في الريف .

وكان من بين العوامل التي زادت من تذمر صغار الملاك والفلاحين ذلك الارتفاع الكبير في الأسعار بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٠٦ حين وقع حادث دنشواي . فقد تضاعف سعر القنطار من القطن وتضاعفت القيمة الإيجارية للأرض حوالي مرتين ونصف فزاد ثراء كبار الملاك ولحق الضر بهذا القطاع الكبير الفقير من أهل الريف . وهكذا انقسم الريف قبيل دنشواي إلى ملاك أغنياء أفادوا من سياسة الاحتلال الزراعية ، وفلاحين وصغار ملاك لم يفيدوا كثيراً من تلك السياسة . هذا حال الريف ، أما بالنسبة للمدن فلم يكن الوضع أحسن حالا ، إذ ارتفعت تكاليف المعيشة وبخاصة إيجار المساكن ارتفاعاً كبيراً في نفس الفترة قبيل دنشواي ، وتأثر بذلك الفقراء وذوو الدخل المحدود . كما عبر العمال عن استيائهم بإضرابات متوالية ؛ إذ أضرب عمال السجاير بالقاهرة في عام ١٨٩٩/١٩٠٠ يطالبون برفع أجورهم ، وقاموا بإضراب آخر في ديسمبر ١٩٠٣ . ولقد أسهم ارتفاع تكاليف المعيشة الذي اشتدت وطأته عام ١٩٠٧ في تحريك العمل الجماعي للطبقة العاملة . وقد أصبح موضوع « غلاء المعيشة » في هذه السنة من الموضوعات اليومية في الصحف وفي أماكن التجمع بالأحياء الوطنية بالقاهرة والإسكندرية . بل لقد أصبح ــ على حد ما جاء في الأهرام

(فبراير ١٩٠٧) - « حديث السواد الأعظم من الشعب الذي يصرف جل كلامه واهتمامه إلى الغلاء المحدق به من كل جهة : غلاء المأكول وغلاء المشروب وغلاء المسكن وغلاء الملابس » . وتألفت في القاهرة « لجنة للدفاع عن حقوق المستأجرين» جعلت أهدافها « تخفيض إيجارات المساكن. ووضع حد لاستبداد المالكين ، ووضع نظام لرفع الايجارات » . [1] وقد عبر شاعر النيل حافظ إبراهيم عن هذا الاستياء في القاهرة فقال :

أيشتكي الفقر غادينا ورائحنا ونحن نمشي على أرض من الذهب

وعلى أية حال ظل الأمر كذلك ولم تستعد مصر استقرارها الاقتصادي إلا قبيل الحرب العالمية الأولى .

(٤) اثر الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥).

بعد أن تلقت القيصرية الروسية أول ضربة في حرب القرم أمام انجلترا وفرنسا والدولة العثمانية في أوائل النصف الثاني للقرن التاسع عشر . تلاشي النفوذ الروسي في أوروبا إلى حد كبير ، واضطرت الروسيا إلى الاتجاه وجهه شرقية ، إلى التوسع في شمال آسيا ووسطها ، حيث أخذت تصطدم بالنفوذ الإنجليزي ، ثم بنفوذ اليابان الذي أخذ يظهر ويتفوق في شرقي آسيا . فانهزمت القيصرية الروسية في حربها مع اليابان في أوائل القرن العشرين ، حين دمرت الجيوش اليابانية الجيوش الروسية في شرقي آسيا في موقعة موكدن Mukden (فبراير - مارس ١٩٠٥) ، وحين حطم الأسطول الياباني الأسطول الروسي في موقعة تسوشيما Tsushima (مايو ١٩٠٥) . وقد ألهب انتصار اليابان على روسيا مشاعر الشرقيين

(١) أمين عزالدين :تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، ص ٧٦ - ٧٧ .

وزودهم بالأمل في كسر حدة الموجة الإمبريالية الأوروبية ، كما جـذبت اليابان الانتباه لأنها كانت في فترة قصيرة قد اصطنعت أساليب التقـدم في جوانبه المادية وقفزت طفرة واحدة إلى حيز الدول الكبرى • كمـا ربط الشرقيون بين انتصار اليابان وبين أخذها بالنظام البرلماني الأوروبي الذي عزل إليه تقدم اليابان وقوتها وثارت موجـة من الإعجـاب بهذا النظام تجاوبت أصداؤها في الشرق الأقصى وفي إيران وتركيا ومصر ذاتها •وقد استرعى انتصار اليابان نظر مصطفى كامل ، فقدمه إلى أبناء مصر ليحثهم ويشجعهم على استئناف كفاحهم ، حتى النهاية ، ولذلـك ألف كتاباً عن اليابان نشره في عام ١٩٠٤ تحت عنوان « بلاد الشمس المشرقة » •

وتعرض مصطفى كامل في هذا الكتاب لتاريخ اليابان من أقدم العصور حتى عام ١٨٩٤ — حين حاربت الصين ثم تدخلت الدول الأوروبية لحماية الصين • كما تناول الحرب الروسية اليابانية • والكتاب في مجموعه يدور حول مدح اليابان التي لم تعتمد إلا على قوتها الذاتية للتخلص من التقاليد الموروثة البالية ولتكون بلداً صناعياً كبلاد أوروبا ولتسمو إلى مصـاف الدول الكبرى • وكان هدف مصطفى كامل من وراء تأليف الكتاب أن ينظر المصريون بعين الاعتبار إلى الأمة اليابانية التي لم تكن شيئا مذكوراً يوم أن كانوا أصحاب الحول والطول •وأراد مصطفى كامـل أيضاً أن يبين للمصريين كيف ترقى الأمم المتمسكة بأهداب الوطنية ، وكان ذلـك الدرس الذي قدمه لمواطنيه مناسباً للظرف على أثر توقيع الوفاق الودي الذي حطم الأمل الخاص باستطاعة مصر أن تحصل على استقلالها بمساعدة فرنسـا ، بل لقد ألف حافظ إبراهيم قصيـدة عن نهضـة اليابان أحرزت شعبيه واسعة •

وفي غمرة كل هذه الأحداث والتيارات ظهرت الأحزاب السيـاسية التي سنتعرض لنشأتها وبرامجها بشيء من التفصيل في الصفحات التالية.

٣ ــ الأحزاب السياسية واتجاهاتها

حزب الأمة :

لم تجد دعوة مصطفى كامل تجاوبا بين طبقــة كبار ملاك الأراضي الزراعية والمثقفين من أبنائهم لأنهم حرصوا على صيانة أهدافهم الطبقية. وقد انتهى الأمر إلى ظهورهم في تكتل يعرف باسم حزب الأمة . ولقــد شعر المثقفون من أبناء تلك الطبقة بحاجتهم إلى صحيفة تعبر عن اتجاههم. ولذلك فكروا في إصدارها عام ١٩٠٣ لكنها لم تتحقق إلا بعــد أن ألحت الظروف في إصدارها ، وفي ظل اشتداد الحركة القومية ولا سيما بعــد حادث طابة الذي تحطم على صخرته كل أمل يعقده المصريون على دولــة الخلافة . فدعا أحمد لطفي السيد (١٨٧٢ ــ ١٩٦٣) ــ من شيعة الشيخ محمد عبده ــ لاجتماع وضعت فيه خطة العمل والمبادىء التي تقوم عليها جريدة مستقلة تنطق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميل خاص إلى الدولة العثمانية أو إلى الخديو أو سلطات الاحتلال البريطاني في مصر . وبعد إقناع كبار ملاك الأراضي الزراعية تألفت شركة « الجريدة » (وهو اسم الصحيفة السياسية) واكتتبوا لإنشائها بمبلغ عشرين ألف جنيــه . وصدر العدد الأول منها في ٩ مارس عام ١٩٠٧ .

وكتب لطفي السيد في إفتتاحية العدد الأول من « الجريدة» يقول : « ما الجريدة إلا صحيفة مصرية ، شعارها الاعتدال الصريح ، ومراميهــا إرشاد الأمة المصرية إلى أسباب الرقي الصحيح ، والحض على الأخذ بها،

وإخلاص النصح للحكومة والأمة ، بتبيين ما هو خير وأولى . تنقد أعمال الأفراد وأعمال الحكومة بحرية تامة أساسها حسن الظن ، من غير تعرض للموظفين والأفراد في أشخاصهم أو أعمالهم التي لامساس لها بجسم الكل الذي لا ينقسم ، وهو الأمة » . [1] ولقد بدأت « الجريدة » في الصدور ببرنامج مرسوم تضمن ستة مبادىء هي :

١ ــ قبول نوع الحكومة القائمة .

٢ ــ عدم نشر المسائل التي تثير حساسيات دينية .

٣ ــ خلق رأي عام صحي في البلاد .

٤ ــ بحث مسائل المصلحة العامة بواسطة باب خاص .

٥ ــ التعامل مع الآخرين بروح الاعتدال .

٦ ــ الجرأة في التعبير عن المبدأ .

وفي ٢١ سبتمبر من نفس العام قرر أعضاء شركة الجريدة تحويلها إلى حزب سياسي أطلقوا عليه اسم حزب الأمة ، على أن تكون صحيفة الجريدة هي لسان حال هذا الحزب . وكان قوام هذا الحزب جماعة من الباشوات والملاك مثل محمود سليمان باشا ، وحسن باشا عبدالرزاق ، وحمد بك الباسل ، وفخري بك عبد النور وسليمان أباظة وعبد الرحيم الدمرداش وعلي شعراوي باشا ومحمد الحفني الطرزي وعبد الخالق ثروت ومحمد الشريعي . وقد رأس الحزب بعد تأليفه محمود سليمان باشا ، العضو بمجلس شورى القوانين وأحد كبار أثرياء الصعيد ، وتولى وكالته حسن عبد الرزاق الذي كان صديقاً حميماً لمحمد عبده ، ثم خلفه فيها

---

(1) Ahmed. op. cit., pp. 85-112.

علي شعراوي .

وقد أطلق اللورد كرومر على رجال هذا الحزب اسم « أتباع المرحوم المفتي السابق الشيخ محمد عبده » (the followers of the late Mufti, Sheikh Mohammed Abdou) (١) ، كما وصفهم محمـــد رشيد رضا بأنهم « أركان أصدقاء الشيخ محمد عبده من كبار رجال الحكومة ووجهـاء القطر » . وذكر كرومر في التقرير الذي رفعه إلى حكومته في عام ١٩٠٦ أن أعضاء هذا الحزب « مجردون عن صبغة الجامعة الإسلامية » وهـــذا نص ما كتبه : (٢)

«They are truly Nationalists in the sense of wishing to advance the interests of their countrymen and co-religionists, but they are not tainted with Panislamism».

وكان الشيخ محمد عبده قد افترق عن أستاذه جمال الدين الأفغاني في عام ١٨٨٤ ، وعاد إلى مصر بعد أربع سنوات عندما صـــدر عفو الخديو توفيق عنه . وانصرف بعد عودته إلى مصر إلى الإصلاح والتجديد عـــن طريق التربية والتعليم ، واختلف في ذلك عن أستاذه الذي أراد أن يكون ذلك الإصلاح والتجديد عن طريق السياسة دون سواها . كما أدرك الشيخ محمد عبده أنه لن يستطيع البقاء في وطنه وتنفيذ برنامجه في الإصلاح إلا بمداراة الإنجليز ، فإخراجهم من مصر لا يمكن أن يتم إلا بالسير في الجهاد عن طريق الحكمة . ولذلك بني محمد عبده خطته على تربية الأمة المصرية وتكوينها ، حتى تكون مصدر الإدارة والسياسة في بلادها . وأيقن محمد عبده ـ منذ البداية ـ أنه لن يتمكن من تنفيذ إصلاحاتـــه إلا من طريق رسمي ، وهذا يوضح لنا سبب اتصالاتـــه بالخديو والإنجليز . وكانت

---

(١) Alexander, The truth about Egypt, p. 81.

(٢) Alexander, op. cit., p. 81.

علاقات محمد عبده بالخديو طيبة في باديء الأمر ،فأقنعه بإصلاح الأزهر والمحاكم الشرعية والأوقاف ، ولكن سرعان ما انقلب الشيخ محمد عبده معارضاً له بسبب تصرفه في أموال الأوقاف ، وتوترت العلاقات حتى إن الخديو غضب ممن شاركوا في تشييع جنازة الشيخ محمد عبده في عام ١٩٠٥ .

وفي الفترة الأخيرة من جهاده تمكن الشيخ محمد عبده من أن يجتذب إليه إليه فريقاً يعتد به من التلاميذ والمريدين ، من كبار رجال الحكومة والأعيان ، الذين تأثروا بمذهبه في الإصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم . ويعتبر « سعد زغلول » من أشد من تأثر بتعاليم الأستاذ الإمام، ومن أقطاب شيعته . فلم يكن كغيره تلميذاً فحسب . بل كان — كما يقول تشارلز آدمز (مؤلف كتاب الإسلام والتجديد في مصر Islam and Modernism in Egypt) — مريدا . وكان أيام طلبه للعلم في كنف محمد عبده ، فاستفاد من علمه ومن أخلاقه وبلاغته ولذا اختاره ليعاونه في تحرير الوقائع المصرية . وكان سعد في البداية يؤمن بالتعاون مع البريطانيين في إصلاح الإدارة سالكاً السبيل الهاديء الذي سار عليه محمد عبده والذي أصبح مبدأ من مبادىء شيعته فيما بعد . وهذا المبدأ يخالف تماما المبدأ الذي سنّه مصطفى كامل . فلقد أعاد المهتمون بشئون السياسة المصرية من شيعة الأستاذ الإمام النظر في سياسة الاعتماد على الدول الخارجية (فرنسا والدولة العثمانية) في الحصول على استقلال البلاد ، ورأوا الارتكاز على الشعب نفسه في الحصول على الحرية . وكان من بين الذين تأثروا أيضاً بمذهب الأستاذ الامام لطفي السيد الذي اكتمل تفكيره السياسي والقومي حين فكر في إصدار الجريدة . وقد كتب إلى الخديو قبل ذلك بسبع سنوات تقريراً ضافياً يفصح فيه عن اتجاهاته الفكرية والسياسية الجديدة يقول فيه : « إن مصر لا يمكن أن تستقل إلا بجهود

أبنائها وإن المصلحة الوطنية تقضي أن يرأس الخديو حركة شاملة للتعليم العام » . [1] ويذكر المرحوم الأستاذ شفيق غربال أن للأستاذ أحمد لطفي السيد الفضل في أنه ارتفع بموقف الأعيان من مستوى المصالح التي يفهمونها إلى مذهب يسعى للمصلحة العامة ويقدس الحرية ويحتكم للعقل . [2]

وكان لطفي السيد يدرك أن مصر لم تفد شيئاً من العلاقة الشرعية التي تربطها بالدولة العثمانية التي نظمتها معاهدة لندن في يوليو عام ١٨٤٠ . وتحقق أنه لا يمكن الاعتماد على فرنسا ولا على أية دولة أخرى في المسألة المصرية ، فلن « يحرر مصر إلا المصريون » . ولم يجد لطفي السيد وسيلة يدعو بها المصريين سوى الصحافة التي كان يهواها ، ومن ثم كان التفكير في إصدار صحيفة « الجريدة » التي كان ظهورها يعتبر بداية التبلور الكامل لفكرة القومية المصرية المستندة إلى الفهم الصحيح للشعب ومقوماته باعتباره مجموعا له مثله الخاصة وتفكيره الخاص . وإذا كان حزب الأمة قد تكون من عنصرين هما عنصر المفكرين من ذوي العقائد الحرة ، وعنصر الأعيان من أصحاب الأملاك الواسعة ، فإن العنصر الأول هو الذي كان يقود المعركة . وكان المثقفون من أعضاء هذا الحزب أصحاب مذهب سياسي اجتماعي ، إذ تشبعوا بالنظريات الأوروبية الليبرالية وتعاليم محمد عبده ، فلم يتمسكوا بأهداب التقاليد بل رحبوا بالتطورات الاجتماعية . ودعوا إلى التحرر الفكري وإلى التعاون مع الأوروبيين في كل ميادين الحياة ومجالات النشاط الثقافية والاقتصادية والسياسية . وكان الكثيرون ممن

---

(١) أحمد لطفي السيد : قصة حياتي ، ص ٣٨ — ٣٩ .

(٢) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، جـ١ ، ص ٢٨ .

نقم الأزهر عليهم فيما بعد لتقدمية أفكارهم من أعضاء حزب الأمة أو من المتلمذين عليه ـ مثل أحمد لطفي السيد وطه حسين ومحمد حسين هيكل ومصطفى عبد الرزاق .

وقد جاء في ديباجة برنامج الحزب أن الاستقلال التام لا يمكن الحصول عليه بالكلام وأن هناك مقدمات ينتج عنها هذا الاستقلال وأن لهذه المقدمات أغراض يجب السعي إليها . وبعد ذلك تضمن برنامج الحزب المبادىء التالية : (١)

١ ـ ان يعضد بسعيه وامواله ونصائحه حركة التعليم العام والمشروعات التي تساعد على تحقيق رغباته العامة من التقدم إلى المدنية .

٢ ـ ان يوجه همه ويصرف قواه للحصول على حقه الطبيعي ، وهو الاشتراك مع الحكومة في وضع القوانين والمشروعات العامة ، بالسعي في توسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى يكون له رأي معدود في القوانين التي يعامل بها كقوانين المحاكم الاهلية والإدارة والري ونحوها حتى يصل بالتدرج إلى المجلس النيابي الذي يوافق حالة البلاد السياسية .

٣ ـ ان يواصل السعي ولا يدع فرصة تفوته في مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقا لرغائبه موصلا إلى مقاصده فيكون في مدارس الحكومة الابتدائية مجانيا وإجباريا .

---

(١) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية في مصر ، ص ٥١ ـ ٥٢ .

٤ ـ ان يسعى ما استطاع في توسيع نطـاق الجمعية الزراعية توصلا إلى تقـدم زراعـة البـلاد وإنماء حاصلاتها وتنويع مزروعاتها .

٥ ـ الا يهمل الصناعة بل يداب على رقيهابفتح المدارس الحرة او الأميرية .

٦ ـ ان تعطي الوظائف في المصالح المصريـة للوطنيين بمقتضى الكفاءة والاستحقاق مع تقليـل عدد الاجانب بقدر الإمكان حتى يتأتى للمصريين أن يحكموا انفسـهم بانفسـهم .

٧ ـ ان تكون محاكمـة الاجانب المقيمين في مصر جنائيا أمام المحاكم المختلطة .

ومن الواضح أن حركة حزب الأمة استهدفت أهـدافاً مستمدة من طبيعة نشأته وتكوينه . وكان من أهمها المطالبة بالدستور ، لأنه يتيـح لهذه الطبقة الاشتراك في الحكم مع السلطتين الشرعية (الخديو) والفعلية (الإنجليز) . ولم يكن حزب الأمة يعتقـد أن الإنجليز هم الأعـداء الوحيدون الذين يجب أن توجه كل الجهود لمحاربتهم ـ كما يرى مصطفى كامل ـ وإنما كان يرى أن الخديو ، بسلطته ، لا يقل خطراً على مصالح الأمة عن الإنجليز بسلطتهم المطلقة . وهكذا نجد أن حركة حزب الأمـة تستهدف الخديو والإنجليز معاً . أما الهدف الثاني فكان الاستقلال عن كل من الدولة العثمانية وانجلترا ، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لتلك الطبقـة التي لم ترغب في العودة إلى أوضاع ما قبل الاحتلال إذ تعرضوا لاستبداد الخديو وبطانته وازدراء الأتراك والجراكسة والأرمن والأرناؤود . وبذلك رفع حزب الأمة لواء « القومية المصرية » وأخذ يدعو إلى الاستقلال التام ، ولكن على أساس التدرج ، فالاحتلال في نظره قوة أتت بها ظروف سياسية

وتذهب بها ظروف سياسية . فإن صدق وعده وترك مصر لأهلها «فذلك ما يجب على انجلترا الإتيان به » وإلا فلن يستطيع أن يغير من صبغته شيئاً ولا أن ينتقل من كونه إحتلالاً فعلياً إلى أن يكون إحتلالا بالقانون»[1] ومن هنا كان حزب الأمة يرى أن تقوية الأمة سوف يؤدي إلى زوال الاحتلال ؛ ولذلك دعا قبل كل شيء إلى إعداد الأمة وتعليم الشعب الجاهل بعكس الحزب الوطني الذي كان يرى أن الاحتلال هو علة العلل .

وقد أدى هذا الاختلاف بين الحزبين في النظر إلى الاحتلال إلى وجود اختلاف في التعامل معه . ففي الوقت الذي رفض الحزب الوطني الاعتراف بالاحتلال أو التعامل معه ؛ اعترف حزب الأمة بالإنجليز حقيقة واقعة ورأى ضرورة التعامل معهم لوضع أيديهم على مواطن الإصلاح بوصفهم القوة الفعلية في البلاد . وكانت الجريدة تصور الاحتلال على أنه حقيقة واقعة ، وترى أن عدم الاعتراف بشرعيته لا يعني عدم وجوده ، ولا يقلل من سلطته أو نفوذه . وكان هدف هذه السياسة بطبيعة الحال هو إعداد الأمة للاستقلال الذاتي ، إلى أن تتهيأ الظروف بما يؤدي لزوال الاحتلال، أو حتى « يستأثر حب الاستقلال الذاتي بجميع حواس الأمة وملكاتها : على صورة تنفجر في الحال عن الاستقلال الفعلي العام » . [2]وكان مذهب المثقفين من أعضاء حزب الأمة هو : « أن الوطنية ينبغي ألا تكون اندفاعاً عاطفياً أعمى ، يتخبط على غير هدى من المنطق السليم والتفكير الهادىء المتزن . وينبغي ألا تقام على أساس من الأوهام التي لا سبيل إلى تحقيقها، من مثل التعلق بالجامعة الإسلامية أو الرابطة العثمانية . والأحرى بالمصري أن يفكر في نفسه أولاً ، وفي مصلحته قبل كل شيء ، وهي مصلحة يتفق

---

(1) الجريدة في ٦ يوليو عام ١٩٠٨ .

(2) الجريدة في ١٧ مايو عام ١٩٠٨ .

فيها سائر المصريين ــ وهم يعنون بهم المقيمين في مصر ممن استوطنوها ــ على اختلاف نحلهم ومذاهبهم ، ولا يشاركهم فيها غير المسلمين ».[1]

وكان موقف حزب الأمة من الاحتلال وقيام العلاقات الودية بين بعض أعضائه وبعض كبار الموظفين الإنجليز من الأمور التي أثارت شكوك أعداء هذا الحزب . واتهمت صحيفة « الجريدة » في ذلك الوقت بأنها إنجليزية الميول ، وأنشئت بوحي من اللورد كرومر . وفي الواقع أن كرومر وكبار مساعديه في مصر عملوا جاهدين لتشجيع الفريق المتعاون مع الاحتلال من كبار الملاك والفئة المنضمة إليه على إنشاء الجريدة وتكوين الحزب ، كما أسند كرومر نظارة المعارف إلى سعد زغلول في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٠٦. ويعتبر تعيين سعد زغلول من النتائج المباشرة لحادثة دنشواي ، فقد أرادت سلطات الاحتلال تعديل سياستها في مصر بأن تسند بعض المناصب الكبيرة إلى الأكفاء من المصريين لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال، وتجتذب في ذلك الوقت الكثيرين من المثقفين من أعضاء حزب الأمة . ويبدو اعتراف الجريدة بسلطة الاستعمار وحرصها عن حسن الصلة به بشكل واضح في مقال كتبه لطفي السيد في صحيفة الجريدة بتاريخ ٢٣ مارس عام ١٩٠٧ عنوانه « حالتنا السياسية » جاء في نهايته « الأمة المصرية أمة تحب السلام والطاعة ، كما تحب الإخلاص لحكومتها . وهي تحترم السلطة الشرعية ولا تنكر السلطة الفعلية فنظن أنه قد حان الوقت لأن تسمح لها السلطتان جميعاً بأن يكون لها حياة مستقلة بالذات ، لكي لا تبقى ضائعة المركز بين السلطتين ، ولتفكر حقيقة فيما ينفعها من حيث هي أمة مستعدة لأن تؤهل لحكم نفسها بنفسها ، ولتقوم بواجبات الأمم في السعي في تحسين أحوالها الزراعية والصناعية والتجارية » .[2]

---

(١) محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، ص ٧٩ ــ ٨٠ .

(٢) الجريدة في ٢٣ مارس عام ١٩٠٧ .

وعلى أية حال فتفسير الصلة التي قامت بين حزب الأمة والاحتلال أن كرومر كان يستغل عدم موافقة الأغنياء على تطرف الحزب الوطني وكرههم اتجاهه نحو الدولة العثمانية فشجع هؤلاء وغيرهم من المعتدلين في نظرتهم إلى الاحتلال متوسما فيهم الوقوف في وجه الخديو عباس والأوتوقراطية الخديوية . ومن ناحية أخرى ، فإن كثيراً من العناصر البارزة في تكوين الحزب كانت تنتمي إلى أسرات لعبت دوراً في الثورة العرابية . ومن هنا كانت معارضتهم للسلطة الخديوية المطلقة وكذلك معارضتهم لسلطة الإنجليز . وإذا كان رجال حزب الأمة قد حرصوا على حسن صلتهم بالاحتلال فلأنهم كانوا يعتقدون أن مصر في ضعفها وانحلالها لا تستطيع أن تكافحه ، وأن الطريق الأمثل للتقدم هو إصلاح حالتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بالاتفاق مع سلطات الاحتلال . وعلى الرغم من ذلك اتبع حزب الأمة في ذلك كل وسيلة شريفة توصل للمقاصد التي كان أعظمها منح الأمة الاستقلال الذاتي إلى أن تهيأ الظروف بما يؤدي إلى زوال الاحتلال .

ولكن الكثيرين من المصريين لم يستجيبوا لآراء حزب الأمة ودعوته مثلما استجابوا لأسلوب مصطفى كامل واللواء ، فلم تلق أيديولوجية « القومية المصرية » قبولاً يماثل قبول أيديولوجية « الجامعة الإسلامية » التي وجدت رواجا كبيراً في مجتمع عاش طول عمره إسلامياً . كما أن صحيفة الجريدة على الرغم من أنها راجت رواجا حسنا ، واستطاعت أن تثبت كيانها ، لم تحظ بانتشار يماثل جرائد الحزب الوطني ، التي كانت تقدم لقرائها المقالات الحماسية التي تخاطب العاطفة . ومع ذلك فبفضل الدراسة العميقة والفهم الواسع الأفق والإدراك الشامل الذي إمتاز به أحمد لطفي السيد ، أثارت الجريدة موجة من الفكر والوعي استطاعت أن توسع أفق الثقافة المصرية بمزجها بالثقافة الغربية ونقلها آراء الكتاب

والمؤلفين وفقهاء الدستور والعلوم السياسية . فأثارت في أفق الثقافة المصرية تصوراً جديداً للحكم ونظامه وعلاقة الحكومة بالأفراد على أسس علمية إلى أفكار مدنية لا علاقة لها بالدين . ولأحمد لطفي السيد الفضل الأكبر في تحويل الوطنية المصرية نحو الوجهة الديموقراطية ، ذات الطابع العلمي المدروس . وقد صبغ إيمانه القومي بصبغة مناقبية ودعمها ببحوث كانت الأولى من نوعها ـ في ماهية الأمة . والوطن ، ووضع الفرد فيهما . وإلى جانب عنايته بتعويد الشعب على تعابير الأمة والوطن المصريين ، وتعريفه الشخصية المصرية خلال التاريخ ، عنى بتمصير القيم . فجعل الأخلاق والعادات والمناقب مصرية ، بعد أن كانت عربية أو إسلامية . ولقد حدد الشخصية المصرية في مقال كتبه في صحيفة الجريدة في عام ١٩١٣ جاء فيه :(١)

« كذلك نحن المصريين نحب بلادنا ولا نقبل مطلقا ان ننتسب إلى وطن غير مصر ، مهما كانت اصولنا حجازية أو بربرية او تركية وشركسية او سورية او رومية . اقمنا في مصر وطنا لنا وعقدنا معها عقد صدق ترزقنا من خيرها ونقوم على مصالحها ونفدي شرفها بارواحنا . فما النزر اليسير الذي لا يزال يحب الانتساب إلى قوم غير المصريين أو إلى وطن غير مصر إلا ناكث عهده ومتاجر بشرفه. إذ من القواعد الأولية للعيشة الإنسانية أن « الغرم بالغنم » فالذي يعيش في مصر يجب أن يدفع ثمن هذه العيشة الراضية محبة لها وحنانا عليها ، واقل اقدار المحبة عدم عقوقها والإنتساب إلى غيرها ».

وهكذا حاول أحمد لطفي السيد أن يكشف عن الشخصية المصرية الأصيلة ويبرز سماتها وملامحها ويلمس أهدافها الحقيقية ، ولم يكن ذلك غريباً

(١) الجريدة في ٩ يناير عام ١٩١٣ .

على ابن القرية الذي نشأ « في أسرة مصرية صميمة لا تعرف لها إلا الوطن المصري ولا تعتز إلا بالمصرية ولا تنتمي إلا إلى مصر ، ذلك البلد الطيب الذي نشأ التمدن فيه منذ أقدم العصور .. وله من الثروة الطبيعية والشرف القديم ما يكفل له الرقي والمجد » . ولذلك ندد لطفي السيد بفكرة الجامعة الإسلامية وقال إنها غير ملائمة للعصر ولا متفقة مع النمو الذاتي المستقل للشعب المصري .

وعلى الرغم من أن أحمد لطفي السيد حاول أن يرتفع « بالأعيان » من أعضاء حزب الأمة عن مستوى المصالح التي يفهمونها إلى مذهب يسمى للمصلحة العامة : فإن الحزب لم يتحول إلى حزب قومي بمعنى الكلمة ، ولم يحظ بشيء من شعبية الحزب الوطني . ومن ناحية أخرى لم يحقق الحزب أيضاً آمال كرومر والدوائر الإنجليزية بسبب قيامه في الوقت الذي اتسعت فيه الهوة بين المصريين والإنجليز . فبعد توقيع الاتفاق الودي مع فرنسا ، أظهر كرومر علنا نيات الاحتلال واعتبر نفسه السيد الآمر الناهي الذي يستطيع أن يسيِّر الدولة كيفما شاء . ونتيجة لذلك انهارت الآمال التي علقها حزب الأمة على التعاون مع الإنجليز . كما كان التقرير الأخير الذي نشره كرومر على أثر رحيله من مصر ضربة موجهة إلى حزب الأمة، لأنه صب احتقاره على المبادىء التي اعتز بها مفكروه وظنوا أن انجلترا تسعى إلى تطبيقها في مصر . فقال كرومر في تقريره : (١)

«Can any sane man (Cromer asked) believe that a country which has for centuries past been exposed to the worst forms of misgovernment at the hands of its rulers, from Pharaohs to Pashas, and in which but ten years ago.

Egypt, No. 1 (1907), Cd. 3394, P. 7, cit. in Ahmed, (1) op. cit., pp. 71-72.

only 9,5 per cent. of the men and 3 per cent. of the women could read and write, is capable of suddenly springing into a position which will enable it to exercise full rights of autonomy».

وهاجمت الجريدة « التقرير وانتقدته ، وما لبث أن تطور النهج الذي سار عليه حزب الأمة بعد انتهاء عهد كرومر (١٩٠٧) في ظل سياسة الوفاق في عهد خلفه السير إلدون جورست (Sir Eldon Gorst) عندما أرادت انجلترا في عهده ــ وكان واحداً من رجال الاحتلال خدم في مصر من عام ١٨٨٦ إلى عام ١٩٠٤ ــ معالجة الحركة القومية بطرقها من زاوية جديدة وهي كسب الخديو بجانب الاحتلال باسترضائه برد بعض السلطات إليه، وكانت الخطة تقتضي ألا يمعن المعتمد البريطاني في هذا الإرضاء أو الإغضاب ، ولكن جورست انحرف نحو السلطة الشرعية ــ كما كان يمثلها عباس ــ انحرافاً شديداً . فأخذ يرضي شره الخديو إلى السلطة والمال ويطلق يده في كل ما تشتهيه نفسه منهما ، واغتر الخديو وأسرف فاستثار هذا الحركة القومية في جانبها المتطرف ، المتمثل في الحزب الوطني، والمعتدل الممثل في حزب الأمة (الذي كان كرومر يطلق على مثقفيه اسم الجيروند Girondists ، أي المعتدلين)[1] حتى تطور على نحو يتناول منهجه في الحملة على الاحتلال ثم الخديو ؛ ولا غرو فقد لمس « الأعيان والمثقفون » في ظل سياسة الوفاق مبلغ اشتداد الخديو الذي هددطموحهم في المشاركة في الحكم أو التفاهم مع الاحتلال على مصلحة مصر . وهكذا صرف جورست المصريين إلى محاربة الخديو بدلا من محاربة المحتلين ، ووقف الإنجليز موقف المتفرج ، يتدخلون للتوسط ولحل النزاع حينما يحلو لهم ذلك . وتحقق بذلك ما أوصى به اللورد دفرن في تقريره الذي

(1) Ahmed, op. cit., pp. 44-57.

وضعه في السنة الأولى للاحتلال ، إذ نصح بأن لا يتولى الإنجليـز حكم مصر المباشر وإدارتها ، مقترحا أن تحكم بأيد مصرية مواليـة للاحتلال ، حتى تقع أخطاء الحكم على رءوس المصريين أنفسهم . ولما اتخذ حزب الأمة موقف المعارضة من السلطة الشرعية والفعلية بدأ الخلاف بين اعضائه فقد رفض الموظفون منهم الوقوف موقف المعارضـة دون حماية تسندهم إذ ارتبطوا بحزب الأمة على أساس التعاون مع الحكومـة ؛ وانقسم فريق الأعيان : فمنهم من رأى أنه يستطيع الإفادة الشخصية من علاقته السياسية بالخديو فانشقوا على الجريدة وهاجموها ؛ ومنهم من ظل يؤلف الحزب ، وكانوا يؤمنون بأن مصالحهم باعتبارهم طبقة لا تتفق مع محاولات الخديو التوسع في سلطانه ، فلا غرو أن تمثل حملة لطفي السيد على سياسة الوفاق حقيقة موقفهم من الخديو واتجاهات المثقفين . واستخدم الاحتلال القوة في نهاية عهد جورست للتنكيل والضغط على الحريات والمحاكمات ومصادرة الصحف .

ولكن قلت حدة التوتر بين حزب الأمة والوكالة البريطانية خـلال الفترة التي شغل فيها اللورد كتشنر منصب المعتمـد البريطاني في مصر (١٩١١ ــ ١٩١٤) ؛ خلفا لجورست . وكان كتشنر أيضاً قد عمل من قبل في مصر ، وكان قائداً عاماً للجيش المصري الذي هزم الدراويش واسترجع السودان . وكان كتشنر رجـلا عسكرياً صرفاً يحتقر السياسة والساسة ويؤمن بضرورة إيجاد حكومة قوية تتمشى مع مطالب دعاة القوة في مصر وفي انجلترا على السواء ؛ خاصة أن سياسة الوفاق قد أدت إلى فصم عرى الصلات التي قامت بين الخديو والوطنيين . ولهـذا كان على كتشنر أن يعود إلى سياسة كرومر ويسير على نفس النهج لكي يخدم أغراض بلاده، ولكن بوسائل جديدة قامت على الإمعان في سياسة الرياء وبطرق المسألـة المصرية من جانب المصريين ، فسعى يسترضي « أصحاب الجلاليب الزرقاء»

بحماية الملكية الصغيرة (إذ أصدر قانون الأفدنه الخمسة الذي نص على عدم إمكان نزع ملكية من يمتلكون أقل من خمسة أفدنة بسبب تراكم الديون عليهم) ، والمثقفين بمنحهم حق التمثيل في تنظيم جديد حل محل المجالس التمثيلية القائمة هو الجمعية التشريعية ، مع خنق الحريات وتشتيت الاتجاه المتطرف من النضال القومي والقضاء عليه . وهكذا ألغى كتشنر نظام الهيئتين شبه النيابيتين القائمتين : الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، وأنشأ بدلهما نظام الجمعية التشريعية في يوليو عام ١٩١٣ مشكلة من ٦٦ عضواً يمثلون المهن والهيئات ، وكانت مدة العضوية ٦ سنوات يتغير ثلثهم كل سنتين ، أما انتخابها فكان على درجتين وقد بلغ أعضاؤها من كبار ملاك الأراضي ٤٩ عضواً .

ومن المحتمل أن الهدف الذي كان يسعى إليه كتشنر من إعادة تشكيل الحياة النيابية الصورية أن يوصد أبوابها أمام فئات « النياسيين » وأن يجعل الجمعية التشريعيــة أداة تمثيل لأصحاب المصالح الزراعيــة الذين لا يتأثرون بالتهيج السياسي ، مما يؤدي إلى تغليب الاعتدال على علاقاتها بالحكومة فيكون استعمالها للسلطات الممنوحة لهـا استعمالا معقولا . ولكن قدر لهذه الجمعية أن تتحول من محض هيئة استشارية إلى أداة قوية للمعارضة برزت فيها كتلة الوطنيين الدستوريين من المحامين والأعيان الذين تزعمهم سعد زغلول . وكانت الجمعية التشريعية هي الساحة التي تبلورت فيها هذه الزعامة حول سعد زغلول ، ففي أول جلسة انتخب بإجماع الآراء وكيلاً للجمعية ، فتجلى بمناقشاته حرصه على رعاية مصالح الأمة . وهكذا أصبحت الجمعية التشريعية أداة لتــدريب رجال السياسة البرلمانيين الذين تزعموا ثورة ١٩١٩ وتصدروا الحياة السياسية في أعقابها .

الحزب الوطني :

بعد أن تكون حزب الأمة بقليل ظهر الحـزب الوطني على مسرح الأحداث السياسية بصفة رسمية . وعلى أية حال قام هذا الحزب أولاً « حركة » سياسية قبل قيامه حزباً رسمياً منظماً له رئيس وأعضاء ومجلس إدارة . ولقد كتب مصطفى كامل في اللواء في عام ١٩٠٧ : « إن الحـزب الوطني المصري الذي جعل أولى مراميه وأسمى غاياته استقلال مصر ورد حقوقها إليها ، موجود فيها فعلا من ثلاثة عشر عاماً مضت ، فهو وإن لم يظهر بشكل نظامي وبلائحة ولجنة إدارة قد ظهـر بأعماله واتفق أعضاؤه على خدمة البلاد بكل قوة » .[1] وكان مصطفى كامل قد فكر في عـام ١٩٠٠ في جعل الحزب حزباً منظماً على غرار الأحزاب الأوروبية ، ولكنه اعتزم تنفيذ فكرته فعلاً في عام ١٩٠٧ . ففي تلك السنة ساعـد حادث دنشواي ـ كما ذكرنا قبل ذلك ـ على بلورة الوضع في مصر بحيث أدى إلى ظهور الأحزاب المصرية الثلاثة . وكـان من الطبيعي أن يتأثر موقف الخديو عباس الثاني بالأحوال التي جدت بعد دنشواي من حيث قـوة الحركة الوطنية واتجاه الوضع السياسي إلى الاستقطاب ، فكان عليه أن يحدد موقفه إلى جانب الحركة الوطنية أو ضدها . وقد اتخذ موقفه إلى جانب الحركة الوطنية لعدة عوامل ، منها ما بدا من قوة الحركة الوطنية وقوة الشعور ضد الاحتلال . ومنها أنه بعـد أن زار لندن في عام ١٩٠١ قابل فارس نمر (١٨٥٦ ـ ١٩٥١) ، حليف كرومر وصاحب جريدة المقطم، وصرح له باستعداده للتعاون مع الاحتلال ومع كرومر ، ولمح إلى شرط يضعه لهذا التعاون وهو أن يكون له نصيبه في حكومة البلاد . لكن هذا الشرط لم يتحقق فما كان كرومر يقبل منـه سوى التسليم الكامل دون

(١) الرافعي : مصطفى كامل ، ص ٢٥٥ .

مقابل • ومن ذلك يتبين أن النزاع بين عباس الثاني والمحتلين كان نزاعاً على نفوذ الحكم ولم يكن نزاعاً على حقوق الأمة ولا على مبادىء القضية الوطنية • وضايق عباساً الثاني موقف كرومر ووجد في دنشواي فرصة للانتقام •

وكانت القطيعة ــ كما نعلم ــ قد قامت بين عباس الثاني ومصطفى كامل منذ نوفمبر عام ١٩٠٤ ؛ لكن الطرفين تجنبا التطرف في العداء لشعور كل منهما بضعف موقفه تجاه الاحتلال وحاجته إلى الآخر • وحين وقعت حادثة دنشواي رأى فيها كل منهما فرصته لتوجيه ضربة قاضية لكرومر وسياسته ، فكاتب مصطفى كامل الخديو عن طريق رئيس ديوانه أحمد شفيق باشا ينشد تعاونه ، ووجد استجابة لدى عباس • بذلك أفاد مصطفى كامل من اتصالات عباس في بريطانيا وما له من أعوان هناك ، في الحملة الناجحة التي قام بها في لندن ضد سياسة الاحتلال • وحين عاد كل من عباس الثاني ومصطفى إلى مصر في خريف عام ١٩٠٦ توسط الدكتور محمود صادق رمضان (١٨٦٨ ــ ١٩٤١) ، طبيب القصر ، والصديق الحميم للزعماء الوطنيين بين الطرفين ؛ فاجتمع عباس الثاني سراً في أكتوبر بكل من مصطفى كامل ومحمد فريد ولطيف باشا سليم (وهو من أكبر أنصار مصطفى كامل) • وفي هذا الاجتماع رسمت خطة التعاون بين الطرفين ، وتقرر إنشاء الحزب الوطني ، كما تقرر إصدار جريدتي الاجبشيان ستاندارد باللغة الإنجليزية ، وليتندار اجبسيان باللغة الفرنسية ، وتم رصد مبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنيه إنجليزي لتحقيق ذلك • وقد عاد التعاون بين الخديو ومصطفى كامل ، وتوالت اجتماعاتهما • وهكذا أدت حادثة دنشواي إلى عودة التعاون بين الخديو ومصطفى كامل ، كما أدت إلى أن الحكومة البريطانية تبينت خطأ سياسة كرومر في مصر فكفت عن تأييدها ؛ فأدى ذلك في النهاية إلى استقالة كرومر وتعيين جورست محله •

وبعد ظهور « الجريدة » أخـذ مصطفى كامل يشك فيها لميولهـا الإنجليزية ، وعنـدما عاد من أوروبا في أكتوبر عام ١٩٠٧ ، ألقى خطبـة مهمة بالإسكندرية (٢٢ أكتوبر) جعلهـا دعوة عامة إلى الانضمام إلى الحزب الوطني ، واتخذ « الجلاء » مبدأ للحزب ، حتى صار أصح تعريف له أنه « حزب الجلاء » . وقد تكلم مصطفى كامل في خطبته عن حياة مصر الوطنية بعد الاتفاق الودي ، ونوه بالخطوات الواسعة التي خطتها الحركة الوطنية برغم هذا الاتفاق ، بعد أن كان الإنجليز يظنون أنه سيقضي علـى أمل الأمة ، وأبان لأول مرة أن اعتماد الأمة علـى نفسها هو سبيلها إلى الاستقلال ، وقال في هذا الصدد : (١)

« إن العزلة التي صرنا إليها بعثت فينا روحا جديدة وارشدتنا إلى الحقيقـة التي لاقوام لشعب بدونها ولا حياة لأمة بغيرها ولا وجود لنفر من الناس إذا لم يتبعوها ، وهي ان الامم لا تنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها ، وان الشعب كالفرد لا يكون آمنـا على نفسه إلا إذا كـان قويا بنفسه مستجمعا لكل عدد الدفاع وآلات الذب عن الشرف والمال والحياة » .

وفي ٢٧ ديسمبر من نفس العام عقدت أول جمعية عمومية للحزب اجتماعاً حافلا تمثلت فيه طبقات الأمة ، وافتتح مصطفى كامل الاجتماع بخطبة تحدث فيها عن أغراض الحزب فقال : (٢)

« إننا لسنا حزباً سياسياً فقط بل نحن قبل كل شيء حزب حياة للأمة وإنهاض لها ، فلا نغفـل

---

(١) انظر نص الخطبة في المصدر السابق ، ص ٤٦٦ — ٤٦٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٦٠ — ٢٦١ .

> التعليم بين سائر الطبقات لحظة واحدة، وهو يرمي إلى الاستقلال اس كل سعادة ، ويعمل لنشر التعليم حتى لا يبقى مصري جاهلا تحت سماء مصر ، ويسعى للوفاق بين الامة وتقريب المسافة بينهاوبين الشعوب الاخرى ، هو يرمي قبل كل شيء إلى أن يكون المصري إنساناً باسمي معاني الكلمة ، واقصد بالمصري ليس فقط الذي نراه في المدائن يجد ويعمل ، بل اقصد بنوع خاص ذلك الفلاح الذي قضى القرون من السنين وهو يعتقد انه ملك للحاكم ومتاع لا إرادة له ، فاسمى عمل تقوم به هو إنهاض ذلك الفلاح العزيز وإعلاء مكانته . فهو هو ممثل النشاط المصري ، ومصدر كل خير ونعيم ؛ فليحي عصر ينطق فيه التاريخ بأن الفلاح القى اثقال القرون الماضية وصار رجلا حرا بفضل ابناء وطنه المتعلمين المجاهدين في سبيل حريته وسعادته».

وتم التصديق في هذا الاجتماع على لائحة الحزب التي نصت علىأن رئيس الحزب هو مصطفى كامل مدى الحياة وأن الجمعية العموميةللحزب تجتمع مرة في كل سنةفيشهر ديسمبر باسم«المؤتمرالوطني» ،واختصاصاتها انتخاب اللجنة الإدارية والتصديق على ميزانية الحزب وأعماله والنظر في اقتراحات الأعضاء . كما تقرر أن تؤلف اللجنة الإدارية من ثلاثين عضواً عدا الرئيس ، وتنتخب لمدة ثلاث سنوات ، وتجتمع مرة في كل شهر على الأقل ، وتنتخب وكيلين للحزب وسكرتيراً وأميناً للصندوق من بين أعضائها. ولجنة تنفيذية من ثمانية أعضاء من بينهم الوكيلان والسكرتير وأمين الصندوق لتنفيذ قرارات اللجنة الإدارية ، وتجتمع مرة في كل أسبوع على الأقل ، وينشأ ناد للحزب وفروع له في الأقاليم .

ولقد اشتمل برنامج الحزب الوطني على ما يأتي : [1]

١ ــ استقلال مصر كما قررته معاهدة لندن في عام ١٨٤٠ وضمنته الفرمانات السلطانية ــ ذلك الاستقلال الضامن عرش مصر لأسرة محمد علي . والضامن للاستقلال الداخلي للبلاد (ويدخل تحته كافة البلاد التي ضمت لمصر بمقتضى فرمانات سلطانية) . وهو الاستقلال الذي وعدت انجلترا باحترامه وتعهدت رسمياً بذلك .

٢ ــ إيجاد حكومة دستورية في البلاد بحيث تكون الهيئة الحاكمة مسئولة امام مجلس نيابي تام كمجالس النواب في اوروبا .

٣ ــ احترام المعاهدات الدولية والاتفاقيات المالية التي ارتبطت بها حكومة مصر لسداد الديون . وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية ما دامت مصر مدينة لأوروبا ، وما دامت أوروبا تطلب هذه المراقبة .

٤ ــ انتقاد الاعمال الضارة بكل صراحة ، والاعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها ، وإرشاد الحكومة إلى خير الرعية ورغائبها والإصلاحات اللازمة لهما .

٥ ــ العمل لنشر التعليم في أنحاء الديار على أساس وطني صحيح بحيث ينال الفقراء النصيب الاوفر منه ، ومحاربة الخزعبلات والترهات ، ونشر المبادىء الدينية السليمة الداعية للرقي ، وحث

---

(١) يونان لبيب رزق الحياة الحزبية في مصر ، ص ٥٨ .

الأغنياء والقادرين على بذل المساعدة لنشر التعليم بتأسيس الكليات في البلاد . وإرسال الإرساليات إلى أوروبا ، وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال.

٦ - ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل فروع الحياة ،والعمل والجد وراء نيل الأمة استقلالها العلمي والاقتصادي .

٧ - إرشاد الأهالي بكافة الوسائل الممكنة إلى حقائق الأحوال وبث الشعور الوطني فيهم ،ودعوتهم للاتحاد والائتلاف ، وتمكين المحبة بين المسلمين والأقباط وتنبيههم إلى واجباتهم نحو بلادهم ، والعمل للمحافظة على الأمن العام والسكينة في كافة أرجاء القطر .

٨ - مساعدة كل مشروع يعود على القطر بالنجاح والاجتهاد في تحسين الأحوال الصحية حتى يزداد عدد السكان فتزداد الأمة قوة على قوتها .

٩ - تقوية روابط المحبة بين الوطنيين والأجانب وإزالة سوء التفاهم بينهم ، والسعي لجعل محاكمة المجرمين الأجانب أمام المحاكم المختلطة .

١٠ - بذل الجهود لتقوية علائق المحبة والارتباط والتعلق التام بين مصر والدولة العلية ، وإنماء علائق المحبة والثقة بين مصر ودول أوروبا ، ونفي كل تهمة عن مصر ، والعمل لإيجاد أنصار لها في كل أنحاء العالم حتى تكون لها قوة أدبية سامية تساعد على اعتراف الغير بحقوقها الشرعية ، والتغلب على المساعي التي تعمل ضدها ويراد بها إخفاء الحقيقة.

وهكذا كان الحزب الوطني يختلف عن حزب الامة في مبدأين أساسيين: أولهما هو عنفه في مهاجمة الاستعمار وتخصيصه حياته لغرس بغضه وكراهيته في نفوس المصريين ، وثانيهما هو إقامة دعوته الجديدة إلى الوطنية وإلى القومية المصرية على أساس من الدين ومن الدعوة إلى التضامن بين الأمم الإسلامية ، والتمسك بمعاهدة عام ١٨٤٠ التي تمنح مصر استقلالا داخليا وتعترف بالسيادة التركية . ومن ناحية أخرى يتضح من برنامج الحزب الوطني أن الحزب لم يهتم اهتماما كبيراً بالمشكلات الاقتصادية . وأهمل المشكلات الاجتماعية إهمالاً يكاد يكون تاما . ويرجع ذلك إلى أن تكوين الحزب الوطني والأحزاب السياسية الأخرى التي عرفتها مصر كان تكوينا بورجوازيا ؛ بحيث كانت وسائلها مقصورة في أغلب الأحوال على التهييج والإثارة بحكم أن المشكلات السياسية ؛ لا الاقتصادية أو الاجتماعية هي التي خلقتها ؛ ولأن كبار رجالاتها كانوا من الأغنياء والمحامين والأدباء والصحفيين والأطباء والمهندسين ، لا من رجال الاقتصاد أو ممثلي الطبقات . فلقد استطاع مصطفى كامل أن يجتذب إليه بعض الأعيان المتصلين بالسراي وكثيراً من الفئات المثقفة في مصر من الطبقة المتوسطة، من الموظفين والطلبة والمحامين، وخصوصا من الشباب الذين ألهب شعورهم بقوته الخطابية النادرة ؛ ولكنه لم يجتذب إليه الخاصة من جيله سواء أكانوا من الأعيان أم من المفكرين . [1] ولذلك فإن القول بأن الحزب الوطني كان يمثل الانتلجنتسيا (Intelligentsia) قول غير صحيح ، لأن الطبقة المثقفة كانت منقسمة بين الحزب الوطني وحزب الأمة .وكانت الصفوة المتعلمة تعليما غربيا من هذه الطبقة تنحاز إلى حزب الأمة .ولعل هذا هو السبب في أن هذا الحزب كان يقف موقفا تقدميا من التطور

---

(١) فتحي رضوان : كفاحنا الوطني في نصف قرن ، ص ٧٣–٧٤ .

الاجتماعي ، بينما كان الحزب الوطني يقف موقفا رجعيا ، كما ظهر من موقفه من قاسم أمين .

كما أن مصطفى كامل لم يكتسب تأثيرا قويا على الفلاحين في القرى . وذلك لسببين : أولهما أن نشاط الحزب الوطني قد تركز في المدن دون القرى ، وكان نشاطه الرئيسي في القاهرة والإسكندرية ، وثانيهما ، أن الاحتلال كسب مهادنة الفلاحين في الريف بإلغاء السخرة والكرباج ، وما أجراه من الإصلاحات الزراعية والمالية ، ويضاف إلى ذلك أن دعوة مصطفى كامل التي تتجه إلى توثيق الصلات بالدولة العثمانية ، لم تكن تلقى حماسة من الفلاحين ، الذين ذاقوا مرارة العسف التركي . ولعل تخلص الدعوة الوطنية في عام ١٩١٩ من التعلق بالدولة العثمانية ، كان من الأسباب التي دفعت الفلاحين إلى الاشتراك في هذه الثورة . ومع ذلك يمكن القول بأن مصطفى كامل كان قد لقي استجابة كبيرة لدى الفلاحين بعد موقفه الرائع من مأساة دنشواي . أما الطبقة العمالية ، فقد بدأت محاولات الحزب الوطني لاجتذابها جديا عندما انتقلت قيادته إلى محمد فريد . فظهرت فيه الدعوة إلى إنشاء نقابات للعمال ونشر الجمعيات التعاونية وتنظيم نشر الثقافة الشعبية في مدارس الشعب الليلية التي كانت تعلم العمال القراءة والكتابة ومبادىء التربية الوطنية والدين وتاريخ مصر والتاريخ الإسلامي . فقام محمد فريد مثلا بإنشاء نقابة للعمال في عام ١٩٠٩ باسم نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وأصبح لها ١١ فرعا تضم ٨٠٠ عامل غير العمال المساعدين (وهي ليست أول نقابة للعمال في مصر ، كما يقول الرافعي [1] ، فقد سبقتها نقابة لعمال الدخان ونقابة عمال الترام المختلطة في عام ١٩٠٨) . كما طالب محمد فريد بإعادة النظر في القوانين الضريبية لإعفاء العمال

---

(١) الرافعي : محمد فريد ، ص ١١٠ .

والفلاحين والطبقات الفقيرة من الضريبة وتقرير التأمين الاجتماعي للفئات العاملة وتحقيق مستوى لائق لهم من الناحية الصحية والتعليمية . على أن أهم ما عمله الحزب الوطني هو اجتذاب طلبة المدارس إلى الحركةالوطنية ويعتبر الطلبة عنصراً جديداً قوياً من عناصر المقاومة الشعبية بحكم كثرتهم وانتمائهم إلى طبقات مختلفة وخصوصا الطبقات الوسطى والفقيرة .

كانت سياسة محمد فريد الوطنية استمراراً لسياسة مصطفى كامل . فقد وضعا معا قواعدها ، واتخذا الجلاء أساسا لها . وكان محمد فريد شديد الحرص على أن تبقى القضية المصرية قضية الجلاء ، ولذلك كان يقاوم سياسة الأحزاب الأخرى في عدولها عن الجلاء ومطالبتها انجلترا بالإصلاحات الداخلية ، وكان يرى في هذه الخطة خروجا على أساس القضية الوطنية . وقال في هذا الصدد : « إن الشعب لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعدها بإخلاص على ترقيها وتمدينها » . وقال أيضاً في خطبة جامعة عن الحالة السياسية في مصر في عام ١٩٠٨ : (٢)

« يقول لنا خصومنا السياسيون كيف نطلب الجلاء من أمة عزيزة الجانب كثيرة الجيوش والاساطيل ، إن هذا المطلب يعد تهورا وجنونا إذا لم يكن لنا أساطيل تعادل الأساطيل الإنكليزية وجيوش تضارع جيوشها ، اي انا لا نطلب الجلاء أبد الآبدين، حيث إنه من الجنون الحقيقي أن نعتقد بأن مصر يكون لها في يوم من الأيام هذه القوة الهائلة ، فكأنهم يقولون للمصريين : اقبلوا الاحتلال شاكرين وامتثلوا لحكم القوة صاغرين ، فإن الحق في جانبها دائما ، ولذلك ترك بعضهم المطالبة بالجلاء ،وسموا

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٦ — ٨٧ .

هذا التحول اعتدالا في المبدأ . وما هو إلا خيانة كبرى للوطن وبنيه ، واخذوا من ثم في تولية وجوههم شطر لوندرة عاصمة الإنكليز ، لطلب بعض الإصلاحات البسيطة ، تعمية على الراي العام وتضليلا له ، واغترارا بوعود اعضاء مجلس النواب الانكليزي ، الذين الفوا ماسموه (اللجنه البرلمانيه المصريه) ، لمساعدة هؤلاء المعتدلين على الإصلاح الداخلي ، بشرط عدم التعرض للاحتلال بكلمة، وقد كثر توجيه الاسئلة من هؤلاء الاعضاء إلى وزير الخارجية الإنكليزية عن شئون مصر الداخلية ، كأن مصر اصبحت مستعمرة إنكليزية تسال حكومة انجلترا عن إدارتها ! واستبشر بعض البسطاء خيرا بهذا الاهتمام الظاهري ؛ الذي من ظاهره الرحمة ومن باطنه العذاب ، **ونسوا الأمر الأساسي الذي لايجوز ان يكون لنا مطلب غيره من الإنكليز ، الا وهو الجلاء العاجل »** .

وبالإضافة إلى تمسك محمد فريد بالجلاء ، جعل الدستور أساسا ثانياً للحركة الوطنية ، وهنا أيضا كان متفقا في المبدأ والخطة مع مصطفى كامل . كما ندد محمد فريد « بسياسة الوفاق » بين المعتمد البريطاني جورست والخديو عباس حلمي الثاني ، غير أنه تعرض لحرب مشبوبة من القوتين المتحالفتين . وعمل محمد فريد منذ أن تولى رياسة الحزب الوطني على تحقيق ما يلي : (١) .

١) الاحتفاظ بوحدة الحزب وتضامن أعضائه ، وإحباط المساعي التي كانت تبذل لحله والتخلص منه .

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٠١ — ١٠٣ .

٢) إنشاء اللجان الفرعية للحزب في أقسام العاصمة وفي البنادر والأقاليم .

٣) تأليف مدارس الشعب الليلية لتعليم الصناع مجانا .

٤) وضع تقرير سنوي مفصل عن حالة البلاد .

٥) الدعاية للقضية الوطنية في أوروبا وبخاصة في انجلترا .

ولكن الحزب الوطني لم يلبث أن تلقى ضربات قاصمة من الإنجليز ، بعد مقتل بطرس غالي باشا ، رئيس الوزراء ، في ٢٠ فبراير عام ١٩١٠ ،على يد إبراهيم ناصف الورداني بسبب توقيعه اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ ؛ ورياسة المحكمة المخصوصة في حادثة دنشواي ، وإعادة قانون المطبوعات، ثم سعيه في إنفاذ مشروع مد امتياز القناة . وكان الورداني صيدليا من المتحمسين لمبادىء الحزب الوطني المناوىء للخديو عباس وقتذاك ، بعد أن مال إلى مهادنة المستعمرين والاتفاق مع ممثلهم جورست . وكان الحزب الوطني يرى أن بطرس غالي هو عضد الخديو الأيمن في سياسته الجديدة . ولقد عين اللورد كتشنر خلفا لجورست ، وتتبع العناصر المتطرفة في الحزب الوطني ، وعرضهم لسلسلة من المحاكمات والاضطهادات، ولم يكد يمضي عام كامل على مجيئه حتى كان رئيس الحزب قد هاجر إلى خارج البلاد عام ١٩١٢ .

وبقيام الحرب العالمية الأولى ينتهي الدور التاريخي للحزب الوطني في قيادة الحركة الوطنية وتوجيهها ، فبالإضافة إلى تشتيت أعضاء الحزب، فإن الحرب العالمية كانت فاصلا حجب الحزب الوطني فترة طويلة من الوقت عن الرأي العام . ثم لم تكد تنتهي الحرب حتى كانت الظروف الدولية والأيديولوجية التي كان الحزب يعمل فيها وبمقتضاها قد تغيرت .ففرنسا

أصبحت حليفة لبريطانيا ، والدولة العثمانية انهارت انهياراً تاما . وفضلا عن ذلك ، كانت وفاةمحمد فريد واختفاء زعامته القوية زعامةمصطفى كامل عاملا آخر من عوامل تخلف الحزب . ولكن أهم سبب لتخلف الحزب الوطني ، هو ظهور قيادة منظمة جديدة تمثلت في « الوفد المصري » الذي كان على رأسه زعيم وخطيب جماهيري فذ هو سعد زغلول . وقد اتجهت هذه القيادة في فطنة وذكاء إلى القاعدة الشعبية الكبرى من الفلاحين ، فتغلغلت لجان الوفد في كثير من القرى الصغيرة في مصر ، بينما كان الحزب الوطني لايزال يعتمد على نشاطه في المدن . ومنذ ذلك التاريخ ، لم يعد الحزب الوطني يؤثر تأثيراً يذكر في مجرى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى ؛ بل أصبح فيما بعد أداة من الأدوات التي كان يستغلها القصر في ضرب التحركات الشعبية .

حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية :

مرت علاقة الحزب الوطني بالخديو عباس حلمي الثاني بفترةركوده ولم يشأ الخديو أن يبقى وحيدا بلا حزب ينصره وينطق باسمه ويجمع له الأنصار . فقد كان الخديو أدرى الناس بشعبية الحزب الوطني وصعوبة مقاومته إلا بسلاح حزبي آخر ينازعه شعبيته ويسلب منه ثقة المواطنين . ومن ناحية أخرى ، فوجىء الخديو بقيام حزب الأمة من أعضاء شركة الجريدة ، وكان معنى ذلك في نظره أن تلاميذ الإمام محمد عبده وأصدقاء الوكالة البريطانية لم يكتفوا بإصدار « الجريدة » لتقف منه موقفا عدائيا وإنما تجاوزوا هذا العمل بتكوين حزب سياسي يكون له موقف الجريدة. وهكذا وجد الخديو ضالته في شخص الشيخ علي يوسف (١٨٦٣–١٩١٣)، صاحب جريدة « المؤيد » التي تأسست عام ١٨٨٩ . وكان علي يوسف أزهري الثقافة ووجه سياسة المؤيد وجهة خاصة ، فجعلها بوقا للرأي

المحافظ ، وصارت بذلك صحيفة الفئات المتعصبة والرجعية . ولقد أيد علي يوسف الجامعة الإسلامية بكل قواه ؛ وهاجم حركات القومية والتقدمية ، ولم يفرق بين الاستعمار والتبشير ، بل كان يدعو إلى محاربتهما معا ، وبسلاح مشترك من الجهاد الديني والوطني .

وفي ١٥ ديسمبر عام ١٩٠٧ أسس الشيخ علي يوسف بإيعاز من الخديو حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية ، وقد تلخصت مبادىء هذا الحزب فيما يلي : [١]

١ ــ تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات الشاهانية لاستقلال مصر الإداري .

٢ ــ الاعتماد على الوعود والتصريحات التي اعلنتها بريطانيا العظمى عند احتلال القطر المصري ، ومطالبتها بتحقيقها ، والوفاء بها .

٣ ــ المطالبة بمجلس نيابي مصري يكون تام السلطة فيما يتعلق بالمصريين ،والمصالح المصرية.

٤ ــ ان يكون التعليم الابتدائي عاما ومجانا .

٥ ــ ان تكون اللغة العربية لغة التعليم في البلاد.

٦ ــ ان تعطي الوظائف في المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة والاستحقاق مع تقليل عدد الأجانب بقدر الإمكان ، حتى يتأتى للمصريين ان يحكموا انفسهم .

٧ ــ ان تكون محاكمة الأجانب المقيمين في

(١) Landau, Parliaments and parties, pp. 140-142.

> مصر جنائيا امام المحاكم المختلطة ، كما يتقاضون امامها اليوم في الحقوق المدنية ، إلى ان يتم توحيد المحاكم المصرية لجميع سكانها ، تحقيقا لاعظم مبدا بين سكان البلد الواحد ،وهو المساواةامام القانون.

وكان الشيخ علي يوسف صحفيا قبل أن يكون مؤسس حزب ، ونجح في ميدان الصحافة حتى غدا المؤيد من أوسع الصحف انتشارا ، ولكنه لم يصب نجاحا في ميدان الحزبية فلم ينضم إليه غير عدد قليل من دعاة الرجعية والجمود ومن نحا نحوهم من غمار العامة . ولم يحظ حزب الإصلاح الدستوري بتأييد جماهيري مثل ماحظى به الحزب الوطني ،كما أنه لم يحظ بتأييد طبقي مثل ما تمتع به حزب الأمة .

وهكذا انقسمت مصر إزاء النزاع بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية إلى معسكرين ، أحدهما يحارب الاستعمار ، ويتذرع إلى ذلك بكل وسيلة ممكنة ، فيعتمد على نفوذ الخديو آنا ، وعلى نفوذ تركيا آنا آخر ، وعلى نفوذ فرنسا في بعض الأحيان . وذلك هو الحزب الوطني ــ كما رأينا ــ يؤيده شباب مصر وطلبة المدارس . أما المعسكر الآخر فقد جنح إلى موالاة الإنجليز واكتساب رضائهم ، معتقداً أن مصر في ضعفها وانحلالها لا تستطيع أن تكافحهم ، وأن الطريق الأمثل للتقدم هو إصلاح حالتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بالاتفاق مع سلطات الاحتلال. وذلك هو حزب الأمة ، يؤيده كبار الملاك ، ويشايعهم نفر من أصدقاء الشيخ محمد عبده . وبين هذين الحزبين الكبيرين وقف حزب علي يوسف يعبر عن اتجاهات الخديو .

وبالإضافة إلى هذه الأحزاب الثلاثة الرئيسية ،تألفت في مصر عدة أحزاب صغيرة في الفترة ما بين ١٩٠٧ و ١٩٠٩ . وكان الاختلاف بينها

ينحصر في علاقات كل منها مع الخديو ومع السلطان ومع الاحتلال • ولم تعن بعض تلك الأحزاب بقضايا مصر الأساسية ، من رفاهية مادية وإصلاح اقتصادي ونهضة اجتماعية وثقافية وعلمية • ولم تؤثر هذه الأحزاب تأثيراً جديا في العلاقات بين القوى السياسية الكبرى لأنها في الواقع لم يكن لها جذور ضاربة في الأرض المصرية ، فكلها كانت تمثل فكراً متخلفا أو وضعا مندثرا • وهذه الأحزاب هي :

الحزب الوطني الحر :

كون فريق باع نفسه للاستعمار حزبا أطلق عليه اسم «الحزب الوطني الحر » وما هو بوطني وما هو بحر • وكان الحزب الوطني الحر أول الأحزاب التي لم تهتم بقضايا مصر الأساسية ، وكانت تمثله صحيفة « المقطم » التي تحيزت لسلطات الاحتلال البريطاني • وقد أسس هذا الحزب محمد وحيد الأيوبي في مايو عام ١٩٠٧ • ولكن الإعلان الرسمي عنه كان في السنة التالية ، حينما كتب الأيوبي مقالا في المقطم يودع اللورد كرومر ، عند انتهاء مدة خدمته ، وداعاً حاراً ، ويرحب بخليفته ، جورست، ترحيبا أحر • وفي سبتمبر من تلك السنة كتب الأيوبي رسالة مفتوحة إلى السير إدوارد جراي (Grey) ــ وزير خارجية انجلترا ــ تحدث فيها عن فوائد الاحتلال البريطاني لمصر ، ثم استعرض مبادىء حزبه التي اشتملت على ما يلي : (١)

> ١ ــ مسالمة المحتلين والسعي في نيل ثقتهم والاتفاق معهم على كل ما فيه خير القطر وترقيته وإنجاحه وتنبيههم بالحسنى إلى مواضع النقص التي يرى الحزب في تنبيههم إليها فائدة لمصر وأهلها

---

(١) يونان لبيب رزق : المصدر السابق ، ص ٣٢-٣٣ •

كما هو حال الشعوب الضعيفة العاقلة مع الأمم القوية الراقية التي تربط مصالحهم بمصالحها لأن طريق المسالمة هذه هي الطريق الوحيدة التي تضمن للأمم الضعيفة بلوغ الاستقلال في كنف الأمم القويـــة المشرفة عليها .

٢ ـ مسالمة الاجانب من سكان القطر المصري على اختلاف مللهم ونحلهم وعدهم جميعاً إخوانا لنا ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

٣ ـ السعي في تعميم التعليم الابتدائي بين طبقات الامة كلها وتوسيع نطاق التعليم العالي شيئا فشيئا مع اجتناب الطفـرة التي تؤدي إلى ضـد المقصود وقد تكون عائقا عن ارتقاء المعارف وتقدمها. والاهتمام بترقية لغة البلاد وتعليم كل ما يمكن تعليمه من العلوم بها على شرط الا يكون ذلك سببا في تقصير المتعلمين باللغة العربية عن سواهم من المتعلمين باللغات الاجنبية وبعبارة أخرى أن لا يكون تعليمهم باللغة العربية حائلا دون إتقانهم للعلوم ومباراتهم لإخوانهم الذين يتعلمونها باللغات الأجنبية. وإرسال الإرساليات من الطلبة إلى أوروبا لتعلم العلوم حتى يجتمع من هؤلاء الطلبة العلماء الاكفاء الذين يعول عليهم في الترجمة والتأليف والتصنيف لكي تبارى لغتنا العربية الشريفة اللغات الأوروبية في علومها كما بزتها في آدابها .

٤ ـ السعي في إعداد العامة لقبول الإصلاح والمزايا النافعة في التمدن الغربي وذلك بإزالـــة أوهامهم ومخاوفهم من الإصلاحات الصحيـــة التي لا تقوى الأمة إلا بها والإصلاحات الادارية التي لا تنتظم احوال الأمة إلا بها ايضا وما شاكل ذلك .

٥ ـ السعي إلى الحكم النيابي من ابوابه وذلك بإقناع الحكومة الإنكليزية وجميع الأمم الأوروبية مع الزمان بمسالتنا وإخلاصنا وتسامحنا وكفاءتنا باننا اهل لذلك الحكم ويكون ذلك تدريجا حتى إذا آن أوانه وامنت عواقبه باستعداد الامة له كنا اول المطالبين به بالطرق المشروعة التي تضمن لنا نيله .

٦ ـ السعي في تفهيم عامة الامة وبسطائها معنى الوطنية الحقيقية وشروطها وتحذيرها من الذين يضللونها ويموهون عليها ليوقعوها إلى المصائب والمحن ويقضوا مآربهم الخصوصية أو مآرب الذين يتخذونهم وسائط لقضاء اوطارهم .

وهكذا اشتمل برنامج الحزب الوطني الحر على مبادىء تدعو كلها إلى المسالمة الكاملة للمحتلين وبقائهم في مصر بهدف الاستفادة منهم . ولم يتطرف اتجاه سياسي في تأييد الوجود الاحتلالي بصورة سافرة كما تطرف اتجاه رئيس الحزب وحيد الأيوبي ووكيله نشأت بك . ولما كان هذا الحزب قد تأسس في رحاب جريدة المقطم ، فان فرسان المقطم الثلاثة ، مكاريوس ونمر وصروف ، كانوا من موجهي الحزب من وراء ستار . أما باقي الأعضاء فكانوا من السوريين المتعاونين مع الاحتلال ، أو من المصريين الذين رشاهم الاستعمار للحد من نشاط مصطفى كامل وحزبه المتطرف في وطنيته .

حزب المصريين المستقلين :

أثار « الاتجاه الإسلامي » الذي تميزت به أقوال وأعمال الحزب الوطني مخاوف الأقلية القبطية . وقد احتمى هؤلاء من « الاتجاه الإسلامي » بالمغالاة في رفع شعار المصرية واعتبار أن الوطنية القبطية إنما هي صنو

للوطنية المصرية بغض النظر عن الدين • وقد أدت وفاة مصطفى كـامل وما دخل على الحزب الوطني بل على الموقف السياسي كله من تغييرات إلى أن يكوّن الأقباط ما أسموه « بحزب المصريين المستقلين » • فتفجر العداء بين الحزب الوطني وحزب الأمة من جانب والخديو عباس حلمي الثاني من جانب آخر كان من الأسباب المؤديـة إلى تخوف الأقباط من الحزبـين الكبيرين وإلى شعورهم بأن هـذا التطرف قد يؤدي بمصر إلى مهـاو خطيرة • وعندما تزايدت الدعوة للدستور تزايدت مخاوف الأقباط من احتمالات الاستجابة لهذه الدعوة وما يمكن أن يترتب عليهـا من تغيير مركزهم إزاء الأغلبية • وقد أسس هذا الحزب الدكتور في الحقوق أخنوخ فانوس (١٨٥٦ ــ ١٩١٨) عام ١٩٠٨ • وكان معظم أعضاء الحـزب من الأقباط ، باستثناء نفر من المسلمين المتعاونين مع الاحتلال ، مع أن مؤسس الحزب لم يكن قبطيا ولا مسلما ، بل بروتستانتيا •.وكانت ثقافته أمريكية فقد درس في كلية أسيوط الأمريكية ثم في الجامعة الأمريكية ببيروت •

وكانت مبادىء الحزب ، شأن مبادىء الأحزاب الأخرى ، محصورة في نطاق مصر كما يلي : [1]

١ ــ وحدة مصر والسودان •

٢ ــ استقلال مصر •

٣ ــ إلغاء الامتيازات •

٤ ــ سعادة وفلاح سكان مصر •

٥ ــ اعتبار كلمة مصري مطلقـة على الأصيل والمتجنس بالجنسـية المصرية •

٦ ــ وجوب تسهيل شروط التجنس •

---

(1) Landau, op. cit., pp. 144-145.

وتحقيق ذلك يتطلب :

ا) إقامة صداقةحقيقية بين‌مصر وبريطانيا .

ب) إقامة علاقات طيبــة مع الأجانب المقيمين في مصر وضمان حقوقهم ومصالحهم بالقانون .

ج) فصل الدين عن السياسة بالقانون .

د) فرض ضريبة الدخل على الأجانب .

هـ) عقد معاهدة بين مصر وبريطانيـا ، تعطي بمقتضاها تسهيلات تجاريــة لبريطانيا وضمانات عسكرية لمصر .

و) إنشاء مجلسين‌نيابيين لهما سلطة سن القوانين ، ويكون الأجانب المنتخبون‌الذين اقاموا في مصر خمس سنوات على الأقل نصف اعضاء أحد المجلسين .

ز) التعليم الإبتدائي الإجباري للجنسين .

ح) توحيد القضاء ووضع قانون عام ومدني وجنائي واحد .

ولأخنوخ فانوس عدة مقالات وأبحاث في القومية المصرية الفرعونية ، وفي الوسائل لإعادة بناء مجد مصر القديم . وكان شعاره ورمز حركته‌مصريون قبل كل شيء . وهذا البرنامج يعطي بلا شــك صورة حية للتناقض الذي وقع فيه الأقباط في ذلك الوقت . لأنه لم يكن نابعاً من « اقتناع فكري» بقدر ماكان نابعا من « ضرورات دينية » فسلبه هذا مضمون تقدمي.

حزب مصر الفتاة :

تأسس هذا الحزب على أثر نجاح حزب تركيـا الفتاة في الدولـة العثمانية في عام ١٩٠٨ ، وكان مؤسسه وزعيمه إدريس راغب بك . أمـا

عن مبادىء الحزب ، الذي يكاد يكون مجهولا ، فقد حفظتها لنا رسالة وجهها مؤسس الحزب إلى البرلمان البريطاني . ويدعى الكاتب القومية المصرية ، ولكنه يطالب بحماية تلك القومية عن طريق بقاء الاحتلال البريطاني في مصر . ويهاجم سلبية الحزب الوطني ويدافع عن نيات الاستعمار ويعدد خدماته في مصر . وتأسيس هذا الحزب في الحقيقة يمثل تطرفاً سياسياً في الحياة الحزبية المصرية ، فإن هذا الحزب كان يدين بالولاء لسلطة الخديو وسلطة الاحتلال ، ويجسد سياسة الوفاق بينهما . ويوضح برنامج الحزب هذا التطرف في الجمع بين الولاء لكل سلطة في مصر ، فيشتمل البرنامج على ما يلي : (١)

١ ـ احترام وإجلال حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية وامتيازاتها وكذلك امتيازات السلالة الكريمة الخديوية باكملها .

٢ ـ احترام حقوق الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر .

٣ ـ اتفاق افكار الحزب مع افكار جمهور من ساسة الإنكليز يخص منهم بالذكر جناب اللورد كرومر .

وقد غير إدريس راغب بك اسم الحزب فيما بعد إلى « الحزب الدستوري » فتضايق زعماء حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية . ورغم اتخاذ الحزب لهذا الاسم الجديد ، كان ممثلا أميناً لجمود المحافظين الراغبين في الإبقاء على الأمور على ما هي عليه ، ورفض أسلوب المطالبة العاجلة بحياة دستورية ، وحدد عشرين سنة كاملة ليستطيع الشعب أن ينال

---

(١) يونان لبيب رزق ، المصدر السابق ، ص ٣٥

حقوقه الدستورية ويتمكن من استخدامها استخداماً حسناً . وحتى في تصوره لطبيعة الانتخابات بعد هذه الفترة الطويلة ، وضع شروطاً منها أن يكون للمتعلم خمسة أصوات في عملية الاقتراع التي تجري لتكوين المجالس النيابية .

حزب النبلاء :

ظهر هذا الحزب في أكتوبر عام ١٩٠٨ ، ليؤكد أن « الأرستقراطية التركية » لم تنته بعد . ولقد دفع حسن حلمي زاده رئيس الحزب وسكرتيره محمود طاهر حقي إلى تكوين حزب النبلاء ذلك الهجوم الذي شنه الحزب الوطني على الخديو عباس حلمي الثاني في النصف الثاني من عام ١٩٠٨ . وبلغ هذا الهجوم الذروة بمقالات محمد فريد المشهورة « ماذا يقولون » التي عرض فيها بالخديو وسياسته الجديدة (سياسة الوفاق) ، وذكره بأحاديثه القديمة في الانتصار للدستور والحركة الوطنية . فكتب في اللواء بتاريخ ١١ أبريل عام ١٩٠٨ يقول : « لا يخطر على بال مصر أن سمو الخديو المتربي في وسط الأمم الحرة وبجانب أكبر إمبراطور دستوري (الإمبراطور فرانسيس جوزيف إمبراطور النمسا) ينخدع بما تزينه له سياسة السير إلدون جورست اللينة الملمس ، ويضع نفسه فعلا تحت حماية انكلترا ، بل نحن على ثقة تامة بأن قلبه الكبير يتألم بقدر تألم قلوبنا ، إن لم يكن أكثر ، من وجود الاحتلال الأجنبي ببلاده ، وتتوق نفسه العالية إلى أن يكون حراً في بلاده ، يحكمها بصفة أمير دستوري بالاشتراك مع مجلس نيابي عالم بقوته وبالواجب عليه ، ولذلك فنحن نلفظ كل « ما يقولون » ونستمر على القول بأن فكرة المجلس النيابي سائرة في طريقها ، وليس في استطاعة أحد أن يوقفها » [1] كما رأى النبلاء أن سياسة تأييد الحزب

---

(١) محمد فريد : المصدر السابق ، ص ٨١ .

الوطني للدولة العثمانية لا تجدي مادام على عدائه للإنجليز ، إذ تصوروا أن لا إنقاذ للدولة العثمانية من محنتها بدون العون الإنجليزي • ولقد أرسلوا فعلا برقية إلى السير إدوارد جراي أثناء أزمة البوسنة والهرسك يطلبون منه أن تعمل بريطانيا على المحافظة على الدولة العثمانية • ولقد حدد حسن حلمي بك أهداف حزبه فيما يلي : (١)

١ ـ الولاء للدولة العثمانية •

٢ ـ الولاء للأسرة الخديوية •

٣ ـ التعاون مع بريطانيا لتجديد مصر •

وأيا كان الأمر فإن حزب النبلاء لم يقدم في العمل السياسي المصري أكثر من مدلول فكري دون أي عمل فعلي •

★ ★ ★

وقد أدت جوانب الخلاف بين الأحزاب الرئيسية إلى خوض الصحف في مهاترات لم تكن تستهدف الحق دائماً ، وقد كان كثير منها يتصل بالأشخاص لا بالمسائل العامة • وقد أفسدت هذه المهاترات الأخلاق والأذواق ، فتولد في المصريين ميل جامح لتتبع هذا السباب والتشفي بسماعه ، وأصبحت هوايتهم الفاسدة أن يترقبوا في شوق طلوع اليوم الجديد ليستمتعوا بمزيد من السباب ، وليأخذوا مقاعدهم في حفل مصارعة الثيران ، وقد غدا أقدر الناس على السباب وعلى رده هو أبرعهم في أعين الناس • وبذلك استنفدت طاقة المصريين فيما لا طائل تحته ، وصرفت عن مواجهة الاستعمار ، عدوهم الأول ، الذي استراح من حربهم بعد أن أصبح

---

(١) Alexander, op. cit., p. 195.

كل منهم حربا على صاحبه . وارتكبت الصحف باسم الحرية أبشع جريمة في تمزيق شمل المصريين وتفريق كلمتهم . وكان مقال الجريدة « تعالوا نتفق أو نختلف » من أوضح ماكتب في بيان الفروق والاختلافات بين هذه الأحزاب ، وقد جاء فيه .

« ... (فالمؤيد) يتحيز دائما في سياسته العامة إلى إحدى السلطتين ، واما في جزئيات المسائل وتقدير الحوادث فإنه يجري من النقيض إلى النقيض ، اي من (اللواء) إلى (المقطم) . فأحيانا يكون كالاول ، واحيانا كالثاني ، وغالبا ينفرد في هذا الميدان الفسيح بذينكم النقيضين ، مراعيا في ذلك حالة مصلحة سياسته العامة التي ذكرناها . واما (الجريدة) فإنها لا تتحيز لجهة من السلطتين ، ولا تتفق مع طرف من طرفي النقيض ، وليس من سياستها ان تخدم سلطة مطلقا بل قلمها وقف على خدمة الأمة دون سواها ... وبذلك لا يمكن ان تكون متفقة السياسة مع (المؤيد) . واما (المقطم) فإنه يتحيز إلى سلطة قصر الدوبارة ، ويزين اعمال المحتلين ولو كان ملؤها الخطل ، ويقول بالرضا عن الاحتلال... واما (الجريدة) فإنها لا تقول بالرضا عن الاحتلال مطلقا .. وبهذا لا يمكن ان تكون (الجريدة) و (المقطم) متفقتي المذهب ... واما (اللواء) فإنها تدعو إلى الاستقلال بالطفرة ، وخطتها عدائية للمحتلين ، ونحن نرى أن الطفرة محال ، وعواقب التشبث بها خطرة جدا .. كما نرى ان معاداة المحتلين وتقبيح اعمالهم التي لا يحكم العدل بقبحها ليس من الاعتدال الذي هو شعارنا في شيء » .

كما نعى حافظ إبراهيم فوضى الرأي في ذلك الوقت بهذه الأبيات : (١)

---

(١) ديوان حافظ ابراهيم : ج ٢/٢٠٤ .

وصحف تطــن طنــين الذباب وأخرى تشن علــى الأقــرب

وهــذا يلوذ بقصــر الأمــير ويــدعو إلى ظلـــه الأرحب

وهــذا يلوذ بقصــر السفــير ويطنب في ورده الأعـــذب

وهــذا يصيح مــع الصائحين على غــير قصــد ولا مــأرب

وهكذا عمل الاحتلال البريطاني على تفتيت الحركــة الوطنية المصرية ، ويرجع ذلك إلى سياسة التفاهم التي التزم بها المعتمد البريطاني جورست مع الخديو . وعندما قامت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ كان عباس يقوم برحلته المعتادة إلى الآستانة ، ولكنه لم يعد إلى مصر بعــد ذلك . ففي ١٨ ديسمبر من نفس العام فرضت انجلترا حمايتها على البلاد مسفرة بذلك عن نياتها الحقيقية نحو مصر ، وواضعة حداً لسياسة الغموض التي سارت عليها منذ البداية . وفي اليوم التالي أعلنت الحكومة البريطانيــة خلع الخديو عباس حلمي الثاني ، وتولية السلطان حسين كامل عرش مصر . ومهما كان الأمر ، فقد أنهى خلع الخديو واستبدال الحماية بالاحتلال عهداً كان جهد النضال القومي موزعاً فيه بين مقاومة الاحتلال والسعي لإنشاء الحكومة الدستورية ، واتجه المناضلون إلى تركيز الجهود ضد الحمايــة ــ وليدة الاحتلال ــ لإزالتها ولإرغام البريطانيين على الجلاء . وفي ذلك الوقت كان هذا الفريق الذي يرى ضرورة التعاون مع الإنجليز وتنظيــم علاقة مصر بانجلترا على أساس الاعتراف باستقلال مصر ، يتبوأ مــركز الصدارة في حياة البلاد . ولم يعــد هناك من يرى ربط المسألة المصريــة بمعاهدة لندن عام ١٨٤٠ وانهار بذلك آخر أساس لنظرية الحزب الوطني في علاج المســألــة المصرية ولم يبق غير مبدأ « لامفاوضة إلا بعد الجلاء » .

الفصل السابع

ثورة ١٩١٩

١ ـ قيام الثورة وموقف قيادتها من الجماهير

٢ ـ القوى الاجتماعية الجديدة في الثورة

١ ــ قيام الثورة وموقف قيادتها من الجماهير

عندما أعلنت الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية ، قررت بريطانيا إعلان الحماية على مصر ، وهو إجراء وسط بين ضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية وترك أمورها على ما هي عليه • ولم يكن فرض الحماية على مصر من جانب واحد أمراً مقبولاً من المصريين جميعاً لولا ظروف الحرب التي لم تمكن أحداً من الإدلاء برأيه صراحة ، خاصة وقد أعلنت الأحكام العرفية في ٢ نوفمبر ، وتحددت الحريات وانتشرت جيوش الاحتلال في البلاد • وبينما كان الساسة المصريون يفكرون في مصير البلاد في فترة أواخر الحرب ، حاولت السلطات البريطانية تثبيت الحماية وربط مصر بالإمبراطورية البريطانية لأهميتها بالنسبة إلى المواصلات الجوية والبحرية العالمية • ولكن المعتمد البريطاني ريجنالد ونجت [١] (Wingate) حذر الحكومة البريطانية من طبيعة مشاعر المصريين في المراحل الأخيرة من الحرب ، ولفت نظرها إلى ضرورة تحديد معنى الحماية ، ورغبة كل المصريين ــ من السلطان إلى الفلاح ــ في تحقيق استقلال مصر الذاتي •

وبعد انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ ، استيقظت الحركة الوطنية المصرية التي اضطرت الى الخمود بسبب ظروف الحرب العالمية ، وركب « سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبي

---

(١) عين ونجت في هذا المنصب منذ اوائل عام ١٩١٩ خلفا للسير هنري مكماهون •

العنيد » • وكان « الوفد المصري » قد تألف بعد انتهاء الحرب مباشرة في نوفمبر ١٩١٨ ، بهدف « السعي للاستقلال بالطرق السلمية المشروعة»، مما استوجب الحصول على توكيلات من شتى أطراف البلاد لهذا الغرض • [1] ويبدو أنه كان هناك تفاهم بين رئيس الحكومة — حسين رشدي — والقادة على أن يكون هناك مسعيان : أحدهما رسمي يتولاه رئيس الحكومة لدى الحكومة البريطانية ؛ والآخر شعبي يشد أزر الرسميين لدى الشعب المصري نفسه ولدى الرأي العام في بريطانيا وفي غيرها من البلاد ولدى ممثلي الدول في مفاوضات الصلح • وفي ١٣ نوفمبر ١٩١٨ توجه سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي — أعضاء الوفد — إلى دار الحماية ، حيث تقابلوا مع ريجنالد ونجت ، وطالب سعد بإلغاء الأحكام العرفية ، وأن تكون صداقة مصر لبريطانيا صداقة الند للند ، وطالب سعد كذلك بالاستقلال التام لمصر ، وأكد عزم بلاده على احترام التزاماتها وخاصة المالية • وتلا ذلك أن تقدم الوفد إلى الحكومة طالبا السفر إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، فوافقت • وتقدم الوفد إلى دار الحماية للترخيص لأعضائه بالسفر إلى بريطانيا لانجاز المهمة المنوطة به • ولكن السلطات البريطانية رفضت هذا الطلب • وفي ٨ مارس ١٩١٩ ألقي القبض على سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وحمد الباسل — من أعضاء الوفد — ونفوا في اليوم التالي إلى جزيرة مالطة ، فانفجرت الثورة •

وتشير الحوادث الأولى لثورة مارس ١٩١٩ ، إلى أن المصريين كانوا يريدون ، عن طريق القيام بمظاهرات سلمية ، الاحتجاج على القبض على

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية، جـ١/٧٩.

زعمائهم الأربعة والتعبير عن تأييدهم لهم في مطلبهم الخاص بالاستقلال التام . ولكن الأمر تطور ، بسبب التجاء السلطات البريطانية ؛ تحت تأثير عجزها عن تقدير الحالة النفسية التي يعانيها الشعب تقديرا واعيا سليما — إلى مقابلة محاولته السلمية هذه بالعنف والقسوة ، مما فجر الاستياء المكبوت في صدور الناس لمختلف الأسباب السياسية والاقتصادية، وظهوره في شكل ثورة عارمة ضد الإنجليز . فلقد خاضت مصر غمار حرب لم تجن منها شيئا ، بل زاد فيها الشعب شقاء وخصوصا طبقة الفلاحين والعمال ، والموظفين . كما وضح للشعب مقدار استغلال انجلترا له مدة الحرب ، وكيف جندت ما يزيد على المليون من خيرة رجاله . فلقد كان المصريون « يربطون بالحبال عند تجنيدهم ، ويساقون كالأنعام وينقلون في مركبات الحيوان » ، واستولت بريطانيا على المحصولات الزراعية بثمن بخس ، واشتدت سلطات الاحتلال في جمع الضرائب والدواب [1] ،وقاسى الشعب المصري الضنك والكرب في حين استطاعت قلة من المصريين وعدد من الأجانب جمع ثروات طائلة .

وعلى ذلك بدت الثورة في شكلها الذي ظهرت به ، انفجاراً بكل ما يحمل مثل هذا الانفجار من طابع الارتجال ، والخطة العفوية والتنظيم السريع ، ولكن هذا « الانفجار » سرعان ما تحول إلى ثورة عندما اشتمل على عناصر جديدة في النضال الوطني ، دلت على وقوع تغيير عميق في كيان المجتمع المصري ، ونقصد بهذه العناصر الأقباط والمرأة المصرية . ولقد كانت القاهرة بحكم قيادتها التقليدي للحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أول ما ظهر فيها رد الفعل الذي أحدثه القبض على سعد زغلول ورفاقه . ومن القاهرة انتقلت الحركة إلى الأقاليم . وكانت الطبقة

(١) انظر : عبدالرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، جـ١ .

البورجوازية في المدن أول من استجاب لنداء الثورة . وتبعتها الطبقة العمالية فيها . أما في القرى فكان الفلاحون هم الذين حملوا عبء النضال بتأييد الأعيان . وقد تصدرت الطبقة المثقفة النضال وقادته منذ البداية . وانبث افرادها بين العمال في المدن . والفلاحين في القرى يوقظون الوعي والشعور وينظمون الصفوف . ولقد مرت ثورة ١٩١٩ بمرحلتين رئيسيتين. مرحلة الثورة العنيفة في مارس ١٩١٩ . وهي المرحلة التي اشتركت فيها جموع الشعب من فلاحين وعمال ومثقفين من الإسكندرية إلى أسوان ، وقطعت خلالها خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق والتليفون في كل من الوجهين البحري والقبلي ووسائل المواصلات في المدن؛ والتي قابلتها القوات البريطانية بكل عنف وقسوة ؛ ثم المرحلة الثانية بعد مارس ، وهي المرحلة الطويلة التي انحصرت الثورة فيها أو كادت في المدن ، واتخذت شكل مظاهرات الطلبة وتحت كان المثقفين .

وقد اتخذ دعاة الثورة في القاهرة أماكن يجتمعون فيها ، يتدارسون شئونها ويرسمون خططها ومن هذه الأماكن ماكان سريا ومنها ما هو معروف . وفي طليعة هذه الأخيرة : الأزهر وبيت الأمة (بيت سعد زغلول)، ودار محمود سليمان باشا بشارع الفلكي ومحل جروبي بشارع المناخ ، ومحل « صولت » بشارع « فؤاد » ، وغيرها من الأماكن التي يذكرها الرافعي في كتابه ثورة ١٩١٩ . وكان الأزهر هو المكان الفسيح الذي لم تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العامة فيه بسبب مكانته ومنزلته الدينية ، ولهذا أصبح محفلاً عاما للخطابة يتبارى فيه الخطباء من كل الطبقات ، ويقف على منبره القس المسيحي إلى جانب العالم المسلم . وظهر خطباء للثورة عرفوا بمذاهبهم الخطابية التي تسترعي

الأسماع من أمثال الأستاذ يوسف الجندي والدكتور زكي مبارك والدكتور محجوب ثابت، ومن أمثال القمص مرقص سرجيوس والقمص بولس غبريال، ومن أمثال الشيخ مصطفى القاياتي والشيخ محمود أبو العيون من علماء الأزهر • وفي الحق أن اتحاد عنصري الامة في ثورة ١٩١٩ هو أعظم انجازات الثورة إطلاقا ، حتى ولو لم يترتب على قيامها تحقيق أي نصيب من الاستقلال • ولقد قال القمص سرجيوس في إحدى خطبه : « إذا كان الاستقلال موقوفا على الاتحاد ، وكان الأقباط في مصر حائلا دون ذلك ، فإني مستعد لأن أضع يدي في يد إخواني المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين ، لتبقى مصر آمة متحدة مجتمعة الكلمة » • وقد استجابت المرأة المصرية كذلك للسفور الوطني ، فنزلت لأول مرة في حياتها إلى ميدان النضال السياسي مسجلة الخطوة الأولى في أخطر تطور اجتماعي في تاريخ البلاد • ففي يوم ٦ مارس قامت السيدات والآنسات بمظاهرة كبرى مكونة من عدد يربو على الثلثمائة من كرام العائلات ، وأعددن احتجاجا مكتوبا ليقدمنه إلى معتمدي الدول يحتججن فيه « على الأعمال الوحشية التي قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة » • ولقد وجدت المرأة المصرية في الثورة الناشبة فرصة العمر لتؤكد وجودها في المجتمع المصري الذي كان يصر على تجاهلها تحت عوامل التقاليد والدين •

ولقد كانت ثورة ١٩١٩ ثورة سياسية قامت من أجل استقلال الوطن، ولم تقم لإحداث تغيير اجتماعي ، ومع ذلك فلم تخل من ارهاصات طبقية طفيفة • فقد وجد إلى جانب طلاب الاستقلال طلاب قوت • فعندما أحاط بعض الثائرين ببيت محمود باشا سليمان في أسيوط ، وكان رئيسا للجنة المركزية للوفد ووالد محمد محمود عضو الوفد المصري ، لتخريبه وإحراقه ، واراد البعض أن ينبههم إلى شخص من يحرقون بيته ، أجابوا : « وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين من الفلاحين؟

نحن طلاب قوت » . [1] ولم يكن الوفد ، يتوقع ، عندما بدأت المظاهرات الأولى عقب القبض على سعد زغلول وصحبه ، أن هذه المظاهرات سوف تتطور إلى ثورة عارمة تكتسح البلاد من أقصاها إلى أدناها . والحق لقد كان من رأي سعد زغلول نفسه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل ، ومرهق الأعباء ، ومشحون بالجند والسلاح والأرصاد ، ولكنها إذا كانت واقعة ، فشعور الناس بالاختناق والتماسهم المتنفس للجهر بآلامهم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها . ولذلك فلم يدرك أحد أعضاء الوفد (عبد العزيز فهمي) حين أفضى إليه مندوبو طلبة الحقوق في اليوم التالي للاعتقال بما يهمون به من القيام بمظاهرات الاحتجاج ، أن هذه المظاهرات سوف تكون فاتحة ثورة جامحة تجتاح البلاد اجتياحا سريعا ، فنصح لهؤلاء الطلبة بالاقلاع عن هذه الفكرة والتزام الهدوء .

والحقيقة أن الحوادث قد جرت بعد ذلك على غير تدبير الوفد . فقد استولى الشعب بنفسه في المدن والثغور والقرى على زمام الموقف ، وانتقل الأمر إلى أيدي اللجان الثورية والجمعيات السرية وغيرها من التنظيمات التي ظهرت إبان الثورة ، والتي نشأت تلقائيا وسط المعارك دون أن تتلقى وحيا من الوفد . ومعنى هذا أن الشعب قد قفز إلى مسرح الحوادث ، سابقا قيادته التي كانت بحكم تكوينها من عناصر معتدلة ، تجزع من العنف وتؤثر حل القضية المصرية في إطار قانوني داخل مؤتمر الصلح . وفي الحقيقة أن دور الوفد في التنظيم الثوري سوف يأتي بعد اخماد ثورة مارس ، وعلى يد لجنة الوفد المركزية التي سوف تتشكل بمناسبة سفر الوفد إلى أوروبا . وعلى أية حال فان ظهور الشعب على مسرح الحوادث كقوة مهيمنة فعالة، سوف يكون نقطة تحول في تاريخ الحركة

(1) فكري اباظة : الضاحك الباكي ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٥٤.

الوطنية كلها . ففيما يتصل بالوفد ، فان توكيله الذي كان ــ حتى ذلك الحين ــ كما يقول الدكتور هيكل في كتابه « مذكرات في السياسة المصرية» ــ أمرا صوريا لحاجة انجلترا ، قد أصبح حقيقة ملموسة،فأصبح الشعب هو الأصيل والوفد هو الوكيل . وفيما يتصل بالانجليز ، فلم يعد يجديهم أن يكتسبوا تسليما من جانب الدول الأوروبية بمركزهم في مصر واعترافا منها بالحماية ، لأن البت في المسألة المصرية لم يعد في يد دول أوروبا ؛وإنما أصبح في يد الشعب المصري ، وبهذا باتت المسألة المصرية مسألة مصرية لا مسألة دولية .

وإذا كانت قيادة الوفد قد انتابها الرعب من ثورة الشعب في مارس، فان تلك الثورة لم تحدث هذا التأثير المتخاذل في كل أعضاء الوفد .فنجاح سعد زغلول أفاد كثيرا من ثورة مارس ، فبدأ يشعر بأن وراءه قوة شعبية تحميه في موقفه الأمر الذي دفعه إلى مزيد من الثورية والتشدد في موقفه، فربط نفسه بالقوة الشعبية أكثر مما ربط نفسه بأعضاء الوفد من الأرستقراطية الزراعية . لذلك عارض زملاءه في قبول مشروع ملنر رغم ان غالبية الوفد من الأرستقراطية الزراعية كانت تحبذ قبوله . فالمسألة في نظره ليست أغلبية بل مسألة توكيل ، بمعنى أن سعداً لا يهمه أن أغلبية الوفد تحبذ هذا المشروع ولن يخضع للأغلبية ، ولكنه موكل عن الأمة ومسئول أمامها ولن يحترم إلا إرادتها . وتلك حقيقة أساسية في الموقف داخل القيادة الوفدية ، ألا وهي أن الخلاف بين سعد وبقية أعضاء الوفد ــ باستثناء سينوف حنا وواصف غالي ــ كان في تقدير قوة الشعب كطاقة ثورية ، بل في انزعاج بقية أعضاء الوفد من استمرار الثورة ورغبتهم في الاسراع بحل يتيح لهم شيئا من التنفس السياسي والاقتصادي . هذا بينما كان سعد قد تطور بعد ثورة مارس ، التي أجبرت بريطانيا على فك أسره وإطلاقه من منفاه ، فمست جوانب نفسه وأذابت جليد الاعتدال الذي

اتسمت به مواقفه في فترة الاحتلال وجعلته إبان فترة الاحتلال أقرب ما يكون إلى حزب الأمة .

ولقد أفهمت ثورة الشعب في مارس سعد زغلول أن المسرح السياسي القديم في مصر قد اختفى كلية ، وأن حزب الأمة لا يستطيع أن يكون الممثل الرئيسي فيه ، بل أدرك أن مصر أصبحت مسرحا لتحركات ثورية شعبية لم يكن يحلم بها قبل الحرب العالمية الأولى ، ومن ثم ، فقد كان الموقف يتطلب تطوراً في ثورية القيادات القديمة لترتفع إلى مستوى التضحيات التي بذلتها الأمة في سخاء في ثورة مارس . ولقد عبَّر سعد زغلول عن احساسه بقوة الطبقات الشعبية وصدق ثوريتها في خطابه الذي ألقاه في ٤ يوليو عام ١٩٢٤ في حفل نقابة عمال شركة السكك الحديدية وواحات عين شمس إذقال : «أفرح كثيراً وأسر كثيراً كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط، بل هي منبعثة أيضا وعلى الأخص في الطبقة التي سماها حسادنا طبقة الرعاع ، وافتخر بأني من الرعاع مثلكم . ولو كانت هذه الحركة قاصرة على الطبقة العليا ، لما قامت لها قائمة ، ولما انتشرت هذا الانتشار . ولما انتصر المبدأ الوطني ، فطبقة الرعاع هي الطبقة الأكثر عدداً في الأمة ، والتي ليس لها صالح خاص ، والتي مبدؤها ثابت على الدوام : مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان . إن الرجل صاحب الأموال وذلك الموظف في المنصب العالي إذا قال : يحيا الوطن ، فإنما يقول تحيا وظيفتي أو مصلحتي ، ولذلك رأيت كثيراً من أرباب تلك المصالح ومن ذوي الوظائف تقلبوا أو تغيروا ، ولكن الرعاع أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم » .

وعلى الرغم من ذلك فقد كان سعد زغلول يرفض أن يعطي حركة الشعب في ١٩١٩ مضمونا اجتماعيا ، فيقول في نفس الخطاب : « لا يطرب

سمعي أكثر من أن رجلاً فقيراً لا قوت عنده ينادي ليحيى الوطن ، وليس يطمع في شيء إلا أن يعيش كما هو » . ويتضح ذلك أيضا من سياسته وهو رئيس وزراء في وزارة الشعب عام ١٩٢٤ ، فلم يعترف بنقابات العمال ، ولم يرفع شعار الأرض بالنسبة للفلاحين . والحقيقة أن المضمون الاجتماعي لثورة ١٩١٩ ،كان الضمان الوحيد لبقاء الطبقات الشعبية في صفوف الثورة ، فلما دبر مصرع السردار ، لم يكن الأمر في حاجة إلى أكثر من دقائق لكي ينطفيء كل شيء ، وتقف الجماهير عاجزة عن أن تمد يدها وتنتهي ثورة ١٩١٩ . وهكذا كانت قيادة ثورة ١٩١٩ تنتمي بصفة عامة إلى الأرستقراطية الزراعية التي كانت تخشى من الثورة ؛ وبالذات من تحولها من ثورة سياسية إلى ثورة اجتماعية . أما سعد زغلول ، فمع أنه كان يدرك قوة الشعب وطاقاته الثورية ، إلا أنه بدوره كان يرفض المضمون الاجتماعي الشعبي للثورة .

٢ ــ القوى الاجتماعية الجديدة في ثورة ١٩١٩

بـدأ الاختمار الثوري ، إذن ، ينساب بين المجتمع المصري ضـد الاحتلال عندما استطاع ذلك الاحتلال بوجهه السافر أن ينفـذ إلى قلب المجتمع إبان الحرب بطريقة مباشرة وحساسة بالقيم التي كانت قوام ذلك الروح والتي كان يعيها وعياً مباشراً ويحرص عليها حرصـه على كيانـه وحياته • ولما كان الاحتلال أكثر مساساً واحتكاكاً بالقاعـدة الشعبية ، ونظراً لأنها كانت إذ ذاك ـ وهي البيئة المحافظة تمثل مكمن هذا الروح فـي قوته ــ فقد كانت تلك تتأهل بطاقات ثورية كبيرة • وكان هذا الاختمار الثوري ينمو في فترة الحرب في ظل الحماية ضـد الاحتلال فربط مصـر بشعور واحد وان تجلى مختلفا في مستوياته بين فرد وآخر أو طبقةوأخرى كل باختلاف النظر والاستعداد للتجاوب مع تحديات الاحتلال بين الفلاحين والعمال والمثقفين والرأسمالية والأعيان • وينبغي أن نشير الآن إلى القوى الاجتماعية التي حركت ثورة ١٩١٩ ، وأفزعت الجناح المتخلف من قيـادة الثورة ، وطورت من ثورية سعد زغلول • وهـذه القوى الاجتماعيـة الرئيسية ثلاث : الفلاحون والعمال والمثقفون • وقد تطورت كل قوة من هذه القوى الثلاث خلال فترة الاحتلال تطورا جعل من مجموعها ومن تحالفها القوة الضاربة في ثورة ١٩١٩ •

الفـلاحون :

« الفلاح المصري صبور ، لكنه لا يقبل الظلـم والاستبداد ويثور عليهما في النهاية ، ويجب أن تنظر إلى دوره في ثورة ١٩١٩ باعتباره حلقة

في سلسلة طويلة من الثورات ضد الظلم والاستبداد بالإضافة إلى تحرير البلاد من أجنبي ظالم مستبد » . قيل عن الفلاح المصري في بعض الأحيان أنه مستكين ، يرضى بالظلم وينام على الضيم ، وأن مئات السنين التي عاشها يعاني الظلم والاضطهاد قد صيرته إلى هذه الحال من التبلد .ولكن هذا القول عار تماماً من الصحة . حقيقة أن حرفة الزراعة علمت الفلاح الصبر . وصحيح أن سيطرة الحكومة المصرية على وسائل الري والصرف تجعل رزق الفلاح بل وحياته في يدها ، مما يجعله يقبل الخضوع لسلطانها عن طيب خاطر ، لكن هذا شيء والاستكانة للظلم شيء آخر .والشواهد كثيرة في التاريخ المصري على جرأة الفلاح وشجاعته وثورته الدائمة على الظلم . فثار الفلاحون ضد الاحتلال الفرنسي في مصر ، وثاروا ضد محمد علي وابنه ابراهيم خصوصا في الصعيد ، كما اشتركوا في الثورة العرابية. ومن الثابت أن التبرعات والهبات من المحصولات الزراعية والماشية التي خاض بها الجيش العرابي الحرب ضد الإنجليز ، كانت من فقراء الفلاحين، وهم الذين بنوا الخنادق للجيش المصري في معارك كفر الدوار .

ولا شك أن النكسة التي أصابت الثورة العرابية كان لها أثرها على الفلاحين . كذلك كان لسياسة الاحتلال إزاءهم أثرها . لقد قدر الاحتلال الإنجليزي ما للفلاحين كطبقة من وزن باعتبارهم الغالبية الساحقة من الشعب . ولذلك قامت سياسة الاحتلال تجاه الفلاحين على أساسين،الأول الحرص على اجتذابهم إلى صفه وإبعادهم عن التأثر بتيار الحركة الوطنية الصاعد . وساعده على انتهاج هذه السياسة ما قام به من إصلاحات في نظام الري والصرف واستصلاح الأراضي ، لرفع انتاج مصر كمزرعة تمد بريطانيا بالمواد الخام وبخاصة القطن وتمكينها من سداد ديونها للأوروبيين . يضاف إلى ذلك أن الاحتلال قام بإصلاح في النظام الضرائبي مما أدى إلى إلغاء كثير من الضرائب الصغيرة بينما استبقى

المصدر الرئيسي للإيراد ، وهو ضريبة الأرض ، كما هو . ولقد أدت هذه السياسة إلى تحييد شعور الفلاحين تجاه الاحتلال وإلى حصر نشاط الحركة الوطنية في المدن . لكن عدم وجود مضمون اجتماعي لسياسة الاحتلال الزراعية هذه أدى إلى أن الرخاء الذي أوجدته راح إلى جيوب كبار الملاك الزراعيين ، كما حصل استقطاب في الملكية الزراعية فقلت الملكيات المتوسطة ، وزادت الملكيات الكبيرة عددا ومساحة . بينما تعرضت الملكيات الصغيرة للتفتيت وزاد عدد الفلاحين المعدمين . وهكذا زاد الأغنياء غنى وبقي الفقراء على فقرهم في وقت ارتفعت فيه الأسعار في أوائل القرن العشرين ، مما أدى إلى تذمر الفلاحين .

أما الأساس الثاني لسياسة الاحتلال تجاه الفلاحين فهو ضرورة القضاء بكل سرعة وشدة على أية حركة معادية تقوم بينهم قبل أن تستفحل وتجرفهم في تيار الحركة الوطنية . سياسة الإرهاب تلك هي التي أملت تصرفات الاحتلال في حادث دنشواي . كانت دنشواي نقطة تحول في شعور الفلاحين تجاه الاحتلال ، إذ اتضحت لهم بشاعته وأنه ليس صديقا لهم كما يدعي . [1] وهكذا أدت سياسة الاحتلال في النهاية عند قيام الحرب العالمية الأولى إلى تحويل الفلاحين إلى طبقة متذمرة اجتماعياً وسياسياً . وقد زادت سياسة الاحتلال خلال الحرب من هذا التذمر . فأعطت السلطات العسكرية الأولوية المطلقة لمتطلبات الحرب واستولت على الكثير من محصولات الفلاحين ومواشيهم ودوابهم ولم تعوضهم عنها التعويض المناسب ، في الوقت الذي أدت فيه الاجراءات وظروف الحرب إلى ارتفاع الأسعار . وكونت السلطات العسكرية فرقا من العمال وفرقا للنقل بالدواب لمساعدة قواتها المحاربة ، وجمع الفلاحون بالاكراه لهذه الفرق فيما عرف

(١) عن دنشواي واحداثها راجع : محمد جمال الدين المسدي : دنشواي ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

بالسلطة . وقد مات منهم الكثيرون في ميادين الحرب في الشرق الأوسط وأوروبا . وفي عام ١٩١٦ كان ينتظم في هذه الفرق حوالي عشرة آلاف في فرنسا وثمانية آلاف في العراق . وفي عام ١٩١٨ كان هناك مائة خمسة وثلاثون ألفا في سورية ، مما يوضح ضخامة الأعداد التي جمعت . وتلك أعباء وقع معظمها على الفلاحين الفقراء وقد اقترنت في أذهانهم بالاحتلال وإعلان الحماية .

وهكذا تعرض الفلاح المصري لضروب من الذل أعادت إلى ذهنه ذكرى المظالم التي عاناها أيام الحكم التركي القديم . وما ان اندلعت ثورة ١٩١٩ حتى اندفع الفلاحون تلقائيا إلى المساهمة فيها مع باقي طبقات الشعب . وقد دعمت ثورتهم مختلف مديريات القطر . وكان أهم ماقاموا به مهاجمة محطات السكك الحديدية وقطع الخطوط الحديدية وأسلاك البرق والتليفون وإتلاف الطرق . وقد أصابوا ٦٣ محطة سكة حديد وقطعوا الخطوط الحديدية في ٢٠٠ نقطة ، وكان هدفهم من ذلك شل حركة المواصلات وتعويق حركة القوات البريطانية . وقام الفلاحون أيضا بمهاجمة مراكز البوليس والاستيلاء على ما بها من سلاح ، وبمهاجمة القوات البريطانية وبخاصة في مديرية أسيوط . وكانت معارك الفلاحين في أسيوط وحولها ضد القوات البريطانية من أمجد معاركهم . فقد هاجم الثوار القوات البريطانية في أسيوط واضطروها إلى اتخاذ موقف الدفاع رغم ما تكبدوه من مئات القتلى والجرحى . وتوالت النجدات البريطانية مسرعة ، فوصلت طائرتان حربيتان أمطرتا الثوار وابلا من القنابل ، وسارت النجدات من القاهرة في البواخر النيلية ، فهاجمها الآلاف من الفلاحين على ضفاف النيل في مركز ديروط . [1] ورغم أن المدافع الرشاشة حصدت

---

(١) انظر : احمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي ، ص ١١١ – ١١٣

منهم عدة مئات فقد تكرر الهجوم .

بدأ اشتراك الفلاحين في الثورة في ١٢ مارس ، ثم خرجوا منها بسرعة بعد حوالي أسبوعين . ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها ضعف تسليح الفلاحين ، فقد كان المصريون ممنوعين بمقتضى القانون من حمل السلاح إلا بترخيص . وكان الفلاحون يفتقرون إلى قيادة عسكرية وسياسية توجه عملياتهم وتنظمها . يضاف إلى ذلك كثرة عدد القوات البريطانية في مصر منذ قيام الحرب ، والوسائل الوحشية التي لجأت إليها السلطات العسكرية للقضاء على ثورة الفلاحين فقد سيرت الفرق العسكرية والقطارات الحربية المسلحة والسفن المحملة بالجند والمدافع وارسلت الطائرات للقضاء على الثورة . واتبعت تلك القوات تجاه القرى الثائرة أو التي يقع بالقرب منها اعتداء على السكك الحديدية ، اتبعت سياسة النهب والحرق والاعتداء على النساء وجلد الرجال وقتل من يبدي أية مقاومة لتلك الإجراءات . ومن البلاد التي ارتكبت فيها تلك الفظائع العزيزية والبدرشين ونزلة الشوبك بالوجه القبلي ، وميت القرش وتفهنا الأشراف وكفر الشيخ بالوجه البحري ، كما أنهم فرضوا على قرى مركز كفر الشيخ أن تقدم كل منها عدداً محدداً من رجالها يجلد كل يوم زيادة في الاذلال والتنكيل .

ومن العوامل التي أدت إلى سرعة خروج الفلاحين من الثورة تخوف قيادتها منهم . فلقد حملت ثورتهم مضموناً اجتماعيا إلى جانب المضمون السياسي ، فلم يصبّوا نقمتهم على الأجنبي المحتل فقط ، بل صبوها أيضا على الملكيات الكبيرة . وكانت قيادة الثورة حينئذ في أيدي كبار الملاك الزراعيين من أعضاء حزب الأمة السابق ومن المتعاطفين معهم ، أي أنها قيادة وطنية في اتجاهاتها السياسية رجعية في اتجاهاتها الاجتماعية . وقد خشوا أن تتحول ثورة الفلاحين إلى ثورة اجتماعية تطيح بهم ، بدل أن

تلزم طريق الثورة السياسية المرسوم ، ومن أدلة الخوف من ثورة الفلاحين تلك الحكومات المحلية والمجالس التي قامت للمحافظة على الأموال والأملاك والأرواح .

كانت ثورة ١٩١٩ أول ثورة في تاريخ مصر الحديث على النطاق القومي ، ولو لم يشترك فيها الفلاحون والعمال لانقلبت إلى حركة مقاومة عادية محدودة يحمل لواءها الطلبة وحدهم ولما كان لها أثر كبير .ولكن ثورة الفلاحين بانتشارها في معظم بلاد القطر ، وبأعمال العنف التي صاحبتها ، أكسبت ثورة ١٩١٩ الطابع القومي وطابع القوة الإيجابية،وتلك عوامل أقنعت بريطانيا بقوة الثورة والتأييد الذي تجده بين جميع طبقات الشعب ، وبخاصة بين غالبية الشعب من الفلاحين.ولو تيسر لثورةالفلاحين أن تستمر لأمكن لثورة ١٩١٩ أن تحقق كثيراً من النتائج في المجالين الخارجي والداخلي ولتغيرت قيادة تلك الثورة ، واكتسبت مضمونا اجتماعيا ، ولحق الفلاحون بعض المكاسب ، أما خروجهم المبكر بالإضافة إلى خروج العمال ، فقد حرم ثورة ١٩١٩ من قاعدتها العريضة ومن النشاط الايجابي الذي ميز أدوارها الأولى وعادت إلى طريق المقاومة السلبية من اضرابات ومقاطعة وهو الطريق الذي رسمته زعامتها منذ البداية«السعي إلى الاستقلال بالطرق السلمية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا » . ولما كانت تلك الوسائل محدودة النتائج فقد تحتم السعي إلى الاتفاق مع المحتل وبدأت الحركة الوطنية تدور في حلقة المفاوضات المفرغة حتى عام ١٩٣٦ وبعدها . ومن الناحية الداخلية فإن خروج الفلاحين والعمال من الثورة أفسح المجال أمام الطبقة البورجوازية بشقيها في الريف وفي المدن بالاستئثار بالمكاسب بحيث خرج الفلاحون والعمال صفر اليدين دون أن يحققوا أية مكاسب تذكر مقابل ما بذلوا من تضحيات .

العمال :

تعتبر الطبقة العاملة المصرية من القوى الاجتماعية الجديدة في مصر.[1] فلقد كتب كرومر في تقريره عام ١٩٠٥ يقول : « بأن الصنائع التي اشتغل الوطنيون أنفسهم بها قرونا طوالا آخذة في الانقراض .. ان الترامواي يحل محل الحمير لنقل الركاب وبانقراض ركوب الحمير تنقضي صناعة السروج وتوابعها ... ومنذ قلّ استعمال البلاط البلدي لتبليط أراضي الغرف وأصبح يصنع من الخشب أخذت صناعة الحصر تنقرض ... أما صناعة النسيج ففي انحطاط ..والمنسوجات الأوروبية تحل محل المنسوجات الوطنية ... » وفي هذه الظروف المتغيرة صدر قانون ٩ يناير عام ١٨٩٠ بتقرير حرية العمل والصناعة ، فقضى بذلك على الطوائف الحرفية نهائيا. وكانت تصفية نظام الطوائف كنظام مركزي في الكيان الاقتصادي من أهم العوامل التي أزاحت من الطريق عقبة أمام الاستثمارات الرأسمالية الواسعة، التي تعتبر بحق السبب في ظهور الطبقة العاملة المصرية الحديثة .

وتنيجة لكل هذه التطورات شهدت مصر في الخمسة عشر عاما السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى حركة عمالية على درجة طيبة من الوعي ، ساعدت على قيامها الظروف السيئة التي كانت تعمل فيها الطبقة العمالية، كما ساعد عليها وجود عدد كبير من العمال الأجانب بين العمال المصريين، وكذلك اتجاه الحزب الوطني نحو تنظيم صفوف العمال والصناع في نقابات للاستفادة بهم في الصراع ضد الاستقلال . ومنذ أوائل القرن العشرين كانت المشروعات الحديثة قد أخذت تنتشر في مصر ، وكان من أهم تلك المشروعات شركات السجاير والسكر وحليج الأقطان والترام والغاز،

---

(١) عن نشأة هذه الطبقة وتطورها انظر : أمين عزالدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ؛ رؤوف عباس حامد : تاريخ الحركة العمالية في مصر من ١٨٩٩ إلى ١٩٥٢ .

فضلاً عن بعض المحال التجارية الكبيرة ، وبعض مشروعات حكومية هامة أخصها السكك الحديدية . وقد ترتب على ذلك ازدياد عدد العمال المشتغلين في تلك المشروعات تدريجيا ، وشعورهم بأنهم يكونون طبقة كبيرة متميزة عن عمال الحرف الصغيرة .

وقد خضعت هذه الطبقة الوليدة لظروف معيشية سيئة . فقد كانت أجورهم ضئيلة ، وساعات العمل طويلة ومرهقة ، ولم يكن ثمة ما يؤمنهم ضد ما يتعرضون له من مخاطر إصابات العمل ، والمرض والشيخوخةوغير ذلك . وفي الواقع أنه ، حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، لم يكن بمصر تشريع صناعي لتنظيم أمور العمال ، من حيث الأجور وساعات العمل وظروفه ، والعلاقة بين العمل ورأس المال . ولهذا شعر العمال بوجوب تضامنهم والمدافعة عن حقوقهم . وكان بعض هؤلاء العمال من الأجانب ، وكانوا يعلمون مبلغ ما يفيده العمال في الخارج من النقابات ، فكونوا مع إخوانهم المصريين نقابات خاصة بهم .

وقد سجل عام ١٨٩٩ بداية الصدام بين البروليتاريا أو الطبقةالعمالية المكونة من عناصر مصرية وأجنبية ، وبين الرأسمالية الأجنبية المستغلة . ففي هذا العام أضرب عمال مصانع السجائر بالقاهرة ، وقاموا بمظاهرات أمام مباني الحكومة واصطدموا مع البوليس ، واستطاعوا في النهاية أن يحملوا أصحاب الأعمال على رفع الأجور وتحديد ساعات العمل . وقد حاولوا تأليف نقابة لهم على أثر إضرابهم هذا ، ولكن التوفيق لم يلازمهم. فعادوا فأضربوا مرة ثانية في عام ١٩٠٣ . وفي عام ١٩٠٨ ، عندما تهدد مصالحهم الخطر بعد أن عمدت الشركات إلى استخدام الآلات مكانالعمل اليدوي ، قاموا بإضراب آخر ، ونجحوا هذه المرة في تأليف نقابة لهم في أكتوبر من نفس العام . وقد اقتدى سائقوا ترام القاهرة بعمال السجاير

وأنشأوا نقابتهم في عام ١٩٠٨ ، لكنها ظلت زمنا اسما على مسمى ، لتهديد الشركة بالفصل للمنضمين للنقابة • ثم كونت طوائف أخرى من العمال والمستخدمين نقابات لها ، ومن أمثلة ذلك نقابة مستخدمي المكاتب ، ونقابة كتبة المحامين الأهلية ، ونقابة كتبة المحامين المختلط ، ونقابة مستخدمي المحاكم المختلطة الخ ••

وعندما أخذ الحزب الوطني ، تحت زعامة محمد فريد ، في بث الوعي بين العمال وتكوين رأي عام بينهم عن طريق تأسيس نقابات للعمال والصناع ، أنشأ ببولاق في عام ١٩٠٩ نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وما لبث أن أنشئت على غرار هذه النقابة نقابات أخرى لعمال الصنائع اليدوية في الإسكندرية والمنصورة وغيرها • وكانت هذه النقابة أهم النقابات العمالية قبل الحرب العالمية ؛ وهي نقابة مصرية صميمة ؛ وكانت أغراضها طبقا للائحتها ؛ تنحصر في السعي إلى تحسين حال أعضائها المادية والأدبية ، وبذا كانت أغراضها تعاونية صرفة ، فلم يكن من مقاصدها ـ على الأقل طبقا لنصوص تلك اللائحة ، المدافعة عن مصالح العمال إزاء أرباب الأعمال على نحو ما تفعل النقابات العمالية الحقة ، لكن الظاهر أن هذه النقابة كانت تعمل سراً لهذا الغرض ، بدليل الصلة بين نشاطها وبين الاضراب الكبير الذي أعلنه بعض أعضائها من عمال السكك الحديدية بالقاهرة في أكتوبر عام ١٩١٠ • وعلى ذلك فقد كان هناك وعي نقابي يشتد في صفوف العمال في السنين السابقة للحرب العالمية الأولى ، وشعور بالظلم والاستغلال تفيض به نفوس هذه الطبقة ، واحساس بالقوة يتمثل في الالتجاء إلى الإضراب لتحقيق المصالح والأهداف •

وهكذا انتعشت حركة الطبقة العاملة المصرية في الفترة من ١٩٠٧ إلى ١٩١٤ ، ولم تنجح الاجراءات الإدارية التي اتخذتها سلطات الاحتلال

والحكومات الموالية في الحد من نمو حركة الطبقة العاملة • كما لم يمنع نكوص الحكومة عن الاعتراف القانوني بالتنظيم النقابي نمو هذا التنظيم واتساع نشاطه وانتقال قيادته إلى العناصر الوطنية من العمال • ولقد قامت الحرب العالمية الأولى في فترة كانت الطبقة العاملة المصرية مقبلة على تأكيد جانب كبير من حقوقها ومن مطالبها الاقتصادية • وباعلان الحرب وجدت هذه الطبقة نفسها في ظروف جديدة ، كان لها أبعد الأثر في نموها وحركتها سنوات طويلة • والواقع انه لم يمض على نشوب الحرب أكثر من شهرين حتى صدر قانون منع التجمهر (١٨ أكتوبر ١٩١٤) الذي اعتبر «تجمهراً» كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل في طريق أو محل عام ولو لم يكن له قصد جنائي • وجعل عقوبة المخالفة الحبس لمدة أقصاها ستة شهور أو غرامة أقصاها عشرون جنيها • وتلي ذلك القانون : إعلان الأحكام العرفية ووضع رقابة على الصحف في ٢ نوفمبر ١٩١٤ ، ثم إعلان الحماية البريطانية على البلاد في ١٨ ديسمبر من نفس العام وتعطيل الجمعية التشريعية • ولقد كان صدور هذه القوانين والقرارات ضربة شديدة للطبقة العاملة ، إذ أنها كانت تعني في الواقع تجريد العمال من أسلحة العمل الجماعي ، وشل حركتهم في العمل الاقتصادي والوطني ، كما كانت تعني انه إذا تعرض العمل ونقاباتهم لاجراءات تعسفية من جانب أصحاب العمل ــ وخاصة الشركات الأجنبية والإدارات الأوروبية في المرافق ــ فلن تتاح لهم فرصة لمقاومتها بسلاح الاضراب أو بالعمل النقابي الذي مارسوه في سنوات ماقبل الحرب • ومن المؤكد أن سلطات الاحتلال قد وجدت ضالتها في هذه الظروف الاستثنائية لتوجيه ضربتها إلى العناصر الوطنية النشيطة بحجة تأمين جهود الحرب في المنطقة • ولم يكن غريبا أن يكون الحزب الوطني ، أول من يتلقى الضربة ، باعتباره أنشط الأحزاب الوطنية وأكثرها عداوة للاستعمار وأقدرها على الاتصال وتحريك العمال والفئات الشعبية

الأخرى . وقد قامت سلطات الاحتلال بحملة اعتقالات واسعة ضد رجال هذا الحزب ، كما هاجمت أنديته العمالية ومدارس الشعب التي أنشأهـا للعمال ، وضبطت أوراقها ودفاترها وسجلاتها .

وبإعلان الحرب اشتدت وطأة الحياة على أبناء الطبقة العاملة نتيجة للغلاء وارتفاع أسعار السلع الأساسية والضرورية . فقد ارتفعت أسعار الذرة بنسبة ٨١٪ والأرز ٧٢٪ والفول ١١٤٪ والقمح ١٣١٪ والسكر ١٩٤٪ والبترول ١٠٣٪ ، وبلغ سعر الفحم تسعة أمثال ما كان عليه قبل الحرب . وفي الوقت الذي كان العمال يعانون هـذه الصعوبات ، ظهرت حركة بين أصحـاب الأعمال (الأجانب والمصريين) وخاصة في المهن والصناعات التي تأثـرت بالحرب في سنواتها المبكرة ، تستهدف خفض الأجور وتوفـير العمال . وقد أدت هذه الحركة ــ ضمن عوامل أخرى ــ (مثل عرقلة حركة التجارة الخارجية ، ورحيل بعض أصحاب الأعمال من الأجانب وتصفية أعمالهم ، ووقف مشروعات البناء والتشييد) إلى ظهور البطالة واستفحالها بين العمال الوطنيين والأجانب على حد سواء . وكانت صناعة السجاير ــ بالذات ــ من الصناعات التي تأثرت كثيرا لوقف تصدير منتجاتها من ناحية وصعوبة استيراد الكميات الكافية من الدخان لانتاجها .

ولم تكن القوانين الاستثنائية ، وارتفـاع تكاليف المعيشة ، وشبح البطالة هي الحصيلة الوحيدة للحرب أو سمة الظروف التي خلقتها وطحنت بها الطبقة العاملة المصرية . لقد كان ينتظر هذه الطبقة فوق كل ذلك الكثير من الأحداث والمشاق بسبب الحـرب . ولعل أبشع ما أصاب الطبقـة العاملة ــ والفلاحين طبعا ــ خلال سنوات الحـرب هو حشدهم جماعات وقطعانا في « فرقة العمل المصرية » أو ما أطلق عليه العامة تعبير « الشغل في السلطة » . ولقد تشكلت هذه الفرقة مع بداية الحرب وتحرك الحملات

التركية في اتجاه قناة السويس (فبراير ١٩١٥ ثم أغسطس ١٩١٦) وذلك لسد حاجة القوات البريطانية إلى الأيدي العاملة لاستخدامها في الأعمال المدنية وأعمال الانشاء الضرورية للجهود الحربية مثل تعبيد الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وحفر الآبار والخنادق وإقامة الاستحكامات ومد أنابيب المياه وطمرها تحت الرمال ونقل أدوات التليفون والتلغراف والمهمات والذخائر .

ولم يكن لسياسة القهر التي مارستها سلطات الاحتلال البريطاني ضد الشعب المصري خلال سنوات الحرب أن تستمر طويلا دون رد فعل قوي لمواجهتها . ولما كان نصيب الطبقة العاملة المصرية من اجراءات القهر والاستغلال أكبر نصيب ، فمن الطبيعي أن نتوقع أن تكون الطبقة العاملة أول من يبكر إلى الانتفاض والحركة . صحيح أن الأمة تحركت بكل فئاتها في مارس عام ١٩١٩ ، ولكن إذا كانت هذه الحركة ــ كما يتفق المؤرخون ــ بعيدة الجذور في تاريخنا المعاصر فإن ظروف القهر والاستغلال الاستعماري ــ طوال سنوات الحرب كانت مشعل انفجارها واندفاعها . وما إن لاحت بشائر السلام وانتقل مسرح العمليات الحربية من منطقة القنال وسيناء إلى فلسطين ، وخفت يد السلطات العسكرية نسبيا عن الشئون اليومية للحياة في القاهرة والإسكندرية ، حتى بدأ عمال السجاير يعودون رويدا رويدا إلى ممارسة أساليب العمل الجماعي للدفاع عن مصالحهم ولرفع بعض ما حل بهم من حيف أصحاب الأعمال . وفي فبراير عام ١٩١٨ اعلن عمال الدخان والسجاير في الإسكندرية الاضراب العام ، وأصدر العمال منشورا إلى الجمهور يشرحون فيه وجهة نظرهم جاء فيه :

« كنا والسلام يبتسم للعالم والخير يتدفق عليه نتناول اجورا تكاد لا تكفي احتياجاتنا ، وعندما

ذهمتنا هذه الحرب وما جرت من غلاء في المعيشة، قلنا سحابة صيف ثم تنقشع ، واتخذنا لها العدةمن اجهاد الجسم واتباع التقتير والاكتفاء بما هو دون الضروري ، آملين انفراج الازمة ، ولكن لم تزال الحال في اشتداد والغلاء في اطراد وازدياد حتى ضاق بنا الذرع . هذا ما حدا بنا إلى الامتناع عن العمل ، ومن اجل هذا قمنا نطالب بزيادة الأجر ، فما لبثنا ان سمعنا من اصحاب معاملنا عندما توسط سعادة محافظنا في الامر حججاً نوردها ليطلع عليها الجمهور ويعلم منها مبلغ تعنتهم، مفندين كل اعتراض من اعتراضاتهم بأدلة وجاعلين مصلحتنا في مؤخرة مصلحتهم فتمثل امام المطلع على هذا المنشور الحقيقة كما هي » .

ولقد كان اضراب عمال السجاير أول إشارة للعودة إلى أسلوب العمل الجماعي المنظم الذي حظرت ظروف القهر الاستعماري والعسكري استخدامه ، فلم تلبث الحركة أن امتدت إلى عمال الترام ، وعمال السكك الحديدية وعمال المياه وعمال المطابع والمحلات التجارية في القاهرة والإسكندرية . وبلغت الحركة ذروتها في الشهور المبكرة من عام ١٩١٩ قبيل الانفجار الثوري في مارس عام ١٩١٩ . ولم تكن حركة تجديد العمل الجماعي قاصرة في أهدافها على تحسين شروط العمل ، وإنما اتجهت في الوقت ذاته ــ بوضوح أكثر ــ نحو هدف إحياء التنظيم النقابي وتجديد نشاطه مع التطلع للحصول على الاعتراف القانوني بالوجود النقابي . وبذلك يمكننا أن نميز في هذه الحركة اتجاهين بارزين : اتجاه نحو إنشاء النقابات المفردة والآخر نحو إحياء نقابة الصنائع اليدوية التي تحملت أكبر الخسائر بسبب الحرب ، وكان ارتباطها بالحزب الوطني من العوامل المشددة لتعريضها لقسط أكبر من طغيان سلطات الاحتلال . ثم أتاحت ظروف

الانفجار الثوري (١٩١٩) الفرصة للطبقة العمالية للقيام بالمزيد من النشاط في الحركة العمالية . وفي أحضان هذا المد الثوري تم تأليف عدد كبير من النقابات يقدرها لاكير في كتابه « الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط» ـ استناداً إلى الاحصاءات الرسمية ـ في الفترة ما بين عامي ١٩١٨ و١٩٢١ بنحو ٣٨ نقابة في القاهرة و ٣٣ في الإسكندرية و ١٨ في منطقة القنال .

ولقد دلت هذه الأحداث والتيارات بما شملته من بعث للعمل الجماعي من أجل تحسين شروط العمل وتجديد التنظيم النقابي على مدى عمق الطاقات المكبوتة في صميم الطبقة العاملة المصرية وقدرتها على المبادرة إلى الحركة والنضال فور انتهاء الحرب . ولكن الطبقة العاملة في هذه الفترة كانت لايزال يشغل كاهلها الكثير من آثار القهر التي تعرضت له طوال سنوات الحرب . ولهذا فقد جاءت مطالبها ـ في الأغلب والأعم ـ مطالب مباشرة لاتكاد ترقى عن الأمل في تحسين متواضع وعاجل في الأجور . وخلت المطالب الجديدة من اللمحات الرائعة التي طالما ظهرت في اضرابات ما قبل الحرب مثل مطلب التعويض عن إصابة العمل ومكافأة نهاية الخدمة واللجان المشتركة لتسوية الشكاوى والاعتراف بالوجود النقابي. ولقد كانت الطبقة العاملة بحاجة إلى قيادة واعية ـ وربما قيادة موحدة أيضا ـ لتبدأ السير بها لا من حيث تركتها سياسة القهر الاستعماري خلال الحرب ، وإنما من المواقع المتقدمة التي وصلت إليها عام ١٩١١ أو بعد ذلك بقليل .

وجملة القول أن الطبقة العاملة المصرية كانت بحاجة إلى صياغة مطالبها الأساسية الشاملة بدلا من الجري وراء مطالب جزئية مباشرة هنا وهناك . ولا نحسب أن القيادات الأجنبية التي عاودت نشاطها النقابي بعد الحرب، كانت جديرة بتحمل هذه المسئولية فقد اتجهت هذه القيادات نحو التجمع

في مواقع معينة ، وشغلتها مهمة الحصول العاجل على مكاسب مباشرة ،عن التفكير الشامل في المطالب الأساسية للطبقة العاملة . ولا غرو فقد كان التكتل العنصري أو القومي غالبا ما يحكم حركتهم ويعجز عن النظر عبر حدوده ، فهناك مطالب للعمال الأرمن ، وأخرى للعمال الإيطاليين وثالثة للعمال اليونانيين وهكذا . ولهذا كان من المحتم أن تقع المسئولية على عاتق رجال الحزب الوطني العاملين في نقابة الصنائع اليدوية . وكان يؤهلهم لحمل هذه المسئولية ما عرف عنهم من حماس وطني ، فضلا عن نظرتهم الشاملة إلى التنظيم النقابي والمشكلات العمالية . وكما تصدى قادة نقابة الصنائع اليدوية في الاسكندرية لاتجاهات النقابة المنفردة ، فانهم تصدوا أيضا لصيانة المطالب الأساسية الشاملة للطبقة العاملة . وأسفرت جهودهم عن ميلاد وثيقة تاريخية على جانب كبير من الأهمية نشروها بعنوان « مشروع قانون لحماية العمال » (٢ مارس ١٩١٩) ، والبلاد على مشارف الانفجار الثوري .[١]

إذن دخل العمال المصريون أحداث ثورة ١٩١٩ حاملين معهم مطالبهم الأساسية وقضاياهم القديمة والجديدة كما صورتها هذه الوثيقة التاريخية واندفعوا للمشاركة في الثورة لا باعتبارها عملا وطنيا وثوريا فحسب، ولكن لأنها أطلقت لهم فرص العمل الجماعي من عقالها وجعلت من سلاح الأحزاب ــ الذي كان سلاحا نقابيا ــ أداة من أدوات العمل الثوري الوطني . ولقد أحيت أحداث ثورة ١٩١٩ في نفوس العمال ذكريات النضال القديم من خلال اضرابات الترام والسكك الحديدية في سنوات ما قبل الحرب . كما أحيت بالنسبة للعمال العائدين من فرقة العمل المصرية ــ ذكريات الإهانة والاستغلال والاذلال في سيناء وفلسطين وغاليبولي وفرنسا والعراق ،

---

(١) قامت ثورة ١٩١٩ يوم ٨ مارس أي بعد نشر الوثيقة بنحو أسبوع.

وحفزت فيهم الرغبة للخلاص والتحرر من تبعة الاستعمار . ودخل العمال ميدان الثورة وهم مؤمنون بأن انتصار العمل الوطني ونيل الاستقلال كفيل بتحقيق مطالبهم وحل قضاياهم، وبهذا نشروا بذور المضمون الاجتماعي على أرض ثورة ١٩١٩ . ولكن لم تخرج الطبقة العاملة على الإطلاق بمكاسب من هذه الثورة ، بل سرعان ما فرضت البورجوازية المصرية حمايتها على الحركة العمالية .

المثقفون (او الانتلجنتسيا) :

اتجه البعض إلى تسمية ثورة ١٩١٩ « بثورة الأفندية » تقديراً لدور الطبقة المثقفة في الثورة . والطبقة المثقفة الثورية التي نشير إليها هنا والتي تحملت عبء ثورة ١٩١٩ كانت من أبناء الطبقة المتوسطة من أهالي المدن والقرى بصفة أساسية ، أما مثقفو طبقة كبار ملاك الأراضي فقد اقتصر دورهم على نشر الأفكار القومية والغربية في مصر ، أي على التمهيد للثورة بنشر الأفكار الليبرالية ، إذ بعد تطور الأحداث في مارس ١٩١٩ ، وظهور اتجاهات اجتماعية إلى جانب الاتجاهات السياسية ، و « المطالبة بالقوت إلى جانب المطالبة بالاستقلال » ، خشي هؤلاء اشتداد الجانب الاجتماعي في الثورة ، وهو موقف ينبثق عن موقف طبقتهم العليا ومن الرغبة في المحافظة على مصالحها . وتوقفوا عن مسايرة الركب الثوري ، وعملوا على الالتقاء مع الإنجليز عند منتصف الطريق . ومن ناحية أخرى، يصعب القول بوجود مثقفين وقتذاك ينتمون إلى الطبقة الدنيا ــ العمال والفلاحين ــ وإن وجد بين مثقفي تلك الفترة من تبني قضايا هذه الطبقة. فقد كان العمال والفلاحون أعجز ماديا عن تعليم أبنائهم نظراً للظروف التاريخية التي مرت بسياسة التعليم في مصر ، وخاصة منذ الاحتلال الإنجليزي للبلاد في عام ١٨٨٢ ، الذي عمل على محاربة التعليم باغلاق

المدارس وانقاص ميزانية التعليم ، مع تحديد مهمة التعليم بتخريج الموظفين فقط ، وهي السياسة التي ارتبطت باسم « دنلوب » المستشار الإنجليزي لوزارة المعارف . وإذا قيل أن بعض أبناء القرى قد تمكنوا من التسرب إلى دور العلم في تلك الفترة ، فإنه يمكن الرد بأن هؤلاء كانوا يفدون أساساً إلى الأزهر ومعاهده لرخص التعليم به ، وحتى هؤلاء فكانوا من أبناء الطبقة المتوسطة في الريف الذين يتمكنون من الاستغناء ماديا عن أبنائهم في فلاحة الأرض إلى جوارهم . وهكذا إذا سلمنا بأن المثقفين الذين حملوا عبء ثورة ١٩١٩ كانوا أساسا من أبناء الطبقة المتوسطة في المدن والريف فيجدر الالمام سريعاً بطبيعة تكوين هؤلاء المثقفين وظروف نشأتهم وذلك لإبراز حقيقة المسيرة التي اختطوها لأنفسهم أثناء الثورة وما بعدها .

لقد كان لميل محمد علي إلى الاقتباس من الغرب عند تأسيس دولته الجديدة أثره في وضع البذور الأولى لفئات المثقفين ، وذلك نتيجة إقامة المدارس على الأساس الغربي وإرساله البعثات إلى أوروباء ولكن نمى الاتجاه العلماني على حساب التعليم الديني ، نتيجة عدم اهتمام الدولة وقتذاك بتطوير الأزهر ، ولوقوف بعض رجالات الأزهر موقف الجمود أمام التيارات الغربية الحديثة التي غزت البلاد ، وأخيراً لاعتماد أجهزة الدولة التي كانت في اتساع مطرد على خريجي المدارس الأميرية الحديثة مما كان يفتح مجال التوظف أمام هؤلاء الخريجين . وربما أدى فتح هذه المدارس إلى خلق « ثنائية فكرية » بين مدرسة الأزهر والمدرسة الجديدة في التعليم ، ولكن استطاعت الطبقة الجديدة أن تنتزع القيادة الفكرية من رجال الدين ، وساهمت بالنصيب الأكبر في قضايا التغيير الاجتماعي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وفي تحرير المرأة والحياة النيابية .

ولم يكن نمو المثقفين أمرا عدديا وعلميا فحسب ، بل إنهم اكتسبوا شحنة ثورية كبيرة خلال النضال السياسي والاقتصادي الطويل الذي مروا به حتى اندلاع ثورة ١٩١٩ . فأسرة محمد علي وإن كانت قد استعانت بهذه الطبقة في إدارة الدولة ، إلا أن عناصر الأتراك الشراكسة ظلت تحتل المناصب الرئيسية في أجهزة الدولة من محمد علي إلى إسماعيل ، ولهذا نشأت بين طبقة المثقفين المصريين وبين طبقة الأتراك والشراكسة ، منافسة شديدة كانت في مقدمة العوامل التي حركت ثورة ١٨٨١ — ١٨٨٢ . وفي أوائل عهد الاحتلال البريطاني احتجبت هذه الطبقة اجتماعيا وراء ثلاث فئات استولت على أهم المناصب وأعلاها نفوذا في الدولة ، وأكبرها أجرا ، وهم الأجانب والسوريون (العناصر الشامية) والإنجليز . وأما الأجانب، فقد كانوا بحكم تمركز النشاط الاقتصادي في مصر في يد العناصر الأجنبية، يفضلون عن المصريين في الشركات والمصانع على وجه الخصوص،ويحتلون فيها المناصب العليا والوسطى . ويترك للمصريين الفتات . وكان هؤلاء الأجانب يجدون الحماية الكاملة في ظل نظام الامتيازات الأجنبية ، كما كانوا يجدون الاعتراف الكامل بالوضع الذي صار لهم في مصر من السياسة الإنجليزية .

وكانت الفئة الثانية التي حجبت الطبقة المثقفة في مصر هم السوريون. وكان السوريون وخاصة المسيحيين ، يكونون في مصر جالية على درجة كبيرة من النفوذ ، ولم تكن هذه الجالية تستمد أهميتها من عدد أعضائها، بل كانت تستمدها من المراكز التي كان يشغلها أفرادها فقد كان معظم أفراد الطبقة العليا من هذه الجالية ومن كبار رجال الطبقة الوسطى فيهما من الموظفين . وكان السوريون قد بدأوا يحتلون الوضع الذي صار لهم في مصر عندما بدأ إسماعيل في صبغ الإدارة المصرية بالصبغة الأوروبية ، فقد أخذ الطلب يزداد على الموظفين الذين يعرفون اللغتين العربية والفرنسية،

ويملكون القدرة على استيعاب طريقة الإدارة الأوروبية وتمثيلها في مصر . ولما عجز عدد المصريين المثقفين ثقافة أوروبية عن سد الحاجة ، التجأ إلى السوريين ، الذين سرعان ما نجحوا في تصدر المناصب الكبرى بحكم طموحهم ، وامتلاكهم خاصة التلاؤم مع البيئة في المجتمعات التي هي خليط من كل الأجناس . وعندما احتل الإنجليز مصر وتولوا إدارة شئونها ، ساعدت الظروف على احتضانهم السوريين . [1] فقد رأوا أنهم لا يستطيعون الاعتماد على المصريين من المسلمين بحجة أنهم لا فائدة منهم في ذلك الوقت، ورأوا أن الأقباط لا يفضلون المسلمين إلا في القليل ، ومن ثم فلم يبق أمامهم سوى السوريين .

وكانت الفئة الثالثة التي حجبت الطبقة المثقفة في مصر عن المراكز والمناصب هم الإنجليز أنفسهم . وكانت السياسة الإنجليزية في أوائل عهد الاحتلال قد قامت على استخدام عدد معين من الموظفين المنتقين ليشيروا ويساعدوا ، وخصوصا في دوائر المالية والري . ثم أضيف إليهم مستشار قضائي ومستشار للمعارف وبعدها مستشار للداخلية وجماعة من المفتشين للأقاليم . على أنه باستمرار الاحتلال ، وزيادة إيرادات مصر ، اتسع نطاق الوظائف في حكومتها كثيرا ، وفي نفس الوقت لم يكن هذا التوسع لمصلحة العنصر المصري ، فقد زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مضطردة، وأغفل المبدأ القاضي بأن يكون غرض الإدارة تدريب المصريين وإعدادهم لتدبير شئونهم بأنفسهم . لهذا أخذ الاستياء ينمو ويزيد ، ورأى المصريون الذين طال اختبارهم للوظائف في حكومتهم ، واتصفوا بالكفاءة ، أنه قد قضى على ترقيتهم إلى أسمى المناصب في حكومتهم ، بعد النظام القاضي بأن

---

(1) انظر : محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، جـ ١/٢٢١ – ٢٢٨ .

المنصب الذي يتقلده غير مصري لا يتقلده مصري إذا خلا ، بل يتقلده غير مصري على الدوام . وواضح أن الاحتلال البريطاني كان يعمل عامـدا على إبقاء المصريين في حالة من القصور والعجز والاعتماد على الإنجليز في القيام بشئون الوظائف الهامة . ذلك أن سياسة التعليم ، التي كانت تجري على يد الاحتلال ، لم يكن من شأنها في الواقع أن تفضي إلى تخريج كفاءات هامة تسد حاجة البلاد . ولقد كان الغرض من ذلك أن يجد الإنجليز على الدوام الذريعة لشغل الوظائف العليـا بالعناصر الإنجليزيـة ، ومن ثم يسيطرون تماما على شئون البلاد .

وعلى كل حال ، فقد كانت فترة الحرب العالمية الأولى محنة للطبقة الوسطى المثقفة . ففي الوقت الذي كانت قطاعات أخرى من الشعب تستفيد من حالة الحرب في الاثراء ، كانت هذه الطبقة تعاني أسوأ آثار الحـرب الاقتصادية ونتائجها . فان ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثيل وخصوصا أسعار الحبوب الغذائية والمنسوجات والوقود ، وكذلك ارتفاع أجور المواصلات ، لم يصحبه في نفس الوقت ارتفاع مماثل في دخل أصحاب المهن والموظفين . ولقد عمدت الحكومة إلى منح الموظفين علاوة غلاء المعيشة ، ولكنها من ناحية أخرى ، رفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠٪ على زيادتها السابقة فبلغت الزيادة ١٠٠٪ .

على أن انتهاء الحرب العظمى كان إيذانا بازدياد متاعب هذه الطبقة ، ففي المدة ما بين ١٦ أغسطس عام ١٩١٨ وأول سبتمبر عام ١٩١٨ ، تقدم للقومسيون الطبي في لندن مائة وثلاثون شابا انجليزيا من راغبي التوظف في مصر ، وقد نجح هؤلاء جميعا ، ووفد هذا العدد الكبير على مصر حتى اضطرت الحكومة إلى إيجاد أقسام جديدة في مصالحها لاستيفائه . وقـد نشر الأستاذ فكري أباظة في ذلك الحين مقالا أبدى فيه تخوفه من ازدياد

عدد الموظفين الإنجليز فقال : « وفد علينا هذين اليومين ، جيش جرار من شبان الانجليز ، زاحمنا حتى في أصغـر وظائف مصرنا العزيزة وسارت حكومتنا مع الوافدين على النصف الثاني من المبدأ المشهور أحرار في بلادنا ـ كرماء لضيوفنا فالحقتهم بالوظائف الفنية وغير الفنية ، وترتب على هذا خروج عدد عديد من الموظفين المصريين ، فالتجئوا للمحاكم طالبين العدل والانصاف ، وكان دفاع الحكومة ، ولا يزال ، ملخصا في كلمتين : رفتناه للاستغناء . ولو أنصفت لقالت رفتناه للاستبدال » .

وهكذا يتضح جليا أن سياسة الإنجليز نحو الطبقة الوسطى المثقفة لم تدع لهذه الطبقة من سبيل سوى الاستماتة في محـاربة الاحتـلال. وسنرى كيف أثر هذا على النشيء من هذه الطبقة ، فبرز عنصر جديد من عناصر المقاومة الشعبية في مصر وهم الطلبة . ولقد كان لهؤلاء تراثهم الثوري الزاخر بالتنظيم والمواقف ، الذي مكنهم من تحمل الأعباء التـي ألقيت على عاتقهم من حيث القدرة على تنظيم أنفسهم علنيا وسريا ،وعلى العمل في وسط الجمـاهير . ففي عام ١٩٠٥ بدأت أول محاولـة لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين بانشاء نادي المدارس العليا . ويعد هذا النادي مسئولا عن المظاهرات الوطنية التي شهدتها مصر حتى قيام الحرب العالمية الأولى . وفي ظل الظـروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب : وتقييـد الحريات ، حمل الطلبة مسئولية نشر الوعي السياسي والوطني بين الأهالي وذلك من خلال مناقشاتهم لأوضاع الاحتلال وأعوانه في البـلاد . وكما كان القبض على سعد زغلول يوم ٨ مارس هو العامل المباشر لقيام ثورة ١٩١٩ ، فقد كان الطلبة هم الذين أطلقوا الشرارة الأولى لهذه الثورة،وهم الذين فجروا الثورة عند باقي عناصر الأمة وفئاتها . ففي اليوم التـالي للقبض على سعد زغلول ، تظاهر طلبة المدارس العليـا وبعض المدارس الثانوية احتجاجا على اعتقال سعد ، وللمطالبة برفع الحماية . وعندما سرى

حبر هذه المظاهرات . أجمع الطلبة دون استثناء على التظاهر ثانية:فخرجت مظاهراتهم تطوف أنحاء القاهرة في اليوم الثاني للثورة ، وهو اليوم الذي بدأ فيه اشتراك العمال في الثورة . وقد نظم الطلبة أنفسهم في لجان لتنظيم أعمالهم وتحركاتهم طوال مدة الثورة . وكانت هذه اللجان تعمل بوحي من شعورها الخاص في المراحل الأولى للثورة ، وقبل أن تنضوي تحت لواء الوفد . ولتوضيح ضخامة حركة الطلبة يمكن القول أن عدد المعتقلين منهم في القاهرة عقب مظاهرة اليوم الأول فقط كانوا ثلاثمائة طالب .كذلك بلغ عدد المعتقلين من طلبة المعهد الديني في الإسكندرية وحدهم ٤١٥ طالبا .

ومن الفئات المثقفة أيضا التي اشتركت في الثورة أصحاب المهن الحرة. وكانت هذه الفئة من أخطر العناصر الثورية ، فكانت مكاتب المحامين خلايا للثورة تزخر بالحركة والنشاط . ولقد كان الأستاذ يوسف الجندي الذي أعلن استقلال إقليم « زفتي » أثناء الثورة أحد المحامين بهذا الإقليم . وقد اشترك المحامون في الثورة منذ يومها الثالث ، فقد اجتمعوا يوم ١١ مارس وأصدروا قرارا بالإضراب وتأجيل النظر في القضايا ، فوافق أغلب القضاة على التأجيل . وتبعهم المحامون الشرعيون فأضربوا في يوم ١٥ مارس وطلبوا تأجيل القضايا .

أما بالنسبة لموقف الموظفين من الثورة ، فرغم تأخر قيامهم بالإضراب بالنسبة لباقي عناصر الأمة نظرا لوضعهم الاقتصادي ، فقد كان لاضرابهم أثر بالغ الخطورة على سلطات الاحتلال لتحكمهم في أجهزة الحكم ، ولأن هذا الإضراب كان يعني انتقال هذه الأجهزة إلى أيدي الثوار .ومن ناحية أخرى فلم يكن تأخر اضراب الموظفين يعني عدم مشاركتهم في الثورة ، فقد سارع بعضهم إلى تحرير العرائض وجمع التوقيعات عليها لرفعها إلى السلطان احتجاجا على اعتقال الزعماء ولرفع الحماية ؛ كما قام

البعض الآخر بالاضراب يوم ١٠ مارس • أما الإضراب العام لجميع الموظفين الذي استمر ثلاثة أيام فقد كان في أول أبريل بعد أن تسلموا مرتباتهم • وكان موقف الموظفين قد بدأ يتخذ شكلا حاسما منذ ٢٥ مارس عندما قرروا تأليف لجنة من الموظفين للتعبير عن موقفهم إزاء الأحداث وقتذاك • وقد أعيد تشكيل هذه اللجنة وزادت من أهميتها وعملها حتى أصبحت المسئولة عن اسقاط وزارة رشدي باشا الرابعة التي تألفت عند الافراج عن سعد وصحبه في ٧ أبريل • وقد تكونت هذه اللجنة من ٣٢ عضوا ؛ وسميت «لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة ومصالحها » • وعندما بدأ تعثر الثورة . خرج الموظفون بسرعة. ثم تحول أصحاب المهن الحرة إلى أصحاب مطالب يطمعون في مناصب الوزارة والبرلمان ؛ وبقي العنصر الأخير والثالث هو الطلبة •

وعلى أية حال لم تستطع الثورة أن تحقق شيئا مباشرا للعمال والفلاحين ، ولكن الأوضاع بعد تصريح فبراير عام ١٩٢٢ مكنت الوزارات المصرية المتعاقبة من تمصير الإدارة المصرية تدريجيا ، ولا سيما وزارة سعد في عام ١٩٢٤ ، وكان ذلك لصالح المثقفين المصريين • ثم مكنت هذه الأوضاع الحكومات المصرية منذ عام ١٩٢٤ من التوسع في التعليم ، فزاد عدد الطلبة في المدارس في عام ١٩٢٤ إلى ٣٢٤ ألف ، ثم إلى ما يقرب من ٩٠٠ ألف في عام ١٩٣٣ ، كما زادت ميزانية التعليم بالنسبة إلى الميزانية العامة من ٤٪ في عام ١٩١٩ إلى ٢٪ قبل الحرب العالمية الثانية • وكان هذا مكسبا أيضا للمثقفين المصريين • وهكذا كانت طبقة المثقفين في طليعة الطبقات التي خرجت بمكاسب واضحة من الثورة •

★ ★ ★

وبرغم تعثر ثورة ١٩١٩ وإخفاقها فقد تمخضت عن تلك الثورة عدة

نتائج هامة نجملها فيما يلي :

١ ــ استطاعت الثورة أن تلغي الحماية البريطانية عام ١٩٢٢. حقيقة أن إلغاء الحماية لم يؤد إلى الاستقلال الذي تطلع إليه المصريون بسبب التحفظات الأربع المصاحبة لإلغاء الحماية في تصريح فبراير عام ١٩٢٢. ومع هذا فإن إلغاء الحماية أتاح فرصة للرأسمالية المصرية للتنفس السياسي وتمصير وظائف الدولة . وفتح الباب أمام أبنائها للدخول ؛ كما أن مقاعد البرلمان والوزارات أتاحت لها فرصة المشاركة في الحكم . وبذلك اتسم موقف الرأسمالية المصرية بسبب هذه المشاركة بطابع المهادنة أو المساومة.

٢ ــ كما أدى هذا الحد من التنفس السياسي للرأسمالية المصرية إلى تأسيس بنك مصر ، كمؤسسة لتجمع الرأسمالية الوطنية في مواجهة الاحتكارات الأجنبية ، وإن كان تطور بعض قطاعات من الرأسمالية المصرية في الفترة ما بين الحربين العالميتين ، سينتهي إلى ظهور الرأسمالية الاحتكارية المصرية ، الأمر الذي سيخرج الرأسمالية المصرية بصفة عامة خارج معسكر الثورة الوطنية الديموقراطية .

٣ ــ كان اشتراك المرأة في ثورة ١٩١٩ علامة حاسمة في حركة تحرير المرأة المصرية التي بدأت في السنوات الأولى من القرن العشرين . غير أن هذا التطور في الحركة النسائية كان مشوبا بكثير من الشوائب ، لأن الحركة النسائية بدلا من أن تتطور تطورا ثوريا حدث لها ما حدث للحركة العمالية. وقد استخدمت الحركة النسائية في مصر لخدمة القصر والأحزاب الرجعية. كذلك عجزت الحركة النسائية المصرية بسبب طبيعة العناصر المسيطرة عليها ، من أن تتطور تطورا ثوريا نضاليا ، فظلت تتسم بطابع الانحلال إلى حد كبير ، والابتعاد عن مجال العمل الوطني السياسي ، وحصر نشاطها

في مجال الخدمة الاجتماعية ذات الطابع الإحساني ، مما أدى إلى تمييع حقيقة التناقضات الرئيسية بين الطبقات الشعبية والأرستقراطية المستغلة.

ولكن إذا كان الشعب المصري قد فشل في تحقيق ما علقه على ثورة ١٩١٩ من آمال ، فإن ذلك يرجع إلى بعض الأسباب . السبب الأول كما يقول الميثاق هو « ان القيادات الثورية أغفلت إغفالا يكاد أن يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعي » . فثورة ١٩١٩ لم تكن ثورة اشتراكية اطلاقا، كما أن طبيعة قيادتها لم تؤهلها للقيام بهذا الدور ، فهي ثورة التحرر الوطني القائمة على فكرة التحالف بين الطبقات : وهي الرأسمالية المصرية والمثقفون والعمال والفلاحون ، والتحالف بقيادة الرأسمالية . ولقد خرج العمال والفلاحون دون مكاسب على الاطلاق من هذه الثورة ،ومن الواضح أن قيادة الثورة كانت حريصة على خروج هذين القطاعين من الثورة منذ البداية ، حتى لا تكتسب الثورة ذلك الطابع النضالي العنيف الذي اتخذته في مارس ، أو حتى لا يكون هناك احتمال تحول الثورة كلها من ثورة سياسية فقط إلى ثورة سياسية واجتماعية معا . ولقد أثر خروج العمال والفلاحين على مسار الثورة كلها ، إذ جعل منها أو انتهى بها إلى حركة سياسية أسلوبها في تحقيق الاستقلال أسلوب المساومة السياسية مع الاحتلال . حقيقة أن هذا التحول الجذري في مجرى الثورة قد بدأ في عام ١٩٢٤ ؛ ولكن تحول الثورة من ثورة إلى حركة سياسية مركزة في المدن أسلوبها مظاهرات الطلبة وتجمعات المثقفين ، هذا كله لا بد أن يحدد بخروج العمال والفلاحين من معسكر الثورة رغم إرادتهم . ويقول الميثاق في هذا الشأن : « إن المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها. لكن القيادات التي تصدت في مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ بإغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثوري لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لاتحقق غاياتها بالنسبة للشعب إلا إذا مدت اندفاعها

إلى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية » .

ومن الأسباب التي أدت إلى تحول الثورة ضد الإنجليز إلى حركة سياسية : دستور ١٩٢٣ وما أدى إليه من نزاع بين الوفد وهو قيادة الحركة الوطنية من ناحية وبين السراي من ناحية أخرى . ودون شك كان لهذا الصراع دلالته البالغة ، لكن الوفد لم يرفع أبدا شعار إسقاط السراي ، فلم يتطور هذا الصراع تطورا ثوريا ، بل بقي في إطار دستور ١٩٢٣ ، الأمر الذي جعل الحركة الوطنية دائما في موقف الضعيف العاجز عن حسم ذلك التناقض بين الحركة الوطنية والأسرة الحاكمة .

ومن ناحية أخرى لم يخدم الموقف الدولي الحركة الوطنية في مصر، أو في غيرها من المستعمرات الآسيوية والافريقية ، فالدول الاستعمارية كانت في عنفوان قوتها . حقيقة لقد أدت ثورة أكتوبر ١٩١٧ إلى ظهور الاتحاد السوفييتي ، الذي استطاع أن يقدم بعض المساعدات للحركات الوطنية في البلاد القريبة منه مثل تركيا والصين وإيران ، ولكنه بسبب بعده عن مصر من ناحية ومشاكله الداخلية من ناحية أخرى ، لم يتمكن من تقديم أية مساعدة للحركة الوطنية المصرية . وحتى إذا كان في إمكانه ذلك ؛ فمن المشكوك فيه تماما أن قيادة ثورة ١٩١٩ كانت على استعداد لتقبل هذه المساعدة . فالوفد خلال عام ١٩١٩ كان يركز في اعتماده دوليا على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها . ومن هنا جاء نشاط الوفد لدى الدوائر الأمريكية الرسمية وغير الرسمية . فلما فشلت هذه المحاولات واعترفت الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر ، كان سعي الوفد إلى حل القضية المصرية في إطار التفاهم المباشر والضيق مع انجلترا وحدها

وذلك هو الخط السياسي الذي ظل الوفـد يتبعه حتى وقع معـاهدة سنة ١٩٣٦ .

وعلى ذلك يجب أن نعتبر معاهدة ١٩٣٦ النتاج الطبيعي للخط الذي شاءت ثورة ١٩١٩ أن تسير عليه بالحاح . وكان توقيع معاهدة ١٩٣٦ من العوامل التي أضعفت الوفد ، فبدأ نفوذه في السيطرة على الحركة الوطنية يتدهور . ولما كان الوفد يمثل بشكل رئيسي اتجاها ليبراليا بورجوازيا. فان معاهدة ١٩٣٦ وتدهور نفوذ الوفد سيؤدي إلى تيارات سياسية في أقصى اليمين ذات الاتجاه الفاشستي مؤيدة من الرأسمالية الاحتكاريـة وتيارات سياسيـة في أقصى اليـسار ممثلة في نشاط جماعات ماركسيـة متخبطة . ومنذ الحرب العالمية الثانية والحركة الوطنية المصرية عبارة عن محصلة التفاعل أو التناقض بين هذه الاتجاهات الثلاث السياسية والاجتماعية والاقتصادية : التيار الليبرالي البورجوازي التقليدي ممثلاً في الوفد في الوسط ، وتيار فاشستي ديني ممثلا في حركة الاخوان في اليمين ، وتيار يساري في أقصى اليسار ممثلا في جماعات ماركسية .

الفَصْل الثامِن

تصريح ٢٨ فبراير وظهور التكتلات السياسية

١ ـ لجنة ملنر وتصريح ٢٨ فبراير

٢ ـ الأحزاب السياسية في اعقاب ثورة ١٩١٩



١ ــ لجنة ملنر وتصريح ٢٨ فبراير

عندما تفاقمت الحالة السياسية في مصر بسبب منع الوفد من السفر واستقالة حكومة حسين رشدي باشا تضامنا مع الوفد ، قررت الحكومة البريطانية استدعاء مندوبها السامي في مصر ريجنالد ونجت لتقف منه على تطور الأحوال في مصر • وغادر ونجت مصر في ٢١ يناير عام ١٩١٩ •ولقد كان ذلك توطئة لإقالته من منصبه وهو الرجل الذي أحسن لها النصيحة وأشار عليها بقبول سفر الوزيرين المصريين إلى العاصمة البريطانية وعادت هي إلى رأيه بعد فوات الأوان • ولما شبت الثورة بعد رحيل ونجت استبدلت به مندوبا آخر أكثر شكيمة وأقوى بأساً وهو المارشال اللنبي فاتح القدس• وقد جاء في البيان الرسمي الذي أذيع في لندن في ٢١ مارس عام ١٩١٩ انه « وكل إليه أن يقوم بالسلطة العليا في جميع المسائل العسكرية والملكية، وأن يتخذ جميع الوسائل التي يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام في هذه البلاد وحتى يدير جميع الشئون إذا لزم الأمر ناظرا إلى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصري على قاعدة ثابتة عادلة»• وتدل لهجة البيان على أن الحكومة البريطانية ، برغم الثورة ،كانت مصرة على توكيد الحماية وتثبيتها ، كما أن اختيار المارشال اللنبي بالذات يدل على اتجاهها إلى قمع الثورة بقوة السلاح •

وصل اللنبي إلى القاهرة في ٢٥ مارس ، وفي اليوم التالي أدلى بتصريح هام إلى بعض الكبراء والأعيان ممن استدعاهم خصيصا لسماعه وحدد أغراضه فيما يلي :

١ ــ وضع حد للاضطرابات الحالية .

٢ ــ عمل تحريات دقيقة في جميع الأسباب التي حملت أهل البلاد على الشكاوى .

٣ ــ إزالة كل الشكاوى التي تستوجب العدالة إزالتها .

ولقد رأى اللنبي أن القوة ليست وحدها القادرة على حل المشاكل، ولذلك اتبع خطة تقوم في ظاهرها على احترام عواطف الشعب ومحاولة كسب ثقته، وباطنها استدراجه لقبول الحماية البريطانية ، أي أنه اتبع خطة أساسها المزج بين الشدة واللين . وشاء اللنبي في بداية الخطة الافراج عن سعد وزملائه فأرسل في ٣١ مارس عام ١٩١٩ ينصح باطلاق سراحهم والسماح لهم بالسفر إلى أوروبا . ولم تجد بريطانيا مناصا من الاذعان لمندوبها السامي ، فقد منحته كل السلطات ليتصرف في الموقف . وعلى أية حال فقد وافقت على هذا الحل بعد أن اتخذت عدتها في مؤتمر الصلح لكي يرفض مطالب مصر ، بل يرفض أيضا سماع هذه المطالب ، واستوثقت من أنه سيقر الحماية البريطانية في معاهدة الصلح . وفي ٧ أبريل أذاع اللنبي بلاغا يعلن فيه أنه بالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان فؤاد «لم يبق حجر على السفر ، وان جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد يكون لهم مطلق الحرية » وان « كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقي باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر » . وسارع الوفد في القاهرة إلى تنظيم نفسه ، فتقرر أن يسافر الأعضاء الآتية أسماؤهم : علي شعراوي باشا وسنيوت حنا بك وجورج خياط بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفي بك . على أن ينضم إليهم في مالطة سعد ورفاقه . ولتعزيز جهوده بالمال فتح باب

التبرعات له ، فتبارى أبناء الشعب في منح المنح ، حتى كانت التبرعات تجمع في المقاهي والمنتديات ، وشملت حركـة التبرعات الفقراء والأغنياء علـى السواء . وفي ١١ أبريل عام ١٩١٩ غادر الوفد البلاد ، وفي اليوم التالي تألفت في القاهرة لجنة مركزية تنوب عن الوفـد في غيابه وتتولى انشاء اللجان التي تنوب عنه في الأقاليم .

وبعد وصول الوفد إلى باريس في ١٩ أبريل عام ١٩١٩ عمل علـى تنسيق أعماله وتنظيمها ، فقسم نفسه إلى ثـلاث لجان : الأولى للماليـة وتتكون من سعـد وشعراوي وعبداللطيف المكباتي ، والثانية للدعايـة والنشر وتتكون من إسماعيل صـدقي وعبدالعزيز فهمي وحافظ عفيفي ويصا واصف ، والثالثة للحفلات وتتكون من إسماعيل صدقي وحسين واصف وجورج خياط . وبدأت اللجان أعمالها وفي نفس الوقت بـدأت اتصالاتها بالمسئولين وبوفود الأمم ورجال الصحافة . ولكن بريطانيا عندما صرحت بسفر الزعماء واطلاق سراح المعتقلين منهم كانت غير صادقة النية في إيجاد جو من التفاهم الودي بينها وبين المصريين ذلك لأن الشواهـد نفسها أكدت بعد ذلك أنها ماقصدت من كل هذا إلا تخفيف حدة الثورة المصرية كي تنصرف بدورها إلى « مؤتمر الصلح » . وتضع العراقيل بعد ذلك في وجه ساسة مصر وتغلق دونهم أبواب المؤتمر فلا يعترف بهم أحد ولا يسمع صوتهم رسمي من الرسميين . فعندما وصل الوفد إلى فرنسـا أرسل سعد إلى الرئيس ودرو ولسون ــ صاحب مبدأ حق تقرير المصيرــ يطلب منه الاذن في مقابلة خاصة للوفد المصري . فلم يجبه الرد المنتظـر من رسول السلام وإنما جاءه رد لم يكن متوقعا : فان الولايات المتحدة اعترفت بالحماية البريطانية على مصر في ١٩ أبريل ، أي في نفس اليـوم الذي وصل فيه الوفد إلى باريس . وفي ٢٢ أبريل اذاعت دار الحماية في القاهرة نص الكتاب الذي تلقته من هامبسون جاري معتمـد الولايات

المتحدة بمصر ويقول فيه : « أتشرف باخباركم أن حكومتي قد كلفتني أن أبلغكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التي أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك وفي التعديلات التي قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة ، وبهذه المناسبة فقد كلفت أن أقول أن الرئيس والشعب الأمريكي يعطفان كل العطف على أماني الشعب المصري المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتي ، على أنهما ينظران بعين الأسف إلى أي مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء إلى القوة والشدة » .

ويرجع موقف ولسون هذا إلى عدة عوامل رئيسية : أولا ـ أنه لم يكن في وسعه اغضاب انجلترا برفض الاعتراف بحمايتها على مصر . لأنه كان بحاجة إلى مساندتها في الوقوف ضد أطماع فرنسا القوية في أوروبا . وثانيا ـ ان انجلترا كانت حليفة اليابان التي كانت تخشاها الولايات المتحدة ، وكان اليابانيون يطالبون في ذلك الوقت بكياو تشاو (Kiaw Chaw) وغيرها في الشرق الأقصى . وثالثا ـ أن ولسن كان يزداد انعزالا في المؤتمر :فقد عارض مطامع إيطاليا وتسبب عن ذلك انسحاب الوفد الإيطالي وعودته إلى بلاده . ورابعا ـ أن ولسون وقع تحت نفوذ لويد جورج ، رئيس الوزارة البريطانية وقتئذ وصاحب النفوذ الاكبر في مؤتمر الصلح ؛ وربما أدخل لويد جورج في روعه أن المصريين أساءوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد الحضارة والمصالح الأجنبية . وأن كلمة منه تحقن الدماء وتعيد الأمن وتصون أرواح الأوروبيين ومرافق العمران . وأن ترك مصر عرضة للتنازع عليها بين الدول قد يجر العالم إلى حرب كالحروب التي كان يتقيها ويبشر باجتنابها ؛ فبقاؤها في ظل الحماية أصون للسلام وأنفى للحروب .

والحق أن الوفد صدم باعتراف ولسن بالحماية البريطانية على مصر، وبدا لسعد أول وهلة أن العمل في أوروبا لا يجدي ، وان تركيز العمل في مصر أجدى وألزم . وقد لمس وقع الصدمة في نفوس فريق من زملائه فإذا هو أفدح . وتوالت الصدمات التي أعدتها بريطانيا للوفد : إذ أعلنت شروط الصلح التي قررها الحلفاء ؛ وسلمت إلى الوفد الألماني في مؤتمر فرساي يوم ٧ مايو عام ١٩١٩ ، وفيها المواد الخاصة بمصر (من المادة ١٤٧ الى المادة ١٥٤) وتحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية والتنازل عن الامتيازات في القطر المصري ونقل السلطات المخولة لتركيا بموجب اتفاقية عام ١٨٨٨ عن حرية المرور في قناة السويس إلى بريطانيا . وهكذا كسبت بريطانيا قبل مضي ثلاثة أسابيع كاملة على وصول الوفد إلى باريس اعترافاً دولياً بحمايتها على مصر . ولقد اغتبط ساسة بريطانيا بما نالوه من نصر في المؤتمر وشعروا بمزيد من الاطمئنان حول مركز الحماية في مصر . وتجلى ذلك الشعور في خطبة ألقاها اللورد كيرزون باسم حكومته في ١٥ مايو عام ١٩١٩ في مجلس اللوردات عن الحالة في مصر . فقد أقر فعلاً بأن الحالة في مصر قد تحسنت عن ذي قبل ، وان لم تبعث في رأيه على الرضا وأن النظام قد عاد مع قلاقل متقطعة ، ثم أخذ يشير إلى بعض الأحداث التي حدثت كإضراب الموظفين والطلبة وغير ذلك ؛ ثم تكلم عن اعتراف ولسن بالحماية البريطانية على مصر وما سبقه من اعتراف فرنسا والروسيا بها على أثر إعلانها عام ١٩١٤ ، وما تضمنته معاهدة الصلح المعروضة على ألمانيا وحلفائها من الاعتراف بها . ونوه بما اعتزمته بريطانيا كعلاج للاضطرابات في مصر من إيفاد لجنة برئاسة ملنر لتحقيق أسباب ذلك . واقتراح القانون النظامي اللازم في سبيل الحكم الذاتي ؛ وضمان المصالح

الأجنبية في ظل الحماية البريطانية .[1] وكانت هذه الخطبة إيذانا باصرار الحكومة البريطانية على توكيد الحماية وتثبيتها ، ومناوأة الأهداف القومية، وإلقاء اليأس في نفوس المصريين لكي يعترفوا بالأمر الواقع ، ولكن الأمة قابلت هذه الخطبة بالثبات والمثابرة ، فلم تكن الثورة قد انقضت بعد حتى يتلاشى غرضها القومي الأسمى .

وفي ٢١ مايو عام ١٩١٩ ، وهو اليوم الذي نشرت فيه خطبة كيرزن، بدأت بريطانيا تنفذ ما اعتزمته ، فاستدعت رجلا كان بينه وبين سعد جفاء وهو محمد سعيد باشا ، وكلفته بتشكيل وزارة جديدة بعد استقالة وزارة حسين رشدي التي كانت قد عادت في ٩ أبريل بعد سفر الوفد . ولكنها لم تستمر طويلا لأنها شعرت بالحرج من مطالب الضباط والموظفين .فلقد طلب الضباط الوطنيون ان تسند الحراسة إليهم . لأن اسناد الحراسة في الميادين العامة إلى أناس لا يفقهون لغة البلاد ولا يعرفون عاداتها كثيرا ما أدى إلى ازهاق الأرواح . كما ألف الموظفون لجنة من اثنين وثلاثين عضوا لمخاطبة الوزارة في المطالب السياسية التي لا يتعرض لها الضباط ، وهي التصريح بصفة الوفد الرسمية وان قبول الوزارة الحكم لا يفيد الاعتراف بالحماية . والافراج عن المعتقلين مع إبطال الأحكام العرفية. ولكن فشلت وزارة حسين رشدي في التوفيق بين مطالب الشعب والموظفين وإرادة السلطة العسكرية . وألف محمد سعيد وزارته بغير برنامج قومي وصرح لمندوبي الصحف يوم تأليفها « انها وزارة إدارية » لا تبت في شيء له مساس بمركز مصر السياسي وليست لها صبغة سياسية . وكانت مهمة هذه الوزارة الأولى : إعادة السكينة والنظام في مصر . فوجه سعد جهده كله في ذلك ، فمضى بسياسة كان ظاهرها كسب ثقة الشعب وباطنها دفعه

---

(١) انظر : مضابط مجلس اللوردات البريطاني ، المجموعة الخامسة، المجلد ٣٤ . ص ٦٨٠ .

إلى الرضا بالواقع ، فحاول شغل الشعب عن الكفاح السياسي بالاهتمام بالمسائل الجزئية الخاصة بزيادة أجور الموظفين والافراج عن بعض المعتقلين، لتهدئة الخواطر ، فنجح في ذلك نجاحا كان موضع تقدير اللنبي . ولقد كان من نتائج امضاء معاهدة الصلح ونجاح الوزارة في التعجيل باعادة السكينة أن تساهلت السلطات العسكرية وأذعنت لاقناعه بتحويل قضايا الوطنيين من المحاكم العسكرية إلى المحاكم الأهلية ، كما استجاب اللنبي لطلب الوزارة الافراج عن بعض المعتقلين السياسيين كما ألغيت الرقابة على الصحف . على أن ذلك ما لبث أن تكشف مغزاة أمام الشعب،وارتاب الناس في نيات رئيس الوزراء حتى نقم عليه أحد الطلاب ويدعى سيدعلي محمد من أهالي كفر الزيات قبول الوزارة وتهيئة الخواطر للرضا بالواقع؛ فألقى عليه قنبلة ، في ٢ سبتمبر عام ١٩١٩ فانفجرت ولكنها لم تصبه .

أما عن موقف سعيد باشا من لجنة ملنر ، فلقد أبدى اعتراضه على مجيء لجنة انجليزية إلى مصر من قبل توقيع الصلح مع تركيا ، وكانت ذريعته في هذا « انه ما دامت لا توجد وثيقة نهائية تتضمن تحويل حقوق تركيا إلى انجلترا ، فكيف يمكن الشروع في مفاوضات على قاعدة راسخة ؟ » [1] وعلى هذا كتب اللنبي إلى حكومته ينصحها بعدم قدوم اللجنة قبل شهر سبتمبر ، بحجة اتاحة الفرصة للوزارة الجديدة للاستقرار والقبض على ناصية الأمور . وفي أوائل سبتمبر عام ١٩١٩ صدرت الأوامر إلى المصالح الحكومية ودواوينها باعداد التقارير والبيانات والاحصاءات اللازمة للجنة حين وصولها إلى البلاد . وفي ٢٢ سبتمبر أعلن تأليفها رسميا في لندن من جميع الأحزاب الإنجليزية برئاسة اللورد ألفريد ملنر (Milner)وزير المستعمرات ، وعضوية السير رنل رود(Renel Rood) ،

---

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، جـ ٥٢٤/١ .

وكان سكرتيرا بالوكالة البريطانية في مصر من ١٨٩٤ إلى ١٩٠١ ، والجنرال السير جون مكسويل (John Maxwell) ، الذي كان قائـدا للقوات البريطانية في مصر عند نشوب الحرب العالمية ،والجنرال السير أوين توماس (Owen Thomas) ، عضـو البرلمان ، والمستر سبندر (Spender) ، رئيس تحرير جريدة « وستمنستر جازيت » ، والمستر هيرست (Hirst) المستشار القضائي في وزارة الخارجية ، ومن المتخصصين في القـانون الدولي . ومنذ أوائل أكتوبر قامت مظاهرات الاحتجاج عليها فيالقـاهرة والإسكندرية . وفي ١٤ نوفمبر نشرت دار الحماية بلاغا رسميا أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملنر وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسي الذي يلائم مصر تحت الحماية ــ فرد الحزب الوطني على ذلك بمبدئه المشهور « لامفاوضة إلا بعد الجلاء » ، وأعلن الوفد تمسكه بالاستقلال التام . وبعد نشر هذا البلاغ واشتداد المظاهرات قدم محمد سعيد باشا استقالته إذ كان قد طلب تأجيل حضـور اللجنة . وخلفه يوسف وهبه باشا (وهو قبطي) في ٢١ نوفمبر وسار على « السـنة الإداريـة » التي استنها سلفه. والتزم الحيدة مع اللجنة المقبلة فلم يتخذ له موقفا معها أو عليها .

أما اللجنة التي تفاقم حولها هذا الخلاف فقد وصلت إلى مصر في ٧ ديسمبر عام ١٩١٩ . ومنذ وصول اللجنة رأت الأدلة الكثيرة على وجـود معارضة شديدة منظمة لمقاومتها . وفي اليوم التالي لوصولها أصدرتلجنة الوفد المركزية بيانا إلى الأمة المصرية قالت فيه : لقد أجمعت الأمةالمصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر ، وبنت هذه الخطـة السياسية على الأسباب المشروعة الآتية : (١)

---

(١) احمد شفيق : المصدر السابق ، ص ٥٨١ ــ ٥٨٣ .

أولا — لأن المسألة المصرية مسألة دولية . فقبول المفاوضة مع لجنة ملنر يفقدها هذه الصبغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين انجلترا .

ثانيا — لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية ، مع أن الأمة لم تقبل الحماية ، بل رفضتها رفضا باتا ، وأعلنت أنها لا ترضى بغير الاستقلال التام .

ثالثا — لأن كل استفتاء سياسي لا يجوز أن يكون تحت الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية . فاصرار الحكومة الإنجليزية على إرسال هذه اللجنة بالرغم من الاجماع الذي تجلى في كثير من المظاهر ، لا يفيد إلا ان السياسة الحاضرة تريد ان تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير في الاجماع القومي .

ولم تلبث الخرب أن أعلنت على اللجنة ، واتفقت كلمة معظم الكتاب على أن سعد زغلول المقيم بباريس هو الوكيل الذي أنابه الشعب المصري عنه ، فالأولى باللجنة مفاوضته في الأمر . وشاع بين أبناء الريف أن أعضاء اللجنة الملنرية يطوفون البلاد خفية فأصبحوا يستريبون بكل سؤال يلقيه عليهم أجنبي غير معروف . ورويت في ذلك أحاديث شتى تدخل في باب الطرائف ولكنها تدل في الوقت نفسه على الجد في كراهية الحماية وحب الاستقلال والوفاء لزعيم الوفد . فكان الفلاح الساذج إذا سأله أجنبي لا يعرفه : أين الطريق ؟ بدر إلى ذهنه أنه عضو من أعضاء اللجنة يتخفى لاختلاس الآراء والأجوبة بغير علم الوفد فأجابه على الفور : عليك بسعد في باريس يخبرك أين الطريق ؟ وإذا سأله : هل لك أولاد ؟ أو سأله : كم أجرك في اليوم ؟ لم يزد على أن يحيله إلى سعد في باريس فهو أعلم بالجواب .

ولما رأى ملنر روح الوطنية المصرية ؛ لجأ إلى الملاينة وحاول أن يفسر غرض اللجنة تفسيرا يحافظ به على الحدود التي رسمتها الحكومة البريطانية ويجتنب في ظاهره الكلمات المثيرة التي تنفر المصريين وأخصها ذكر الحماية. فأصدر في ٢٩ ديسمبر عام ١٩١٩ بلاغه المشهور الذي قال فيه بأن اللجنة « ترغب رغبة أكيدة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودي يستأصل كل سبب للتنافر ، فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهودهم في ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة دستورية Self Governing Institution وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة المشخصة للأمة المصرية ؛ آراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، إذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد أو حصرها في دائرة مخصوصة ... » [1] . ولقد اتخذ سعد زغلول قرارا نشر في بلاغ بعث به إلى مصر عقب نشر اللجنة بيانها قال فيه ما نصه :[2]

« يحاول الأقوياء بجميع الوسائل ان يأخذوا منكم رضاء بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفا، فلا تخدعوا إذا وعدوكم ولا تخافوا إذا هددوكم، واثبتوا على التمسك بحقكم في الاستقلال التام فهو امضى سلاح في ايديكم واقوى حجة لكم ، فان لم تفعلوا - وليس في قوة إحساسكم الوطني ما يجعل احتمالا لذلك - خذلتم نصراءكم واهنتم شهداءكم وحقرتم ماضيكم وانكرتم حاضركم ومددتم للسرق اعناقكم وحنيتم للذل ظهوركم وانزلتم بامتكم ذلا لا يرفع منه عز ، ولن تفعلوا - كما هو اكبر ظني في

---

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص٢٤٦.
(٢) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٧٢ .

عظم إخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم ــ فقد استبقيتم لانفسكم قوة الحق واعددتم لنصرتكم قوة العدل . فلا تذلوا وان قهرتم ، ولا تخشوا وان ظلمتم . ولا بد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم ، وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم ؛ وتتحقق بإذن الله الإله القدير آمالي وآمالكم في الاستقلال التام » .

ولقد وصل ذلك البيان القاهرة ونشر في صحفها في منتصف يناير . وكانت لجنة الوفد المركزية قد أعلنت بلاغا في معناه عقب صدور البيان المتقدم من لجنة ملنر ، فتعاقبت على أثره صدور البلاغات المختلفة في هذا المعنى.

وجدت لجنة ملنر بهذا أن لارجاء في الاتفاق بينها وبين الامة على قاعدة بيانها ، لأن الأمة لم تكن تجد مصلحتها في تجاهل وفدها النائب عنها في قضيتها . وأجمعت الأمة على المقاطعة إجماعا منظما محكما ، ومع هذا الإجماع وقف حسين رشدي وعدلي يكن وعبد الخالق ثروت الوزراء المعروفين يومئذ باسم أصدقاء الوفد ــ من هذا الاجماع موقفا حياديا ، فلم يغضبوا الوفد ولم يغضبوا اللجنة ، وكتبوا في ٧ يناير عام ١٩٢٠ خطابا إلى سعد يقترحون فيه عليه أن يعود هو وأصحابه إلى القاهرة لمفاوضة ملنر بعد الوعود التي أفضى بها إليهم ولا تخرج عن معنى البيان المتقدم. فلما أجاب الوفد بامتناع ذلك لأن بيان ملنر يحصر الغرض من المفاوضة في الحكم الذاتي ، أجابوه بتفسيرهم كلمة الحكم الذاتي التي جاءت في الصيغة الإنجليزية ، وقالوا إن ملنر لا يرى مانعا من دخول الوفد المفاوضة على أساس الاستقلال التام ، وإن كان هو لا يستطيع الجهر بهذا الأساس. ولكن رفض سعد العودة ولم يكن في وسع الوزراء أن يفاوضوا اللجنة بمعزل عن اجماع الأمة وموقف الوفد في باريس ولجنته المركزية في القاهرة وإلا خسرت الجانبين ، ولم يخطر على بال الوفد أو بعض أعضائه العودة

إلا إذا كان الغرض من العودة الوصول إلى عقد معاهدة تضمن استقلال مصر التام • ولم يكن سعد يرفض المفاوضة إذا جرت في أوروبا لأنها لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجربة الدولة المتبرعة في بلاد رعاياها فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن مصر وهي تجهل نصوص هذا التوكيل •

وفي ١٨ مارس عام ١٩٢٠ غادرت لجنة ملنر مصر بعد أن قضت فيها نحو ثلاثة أشهر ، ولقد توصل ملنر خلال هذه الفترة إلى حقيقة لاريب فيها وهي أن مصر لن تتفاوض مع الإنجليز إلا عن طريق سعد زغلول •ولذلك قابل عدلي يكن قبل سفره وأبلغه انه أزمع العودة إلى لندن ، وأنه قرر ارجاء كتابة تقريره حتى أواخر شهر أبريل . وذكر أنه يدع الباب مفتوحا، وانه على استعداد لمفاوضة الوفد • وفي نفس الوقت كانت كل أبواب مؤتمر الصلح قد أوصدت أمام الوفد المصري بباريس ،فأخذ يتصل بالصحف ويقيم المآدب للدعاية للقضية المصرية • كما استمال الوفد بعض كبار الكتاب الأوروبيين ، فنشر بعضهم مقالات وبحوثا دفاعا عن مطالب المصريين، وألف فيكتور مرجرت ــ أحد مشاهير الكتاب الفرنسيين ــ رسالة باسم «صوت مصر» (La voix de l'Egy pte) قدم لها أناتول فرانس (Anatole France) أكبر أدباء فرنسا في ذلك العصر بمقدمة وجيزة ، هي في ذاتها دفاع بليغ عن القضية المصرية • وبالإضافة إلى ذلك ندب الوفد محمد محمود باشا للدعاية للقضية المصرية بأمريكا ، واستعان أيضا بمحام قدير بالولايات المتحدة وهو المستر جوزيف فولك ، فدافع عن مطالب الأمة المصرية وقدم عنها في أغسطس عام ١٩١٩ مذكرة إلى لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي وأصدرت اللجنة قرارا لصالح مصر • وعندما عاد ملنر إلى لندن ، أرسل المستر هيرست ، أحد اعضاء لجنته ، إلى باريس ليدعو الوفد للمجيء إلى لندن للمفاوضة مع اللجنة •

وفي ٥ يونية عام ١٩٢٠ وصل الوفد إلى لندن ، وبعد يومين بدأت المباحثات بين سعد وملنر في وزارة المستعمرات البريطانية ، وقدم ملنر مشروعا لمعاهدة رفضه أعضاء الوفد ، وقدم الوفد مشروعا ثانيا رفضه ملنر ، ثم صدرت في النهاية مذكرة مشتركة قال ملنر أنها أقصى ماتستطيع بريطانيا التنازل عنه . هذه المذكرة لم تكن اتفاقا بين البلدين ، بل لم تعد أن تكون قاعدة لتسوية المسألة المصرية بشكل مقبول ، وهي في الواقع أساس لكل المفاوضات التي دارت بين البلدين حتى عام ١٩٣٦ حين أمكن توقيع المعاهدة المرجوة تحت ضغط الموقف الدولي . ولقد انطوى مشروع ملنر على اقتراحات بشأن تنظيم الحماية فبريطانيا الضامنة لاستقلال مصر وعلاقاتها الخارجية يجب أن تتم برضاها ؛ كما ينبغي أن تبقى بمصر قوات عسكرية بريطانية نظرا للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا إلى جانب تعيين مستشار مالي انجليزي يقوم مقام صندوق الدين ؛ وترث بريطانيا الامتيازات الأجنبية أي أنها تصبح وحدها صاحبة هذه الامتيازات القضائية . وواضح من هذا المشروع أنه لم يخرج بمصر عن الحماية الصريحة في أضيق حدودها ، وأن اللجنة لم تتقرب به خطوة واحدة إلى موقف المصريين ولم تزد على أن جمعت فيه ما تريده بريطانيا بحذافيره إلى أقصى مداه ، وليس فيه شيء يصح أن يقال انــه كان موضع تفاهم أو اتفاق بين المندوبين الإنجليز والمندوبين المصريين ، لأنه دون المطالب من جانب واحد ولم يتزحزح فيها قيد أنملة إلى جانب المطالب الأخرى .

أما مشروع الوفد فقد تضمن انهاء الحماية مع استرداد مصر لكامل سيادتها الداخلية والخارجية ، وجلاء القوات البريطانية في ظرف مدة معينة مع بقاء قوات بريطانية في شرق القناة تقام منشآتها على نفقة بريطانيا لصد أي هجمات على القناة ، وبعد انقضاء عشر سنوات تدور مفاوضات للبحث في بقاء هذه القاعدة . وفي حالة قيام أي خلاف يرفع إلى عصبة الأمم

للفصل فيه. وتبرم معاهدة دفاعية تتعهد فيها بريطانيا بالدفاع عن مصر ضد أي اعتداء خارجي ولا يجوز لمصر عقد أي اتفاق خارجي دون موافقه بريطانيا • وتؤول جميع الامتيازات الأجنبية إلى بريطانيا فضلا عن تعيين نائب عام بريطاني في المحاكم المختلطة ومستشار مالي بريطاني له اختصاصات صندوق الدين • كما جاء بمشروع الاتفاق ارجاء البت في مسألة السودان باتفاق خاص • ولقد زاد هذا المشروع على مشروع ملنر كرما بتقديم تعهد من جانب مصر بأن تقدم لبريطانيا داخل حدودها جميع ما تحتاج إليه حربيا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل وذلك في حالة اشتباك بريطانيا مع دولة أخرى حتى إذا لم تكن سلامة مصر نفسها مهددة •

وتوقفت المفاوضات ، ثم توسط عدلي يكن في الأمر ، فاضطر سعد إلى ارجاء السفر ريثما تتم هذه الوساطة ، وبقي في لندن حتى تسلم مذكرة اللجنة الثانية في ٥ أغسطس فانفتح بها باب جديد للمناقشة وجرى التعديل مرة أخرى في بعض العبارات • وتعذر الاتفاق على جميع المسائل فاستمر البحث فيها إلى منتصف أغسطس ، وهنا اختلفت آراء الأعضاء بين القبول والرفض • واقترح بعضهم عرض المشروع الأخير على الأمة لتبدي ملاحظتها عليه ثم يعاد بحثه بين الوفد واللجنة بعد الوقوف على جملة الآراء •وتردد سعد في العمل بالاقتراح مخافة الانقسام والشتات • ولكنه رأى بوادر الانقسام والشتات تبدو في داخل الوفد ، فآثر أن يتداركهما وأن يرجىء ظهورها ما استطاع • فتقرر إيفاد أربعة من الأعضاء إلى القاهرة وهم محمد محمود وأحمد لطفي السيد وعبداللطيف المكباتي وعلي ماهر ، ينضم إليهم في القاهرة مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفي، لعرض الموضوع على طوائف الأمة واستطلاع رأيهم فيه وتقييد ملاحظاتهم عليه ، والرجوع بها إلى الوفد في النهاية لاستئناف البحث فيها جميعا مع لجنة ملنر • وفي ١٦ أغسطس عام ١٩٢٠ سافر سعد زغلول من لندن إلى باريس وتبعه

الأعضاء في اليوم التالي، وتبعهم عدلي يكن يوم ١٨ أغسطس .

عرض المشروع على الأمة . وأشار فريق ـ وبخاصة الحزب الوطني ـ برفضه رفضا تاما وحبذ فريق آخر قبوله . ولكن الاتجاه العام كان أميل إلى قبوله بعد تعديله على أساس « تحفظات » تحد من تدخل بريطانيا في شئون مصر بعد عقد المعاهدة، وتلغي كل ما تشتمل عليه من تقييد استقلال مصر بمجرد زوال الأسباب الداعية لذلك . وبعد عشرين يوما مضت في عرض المشروع والتعقيب عليه في الصحف والمجالس اكتفى الأعضاء المندوبون بما اطلعوا عليه من الآراء وكتبوا بيانا شكروا فيه الأمة على ما قابلتهم به من الحفاوة ونوهوا بالاستشارة التي « خلقت فرصة جديدة ظهر فيها رشد الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسة التي تحيط الآن بالفصل في مصيره ... » . وعاد أعضاء الوفد من القاهرة ،فدعا ملنر الوفد إلى لندن للنظر في نتيجة الاستفتاء، وسافر عدلي وتبعه سعد إليها في ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٠ . ولقد تبين من خلال المقابلات الأولى لملنر انه كان يرفض البحث في التحفظات، وكان يرى قبول المشروع كله أو رفضه كله مع معارضته بشدة في تضمين المعاهدة نصا يقرر إلغاء الحماية .وكانت هذه هي نهاية المفاوضات، فقد غادر الوفد انجلترا في ١٠ نوفمبر، بعد أن أرسل منها نداء مؤثرا إلى الأمة، أشاد فيه بنتيجة الاستشارة في مشروع الاتفاق، ووصف تلك النتيجة بأنها « تثبت ان الاستقلال ليس في نظركم كلمة تردد في الفضاء بغير معنى، بل أنتم تريدون استقلالا حقيقيا خليقا بكم وبمستقبلكم الذي سيرسل غدا أشعته الوضاءة على مصر الحرة . وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والإيمان بأنفسنا وبعدالة قضيتنا المقدسة إيمانا هادئا صادقا » .

وبعد عودة أعضاء الوفد إلى باريس نشبت بينهم الخلافات التي

تطورت إلى مالا تحمد عقباه وتركت آثارها الباقية في حياة مصر السياسية. فقد تقدم أعضاء الوفد بمشروع يقضي بأن يفوض عدلي يكن لمفاوضة ملنر في هذه التحفظات على حين يقف الوفد يرقب الموقف . ووافقت أغلبية الوفد على هذا الاقتراح وطلبت من سعد أن يوقع عليه ورفض سعد . فقد كانت المسألة في نظره ليست مسألة أغلبية بل مسألة توكيل بمعنى ان سعدا لا يهمه أن أغلبية الوفد تحبذ هذا المشروع ولن يخضع للأغلبية ولكنه موكل عن الأمة ومسئول أمامها ولن يحترم إلا إرادتها . وهذه حقيقة هامة تجب على سعد كما تجب على رئيس الوفد بعد وهي عدم الاكتراث برأي أغلبية أعضاء الوفد حول المسائل التي يعرف أن اتجاهات الأمة تعارضها . ولقد كان الوفد كله ــ باستثناء سنيوت حنا وواصف غالي ــ يعارض سعد ويرى أن يفوض عدلي لمفاوضة الإنجليز بينما كان سعد يرى العودة إلى مصر لقيادة الحركة الوطنية فيها . وكانت الغالبية المعارضة لسعد تقول إن الأمة لا تقوي على متابعة المعارضة والمقاومة. وتلك حقيقة أساسية في الموقف ألا وهي أن الخلاف بين سعد وبين بقية أعضاء الوفد كان في تقدير قوة الشعب كقوة ثورية في حل القضية المصرية. بل ونكاد نقول في انزعاج بقية أعضاء الوفد من استمرار الثورة ورغبتهم في الاسراع بحل يتيح لهم شيء من التنفس السياسي والاقتصادي .

حدث هذا بينما كان سعد قد تطور بعد ثورة مارس التي أجبرت بريطانيا على فك أسره وإطلاقه من منفاه وأذابت جليد الاعتدال الذي اتسمت به مواقفه في فترة الاحتلال وجعلته خلال الاحتلال أقرب إلى حزب الأمة وأبعد من الحزب الوطني . فلقد أفهمت ثورة مارس سعد زغلول أن المسرح السياسي القديم في مصر قد اختفى كلية وأن حزب الأمة لا يستطيع أن يكون الممثل الرئيسي فيه ، ولخص سعد زغلول خلافه مع الأرستقراطية الزراعية في خطبته التي ألقاها في القاهرة في ٢١ يناير عام ١٩٢١ بعد عودته

بقوله « لقد رأيناهم يقابلون بوجوه هشة باسمه كل خير يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم وانحلال القوى ويعبسون للأخبار التي تدل على قوة روحها . ان حزب الأمة عاد إلى بدايته وانتهى إلى غايتـــه » . ويعتبر هذا الخطاب بلا ريب إعلانا لانسلاخ الاستقراطية الزراعية من قيادة الثورة ودخول الثورة في مرحلة جديدة ارتفعت إلى مستوى الوعي القومي الذي انفجر منذ مارس عام ١٩١٩ . وأضافت إلى قضية الاستقلال من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٢٤ قضية التناقض الطبقي أو بمعنى أدق تحالف الطبقات الوطنية ضد الأرستقراطية الزراعية . وعلى الرغم من ذلك لم يترجم سعد هذا الاحساس إلى مطالب اجتماعية داخل الإطار الوطني مما يمكن أن يحافظ على تحالف الطبقات الوطنية .

على أية حال رفع ملنر تقريرا لحكومته وضع فيه القواعد السياسية التي سارت عليها بريطانيا حتى عام ١٩٣٦ . ولقد أوصى في تقريره بالعدول عن سياسة الحماية نتيجة لهياج الرأي العام المصري عليها واقترح عقد معاهدة يرضاها الفريقان توفق بين أماني مصر ومصالح بريطانيا ومصالح الأجانب . كما أوصى بأن تحصل بريطانيا على ضمانات لإبقاء قوة عسكرية في مصر لكي تتمكن بذلك من حماية مواصلاتها ، وأن يكون لبريطانيا رقابة على التشريع والإدارة الخاصة بالأجانب وبمصالحهم ، وأن تترك بريطانيا شئون مصر الداخلية للمصريين بأن تعترف باستقلال مصر مقيدا بهذه القيود ومشروطا بها وذلك فضلاً عن استبعاد السودان نهائيا من هذه التسوية وابقاء الحالة فيه على ما كانت عليه منذ الاتفاقية الثنائية عام ١٨٩٩ . ولم تر الحكومة البريطانية ان تتقيد بقبول أو رفض التقرير ولكنها أخذت عنه فكرتين الأولى ضرورة ابدال نظام الحماية بعلاقة بين مصر وبريطانيا تبعث على رضا المصريين ، والثانية أن الوطنية المصرية تخفق عليها راية واحدة ولكن رجالها يتفاوتون استعداداً لقبول جوهر التسوية وأنه من

الممكن أن تبنى خطة المفاوضة على أساس وجود هذا التفاوت . وعلى هذا أبلغت الحكومة البريطانية السلطان فؤاد في ٢٦ فبراير عام ١٩٢١ برغبتها في تبادل الآراء حول اقتراحات ملنر مع وفد يعينه السلطان للوصول — إذا أمكن — إلى استبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأماني المشروعة لمصر والشعب المصري . وفي أواسط مارس عُرِضت الوزارة على عدلي يكن فقبلها على أن يكون هدفه المباشر استئناف المفاوضات .

وسميت وزارة عدلي « وزارة الثقة » ، وترجع هذه التسمية إلى سعد ، فهو الذي اختارها لها ، ذلك أنه حين جاء اللورد ملنر إلى مصر على رأس لجنته قابل ضمن من قابلهم عدلي ورشدي وثروت ،فصارحوه الرأي بأن اللجنة يحسن أن تتوجه بالمحادثة إلى الوفد . وكان سعد قد أرسل برقية إلى وكيل لجنة الوفد المركزية في ٢٦ يناير عام ١٩٢٠ يشكر الوزراء الثلاثة على موقفهم ، قال فيه : « قد أرسلنا قرارنا تلغرافيا إلى أصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين بعثوا إلينا بصورة أحاديثهم مع اللورد ملنر ، وقد تبينا أن ما قالوه للورد كان مملوءا حكمة ووطنية خالصة». وكان سعد على اتصال بعدلي أثناء وجود لجنة ملنر في مصر وبعد رحيلها، ورأى تأليف « وزارة ثقة » تضع الدستور وتتولى المفاوضات . وقد ذكر عدلي في خطاب تشكيله الوزارة أنه سيدعو الوفد — برياسة سعد زغلول — للاشتراك في المباحثات ، وأن الأمة سيكون لها — على لسان ممثليها في الجمعية الوطنية — القول الفصل في هذا الاتفاق ، وان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير الدستور . وعرض عدلي على سعد الاشتراك في المفاوضات ، فجاء رد سعد — وكان لا يزال في باريس — أنه سيحضر إلى مصر . وفي ٤ أبريل وصل سعد إلى الإسكندرية حيث استقبل بها وبالقاهرة

في اليوم التالي استقبال الأبطال .

ولكن سرعان ما وقع الصدام بين سعد زغلول وعدلي يكن ، فكان سعد يريد المفاوضة في إطار المبادىء التي يراها كممثل للأمـة وكان عدلي يريد المفاوضة بوفد رسمي تضطلع به الوزارة . ولم يكن الاتفاق علـى خطة واحدة ميسورا بين الوفد واتجاه عدلي الذي يبلور اتجاه المعتدلـين في نزعتهم والحاقدين على الثورة والناقمين عليها . ولذلك لم يوافق عدلي على الشروط التي كان سعد قد قدمها إليه قبل مجيئه إلى مصر وعقب أن تسلم بيان الوزارة . وتضمنت هذه الشروط ما يلي : (١)

أولا : الوصول إلى الغاء الحماية الغاء تاما صريحا بمعنى الغاء الحماية التي فرضت على مصر في ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ .

ثانيا : الاعتراف باستقلال مصر استقلالا تاما ودوليـا عاما سواء في الداخل والخارج مع مراعاة إرادة الأمة التي أبدتها في التحفظات التي قدمها الوفد للجنة ملنر .

ثالثا : الغاء الاحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل الدخول في المفاوضات .

رابعا : تكون غالبية المفاوضين الرسميين للوفد ، وأن تكون رياسة المفاوضات من الوفد .

وقد وقع الصدام حول الشرط الرابع لأن عدلي يكن تمسك بأن تكون

---

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص٣٢٠ـ ٣٢١ .

له الرئاسة ما دام رئيسا للحكومة سندا في ذلك إلى أن التقاليد السياسيه لا تسمح بدخول رئيس حكومة في هيئة سياسية للمفاوضة ولا يكون رئيسا . وفي الحقيقة فان الموقف السياسي في تقدير عدلي يكن كان يدفعه لهذا التحدي دون أن يخشى شيئا . ذلك أن أقصى ماكان سعد زغلول يستطيع أن يعمله في تلك الحالة ، هو أن يجمع أعضاء الوفد ليستصدر منهم قراراً بعدم الثقة بعدلي . وكان عدلي يعلم ان إصدار الوفد قرارا بعدم الثقة به أمر مستحيل ، لأن أغلبية الوفد كانت في صفه بل كانت تعمل تحت قيادته لا قيادة سعد زغلول . وفي ٢٥ أبريل ألقى سعد خطابا بشبرا أعلن فيه الخلاف ووصف عدلي وإخوانه بأنهم برادع الإنجليز ، وأنهم إذا ما تفاوضوا مع الإنجليز فان ذلك لا يعني سوى أن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس . [٢] وراح بعض أنصار سعد يتفوهون أن الاحتلال على يده خير من الاستقلال على يد عدلي .

وظل الخلاف بين سعد والوزارة عنيفا أشد العنف قرابة شهرين . انقسمت الأمة في أثنائهما إلى سعديين وعدليين . ولما كان سعد أقرب إلى قلوب الجماهير فقد كسب الجولة وهوت إليه قلوب عامة المصريين . واتسم حينئذ بعزة نفس قوية وثقة بالنفس لاحد لها ، فكتب له التاريخ أنه أقوى من استطاع أن يهز ضمير المصريين والشرقيين على وجه العموم في الصدر الأول من القرن العشرين . ولكن يعاب على سعد اسرافه في الخصومة وعدم تحرزه في رمي خصومه بالاتهامات . ولما كان هو معبود الجماهير وشيخ ساسة مصر لجيل كامل ، فانه يتحمل مسئولية قدر كبير مما شاب السياسة المصرية على يديه من اسفاف كانت له آثاره الوخيمة

---

(٢) تحية الرئيس في منفاه . خطبة الرئيس في شبرا في ٢٥ ابريل ١٩٢١ .

على أخلاق البلاد . ومن ناحية أخرى أخطأ عدلي كذلك في السفر مع وفد مفاوضته إلى لندن في هذا الجو المشحون بالخلاف .

وبدأت المفاوضات في لندن بين عدلي يكن وكيرزون في يوليو عام ١٩٢١ . ولم يكن من المتوقع نجاح مفاوضات عدلي ــ كيرزون في هذا الظرف ، فقد استغل الإنجليز الخلاف الذي نشب بين سعد وعدلي ، واشتطوا في شروطهم . وفي ١٠ نوفمبر سلم كيرزون عدلي مشروع الحكومة البريطانية ورأى الوفد الرسمي انه لا يحقق الغاية التي سافر من أجلها للمفاوضة فقرر ألا يسترسل فيها أكثر من ذلك . وفشلت المفاوضات في النهاية لسببين رئيسين : أولهما اصرار بريطانيا على ابقاء حامية في مصر، وعدم الاتفاق حول تحديد الإشراف على شئون مصر الخارجية .[1] وعلى الرغم من ذلك فقد قرر لنصوص مشروع كيرزون ــ وهي أسوأ حالا من نصوص مشروع ملنر ــ أن تحدد العلاقات بين مصر وبريطانيا لمدة أربعة عشر عاما تقريبا ، وذلك بعد أن انتحلت عنوانا جديدا هو : تصريح ٢٨ فبراير المشهور . وهذا هو التطور الذي كسبته القضية المصرية بانقسام قيادتها .

ومما لا شك فيه أن تصريح ٢٨ فبراير كان مخرجا للسياسة البريطانية أكثر منه مخرجا لمصر . وسعت إليه السلطات البريطانية في مصر وألحت على حكومتها في إصداره . فلقد كان الموقف بعد تعذر الحكومة البريطانية الاتفاق مع المعتدلين يقتضي أمرا من اثنين : إما أن تذعن بريطانيا لمصر ، وإما أن تتشبث بريطانيا بموقفها وتحمل مصر على الاذعان لشروطها . وفيما يتعلق بالأمر الأول ، كان سعد قد أصبح في نظر الحكومة الإنجليزية

---

(١) احمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة ، ص ١٢٩ ــ ١٣٠ .

مهيجا كبيرا يثير الشغب والعداوة ضد بريطانيا ، ومن ثم فلم يكن متوقعا أن تلجأ الحكومة الإنجليزية إلى هذا الحل . وأما بخصوص الأمر الثاني فكان لا يقل تعذراً عن الأول اذ اعترضته صعوبتان : الأولى الخوف من استمرار الاضطرابات في مصر ، والثانية تتمثل في أن اللنبي ، المندوب السامي البريطاني ، كان ضد سياسة التشدد التي كانت تتبعها الحكومة البريطانية . وقد كان بسبب هذا الوضع أن ظهرت في ذلك الوقت عدة حلول قصد بها الخروج من هذا المأزق ، ولم يكن تصريح ٢٨ فبراير غير واحد منها وهو الذي استقر عليه الرأي أخيراً . فقامت بريطانيا بابعاد سعد ونفيه إلى سيشل التي نقل منها بعد ذلك إلى جبل طارق بسبب سوء حالته الصحية . وأفسح نفي سعد الفرصة للوصول إلى اتفاق بين اللنبي وثروت وعدلي وصدقي في ١٢ يناير ١٩٢٢ . ونص الاتفاق على تأليف وزارة برياسة ثروت باشا بشرط ان توافق الحكومة البريطانية — دون أن تنتظر عقد معاهدة — على الغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة واعادة وزارة الخارجية وانشاء برلمان وتأليف حكومة دستورية والغاء الأحكام العسكرية ، وأن تستبقي فقط للتسوية أربع نقط هي : تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية ، والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، وحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات ، والسودان . [1] وقد طلب اللنبي من حكومته اعتماد هذا الاتفاق . وبعد أخذ ورد وافقت الحكومة البريطانية على هذا المشروع بعد ادخال تعديلات قليلة عليه أهمها أنه جعل الأمر في البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك في اصل المشروع . وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية في احتضان العرش ، وبسبب الرغبة في إيجاد

(١) الكتاب الأبيض الانجليزي ، ترجمة إبراهيم عبد القادر المازني ، ص ٣٠ — ٣٨ .

وقد احتوى المشروع المعدل على وثيقتين هامتين : الأولى تصـريح بانهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة ، والثـاني كتاب مفصل إلى السلطان ٠ وفي ٢٨ فبراير أصدرت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد وجاء فيه : (٢)

بما ان حكومة جلالة الملك ، عملا بنواياها التي جاهرت بها ، ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ٠ وبما ان للعلاقات بين حكومة جلالة الملـك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانيـة فبموجب هذا تعلن المبادىء الآتية :

١ ــ انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر مستقلة ذات سيادة ٠

٢ ــ حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقـرار الاجراءات العسكرية التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ المفعول على جميع ساكني مصر ، **تلغى الأحكام العرفية التي اعلنت في ٢ نوفمبر ١٩١٤ ٠**

٣ ــ إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتي بيانها وذلـك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومـة جلالة الملـك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي :

---

(٢) المصدر السابق ، وثيقة رقم ٣٥ ، ص ٤٦ ــ ٥١ ٠

(أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتـداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطـة .

(جـ) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

(د) السـودان .

وحتى تبرم هـذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهـذه الامور على ما هي عليه الآن .

وبعد إصدار التصريح لم يبد أن مصر قد طرأ عليها تغيير حقيقي . فقد ظل الشعب المصري يردد صيحته المتطرفة من أجل الاستقلال التـام. وخاب ظن اللنبي الذي كان يعتقد أن اعطاء مصر جرعة من الاستقلال سوف يلهيها عن المطالبة بالباقي ، وان مقاومتها التي ظلت مستمرة طوال ثـلاث سنوات كاملة ، سوف يخبو أوارها حالما تفاجأ بتصريح الاستقلال . أمـا حزب المعتدلين الذي أراد اللنبي أن يرفع من قدره بتحقيق مكاسب تصريح ٢٨ فبراير على يديه ، فقد سقط سقطة لم يقم منها طوال حياته . وظهـر ذلك بشكل رسمي في الانتخابات الأولى التي فاز فيها بستة مقاعـد من ٢١٤ مقعدا . وعلى الرغم من ذلك ، فقد كان تصريح ٢٨ فبراير تتويجـا متواضعا لمرحلة من الكفاح الشعبي استمرت ثلاث سنوات وبضعة أشهر . فقد سقط به علم الحماية على أرض المعركة في مصر ، وبالرغم مما بذلت بريطانيا من جهود لحمل الدول في مؤتمر الصلح على الاعتراف بها .

وقد ترتبت على صـدور تصريح ٢٨ فبراير نتائج هامـة نلخصها فيمـا يلي :

١ ـ تهيئة الفرصة للعناصر غير المتشددة والمعارضة لسعد زغلول داخل هيئة الوفد للعمل المنفصل وعلى ذلك فليس غريبا أن يستتبع تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ تأسيس حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلي يكن خصم سعد .

٢ ـ ظهور القصر بسبب الدستور الجديد (دستور ١٩٢٣) إلى الخطوط الأمامية كقوة معارضة في الداخل وبذلك تشتت جهود الوطنيين بين كفاحهم ضد القصر من ناحية وبين كفاحهم ضد الإنجليز من ناحية أخرى .

٣ ـ انتقل الوفد بحكم المعركة الدستورية من كونه هيئة موكلة من الشعب لأداء مهمة معينة إلى حزب سياسي وان احتفظ بجوهره الأصلي من حيث شعبيته وأصبح الوفد منذ هذا الوقت وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ محور القيادات الشعبية للسياسة المصرية .

٢ ــ الأحزاب السياسية في أعقاب ثورة ١٩١٩

بعد تصريح ٢٨ فبراير لم يتعـد وضع مصر الواقعي كونها محمية : فانجلترا كانت ولا تزال تضطلع بمهمة الدفاع عنهـا ، وظل وضعها إزاء الدول الأجنبية على ماكان عليه قبل التصريح . وحاولت انجلترا من جديد أن تتوصل إلى عقد معاهدة مع الزعماء المصريين ولكنهم لم يقبلوا الشروط التي حاولت انجلترا أن تفرضها عليهم ؛ فبقيت العلاقات معلقة بين البلدين مما أدى إلى الانقلابات السياسية التي شهدتها مصر وعرقلة عملية الإصلاح الداخلي التي كانت في مسيس الحاجة إليها بعد حصولها على الاستقـلال الذاتي . فتفتت وحدة البلاد السياسية بعـد هبوط المدى الثوري الذي أشاعته ثورة ١٩١٩ ؛ وأخذت تظهر فيها تكتلات سياسية هي امتداد لما كان قبل عام ١٩١٤ مع الاختلاف في التفاصيل الذي كان يمليه تطور البـلاد أثناء الحرب العالمية الأولى .

ولقد بدأ الشقاق يدب في صفوف الوفـد نفسه ، فاختلف أعضاؤه منذ السنة الأولى لاشتغالهم بالقضية المصرية ، وهم في أوروبا لم يعودوا إلى مصر بعد . وأدى هذا الخلاف إلى تصدع الوفد من أعلى ، فلم ينفصل عنه السياسيون الطموحون فحسب ، أمثال محمد محمود ، وإسماعيـل صدقي ، بل لطفي السيد أيضا ، وهو ذلك المتعقل القنوع وزميل سعـد في التلمذة على محمد عبده . وأصبح سعـد زغلول أيضا أكثر تعنتا في تصرفاته مع الآخرين وأضيق في مفهومه للأمة المصرية . حقيقة استطاع سعد زغلول أن يجمع الشعب تحت زعامته أثناء الثورة ، ولكن كان من الصعب

عليه أن يستمر في تزعم كل الفئات التي تصدت للعمل السياسي • فقام نزاع خطير بين سعد وعدلي يكن على رياسة وفد المفاوضات واعترض سعد على رياسة عدلي لوفد المفاوضين المصرية • واستبد سعد برأيه في الاصرار على رياسته للمفاوضين المصريين ، متجاهلا رأي كثرة أعضاء الوفد الذين كانوا يؤيدون رياسة عدلي للمفاوضات • واندفع الناس في تنزيه سعد وتمادوا في تحقير عدلي والمختلفين مع سعد في الرأي ممن جروا على تسميتهم « بالمنشقين » حينا و « بالخونة » حينا آخر ، وانحدرت القضية الوطنية إلى خلافات شخصية هي أشبه بخلافات الأسر والعصبيات في الريف وبين البدو • وتوالت الاحتجاجات على سعد من أعضاء الوفد ، فلا يبالي بهم ، ويمضي في قبول استقالاتهم وإحلال غيرهم محلهم ، ويزيد على ذلك فصل من تشتم منه رائحة المعارضة • وبعث واحد وثلاثون عضوا من أعضاء الجمعية التشريعية ببرقية في ٢ نوفمبر عام ١٩٢١ يسحبون فيها منه توكيلهم لاستبداده برأيه وتورطه في سلسلة أغلاط سياسية ، ويعلنون ثقتهم بالوفد الرسمي للمفاوضة وتعضيده رعاية لمصلحة البلاد •

وقد كان لهذا الموقف أسوأ الأثر في مستقبل مصر السياسي ، فقد قسمت المصريين إلى شعب وقصر ، وألجأت القصر إلى أن يعمل في الظلام ، وإلى أن يلتمس العون والسند من قوى خارجية أجنبية • وزاد الأمر سوءا أن الشعب نفسه قد تقسمته أهواء الأحزاب التي يزعم كل منها أنه ينطق باسمه ، وهي جميعا أحزاب مصطنعة لا مبرر لوجودها ، فكلها قد وجدت لأسباب شخصية ، ولا فرق بين برامجها ، لأنها جميعا متولدة عن حزب الأمة • وقد بدأت جميعا مستندة إلى العصبيات وإلى أصحاب المصالح من كبار الملاك • ولم يكن من السهل بالنسبة لسعد أن يستمر في تزعم كل الفئات التي تصدت للعمل السياسي • فانتزع سعد إلى صفه الطبقة الوسطى وفئات المثقفين الذين سبق لهم الالتفاف حول مصطفى كامل واللواء ، كما

استطاع أن يؤثر تأثيرا فعالا في جماهير المصريين يكاد يقرب من مستوى عبادة البطولة . أما الفئات التي كانت تلتف حول حزب الأمة والجريدة فتحولت إلى جانب عدلي يكن وحزب الأحرار الدستوريين . وقد تألف هذا الحزب في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ، وجمع عددا من كبار المصريين أكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم أو من أبنائهم وذويهم منضما إليهم فريق من المثقفين المتحررين . وبهذا احتفظ الحزب بطابع حزب الأمة القديم وبتمثيله لطبقة الخاصة من الأعيان والمثقفين . ولنفس هذا السبب لم يلق من الطبقات الشعبية ، التي كانت منفصلة عنه طبقيا وذهنيا ، إلا ما لقيه أبوه الروحي حزب الأمة في عام ١٩٠٧ من وجوم واستنكار . بل ان الدكتور محمد حسين هيكل يذكر في « مذكرات في السياسة المصرية » انالصحف أخذت تهاجم الحزب الجديد من قبل أن يعلن عن تأليفه ، وراحت تتهمه بأنه في حرصه على الاتفاق مع الإنجليز سوف يفرط في حقوق الوطن .

وعلى أية حال حمل الحزب منذ تأليفه العداء السافر لسعد والوفد، وكان برنامجه كالآتي : (١)

أولا : (أ) الاستمرار في العمل لاستكمال استقلال مصر استقلالا فعليا تاما .

(ب) انهاء الاحتلال البريطاني لمصر .

(ج) الحرص ، فيما يختص بالمفاوضات المقبلة ، على أن الأمور التي احتفظت بها انجلترا لا يؤدي الاتفاق على شيء منها إلى المساس بأي حال من الأحوال باستقلال مصر أو تعطيل أي مظهر من مظاهره .

---

(١) احمد بيلى : عدلي يكن ، ص ٢٦٦ — ٢٧٠ .

(د) التمسك بعدم فصل السودان عن مصر ، وبحفظ سيادتها وحقوقها عليه وبرعايتها بنفسها منافعها الحيوية فيه •

ثانيا : ادخال مصر في جمعية الأمم دولة مستقلة ذات سيادة •

ثالثا : تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمـة وحقوق العـرش •

رابعا : السعي في ترقيـة شأن الهيئات النيابيـة المحلية ، كمجالس المديريات والمجالس البلدية ؛ واستكمال هذا النظام النيابي حتـى يقوم بالشئون المحلية المختلفة حق القيام •

خامسا : الدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرته وعمله، فلا تقيد حريته إلا في مصلحة عامة لا صارف لها •

سادسا : السعي في إعداد وسائل الدفاع عن البلاد ضد كل اعتداء خارجي •

سابعا : محاربة الأمية في البلاد ، وتوجيه قوى الأمة والحكومة جميعا للقضاء عليها بأن يجعل التعليم الأولى إجباريا ومجانيا ، وصرف العنايـة في تمكين البنين والبنات من الحصول على ما يريدون من أنواع التعليـم بكافة درجاته ، ووضع خطط التعليم على وجه يمكن كلا الفريقين من أن يرقى إلى كماله الخاص ، والسعي في جعل اللغة العربية لغـة التعليم في المعاهد العلمية العمومية في مصر باعداد الوسائل لذلك من نقل أمهـات المؤلفات العلمية إلى اللغة العربية والتزيد من البعثات المدرسية إلى أوروبا وأمريكا ــ إلى غير ذلك من طرائق نقل العلم إلى لغتنا وبلادنا ، مع الحرص دائما على اتصال مصر بالحركة العلمية في العالم •

تاسعا : السعي في اتخاذ الوسائل المؤدية إلى دوام انتشار الثقة بالحالة المالية في مصر .

عاشرا : السعي في توزيع الضرائب توزيعا عادلا .

حادي عشر : الجري على قاعدة الباب المفتوح في الاتفاقات الجمركية، والمساواة في الرسوم على الواردات ، مع مراعاة حماية المصنوعات المصرية.

خامس عشر : السعي في تعميم شركات التعاون بأنواعها وترقية شأنها .

سادس عشر : السعي في تشجيع الشركات المصرية وتنمية أطماعها المشروعة حتى تستطيع أن تأخذ على عواتقها كثيرا من الأعمال العامة التي من شأنها أن تكون أعمالا حرة في يد الأفراد والشركات .

ثامن عشر : السعي في تنظيم العلاقات في المصانع والمتاجر بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل ، اتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة عن تحكم أحد الفريقين .

وعلى الرغم من أن مبادىء الحزب وأهدافه التي أعلنها رئيسه في حفل افتتاحه كانت تتضمن استكمال استقلال مصر ، والتمسك بعدم فصل السودان عن مصر ، وبحفظ سيادتها عليه وحقوقها فيه ، وتأييد النظام الدستوري والدفاع عن حرية الفرد ، بالرغم من هذا ، فلم تمض سوى أيام قلائل حتى قتل اثنان من أعضائه هما : حسن عبدالرزاق باشا وإسماعيل زهدي بك . ومن عيوب هذا الحزب أنه وضع قاعدة التساهل مع الإنجليز للوصول إلى حل القضية المصرية ــ وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة

ويسمونها كياسة . ويرجع ضعف الحزب منذ البداية إلى اتباعه سياسة الاعتدال « والكياسة » في فترة كانت فيها مصر تمر بثورة وطنية . فلم تعد تجدي هذه السياسة مع الجماهير ، وفشل الحزب منذ البداية ولجأ إلى القصر وأحيانا إلى الإنجليز وكل الطرق غير المشروعة . ورغم أن عدلي يكن لم يكن بطبيعته ميالا إلى الخصومة الحزبية، إلا أنه قبل رئاسة الحزب بتأثير أعضاء الوفد المنفصلين الذين أرادوا أن يتخذوا من رئاسته سندا لحزبهم . على أن عدلي لم يكن يلبث أن عاد إلى طبيعته ،فاستقال من رئاسة الحزب في عام ١٩٢٤ وخلفه عبدالعزيز فهمي .

أما الحزب الوطني فقد اضمحل وأصبح نفوذه من الناحية الواقعية في حكم العدم ، ولا سيما بعد موت البقية الصالحة من مجاهديه الأولين الذين استهلكهم النفي والتشريد فلم يعيشوا طويلا بعد عودتهم ، أمثال عبدالعزيز جاويش وأحمد فؤاد وأمين الرافعي . وكان فريق كبير من رجاله قد انضموا إلى الوفد في أول الثورة ، حين ظنوا أن ذلك هو السبيل الى ضم الصفوف وتوحيد الجهود . لم يختف الحزب الوطني من الحياة السياسية ولم يزل . ولكن وجود هذا الحزب قد أصبح استمرارا لوجوده القديم ، وكأنه موجود بحكم العادة ، أو كأنه موجود لأنه غير معدوم ، فحياته لا تزيد عن أن تكون حياة تنفي من صاحبها صفه الموت . ولكن الناظر في تصرفاته يحس أنه قد ضل عن مبادئه الأساسية التي قام عليها، وتمسك بقشور جعلت منه شيئا آخر غير الحزب الذي أنشأه مصطفى كامل . فقد طغت عليه قيم العصر وتفكيره ، حتى أصبح لا يفترق عن الأحزاب الأخرى إلا في المبدأ المشهور (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) .وقد كانت فكرة الجامعة الإسلامية هي الخاصة المميزة للحزب كما أنشأه مصطفى كامل وكما فهمه الذين خلفوا من بعده . ولكن هذه الفكرة اختفت من الحزب الوطني اختفاء يكاد يكون تاما ، بل لقد أصبح رجاله ينكرونها

ويصطنعون الحجج في نفيها عن مصطفى كامل ، ويظنون أن دفاعه عن الدولة العثمانية تهمة تحتاج إلى أن تلتمس الأعذار في تبرئته منها .ولم يعد للفكرة الإسلامية وجود إلا في نفر قليل من رجاله ، هم الذين قاموا بتأسيس جمعية الشبان المسلمين عام ١٩٢٧ . وقد تلخصت مبادىء الحزب الوطني فيما يلي : (١)

أولا : استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا تاما غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال .

ثانيا : إيجاد حكومة دستورية في البلاد بحيث تكون السيادة للأمة وتكون الهيئة الحاكمة مسئولة أمام مجلس نيابي تام السلطة .

ثالثا : احترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية التي ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون ، احتراما لا يمس سيادة البلاد .

رابعا : تعهد الشعور الوطني وتنميته والمحافظة على تضامن الأمة واتحاد عناصرها .

خامسا : السعي في تحسين الأحوال الصحية والعمل على ترقية الأحوال الاجتماعية .

سادسا : العمل على نشر التعليم في جميع البلاد على أساس وطني صحيح بحيث ينال الفقراء نصيبهم منه ، والحث على تأسيس معاهد العلم وارسال الارساليات العلمية وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٧٠ — ٢٧١ .

سابعا : ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل مرافق الحياة.

ثامنا : نقد الأعمال الضارة بكل صراحة ، والاعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها ، وارشاد الحكومة إلى خير الأمة ورغباتها والاصلاحات اللازمة لها .

تاسعا : المحافظة على روابط المحبة والصفاء بين الوطنيين والأجانب.

عاشرا : احكام العلاقات الودية وتبادل الثقة بين مصر وجميع الدول الأخرى .

ونشأ بمصر حزبان جديدان هما الحزب الوطني أيام الحرب والحزب الاشتراكي بعد الحرب ،وقد قتل الحزبان في المهد . ومن الحقائق الواضحة أن العمل الاشتراكي بدأ أول ما بدأ في مصر على يد عناصر أجنبية لا وطنية . وفي عام ١٩٠٩ تبنى الحزب الوطني بزعامة محمد فريد حركة تأسيس النقابات للعمال والصناع والمزارعين ، وهناك من الدلائل مايؤكد الاتجاه الاشتراكي لمحمد فريد ، فقد كان متأثرا بحركة حزب العمال في بريطانيا ، وقد أعرب عن اعجابه بهذا الحزب وبمبادئه وبزعمائه في خطابه الذي ألقاه محمد فريد في الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني في ٧ يناير ١٩١٠ . ولكن هذا الاتجاه الاشتراكي الذي بدأه محمد فريد لم يقدر له الاستمرار والبقاء ، فقد صفي الحزب الوطني في عهد كتشنر وفي ظروف الحرب العالمية الأولى ، وأفلتت بذلك قيادة العمل الاشتراكي من يد العناصر الوطنية . ومع ذلك فقد بذلت محاولة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى من جانب بعض العناصر الوطنية المثقفة لتأليف حزب اشتراكي مصري. ولكن فشلت المحاولة حين رأى البعض أن ظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية غير ملائمة لتنظيم الجهود في سبيل المبادىء الاشتراكية.

وتم الاتفاق على أن يكون اسم الحزب هو «الحزب الديموقراطي» ، وأن تكون المبادىء الديموقراطية هي التي يسعى للدفاع عنها والدعوة إليها في مصر ، بينما يوجه جهوده في سبيل القضية الوطنية بالتنسيق مع الوفد. وقد تألف الحزب في سبتمبر سنة ١٩١٩ ونشر برنامجه في جريدة النظام وغبه من الناحية الاقتصادية ترقية الطبقات العاملة أدبيا وماديا ، والاعانة لمن لا يستطيع العمل ، وإنماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعا بقدر الامكان .

وعندما انحاز العمال المصريون إلى جانب القضية الوطنية قام الحزب الاشتراكي المصري على أكتاف العمال الأجانب الذين أصبح منهم قادته. وقد قام هذا الحزب في عام ١٩٢١ في الاسكندرية بزعامة جوزيف روزنتال. وكان ظهور هذا الحزب في الاسكندرية ، وليس في القاهرة ، أمرا طبيعيا، والاسكندرية التي كانت تغص بالجاليات الأجنبية ، كانت بحكم موقعها على البحر المتوسط أشبه بنافذة تهب منها مختلف التيارات الفكرية الواردة من الخارج . وفي هذه المدينة لقي المذهب الجديد أول استجابة له بين الموظفين والصناع الأجانب من اليونانيين والنمساويين والروس الذين كانت غالبيتهم من اليهود ، ثم من العمال المصريين المتنورين وبعض شباب الطلبة الذين تلقوا دبلوماتهم من المعاهد الداخلية والخارجية . وكان تأليف الحزب الاشتراكي من العناصر الأجنبية من أهم العوامل التي كفلت له إبراز نشاطه دون أن تجرؤ السلطات على التدخل في شئونه ، وذلك بسبب ماكان يتمتع به الأجانب في مصر من الامتيازات الأجنبية ، وفي ظل هذه الحماية أخذ روزنتال يسعى لانتزاع النقابات التي تألفت في ظروف ثورة ١٩١٩ من سيطرة البورجوازيين .

ولم يكد الحزب الاشتراكي المصري يعلن عن قيامه حتى تعرض

للهجوم من كل فئات الرأي العام المصري تقريبا . فنشر الأستاذ فكري أباظة مثلا مقالا في جريدة اللواء في ٥ سبتمبر عام ١٩٢١ ، استنكر فيه تأليف الحزب باعتباره سابقا لأوانه وركز فيه على أولوية التحرر الوطني على التحرر الاجتماعي. وفي يوم ٢٩ أغسطس ١٩٢١ نشر الحزب الاشتراكي برنامجه على الرأي العام المصري ، وصدره بديباجه طويلة بليغة أعلن فيها « صراع المبادىء الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية » ، فقال فيها : « ...ان الأغلبية الساحقة في المجتمع الحاضر قد استعبدتها أقلية صغيرة متعدية تستأثر بروس الأموال وأرزاق الطبيعة استئثارا لا تبرره عدالة في العالم ، وانزلت بها بالغ السخف ، وفازت باستلاب ثمرة كدها وجهادها . ولقد امتدت يد الاستعمار والافتيات إلى مصر ، فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية سعيا إلى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيها ، وكذلك تسيطر تلك النظم على المجتمع المصري سيطرة سحقت معها دولة العمل ، وبطش بها رأس المال بطشا شائنا مرهقا أدى إلى خلق الغنى الفاحش والبأساء البالغة جنبا لجنب ، واتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة. لذلك كان من الضروري أن يمتد إلى تلك البلاد صراع المبادىء الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية سعيا إلى تخفيف ظلمها وويلها الفادح ، وتحقيقا لتلك الغاية نهض إخوان العمل في مصر لتأليف الحزب الاشتراكي ، وهذه مبادئه التي سيعمل لتحقيقها : [1]

(السياسية)

١ ــ تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبي واقصاء ذلك الاستعمار عن وادي النيل بأسره .

---

(١) انظر : عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٥١٣ ــ ٥٢٦ .

٢ ـ تأييد حرية الشعوب واختيار المصير والتآخي مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة .

٣ ـ محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد .

٤ ـ مقاومة العسكرية والديكتاتورية وأنظمة التسليح في البر والبحر والهواء .

٥ ـ مقاومة الاعتداء والحرب الهجومية .

٦ ـ الغاء المعاهدات السرية .

(الاقتصادية)

١ ـ العمل على الغاء استغلال جماعة لأخرى : ومحو التفريق بين طبقات المجتمع في الحقوق الطبيعية ، واخماد استبداد المستغلين والمضاربين والسعي إلى مجتمع اقتصادي يقوم على دعائم المبادىء الاشتراكية الآتية :

٢ ـ توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة .

٣ ـ التوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الانتاج والكفاءة الشخصية .

٤ ـ اخماد المزاحمة الرأسمالية .

(الاجتماعية)

١ ـ اعتبار التعليم حقا شائعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا بجعله

مجانيا ملزما ، والعمل على نشر التعاليم الديموقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة .

٢ ــ العمل على تحسين حال العمـال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية .

٣ ــ العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة .

وسيعمل الحزب على تحقيق مبادئـه المذكورة بالصراع الحزبي والدعوة السلمية ، مستعينا في ذلك بالعمل على تحقيق ما يأتي :

١ ــ انشاء النقابات الزراعية والصناعيةالحرة ونقابات الانتاج والاستهلاك.

٢ ــ اعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلديـة وغيرهـا .

٣ ــ تحرير حقوق النيابة والانتخابات من القيود المالية وغيرها ، وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع .

٤ ــ الدعوة بطريق النشر والخطابة .

وأخذ الحزب الاشتراكي ، بعـد اعلان برنامجه ، يمارس نشاطـه السياسي والاجتماعي فعمل على اجتـذاب خريجي المدارس الصناعيـة والعمال ، وزادت حركات الاعتصاب بين العمـال . ولكن سرعان مادب الانقسام في صفوفـه بسبب الاختلافات الأيديولوجية . فقـد وجدت العناصر الشيوعية ان مركب الحزب في القاهرة قد أثقلت بعناصر التجار والملاك والمحامين ، مما من شأنه إعاقة ترويج المذهب الشيوعي ، فرأت ان

تقطع كل رباط بينها وبين هذه المركب التي تغوص في بحر بورجوازي ، والانطلاق بمركب الشيوعية بعيدا عنها . وتغلب الجناح الذي كان يدعو إلى الدولية الشيوعية ، وانضم إلى الكومنترن وأعلن برنامجه الذي نص على تأميم قناة السويس ، وعلى ألا تزيد ساعات العمل عن ثماني ساعات، وأن يتساوى المصريون والأجانب في الأجور ، وأن تخضع المصانع لنظام التفتيش ، وأن تتألف تعاونيات للانتاج والتوزيع . وبالنسبة إلى الفلاحين نص برنامج الحزب على الغاء تأجير الأرض مقابل نصف المحصول، والغاء ديون الفلاح الذي يملك أقل من ثلاثين فدانا ، وعدم دفع الفلاح الذي يملك أقل من عشرة فدادين أية ضرائب ، وتحديد مساحة الأراضي التي يملكها الفرد بمائة فدان كحد أقصى .

وهكذا اتسعت قاعدة المشتغلين بالسياسة عما كانت عليه الأحوال قبل عام ١٩١٤ . ودخل القصر الحلبة السياسية من جديد بعد تصريح ٢٨ فبراير ؛ فحين أعلن فؤاد نفسه ملكا ازداد طموحه وحبه للسلطة ، واتجه إلى انعاش سلطة جديه محمد علي وإسماعيل بقدر ما تسمح به الظروف الحديثة . وأصبح فؤاد بالفعل عاملا فعالا في السياسة المحلية بالشكل الذي كان عليه عباس الثاني قبل خلعه . وبذلك كان الغاء الحماية مؤذنا بعودة المنافسة القديمة بين القصر والوطنيين . اصطدم الملك بالوفد ، وحاول أن يضم إلى صفه الأحرار الدستوريين ، ونجح في ذلك بعض الشيء - ثم حين لم يسيطر عليهم السيطرة الكاملة حاول في يناير ١٩٢٥ أن يؤسس حزبا جديدا أطوع له هو الحزب المعروف باسم «حزب الاتحاد». وعهد القصر إلى حسن نشأت وكيل الديوان الملكي بتأليف الحزب الذي وضعت تحت تصرفه اعتمادات ضخمة . ورغم ما قيل من أن الغرض من انشاء حزب الاتحاد هو إيجاد حزب ثالث بين الوفد والأحرار الدستوريين يمكن الملك من إقامة التوازن السياسي في البلاد ، فان القصد الحقيقي

من إنشاء الحزب، كان تمكين الملك من أن يحكم بمراسيم بدلا من الحكومات البرلمانية ، وتوالت استقالات الشيوخ والنواب من الهيئة الوفدية البرلمانية ، وكانوا يبررون استقالاتهم بما ذاع من أن الحزب الوفدي تحيط به الشكوك من جهة والاخلاص الواجب للملك ، وأخذ الانجليز يتكرون [illegible] هذه [illegible] بينما أخذت [illegible] الوفد من ناحية [illegible] الأحرار الدستوريين [illegible] الوطني [illegible] أخرى [illegible] الائتلاف [illegible] ولم يلبث الحزب [illegible] (الاتحاد) أن [illegible] صحيفتين باسمه ، إحداهما عربية اسمها « الاتحاد » والأخرى فرنسية اسمها « الليبرتية » . ويعيد تأليف حزب « الاتحاد » إلى الأذهان تأليف حزب الأعيان في عام ١٩٠٨ حين لم يرض الخديو عباس حلمي الثاني كل الرضى عن اتجاهات حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية . وقد مثّل حزب الاتحاد طبقة النبلاء واتباع القصر من الوصوليين الذين أرادوا الافادة من صلة الحزب بالقصر ، لينالوا ما يبتغون من الرتب والألقاب والمزايا والنفوذ وكراسي الوزارة والمناصب الممتازة لأنفسهم أو لذويهم . وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لحمل الجماهير على الاشتراك في هذا الحزب ، إلا أنه لم يخرج عن نطاقه الأرستقراطي الضيق ، ولم يلق تأييدا شعبيا ، فظل أضعف الأحزاب المعاصرة شأنا وأقلها نفوذا الأمر الذي يفسر الفشل الذريع الذي مني به في الانتخابات المتالية .

وهكذا أصبحت السياسة في مصر تتأرجح على [illegible] وراء المغانم ، ومساومة على بيع الذمم والضمائر . وقد عبر شوقي في قصيدته [illegible] في [illegible] عن هذا الوضع المؤسف فقال : (١)

(١) ديوان شوقي : جـ ١/٢٦٢-٢٦٦ .

إلامَ الخُلفُ بينكمو ؟ إلاما ؟ ... وهذه الضجةُ الكبرى علاما

وفيم يكيد بعضكمو لبعض ؟ ... وتبدون العداوة والخصاما ؟

وأين الفوزُ ؟ لا مصر استقرت ... على حالٍ ولا السودان داما

وأين ذهبتمُ بالحق لما ... ركبتم في قضيته الظلاما

.... شببتمُ بينكم في القطر ناراً ... على محتله كانت سلاما

إذا ما راضها بالعقل قومٌ ... أجدَّ لها هوى قومٍ ضراما

ترامیتم فقال الناس : قومٌ ... إلى الخذلان أمرهم ترامى

وكانت مصر أولَ من أصبتم ... فلم نحص الجراحَ ولا الكلاما

وتحقق للانجليز ما قصدوا إليه وما أرادوه من شغل المصريين بأنفسهم وضرب بعضهم ببعض ، وأصبح المغلوب منهم يلجأ إلى الانجليز طالبا انصافه ، فيتظاهرون باقامة العدل حينا ويسرعون إلى انجاد المستغيث ، ويعرضون تارة أخرى معتذرين بأن ذلك من شئون مصر الداخلية التي ليس من حقهم أن يتدخلوا فيها . أصبحت كل الاحزاب باستثناء الحزب الوطني ــ تسعى إلى الكيد لخصومها عند المندوب السامي في مصر حيناً، وفي الصحف الانجليزية حينا آخر ، وبارسال مندوبين يسافرون إلى انجلترا تارة ثالثة . وكان للانجليز في كل سياستهم هدف واحد ، وهو الارتباط مع المصريين بمعاهدة ، وانشاء علاقة مستقرة أساسها الود والتفاهم بين السادة والعبيد ، يستطيع السادة معها أن يناموا ملء جفونهم ،لا يخشون انتفاضا ولا انتقاما . كانت هذه العلاقة هي هدف سياستهم منذ كرومر . وقد استطاعوا أن يحققوا هذا الأمر ، واستطاعوا بفضل الجيل الذي تعهدوه بالتربية والتنشئة والتدعيم ووالوه بالمعونة وبالتأييد منذ شبابه الأول ، ثم دفعوا به إلى الصفوف الأولى ، ودسّوه على مختلف الأحزاب وفي مختلف المناصب ، واستطاعوا عن طريق هذا الجيل ، وعن طريق

المتزوجين منهم بالانجليزيات خاصة ، أن يحققوا كل أهدافهم،وأن يقيموا ما سموه « الصداقة الانجليزية ــ المصرية » . ولولا قصر نظر المصريين وسوء تقديرهم وفساد تفكيرهم وتحكم الأنانية في ساستهم وتفشي الجهل ما نجحت حيلة الانجليز في أن يصرفوا بأس المختصمين بينهم وينصبوا أنفسهم ــ وهم الغرباء ــ حكاما يلجأ إليهم الأخوة للقضاء فيما بينهم من نزاع .



المصادر والمراجع

مصر

وثائـــق غير منشورة

1. British:

a) Foreign Office Papers (public Record Office, London):

F.O. 78 (Turkey: Egypt): General Correspondence.

F.O. 141 (Egypt): Consular Archives.

F.O. 142 (Egypt): Letter Books.

F.O. 146 (France): Embassy Archives: Correspondence

F.O. 195 (Turkey): Embassy Archives: Correspondence

Supplement to general correspondence:

F.O. 97/408 (1841 — 1848): Transit through Egypt, Navigation of the Nile.

b) Palmerston papers: (Broadlands Papers, National Register of Archives, London).

c) The India Office Records: Factory Records (India Office Library, London):

(Egypt and the Red Sea): Letters to the East India Company from the agent in Egypt:

— Vol. 10 (1834 — 38).

— Vol. 15 (1849 — 53).

2. French:

Archives du Ministère des Affaires Etrangères (M. A. E.), Paris:

a) Egypte: Correspondance Politique des Consuls (C. P.): Tomes 4-28.

Turquie: Correspondance Politique: Tomes 303-307.

b) Correspondance Consulaire et Commerciale:

Alexandrie: Tomes 25-35 (1832-1859).

Le Caire: Tomes 27-30 (1833-1866).

وثائق منشورة

1. Documents Diplomatiques Français (D.D.F.) première sèrie (1871-1900).

2. Hansard's Parliamentary Debates: 3rd Series.

3. Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, A documentary record: 1535-1914, Vol. 1, Princeton, N.J., 1956.

4. Nahoum, Haim, Receuil de Firmans Impériaux Ottomans addressés aux valis et aux Khedives d'Egypte, 1006 H — 1322 H (1597 J.C. — 1904 J.C.) Le Caire, 1934.

5. Parliamentary Papers:

   a) 1837, (539) VI: Report... on Steam Communication with India.

   b) 1840, (277) xxi: Report on Egypt and Candia.

6. Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Egypt: 1914 - 1951. Information Papers, No. 19, London, 1952.

الكتب العربية

١ ـ احمد احمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .

٢ ـ احمد امين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٣ ـ ا.ب. كلوت : لمحة عامة إلى مصر ، جزءان ، ترجمة محمد مسعود ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٤ ـ احمد رشاد : مصطفى كامل ـ حياته وكفاحه ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٥ ـ احمد عبد الرحيم مصطفى : علاقات مصر بتركيا في عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٦ ـ احمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٧ ـ احمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٨ ـ احمد عبد الرحيم مصطفى : افكار جمال الدين الأفغاني السياسية، المجلة التاريخية المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٩ ـ احمد عزت عبدالكريم : تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية عصر إسماعيل (١٧٩٨ ـ ١٨٧٩) ، في كتاب المجمل في التاريخ المصري ، نشر حسن إبراهيم حسن ، القاهرة ، ١٩٤٢ .

١٠ ـ احمد لطفي السيد . صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

١١ ـ احمد لطفي السيد : قصة حياتي ، العدد ١٣١ من كتاب الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

١٢ ـ امين عزالدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٣ ـ أنيس صايغ : الفكرة العربية في مصر ، بيروت ، ١٩٥٩ .

١٤ ـ بيير كرابيتس : إسماعيل المفترى عليه ، ترجمة فؤاد صروف ، القاهرة ، ١٩٣٣ .

١٥ ـ تيودور روثستين : تاريخ المسألة المصرية من ١٨٧٥إلى ١٩١٠ ،ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

١٦ ـ جمال الدين الشيال : رفاعة رافع الطهطاوي ١٨٠١ ـ ١٨٧٣ ،سلسلة نوابغ الفكر العربي رقم ٢٤ ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

١٧ ـ جورج جندي وجاك تاجر : إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، القاهرة ، ١٩٣٧ .

١٨ ـ ج. كرستوفر هيرولد : بونابرت في مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٩ ـ حسين فوزي النجار : علي مبارك ـ أبو التعليم ، سلسلة أعلام العرب رقم ٧١ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢٠ ـ حسين فوزي النجار : لطفي السيد والشخصية المصرية ،القاهرة ، ١٩٦٣ .

٢١ ـ حسين فوزي النجار : احمد لطفي السيد استاذ الجيل ، سلسلة اعلام العرب رقم ٣٩ ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٢ ـ حسين مؤنس : الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

٢٣ ـ دافيد لاندز : بنوك وباشوات ، ترجمة عبدالعظيم أنيس ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢٤ ـ رفاعة رافع الطهطاوي : تخليص الإبريز في تلخيص باريز او الديوان النفيس بإيوان باريس ، القاهرة ١٣٢٣هـ /١٩٠٥ م .

٢٥ ـ رفاعة رافع الطهطاوي : مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية ، القاهرة ، ١٣٣٠هـ/١٩١٢م .

٢٦ ـ رفاعة رافع الطهطاوي : المرشد الأمين للبنات والبنين ، القاهرة ، ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢ ـ ١٨٧٣ م .

٢٧ ـ رفاعة رافع الطهطاوي : منظومة وطنية مصرية ، القاهرة ، ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦ م .

٢٨ ـ رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٩ ـ سامي عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزي ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٣٠ ـ شوقي ضيف : الأدب العربي المعاصر في مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٣١ ـ صبحي وحيدة : في أصول المسألة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٣٢ ـ عباس محمود العقاد : زعيم الثورة سعد زغلول ، كتاب الهلال ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

٣٣ ـ عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ٤ أجزاء ، بولاق ، ١٢٩٧ هـ/١٨٧٩ ـ ١٨٨٠ .

٣٤ ـ عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ .

٣٥ ـ عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، القاهرة ، ١٩٣٠ .

٣٦ ـ عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٣٧ ـ عبد الرحمن الرافعي : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي ، القاهرة ، ١٩٤٩ .

٣٨ ـ عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٣٩ ــ عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ،القاهرة، ١٩٥٧ .

٤٠ ــ عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ : تاريخنا القومي في سبع سنوات : ١٩٥٢ ــ ١٩٥٩ ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

٤١ ــ عبدالرحمن الرافعي : محمد فريد ، رمز الإخلاص والتضحية(تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩) ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٤٢ ــ عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٤٣ ــ عبد العزيز الشناوي : السخرة في حفر قناة السويس ،الاسكندرية، ١٩٥٨ .

٤٤ ــ عبد العزيز الشناوي : عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية ، سلسلة اعلام العرب رقم ٦٧ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٤٥ ــ عبد العزيز رفاعي : ثورة مصر سنة ١٩١٩ ، دراسةتاريخية تحليلية ١٩١٤ ــ ١٩٢٣ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٤٦ ــ عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٤٧ ــ عبد اللطيف حمزه : قصة الصحافة العربية في مصر ، بغداد ، ١٩٦٧ .

٤٨ ــ على الحديدي : عبدالله النديم خطيب الوطنية ، سلسلة اعلام العرب رقم ٩ ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٤٩ ــ علي مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة ، ٢٠ جزءاً ، القاهرة ١٣٠٥ ــ ١٣٠٦ هـ/١٨٨٧ ــ ١٨٨٩ م .

٥٠ ــ فكري اباظة : الضاحك الباكي ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٥١ ــ لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٥٢ ــ محمد انيس والسيد رجب حراز : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها

التاريخية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٥٣ ـ محمد انيس : صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٥٤ ـ محمد جمال الدين المسدي : دنشواي ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٥٥ ـ محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٥١ ـ ١٩٥٣ .

٥٦ ـ محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، ٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٠٧ .

٥٧ ـ محمد رفعت رمضان : علي بك الكبير ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٥٨ ـ محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية ـ البريطانية ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

٥٩ ـ محمد فؤاد شكري : مصر في مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١ ـ ١٨١١ ، ٣ اجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٦٠ ـ محمد فؤاد شكري : عبدالله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

٦١ ـ محمد فؤاد شكري : مصر والسودان ـ تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ ـ ١٨٩٩ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٦٢ ـ محمد كامل مرسي : الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى الآن ، القاهرة .

٦٣ ـ محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، الجزء الاول ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٦٤ ـ محمد محمود السروجي : الجيش المصري في القرن التاسع عشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .

٦٥ ـ محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين ١٨٧٨ واثره في البلاد العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

٦٦ ـ محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ ـ ١٩٥٦ ، الاسكندرية ، ١٩٥٦ .

٦٧ ـ محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه ، الاسكندرية ، ١٩٥٢ .

٦٨ ـ محمود الشرقاوي وعبدالله المشد : علي مبارك ـ حياته ودعوته وآثاره ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٦٩ ـ محمود الشرقاوي : مصر في القرن الثامن عشر ، ٣ أجزاء ،القاهرة، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ .

٧٠ ـ مصطفى كامل : المسألة الشرقية ، القاهرة ، ١٨٩٨ .

٧١ ـ نجيب معلوف : نوبار باشا وما تم على يديه ،القاهرة(بدون تاريخ) .

٧٢ ـ نقولا ترك : مذكرات نقولا ترك ... نشرها وترجمها وعلق عليها جاستون فييت ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٧٣ ـ وزارة الحربية : الحملات الاستعمارية على مصر في القرن التاسع عشر ، دراسات عسكرية قومية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٧٤ ـ يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٧٥ ـ يونان لبيب رزق : أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٣ ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

الكتب الاجنبية

1. Ahmed, J.M., The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, London, 1960.

2. Addison, H., Thomas Waghorn and the Overland Route, Royal Central Asian Journal, April 1958, Pt. II.

3. Albrecht-Carrie, R., A diplomatic history of Europe since

the Congress of Vienna, London, 1961.

4. Alexander, J., The Truth about Egypt, London, 1911.

5. Anonymons, The present crisis in Egypt in relation to Our Overland Communications, No. 1, London, 1851.

6. Anonymous, The Egyptian Railway or, the interests of England in Egypt, London, 1852.

7. Anonymous, Railways in Egypt; Communication with India, London, 1857.

8. Baer, G., A history of landownership in modern Egypt 1800-1950, London, 1962.

9. Bulwer, H., The life of Henry John Temple, Viscount Palmerston, 3 vols., London, 1870-1874.

10. Bullard, R.W., Britain and the Middle East. From the earliest times to 1963, London, 1964.

11. Bréhier, L., L'Egypte de 1798 à 1900, Paris, 1901.

12. Bainville, J., «L'expédition française en Egypte (1798 — 1801)», in Précis de l'histoire d'Egypte, ed. Mohamed Zaky el-Ibrachy, vol. III, Cairo, 1933.

13. Blunt, W.S., The secret history of the British occupation of Egypt, London, 1923.

14. Broadley, A.M., How we defended Arabi and his friends, London, 1884.

15. Charles - Roux, F., Autour d'une route, L'Angleterre, l'Isthme de Suez et l'Egypte au XVIIIéme siècle, Paris, 1922.

16. Charles - Roux, F., Les origines de l'expédition d'Egypte, Paris, 1910.

17. Charles - Roux, F., L'Egypte de 1801 à 1882, vol. VI in Histoire de la nation égyptienne, ed. Gabriel Hanotaux, Paris, 1936.

18. Cromer, Lord, Modern Egypt, 2 vols., London, 1908.

19. Cromer, Lord, Abbas II, London, 1915.

20. Dodwell, H., The founder of modern Egypt: A study of Mohammad Ali, Cambridge, England, 1967.

21. Douin, G., Mohamed Aly, Pacha du Caire (1805-1807), Société royale de géographie d'Egypte, publications spéciales, Cairo, 1926.

22. Douin, G., Histoire du règne du Khédive Ismail, Tome I, Rome, 1933.

23. Driault, E., La Question d'Orient, Paris, 1912.

24. Driault, E., Mohamed Aly et Napoléon (1807 - 1814). Société roylae de géographie d'Egypte, publications spéciales, Cairo, 1925.

25. Freycinet, C. de, la Question d'Egypt, Paris 1904.

26. Ghorbal, S., The beginnings of the Egyptian Question and the rise of Mehemet Ali, London, 1928.

27. Goldschmidt, A., The Egyptian Nationalist Party: 1892 — 1914, in P.M. Holt (ed.), Political and social change in modern Egypt, London, 1968.

28. Gibb, H.A.R. and Harold Bowen, Islamic society and the

West, Vol. I: Islamic society in the eighteenth century, 2 parts, London, 1950-1957.

29. Heyworth — Dunne, J., An introduction to the history of education in modern Egypt, London, n.d. (1938).

30. Holt, P. M., Egypt and the Fertile Cresent: 1516 — 1922, London, 1966.

31. Holt, P.M. (ed.), Political and social change in modern Egypt: historical studies from the Ottoman conquest to the United Arab Republic, London, 1968.

32. Holt, P. M., A modern history of the Sudan, London, 1961.

33. Hallberg, C. W., The Suez Canal: its history and diplomatic importance, New York, Columbia University Press, 1931.

34. Hoskins, H. L., British routes to India, New York, 1928.

35. Hourani, A., Arabic thought in the Liberal age: 1798 — 1939, London, 1962.

36. de la Jonquière, A., L'expédition d'Egypte, 5 Vols, Paris, 1900.

37. Landau, J., Parliaments and parties in Egypt, New York, 1953.

38. Lesseps, Ferdinand De, Lettres, journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez, 5 Vols. Paris, 1875 — 81 .

39. MacCoan, C., Egypt as it is, London, 1877.

40. Marlowe, J., Anglo-Egyptian relations: 1800-1953, London, 1954.

41. Marlowe, J., The making of the Suez Canal, London, 1964.

42. Ninet, J., Arabi Pacha, Paris, 1882.

43. Omar, O. A., Reassessment of Abbas Hilmi I, Viceroy of Egypt (1848 - 1854), Bulletin of the Faculty of Arts, Alexandria University, vol. XXIV, 1970, pp. 1-29.

44. Owen, R., The influence of Lord Cromer's Indian experience on British policy in Egypt: 1883 - 1907, St. Antony's Papers, No. 17, Middle Eastern Affairs, 4, 1965.

45. Rifaat, M., The awakening of modern Egypt, London, 1947.

46. Rivlin, H.A. B. The agricultural policy of Muhammad Ali in Egypt, Cambridge, Mass., 1961.

47. Sabry, M., L'empire Egyptien sous Ismail et l'ingérence Anglo-Française: 1836-1879, Paris, 1933.

48. Safran, N., Egypt in search of political Community. An analysis of intellectual and political evolution of Egypt, 1804 - 1882, Cambridge, Mass., 1961.

49. Safwat, M.M., Great Britain and Egypt: The problem of evacuation with special reference to the mission of Sir Henry Drummond Wolff, Bulletin of the Egyptian Historical Society, vol. 2, 1949.

50. Sammarco, A, Les règnes de Abbas, de Said et d'Ismail (1848 - 1879), in Précis de l'histoire d'Egypte, ed. Mohamed Zaky el-Ibrachy, vol. IV, Cairo, 1935.

51. Sayed, A.L. el., The rôle of the Ulema in Egypt during the early nineteenth Century, in P.M. Holt, Political and so-

cial change in modern Egypt. London, 1968.

52. Swain, J.E., The struggle for the control of the Mediterranean prior to 1848. A study in Anglo-French relations, Boston, 1933.

53. de Vaulabelle, A., Histoire moderne de l'Egypte (1801 — 1834). in Histoire scientifique et militaire de l'expédition française en Egypte, Vols. IX, X, Paris, 1830 — 1836.

54. Waghorn, T., Egypt as it is in 1838, London, 1838.

55. Wood, Alfred C., A history of the Levant Company, Oxford, 1935.

المحتــوى

صفحة

